مجلة
كلية القانون والعلوم السياسية

مجلة علمية فصلية محكمة متخصصة بالدراسات والبحوث القانونية والسياسية الدولية

الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسية
بغداد - الاعظمية- هيبة خاتون- شارع ٢٢/ محلة ٣٠٨
هاتف: ٤٢٥٣٢٧٣- ٤٢٥٤٢٥٧
scientific.affairs.law@gmail.com
ايميل رئيس التحرير: Sarmed.alshahiry@gmail.com

مجلة كلية القانون والعلوم السياسية

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

التنضيد الضوئي
والاخراج الفني والاشراف
دار الرائد/ بغداد

حاصلة على التحكيم العلمي بموجب قرار وزارة
التعليم العالي والبحث العلمي
بالرقم: ب ت ٤/ ١٠٦٦٧ لعام ٢٠١٩

حقوق الطبع والاقتباس محفوظة للمجلة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق
ببغداد(٢١٦٠)
لسنة ٢٠١٦
الرقم الدولي
ISSN:2664-4088 /2019 online
ISSN:3078-6835 / 2024 print
https://doaj.org/toc/2664-4088

اعتماد نقابة الاكاديميين العراقيين
بالرقم ٧٨٣ - ٢٠١٩



ضوابط النشر في المجلة:

١. ان يلتزم الباحث بكتابة ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية بما لا يتجاوز نصف صفحة او بما لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.

٢. لا تستقبل المجلة مستلات الرسائل العلمية التي تمت مناقشتها ولا الأبحاث التي سبق نشرها في مجلة علمية محكمة اخرى.

٣. تنشر المجلة البحوث والدراسات الاكاديمية الرصينة المكتوبة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والتي لم يسبق نشرها في أي مكان آخر.

٤. يلتزم الباحث بعدم ارسال بحثه للنشر في أي مكان آخر بعد تقديمه طلب النشر في مجلتنا ولا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في أي مكان آخر بعد اقرار نشره في المجلة .

٥. أن تكون لغة البحث لغة سليمة وفصيحة، وأن يتصف بالموضوعية والمنهجية العلمية.

٦. ترسل البحوث مطبوعة مصححة بصورتها النهائية على البريد الإلكتروني للمجلة بصيغة (word) وبخط نوع Simplified Arbic حجم ١٤ والهوامش حجم ١٢ اما البحوث باللغة الانكليزية او الفرنسية فتطبع بخط نوع Time New Roman حجم ١٢ والهوامش ١٠ وتكون جميعها على ورق A٤ وعلى وجه واحد مع تباعد الاسطر (مفرد).

٧. يقدم الباحث نسخة الكترونية من بحثه لغرض التقويم الالكتروني وتحديد الاستلال الكترونياً ونسختين ورقية للتقويم العلمي.

٨. تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي والتحكيم السري وفق الاصول العلمية المتبعة، ويلتزم الباحث باجراء التعديلات وفق الملاحظات التي يبديها الخبراء.

٩. يمنح كل باحث يقبل بحثه للنشر بهذه المجلة نسخة من عدد المجلة.

١٠. عند قبول البحث للنشر تنقل جميع حقوق الملكية (الطبع والنشر) المتعلقة بالبحث الى (الناشر) وهي المجلة.

١١. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر اي بحث او دراسة دون ابداء الاسباب وتعد قراراتها نهائية ولها ان تجري اي تعديلات شكلية تراها مناسبة وتتناسب مع سياستها واسلوبها.

١٢. لا تدفع المجلة مكافأة على البحوث التي تنشر فيها.

١٣. تعتذر المجلة عن عدم اعادة البحث الذي يتم ارساله الى المجلة الى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في اي مرحلة من المراحل، كما تعتذر عن اي طلب بتزويد الباحثين بتقارير التحكيم للبحث الذي يتم رفضه، الا باستثناء من هيئة التحرير.

ممثل جهة الاصدار
أ. د. محمد حميد عبد

رئيس التحرير
أ.د. سرمد أمين

مدير التحرير
أ.د. ابراهيم حردان مطر

اللجنة الفنية
م.م محمد علاء الدين عبد الحميد
المهندس جميل محمود جميل
المهندس حيدر احسان عبد الهادي

هيئة التحرير

أ. د. درع حماد عبد/ العراق	عضوا
أ.د. هشام حكمت العزاوي/ العراق	عضوا
أ.د. نظام جبار طالب/ العراق	عضوا
أ. د. نورهان السيدعبدالحميد الشيخ/ مصر	عضوا
أ. د. خليل علي حسين/ لبنان	عضوا
أ.د. محمد حمد القطاطشة/ الأردن	عضوا
أ. د. شروق عباس فاضل/ العراق	عضوا
ا.م.د رنا علي حميد/ العراق	عضوا
أ. م.د. أسامة يوسف نجم/ العراق	عضوا
أ.م.د. عمران يحيى أبو مسامح/ فلسطين	عضوا
أ.م.د. سفيان عبدلي/ الجزائر	عضوا

م. د. علياء حكيم محسن / مدقق لغوي(اللغة العربية)
أ.م.د. عدي طلال محمود / مدقق لغوي(اللغة الانكليزية)
مشرف الموقع الالكتروني: محمد خالد محمد وليد

البحوث المنشورة تعبر عن آراء اصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

المحتويات

كلمة التحرير ٩

الملف القانوني..... ١١

التكييف الْقَانُونِيَّ لِلْحَقِّ فِي النِّسْيَانِ (دراسة مقارنة) ١٣
أ.د سعد حسين عبد ملحم الحلبوسي، الباحثة / إنعام ديكان خضير الجنابي

مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي في قضاء المحكمة العليا الأمريكية ٤١
أ.د حسين جبر حسين الشويلي

التنظيم القانوني للرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات دراسة مقارنة..... ٦٧
أ.م.د علي مشهدي، الباحث ميسم ياسين طارش الفريجي

الجوانب القانونية لعملة البيتكوين «دراسة مقارنة»..... ١٠٣
د. أسيـــل عبـد الأمير عبـد علـــي

التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوصفها محددات العدول في قرارات المحكمة الاتحادية ١٣٧
د.عامر عبد رسن الموسوي

إستقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي ودوره في الإصلاح الإداري ١٧٥
م. د. رافد علي لفتة الجبوري

موازنة عبء الاثبات في الدعوى الإدارية..... ٢٠١
م. زياد طارق خضير

حقوق الارتفاق في القانون «دراسة مقارنة» ٢٢٧
م. حسن عباس جمال العبيدي

حماية الحقوق المالية للموظف العام دراسة تحليلية تأصيلية في التشريع العراقي..... ٢٥٧
م.د.جلال جبار عليوي الماجدي

مواطن التقارب بين القانونين المدنيين العراقي والفرنسي المعدل لسنة ٢٠١٦ ..... ٢٨٣
د.جيهان حيدر خليل

الملف السياسي ٣٠٥

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ دراسة تحليلية..... ٣٠٧
أ.د. ستار جبار الجابري

حقوق اللاجئين في القانون الدولي..... ٣٣٧
أ.د.كريم سيد كنبار

الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٢١: دراسة في السلوك التصويتي ٣٧٣
م. د صلاح نوري عبد الحسن، م. م علي عبد الرحيم العبودي

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في السياسة الدولية..... ٤٠١
م.د نور سبع خميس

أثر ظاهرة التطرف والارهاب على بنية الدولة العراقية..... ٤٣٣
م. علي سفيان عبدالله

التهديدات السيبرانية وأثرها على العلاقات الأمريكية الصينية..... ٤٦٣
م.م هناء رشيد محيسن كزار

دراسات مترجمة..... ٤٨٩

هذا ثمن سياسة القوة التي ينتهجها ترامب ٤٩١
ترجمة: أ.د عبدالأمير عبدالحسن إبراهيم

التعليق على حكم قضائي..... ٥٠١

حق الدائن الذي يطالب بعدم نفاذ تصرف المدين بشأنه ٥٠٣
د. درع حماد

عرض كتاب..... ٥١٥

انگرد باوس. الهجرة المناخية والامن: عملية فرض الامن كاستراتيجية في سياسة التغير المناخي, ٢٠١٥, London :Routledge ٥١٧
تلخيص وترجمة: أ.د. رائد شهاب احمد

كلمة التحرير

على بركة الله وتوفيق منه يصدر العدد الثامن والعشرين من مجلة كلية القانون والعلوم السياسية للفصل الربيعي للعام الميلادي الجاري ٢٠٢٥ وهو يعد العدد الأول الذي يحمل الرمز الخاص بقبول عضوية مجلتنا في ادارة المرور الحر للمجلات العالمية DOAJ لتضاف بذلك خطوة تعد الاهم في طريق دخول المجلة الى المستوعبات العالمية في وقت قياسي لا يتجاوز السنتين من عمر المجلة الذي لا يتعدى الأربع سنوات. ومثل هذا الانجاز الذي وعدنا به زملائنا وباحثينا لم يكن ليتحقق من دون الدعم الكبير واللامحدود الذي قدمه لنا مجلس الكلية الموقر في الجانبين المالي والاداري طيلة عملنا فلهم كل الشكر والتقدير على ما قدموه لنا في هذا الطريق.

على ان الجهد الحقيقي في هذه المسيرة يعود الى الأخوة العاملين في هيئة تحرير المجلة ومكتب الادارة فيها وأخص بالذكر الرائعين الاستاذ الدكتور ابراهيم حردان مطر مدير التحرير والأعزاء في اللجنة الفنية الساندة والتي عملت بشكل متواصل ودؤب من اجل مواكبة كل التطورات الحاصلة في آليات ووسائل النشر في المجلات المرموقة عالمياً والاستفادة من خبراتها وما وصلت اليه وتوطينها ذاتياً في عملنا اضافة الى الحرص على تلبية متطلبات كل مرحلة بما يضمن تحقيق الانجاز.

اننا نعد الجميع بمواصلة العمل وبذل الجهود من أجل الارتقاء بعملنا بهدف الدخول الى المستوعبات العالمية وهو الهدف الذي لم يتبقى له سوى خطوة واحدة أخيرة نسأل الله لنا فيها التوفيق والسداد.

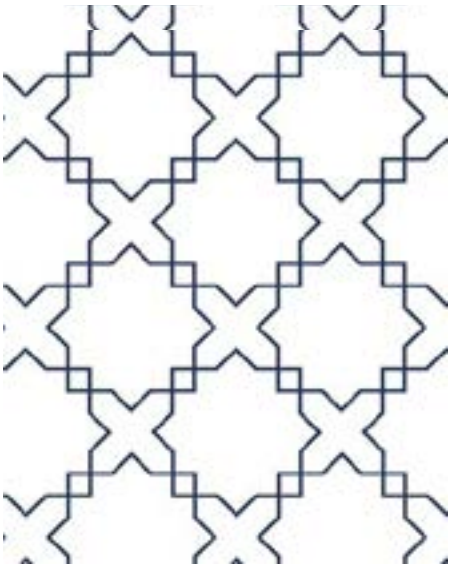
وفي هذا العدد المميز جائت المساهمات ثرية كالعادة في الملفات القانونية والسياسية والتراجم والتعليق على الاحكام القضائية وعرض الجديد من الكتب في المكتبة العلمية في مجال الاختصاص من قبل باحثين متميزين في الجامعات العراقية والعالمية والمراكز البحثية ومؤسسات الدولة الأخرى الأمر الذي يعكس تنامي مكانة المجلة في ساحة النشر العلمي والاكاديمي وثقة الباحثين في شفافية عمل المجلة وموضوعيتها وجدية المادة العلمية التي تقدمها لمتابعيها.

مرة أخرى اتقدم لزملائي في هيئة تحرير المجلة وللفريق الفني والاداري في المجلة خالص شكري وتقديري وعرفاني بجميل عملهم وتفانيهم في خدمة مسيرة العمل الذي بداناه معاً قبل أربع سنوات آملاً لهم التوفيق والسداد ومن الله التوفيق .

رئيس التحرير



الملف القانوني



التكييف الْقَانُونِيَّ لِلْحَقِّ فِي النِّسْيَانِ (دراسة مقارنة)

Legal adaptation of the right to be forgotten (a comparative study)

اسم الباحث:أ.د سعد حسين عبد ملحم الحلبوسي، الباحثة / إنعام ديكان خضير الجنابي

جهة الإنتساب: جامعة الفلوجة-كلية القانون، وزارة الصناعة والمعادن

Auther's name:Prof. Dr. Saad Hussein Abdul Melhem Al-Halbousi, Researcher / Inaam Dikan Khadir Al-Janabi

Affiliation: University of Fallujah- College of Law,Ministry of Industry and Minerals

E-mail:saadlaw93@uofallujah.edu.iq, phdst.anaam@uofallujah.edu.iq

work type: research paper

discipline: Private law ,Civil Law

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون الخاص - قانون مدني

https://doi.org/10.61279/e096y987

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 13/12/2024

Acceptance date: 11/2/2025

Published Online: 25 April 2025

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٢/١٣

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١١

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١٢/١٣ تاريخ القبول ٢/١١
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

التكييف الْقَانُونِيَّ لِلْحَقِّ فِي النِّسْيَانِ (دراسة مقارنة)

Legal adaptation of the right to be forgotten (a comparative study)

أ.د سعد حسين عبد ملحم الحلبوسي
جامعة الفلوجة- كلية القانون
الباحثة / إنعام ديكان خضير الجنابي
وزارة الصناعة والمعادن
Prof. Dr. Saad Hussein Abdul Melhem Al-Halbousi
College of Law, University of Fallujah
saadlaw93@uofallujah.edu.iq
Researcher / Inaam Dikan Khadir Al-Janabi
Ministry of Industry and Minerals
phdst.anaam@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يثبت للإنسان مجموعة من الحقوق التي لا يستطيع العيش بدونها , وحق الانسان في نسيان ماضيه بما يحمله من تفاصيل ترتبط بحياته الخاصة لتسهيل اندماجه في المجتمع بصورة سلسة , هو أحد هذه الحقوق اللازمة لحياته , فلكي يشعر الإنسان بالهدوء والسكينة لا بد أن يقر له بحق الاحتفاظ ببياناته ومعلوماته الشخصية وعلاقاته العاطفية وارتباطاته الاسرية وراء ستار النسيان , فمتى أُسدل ستار النسيان على هذه الوقائع الماضية فلا يجوز رفعه إلا بإذن الشخص.

يهدف هذا البحث إلى بيان اساس نشوء الحق في النسيان ، والوقوف على طبيعته القانونية ، للنص عليه بشكل حق مستقل عن الحق في الخصوصية .

الكلمات المفتاحية : بيانات – التكيف – الدولة – القانون – الراي

Abstract

Human being has a set of rights cannot live without them. One of these rights which necessary for his life is right of a person to forget his past with all the details related to his private life in order to facilitate smooth integration into society. In order for a person to feel calm and safe, it is necessary to recognize the right to keep personal information, emotional relationships, and family ties are hidden behind the curtain of oblivion, and it is not permissible to disclose such data without the person's permission.

This research aims to explain the basis for the emergence of the right to be forgotten, and to determine its legal nature, to stipulate it as a right independent of the right to privacy.

Keywords: Data - Adaptation - State - Law - Opinion

المقدمة

أولاً:- التعريف بموضوع البحث

للنسيان والذاكرة دور مهم في الحياة النفسية لكل إنسان , وكلاهما مفيد ومهم في حياتنا العامة , فالذاكرة في واقع الأمر هي مزيج من التذكر والنسيان , والنسيان وإن كان يعد ظاهرة سلبية عندما يشتت ذكريات الإنسان , ويعطل مسار حياته ويمنع تطوره , لكنه يعد أيضاً ظاهرة إيجابية , إذ يتيح للإنسان فرصة التكيُف والانسجام مع الوسط الاجتماعي , ولا سيّما عندما يتعرض لأحداث قاسية ومؤلمة مرت به في حياته لو ظلت محفورة في وعيه لكدرت معيشته وذهبت بعقله , هنا يأتي النسيان ليطوى صفحة من الماضي في الوقت الحاضر حتى يتيح للحاضر أن يظهر على صفحة الوعي الآني بصفاء ووضوح دون غموض أو تداخل , أي من حق الشخص أن يُدخِل وقائع من حياته في طي النسيان , فمتى أسدل ستار النسيان عليها فلا يجوز رفعه بدون إذنه , فيمكن القول إن هذه الوقائع نسيت بالسكوت عن إثارتها فترة طويلة من الزمن .

ثانياً:- أهمية موضوع البحث

تظهر أهمية الحق في النسيان في إنّه يرتبط ارتباط وثيق بالحياة الخاصة للأفراد والتي باتت على المحك وأصبحت في خطر شديد بسبب التقنيات الجديدة وعالم الانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي , إذ أصبحت أسرار وخصوصيات الأفراد في فشو دائم , مما يقوض خصوصيتهم ويجعل تناسي هذه الأسرار أمراً معقداً , مما يصعب على الفرد ممارسة حقه في نسيان ماضيه , ومن هنا ندرك حجم المخاطر التي يتعرض لها الأفراد , وتتعاظم الخطورة مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي وتنامي اعداد مستخدميها باطراد واستمرار.

ثالثاً:- إشكالية البحث والتساؤلات المرتبطة بها.

تتجسد اشكالية البحث في إنّه رغم كون الحق في النسيان من الأفكار المتداولة فقهياً, وإن كان التعبير عنه جاء تحت مسميات وأفكار تبدو في ظاهرها مختلفة عنه , غير إنّه ظلّ حقٌ غير متفق على مدلوله الدقيق وغير محدد النطاق ومختلف في طبيعتهِ القانونية بين كونه حق ملكية ، أو كونهُ حقاً من الحقوق اللصيقة بالشخصية ، أو كونهُ عنصراً من عناصر الخصوصية , أو صورة من صورها ، أو أنّهُ حق مستقل قائم بذاتهِ , خاصةً وإن هذا الحق لم ينظم قانوناً تحت هذه التسمية وإن كان المُشَرّع الفرنسي أقرّ آليات قانونية لحمايته في البيئة الرقمية من خلال قانون المعلوماتية والحريات الصادر

في: ٦ يناير ١٩٧٨.

وتثير الاشكالية المتقدمة التساؤلات الآتية:

- ما هو الأساس الذي يُستند إليهِ في اقرار الحق في النسيان ؟.
- هل نصوص القانون العراقي النافذ، والقوانين المقارنة اعترفت بالحق في النسيان، ولو بصورة ضمنية ؟
- هل يُقر القضاء الحق في النسيان ويعترف به؟ .
- هل المادة (١٧) من الدستور العراقي لسنة (٢٠٠٥) النافذ كافية لإقرار الحق في النسيان في ضوء صياغتها الحالية ولا سيما الفقرة أولاً التي نَصّت: « لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة» , أم إن حماية هذا الحق تتطلب إفراد نص دستوري خاص به ؟ .
- ما هي الطبيعة القانونية للحق في النسيان: هل هو حق ملكية، أم هو صورة من صور الحق في الخصوصية، ام انه حق مستقل بذاته ؟ .

رابعاً:- منهجية البحث

لغرض الوقوف على تكييف الحق في النسيان تم اتباع المنهج التحليلي الذي يقوم على دراسة النصوص القانونية , والآراء الفقهية والأحكام القضائية, وتحليلها للوصول إلى الرأي السليم بخصوص هذا التكييف , كما تَمَّ اتباع المنهج المقارن من خلال المقارنة مع النصوص الواردة في الدساتير والقوانين , والمرتبطة بالحق في الخصوصية، خاصةً في فرنسا ومصر.

خامساً:- خطة البحث

بناء على ما تقدم وللإحاطة بتفاصيل هذا الموضوع ، نقسم خطة البحث على مبحثين ، نبحث في أولهما أساس نشوء الحق في النسيان ، ونخصص ثانيهما لبحث الطبيعة القانونية للحق في النسيان ، وذلك على النحو الآتي:-

المبحث الأول
أساس نشوء الحق في النسيان

إنّ حق الشخص في أن تدخل وقائع حياتهِ الماضية في طي النسيان , ليس حقاً جديداً , بل نجده مكرساً في البيئة القانونية التقليدية , فقد يكون مقرراً في نصوص القانون المدني , وقد تقره قواعد وأخلاقيات مهنة الصحافة والإعلام١ .

وإنّ فكرة النسيان ليست جديدة في الفكر القانوني , فقد وجدت في بعض الأنظمة والإجراءات القانونية المدنية التقليدية , التي لا تتعلق بشكل مباشر بالحق بالنسيان بالمعنى المقصود بالدراسة بقدر ما يتعلق الأمر في سعي هذه الإجراءات إلى النسيان بطريقة آلية , كما في نظام العفو الشامل , ونظام التقادم , ومحو الصحيفة القضائية للمجرمين وتعديل قيودها باستمرار , فلا يجوز حرمان الإنسان من حقه في نسيان ماضيه البغيض أو نسيان جرمه بسبب فعل وجريمة ارتكبها في الماضي , هذا وقد نجد إن معظم القوانين الفرنسية والدولية قد اعترفت بالحق في النسيان بشكل ضمني , ومنها اعترفت بشكل صريح , وأيضاً أقرت أحكام القضاء هذا الحق وحرصت عن تقرير الاجراءات الخاصة بحمايته , وعليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين , المطلب الأول: الاعتراف التشريعي بالحق في النسيان، والمطلب الثاني: الاعتراف القضائي بالحق في النسيان .

المطلب الأول: الاعتراف التشريعي بالحق في النسيان

بدأ ظهور الحق في النسيان على المستوى الدولي بصورة ضمنية , مع التوجيه الأوربي الصادر في: ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٩٥ بشان حماية الأشخاص الطبيعية إزاء معالجة بياناتهم ذات الطابع الشخصي , وفي الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الموقعة في ٤ نوفمبر لسنة ١٩٥٠ إذ نَصّت في المادة (٨) منها على: «١- لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته . ٢- لا يجوز أن تتعرض السلطة العامة لممارسة هذا الحق إلّا وفقاً للقانون ... , لحفظ سلامة الوطن أو الأمن العام , أو الرخاء الاقتصادي أو لحفظ النظام أو لمنع الجرائم ...» .٢

كما نَصّت الاتفاقية رقم (١٠٨) بشأن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي , والصادرة عن المجلس الأوربي في عام ١٩٨١ , والمطبقة في فرنسا منذ عام ١٩٩٥ ، في المادة الخامسة منها على: « البيانات ذات الطابع الشخصي التي تكون محلاً لمعالجة آلية , يحتفظ بها بشكل يسمح بتحديد هوية الأشخاص المعنيين لمدة لا تتجاوز الغاية التي من أجلها تم التسجيل»٣ , كذلك التوجيه الأوربي الصادر في: ٢٤- اكتوبر ١٩٩٥ إذ يلزم

١. د. خالد مصطفى فهمي , المسؤولية المدنية للصحفي , ط١, دار الفكر العربي , الاسكندرية , ٢٠١٢ , ص٤٤.
٢. ربيع محمود نجيب العمور, النظام القانوني للحق في النسيان, اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، ٢٠١٧, ص ٣٨
٣. د. بن عزة محمد حمزة , الحق في النسيان الرقمي , مجلة القانون والاعمال الدولية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية=

هذا التوجيه عند إنشاء سجلات , أو بطاقات تتضمن بيانات ذات طابع شخصي , بعدم حفظ هذه البيانات لمدة تتجاوز المدة الضرورية اللازمة لمعالجتها كما يتضمن هذا التوجيه الأوربي النص على حق الشخص المعني في أن يطلب محو البيانات الخاصة به والتي تكون متاحة على الخط المباشر, وأخيراً جعل المُشّرع الأوربي من عدم احترام هذه الالتزامات جريمة يعاقب عليها جنائياً .

يُعَد النظام القانوني الفرنسي من أوائل الأنظمة التي أقرت الحق في النسيان , فهو يتضمن العديد من النصوص التي تشير بشكل ضمني للحق في النسيان , كما في قانون المعلوماتية والحريات الصادر في: ٦ يناير لعام ١٩٧٨ , إذ تنص المادة (٤٠) منه على: « كل شخص تكون بياناته الشخصية محل معالجة يمكنه أن يطلب من المسؤول عن المعالجة تحديد بياناته , أو محوها متى انتهت المدة الضرورية لها « , كما نَصّ هذا القانون في المادة (٦- الفقرة ٥) منهُ على ضرورة ألّا تتجاوز مدة الحفظ والخزن للبيانات ذات الطابع الشخصي المدة اللازمة للغرض الذي جمعت من أجله أو عولجت من أجله٤ , كذلك في فرنسا أحكام قانونية أخرى متعلقة بالحق في النسيان , منها ما ورد في قانون الصحافة الفرنسي الصادر في سنة ١٨٨١ في المادة (٣٥) إذ قضى في هذه الاحكام بعدم جواز اثبات صحة وقائع القذف المنسوبة إلى الشخص الذي مضت عليه عشر سنوات من القذف٥ , وكذلك في قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي , رقم (٥٧٥) , والمؤرخ في ٢١ يونيو ٢٠٠٤ , إذ تقرر الفقرة الثانية من المادة السادسة منهُ على: « لمستخدمي الأنترنيت الحق في طلب سحب المحتوى غير المشروع أو الواضح عدم مشروعيته»٦ .

إن عبارة الحق في النسيان لا توجد بصريح لفظها , لكن فحوها , وما تهدف إليه متواجد في بعض المبادئ والإجراءات والأفكار القانونية , التي كان لها الدور الفعال في حفظ حقوق الأفراد كالحق في الخصوصية , ومن هذه النصوص ما يتعلق بأحكام المسؤولية المدنية وبالذات أحكام التعويض عن الضرر المادي والأدبي , ومنها الإجراءات المقررة في القوانين كالتقادم , وحق الرد (حق التصحيح) ، وأيضاً نَصَّ القانون الجنائي على إجراءات تحفظ حقوق الأفراد من تدخل الغير في الحياة الخاصة لهم منها التقادم ، إذ يشترك التقادم مع الحق في النسيان في فكرة الوقت ودورهُ في تخطي ومحو آثار مرحلة معينة ، إذ إنّ التقادم الجزائي وبالأخص تقادم الدعوى العمومية الذي يقوم على فكرة أنّ مرور مدة زمنية معينة من ارتكاب الفعل المجرم , دون اتخاذ أي اجراء من إجراءات

=والاجتماعية , جامعة الحسن الأول (المغرب) , العدد ٣٣ ، ابريل ٢٠٢١, ص ١٩٩.

٤. د. عبد الهادي فوزي العوضي , الحق في الدخول في طي النسيان على شبكة الأنترنيت, ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠١٤ ، ص٤٥.

٥. نقلًا عن د. عبد الهادي فوزي العوضي , المرجع نفسه , ص ٤٢ .

٦. د. بن عزة محمد حمزة , الحق في النسيان الرقمي , المرجع السابق , ص ١٩٢.

المتابعة أو التحقيق كفيل بأن يمحو عن الذاكرة الجماعية فظاعة الجريمة , وقسوة ارتكابها وتأثيرات ذلك على الرأي العام والأمن العام بوجه عام , فتهدأ النفوس وتستقر الخواطر , ومن الإجراءات التي نص عليها القانون الجنائي , وتتضمن إقراراً ضمنياً للحق في النسيان (العفو الشامل) , (رد الاعتبار) , (محو الصحيفة القضائية)٧ , ونذكر أيضاً بعض ما ورد في نصوص الدستور العراقي والمصري والقوانين المدنية والجنائية العراقية , والمصرية والفرنسية والتشريعات الأخرى والتي تُشير بصورة ضمنية إلى الحق في النسيان , فقد نَصّت المادة (٢٠٢) من القانون المدني العراقي على: « كل فعل ضار بالنفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع من أنواع الايذاء يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر» كذلك تنص المادة (٢٠٤) على:» كل تعد يصيب الغير بأي ضرر آخر ... يستوجب التعويض « .

اذاً في القانون والدستور العراقي , أو المصري أو الفرنسي, فنجد الحق في النسيان مقرر في نصوص متفرقة تضمنها الدساتير, والقوانين المختلفة تُشير إلى الحق في النسيان بطريقة ضمنية , أو من شأنها أن تُسهم في تقرير وجوده٨.

فالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ , نَصَّ في المادة (١٧- أولاً) على:» لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية , بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة» ، كذلك نجد أن المُشرّع المصري في الدساتير المختلفة ابتداءً من دستور عام ١٩٢٣ , وحتى دستور ٢٠١٩ يؤكد على حماية المواطن وحماية حريته واعطائه الحق في إبداء رأيه دون قيود , وبعيداً عن تدخلات الغير فيما يخصه , وقد حمى كل شيء يخص الحياة الخاصة للأفراد والتي من ضمنها الحق في العيش بحرية , دون تدخل الغير في حياته , أو الرجوع إلى ما طواه الزمن في عالم النسيان .

فقد نَصّت المادة (٤٥) من الدستور المصري لعام ٢٠١٩ على إن: « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون» , وتنص المادة (٥١) , من الدستور المصري ذاته على إنّ: «الكرامة حق لكل إنسان , ولا يجوز المساس بها , وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها» وكذلك تنص المادة (٥٧) على إن: « اي اعتداء على حرمة الحياة الخاصة يشكل جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم» , وقد نَصّت المادة (٦٨) من الدستور المصري لعام ٢٠١٩ أيضاً على إن: «المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب , والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطن بشفافية , وينظم القانون ضوابط الحصول عليها واتاحتها» , فنجد إنّ هذه النصوص بمجموعها تقرر صراحةً بعدم المساس بحرمة الحياة الخاصة للأفراد , وتكرس ولأول مرة حقاً دستورياً في مواجهة الكافة بحماية الكرامة الإنسانية , فلا يجوز

٧. د. بن عزة محمد حمزة , الحق في النسيان الرقمي , المرجع نفسهُ , ص ١٩٤ .

٨. د. بن عزة محمد حمزة , الحق في النسيان الرقمي , المرجع السابق ، ص١٩٦ .

الإضرار أو المساس بها , كما إنّ من شانها أن تؤسس ضمناً للأفراد الحق في النسيان بصفة عامة , لأنّ الغرض من هذا الحق هو حماية وحفظ كرامة الإنسان , وذلك بستر ماضيه البغيض ونسيانه , ذلك الماضي الذي أصبح غريباً عنه , حتى يستطيع العيش وسط أقرانه مرفوع الراس محفوظ الكرامة , فلا يخشى ظهور ماضيه البغيض ومطاردته٩ .

كما يظهر الحق في النسيان في نص المادة (٩) من التقنين المدني الفرنسي ، التي نصت على إنه: « لكل شخص حق احترام حياته الخاصة , وللقضاء دون المساس بحق الشخص في تعويض ما يصيبه من ضرر , أن يتخذ كافة الإجراءات مثل الحراسة والحجز... , وغيرها من الإجراءات التي تمنع المساس بألفة الحياة الخاصة , كذلك نجد المشرع الفرنسي جعل الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي إذ نصت المادة المعدلة (٣٦٨) من قانون العقوبات الفرنسي على إنه: « يعاقب بالحبس من شهر إلى حتى سنة ... كل من يوقع الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة للغير « , ويرى الفقه الفرنسي إن الفة الحياة الخاصة يشكل أفضل أساس يمكن الاستناد عليه للقول بوجود الحق في النسيان للأفراد١٠ .

كما توجد نصوص قانونية أخرى ذات الصلة بحق النسيان بشكل غير مباشر (ضمني) , إذ تنص على الحماية القانونية لحق الإنسان في عدم المساس بحياته الخاصة , فلا تسمح لأي شخص ثالث الوصول إلى بياناته الشخصية الخاصة به١١, مثلًا النصوص التي تتعلق بحماية سجلات الأحوال المدنية من ذلك نص المادة (٦٤) من قانون الأحوال المدنية المصري , رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ , والمعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ , والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ , والذي ينص على عدم الحصول على البيانات الشخصية للمواطنين , إلاّ وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون ذاته , على إنّه لا يجوز أن تتضمن تلك البيانات أي معلومات تتعلق بالمعتقدات السياسية أو السوابق الجنائية السابقة للأفراد , إلّا في الأحوال التي يحددها القانون , لأن هذه البيانات تعد بيانات شخصية وحساسة للغاية , وهناك النصوص التي تمنع استخدام بيانات الضمان الاجتماعي لأغراض غير الضمان الاجتماعي١٢.

ونجد الاعتراف الضمني بالحق في النسيان في ثنايا هذه النصوص السابقة , وهو اعتراف المُشرّع بوجود بيانات ذات طابع شخصي تخص الحياة الخاصة للأفراد , وينبغي أن تخضع جميعها لضوابط خاصة وقيود محددة لحفظها وتجميعها وتخزينها , وتوفير آليات

٩. د. ماهر صبري كاظم , حقوق الانسان والديمقراطية والحريات العامة , ط٢ , دار الكتب والوثائق , مطبعة الكتاب , بغداد , ٢٠١٣ , ص ٢٦ .

١٠. نقلًا عن: د. عبد الهادي فوزي العوضي , الحق في الدخول في طي النسيان على شبكة الأنترنيت , المرجع السابق , ص٥٥ .

١١. د. عبد الهادي فوزي العوضي , الحق في الدخول في طي النسيان على شبكة الأنترنيت , المرجع نفسه, ص٢٤ .

١٢. د. حميد حنون خالد , حقوق الانسان , دار السنهوري , بغداد , ٢٠١٢ , ص ٢٢٢.

ووسائل فعالة تومن حفظها طوال فترة خزنها كي لا يتم اطلاع الغير عليها , أو الاعتداء عليها ومن ثم انتهاك حرمة الحياة الخاصة لأصحابها .

المطلب الثاني: الاعتراف القضائي بالحق في النسيان

يشهد الحق في النسيان تطوراً جديداً , وخاصة بعد أن حرص القضاء على حمايته باعتباره عنصراً من عناصر الحياة الخاصة , وبالذات بعد قرار محكمة العدل الدولية , حول الزام (شركة جوجل) ومحركات البحث الإلكترونية الأخرى بمسح الروابط المتعلقة بالبيانات الشخصية , وتعويض المتضرر عند المساس بحياته الخاصة الماضية بعد إسدال ستار النسيان عليها١٣ .

وبعد اقتراح المفوضية الاوربية عام ٢٠١٢ قانونا يمنح لمستخدمي الانترنيت في الحق في محو البيانات على شبكة الانترنيت , وافقت هيئة البيانات في اسبانيا عام ٢٠١٠ , على إلزام (شركة جوجل) بمسح الروابط الشخصية من محركات البحث , ولكن هذه الشركة استأنفت القرار من جانبها مما دفع المحكمة الاسبانية إلى تحويل القضية إلى محكمة العدل الأوربية , وثَمَّ ادخال تعديلات على محركات البحث وعلى بعض نتائج هذا البحث , حتى تصبح بصورة متطابقة مع التوجيهات الأوربية , بخصوص حماية البيانات الشخصية للأفراد , إذ استندت محكمة العدل الأوربية إلى قانون الاتحاد الأوربي الذي يعد محرك البحث هو المسؤول عن العمليات التي تجري على البيانات الشخصية , والتي تظهر على صفحاته وتشمل المحتوى الذي تم نشره بالفعل في وسائل الإعلام , إذ إنّ هذه البيانات تحتوي على جوانب عدة من المعلومات الخاصة بحياة الأفراد , ويؤكد الحكم بأن حق الأشخاص هو الأقوى والأولى بالحماية عندما يتعلق الأمر بالنشر, أو التصرف ببياناتهم الخاصة , على الرغم من حق الناس بصفة عامة في معرفة جوانب معينة من شخصيته من خلال المعلومات المتوافرة عنه على شبكة الأنترنيت , فيتم الحصول على المعلومات المتعلقة به , وبالذات الشخصيات العامة والمشهورة١٤ .

وقد كرست محكمة باريس الابتدائية المستعجلة , الحق في النسيان صراحةً في حكمها الصادر في: ٢٥ يونيو سنة ٢٠٠٩ , في القضية التي تتلخص وقائعها بقيام صحيفة اليومية الاقتصادية متاحة على الأنترنيت ومفهرسة على محرك (البحث جوجل) , بنشر مقالين في قاعدة البيانات بها في سنة ٢٠٠٢ , تعرض فيها الجزاء الذي أصدرته لجنة

١٣. ممدوح خليل العاني, حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي, اطروحة دكتوراه, كلية الحقوق، جامعة القاهرة, ١٩٨٣،ص٢٣٣.
١٤. د. رضا محمد عثمان دسوقي , الموازنة بين حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة , ط٢ , مؤسسة الوحدة الاقتصادية , القاهرة ٢٠١١ , ص٦٩.

عمليات البورصة , بحق أحد رؤساء ادارة شركات الأوراق المالية١٥ , وذلك بعقوبة الحضر , وعدم ممارسته لنشاط الإدارة , الذي سبب له أضراراً بالغة , لذا قام برفع دعوى للمطالبة بحذف المقالين , واستناداً إلى نص المادة (٨٠٩) من قانون الإجراءات المدنية الفرنسية , حكمت له المحكمة , وعلى أساس حقه في النسيان بالزام الصحيفة اليومية الاقتصادية باتخاذ كافة التدابير اللازمة , لضمان أن يكون كل اطلاع على المقالين مصحوباً معه بوصلة تحيل إلى باقي الإجراءات القضائية التالية التي وصلت إلى براءة المدعي مما نسب اليه تماماً مع تقديم طلب لمحرك البحث Google بعدم فهرسة هذين المقالين ضمن نتائج البحث ، وايضاً حكمت للمدعي بالتعويض عن الأضرار التي أصابت المدعي من جراء نشر الخبر في تلك المقالين من هيئة عملية البورصة , ولم تجد المحكمة أساساً قانونياً تستند اليه في حكمها سوى الحق في النسيان , وهذا يشير إلى الاعتراف صراحةً بوجود هذا الحق١٦ .

وقد تأكد صراحةً الحق في النسيان في حكم محكمة باريس الابتدائية الصادر في: ١٥ فبراير ٢٠١٢ وتتلخص , وقائع القضية التي صدر فيها الحكم حول امرأة شابة تعمل سكرتيرة قانونية , قامت بفترة سابقة من حياتها بتصوير بعض الأفلام الإباحية , ثم اقلعت عن هذه النوعية من الأفلام واتجهت إلى العمل القانوني , وارادت أن تطوي هذه الصفحة الماضية وتدخلها في طي النسيان , فقامت برفع دعوى أمام محكمة باريس الابتدائية , طالبت فيها سحب هذه الأفلام من التداول على نحو مستعجل , لأنّ تداولها يشكل مساساً خطيراً بحرمة حياتها الخاصة , وحقها في محو ومعالجة بياناتها ذات الطابع الشخصي١٧ .

إذ أشار الحكم صراحةً إلى حق المدعية في دخول ماضي حياتها في طي النسيان إذ جاء فيه: « إن المدعية عندما صورت تلك الأفلام , رضيت بتوزيعها على الجمهور , ولكنها لم تقبل بترقيمها وبثها على شبكات الأنترنيت , وإذا كانت الأفلام محل النزاع لم تتضمن مشاهد تخص حياتها الخاصة , إلّا انها تشهد على فترة معينة من حياتها تريد فيها أن تستفيد من حقها في النسيان ...» , وقد قضى الحكم لها بالتعويض عن الضرر المعنوي الذي أصاب المدعية من جراء عدم سحب الأفلام محل النزاع من محركات البحث في Google وربط اسمها بالمواقع الاباحية , كما قضى بقبول طلب المدعية بحصولها على العناصر المرتبطة بحساب «Gmail » الخاص بناشر الموقع الذي يحتوي على الأفلام محل النزاع , بعد أن قدمت المدعية مبرراً مشروعاً في دعوى المسؤولية المدنية الخاصة بطلب

١٥. ربيع محمود نجيب العمور , النظام القانوني للحق في النسيان , المرجع السابق , ص ٤٤ .
١٦. د. رضا محمد عثمان دسوقي , الموازنة بين حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة , المرجع السابق , ص ٤٣ .
١٧. ربيع محمود نجيب العمور , النظام القانوني للحق في النسيان , المرجع السابق , ص ٤٢ .

هـذه العنـاصر والتـي رفعتهـا ضـد هـذا الموقـع .

ولا تفوتنـا الإشـارة إلى إن الحـق في النسـيان لم يغـب عـن محكمـة القضـاء الإداري , إذ حكـم مجلـس الدولـة الفرنـسي وللمـرة الأولى بالـزام (AMF) (محكمـة قضـاء الموظفـين) بـأن تقـوم برفـع قرارهـا جـزائي مـن موقـع الأنترنيـت الخـاص بهـا , هـذا القـرار صـدر بعـد الطعـن المقـدم مـن شـخصين تعرضـا لجـزاء مـن قبـل AMF)) وقـد طلبـا الحكـم ببطـلان القـرار , وقـد صـدر القـرار بالبطـلان مـع إلـزام (AMF) بـان تنـشر القـرار الصـادر مـن مجلـس الدولـة الفرنـسي , مـكان القـرار الصـادر منهـا , اعـمالاً لحقهـم في النسـيان في العـالم الافـتراضي , وذلـك لأن القـرار بالإجـراء كان مقرونـاً بالاعتـداء عـلى خصوصيـة الشـخص مـع ذكـر اسـمه بالكامـل١٨.

وبذلـك نسـتطيع أن نقـرر بـأن القضـاء الفرنـسي والأوربي , يتجـه بشـكل صريـح وبثبـات وإصرار نحـو الاعـتراف بالحـق في النسـيان في العـالم الافـتراضي .

١٨. د. عبد الهادي فوزي العوضي , الحق في الدخول في طي النسيان على شبكة الأنترنيت , المرجع السابق , ص٦٢,٦٣.

المبحث الثاني
الطبيعة القانونية للحق في النسيان

اختلف الفقهاء في تحديد الطبيعة القانونية للحق في النسيان , وذلك لأنّ المُشرّع سواء العراقي , أو المصري , أو الفرنسي لم يتطرق بشكل مباشر إلى تحديد الطبيعة القانونية للحق في النسيان , ولذا اختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لهذا الحق على ثلاثة آراء: الرأي الأول يقول بأنهُ حق ملكية , ورأي ثاني ذهب إلى أنه حق شخصي , ورأي ثالث قال بأنه حق مستقل , وللإحاطة بتفاصيل كل رأي من هذه الآراء , نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب : المطلب الأول: انصار فكرة حق الملكية , المطلب الثاني: انصار الحق لصيق بالشخصية , المطلب الثالث: انصار فكرة الحق المستقل.

المطلب الأول: انصار فكرة حق الملكية

يرى انصار هذا الرأي ان الانسان يعتبر مالكا لحياته الخاصة , ومن ثم لا يجوز الاعتداء على خصوصيته باي صورة من صور الاعتداء , ويرى انصار هذا الاتجاه ان الحق في النسيان والخصوصية يعد من قبيل حق الملكية .

الحقوق العينية الأصلية واردة في القانون على سبيل الحصر١٩ , أما الزيادة فيها بغير ما نص عليه قانوناً فإنه محل خلاف بين الفقهاء , فمنهم من يرى وجوب الوقوف عند ما جاء به القانون , والبعض من الفقهاء يرى جواز إحداث حقوق جديدة لم ترد في القانون , وحق الملكية هو من أكمل الحقوق العينية , والأصل إن المالك هو حر في التصرف في ملكه إلّا إذا قيد ذلك بنص في القانون أو العقد.

ولقد ذهب انصار هذا الاتجاه إلى إن الإنسان له الحق التصرف في شؤون حياته الخاصة كما يشاء , وله الحق في النسيان لأنه جزء من الحق في الخصوصية الذي يعد من قبيل حق الملكية , وأساس هذا الاتجاه يقوم على فكرة الحق في الصورة , الذي قيل بأنه يخضع لما يخضع له حق الملكية من أحكام , وتستند هذه الفكرة القائلة إن للإنسان حق ملكية على صورته , على النظرية التي تقول إن للإنسان حق الملكية على جسمه ولما كانت الصورة تعد جزءاً لا يتجزأ من الجسم الإنساني لذا يعد الحق في الصورة من قبيل الحق في الملكية , فالشكل يتكون شأنه شأن الجسم من مجموعة من العظام والجلد والأوردة والعضلات , فكل هذه الاجزاء مجتمعة تعطي شكلاً خاصاً لكل إنسان يتميز به من غيره من البشر٢٠ , وحق الانسان في صورته يمكن له التصرف فيها للبيع , إذ يستطيع الإنسان بيع صورته للغير كما في عمل الاعلانات مقابل مبلغ من

١٩. تنص المادة (١/٦٨) من القانون المدني العراقي على: «الحقوق العينية الاصلية هي حق الملكية وحق التصرف وحق العقر وحقوق المنفعة والاستعمال والسكنى والمساطحة وحقوق الارتفاق وحق الوقف وحق الاجارة الطويلة».

٢٠. د. نبيل فزيع , الحماية الجنائية للحق في الصورة في القانون المصري , ط١ , دار النهضة العربية، القاهرة , ٢٠١٦ , ص٥٦ .

المال , وكذلك يكفل هذا الحق لصاحبه مكنة التصرف في صورته كيفما شاء , فله الحق أن يغير في معالمها فيصبغ شعره , أو يغير في تصفيف شعره أو ذقنه , أو يقوم بعمليات التجميل لشكله , وباعتبار الإنسان هو مالكاً لصورته فله الحق أن يعترض على استخدام صورته أو نشرها أو تصويره بدون علمه٢١ .

كذلك إن من خصائص الحق في النسيان , هو إمكانية صاحبه التصرف فيه بالبيع , من هنا يمكن القول إن الإنسان يعد مالكاً لحياته الخاصة , والمظاهر اللصيقة بشخصيته , فالإنسان يستطيع أن يبيع للمؤلف أو للكاتب أو للمؤرخ حياته الخاصة به وماضيه وسمعته مقابل مبلغ من المال , فالفنان مثلاً أو أي شخصية من المشاهير بوسعه أن يبيع مذكراته التي تتضمن خصوصيات حياته وأسراره الشخصية مقابل مبلغ معين , وهذا يدل على إنّ الحياة الخاصة والحق في النسيان يُعَد من قبيل الملكية٢٢ .

ونحن نتفق مع مَنْ يرى بأن الحق في الصورة , هو جزء من الحق في النسيان , وذلك لأنّ من حق الإنسان أن ينسى وأن لا يسمح لصوره الشخصية أن تنشر وتظهر إلى العامة , بعد إن دخلت في طي النسيان , فكل شخص له الحرية في حفظ ماضيه ووقائع حياته وتصرفاته السابقة دون تدخل وملاحقة الغير لماضيه وصوره , لأنّ من الممكن أن يكون للشخص صوراً منافية للحياء , أو تكون له صور برفقة أشخاص مجرمين أو أشخاص سيئون السمعة أو ما شابه ذلك , وبعد مرور مدة من الزمن تدخل هذه الصور في عالم النسيان , لذا لا يحق لأي صحيفة أو مؤسسة إعلامية أن تقوم بنشر الصور الشخصية للأفراد لغرض الإساءة لهم والنيل من سمعتهم ومكانتهم الاجتماعية٢٣ .

والسؤال الذي يطرح هنا: هل يمكن قبول الرأي القائل بأنّ الحق في النسيان يُعَدَّ من قبيل الحق في الملكية أو لا ؟

والاجابة عنهُ: إنّ الرأي المتقدم نظر إلى الصورة نظرة مادية , أي عدَّهُ حقاً مالياً يرتبط بالذمة المالية للشخص , وعليه أمكن تشبيه الحق في الصورة بحق الملكية , وكون الحق في الصورة جزء لا يتجزأ من الحق في الخصوصية والحق في النسيان , لذا اعتبر الحق في النسيان حق ملكية .

ومن الآثار القانونية المترتبة على الأخذ بهذا الرأي قدرة من يقع الاعتداء على حياته الخاصة في اللجوء إلى القضاء لوقف هذا الاعتداء , دون الحاجة إلى اثبات الضرر

٢١. د. اسامة عبدالله فايد, الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات ط٣, دار النهضة العربية ، القاهرة , ١٩٩٤، ص ٨٩ .
٢٢. د. نبيل فزيع , الحماية الجنائية للحق في الصورة في القانون المصري , المرجع السابق , ص ٥٨ .
٢٣. د. احمد محمد حسان , نحو نظرية عامة لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد ، دار النهضة العربية ، القاهرة , ٢٠٠١ ، ص ٤٢ .

ماديـاً كان أو معنويـاً , وذلـك إعـمالاً لحقـوق المالـك٢٤ .

لكـن هـذا الـرأي كان محـلاً للنقـد مـن بعـض الفقهـاء , إذ اسـتند هـؤلاء في نقدهـم إلى أسـاس رفـض فكـرة إنّ للشـخص حـق ملكيـة عـلى ذاتـه , فضـلاً عـن إن خصائـص وطبيعـة الحـق في الملكيـة , تختلـف عـن طبيعـة الحـق في النسـيان , فخصائـص الحـق في النسـيان تتعـارض مـع خصائـص الحـق في الملكيـة , فطبيعـة الحـق في الملكيـة تفـترض وجـود صاحـب للحـق , ومحـلاً يمـارس عليـه صاحـب الحـق سـلطاته بصفتـه المالـك , فـإذا اتحـد صاحـب الحـق ومحلـه فإنـه يسـتحيل ممارسـة هـذه السـلطات عـلى هـذا المحـل , وهـو مـا ينطبـق عـلى الحـق في الخصوصيـة والحـق في النسـيان , وبمعنـى آخـر لا يجـوز اللجـوء إلى حـق الملكيـة لأن طبيعـة الإنسـان لا تدخـل في دائـرة المعامـلات القانونيـة , فـلا يجـوز أن يكـون موضـوع الحـق في النسـيان محـلًا في حـق عينـي٢٥.

فـإذا كان اعتبـار الحـق في النسـيان مـن قبيـل الحـق في الملكيـة يكسـبه حمايـة فعالـة , فـإن خصائـص الحـق في النسـيان تتعـارض مـع خصائـص الحـق في الملكيـة , ولكـن بالحقيقـة نجـد هنـاك تشـابهاً بـين الحـق في النسـيان وحـق الملكيـة , وهـو إن القانـون أقـر وسـائل فعالـة لحمايـة هذيـن الحقـين , فـكل مـن الحقـين يسـتطيع صاحبـه أن يحتـج بـه في مواجهـة الكافـة , ولكـن هـذا التشـابه ينتهـي عنـد هـذا الحـد .

وعليـه فـإنّ الملكيـة كحـق عينـي يـراد بهـا: ممارسـة الشـخص صاحـب الحـق سـلطاته عـلى موضـوع الحـق , وإذا اتحـد صاحـب الحـق وموضوعـه فانـه يتعـذر حـدوث هذه الممارسـة , فـلا يكـون للفـرد حـق ملكيـة عـلى جسـمه أو أي جـزء مـن أجزائـه , وقـد أقـرّ القضـاء الفرنـسي بأنـه لا يجـوز اللجـوء إلى حـق الملكيـة في مجـال الحـق في الخصوصيـة , فـلا يمكـن أن نجعـل الخصوصيـة موضوعـاً لحـق عينـي , فالإنسـان لا يدخـل في دائـرة المعامـلات القانونيـة٢٦ .

وعليـه نـرى أن الحـق في النسـيان هـو أبعـد مـا يكـون عـن حـق الملكيـة للأسـباب التـي تـم ذكرهـا سـابقاً , لكـن هـل يمكـن عـدَّهُ مـن الحقـوق الشـخصية اللصيقـة بالإنسـان ؟ هـذا مـا نجيـب عنـهُ في المطلـب الآتي:

٢٤. د. احمد السعيد الزقرد , النظرية العامة للحق , دار ام القرى , المنصورة ، ١٩٩٣ , ص ١٦٠ .

٢٥. د. عماد حمدي حجازي , الخصوصية ومسؤولية الصحفي , دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ٢٠٠٨, ص ٦٥ .

٢٦. نقلًا عن: د. عصام احمد البهجي , حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الانسان والمسؤولية المدنية , ادار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ , ص ١٦٨ .

المطلب الثاني: انصار فكرة الحق لصيق بالشخصية

كان أنصار فكرة الحق الشخصي يُعَد الحق في النسيان من قبيل الحقوق اللصيقة بالشخصية , يعده حق غير مالي ولا يرتبط بالذمة المالية للشخص , وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكيان الشخصي للإنسان٢٧ , ويتجسد الكيان الشخصي للإنسان في عنصرين هما العنصر الطبيعي والآخر قانوني , أمّا العنصر الطبيعي فيتمثل في شخص الإنسان من الناحية العضوية والنفسية والعقلية , ويلحق بالكيان الشخصي للإنسان كل متعلقاته الشخصية من متاع وغير ذلك , جميعها ترتبط بكيان الإنسان وشخصه لوحده , إذ يمارس بها جميع نشاطاته ومن خلالها يودع أسراره في هذه الحياة , أما العنصر القانوني لكيان الإنسان فيتمثل بالحقوق اللصيقة بالشخصية التي يقررها القانون , كالحق في الاسم والحق في الصورة والحق في الشرف والسمعة والحق في النسيان , ذلك إن الكيان الشخصي للإنسان يضم في صميمه جميع الأسرار فهو يتمتع بالحرمة الخاصة به , فلا يجوز انتهاكها أو التعدي عليها قانوناً لما تحتويه من أسرار٢٨ .

وقد نَصّت المادة (١٧/ ثانياً) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ , على: «حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها أو التعرض لها , إلا بقرار قضائي ووفقاً للقانون «, ونَصّت المادة (٤٥/ أولاً) من الدستور المصري لسنة ٢٠١٩ , على: «لحياة المواطنين حرمة يحميها القانون» وقد اعترف المشرع الفرنسي صراحةً في نص المادة (٩) من القانون المدني بأنّ: « للشخص الحق في الحياة الخاصة» .

وبذلك قد حَسَم المُشرّع الفرنسي منذ البداية خلافاً كان يُثار حول طبيعة الخصوصية , والحق في النسيان , فيما إذا كان هذا يعد حقاً أم رخصة أم حرية , فقد اعترف القانون المدني الفرنسي صراحةً بأن للإنسان الحق في احترام حياته الخاصة , وبالتالي فإن الحماية القانونية قد تقررت للحق وليس للرخصة أو الحرية , وإذا كان النسيان حقاً فهو من الحقوق الشخصية , رتب له القانون الحماية الكافية لحفظه من الانتهاك والاعتداء عليه , وقد أوجب الدستور له الحرمة لتبقى هذه الحياة مصونة , ولا يجوز التعدي عليها , وعليه يمكن القول بأن أساس هذا الحق قائم على وجود حق شخصي للإنسان في حرمة حياته الخاصة , وهذا الحق الشخصي يعد من الحقوق اللصيقة بالإنسان٢٩ .

وقد رتب الفقه نتائج قانونية على اعتبار الحق في النسيان من الحقوق الملازمة لصفة الإنسان , إذ إن المعتدى عليه يستطيع اللجوء إلى القضاء لمنع أو لوقف التعدي

٢٧. د. جعفر محمود المغربي و حسين شاكر عساف , المسؤولية المدنية عن الاعتداء على الحق في الصورة بواسطة الهاتف المحمول , ط١ , دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن / عمان , ٢٠١٠ , ص ٧٣.

٢٨. بشير احمد صالح ، مسؤولية الصحفي المدنية في حالة المساس بسمعة الشخص العام ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق , جامعة المنصورة ، ٢٠٠١, ص ٢٩٤ .

٢٩. د. باسم محمد فاضل, الحق في الخصوصية بين الاطلاق والتقييد, دار الجامعة الجديدة للنشر, الاسكندرية، ٢٠١٨ , ص٩٦ .

الواقع عليه , دون الحاجة إلى اثبات عنصري الضرر أو الخطأ , وهذه الحماية القانونية للحق في النسيان تعطيه قوة وفعالية اكبر مما لو تركت حماية هذا الحق لقواعد المسؤولية المدنية , إذ إن المسؤولية المدنية لا تقوم إلّا إذا اثبت المتضرر أركانها الثلاثة (الخطأ , والضرر , والعلاقة السببية) , وفضلاً عن صعوبة اثبات هذه الأركان , فإن هذه الحماية قليلة الفعالية لأن الحماية سوف تتوفر ولكن بصورة لاحقة , أي بعد إتمام الاعتداء وتحقق الضرر وانتهاك الحق , فالتعويض لا يفيد في إزالة كل أثر الضرر الذي أصاب صاحب الحق , ولكن الحماية الفعالة المباشرة تكون عن طريق الوقاية من الاعتداء على الخصوصية , وهذا النوع من الحماية لا يتحقق , إلّا إذا كان الحق في النسيان يعد من الحقوق الملازمة واللصيقة بالإنسان٣٠ .

كما إنْ عَد هذا الحق من الحقوق اللصيقة بالشخصية يوفر حماية قانونية لصاحبه في مواجهة الكافة , فيستطيع الشخص أن يلزم الجميع باحترام حقه في عدم التجسس والتحري عن أخباره أو كشف ماضيه أو نشر ما يتعلق به , لأن صاحب الحق يستأثر وحده بأسراره وماضيه , فلا يحق للغير أن يطلع عليها أو ينشرها إلا برضائه مسبقاً , لكن إذا كشف صاحب الحق عن أسراره الخاصة بمحض اختياره فسوف يعطي الحق للغير في الاطلاع عليها دون قيد أو شرط , فذلك هو التنازل الحقيقي عن الحق الشخصي , وهذا التنازل هو الذي يزيل عن السر طابع النسيان , فبعض الأفراد يسمح للغير أنْ يطلع على أسراره برضائه مستقبلاً وأياً كانت وبدون تحديد , فهذا يعد تنازلاً من الفرد عن حقهِ الشخصي , رغم إنّ الحقوق اللصيقة بالشخصية لا يجوز التنازل عنها قانوناً .

ونجد للدستور العراقي والمصري وبعض النصوص القانونية موقفاً واضحاً من الحق في الخصوصية, فقد كفلت حرمة الحياة الخاصة ، كما في المادة (١٧) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بنصها في الفقرة الأولى على « لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية ...» وفي الفقرة الثانية على: «حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها ...» , كذلك المادة (٤٥) من الدستور المصري لسنة ٢٠١٩ بنصها على: « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ...» ، ونص المادة (٥٧) من نفس الدستور المصري على «كل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عنها بالتقادم ...» , كذلك نص القانون المدني المصري في المادة (٥٠) على: « أن الحق في الحياة الخاصة من الحقوق اللصيقة بالشخصية «, كذلك سار المُشرّع الإجرائي على نفس النهج , وقرر مبدأ عدم تقادم الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة , ونلاحظ إنّ جميع هذه النصوص لم تقر إلّا بحق وحرمة الحياة الخاصة للإنسان , دون التطرق إلى الحق في النسيان , فالقانون العراقي والمصري مثل باقي القوانين العربية , لم

٣٠. د. باسم محمد فاضل , المرجع نفسه , ص ١٢١ .

تتعرض إلى الحق في النسيان , إذ تركت أمرُهُ إلى أحكام الحق في الخصوصية , إذ أقرت هذه النصوص الحق للشخص الذي يقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة للشخصية , أن يطالب بوقف هذا الاعتداء دون اللجوء إلى اثبات الضرر الناشئ عنه , وله حق طلب التعويض عن الاضرار التي لحقته من الغير٣١.

فإذا نظرنا إلى النتائج القانونية التي يرتبها الاعتراف بالحقوق الشخصية الملازمة لصفة الإنسان , نجد من أهم هذه النتائج , هو امكانية وقف الاعتداء دون الحاجة لا ثبات الضرر , وهي نفس النتائج التي تترتب على الاعتراف بحرمة الحياة الخاصة للإنسان مدنياً وجنائياً , وحرمة الحياة الخاصة تقتضي وجود حق للإفراد في النسيان , فهذه المكنات لا يفسرها ولا يبررها إلا وجود الحق , ولا يمكن القول أنها مجرد تطبيق لقواعد المسؤولية٣٢ .

وبذلك نرى إنّ الحق في النسيان , يدخل ضمن نطاق الحقوق اللصيقة بالشخص , أي الملازمة لصفة الإنسان وذلك تأسيساً على أنّ لكل انسان دوره الاجتماعي الخاص به , فلا يمكن له أن يؤدي هذا الدور كاملاً , إلّا في إطار من طبيعته الإنسانية الخاصة به , وأي أنكار أو اجحاد لهذه الطبيعة سوف يقلل من كفاءة وقدرات صاحبها في النشاط الاجتماعي , وعليه فيجب حماية حقوق الإنسان ويجب بلورتها بشكل ايجابي في أطار اجتماعي , لكي يتمكن الشخص من مباشرتها في وضوح تام , فحماية حقوق الافراد واحترام الواجبات الاجتماعية كلاهما تُعَد دعامتان للفرد والمجتمع . وبذلك نخلص إلى إن الحق في النسيان هو أقرب إلى كونه حقاً شخصياً للإنسان , وليس من قبيل حق الملكية , فالحقوق المادية (كحق الملكية) لا تكفي لعيش الإنسان وإنما يلزمه للعيش الحر أن يمارس حقوقاً ملتصقة بشخصية مرتبطة بكيانه الإنساني المعنوي , ومن أهم هذه الحقوق هو الحق في النسيان أي حقه في إسدال ستار النسيان على تصرفات ووقائع ماضيه خاصة به , ومن ثم منع الغير من كشف الستار عنها أو نشرها في المجتمع٣٣ .

فلا يمكن بسط الحماية الكافية والفعالة للحق في النسيان , إلّا يعدَّهِ حقاً من الحقوق اللصيقة بالشخصية , ولا يمكن الاعتداد بالقول بأن الحق في النسيان يدخل ضمن نطاق حق الملكية , لأن القائلين بأن الحق في النسيان يدخل ضمن نطاق حق الملكية , يقصدون من ذلك تحقيق الحماية القوية والفعالة لهذا الحق, في وقت كان فيه حق الملكية يُعَدْ من أقوى الحقوق قاطبة , لذلك فقد نسبوا الحق في النسيان اليه لكي يتمتع الحق في النسيان بمزايا حق الملكية , أما في الوقت الحاضر فقد نمت وتبلورت

٣١. ربيع محمود نجيب العمور , النظام القانوني للحق في النسيان , المرجع السابق , ص ٨٩ .
٣٢. د. باسم محمد فاضل , الحق في الخصوصية بين الاطلاق والتقييد , المرجع السابق , ص ٢٩١ .
٣٣. ربيع محمود نجيب العمور , النظام القانوني للحق في النسيان , المرجع السابق, ص٩٨- ٩٩ .

الحقوق الملازمة واللصيقة بالإنسان واصبحت اكثر قوة وفعالية من الحق في الملكية .

المطلب الثالث: انصار فكرة الحق المستقل

تُعرف الحقوق المستقلة بأنها الحقوق التي تنشأ مستقلة بذاتها , دون أن تكون تابعة لحق آخر, أو تستند في وجودها عليه , وقد ذهب جانبٌ من الفقه إلى القول بأن الحق في النسيان هو حق مستقل بذاته وهو حق مستقل عن حرمة الحياة الخاصة , مستنداً في ذلك إلى إن له خصائص وسمات خاصة به فضلاً عن إنّ نطاق تطبيقه يكون أوسع بكثير من نطاق تطبيق الحق في حرمة الحياة الخاصة٣٤ .

وقد أكّد على ذلك المُشرّع الفرنسي , إذ نَصّت المادة (٣٥) من قانون الصحافة الفرنسية, الصادر في ٢٩ يوليو لعام ١٨٨١, على: «عدم جواز إثبات صحة وقائع القذف المنسوبة للشخص إذا مضى عشر سنوات على واقعة القذف»، وكان المُشرّع قد نصّ في المادة (٣٤) من هذا القانون على: « لا يجوز بأي حال من الأحوال إثبات الوقائع التي تتعلق بالحياة الخاصة « , ولو لم تكن فكرة النسيان مختلفة عن فكرة الخصوصية , لما أفرد المُشرّع حكماً خاصاً مستقلاً لكل منهما .

وقد استند الفقه الفرنسي القائل باستقلال حق الإنسان في أن يدخل في عالم النسيان عن الحق في الخصوصية على ما يأتي :

أولاً :- نطاق الحماية القانونية أوسع لحق الإنسان في أن يدخل ماضيه في طي النسيان , والحق في النسيان لا يأتي عن طريق الحق في الخصوصية , وذلك لأن الوقائع والأحداث المراد حمايتها والتستر عليها قد أعلنت للجمهور , وعرضت على العامة وهذا مما يجعلها تتنافى مع صفة الخصوصية , ومن ناحية أخرى قد تتعلق الوقائع الخاصة , بأحد الشخصيات الشهيرة أو التاريخية وتقتضي المصلحة التاريخية الخوض في هذه الخصوصيات , وعليه يجب أن يستقل الحق في النسيان عن الحق في الخصوصية , فالحق في النسيان يحمي الوقائع المتصلة بالحياة العامة والخاصة على السواء متى دخلت في عالم النسيان , فمهما كانت شهرة الفرد , فيجب أن لا يكون حاله أسوأ من حال المذنب الذي كفر عن جريمته حتى لا تظهر في صحيفته الحالة الاجرامية التي قام بها .

ثانياً :- أن الوقائع تتقادم بالسكوت , فمادام أسدل ستار النسيان على وقائع حياة الأشخاص , فلا يصح رفعه بدون رضا الشخص , فهذه الوقائع تتقادم بالسكوت عنها , ومتى أكتمل هذا التقادم لا يجوز قطعه , فالكشف عن هذه الوقائع يعد بمثابة محاولة

٣٤. د. عصام احمد البهجي , حماية الحق في الحياة الخاصة ، المرجع السابق، ص١٧٠ .

لاعادة التقادم , ومن ثم يعد اعتداء على حقوق الفرد٣٥ .

ثالثاً:- لقد أفرد المُشّرع الفرنسي ومَيّز الحق في النسيان عن الحق في الخصوصية , وذلك في نَص المادة (٣٥) من قانون الصحافة الصادر عام١٨٨١ التي قرر فيها «عدم جواز إثبات صحة وقائع القذف المنسوبة لشخص , متى مضى عليه عشر سنوات على واقعة القذف» , فهذا دليل واضح على الاعتراف وتمييز الحق في النسيان عن الحق في الخصوصية , إذ أكد المُشرّع الفرنسي في المادة (٣٤) من هذا القانون على: أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال إثبات الوقائع المتصلة بالحياة الخاصة , ولو لم تكن فكرة الحق في النسيان مختلفة عن فكرة الخصوصية , لما أفرد المُشرّع لكل منهما حكماً مستقلاً عن الآخر٣٦.

وقد أخذ القضاء الفرنسي في بعض أحكامه بهذا الرأي , وذلك في حكم لمحكمة باريس بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٥ , إذ قررت المحكمة إن سبق النشر في الأخبار بوجود علاقة غرامية تربط فنانة بفنان لا يمنع من توافر المساس بالحق في الخصوصية , إذا ما كانت اعادة النشر قد تمت بعد أربع سنوات من حصولها , وكان من الواضح أنهما كانا يرغبان في إسدال ستار النسيان عليها ودخولها في طي النسيان في مواجهة الجمهور , وفي هذا الحكم تبني لوصف الحق في النسيان بانه حقٌّ مستقلٌ ولا يدخل في نطاق الحياة الخاصة ٣٧.

كذلك نجد إن القضاء الفرنسي أكد على ذلك في قضية أخرى , وهي قضية (فليكس أوكنيل) إذ أكد أن رجال الأعمال والمشاهير من الناس لهم أن يتمتعوا بعد موتهم بسرية الأمور التي كانت في صميم حياتهم الخاصة أثناء حياتهم , إذ قررت المحكمة وهي في صدد الحديث عن الأشخاص المشهورين « أنهم يستطيعون أن يتخيروا لأنفسهم الموت في الخفاء لأنهم قد عاشوا في المجد ... فالرجل المشهور له الحق في أن يموت في الخفاء «, فالسكوت عن إثارة الوقائع التي تخص الحياة الماضية لفترة طويلة يعد تقادماً لها , وعليه فلا يجوز نشرها إلا بأذن الأشخاص المتواجدين في تلك الحقبة من الزمن , فلا يجوز حرمان الشخص من حق الدخول في النسيان بسبب شهرته , لأن هذا النشر يعد تعدياً على الحق المراد دخوله في طي النسيان , وذلك لأن مرور الزمن على الوقائع كان كفيلاً بأن يدخلها ضمن حدود التاريخ , وقد استشهد هذا الحكم بالمادة (٣٥) من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في عام ١٨٨١ ٣٨ .

---

٣٥. د. حسام الدين كامل الاهواني , الحق في احترام حرمة الحياة الخاصة الحق في الخصوصية , دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨, ص ٩٥ .

٣٦. د. خالد مصطفى فهمي , المسؤولية المدنية للصحفي , المرجع السابق , ص ٢٣٥.

٣٧. د. حسام الدين كامل الاهواني , الحق في احترام حرمة الحياة الخاصة الحق في الخصوصية , المرجع السابق ، ص٩٧

٣٨. نقلًا عن: د. خالد مصطفى فهمي , المسؤولية المدنية للصحفي , المرجع السابق , ص ٢٣٥ .

وبلا شك في إن الحق في النسيان يدخل في مضمون الحياة الخاصة من حيث حاضرها ومستقبلها ولكن قد يوجد هذا الحق مستقلاً فيما يتعلق بوقائع الحياة العامة , ولكن هذه التفرقة قد تفقد أهميتها إذا علمنا بأن القانون المدني المصري على خلاف القانون المدني العراقي قد كرس صراحةً نظرية الحقوق الملازمة للشخصية , ووضع القواعد الكفيلة لحمايتها , تاركاً للقضاء عناية تحديد هذه الحقوق , وعليه فإن الجدال الذي ثار في فرنسا لا أهمية له حول مدى استقلال الحق في النسيان عن الحق في الخصوصية , وذلك لأنه وفي جميع الأحوال سَيُعد حقاً من الحقوق الملازمة للشخصية , سواء كان حقاً مستقلاً أو كان مظهراً من مظاهر الحق في حرمة الحياة الخاصة , ولعل السبب في انقسام الفقه الفرنسي إلى آراء متعددة , هو إنّ فكرة الحقوق الملازمة للشخصية لم تظفر بنص صريح وخاص بها في القانون الفرنسي , إلّا أنّ الحق في حرمة الحياة الخاصة , له نص صريح في المادة (٩) من التقنين المدني الفرنسي , لهذا نجد إنّ الفقه قد أدخل الحق في النسيان ضمن الحقوق المرتبطة بالحياة الخاصة , حتى يتمتع الحق الأول بمزايا الحماية التي تتمتع بها حقوق الحياة الخاصة , وعلى مستوى الدساتير الوطنية والأوربية والدولية أيضاً٣٩ .

وبالرغم من أن هناك اختلافاً حول , هل يدخل الحق في النسيان ضمن نطاق الحقوق المرتبطة بالشخصية أو لا ؟

إلّا إننا نتفق مع الرأي القائل بأنه من الملائم تكريسه في نص خاص مستقل ضمن إطار قانون خاص بحرية تداول المعلومات والمعلوماتية , يراعي تصرفات وخصوصيات وماضي الإنسان , كي يستطيع الشخص المعني أن يمارس حقه في الخصوصية وفي الدخول في طي النسيان على نحو حقيقي وفعال بعيداً عن تدخل الآخرين .

٣٩. د. اشرف توفيق شمس الدين, الصحافة والحماية الجنائية للحياة الخاصة, ط١, دار النهضة العربية، القاهرة, ١٩٩٩ ، ص٢١٢.

الخاتمة

في ختام بحثنا لموضوع (التكييف القانوني للحق في النسيان) نعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها والمقترحات التي نأمل من المشرع العراقي الأخذ بها ، ونجملها بالآتي:

اولاً : النتائج

في ضوء دراستنا للحق الدخول في طي النسيان , يمكن ان نعرض أهم النتائج التي خرجت بها الاطروحة وكما يأتي :-

١. الحق في النسيان هو: حق الانسان في عدم الكشف عن الامور التي تسببُ لهُ الحرج أمام الغير عند ذكرها، والتي يحرص دوماً على اخفائها . وهو فكرة نسبية مرنة ومتغيرة , فما هو خصوصي لشخص ليس من قبيل الخصوصية لآخر, وايضاً يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والعادات والتقاليد ، ويضيق ويتسع من دولة إلى اخرى حسب درجة التطور والتقدم.
٢. ان فكرة حماية الحق في النسيان والحق في الخصوصية كانت محل اهتمام كثير من الدساتير , ومحل اهتمام دولي وقد تناولت بعض الدساتير هذا الحق بشكل مباشر وصريح في فصل الحقوق , ومنها بشكل ضمني غير مباشر في فصل الحريات , واعترفت به الاتفاقيات الدولية , وتزعمت الأمم المتحدة الدعوة إلى احترام الحق في النسيان , وهذا يدل على اهتمام الدول عموما باختلاف مذاهبها ونظمها السياسية والقانونية بشخصية وكرامة الانسان , ذلك ان الاعتراف بالحق في النسيان , يعد بلا شك وسيلة هامة لحماية حقوقه اللصيقة بشخصه ومنع الآخرين من التدخل في شؤونه وكشف ماضيه .
٣. ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ نص صراحةً على الحق في الخصوصية والحق في حرمة الحياة الخاصة في المادة (١٧) منهُ، لكن القانون العراقي لم ينص صراحةً على الحق في النسيان, لكن يمكن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناشئ عن الاعتداء على الحق في النسيان استناداً للمادتين (٢٠٢) و (٢٠٤) من القانون المدني العراقي ،التي يمكن القول انها تقرر ضمناً الحماية لجميع الحقوق الخاصة بالحياة الخاصة للأفراد ومنها الحق في النسيان . وتبين لنا انه في فرنسا ومصر توجد نصوص قانونية ذات صلة بحق النسيان بشكل ضمني غير مباشر , وهذه النصوص نجدها في القوانين التي لا تسمح لأي شخص الوصول الى البيانات الشخصية التي تمس الحياة الخاصة بالأفراد إلا وفقاً للقواعد والاجراءات المعقدة المنصوص عليها بمقتضى أحكام هذه القوانين , كما في قانون المعلوماتية والحريات الفرنسي الصادر في ٦ اكتوبر ١٩٧٨ وقانون الثقة في الاقتصاد الرقمي الفرنسي , وفي قوانين الاحوال الشخصية المصري المرقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤, علماً انهُ لا يوجد مقابل لهذه النصوص في القانون العراقي ، وكان على المشرع

النص صراحةً على الحق في النسيان بشكل مستقل.

٤. اعترف القضاء الفرنسي والمصري بالحق في النسيان لكي يعيش الأنسان بعز وكرامة داخل المجتمع , كون هذا الحق لهُ مساس مباشر بحياة الإنسان , إذ يحرص كل شخص على حياته الخاصة فيحيطها بستار من الغموض والكتمان , فالحق في النسيان يحافظ على حرمة الحياة الخاصة بعيدا عن النشر والاعلان. كذلك اعترف القضاء الأوربي بشكل صريح بالحق في النسيان في العالم الافتراضي (البيئة الرقمية) .

٥. تبين لنا إنّ الطبيعة القانونية للحق في النسيان أثارت اختلافاً بين الفقهاء, فتارة يعده البعض منهم حقاً من حقوق الملكية , والبعض الآخر يعده من الحقوق اللصيقة بالشخصية , أما الرأي الغالب فيعده حقاً مستقلاً بذاته ذا طبيعة وأحكام خاصة به.

ثانياً:- المقترحات

على ضوء النتائج نقترح الآتي :-

١. نظراً لأهمية الحق في النسيان , بوصفه من الحقوق اللصيقة والملازمة بشخصية الأفراد , نقترح تكريس الحق في الدخول في النسيان بنص صريح في القانون المدني العراقي ، بوصفهِ حق مستقل بذاتهِ , وليس بوصفه صورة من صور الحق في الخصوصية , كما نقترح النص على حق النسيان الرقمي عند تشريع القانون الخاص بحرية تداول المعلومات (قانون المعلوماتية) .

٢. ندعو مشرعنا إلى تنظيم الحقوق المتصلة بحرمة الحياة الخاصة بنصوص خاصة بها في القانون المدني , فضلاً عن ايراد نص يكفل حمايتها من الانتهاكات ، ونقترح أن تكون صياغة هذا النص كالآتي : « لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق المتصلة بحرمة الحياة الخاصة أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد أصابه من ضرر» .

٣. إضافة نصوص إلى قانون العقوبات أو سن قانون خاص (قانون جرائم المعلوماتية) , لتجريم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والحق في النسيان بواسطة شبكات الانترنيت ، لتحقيق التوازن بين هذه الحقوق وبين الحق في حرية تداول المعلومات الشخصية , وحرية الصحافة والنشر والإعلام , مع مراعاة اعتماد آليات تقنية فنية لتكريس حماية هذا الحق , ويمكن أن يسترشد المشرع العراقي بالآليات التي اقرها المشرع الفرنسي في قانون المعلوماتية والحريات لسنة ١٩٧٨.

المراجع

اولاً:- الكتب القانونية

١. احمد السعيد الزقرد , النظرية العامة للحق , , دار ام القرى , المنصورة، ١٩٩٣.

٢. احمد محمد حسان , نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة, دار النهضة العربية، القاهرة ,٢٠٠١.

٣. اسامة عبدالله فايد , الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات،ط٣, دار النهضة العربية، القاهرة ,١٩٩٤.

٤. اشرف توفيق شمس الدين , الصحافة والحماية الجنائية للحياة الخاصة , دار النهضة العربية، القاهرة , ١٩٩٩ .

٥. باسم محمد فاضل , الحق في الخصوصية بين الاطلاق والتقييد , دار الجامعة الجديدة للنشر, الاسكندرية، ٢٠١٨ .

٦. جعفر محمود المغربي و حسين شاكر عساف , المسؤولية المدنية عن الاعتداء على الحق في الصورة بواسطة الهاتف المحمول , ط١ , دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن / عمان , ٢٠١٠.

٧. حسام الدين كامل الاهواني , الحق في احترام حرمة الحياة الخاصة الحق في الخصوصية , دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٨. د. حميد حنون خالد , حقوق الانسان , دار السنهوري , بغداد , ٢٠١٢ .

٩. خالد مصطفى فهمي , المسؤولية المدنية للصحفي , دار الفكر الجامعي ,الاسكندرية، ٢٠١٢ .

١٠. رضا محمد عثمان دسوقي , الموازنة بين حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة , ط٢ , مؤسسة الوحدة الاقتصادية , القاهرة ٢٠١١ .

١١. عبد الهادي فوزي العوضي , الحق في الدخول في طي النسيان على شبكة الأنترنيت, ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠١٤.

١٢. عصام احمد البهجي , حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الأنسان والمسؤولية المدنية ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة , ٢٠٠٥ .

١٣. عماد حمدي حجازي ,الخصوصية ومسؤولية الصحفي , دار الفكر الجامعي، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

١٤. ماهر صبري كاظم , حقوق الانسان والديمقراطية والحريات العامة , ط٢ , دار الكتب والوثائق , مطبعة الكتاب , بغداد , ٢٠١٣ .

١٥. نبيل فزيع , الحماية الجنائية للحق في الصورة , ط١ , دار النهضة العربية، القاهرة ,٢٠١٦.

ثانياً:- الرسائل والاطاريح

١٦. بشير احمد صالح، مسؤولية الصحفي المدنية في حالة المساس بسمعة الشخص العام، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق/ جامعة المنصورة ، ٢٠٠١ .

١٧. ربيع محمود نجيب العمور , النظام القانوني للحق في النسيان , اطروحة دكتوراه , كلية الحقوق, جامعة القاهرة , ٢٠١٧ .

١٨. د. ممدوح خليل العاني , حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي , اطروحة دكتوراه , كلية الحقوق ، جامعة القاهرة , ١٩٨.

ثالثاً:- الابحاث

١٩. بن عزة محمد حمزة , الحق في النسيان الرقمي , مجلة القانون والاعمال الدولية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية , جامعة الحسن الأول (المغرب) , العدد ٣٣ ، ابريل ٢٠٢١.

References

1. Ahmed Al-Saeed Al-Zaqard, General Theory of Right, Dar Umm Al-Qura, Mansoura, 1993.
2. Ahmed Mohamed Hassan, Towards a General Theory for Protecting the Right to Privacy, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2001.
3. Osama Abdullah Fayed, Criminal Protection of Privacy and Information Banks, 3rd ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1994.
4. Ashraf Tawfiq Shams El-Din, Journalism and Criminal Protection of Privacy, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1999.
5. Basem Mohamed Fadel, The Right to Privacy between Absolute and Restrictive, Dar Al-Jamia Al-Jadida for Publishing, Alexandria, 2018.
6. Jaafar Mahmoud Al-Maghribi and Hussein Shaker Assaf, Civil Liability for Violation of the Right to Image via Mobile Phone, 1st ed., Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Jordan/Amman, 2010.
7. Hussam Al-Din Kamel Al-Ahwani, The Right to Respect the Sanctity of Private Life, The Right to Privacy, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1978.
8. Dr. Hamid Hanoun Khaled, Human Rights, Dar Al-Sanhouri, Baghdad, 2012.
9. Khaled Mustafa Fahmy, Civil Liability of the Journalist, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2012.
10. Reda Mohamed Othman Dasouki, Balancing Freedom of the Press and the Sanctity of Private Life, 2nd ed., Economic Unity Foundation, Cairo 2011.
11. Abdel Hadi Fawzi Al-Awadhi, The Right to Become Forgotten on the Internet, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2014.

12. Essam Ahmed Al-Bahji, Protection of the Right to Privacy in Light of Human Rights and Civil Liability, Dar Al-Jami'a Al-Jadida, Cairo, 2005.
13. Imad Hamdi Hijazi, Privacy and the Responsibility of the Journalist, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Cairo, 2008.
14. Maher Sabry Kazem, Human Rights, Democracy and Public Freedoms, 2nd ed., Dar Al-Kutub and Al-Watha'iq, Al-Kitab Press, Baghdad, 2013.
15. Nabil Fazaa, Criminal Protection of the Right to Image, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2016.

Second:- Theses and Dissertations

16. Bashir Ahmed Saleh, Civil Liability of the Journalist in Case of Harming the Reputation of a Public Person, PhD Thesis, Faculty of Law/Mansoura University, 2001.
17. Rabie Mahmoud Najib Al-Amur, The Legal System of the Right to Be Forgotten, PhD Thesis, Faculty of Law, Cairo University, 2017.
18. Dr. Mamdouh Khalil Al-Ani, Protection of Private Life in Criminal Law, PhD Thesis, Faculty of Law, Cairo University, 198.

Third: - Research

19. Ben Azza Muhammad Hamza, The Right to Digital Forgetfulness, Journal of International Law and Business, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Hassan I University (Morocco), Issue 33, April 2021.

مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي في قضاء المحكمة العليا الأمريكية

The principle of non-delegation of legislative jurisdiction in the US Supreme Court

اسم الباحث:أ.د حسين جبر حسين الشويلي

جهة الإنتساب: الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية

Auther's name:Prof D Hussein Jabur Hussein Al-Shuwaily

Affiliation: Al-Iraqiya University - College of Law and Political Science

E-mail:**Hussein.jabir.hussein@aliraqia.edu.iq**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون العام - قانون دستوري

work type: research paper

discipline: Public Law ,Constitutional Law

https://doi.org/10.61279/kz7xp885

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١١/١١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١/١

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 11/11/2024

Acceptance date: 1/1/2025

Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١١/١١ تاريخ القبول ١/١
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي في قضاء المحكمة العليا الأمريكية

The principle of non-delegation of legislative jurisdiction in the US Supreme Court

أ.د حسين جبر حسين الشويلي
الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية
Prof. Dr. Hussein Jabr Hussein Al-Shuwaili
Al-Iraqiya University - College of Law and Political Science
Hussein.jabir.hussein@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يعد مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي أداة أساسية لضمان الفصل بين السلطات والحفاظ على التوازن الدستوري. ومع ذلك، فإن تطبيقه يتسم بمرونة تتغير وفق السياق التاريخي والسياسي. هذا البحث يسلط الضوء على قرارات المحكمة العليا الامريكية بخصوص مبدأ عدم التفويض والتحديات التي مرت بها المحكمة العليا لتكييف هذا المبدأ مع متطلبات الحكم الفعال الذي تمارسه السلطة التنفيذية دون المساس بمبادئ الدستور التي جعلت الاختصاص التشريعي بيد الكونغرس الأمريكي . وقد كان موقف المحكمة العليا الامريكية متذبذبا بخصوص مبدأ عدم التفويض غير أن التشدد من جانب المحكمة كان خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي خلال برنامج الاصلاح الذي اطلقه الرئيس روزفلت.

الكلمات المفتاحية : دستور المحكمة العليا اختصاصات سلطات

Abstract

The principle of non-delegation of legislative authority is a fundamental tool for ensuring the separation of powers and maintaining constitutional balance. However, its application is characterized by flexibility that adapts to historical and political contexts. This study highlights the decisions of the U.S. Supreme Court regarding the non-delegation doctrine and the challenges the Court has faced in adapting this principle to the requirements of effective governance exercised by the executive branch, without compromising the constitutional principles that vest legislative authority in the U.S. Congress.

Key Words: Constitution Supreme Court Powers Authorities

مقدمة

تبنى الدستور الامريكي ١٧٨٩، ضمنيا، مبدأ الفصل بين السلطات على نحو واضح. فقد خصصت المواد الثلاثة الاولى فيه لوضع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في ثلاث هيئات منفصلة. وقد وضع لكل من هذه الهيئات الثلاثة تنظيما مختلفا واجراءات مختلفة لاختيار اعضائها. ورغم ذلك فان الدستور لم يبين مدى قوة هذا الفصل بين السلطات. فمن قراءة بعض النصوص يتبين بان كل هيئة يجب ان تمارس اختصاصاتها حصريا وبمعزل عن باقي الهيئات، بينما من قراءة نصوص اخرى يمكن استنتاج وجود تعاون وتداخل بالاختصاصات بين هيئة واخرى.

وما يهمنا في هذا البحث هو الاختصاص التشريعي. فقد نص الدستور الامريكي صراحة في صدر المادة الاولى منه، والمخصصة للفرع التشريعي، على أن ((تناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونغرس للولايات المتحدة يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس للنواب.))، وهذا يعني بانه ليس من اختصاص السلطة التنفيذية او الرئيس الامريكي وضع اي قواعد ذات صفة تشريعية.

إشكالية البحث

السؤال المطروح هنا هو: هل يمكن الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات على اطلاقه؟ أم ان ذلك لا يمكن، لان ادوات السلطة التنفيذية في تطبيق القوانين يجب ان تتضمن اصدار لوائح تنفيذية تتضمن تفاصيل تطبيقية للتشريعات التي يصدرها الكونغرس. وهنا تبرز مشكلة تحديد المدى الذي تتضمنه هذه اللوائح التنفيذية.

أهمية البحث

ما دفعني الى البحث في هذه المسألة هو أن دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، نص في البند (ثالثا) من المادة (٨٠) منه على ان من الصلاحيات المناطة بمجلس الوزراء ((اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات، بهدف تنفيذ القوانين)). ولذلك فان البحث في التجارب الدستورية العالمية التي سبقتنا في هذا المجال سيكون مفيدا في بيان الحدود التي يجب ان لا تتجاوزها السلطة التنفيذية في وضعها لهذه القواعد القانونية، على النحو الذي يجعلها تتعدى على اختصاصات السلطة التشريعية إذا ما تضمنت تلك القواعد التي تضعها مسائل جديدة لم تكن في نية المشرع تضمينها في القانون الذي وضعه.

منهجية البحث

وبالرجوع الى تفصيل مسألة تخويل الاختصاصات التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية فقد استلزم البحث لاتباع المنهج التحليلي لقرارات المحكمة العليا الأمريكية بهذا الخصوص لبيان مدى حرية السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية في اصدار قوانين فرعية لتنفيذ قوانين الكونغرس.

خطة البحث

من اجل الإحاطة بهذا الموضوع قسمت هذا البحث على مبحثين. اتناول في الاول منهما مبررات مبدأ عدم التفويض التشريعي وتطوره التاريخي وفي الثاني منهما أهم قرارات المحكمة العليا الأمريكية بخصوص عدم التفويض التشريعي.

المبحث الأول
مبررات مبدأ عدم التفويض التشريعي وتطوره التأريخي

ينص مبدأ عدم التفويض على أن الكونغرس لا يجوز له تفويض سلطته التشريعية إلى الرئيس أو وكالة حكومية أو أي كيان آخر داخل الحكومة أو خارجها. ومن البديهي أن الكونغرس وحده هو الذي يمتلك السلطة الدستورية للتشريع. لذلك لا يمكن للكونغرس إصدار قانون يجيز لشخص آخر، مثل وكالة فيدرالية أو الرئيس أو منظمة خاصة أو لجنة تابعة للكونغرس، صياغة القوانين وإدراجها في قانون الولايات المتحدة.١

بهذا المعنى، تعتبر حقيقة ثابتة أن الدستور يمنع الكونغرس من تفويض سلطاته التشريعية، وقد أكدت القضايا المبكرة للمحكمة العليا الأمريكية ذلك صراحةً. ويهدف مبدأ عدم التفويض إلى منع الكونغرس من التهرب من هذا القيد الأساسي من خلال تفويض قدر كبير من السلطة التقديرية بحيث يصبح لدى شخص آخر فعليًا سلطة التشريع. سواء أكان هذا الشخص الرئيس أو وكالة من الوكالات التنفيذية او غير ذلك. وسنبين في المطلب الأول من هذا المبحث مبررات مبدأ عدم التفويض التشريعي بينما نبين في المطلب الثاني التطور التاريخي لهذا المبدأ في قضاء المحكمة العليا الأمريكية.٢

المطلب الأول: مبررات مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي

كما سنرى في الصفحات التالية، ان مبدأ عدم التفويض لم يمنع الكونغرس من منح قدر كبير من السلطة التقديرية للمسؤولين التنفيذيين. واليوم، يلتزم الكونغرس بمبدأ عدم التفويض من خلال تقديم معيار «التحديد الكافي» فقط لتوجيه تلك السلطة التقديرية. ويعني معيار التحديد الذاتي ان يضع الكونغرس اساسيات التشريع ويضع محددات واضحة لجهة التنفيذ عند اصدار اللوائح.٣

والسبب وراء عدم اعتبار مبدأ عدم التفويض عائقًا كبيرًا أمام تفويض الكونغرس للسلطة التقديرية هو أن ممارسة السلطة التقديرية تعد جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ القانون. وخاصة في الوقت الحاضر، مع مواجهة الحكومة لمشاكل أكثر تعقيدًا وأهمية، بحيث يصبح من المستحيل على الفرع التنفيذي تنفيذ القانون دون ممارسة بعض السلطة التقديرية.٤

في جوهره، يحدد مبدأ عدم التفويض الحدود بين التشريع وتنفيذ القانون. ويستمد

1. Jack M. Beerman, Inside Administrative Law- What Matters and Why, Wolters Kluwer, New York, 2011, P 21.
2. Ibid, p 22.
3. David Schoenbord, Power without Responsibility- How Congress Abuses the People Through Delegation, Yale University Press, New Haven and London,1993, p 10.
4. Ibid, p 11.

هذا المبدأ جذوره من مبدأ الفصل بين السلطات، حيث إنه إذا قام الكونغرس بتفويض سلطته التشريعية، فإن جهة أخرى تمارس سلطة تم تخصيصها دستوريًا للكونغرس . غير أن التفويض، على عكس مشاكل فصل السلطات الأخرى، لا يتضمن استيلاء أحد الفروع على السلطة من فرع آخر (وهو ما يُطلق عليه غالبًا «التجاوز») أو التدخل في ممارسة فرع آخر لسلطاته.٥

ففي القضايا المتعلقة بالتفويض، يكون الكونغرس قد قام طواعية بتفويض السلطة التقديرية إلى كيان حكومي آخر، مع احتفاظه بالقدرة على تضييق نطاق التفويض أو استعادته تشريعيًا. إذن، هل هناك سبب آخر بخلاف التمسك بالأصول الدستورية يثير القلق بشأن التفويضات التي يمنحها الكونغرس للفرع التنفيذي؟

السبب الرئيسي الذي يثير القلق بشأن التفويض المفرط يرتبط بالأساس العملي لفصل السلطات، وهو أن واضعي الدستور رأوا في فصل السلطات ضرورة للحفاظ على الحرية. فالسماح للكونغرس بالتفويض قد يجعل من السهل جدًا على الحكومة الفيدرالية سن قوانين جديدة. وذلك قد يؤدي إلى زيادة حجم القوانين وتقليل جودتها على النحو الذي يؤدي الى مصادرة الحقوق والحريات.٦

السبب الاخر هو أن إحدى مزايا اشتراط مشاركة العديد من الأطراف، مثل مجلسي الكونغرس والرئيس، في عملية التشريع هي جعل عملية التشريع أكثر صعوبة. وصعوبة التشريع تسهم في الحفاظ على جودة التشريع من خلال تمرير كل تشريع عبر عملية مطولة تساهم في الحفاظ على تلك الجودة، وذلك يعد قيمة أساسية يقوم عليها النظام القانوني في الولايات المتحدة. وعلى خلاف ذلك فإن تسهيل عملية التشريع قد يضر بجودة القوانين، مما يسمح بتمرير قوانين ذات جودة منخفضة. اذ ان القوانين التي توضع بصورة مستعجلة دون مرورها عبر قنوات الكونغرس ستؤثر على جودة التشريع.٧

وأخيرًا، وربما يكون السبب الأكثر جوهرية، أن التفويض المفرط يساهم فيما يمكن وصفه بـ»عجز الديمقراطية".

فغالبًا ما تكون عملية التشريع التي تقوم بها الوكالات أي السلطة التنفيذية أقل ديمقراطية من تلك التي يقوم بها الكونغرس. فالوكالات في كثير من الأحيان تعمل بعيدًا عن أنظار الجمهور. وقد يكون للجماعات ذات المصالح الضيقة تأثير نسبي أكبر على صنع القوانين في الوكالات مقارنة بالكونغرس، حيث يكون التعرض الإعلامي في الكونغرس

5. Kenneth Culp Davist, A New Approach to Delegation, The University of Chicago Law Review, Volume 1969 ,36, p713.

6. Peter H. Arason and others, Theory of Legislative Delegation, Cornell Law Review, Volume ,68 1982, P6.

7. William F. Fonk and Richard H. Seamon, Administrative Law, Fifth Edition, Wolters Kluwer, 2016, p 28.

أكبر بكثير من الوكالات.

أي أن أعضاء الكونغرس عند عملهم في سن القوانين يأخذون بالحسبان إمكانية محاسبة جمهورهم لهم في الانتخابات عن طريق تغييرهم. بينما من يعمل في وكالات السلطة التنفيذية لا يتعرضون لهذه المحاسبة الديمقراطية.

مرتبطًا بذلك، فإن التفويض يمكّن أعضاء الكونغرس من التهرب من المساءلة عن أفعالهم. فقد يكونون على دراية تامة بما ستفعله الوكالة بمجرد حصولها على التفويض، ولكنهم مع ذلك يمكنهم إنكار المسؤولية بشكل مقنع وإلقاء اللوم على الرئيس أو مسؤولي الوكالة.٨

المطلب الثاني: تطور مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي

ذكرت بعض القضايا المبكرة للمحكمة العليا الأمريكية أن الدستور يحظر بشكل مطلق تفويض السلطة التشريعية من الكونغرس إلى الفرع التنفيذي. ومع ذلك، لم يكن هذا يعني أن الكونغرس لا يمكنه منح السلطة التقديرية للفرع التنفيذي، بل كان يشترط فقط أن تكون السلطة المفوضة ذات طبيعة تنفيذية وليست تشريعية.٩

هذا المبدأ لم يتغير بمرور الوقت. ما تغير هو التحليل الذي تطبقه المحكمة العليا الأمريكية لتحديد ما إذا كانت طبيعة أو نطاق السلطة المفوضة مسموحًا بها أم لا.

في القضايا الأولى، وبعد تأكيد القاعدة التي تنص على أن الدستور يحظر التفويضات، أيدت المحكمة التفويضات استنادًا إلى أن الكونغرس اتخذ القرارات التشريعية، وأن الفرع التنفيذي كان يقتصر على استكمال التفاصيل أو العمل بموجب تعليمات الكونغرس عندما يتم التحقق من وجود حقائق معينة. وفقًا لهذا التحليل، فإن السلطة التقديرية التي يمارسها المسؤولون التنفيذيون لم تكن تشريعية، بل كانت جزءًا لا يتجزأ من تنفيذ القوانين.١٠

فالكونغرس لا يقوم بتفويض السلطة التشريعية لمجرد تمكين المسؤولين التنفيذيين من ممارسة السلطة التقديرية في إنفاذ القانون. طالما أن الفرع التنفيذي يقتصر على استكمال التفاصيل ضمن برنامج تم إنشاؤه من قبل الكونغرس، أي أن الإجراءات التنفيذية لم تتجاوز إلى المجال التشريعي الحصري للكونغرس.١١

8. Ibid, p 29.
9. Lisa Schultz Bressmant, Schechter Poultry at the Millennium: A Delegation Doctrine for the Administrative State, The Yale Law Journal, Volume 109. P1403.
10. Ibid, p 1405.
11. Edward Grodin, An Internationally Intelligible Principle Comparing the Nondelegation Doctrine in the United States and European Union. Perspective on Federalism, Volume 7, Issue 2015 ,2, p60.

هناك أمثلة بارزة عدة على قضايا أيدت فيها المحكمة التفويضات الممنوحة للفرع التنفيذي على أساس أن الكونغرس اتخذ القرار التشريعي وفوض السلطة التنفيذية للرئيس أو لجهة تنفيذية أخرى. ففي قضية أمام المحكمة العليا عام ١٨١٣ أيدت المحكمة تفويض الكونغرس للرئيس سلطة رفع الحظر التجاري عن أوربا إذا وجد أن الأطراف المشمولة بالحظر قد توقفت عن انتهاك التجارة المحايدة للولايات المتحدة.١٢

وقد هوجم القانون بحجة أنه يمثل تفويضًا غير دستوري للسلطة التشريعية لأن فعاليته تعتمد على إعلان يصدره الرئيس. وردت المحكمة على هذا الادعاء، بشكل غامض إلى حد ما، بالقول: «لا نرى سببًا كافيًا يمنع الهيئة التشريعية من ممارسة سلطتها التقديرية في إحياء قانون ١ مارس ١٨٠٩، سواء صراحةً أو بشروط، وفقًا لما تراه مناسبًا.١٣

وفي القضايا المبكرة الأخرى اتبعت المحكمة العليا هذا النمط في تحديد الحد الفاصل بين التشريع وتنفيذ القانون، بناءً على فكرة أن السلطة التقديرية في التنفيذ كانت مقبولة عندما يضع الكونغرس معايير برنامج ما، بينما تقوم جهة حكومية أخرى باستكمال التفاصيل. فمثلا في قضية (وايمان ضد ساوثارد عام ١٨٢٥) ذهبت المحكمة الى أنه لم يتم التحديد بدقة للخط الذي يفصل بين الموضوعات المهمة التي يجب أن تنظم بالكامل من قبل الهيئة التشريعية نفسها، وبين الموضوعات ذات الأهمية الأقل، التي يمكن أن توضع لها أحكام عامة، وتُمنح السلطة لأولئك الذين ينفذون هذه الأحكام العامة لاستكمال التفاصيل.١٤

وفي أوائل القرن العشرين، ظل المبدأ الأساسي في عدم تفويض الاختصاص التشريعي كما هو فقد أيدت المحكمة، على سبيل المثال، في قضية (فايلد ضد كلارك عام ١٨٩٢) تفويض السلطة للرئيس لفرض تعريفات جمركية عندما يجد ضرورة لذلك بسبب المعاملة غير المتكافئة من دولة أخرى. ١٥ وفي قضية (الولايات المتحدة ضد كريماود عام ١٩١١) رفضت المحكمة طعن أحد المزارعين على غرامة فرضت عليه لانتهاكه لائحة تقيد الرعي، والتي وضعها وزير الزراعة بموجب سلطة تفويض واسعة لحماية الغابات الوطنية من الحرائق والتعديات.١٦

12. The Brig Aurora (11 U.S. (7 Cranch) 1813) 382. Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/382/11/
13. Ibid
14. Wayman v. Southard, 23 U.S. (10 Wheat.) 1825) 1). Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/1/23/
15. Field v. Clark (143 U.S. 1892) 649). Avilable at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/649/143/
16.United States v. Grimaud (220 U.S. 1911) 506). Avilable at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/506/220/

في جميع هذه القضايا وفي غيرها، قضت المحكمة خلال تلك الفترة بأن التفويض كان مقبولًا لأن السلطة المفوضة كانت تقتصر على استكمال التفاصيل.

في ثلاثينيات القرن العشرين اطلق الرئيس فرانكلين روزفلت سلسلة من البرامج والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الكساد الكبير وقد سميت هذه البرامج والإصلاحات بالصفقة الجديدة وكان الهدف الأساسي لهذه السياسات هو انعاش الاقتصاد الأمريكي وتوفير فرص العمل وتخفيف معاناة المواطنين. وتعرض برنامج الصفقة الجديدة الى انتقادات من المحافظين الذين رأوا أنه يزيد من تدخل الحكومة في السوق الحرة . وأثناء تنفيذ برنامج الصفقة الجديدة، واجه الرئيس فرانكلين د. روزفلت تحديات كبيرة من المحكمة العليا الأمريكية، التي اعتبرت بعض برامج وإصلاحات الصفقة الجديدة غير دستورية.١٧

فقد قوبلت تشريعات الصفقة الجديدة بتشكك كبير من قبل المحكمة العليا، وكان مبدأ عدم التفويض أحد الأدوات التي استخدمتها المحكمة ضد ما اعتبرته تدخلاً مفرطًا للحكومة في الشؤون الاقتصادية الخاصة. واستندت المحكمة لأول مرة الى مبدأ عدم التفويض في الغاء قوانين فيدرالية. ففي الثلاثينيات، أبطلت المحكمة العليا بعض البنود القانونية الفيدرالية باعتبارها تنتهك مبدأ عدم التفويض.

أول قانون تم اعتباره مخالفًا لمبدأ عدم التفويض كان بندًا في قانون التعافي الصناعي الوطني الذي منح الرئيس سلطات واسعة لتنظيم الاقتصاد خلال فترة الكساد الكبير. فأحد أحكام هذا القانون منح الرئيس سلطة استبعاد المنتجات البترولية من التجارة بين الولايات إذا تم إنتاجها أو تسويقها بما يخالف القيود التي تفرضها الولايات.

وقد تم اعلان هذا الرفض من قبل المحكمة في قضية (شركة مصافي بنما ضد ريان عام ١٩٣٥) وتم إعلان هذا الحكم غير دستوري لأنه لم يتضمن أي معايير توجه قرار الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي استخدام سلطاته في حالة معينة.. وقد ذكرت المحكمة بأن الكونغرس لم يحدد أي سياسة، ولم يضع أي معيار، ولم يرسم أي قاعدة ولم يوجد أي شرط أو تعريف للظروف والأحوال التي يُسمح فيها بالنقل أو يُحظرذلك النقل. ورفضت المحكمة الدفاع عن القانون استنادًا إلى ضرورته، مؤكدة أن الضرورة لا يمكن السماح لها بتغيير البنية الدستورية.

وكانت المحكمة حريصة على التمييز بين قانون التعافي الصناعي الوطني وغيره من القوانين التي تفوض السلطة إلى الفرع التنفيذي على أساسين مرتبطين:١٨

17. Richard A. Epistein, Delegation of Powers-A Historical and Functional Analysis, Chapman Law Review, Volume 2021 ,3-24, P 663.
18. Ibid, p 667.

١. الأساس الأول هو أساس موضوعي ويتلخص في أن التفويضات تعتبر دستورية عندما يضع الكونغرس معايير جوهرية، وتقوم الوكالات بوضع «قواعد فرعية... ضمن إطار السياسة التي حددها المشرع بشكل كاف وذلك ما يسمى بمعيار (التحديد الكافي) ويعني هذا المعيار بأن المشرع يجب أن يضع أسسا واضحة لتوجيه الجهة التي منحها التفويض.

٢. الأساس الثاني كان إجرائيًا. فقد بينت المحكمة في القضايا التي فصلت فيها، بأنها كانت تصر على أن يكون اتخاذ القرار في الوكالات مقيدًا جوهريًا، وأن يحدد الكونغرس مسارًا معينًا للإجراءات التي يجب على الوكالة التي منحت التفويض اتباعها عند وضع معايير ملزمة فقد اشارت مبررات المحكمة إلى أن مشاكل مبدا عدم التفويض تتفاقم عندما يؤدي غياب القيود الإجرائية إلى إثارة مخاوف تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة.

ويعتبر هذا القرار والقرارات الأخرى التي اتخذتها المحكمة في فترة برنامج الصفقة الجديدة، مجتمعة، ذروة تاريخ مبدأ عدم التفويض. فحتى ذلك الحين، لم تعلن المحكمة العليا عن دستورية أي قانون اتحادي استنادًا إلى مبدأ عدم التفويض، ولم يحدث ذلك قبل ذلك ولا بعده، رغم العديد من الفرص التي اتيحت أمام المحكمة.

فقد كانت فترة الصفقة الجديدة فترة توسع هائل في التنظيم الفيدرالي للاقتصاد. وتُظهر الآراء في هذه القضايا العداء تجاه ما اعتبره غالبية القضاة تدخلًا في حقوق الملكية الخاصة وحقوق العقود، وكذلك التوسع في السلطة الفيدرالية في مجالات كانت تُنظم سابقًا فقط من قبل الولايات. لذلك، قد يكون التوسع المؤقت في مبدأ عدم التفويض قد نشأ بشكل أكبر بسبب القلق العام بشأن التنظيم الحكومي المفرط وتوسع السلطة الفيدرالية أكثر من كونه نابعًا من القيم التي يستند إليها مبدأ عدم التفويض.١٩

سرعان ما أعادت الرياح السياسية المتغيرة والتغيرات في تكوين المحكمة العليا القانون إلى مبدأ عدم التفويض التقليدي المتساهل. في أول قضية بعد فترة الصفقة الجديدة، أيدت المحكمة تفويضًا واسعًا نسبيًا للسلطة التقديرية لوكالة إدارية واستخدمت مبررات تتلخص في أن للسلطة التنفيذية أن تملأ التفاصيل الواردة في القوانين التي يضعها الكونغرس . وقد جاء ذلك في قضية (ياكوز ضد الولايات المتحدة).٢٠ وذهبت المحكمة في هذه القضية وفي غيرها من القضايا اللاحقة الى أن أساسيات الوظيفة التشريعية تتمثل في تحديد السياسة التشريعية وصياغتها وإصدارها كقاعدة سلوك محددة وملزمة ويتم الحفاظ على هذه الأساسيات عندما يحدد الكونغرس الشروط الأساسية المتعلقة بالوقائع،

19. Ibid, p 669.

20. Yakus v. United States, 321 U.S. 1944) 414). Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/414/321/

والتي يتم تحديد وجودها أو حدوثها من خلال بيانات ذات صلة بواسطة وكالة إدارية معينة، ويوجه الكونغرس بأن يصبح أمره التشريعي نافذًا بناءً على ذلك. أي أن الوكالات الإدارية يمكن ان تصيغ سياسات إدارية فرعية ضمن الاطار القانوني المقرر. وبذلك فإن ممارسة الوكالات التنفيذية لبعض من السلطة التقديرية عند تنفيذ البرامج التي يضعها الكونغرس لا تعد متعارضة مع مبدأ عدم التفويض.٢١

وقد كان اتجاه المحكمة في كل القضايا التي تنظر بخصوص مبدأ عدم التفويض هو الموافقة على التفويض بمجرد وجود توجيه كافي . أي ان المحكمة تعمل وفق معيار التحديد الذاتي . ومن ثم فان المحكمة توافق على ممارسة الوكالات التنفيذية سلطة تقديرية وهي بصدد تنفيذ قوانين الكونغرس.

وأصبحت المحكمة متساهلة بخصوص مبدأ عدم التفويض لعدة أسباب منها:٢٢

١. صعوبة تحديد مبدأ دقيق: قد تجد المحكمة أنه من المستحيل بناء مبدأ دقيق بما فيه الكفاية لتطبيقه، كما أشار القاضي سكاليا. وقد أدى ذلك إلى ترك المحكمة تنفيذ هذا المبدأ إلى تقدير الكونغرس بشكل كبير، بدلاً من تطبيقه بشكل صارم.
٢. عدم وجود خطر من الاستحواذ على السلطة : فعلى عكس قضايا الفصل بين السلطات الأخرى، لا ينطوي مبدأ عدم التفويض على قيام فرع من الحكومة بالاستيلاء على السلطة من فرع آخر. يتيح الكونغرس طواعية للفرع التنفيذي حرية التصرف ولديه القدرة على سحب هذا التفويض في أي وقت، مما يقلل من احتمال التجاوز.
٣. تعقيد الحوكمة الحديثة : بالنظر إلى التعقيد المتزايد في الحوكمة المعاصرة، قد تكون المحكمة قد خلصت إلى أن التفويض ضروري للقيام بوظائف الحكومة بشكل فعال. بدون منح وكالات تنفيذية السلطة الكبيرة اللازمة لتنفيذ القوانين، قد تواجه الحكومة صعوبة في معالجة التحديات الحالية.
٤. الضمانات البديلة: قد تعتقد المحكمة أيضًا أن وجود ضمانات قانونية وسياسية بديلة يمكن أن يخفف من المخاطر المرتبطة بالتفويض. على سبيل المثال، جادل القاضي برايبر بأن التفويض إلى الرئيس قد يقلل من مخاوف عدم التفويض بما أن الرئيس هو شخصية مرئية وقابلة للمسائلة سياسيًا. إن مسؤولية الرئيس أمام الجمهور والكونغرس تعمل كآلية رقابة على السلطة التنفيذية.

21. David J. Barron and Elena Kagan, Chevron's Nondelegation Doctrine, The Supreme Court Review, Volume . 2001) 2001), p. 212
22. Ibid, p 215.

المبحث الثاني
أهم القضايا التي تضمنت مبدأ عدم التفويض أمام المحكمة العليا الأمريكية

سبق وأن بينا بأن المحكمة العليا لم تكن متشددة في تفويض الاختصاص الا في الفترة التي عاصرت برنامج الصفقة الجديدة الذي طرحه الرئيس روزفلت. فالمحكمة العليا لم يسبق لها أن الغت قوانين قبل هذا البرنامج لمعارضتها مبدأ عدم التفويض، كما أن المحكمة متساهلة أيضا في الوقت الحالي بخصوص هذا المبدأ. وسنتناول أهم القضايا التي طرح فيها مبدأ عدم التفويض في مطلبين. المطلب الأول سيكون للقضايا التي قضت فيها المحكمة بدستورية القوانين والمطلب الثاني للقضايا التي قضت فيها المحكمة بعدم الدستورية استنادا الى مبدأ عدم التفويض.

المطلب الأول: الحالات التي قضت فيها المحكمة بدستورية القوانين

نتناول في هذا المطلب أربع حالات طعن فيها ببعض القوانين لمخالفتها مبدأ عدم التفويض، غير أن المحكمة قضت بدستورية تلك القوانين استنادا الى أن السلطة التنفيذية لم يكن لها دور تشريعي وانما كان دورها يقتصر على ملئ التفاصيل للقوانين التي وضعها الكونغرس.

١. قضية شركة هامبتون ضد الولايات المتحدة٢٣

وتتلخص وقائع هذه القضية في أن شركة جيه. دبليو. هامبتون، جونيور وشركاه قامت باستيراد بعض البضائع إلى ميناء في نيويورك وتم فرض معدل جمركي أعلى مما هو محدد بموجب القانون. فقد قام جامع الجمارك في الميناء بفرض الزيادة استنادًا إلى نص إعلان صادر عن الرئيس الأمريكي. وكان أساس التعريفة قانونًا صادرًا عن الكونغرس ينشئ لجنة التعريفة الجمركية تحت السلطة التنفيذية للحكومة. وقد منح القانون الرئيس الأمريكي سلطة تحديد وتغيير الرسوم على الواردات بعد إجراء تحقيق من قبل اللجنة وتقديم إشعار لجميع الأطراف المعنية لتقديم الأدلة. وكان ذلك يعرف ببند التعريفة المرنة. علما أن قانون الكونغرس قد نص على أن الزيادة أو النقصان في الرسوم الجمركية لا يجوز أن تتجاوز ٥٠٪ من المعدل الذي حدده الكونغرس. وادعت شركة هامبتون أن القانون يمنح الرئيس سلطة التشريع وبالتالي يعد غير دستوري.

وكان السؤال المطروح أمام المحكمة هو هل يسمح القانون الذي يمنح الرئيس صلاحية تعديل التعريفات الجمركية المحددة بتفويض غير صحيح للسلطة التشريعية؟

23. J.W. Hampton, Jr. & Co. v. United States, 276 U.S. 48 ;394 S. Ct. 72 ;348 L. Ed. 1928) 624). Avilable at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/394/276/

وقد قضت المحكمة بأن القانون لا يعد تفويضا تشريعيا. فقد رأت المحكمة أن التمييز الحقيقي يكمن بين تفويض السلطة لوضع القانون، والذي يتضمن بالضرورة حرية تقدير لما يجب أن يكون عليه، ومنح سلطة أو حرية تقدير لتنفيذه، بحيث تُمارس وفقًا للقانون وبموجب أحكامه. وهنا لا يمكن القيام بالأول، أما الثاني، كما هو الحال هنا، فهو صالح ولا يمنح تفويضا تشريعيا.

وأشارت المحكمة إلى المنطق المستخدم في (قضية فيلد ضد كلارك عام ١٨٩٢) لدعم النقطة التي تفيد بأن الكونغرس لم يفوض سلطات تشريعية للرئيس، لأنه لم يُترك للرئيس أي شيء يتعلق بمضمون القانون ليحدده. وقد تمت ممارسة السلطة التشريعية عندما أصدر الكونغرس قانونًا أنشأ بموجبه لجنة التعريفة كجزء من الفرع التنفيذي، ووضع سلطة تنفيذ القانون في يد الرئيس، ووضع الكونغرس القواعد العامة التي يجب أن يتبعها كل من اللجنة والرئيس.٢٤

فما كان مطلوبًا من الرئيس القيام به كان مجرد تنفيذ لقانون الكونغرس. ولم يكن ذلك وضعًا للقانون. بل كان الرئيس مجرد وكيل للجهة التشريعية لتحديد وإعلان الحدث الذي ستُنفذ إرادتها المعبر عنها بناءً عليه.

٢. قضية الولايات المتحدة ضد شركة كورتيس - رايت للتصدير٢٥

تتلخص وقاع هذه القضية بأن شركة كورتيس-رايت للتصدير قامت ببيع أسلحة إلى بوليفيا، وهي دولة كانت تشارك في نزاع مسلح في منطقة تشاكو بأمريكا الجنوبية. وُجهت إلى الشركة تهمة انتهاك القرار المشترك للكونغرس الذي يمنح الرئيس سلطة حظر بيع أي مواد حربية إلى الدول المشاركة في نزاعات مسلحة إذا كان هذا الحظر سيعزز السلام بين الأطراف المتحاربة. ثم أصدر الرئيس الأمريكي إعلانًا بموجب هذا القرار، وجعل انتهاكه يعاقب عليه كجريمة.

وكان السؤال المطروح أمام المحكمة هو هل يُعتبر هذا القرار المشترك للكونغرس تفويضًا غير قانوني للسلطة التشريعية إلى الرئيس؟

وقد أجابت المحكمة بأن هذا القرار لا يعد تفويضا تشريعيا غير قانوني، وذهبت في حيثيات حكمها إلى التفريق بين دور الرئيس الداخلي ودوره في ممارسة السياسة الخارجية ذاهبة الى أن من المهم أن نتذكر أننا نتعامل هنا ليس فقط مع سلطة ممنوحة للرئيس

24. Bernard W, Bell, Dead Again: The Nondelegation Doctrine, the Rules/Standards Dilemma and the Line Item Veto, Vilanova Law Review, Volume 44, P 193

25. United States v. Curtiss-Wright Export Corp., 299 U.S. 1936) 304). Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/304/299/

بموجب ممارسة للسلطة التشريعية؛ بل مع هذه السلطة بالإضافة إلى القوة الحساسة والشاملة والحصرية التي يتمتع بها الرئيس كونه العضو الوحيد في الحكومة الفيدرالية المسؤول عن العلاقات الدولية وهي سلطة لا تتطلب كأساس لممارستها قانونًا صادرًا عن الكونغرس، ولكنها بالطبع، مثل أي سلطة حكومية أخرى، يجب أن تُمارس في إطار الأحكام الدستورية ذات الصلة. ومن الواضح تمامًا أنه إذا كان من الضروري، في سياق الحفاظ على علاقاتنا الدولية، تجنب الإحراج الذي قد يكون خطيرًا في بعض الأحيان، وتحقيق النجاح في أهدافنا، فإن التشريعات الصادرة عن الكونغرس التي تُنفذ من خلال التفاوض والمتابعة في المجال الدولي يجب أن تمنح الرئيس درجة من الحرية والتقدير بعيدة عن القيود القانونية على نحو يختلف عما إذا كانت الشؤون الداخلية وحدها هي المعنية.٢٦

فالكثير من قوانين الولايات المتحدة تحتوي على نص أو أكثر أو قرارات مشتركة من الكونغرس تخول الرئيس اتخاذ إجراءات تتعلق بموضوعات تؤثر على العلاقات الخارجية، إما بترك ممارسة السلطة لتقديره غير المقيّد، أو بتوفير معيار أكثر عمومية بكثير مما كان يُعتبر دائمًا ضروريًا فيما يتعلق بالشؤون الداخلية.

إن ممارسة تشريعية مثل التي أمامنا هنا، والتي لا تقتصر على حالات متفرقة، بل تتميز بتواتر مستمر على مدى قرن ونصف من الزمن، تسير بعيدًا في إثبات وجود أساس لا يمكن دحضه لدستورية هذه الممارسة، يمكن العثور عليه في أصل هذه السلطة وتاريخها، أو في طبيعتها، أو في كليهما معًا.٢٧

٣. قضية ياكوس ضد الولايات المتحدة ٢٨

جاء في وقائع هذه القضية بأنه تم محاكمة المدعي وإدانته بتهمة بيع قطع لحم البقر بالجملة بأسعار تجاوزت الأسعار القصوى التي حددتها لوائح الأسعار الصادرة عن المسؤول الفيدرالي عن تنظيم الأسعار، وذلك بموجب سلطة قانون التحكم الطارئ في الأسعار الصادر في ٣٠ يناير ١٩٤٢، والمعدل بموجب قانون مكافحة التضخم الصادر في ٢ أكتوبر ١٩٤٢.

وقد ذهبت المحكمة الى أن القانون المذكور لا يتضمن تفويضًا غير دستوري لمدير الأسعار بسلطة الكونغرس التشريعية للتحكم في الأسعار.

26. Cynthia A. Farina, Deconstructing Nondelegation, Harvard Journal of Law and Public Policy, Volume 2010 ,33, p 93.
27. Ibid, p 94.
28. Yakus v. United States, 321 U.S. 1944) 414) Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/414/321/

وجاء في حيثيات حكم المحكمة بأن جوانب الوظيفة التشريعية الأساسية تشمل تحديد السياسة التشريعية وصياغتها وإعلانها كقاعدة محددة وملزمة للسلوك—وهنا القاعدة، مع عقوبات جزائية، تنص على أن الأسعار لا يجوز أن تتجاوز تلك المحددة في لوائح الأسعار القصوى التي تتماشى مع المعايير وتسعى لتعزيز السياسة التي وضعها الكونغرس. ويتم الحفاظ على هذه الجوانب عندما يحدد الكونغرس الشروط الأساسية للوقائع التي يتم التحقق من وجودها أو حدوثها بناءً على بيانات ذات صلة من قِبَل هيئة إدارية معينة، ويوجه بأن يكون أمره القانوني نافذًا بناءً على ذلك.٢٩

وأضافت المحكمة بأن ليس هناك اعتراض على أن تحديد الوقائع والاستنتاجات المستخلصة منها في ضوء المعايير القانونية وإعلان السياسة يتطلب ممارسة الحكم، وصياغة سياسة إدارية فرعية ضمن الإطار القانوني المحدد.

ان المعايير المنصوص عليها في القانون الحالي، مع الاستعانة بـ»بيان الاعتبارات» المطلوب تقديمه من قِبَل المدير، دقيقة وواضحة بما يكفي لتمكين الكونغرس والمحاكم والجمهور من التحقق مما إذا كان المدير، عند تحديد الأسعار المحددة، قد التزم بتلك المعايير. ولذلك، لا نجد في هذه المعايير تفويضًا غير مصرح به للسلطة التشريعية.٣٠

٤. قضية ميستريتا ضد الولايات المتحدة٣١

تتلخص وقائع هذه القضية في أن قانون إصلاح الأحكام لعام ١٩٨٤ أنشأ لجنة للأحكام تتألف من سبعة أعضاء يعينهم الرئيس، من بينهم ثلاثة قضاة فيدراليين. بعد توجيه تهمة بيع الكوكايين إلى السيد ميستريتا، طعن في اللجنة باعتبارها انتهاكًا لمبدأ فصل السلطات وتفويضًا مفرطًا للسلطات التشريعية. رفضت محكمة مقاطعة أمريكية في ولاية ميزوري هذا الطعن، واستأنف الطرفان القضية أمام المحكمة العليا الأمريكية قبل أن تصدر محكمة الاستئناف للدائرة الثامنة حكمها.

وقد قضت المحكمة العليا بأن القانون الذي أنشأ لجنة الأحكام لم يفوض سلطة تشريعية غير مقبولة وبأن انشاء لجنة الاحكام لا يعد انتهاكاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

وقد جاء في حيثيات حكم المحكمة بأن لجنة الأحكام قد تم انشاؤها بعد الإعراب عن مخاوف بشأن التفاوت الكبير في الأحكام وعدم اليقين الذي يسببه هذا التفاوت. وقد صُممت اللجنة لوضع مثل هذه الإرشادات. وان مبدأ عدم التفويض لم

29. Brenner M. Fissell, Nondelegation and Criminal Law, George Mason university, 2019, p 10.
30. Ibid, p 11
31. Mistretta v. United States, 488 U.S. 1989) 361),available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/361/488/

يوضع لمنع الكونغرس من «الاستعانة بفروعه التنسيقية». فهذا المبدأ لا يحظر جميع أنواع التفويض، بل يشترط ببساطة أن يوفر المشرّع «مبدأً واضحًا يتضمن تحديدا كافيا يجب على الشخص أو الهيئة المخولة بممارسة السلطة المفوضة الالتزام به.٣٢

وفيما يتعلق بفصل السلطات، فإن الدستور لا يفرض فصلًا تامًا بين السلطات، ولكن هذا المبدأ صُمم لمنع التراكم المفرط للسلطة داخل فرع واحد. ولذلك فان المخاوف المتعلقة بلجنة الأحكام تُعتبر مجرد ضجة أكثر مما هي قضية جوهرية. ٣٣

المطلب الثاني: الحالات التي قضت فيها المحكمة بعدم دستورية القوانين

سبق وأن بينا بأن المحكمة كانت متشددة بخصوص مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي في حقبة برنامج الإصلاح الذي أطلقه الرئيس روزفلت في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين. وسنتطرق هنا الى أهم حكمين قضت فيهما المحكمة العليا الامريكية بعدم دستورية القوانين استنادا الى مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي.

١. قضية شركة مصافي بنما ضد ريان ٣٤

تتلخص وقائع هذه القضية في أن المادة ٩ (ج) من قانون التعافي الصناعي الوطني (NIRA) تنص على منح الرئيس الأمريكي سلطة منع نقل النفط عبر التجارة بين الولايات إذا تم إنتاجه أو سحبه من التخزين بطريقة تخالف قوانين الولاية.

رفعت شركة مصافي بنما ، بصفتها مالكة لمصفاة نفط في ولاية تكساس، دعوى قضائية لمنع المسؤولين الفيدراليين من تنفيذ لوائح صادرة عن وزارة الداخلية بناءً على قانون التعافي الصناعي الوطني. و استندت الشركة في دعواها إلى أن المادة ٩ (ج) من القانون غير دستورية فالشركة زعمت أن هذه المادة تخالف مبدأ عدم التفويض إذ إنها منحت الرئيس سلطة واسعة دون توجيه أو معايير واضحة لضمان تطبيق القانون بما يتماشى مع الدستور.٣٥

وقد قررت المحكمة بأن المادة ٩ (ج) من قانون التعافي الصناعي الوطني تعد تفويضًا غير دستوري للسلطة التشريعية إلى الرئيس.

وقد بررت المحكمة قرارها بأن القانون لم يحتوي على أي تعريف للظروف

32. Peter H. Schuck, Delegation and Democracy Comments on David Schoenbrod, Cardozo Law Review, Volume 1999 ,20, p 778.
33. Ibid, p 780.
34. Panama Refining Co. v. Ryan, 293 U.S. 1935) 388). Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/388/293/
35. Larry Alexander and Saikrishna Prakash, Delegation Really Running Riot, Virginia Law Review, Volume 2007 .93, p 1038.

أو الشروط التي يجب أن يتم بموجبها السماح بالنقل أو منعه. بعبارة أخرى، كانت سلطة الرئيس تقديرية بالكامل. فلم يكن عمل الرئيس هنا يقتصر على ملء التفاصيل الخاصة بسياسة تشريعية، حيث لم يتم وضع أي سياسة تشريعية لتوجيهه أو تقييده. في حين يمكن تفويض سلطات تنظيمية إدارية واسعة للرئيس، يجب أن تكون أي سياسة تشريعية محددة بما يكفي لمنع ممارسته لسلطة تقديرية بحتة. أما المادة ٩ (ج) من قانون التعافي الصناعي الوطني فتفوض فعليًا سلطة التشريع للرئيس، وبالتالي فهي غير دستورية وباطلة.٣٦

وتعرف هذه القضية باسم «قضية النفط الساخن" (Hot Oil Case) نسبة إلى النفط الذي تم إنتاجه أو سحبه من التخزين في انتهاك لقانون الولاية. وكانت هذه أول قانون من قوانين الصفقة الجديدة يُعلن بطلانه باعتباره تفويضًا غير دستوري للسلطة. وكانت القاعدة المعروفة بأن (السلطة المفوضة لا يمكن تفويضها مرة أخرى) هي الأساس لهذا القرار.٣٧

٢. قضية شركة سكيجتر للدواجن ضد الولايات المتحدة ٣٨

كانت شركة سكيجتر للدواجن تعمل في مجال تجارة الدواجن في مدينة نيويورك. في إطار تطبيق قانون التعافي الصناعي الوطني (NIRA) الذي تم سنه في فترة الكساد الكبير، تم إنشاء ما يسمى بـ "كود الدواجن الحية" أو "Live Poultry Code"، وهو مجموعة من القواعد واللوائح التي تم وضعها لتنظيم صناعة الدواجن في الولايات المتحدة، وتحسين ظروف العمل، وضبط المنافسة في هذه الصناعة.

تم إصدار هذا الكود بموجب أمر تنفيذي من الرئيس في إطار تطبيق قانون NIRA، وكان يهدف إلى تنظيم عدد من الجوانب في صناعة الدواجن مثل:٣٩

- الحد من المنافسة غير العادلة: كان الكود يهدف إلى تحديد أسعار الحد الأدنى والأقصى لبيع الدواجن، بالإضافة إلى تحديد سلوكيات تجارية معينة لمنع الاحتكار والممارسات التي تضر بالاقتصاد.
- ظروف العمل: كان الكود يتضمن أيضًا شروطًا تتعلق بالأجور الدنيا وساعات العمل

36. Ibid, p 1039.
37. Andrew J. Ziaja, Hot Oil and Hot Air-The Development of Nondelegation Doctrine Through the New Deal, Hasting Constitutional Law Quarterly, Volume 2008 ,35:4, p 923.
38. A. L. A. Schechter Poultry Corp. v. United States, 295 U.S. 1935) 495). Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/495/295/
39. James O. Freedman, Delegation of Powers and Institutional Competence, The University of Chicago Law Review, Volume 1976 ,43, p 309.

القصوى، بهدف تحسين شروط العمل للعمال في صناعة الدواجن.

- ممارسات صحية: فرض الكود معايير صحية وإجراءات لضمان سلامة الدواجن أثناء النقل والبيع.

رفضت شركة سكيجتر للدواجن الامتثال لكود الدواجن الحية، وزُعم أنها انتهكت العديد من القواعد المنصوص عليها في الكود. تم اتهام الشركة بانتهاك مجموعة من القواعد المتعلقة بالأجور وساعات العمل، بالإضافة إلى قوانين أخرى تتعلق بالممارسات التجارية.٤٠

تمت محاكمة الشركة في محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الشرقية من نيويورك، حيث تمت إدانتها في ستة عشر تهمة متعلقة بانتهاك كود الدواجن. ومع ذلك، تم إلغاء الإدانة في تهمتين تتعلقان بالحد الأدنى للأجور وساعات العمل، حيث اعتبرت محكمة الاستئناف أن هذه القضايا تقع خارج نطاق سلطة الكونغرس وفقًا لقانون التعافي الصناعي.٤١

ثم قررت الشركة الطعن في الحكم أمام المحكمة العليا الأمريكية، متسائلة عما إذا كان قانون التعافي الصناعي وكود الدواجن الحية يتفقان مع الدستور الأمريكي، وتحديدًا فيما يتعلق بتفويض السلطة التنفيذية في وضع مثل هذه القوانين دون إشراف مباشر من الكونغرس.

كما تم تحديده في إطار قانون التعافي الصناعي الوطني، كان الكود عبارة عن مجموعة من القواعد والمعايير التي تم وضعها لتنظيم صناعة الدواجن في الولايات المتحدة. الكود كان جزءًا من نظام أكبر من الأكواد التي كانت تهدف إلى تنظيم الصناعات المختلفة، مع مراعاة تحسين ظروف العمل، وضبط السوق وحماية المنافسة العادلة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل أزمة الكساد الكبير.

كان من المفترض أن يكون لكل صناعة "كود» خاص بها، وإذا لم تقم صناعة ما بوضع كود خاص بها، كان يُمنح الرئيس السلطة لتحديد هذا الكود بشكل مباشر. في هذه القضية، كانت شركة سكيجتر للدواجن قد تجاهلت الامتثال لهذه القواعد، مما أدى إلى رفع القضية للمحكمة العليا.

وقد قررت المحكمة العليا الامريكية في هذه القضية بأن القانون يعد تفويضا غير قانوني للسلطات التشريعية. كما قررت بأن الدواجن في هذه القضية لا تعتبر ضمن نطاق

40. Ibid, p 310.

41. David Schoenbrod, The Delegation Doctrine: Could The Court Give It Substance, Michigan Law Review, Volume 1985 ,83, p1225.

سلطة التجارة بين الولايات التي هي من اختصاص السلطات الاتحادية.٤٢

وذهبت المحكمة في حيثيات حكمها الى أن القانون لم يحدد أي معيار أو قواعد للسلوك يجب اتباعها. وكان بيانًا واسعًا جدًا، مما ترك للرئيس مساحة كبيرة من التقدير. فقد ترك القانون المجال السياسي تقريبًا دون تغيير. وفي حال وافق الرئيس على كود معين، كان بإمكانه فرض شروطه الخاصة. أي أن ذلك كان تفويضًا غير دستوري للسلطة التشريعية. فالدستور ينص على أن «جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا يجب أن تكون مُنقولة إلى كونغرس الولايات المتحدة، الذي يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب»، ويُخول الكونغرس «بإصدار جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لتنفيذ» سلطاته العامة. وذلك لا يسمح للكونغرس بالتخلي عن وظائفه التشريعية الأساسية أو نقلها إلى الآخرين.٤٣

وبخصوص عدم وقوع الدواجن في نطاق التجارة بين الولايات ذهبت المحكمة الى أنه على الرغم من أن الدواجن كانت تأتي من ولايات مختلفة، إلا أنه عندما وصلت إلى نيويورك بقيت هناك وتمت معالجتها. كان بإمكان الكونغرس تنظيمها حتى وصلت إلى نيويورك؛ وبعد ذلك أصبحت تجارة داخلية ولا يمكن للكونغرس التحكم فيها.

42. Andrew J. Ziaja, Op. Cit., p 925.
43. A. L. A. Schechter Poultry Corp. v. United States, 295 U.S. 1935) 495). Op. Cit.

الخاتمة

وجدنا من خلال البحث بأن مبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي يعد مبدأً مهماً أساسه الحفاظ على الفصل بين السلطات. وذلك لأن الدستور في الدول الديموقراطية ومنها الولايات المتحدة جعل من الهيأة التشريعية المنتخبة هي المختصة بوضع التشريعات. غير أن تعقد واتساع دور السلطة التنفيذية جعل من المستحيل تطبيق ما تضعه السلطة التشريعية على نحو مباشر دون ان تضع لوائح وقرارات تنظيمية تملأ التفاصيل التي تتركها السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية. ومن خلال تتبع قرارات المحكمة العليا الامريكية وجدنا ان المحكمة في بواكير اعمالها كانت تتحفظ في تفسير هذا المبدأ على النحو الذي يسمح للسلطة التنفيذية بممارسة سلطة تقديرية واسعة في وضع تشريعات فرعية. غير أن هذا المسار للمحكمة العليا قد تغير في فترة الكساد الكبير في منتصف القرن العشرين بالتزامن مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أطلقه الرئيس روزفلت. حيث نجد في هذه الفترة بأن المحكمة قد الغلت بعض القوانين استنادا الى مبدأ عدم التفويض. وفي الوقت الحاضر نجد ان المحكمة العليا تلجأ الى التطبيق المتساهل لمبدأ عدم تفويض الاختصاص التشريعي، حيث نجدها لا تمتنع تفويض هذا الاختصاص الى السلطة التنفيذية إذا كانت السلطة التشريعية وضعت الخطوط الأساسية ووضعت تحديدا كافيا وواضحا للسلطة التنفيذية في ممارسة هذا الاختصاص.

المراجع

١. انديريو زاجا، النفط الساخن والهواء الساخن - تطور مبدأ عدم التفويض خلال صفقة نيو ديل»، مجلة هاستينغ للقانون الدستوري الفصلية، المجلد ٣٥:٤، ٢٠٠٨.

٢. برنارد بيل، ميت مرة أخرى: مبدأ عدم التفويض، معضلة القواعد/المعايير وحق النقرة الجزئية»، مجلة فيلانوفا للمراجعة القانونية، المجلد ٤٤، ١٩٩٩.

٣. برينر فيسيل، عدم التفويض والقانون الجنائي»، جامعة جورج ميسون، ٢٠١٩.

٤. سينيثيا فارينا، تفكيك عدم التفويض»، مجلة هارفارد للقانون والسياسة العامة، المجلد ٣٣، ٢٠١٠

٥. ديفيد بارون والينا كاجان، مبدأ عدم التفويض في شيفرون»، مراجعة المحكمة العليا، المجلد ٢٠٠١، ٢٠٠١

٦. ديفيد شونبورد، قوة بلا مسؤولية - كيف يسيء الكونغرس استخدام التفويض ضد الشعب»، مطبعة جامعة ييل، نيو هافن ولندن، ١٩٩٣.

٧. ديفيد شونبورد، مبدأ التفويض: هل يمكن للمحكمة أن تضفي عليه مادة؟»، مجلة قانون ميشيغان، المجلد ٨٣، ١٩٨٥

٨. ادوارد جوردن، مبدأ مفهوم دوليًا يقارن بين مبدأ عدم التفويض في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. نظرة على الفيدرالية»، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٥.

٩. جاك بيرمان، داخل القانون الإداري - ما الذي يهم ولماذا»، ولترز كلور، نيويورك، ٢٠١١

١٠. كينيث غولب دافيست، نهج جديد للتفويض»، مجلة قانون جامعة شيكاغو، المجلد ٣٦، ١٩٦٩

١١. لاري ألكسندر وسايكريشنا براكا، التفويض يسيطر حقًا»، مجلة قانون فرجينيا، المجلد ٩٣، ٢٠٠٧

١٢. ليزا شولز بريسمانت، شيشتر في الألفية: مبدأ التفويض للدولة الإدارية»، مجلة قانون ييل، المجلد ١٠٩، ٢٠٠٠

١٣. بيتر اراسون واخرون، نظرية التفويض التشريعي»، مجلة قانون كورنيل، المجلد ٦٨، ١٩٨٢.

١٤. بيتر شوك، التفويض والديمقراطية: تعليقات على ديفيد شونبورد»، مجلة قانون كاردوزو، المجلد ٢٠، ١٩٩٩

١٥. ريتشارد ابستين، تفويض الصلاحيات - تحليل تاريخي ووظيفي»، مجلة قانون تشابمان، المجلد ٢٤-٣، ٢٠٢١

١٦. وليم فونك وريتشارد سيمون، القانون الإداري، الطبعة الخامسة»، ولترز كلور، ٢٠١٦.

References

1. Andrew J. Ziaja, Hot Oil and Hot Air-The Development of Nondelegation Doctrine Through the New Deal, Hasting Constitutional Law Quarterly, Volume 2008 ,35:4.
2. Bernard W, Bell, Dead Again: The Nondelegation Doctrine, the Rules/ Standards Dilemma and the Line Item Veto, Vilanova Law Review, Volume 1999 ,44.
3. Brenner M. Fissell, Nondelegation and Criminal Law, George Mason university, 2019.
4. Cynthia A. Farina, Deconstructing Nondelegation, Harvard Journal of Law and Public Policy, Volume 2010 ,33.
5. David J. Barron and Elena Kagan, Chevron's Nondelegation Doctrine, The Supreme Court Review, Volume . 2001) 2001).
6. David Schoenbord, Power without Responsibility- How Congress Abuses the People Through Delegation, Yale University Press, New Haven and London,1993.
7. David Schoenbrod, The Delegation Doctrine: Could The Court Give It Substance, Michigan Law Review, Volume 1985 ,83.
8. Edward Grodin, An Internationally Intelligible Principle Comparing the Nondelegation Doctrine in the United States and European Union. Perspective on Federalism, Volume 7, Issue 2015 ,2.
9. Jack M. Beerman, Inside Administrative Law- What Matters and Why, Wolters Kluwer, New York, 2011.
10. Kenneth Culp Davist, A New Approach to Delegation, The University of Chicago Law Review, Volume 1969 ,36.
11. Larry Alexander and Saikrishna Prakash, Delegation Really Running Riot, Virginia Law Review, Volume 2007 .93.
12. Lisa Schultz Bressmant, Schechter Poultry at the Millennium: A Delegation Doctrine for the Administrative State, The Yale Law Journal, Volume ,109 2000.
13. Peter H. Arason and others, Theory of Legislative Delegation, Cornell Law Review, Volume 1982 ,68.
14. Peter H. Schuck, Delegation and Democracy Comments on David Schoenbrod, Cardozo Law Review, Volume 1999 ,20.
15. Richard A. Epistein, Delegation of Powers-A Historical and Functional Analysis, Chapman Law Review, Volume 2021 ,3-24.
16. William F. Fonk and Richard H. Seamon, Administrative Law, Fifth Edition, Wolters Kluwer, 2016.

التنظيم القانوني للرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات دراسة مقارنة

The legal regulation of previous political control over the candidates in the elections, a comparative study

اسم الباحث:أ.م.د علي مشهدي، الباحث ميسم ياسين طارش الفريجي

جهة الإنتساب: جامعة فارابي -كلية القانون، جامعة طهران/ فارابي/ ايران

Auther's name:Dr. Ali Mashhadi، Researcher Maysam Yassin Tarash Al-Freiji

Affiliation:University of Tehran, Farabi Faculty of Law

E-mail:**dhsdyd57@gmail.com**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون العام - قانون دستوري

work type: research paper

discipline: Public Law ,Constitutional Law

https://doi.org/10.61279/jxzndt25

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/٢

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢٥

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 2/2/2025

Acceptance date: 25/2/2025

Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ٢/٢ تاريخ القبول ٢/٢٥
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

التنظيم القانوني للرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات دراسة مقارنة

The legal regulation of previous political control over the candidates in the elections, a comparative study

أ.م.د علي مشهدي
جامعة فارابي -كلية القانون
الباحث ميسم ياسين طارش الفريجي
جامعة طهران-فارابي- ايران
Dr. Ali Mashhadi
Researcher Maysam Yassin Tarash Al-Freiji
University of Tehran, Farabi Faculty of Law
gmail.com@dhsdyd57

المستخلص

الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات تُعتبر من الآليات القانونية الأساسية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وحماية النظام الديمقراطي من التجاوزات والمخالفات. هذا البحث يُركز على دراسة العلاقة بين الرقابة السياسية السابقة وسائر أنواع الرقابات (مثل الرقابة القانونية والأمنية)، وتأثيرها على المركز القانوني للمرشحين، مع تحليل العلاقة بين الرقابة السابقة والرقابات اللاحقة. السؤال الرئيسي الذي يُحاول البحث الإجابة عليه هو: كيف تُؤثر الرقابة السياسية السابقة وسائر أنواع الرقابات على نزاهة العملية الانتخابية والمركز القانوني للمرشحين في العراق؟ تم استخدام منهج البحث الوصفي-التحليلي لمعالجة الموضوع. في الجانب الوصفي، تم جمع المعلومات من القوانين العراقية، مثل قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، والأنظمة الرقابية المعمول بها، وتحليل النصوص القانونية المنظمة للرقابة السابقة على المرشحين. في الجانب التحليلي، تم تقييم آثار الرقابة السابقة على شرعية الانتخابات وعدالة المنافسة، مع التركيز على دراسة تكامل الرقابة السابقة واللاحقة، وكذلك دور الرقابة السياسية التي تُمارسها الأحزاب والهياكل التنظيمية وتأثيرها على المشهد الانتخابي. أهم النتائج تشير إلى أن الرقابة السياسية السابقة تُسهم في تعزيز نزاهة الانتخابات، لكنها تواجه تحديات مثل الاتهامات بالتسييس أو إساءة استخدام السلطة. الرقابة اللاحقة تُعتبر مكملة لضمان معالجة المخالفات التي قد تفوت الرقابة السابقة، لكن التكامل بين النوعين يحتاج إلى تعزيز. التوصيات تشمل تحسين الإطار القانوني للرقابة الانتخابية، تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، توفير آليات طعن فعّالة وسريعة للمرشحين المستبعدين، وتطوير نظم رقابية إلكترونية لتحسين الكفاءة والشفافية. هذا البحث يُسهم في تعزيز فهم العلاقة بين أنواع الرقابات المختلفة ودورها في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون في العراق، مع تقديم حلول لتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة السياسية السابقة، النزاهة الانتخابية، المركز القانوني للمرشحين، الرقابة القانونية، قانون الانتخابات العراقي، الطعون الانتخابية.

Abstract

Pre-election political surveillance of candidates is considered one of the essential legal mechanisms to ensure the integrity of the electoral process and protect the democratic system from abuses and violations. This research focuses on studying the relationship between pre-election political surveillance and other types of surveillance (such as legal and security surveillance), and its impact on the legal status of candidates, with an analysis of the relationship between pre-election

surveillance and subsequent surveillance. The main question the research attempts to answer is: How does pre-election political surveillance, alongside other types of surveillance, affect the integrity of the electoral process and the legal status of candidates in Iraq? A descriptive-analytical research method was used to address the topic. In the descriptive part, information was collected from Iraqi laws, such as the Election Law No. 9 of 2020, and applicable surveillance regulations, along with an analysis of legal texts governing pre-election surveillance of candidates. In the analytical part, the impacts of pre-election surveillance on the legitimacy of elections and fairness of competition were evaluated, with a focus on studying the integration of pre-election and post-election surveillance, as well as the role of political surveillance exercised by political parties and organizational structures and its impact on the electoral scene. The main findings indicate that pre-election political surveillance contributes to enhancing the integrity of elections, but faces challenges such as accusations of politicization or abuse of power. Post-election surveillance is considered complementary to ensure the handling of violations that may be missed by pre-election surveillance, but the integration of the two needs strengthening. The recommendations include improving the legal framework for electoral surveillance, enhancing the independence of supervisory bodies, providing effective.

Keywords: Pre-election political surveillance, electoral integrity, legal status of candidates, legal surveillance, Iraqi Election Law, electoral appeals.

المقدمة:

الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات تُعتبر من أبرز الأدوات القانونية التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية وحماية النظام الديمقراطي من أي تهديدات قد تؤثر على استقراره. هذه الرقابة لا تقتصر على مجرد إجراء إداري أو روتيني، بل هي آلية معقدة ومتعددة الأبعاد، تسعى إلى ضمان أن يكون كل مرشح للانتخابات مؤهلاً قانونيًا وأخلاقيًا، ويُحترم مبادئ الدستور ويخدم مصالح المواطنين. في العراق، حيث تعيش الدولة مرحلة انتقالية في بناء ديمقراطيتها، تلعب الرقابة السياسية السابقة دورًا محوريًا في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحماية الانتخابات من الممارسات غير القانونية أو التلاعبات التي قد تهدد نزاهتها.١

الهدف الرئيسي من الرقابة السياسية السابقة هو ضمان أن المرشحين يمتثلون للشروط القانونية والدستورية التي تضمن لهم الأهلية للتنافس في الانتخابات، مثل التزامهم بالدستور، تمتّعهم بالجنسية العراقية، وخلو سجلهم الجنائي من أي جرائم مخلة بالشرف أو فساد. هذا الفحص الدقيق يُساهم في تقليل التلاعبات الانتخابية وضمان أن أولئك الذين يتولون مناصب السلطة في البلاد هم أشخاص جديرون بالثقة. القانون العراقي، من خلال تشريعات مثل قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، يحدد المعايير الصارمة للترشح، ويشمل فحص الخلفيات الأمنية والمالية للمرشحين لضمان عدم وجود ارتباطات مع كيانات أو أنشطة غير قانونية تهدد الأمن الوطني أو الاستقرار الاجتماعي.٢

لكن بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الرقابة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تُقلل من فعاليتها في بعض الأحيان. هناك العديد من المخاوف بشأن الاستقلالية الحقيقية للهيئات المسؤولة عن الرقابة، مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة، خاصة في ظل التدخلات السياسية التي قد تُؤثر على حياديتها. هذا التدخل قد يؤدي إلى استخدام الرقابة كأداة لتحقيق مصالح سياسية ضيقة، مما يُهدد مصداقية العملية الانتخابية ويُضعف الثقة العامة في المؤسسات المشرفة على الانتخابات. كما أن الاتهامات بالاستغلال السياسي للرقابة قد تساهم في تهديد مفهوم العدالة والمساواة بين المرشحين، وتدفع إلى التشكيك في نزاهة الانتخابات نفسها.

الفرضية الرئيسية لهذا البحث هي أن الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات، رغم أهميتها الكبيرة في تعزيز نزاهة الانتخابات وحماية الديمقراطية، تواجه

---

١. مصطفى احمد، محمد، ٢٠٠٩، معايير عملية لإجراء انتخابات نزيهة: الانتخابات الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في إقليم كوردستان، ص١٩٧.

٢. علاء عبد الحسن، الغزي، و حسن محمد، راضي، ٢٠١٤، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، جامعة بابل، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٣، ص٢٦٨.

تحديات تطبيقية تتعلق بالاستقلالية والشفافية، مما يستدعي ضرورة تطوير التشريعات والآليات الرقابية بشكل يتناسب مع المتغيرات السياسية والاجتماعية في العراق. هذه الرقابة، إذا تم تطبيقها بشكل غير متحيز وبعناية فائقة، يمكن أن تساهم بشكل كبير في بناء ثقة المواطن في النظام الانتخابي، وتعزز من سيادة القانون وتوجه نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول كيفية تأثير الرقابة السياسية السابقة وسائر أنواع الرقابة الأخرى (مثل الرقابة الأمنية والقانونية) على نزاهة العملية الانتخابية وعلى مركز المرشحين القانوني. دراسة هذه العلاقة بين أنواع الرقابة المختلفة وتكاملها هي ما يسعى هذا البحث إلى استكشافه. من خلال تحليل الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم هذه الرقابة، إلى جانب استعراض التحديات والفرص المترتبة على تطبيقها، سيتم الوصول إلى نتائج تساعد في تطوير النظام الانتخابي في العراق وتعزيز ثقة الشعب في العملية الديمقراطية.

إن تحقيق فاعلية الرقابة السياسية السابقة يتطلب تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، وتطوير آليات رقابية متكاملة قادرة على تحديد أهلية المرشحين بشكل شفاف، وتقديم ضمانات للمرشحين المستبعدين لضمان عدم التعسف في تطبيق القوانين. هذا يتطلب إرادة سياسية قوية، فضلاً عن دعم شعبي واسع النطاق لضمان الالتزام بمبادئ العدالة والشفافية في العملية الانتخابية. إذا تم تحقيق هذه الأهداف، سيكون بالإمكان تعزيز نزاهة الانتخابات العراقية بشكل يضمن تحقيق إرادة الشعب بصدق وشفافية، وبالتالي المساهمة في بناء دولة ديمقراطية قوية تستند إلى سيادة القانون.٣

٣. ياسين محمود، عبابكر، ٢٠١٣، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، بدون طبيعة، أربيل، مطبعة الحاج هاشم، ص٢٣٤.

١. المفاهيم

١-١. الرقابة السياسية السابقة

الرقابة السياسية السابقة تُشير إلى الإجراءات والتدابير التي تُتخذ قبل خوض الانتخابات من قِبل المرشحين، بهدف ضمان توافقهم مع القوانين واللوائح المعمول بها وضمان نزاهة العملية الانتخابية. هذه الرقابة تُعتبر جزءًا أساسيًا من النظام الانتخابي في العديد من الدول، حيث تُمارسها جهات رقابية مختصة للتأكد من أن المرشحين يتمتعون بالشروط القانونية، السياسية، والأخلاقية اللازمة لتولي المناصب العامة. في السياق العراقي، يُنظم قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ هذه الرقابة من خلال تحديد آليات فحص أهلية المرشحين ومراجعة سجلاتهم لضمان توافقهم مع متطلبات الدستور والقوانين.٤

الهدف الرئيسي من الرقابة السياسية السابقة هو حماية النظام الديمقراطي من التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان أن المشاركين في العملية الانتخابية ليسوا متورطين في أنشطة غير قانونية مثل الفساد، الإرهاب، أو التلاعب بالموارد العامة. يتم ذلك من خلال مراجعة شاملة للوثائق المقدمة من المرشحين، بما في ذلك السجل الجنائي، شهادات النزاهة المالية، وإثبات الالتزام بالدستور العراقي. تُمارس هذه الرقابة من قبل جهات متعددة، أبرزها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة، التي تملك صلاحيات قانونية واسعة لفحص طلبات الترشح واستبعاد من لا يستوفون الشروط.٥

في إطار قانون الانتخابات العراقي، تُعد المادة (٨) الإطار التشريعي الأساسي الذي يُحدد شروط الترشح. من بين هذه الشروط أن يكون المرشح متمتعًا بالجنسية العراقية، حسن السيرة والسلوك، وغير محكوم بجريمة مخلة بالشرف. كما يُلزم القانون المرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية لضمان عدم وجود أي تأثيرات خارجية على نزاهة الانتخابات. هذه الآليات الرقابية تهدف إلى تعزيز الثقة العامة في العملية الانتخابية وضمان أن النظام الديمقراطي يُدار بواسطة أفراد مؤهلين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة.٦

على الرغم من أهمية الرقابة السياسية السابقة في الحفاظ على شفافية العملية الانتخابية، إلا أنها تواجه تحديات عديدة. من أبرز هذه التحديات الاتهامات المتعلقة بتسييس الجهات الرقابية أو استخدامها كأداة لإقصاء بعض المرشحين أو تضييق الخناق

٤. حمة صالح حسين، آشتي، ٢٠٠٩، الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية في إقليم كردستان، جامعة بغداد، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٣٩.

٥. فاضل حسين، احمد، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، جامعة بغداد، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩ - ١٠، حزيران - أيلول، ص١٢٥.

٦. خلف حسين الدخيل ماجد نجم عيدان عكاب أحمد محمود، أحمد، ٢٠١٢، الإطار الزمني للحملات الانتخابية، جامعة بغداد، كلية العلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٦، ص٢٢٣.

على أحزاب معينة. هذه الممارسات، إن وجدت، تُهدد جوهر الديمقراطية وتُضعف من ثقة المواطنين بالنظام الانتخابي. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز استقلالية الجهات الرقابية وضمان عدم انحيازها لأي جهة سياسية.٧

١-٢. الانتخابات

الانتخابات تُعتبر من الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي وأحد أهم الوسائل التي تُعبّر بها الشعوب عن إرادتها في اختيار ممثليها على المستويات التشريعية والتنفيذية. الانتخابات ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي عملية سياسية وقانونية معقدة تهدف إلى تجديد الشرعية الشعبية للحكام والمسؤولين، وضمان تداول السلطة بطريقة سلمية ومنظمة. تُشكل الانتخابات وسيلة لتحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتعزيز مبدأ المساواة بين المواطنين، من خلال إعطائهم الحق المتساوي في التصويت والترشح.٨

في السياق العراقي، تُعد الانتخابات أداة محورية لتحقيق الاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة بعد سنوات من التحديات السياسية والأمنية. يُنظم قانون الانتخابات العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ الإطار القانوني للعملية الانتخابية، بدءًا من تسجيل الناخبين والمرشحين، مرورًا بإجراءات الاقتراع، وحتى إعلان النتائج. هذا القانون يُحدد قواعد المشاركة السياسية، مع ضمان الشفافية والنزاهة من خلال وضع آليات رقابية دقيقة تُشرف على العملية الانتخابية. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تُعتبر الجهة المسؤولة عن إدارة وتنظيم الانتخابات، وتتمتع بصلاحيات قانونية واسعة لضمان سير العملية وفقًا للمعايير القانونية.٩

على الرغم من أن الانتخابات تُعد أداة ديمقراطية فعالة، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في السياق العراقي. من أبرز هذه التحديات تأثير المال السياسي، التدخلات الخارجية، وانعدام الثقة في النظام الانتخابي نتيجة اتهامات التزوير والتلاعب. لضمان نزاهة الانتخابات، يُركز القانون على وضع ضوابط رقابية صارمة تشمل الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية، مراقبة سير العملية الانتخابية، وضمان استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.١٠

٧. عبد الله فاضل حسين، العامري، ٢٠١٥، التطور التاريخي للانتخابات في العراق ١٩٢٠-٢٠١٢، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العدد ١، السنة الأولى، ص١٧٣.

٨. بلال اسم، القيسي، ٢٠١٠، التسويق السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، العدد٥، ص١٧٨.

٩.جاسم محمد، نبيل، ٢٠١١، تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية أثناء الانتخابات التشريعية ٢٠١٠، جامعة بغداد، كلية الإعلام، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩-٨، ص٨٣.

١٠. الدين محمد شفيق، المحمدي، ٢٠١٨، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي: دراسة مقارنة، بغداد، مكتبة السنهوري، ص٢٨٢.

تلعب الانتخابات دورًا مهمًا في تحقيق مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي ومنظم، حيث تُتيح الفرصة لتجديد القيادات السياسية بناءً على إرادة الشعب. كما تُسهم الانتخابات في تعزيز شرعية النظام السياسي، من خلال منح المسؤولين المنتخبين تفويضًا شعبيًا يُمكّنهم من تنفيذ سياساتهم وبرامجهم. هذه الشرعية تُعزز من استقرار الدولة وتُسهم في تقوية المؤسسات الديمقراطية.

الانتخابات تُعد جوهر العملية الديمقراطية وأداة رئيسية لتحقيق مشاركة شعبية فاعلة. نجاحها يعتمد على وجود إطار قانوني قوي، آليات رقابية فعالة، واستقلالية الجهات المشرفة على العملية. في السياق العراقي، الانتخابات ليست فقط وسيلة لاختيار ممثلين سياسيين، بل هي خطوة أساسية نحو بناء دولة مستقرة تُحترم فيها إرادة الشعب وتُرسخ فيها قيم الديمقراطية وسيادة القانون.١١

١١. مرتضى احمد خضر، القيسي، ٢٠١٠، الدعاية الانتخابية للأحزاب والكتل السياسية في محافظة صلاح الدين: انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٤، ص٢٣.

٢. اهمية و ضرورة الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات

الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات تُعد من الأدوات القانونية المهمة التي تهدف إلى ضمان نزاهة العملية الانتخابية وحمايتها من أي تجاوزات أو تهديدات قد تؤثر على شفافية الانتخابات واستقرار النظام الديمقراطي. هذه الرقابة تُشكل عنصرًا أساسيًا في تعزيز الثقة الشعبية بالمؤسسات الانتخابية، من خلال التأكد من أن جميع المرشحين يستوفون المعايير القانونية والأخلاقية المطلوبة، ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة اللازمة لتولي المناصب العامة.١٢

أهمية الرقابة السياسية السابقة تتجلى أولاً في دورها في حماية النظام الديمقراطي من الفساد السياسي والأخلاقي. الانتخابات ليست مجرد وسيلة لتداول السلطة، بل هي آلية لتحقيق تمثيل شعبي عادل ومستحق. لذا، فإن الرقابة السياسية تُسهم في استبعاد المرشحين الذين قد يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية أو يؤثرون سلبًا على استقرار الدولة من خلال ارتباطهم بأنشطة غير قانونية، مثل الفساد أو الإرهاب. في العراق، تُمارس هذه الرقابة وفقًا لنصوص قانونية تهدف إلى ضمان أن يكون المرشحون ملتزمين بالدستور والقوانين النافذة، وهو ما يتضح في قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، الذي يُحدد شروط الترشح ويُلزم المرشحين بتقديم الوثائق اللازمة لإثبات أهليتهم.١٣

ثانيًا، الرقابة السياسية السابقة تُعتبر وسيلة لتعزيز الشفافية في العملية الانتخابية. من خلال فحص خلفيات المرشحين وسجلاتهم، يُمكن منع التلاعب بنتائج الانتخابات أو التسلل إلى المؤسسات السياسية من قبل أشخاص غير مؤهلين أو غير جديرين بالثقة. في العراق، تُمارس هذه الرقابة بشكل خاص من خلال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة، حيث تقومان بمراجعة بيانات المرشحين والتأكد من خلوها من أي انتهاكات قانونية أو دستورية. هذه الخطوات تُسهم في تحقيق بيئة انتخابية تنافسية تعتمد على معايير النزاهة والعدالة.١٤

رابعًا، الرقابة السياسية السابقة ضرورية لضمان عدالة المنافسة الانتخابية. العملية الديمقراطية تُبنى على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، والرقابة تُساعد في تحقيق ذلك من خلال التأكد من أن المرشحين يلتزمون بنفس القواعد والمعايير. كما تُسهم

١٢. زينب، ليث عباس، ٢٠٠٧، الإعلان السياسي في الحملة الانتخابية، جامعة بغداد، مجلة كلية اللغات، العدد ١٧، ص١٣٧.

١٣. فخرى الحديثى، عمر، ٢٠١١، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية، مجلة جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٩٠، ص٢٨٩.

١٤. غسان، السعد، ٢٠١٠، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية: انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ أنموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص٢٧١.

الرقابة في منع استخدام المال السياسي أو التأثيرات الخارجية للتلاعب بنتائج الانتخابات، مما يُعزز من استقلالية النظام الانتخابي.١٥

تواجه الرقابة السياسية السابقة تحديات، أبرزها اتهامات التسييس أو استخدامها كأداة لإقصاء منافسين سياسيين. لذلك، فإن نجاح هذه الرقابة يعتمد بشكل كبير على استقلالية الجهات الرقابية، مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتطبيق القوانين بشكل عادل وغير منحاز. كما يجب أن تكون الرقابة محددة ضمن إطار قانوني واضح يمنع إساءة استخدامها لتحقيق أهداف سياسية.

الرقابة السياسية السابقة على المرشحين تُعد عنصرًا حيويًا لضمان نزاهة العملية الانتخابية وحماية النظام الديمقراطي. أهميتها تتجاوز مجرد فحص المرشحين إلى تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية وتحقيق العدالة والشفافية. في العراق، ومع التحديات السياسية والأمنية القائمة، تُعتبر هذه الرقابة أداة لا غنى عنها لضمان أن تكون الانتخابات وسيلة فعّالة لتداول السلطة وتحقيق استقرار سياسي طويل الأمد.١٦

١٥. محمد عيلان، ازهار، ٢٠١٥، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠١٤: الواقع والتحديات، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد ٦٢، ص٢١٨.

١٦. حاتم بديوي عبيد، الشمري، ٢٠٠٨، الدعاية الانتخابية عبر الملصقات الجدارية لانتخابات مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإعلام، ص٤٩.

٣. الاشكال لتطبيق الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات؛ دراسة مقارنة

تطبيق الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات يواجه مجموعة من الإشكاليات التي تؤثر على فعاليتها وتوازنها بين حماية النظام الديمقراطي وضمان حقوق الأفراد في الترشح. هذه الإشكاليات تظهر بشكل واضح في الأنظمة الانتخابية المختلفة، بما في ذلك العراق والدول الأخرى التي تعتمد آليات رقابة سياسية. دراسة مقارنة لهذه الإشكاليات تُبرز النقاط المشتركة والتحديات الخاصة التي تواجه تطبيق هذه الآلية، مما يُسهم في تقديم رؤى لتحسينها وضمان توافقها مع مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.١٧

في السياق العراقي، تُعتبر الرقابة السياسية السابقة جزءًا لا يتجزأ من العملية الانتخابية، حيث تنظمها قوانين مثل قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة تُمارسان أدوارًا رئيسية في فحص خلفيات المرشحين وسجلاتهم القانونية والسياسية. ومع ذلك، تظهر عدة إشكاليات في تطبيق هذه الرقابة. أولًا، تُتهم بعض الجهات الرقابية بالتحيز السياسي أو استخدامها كأداة لإقصاء المنافسين. في بعض الحالات، تُستخدم الرقابة كوسيلة لاستبعاد مرشحين بناءً على اعتبارات سياسية أو شخصية، وليس وفق معايير قانونية موضوعية. هذا يُضعف ثقة المواطنين في العملية الانتخابية ويُثير تساؤلات حول استقلالية الجهات المسؤولة عن تطبيق الرقابة.١٨

ثانيًا، هناك نقص في الشفافية في آليات اتخاذ القرارات المتعلقة باستبعاد المرشحين. في العراق، على سبيل المثال، يُثار الجدل حول الأسس التي تعتمدها هيئة المساءلة والعدالة في مراجعة طلبات الترشح. عدم وجود معايير واضحة ومحددة يُتيح فرصة لتفسير القوانين بطرق مختلفة، مما يؤدي إلى انعدام التوازن في تطبيق الرقابة. هذا الغموض قد يؤدي إلى شعور بعض المرشحين بأن قرارات الاستبعاد تُتخذ بطريقة غير عادلة أو تتأثر بالضغوط السياسية.١٩

في التجارب الدولية، تُظهر الرقابة السياسية السابقة تحديات مشابهة ولكن مع اختلافات في الأساليب والنتائج. في بعض الدول الديمقراطية، تُعتبر الرقابة محدودة وتقتصر على التحقق من المتطلبات الأساسية مثل الجنسية، السجل الجنائي، وتوافق المرشح مع

١٧. فاضل حسين، احمد، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، بحث منشور، جامعة بغداد، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩ - ١٠، ص٢١.

١٨. محمد مطلك، حنان، ٢٠١٢، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء: دراسة في أسباب الاختيار وفاعلية النتائج، مجموعة باحثين في الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠، بغداد، مطبعة الوقف الحديثة، ص٢٨٢.

١٩. احمد تقي، فضيل، و سامر محي، عبد الحمزة، ٢٠١٣، التنظيم الدولي للرقابة على الانتخابات الوطنية: دراسة تحليلية، جامعة واسط، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ٢١، ص٢٤.

القوانين الانتخابية. على سبيل المثال، في دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تُركز الرقابة على معايير محددة وقابلة للقياس، مما يُقلل من احتمالية التلاعب أو التحيز السياسي. في المقابل، في دول أخرى مثل بعض الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، تُستخدم الرقابة السياسية أحيانًا كوسيلة للسيطرة على العملية الانتخابية وإقصاء المعارضين السياسيين، مما يؤدي إلى تقويض العملية الديمقراطية برمتها.٢٠

تظهر تحديات تقنية في تطبيق الرقابة السياسية السابقة، مثل نقص الأنظمة الإلكترونية المتكاملة التي تُساعد في فحص الخلفيات القانونية والمالية للمرشحين بشكل سريع وفعّال. في العراق، على سبيل المثال، تعتمد العملية إلى حد كبير على الوثائق الورقية والمراجعات اليدوية، مما يزيد من احتمالية الأخطاء أو التأخير في اتخاذ القرارات. بالمقابل، في دول أخرى، يُمكن للرقابة أن تستفيد من التكنولوجيا لتسهيل جمع المعلومات والتحقق منها بشكل أكثر دقة وشفافية.٢١

تُظهر دراسة مقارنة لتطبيق الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات أن التحديات تتنوع بين القضايا القانونية، السياسية، والتقنية. في العراق، تتطلب هذه الإشكاليات حلولًا تُركز على تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، وضع معايير واضحة وشفافة لاتخاذ القرارات، وتطوير الأنظمة الإلكترونية لدعم عملية الرقابة. من خلال دراسة التجارب الدولية، يمكن للعراق تبني أفضل الممارسات التي تُحقق توازنًا بين حماية العملية الديمقراطية وضمان حقوق المرشحين، مما يُسهم في تعزيز نزاهة الانتخابات وثقة المواطنين في النظام الانتخابي.٢٢

٣-١. رقابة الاحزاب على المرشحين فى الانتخابات

رقابة الأحزاب على المرشحين في الانتخابات تُعد من الأدوات الأساسية التي تُمارس داخل الأطر السياسية لضمان تقديم مرشحين يمثلون مبادئ الحزب وأهدافه السياسية بشكل فعّال. هذه الرقابة تتسم بخصوصية تختلف عن الرقابة الرسمية التي تُمارسها الجهات الحكومية أو الهيئات المستقلة، إذ تُركز على اختيار مرشحين يُظهرون التزامًا بفكر الحزب، ويمتلكون الكفاءة والقدرة على المنافسة الانتخابية وتحقيق أهداف الحزب في العملية السياسية.٢٣

---

٢٠. صادق، الأسود، ١٩٩٢، الثقافة والحضارة، مجموعة مؤلفين، العالم المعاصر، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ص١٩٧.

٢١. عباس حسين، عبد الأمير، ٢٠١٠، الإعلان السياسي التلفزيوني ودوره في تحديد خيارات الناخب العراقي في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٤٨، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ص٢٠٨.

٢٢. طاهر خلف، البكاء، ٢٠٠٥، دستور العراق الدائم ٢٠٠٥: انتخابات الجمعية الوطنية العراقية كانون الثاني، بغداد، ص١١٥.

٢٣. مصطفى احمد، محمد، ٢٠٠٩، معايير عملية لإجراء انتخابات نزيهة: الانتخابات الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في إقليم كوردستان، ص١٨١.

في السياق العراقي، تُعتبر الأحزاب السياسية جزءًا رئيسيًا من النظام الديمقراطي، ويُناط بها دور كبير في تعزيز المشاركة السياسية وتقديم مرشحين للمناصب العامة. الأحزاب تُمارس رقابة داخلية على مرشحيها للتأكد من التزامهم بأهداف الحزب وخططه الانتخابية. هذه الرقابة تشمل فحص خلفيات المرشحين، التأكد من توافقهم مع المبادئ التنظيمية للحزب، ومدى قدرتهم على تمثيل الحزب أمام الناخبين. غالبًا ما تتم هذه الرقابة من خلال لجان داخلية تُشكلها القيادة الحزبية، وتُناط بها مسؤولية دراسة ملفات المرشحين وإجراء مقابلات معهم لضمان اختيار أفضل العناصر.

رقابة الأحزاب على المرشحين تُساعد في تعزيز تنافسية الحزب في الانتخابات. الأحزاب تسعى لاختيار مرشحين يتمتعون بقاعدة شعبية واسعة وقدرة على التأثير في الناخبين. لذا، يُعتبر الاختيار الدقيق للمرشحين جزءًا من استراتيجيتها لتحقيق النجاح الانتخابي. ومع ذلك، قد يُواجه هذا النوع من الرقابة تحديات، أبرزها احتمال ظهور نزاعات داخلية بسبب تضارب المصالح أو استبعاد بعض المرشحين لأسباب غير موضوعية. في العراق، على سبيل المثال، تُثار أحيانًا اتهامات بأن بعض الأحزاب تمارس ضغوطًا سياسية أو تستخدم الرقابة كوسيلة لإقصاء شخصيات قد تُعتبر منافسة داخل الحزب نفسه.٢٤

على الصعيد التنظيمي، لا تخضع رقابة الأحزاب على مرشحيها لإطار قانوني مُلزم في معظم الأحيان، حيث تُعتبر عملية داخلية تعتمد على النظام الأساسي لكل حزب. لكن في بعض الحالات، قد تؤدي النزاعات الداخلية بشأن الرقابة إلى تدخل الجهات الرسمية مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو القضاء، خاصة إذا ترتب على ذلك مشكلات قانونية تتعلق بترشح بعض الأفراد. في العراق، تتيح القوانين مثل قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ إطارًا عامًا لتنظيم عمل الأحزاب، لكنه لا يتطرق بشكل مباشر إلى كيفية ممارسة الأحزاب لرقابتها على المرشحين.٢٥

رقابة الأحزاب على المرشحين تُعتبر وسيلة مهمة لضمان توافق المرشحين مع رؤية الحزب واستراتيجياته الانتخابية. لكنها تتطلب من الأحزاب تبني معايير واضحة وشفافة في عملية الاختيار، مع تعزيز الديمقراطية الداخلية لتجنب النزاعات التي قد تُعيق أدائها الانتخابي. في السياق العراقي، تحتاج الأحزاب إلى تطوير آليات تنظيمية أفضل تضمن اختيار مرشحين قادرين على تلبية تطلعات الناخبين وتحقيق الأهداف السياسية للحزب

٢٤. احمد تقي، فضيل، و سامر محى، عبد الحمزة، ٢٠١٣، التنظيم الدولي للرقابة على الانتخابات الوطنية: دراسة تحليلية، جامعة واسط، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ٢١، ص١٥٣.

٢٥. عباس حسين، عبد الأمير، ٢٠١٠، الإعلان السياسي التلفزيوني ودوره في تحديد خيارات الناخب العراقي في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٤٨، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ص٢٥٨.

ضمن إطار التنافس الديمقراطي.٢٦

٣-٢. رقابة الهياكل السياسية على المرشحين فى الانتخابات

رقابة الهياكل السياسية على المرشحين في الانتخابات تُعد واحدة من الأدوات الهامة التي تُمارسها المؤسسات والتنظيمات السياسية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وتحقيق التوازن بين حماية الديمقراطية وضمان مشاركة المرشحين المؤهلين. هذه الرقابة تتمثل في الأدوار التي تؤديها الأحزاب السياسية، التنظيمات السياسية المستقلة، والمجالس السياسية أو الهيئات الرقابية المرتبطة بالعملية الانتخابية. الهدف الأساسي لهذه الرقابة هو التأكد من التزام المرشحين بالقوانين واللوائح الانتخابية، وكذلك حماية النظام السياسي من أي تهديدات قد تُضعف ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية.٢٧

في السياق العراقي، الهياكل السياسية تلعب دورًا مركزيًا في تنظيم الانتخابات ورقابة المرشحين. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تُعتبر الجهة الأساسية التي تمارس هذه الرقابة، حيث تتولى مسؤولية فحص طلبات الترشح والتأكد من استيفاء المرشحين للمعايير القانونية. هذه المعايير تشمل، على سبيل المثال، الالتزام بالدستور، حسن السيرة والسلوك، خلو السجل الجنائي من أي جرائم مخلة بالشرف أو قضايا فساد، والتوافق مع الشروط المحددة في قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠,٢٨

هيئة المساءلة والعدالة تُعد من أبرز الهياكل السياسية التي تمارس دورًا رقابيًا على المرشحين، خاصة فيما يتعلق بالتحقق من خلفياتهم السياسية والمالية. هذه الهيئة تُراجع السجلات للتأكد من عدم وجود ارتباطات سابقة للمرشحين مع أنشطة أو تنظيمات محظورة، مثل الانتماء إلى أحزاب أو حركات ذات طابع إرهابي أو مخالف للدستور. الهيئة تقوم بمراجعة دقيقة لملفات المرشحين، وإذا وُجدت مخالفات، تُوصي باستبعادهم من العملية الانتخابية.٢٩

على المستوى التشريعي، يُتيح قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ إطارًا قانونيًا يُنظم دور الهياكل السياسية في الرقابة على المرشحين. القانون يفرض معايير

٢٦. ياسين محمود، عبابكر، ٢٠١٣، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، بدون طبيعة، أربيل، مطبعة الحاج هاشم، ص١٣٢.

٢٧. محمد مطلك، حنان، ٢٠١٢، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء: دراسة في أسباب الاختيار وفاعلية النتائج، مجموعة باحثين في الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠، بغداد، مطبعة الوقف الحديثة، ص١٩٨.

٢٨. فاضل حسين، احمد، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، بحث منشور، جامعة بغداد، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩ - ١٠، ص٨٩.

٢٩. خلف حسين الدخيل ماجد نجم عيدان عكاب أحمد محمود، أحمد، ٢٠١٤، الإطار الزمني للحملات الانتخابية، جامعة بغداد، كلية العلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٦، ص٢٨٧.

على الأحزاب لتقديم مرشحين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، ويُلزمها بالتأكد من توافق مرشحيها مع متطلبات القوانين الانتخابية. في هذا السياق، تُعتبر رقابة الهياكل السياسية على المرشحين وسيلة لضمان أن العملية الانتخابية تُدار بواسطة أشخاص قادرين على تمثيل إرادة الشعب بشكل عادل وشفاف.٣٠

من جهة أخرى، تُظهر التجارب الدولية أن الهياكل السياسية الناجحة تعتمد على معايير شفافة وموضوعية في ممارسة الرقابة على المرشحين. في الدول الديمقراطية المتقدمة، تُركز هذه الهياكل على فحص الأهلية القانونية للمرشحين دون التدخل في خيارات الناخبين أو فرض قيود تعسفية على الترشح. هذا يُمكن أن يكون نموذجًا يُستفاد منه لتحسين عمل الهياكل السياسية في العراق.٣١

رقابة الهياكل السياسية على المرشحين تُعتبر ضرورية لضمان نزاهة الانتخابات وحماية النظام الديمقراطي. ومع ذلك، يتطلب ذلك وجود آليات قانونية شفافة، استقلالية الجهات الرقابية، وتعزيز الثقافة الديمقراطية لضمان أن تكون الرقابة وسيلة لحماية الديمقراطية وليس أداة للتضييق على الحقوق السياسية. في العراق، تطوير هذه الرقابة من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية يُمكن أن يُسهم في تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية وترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.٣٢

٣-٢-١. رقابة الوزارة الداخلية

رقابة وزارة الداخلية على المرشحين في الانتخابات تُعد جزءًا من الدور الأمني والإداري الذي تضطلع به الوزارة لضمان سلامة العملية الانتخابية وحماية النظام الديمقراطي من أي تهديدات أمنية أو مخالفات قانونية. هذه الرقابة تُركز على الجانب الأمني بشكل رئيسي، حيث تُعتبر وزارة الداخلية الجهة المسؤولة عن التحقق من الخلفيات الأمنية للمرشحين والتأكد من خلو ملفاتهم من أي ارتباطات أو أنشطة تهدد السلم المجتمعي أو تخالف القوانين النافذة. في العراق، يُعتبر هذا الدور ضروريًا في ظل التحديات الأمنية التي تُواجه البلاد، والتي قد تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.٣٣

٣٠. غسان، السعد، ٢٠١٠، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية: انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ أنموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص٢٧٩.

٣١. بلال اسم، القيسى، ٢٠١٠، التسويق السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، العدد ٥، ص٩٢.

٣٢. مرتضى احمد خضر، القيسى، ٢٠١٠، الدعاية الانتخابية للأحزاب والكتل السياسية في محافظة صلاح الدين: انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٤، ص٥٢.

٣٣. الدين محمد شفيق، المحمدى، ٢٠١٨، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي: دراسة مقارنة، بغداد، مكتبة السنهوري، ص١٧٥.

القانون العراقي يُحدد الإطار القانوني لعمل وزارة الداخلية في هذا السياق من خلال نصوص متعددة في قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ وقانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩. وفقًا لهذه النصوص، فإن المرشح يجب أن يكون خاليًا من أي إدانات جنائية أو ارتباطات بأنشطة مخالفة للقانون، بما في ذلك الجرائم الإرهابية أو المخلة بالشرف. وزارة الداخلية تُصدر تقريرًا يُحدد ما إذا كان المرشح يستوفي الشروط الأمنية للترشح، وفي حال وجود ملاحظات تُحال القضية إلى الجهات المعنية، مثل المفوضية أو القضاء، لاتخاذ القرار المناسب.٣٤

دور وزارة الداخلية لا يقتصر على مراجعة الخلفيات الأمنية فقط، بل يمتد إلى ضمان سلامة العملية الانتخابية بأكملها. الوزارة تُنسق مع الجهات الأمنية الأخرى لتوفير الحماية للمراكز الانتخابية، ومنع أي تدخلات غير قانونية أثناء العملية الانتخابية. كما تُعزز الوزارة دورها من خلال مراقبة الحملات الانتخابية للمرشحين للتأكد من عدم استخدام موارد الدولة بشكل غير قانوني أو التأثير على الناخبين بوسائل غير مشروعة.

رغم أهمية هذا الدور، إلا أن رقابة وزارة الداخلية قد تواجه تحديات مرتبطة بالحياد والاستقلالية. في السياق العراقي، أحيانًا تُثار مخاوف من أن تُستخدم التقارير الأمنية كأداة لإقصاء مرشحين معينين، أو لتحقيق أغراض سياسية، خصوصًا في ظل الانقسام السياسي والتأثير الكبير للأحزاب على المؤسسات الحكومية. لذلك، فإن تعزيز الشفافية في عمل الوزارة وضمان استقلالية تقاريرها الأمنية يُعد أمرًا ضروريًا لتحقيق نزاهة العملية الانتخابية.٣٥

يمكن مقارنة دور وزارة الداخلية في العراق بدور وزارات الداخلية في الأنظمة الديمقراطية الأخرى. في كثير من الدول، يُركز هذا الدور على الجانب الأمني فقط دون التدخل في القرارات السياسية المتعلقة بقبول أو رفض المرشحين. هذه الدول تعتمد على آليات قانونية واضحة تُحدد كيفية استخدام المعلومات الأمنية لضمان أنها تُستخدم فقط لتحقيق العدالة وحماية الديمقراطية، وليس كوسيلة للضغط السياسي.٣٦

رقابة وزارة الداخلية على المرشحين تُعتبر عنصرًا حيويًا لضمان سلامة الانتخابات ونزاهتها، خاصة في سياق مثل العراق الذي يواجه تحديات أمنية معقدة. ومع ذلك، لضمان فعالية هذه الرقابة، يجب أن تُمارس الوزارة دورها بحيادية واستقلالية كاملة، مع

٣٤. حمة صالح حسين، آشتي، ٢٠٠٩، الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية في إقليم كردستان، جامعة بغداد، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١٢٧.

٣٥. فاضل حسين، احمد، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، جامعة بغداد، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩ - ١٠، حزيران – أيلول، ص١٧٣.

٣٦. حاتم بديوى عبيد، الشمرى، ٢٠٠٨، الدعاية الانتخابية عبر الملصقات الجدارية لانتخابات مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير، بغداد، كلية الإعلام، جامعة ص٧٧.

الالتزام بالشفافية في تقديم التقارير الأمنية والتنسيق مع الجهات الانتخابية والقضائية لضمان أن تُحقق هذه الرقابة أهدافها في حماية العملية الانتخابية وتعزيز ثقة المواطنين بها.٣٧

٣-٢-٢-. رقابة البرلمان على المرشحين فى الانتخابات

رقابة البرلمان على المرشحين في الانتخابات تُعد جانبًا غير مباشر ولكنه مؤثر في النظام الانتخابي، حيث تتركز هذه الرقابة على وضع التشريعات التي تنظم عملية الانتخابات وشروط الترشح، وتوفير الإطار القانوني والرقابي الذي يُسهم في نزاهة العملية الانتخابية. في العراق، لا يُمارس البرلمان دورًا مباشرًا في فحص أو تقييم أهلية المرشحين بشكل فردي، إذ أن ذلك من اختصاص الجهات التنفيذية والرقابية مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومع ذلك، يُعتبر البرلمان جهة مسؤولة عن تحديد الأطر القانونية التي تنظم العملية الانتخابية.٣٨

من خلال قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، يُحدد البرلمان الشروط الواجب توافرها في المرشحين، بما في ذلك الالتزام بالدستور، الجنسية العراقية، خلو السجل الجنائي من الجرائم المخلة بالشرف، وعدم التورط في قضايا فساد أو نشاطات تُهدد النظام الديمقراطي. هذه التشريعات تُعد أحد أشكال الرقابة التشريعية غير المباشرة، حيث تضمن أن يكون جميع المرشحين ملتزمين بمعايير النزاهة والشفافية.٣٩

رغم هذا الدور التنظيمي، يُواجه البرلمان تحديات قد تؤثر على فعالية رقابته غير المباشرة. من أبرز هذه التحديات التأثيرات الحزبية داخل البرلمان، حيث قد تُستخدم التشريعات أو قرارات البرلمان لدعم مصالح أحزاب أو شخصيات سياسية معينة على حساب مبدأ العدالة الانتخابية. في بعض الحالات، يُثار جدل حول معايير اختيار أعضاء المفوضية، مما قد يُضعف من ثقة الجمهور في نزاهة العملية الانتخابية.٤٠

على المستوى العملي، البرلمان قد يُمارس رقابة لاحقة بعد إجراء الانتخابات من خلال مناقشة التقارير التي تُصدرها الهيئات الرقابية، أو فتح تحقيقات في قضايا تتعلق بنزاهة الانتخابات أو شكاوى المرشحين. هذا الدور يُعتبر جزءًا من الرقابة البرلمانية

٣٧. علاء عبد الحسن، الغزى، و حسن محمد، راضى، ٢٠١٢، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، جامعة بابل، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٣، ص١٤٧.

٣٨. صادق، الأسود، ١٩٩٢، الثقافة والحضارة، مجموعة مؤلفين، العالم المعاصر، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ص١٠٣.

٣٩. فخرى الحديثى، عمر، ٢٠١١، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية، مجلة جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٩٠، ص٩٢.

٤٠. طاهر خلف، البكاء، ٢٠٠٥، دستور العراق الدائم ٢٠٠٥: انتخابات الجمعية الوطنية العراقية كانون الثاني، بغداد، ص٢٢٥.

على أداء الجهات التنفيذية، لكنه لا يتدخل مباشرة في عملية تقييم المرشحين أثناء فترة الترشح.٤١

على الصعيد الدولي، دور البرلمان في الرقابة على المرشحين يختلف من نظام إلى آخر. في الأنظمة الديمقراطية المستقرة، يُركز البرلمان على وضع القوانين العامة التي تنظم العملية الانتخابية، ويترك التنفيذ والتقييم للهيئات المستقلة تمامًا عن السلطة التشريعية والتنفيذية. هذه الأنظمة تُظهر أن الفصل الواضح بين السلطات يُسهم في تقليل التحيز السياسي ويعزز من نزاهة الانتخابات.

رقابة البرلمان على المرشحين في العراق تأخذ طابعًا تشريعيًا وإشرافيًا أكثر من كونها رقابة مباشرة. نجاح هذه الرقابة يعتمد على حيادية البرلمان واستقلاليته عن الضغوط الحزبية والسياسية، وعلى قدرة النواب على وضع تشريعات تُعزز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية. لتحقيق ذلك، يجب تعزيز الدور الرقابي للبرلمان مع التركيز على تطوير التشريعات وتنظيم الهيئات المستقلة لضمان انتخابات تعكس الإرادة الحقيقية للشعب.٤٢

٣-٢-٣. رقابة مجلس شورى الدولة على المرشحين فى الانتخابات

رقابة مجلس شورى الدولة على المرشحين في الانتخابات تُعتبر جزءًا من الرقابة القانونية والإدارية التي تهدف إلى ضمان سلامة العملية الانتخابية وتطبيق القوانين المنظمة لها بشكل عادل ومنصف. مجلس شورى الدولة، بوصفه جهة استشارية وقضائية عليا في النظام الإداري والقانوني العراقي، يلعب دورًا مهمًا في مراجعة القرارات الصادرة عن الجهات التنفيذية والرقابية، مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فيما يتعلق بقبول أو رفض ترشح الأفراد للانتخابات.٤٣

إحدى أهم وظائف مجلس شورى الدولة في هذا السياق هي الرقابة القضائية على مدى التزام الجهات التنفيذية والرقابية بالشروط الدستورية والقانونية للترشح. يشمل ذلك التحقق من تطبيق القوانين المتعلقة بالأهلية القانونية للمرشحين، مثل شرط الجنسية العراقية، خلو السجل الجنائي من الجرائم المخلة بالشرف، وعدم التورط في

٤١. محمد عيلان، ازهار، ٢٠١٥، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠١٢: الواقع والتحديات، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد ٤٢، ص٢٩٣.

٤٢. عبد الله فاضل حسين، العامرى، ٢٠١٥، التطور التاريخي للانتخابات في العراق ١٩٢٠-٢٠١٢، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العدد ١، السنة الأولى، ص٢٩١.

٤٣. جاسم محمد، نبيل، ٢٠١١، تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية أثناء الانتخابات التشريعية ٢٠١٠، جامعة بغداد، كلية الإعلام، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩-٨، ص٢٤٩.

الفساد أو الإرهاب. كما يقوم المجلس بمراجعة مدى صحة الإجراءات المتبعة في رفض أو قبول المرشحين لضمان عدم وجود تمييز أو تحيز سياسي.٤٤

إلى جانب دوره القضائي، يلعب مجلس شورى الدولة دورًا استشاريًا يتمثل في تقديم الرأي القانوني للجهات المعنية بالعملية الانتخابية. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، على سبيل المثال، قد تلجأ إلى المجلس للحصول على استشارات قانونية حول تفسير بعض النصوص القانونية المتعلقة بالترشح أو النزاعات الانتخابية. هذا الدور يُسهم في تعزيز الشفافية والعدالة في تطبيق القوانين الانتخابية.

رغم أهمية دور مجلس شورى الدولة، إلا أن هناك تحديات تُواجهه في أداء هذا الدور. أبرز هذه التحديات هي حجم النزاعات الانتخابية التي قد تُعرض عليه خلال فترة قصيرة، مما يُثقل كاهل المجلس ويُؤثر على سرعة إصدار القرارات. إضافة إلى ذلك، قد تُثار تساؤلات حول مدى استقلالية بعض قرارات المجلس في ظل التأثيرات السياسية التي قد تُمارس عليه في بعض الحالات.٤٥

على الصعيد الدولي، تُظهر التجارب في الدول الديمقراطية أن المحاكم الإدارية أو الهيئات القضائية المماثلة لمجلس شورى الدولة تُعد جزءًا أساسيًا من النظام الانتخابي. هذه الجهات تُركز على ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل ومراجعة النزاعات الانتخابية بطريقة شفافة ومستقلة. في العراق، يُمكن تعزيز دور مجلس شورى الدولة من خلال تطوير الإجراءات القضائية لضمان سرعة البت في النزاعات الانتخابية، وتوفير الموارد اللازمة للمجلس لأداء دوره بكفاءة.٤٦

يُعد مجلس شورى الدولة جهة رقابية وقضائية مهمة تُسهم في ضمان نزاهة الانتخابات في العراق. دوره في مراجعة قرارات استبعاد أو قبول المرشحين يُوفر ضمانة قانونية لتحقيق العدالة في العملية الانتخابية. لتحقيق هذا الهدف بشكل كامل، يجب تعزيز استقلالية المجلس وتطوير آليات عمله لضمان شفافية وسرعة الفصل في النزاعات الانتخابية، مما يُعزز ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية ويُرسخ مبدأ سيادة القانون.٤٧

٤٤. زينب، ليث عباس، ٢٠٠٧، الإعلان السياسي في الحملة الانتخابية، جامعة بغداد، مجلة كلية اللغات، العدد ١٧، ص١١٢.

٤٥. مرتضى احمد خضر، القيسى، ٢٠١٠، الدعاية الانتخابية للأحزاب والكتل السياسية في محافظة صلاح الدين: انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٤، ص١١٧.

٤٦. فخرى الحديثى، عمر، ٢٠١١، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية، مجلة جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٩٠، ص٢١٧.

٤٧. حاتم بديوى عبيد، الشمرى، ٢٠٠٨، الدعاية الانتخابية عبر الملصقات الجدارية لانتخابات مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير، بغداد، كلية الإعلام، جامعة ص٣٩.

٤. الاثار القانونية الناشئة عن الرقابة السابقة على المرشحين في الانتخابات

الآثار القانونية الناشئة عن الرقابة السابقة على المرشحين في الانتخابات تُعد من أبرز النتائج التي تؤثر بشكل مباشر على العملية الانتخابية ومدى نزاهتها وشفافيتها. هذه الرقابة تُمارس بهدف تحقيق التوازن بين ضمان التزام المرشحين بالشروط القانونية والدستورية وبين حماية الحقوق السياسية لهم في الترشح. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه الرقابة يُفرز آثارًا قانونية متعددة تتعلق بتطبيق القوانين، عدالة العملية الانتخابية، ومدى تأثيرها على شرعية الانتخابات ونتائجها.٤٨

أحد أهم الآثار الإيجابية للرقابة السابقة هو ضمان الالتزام بالقوانين والدستور. تُسهم هذه الرقابة في التأكد من أن جميع المرشحين يلتزمون بالمعايير القانونية المنصوص عليها، مثل الالتزام بالدستور وخلو السجل الجنائي من أي إدانات مخلة بالشرف أو متعلقة بالفساد أو الإرهاب. هذا يضمن نزاهة العملية الانتخابية ويعزز ثقة المواطنين في أن المرشحين مؤهلون قانونيًا وأخلاقيًا لتمثيلهم.

إضافة إلى ذلك، فإن الرقابة السابقة تُعزز الشفافية والعدالة الانتخابية. من خلال مراجعة خلفيات المرشحين وسجلاتهم المالية والقانونية، تُساعد هذه الرقابة في الكشف عن أي محاولات للتلاعب أو إساءة استخدام السلطة، مما يُسهم في منع الأشخاص غير المؤهلين من خوض الانتخابات. في العراق، تُمارس هذه الرقابة من خلال الجهات المختصة مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة، مما يعكس التزام النظام الانتخابي بتحقيق الشفافية.٤٩

في الجانب الأمني، تُسهم الرقابة السابقة في منع التهديدات الأمنية المرتبطة بالمرشحين. الجهات الأمنية، مثل وزارة الداخلية، تُراجع الخلفيات الأمنية للمرشحين لضمان عدم ارتباطهم بأنشطة تهدد السلم المجتمعي أو الأمن الوطني. هذا الإجراء يُعتبر ضروريًا في السياق العراقي، حيث تُشكل التحديات الأمنية عاملًا مؤثرًا على استقرار النظام الديمقراطي.

فإن الرقابة السابقة قد تُفرز آثارًا سلبية إذا لم تُطبق بشكل سليم وشفاف. من أبرز هذه الآثار الاستبعاد التعسفي للمرشحين. في بعض الحالات، تُستخدم الرقابة كأداة لإقصاء المنافسين السياسيين أو المعارضين بطرق غير قانونية، مما يؤدي إلى تقويض العدالة

٤٨. علاء عبد الحسن، الغزى، و حسن محمد، راضى، ٢٠١٢، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، جامعة بابل، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٣، ص١٢٥.

٤٩. محمد مطلك، حنان، ٢٠١٢، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء: دراسة في أسباب الاختيار وفاعلية النتائج، مجموعة باحثين في الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠، بغداد، مطبعة الوقف الحديثة، ص٢٧٥.

الانتخابية ويُثير الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية. هذه الممارسات قد تُضعف ثقة الجمهور في النظام الانتخابي، وتُثير موجات من الطعون القانونية أمام المحاكم المختصة.٥٠

على مستوى الشرعية الانتخابية، فإن الرقابة السابقة تُؤثر على مصداقية الانتخابات ونتائجها. إذا شابت هذه الرقابة تجاوزات أو افتقدت للشفافية، فقد تؤدي إلى التشكيك في شرعية الفائزين أو مدى تمثيلهم الحقيقي لإرادة الشعب. وبالتالي، فإن تحقيق التوازن بين تطبيق القوانين وضمان الحقوق السياسية للمرشحين يُعد أمرًا ضروريًا لتعزيز شرعية الانتخابات.٥١

الرقابة السابقة على المرشحين تُفرز آثارًا قانونية متعددة تتراوح بين الإيجابية، كتعزيز الشفافية وحماية العملية الانتخابية، والسلبية، كإثارة النزاعات وتعسف القرارات. لضمان نجاح هذه الرقابة في تحقيق أهدافها، يجب أن تُمارس ضمن إطار قانوني شفاف ومستقل، مع توفير آليات طعن فعّالة وسريعة للمرشحين المتضررين. هذا النهج يُسهم في تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية وترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون في العراق.

٤-١. المنع عن المشاركة في الانتخابات

المنع عن المشاركة في الانتخابات يُعد من أبرز الآثار القانونية للرقابة السياسية السابقة، حيث يُطبق كإجراء قانوني يُهدف إلى استبعاد الأفراد الذين لا يستوفون الشروط القانونية أو الذين قد يُشكلون خطرًا على نزاهة العملية الانتخابية واستقرار النظام الديمقراطي. هذا المنع يستند إلى نصوص دستورية وقانونية واضحة تهدف إلى حماية الانتخابات من أي تجاوزات أو ممارسات غير مشروعة. في العراق، تُنظم هذه الآلية من خلال قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، الذي يُحدد معايير وشروط الترشح، مع تمكين الجهات الرقابية من ممارسة صلاحياتها في مراجعة طلبات الترشح واتخاذ قرارات الاستبعاد عندما تستدعي الضرورة.٥٢

أحد الأسباب الرئيسية للمنع عن المشاركة هو عدم التزام المرشح بالشروط الدستورية، مثل الجنسية العراقية والالتزام بمبادئ الدستور العراقي. القانون يُلزم المرشحين بأن يكونوا ملتزمين بالدستور وألا يروجوا لأي أفكار أو أنشطة تُهدد النظام الديمقراطي أو الوحدة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، السجل الجنائي للمرشح يُعد عاملًا حاسمًا في تحديد أهليته للترشح، حيث يُشترط خلو السجل من أي إدانات تتعلق بالجرائم المخلة بالشرف،

٥٠. حمة صالح حسين، آشتي، ٢٠٠٩، الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية في إقليم كردستان، جامعة بغداد، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٣١.

٥١. فاضل حسين، احمد، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، جامعة بغداد، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩ - ١٠، حزيران – أيلول، ص١٢٩.

٥٢. خلف حسين الدخيل ماجد نجم عيدان عكاب أحمد محمود، أحمد، ٢٠١٤، الإطار الزمني للحملات الانتخابية، جامعة بغداد، كلية العلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٦، ص٢٧٣.

الفساد، الإرهاب، أو أي أنشطة تُخل بالنظام العام. الجهات الأمنية مثل وزارة الداخلية وهيئة المساءلة والعدالة تُمارس دورًا محوريًا في مراجعة السجلات الجنائية والتأكد من توافقها مع متطلبات القانون.٥٣

الامتناع عن تقديم الإقرارات المالية أو الإخلال بمتطلبات الإفصاح المالي يُعد من الأسباب التي تؤدي إلى المنع عن الترشح. القانون العراقي يُلزم المرشحين بالإفصاح عن ممتلكاتهم ومصادر دخلهم لضمان الشفافية وتجنب تضارب المصالح أو الشبهات المرتبطة بالكسب غير المشروع. الجهات الرقابية، بما في ذلك المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تتحقق من هذه الإقرارات كجزء من الرقابة السياسية السابقة، وإذا ثبت وجود نقص في المعلومات أو تقديم معلومات مضللة، يتم استبعاد المرشح.٥٤

رغم أن المنع عن المشاركة يُعتبر إجراءً ضروريًا لضمان نزاهة العملية الانتخابية، إلا أنه قد يُثير جدلًا قانونيًا وسياسيًا في بعض الأحيان. في العراق، مثل هذه القرارات تخضع للطعن أمام مجلس شورى الدولة، الذي يُراجع مدى قانونية هذه القرارات ومدى التزامها بالإجراءات المنصوص عليها. الطعون التي يقدمها المرشحون المستبعدون تُوفر ضمانة إضافية ضد التعسف في استخدام سلطة المنع، حيث يُمكن لمجلس شورى الدولة أن يُلغي القرارات غير المبررة أو التي لم تُتخذ وفقًا للأصول القانونية.٥٥

المنع عن المشاركة في الانتخابات هو أداة قانونية تهدف إلى حماية العملية الانتخابية وضمان تمثيل نزيه وعادل للشعب. نجاح هذه الآلية يعتمد على تطبيقها بشفافية واستقلالية، مع توفير آليات طعن فعّالة للمرشحين المتضررين. في العراق، تطوير الإطار القانوني وتعزيز الرقابة على الجهات المشرفة على الانتخابات يُمكن أن يُسهم في تحسين تطبيق هذا الإجراء، مما يُعزز ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية ويُرسخ مبادئ العدالة وسيادة القانون.٥٦

٤-٢. ابطال حكم الانتخابات

إبطال حكم الانتخابات يُعد من الآثار القانونية المهمة التي قد تنشأ عن الرقابة السياسية على العملية الانتخابية. يُقصد بإبطال حكم الانتخابات إلغاء النتائج الانتخابية

٥٣. عبد الله فاضل حسين، العامري، ٢٠١٥، التطور التاريخي للانتخابات في العراق ١٩٢٠-٢٠١٢، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العدد ١، السنة الأولى، ص١٧٨.

٥٤. احمد تقي، فضيل، و سامر محى، عبد الحمزة، ٢٠١٣، التنظيم الدولي للرقابة على الانتخابات الوطنية: دراسة تحليلية، جامعة واسط، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ٢١، ص٨٩.

٥٥. عباس حسين، عبد الأمير، ٢٠١٠، الإعلان السياسي التلفزيوني ودوره في تحديد خيارات الناخب العراقي في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٤٨، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ص٨١.

٥٦. زينب، ليث عباس، ٢٠٠٧، الإعلان السياسي في الحملة الانتخابية، جامعة بغداد، مجلة كلية اللغات، العدد ١٧، ص٨٢.

سواء على مستوى مرشح معين أو على مستوى الدائرة الانتخابية بأكملها، إذا ثبت وقوع مخالفات قانونية أو إجراءات غير مشروعة تؤثر على نزاهة الانتخابات وشرعيتها. هذه الآلية تُعتبر جزءًا من النظام الانتخابي لضمان احترام القوانين والشفافية في العملية الديمقراطية، وتُمارس بناءً على طلب الجهات الرقابية، المرشحين المتضررين، أو المواطنين المتقدمين بطعون رسمية.٥٧

في العراق، تُنظم آلية إبطال حكم الانتخابات من خلال نصوص قانونية محددة في قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، بالإضافة إلى القوانين ذات الصلة مثل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. الجهات المختصة، مثل المفوضية والمحاكم الانتخابية، تملك صلاحية مراجعة أي ادعاءات تتعلق بوقوع تجاوزات أو انتهاكات قد تُخل بنزاهة الانتخابات. تشمل هذه التجاوزات التلاعب بنتائج التصويت، شراء الأصوات، التأثير غير المشروع على الناخبين، أو ارتكاب مخالفات قانونية أثناء الحملات الانتخابية.٥٨

الأسس القانونية لإبطال حكم الانتخابات تعتمد على إثبات وجود أدلة واضحة على الانتهاكات. على سبيل المثال، إذا ثبت استخدام أموال غير قانونية في تمويل الحملات الانتخابية، أو وجود تزوير في بطاقات الاقتراع أو محاضر الفرز، يمكن إصدار قرار بإبطال النتائج. الجهات الرقابية، مثل هيئة النزاهة، تلعب دورًا حاسمًا في الكشف عن مثل هذه المخالفات، بينما تتولى المحاكم الانتخابية البت في قانونية الإجراء.

إحدى الآليات المهمة في هذا السياق هي الطعون الانتخابية، حيث يُمكن لأي مرشح متضرر أو جهة متأثرة تقديم طعن رسمي إلى الجهات القضائية المختصة. في العراق، تُقدم هذه الطعون إلى مجلس القضاء الأعلى أو مجلس شورى الدولة، الذي يُراجع الأدلة المقدمة ويصدر حكمًا بناءً على القوانين النافذة. إذا ثبت وجود مخالفات جسيمة، يتم إبطال حكم الانتخابات إما بإلغاء نتائج المرشح المخالف أو بإعادة الانتخابات في الدائرة المتضررة.٥٩

رغم أهمية إبطال حكم الانتخابات كآلية قانونية، إلا أن هذا الإجراء قد يُثير تحديات كبيرة. من أبرزها التأثير على استقرار النظام الديمقراطي وثقة الناخبين. عندما تُلغى نتائج الانتخابات بسبب مخالفات، قد يشعر الناخبون بأن أصواتهم لم تُحترم، مما يُضعف الثقة في النظام الانتخابي. لذلك، من الضروري أن تُطبق هذه الآلية بحذر

٥٧. جاسم محمد، نبيل، ٢٠١١، تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية أثناء الانتخابات التشريعية ٢٠١٠، جامعة بغداد، كلية الإعلام، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩-٨، ص٧٩.

٥٨. غسان، السعد، ٢٠١٠، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية: انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ أنموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص٢٣٥.

٥٩. صادق، الأسود، ١٩٩٢، الثقافة والحضارة، مجموعة مؤلفين، العالم المعاصر، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ص١٨٩.

وشفافية، مع توفير تبريرات قانونية واضحة لكل قرار يُتخذ.٦٠

قد تُستغل آلية إبطال الانتخابات كوسيلة لإضعاف المعارضة السياسية أو للتلاعب بالعملية الانتخابية، إذا لم تكن الجهات الرقابية مستقلة بشكل كامل. لذلك، تعزيز استقلالية القضاء الانتخابي والهيئات الرقابية يُعد أمرًا حاسمًا لضمان أن تُستخدم هذه الآلية فقط في الحالات التي تُثبت فيها المخالفات بشكل قاطع.

على الصعيد الدولي، تُعتبر آلية إبطال حكم الانتخابات ممارسة شائعة في الأنظمة الديمقراطية، لكنها تخضع لإجراءات صارمة. في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية المستقرة، لا يُتخذ قرار إبطال الانتخابات إلا إذا ثبت وجود مخالفات كبيرة تُغير من نتائجها بشكل جوهري. هذه التجارب الدولية توفر نماذج يمكن للعراق الاستفادة منها لتطوير آليات أكثر شفافية وعدالة.٦١

إبطال حكم الانتخابات هو إجراء قانوني ضروري لضمان نزاهة العملية الانتخابية وحماية إرادة الناخبين. لكنه يتطلب إطارًا قانونيًا شفافًا، هيئات قضائية مستقلة، وآليات طعن فعّالة لضمان أن يُطبق بشكل عادل ودون استغلال سياسي. في العراق، تحسين هذه الآليات وتطوير الإجراءات المرتبطة بها يُمكن أن يُعزز من ثقة المواطنين في الانتخابات، ويُرسخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

٦٠. محمد عيلان، ازهار، ٢٠١٥، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠١٢: الواقع والتحديات، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد ٤٢، ص٢٢٨.

٦١. بلال اسم، القيسى، ٢٠١٠، التسويق السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، العدد ٥، ص١٩٧.

٥. العلاقة بين «الرقابة السابقة و الرقابات اللاحقة» و «الرقابة السياسية و سائر انواع الرقابات» على المرشحين فى الانتخابات و آثارها على المركز القانوني للمرشح

العلاقة بين الرقابة السابقة والرقابات اللاحقة، والرقابة السياسية وسائر أنواع الرقابات على المرشحين في الانتخابات وآثارها على المركز القانوني للمرشح تُعد من المحاور الحاسمة لفهم كيفية تنظيم العملية الانتخابية وضمان نزاهتها. الرقابة الانتخابية بجميع أشكالها تهدف إلى حماية العملية الديمقراطية من التجاوزات والانتهاكات، سواء أثناء مرحلة الترشح أو بعد انتهاء الانتخابات. ومع ذلك، فإن تأثير هذه الرقابات على المركز القانوني للمرشح يختلف باختلاف نوع الرقابة وتوقيتها ومدى شموليتها.٦٢

العلاقة بين الرقابة السابقة والرقابات اللاحقة تكمن في تكميل كل منهما للأخرى لتحقيق هدف مشترك يتمثل في ضمان نزاهة الانتخابات. الرقابة السابقة، التي تُمارس قبل بدء الانتخابات، تُركز على فحص أهلية المرشحين والتأكد من التزامهم بالمعايير القانونية، مثل الجنسية العراقية، السجل الجنائي النظيف، وعدم التورط في قضايا فساد أو إرهاب. هذه الرقابة تسبق عملية الاقتراع وتُعتبر إجراءً وقائيًا لمنع دخول المرشحين غير المؤهلين إلى العملية الانتخابية. في المقابل، الرقابات اللاحقة تأتي بعد انتهاء الانتخابات، وتهدف إلى مراجعة صحة نتائج الانتخابات والتحقق من مدى التزام المرشحين بالقوانين أثناء الحملات الانتخابية والتصويت. الرقابات اللاحقة قد تشمل التحقيق في شكاوى التزوير أو استخدام المال السياسي، وقد تؤدي إلى إبطال نتائج الانتخابات في حال ثبوت المخالفات.٦٣

الرقابة السابقة تُمارسها جهات مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة، بينما الرقابات اللاحقة تُنفذها جهات قضائية مثل مجلس القضاء الأعلى أو مجلس شورى الدولة. العلاقة بين النوعين تُظهر أن الرقابة السابقة تعمل على تقليل احتمالات المخالفات الانتخابية، في حين أن الرقابات اللاحقة تُعالج الانتهاكات التي لم يتم كشفها أو منعها في المراحل المبكرة. التكامل بين النوعين يُعزز من نزاهة العملية الانتخابية ويُوفر ضمانات إضافية لحماية إرادة الناخبين.٦٤

العلاقة بين الرقابة السياسية وسائر أنواع الرقابات تتجلى في التداخل بين الأدوار

---

٦٢. طاهر خلف، البكاء، ٢٠٠٥، دستور العراق الدائم ٢٠٠٥: انتخابات الجمعية الوطنية العراقية كانون الثاني، بغداد، ص١٠٢.

٦٣. فاضل حسين، احمد، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، بحث منشور، جامعة بغداد، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩ - ١٠، ص٥٢.

٦٤. ياسين محمود، عبابكر، ٢٠١٣، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، بدون طبيعة، أربيل، مطبعة الحاج هاشم، ص٢٥٩.

التي تؤديها الجهات المختلفة. الرقابة السياسية تُمارسها هيئات مثل الأحزاب السياسية أو الجهات ذات الطابع السياسي، وتركز على اختيار المرشحين الذين يعكسون أهداف الحزب أو التنظيم السياسي. هذه الرقابة غالبًا ما تكون داخلية ولا تخضع لإطار قانوني صارم، لكنها تُؤثر على المشهد الانتخابي من خلال تحديد القوائم الانتخابية وتوجيه الناخبين. في المقابل، سائر أنواع الرقابات، مثل الرقابة القانونية أو الأمنية، تخضع لإطار قانوني رسمي وتُركز على التحقق من الأهلية القانونية للمرشحين وضمان سلامة العملية الانتخابية. العلاقة بين الرقابة السياسية وسائر أنواع الرقابات تُظهر أن الأولى قد تُستخدم كوسيلة لتضييق المنافسة إذا لم تُمارس بشكل ديمقراطي وشفاف، بينما الثانية تُعتبر وسيلة لحماية حقوق المرشحين وضمان تكافؤ الفرص.٦٥

الآثار على المركز القانوني للمرشح تتفاوت بناءً على نوع الرقابة. الرقابة السابقة قد تُؤدي إلى استبعاد المرشح إذا ثبت عدم استيفائه للشروط القانونية، مما يؤثر مباشرة على مركزه القانوني ويمنعه من خوض الانتخابات. هذا الاستبعاد قد يكون محل طعن قانوني أمام الجهات القضائية المختصة، مثل مجلس شورى الدولة، الذي يُراجع قرارات الاستبعاد للتحقق من سلامة تطبيق القانون. في المقابل، الرقابات اللاحقة قد تُؤثر على المركز القانوني للمرشح حتى بعد فوزه في الانتخابات، إذا تم الكشف عن مخالفات قانونية أو تزوير مرتبط بحملته الانتخابية. في هذه الحالات، قد تُبطل النتائج الانتخابية، ويُفقد المرشح منصبه، مما يُؤثر بشكل كبير على استقرار النظام السياسي وثقة الناخبين. ٦٦

العلاقة بين الرقابة السابقة والرقابات اللاحقة، والرقابة السياسية وسائر أنواع الرقابات، تُظهر أن النظام الرقابي المتكامل يُعد ضروريًا لضمان نزاهة الانتخابات وحماية العملية الديمقراطية. لتحقيق ذلك، يجب أن تُمارس جميع أنواع الرقابات ضمن إطار قانوني شفاف ومستقل، مع ضمان التوازن بين حماية نزاهة الانتخابات واحترام حقوق المرشحين. في العراق، تحسين هذه الآليات من خلال تطوير التشريعات وتعزيز استقلالية الجهات الرقابية يُمكن أن يُسهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

---

٦٥. الدين محمد شفيق، المحمدى، ٢٠١٨، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي: دراسة مقارنة، بغداد، مكتبة السنهوري، ص٢١٤.

مصطفى احمد، محمد، ٢٠٠٩، معايير عملية لإجراء انتخابات نزيهة: الانتخابات الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في إقليم كوردستان، ص١٧٢.

الخاتمة

في الختام، تُعد الرقابة السياسية السابقة على المرشحين في الانتخابات آلية حيوية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وحماية الديمقراطية من أي تهديدات قد تؤثر على استقرارها. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الرقابة، إلا أنها تواجه تحديات تطبيقية تتطلب تطوير التشريعات والآليات الرقابية لتصبح أكثر استقلالية وشفافية. إن تعزيز التنسيق بين الهيئات الرقابية والقضائية، وتوفير ضمانات قانونية فعالة للمرشحين المستبعدين، سيؤدي إلى تعزيز الثقة في العملية الانتخابية وضمان تحقيق إرادة الشعب. في النهاية، يجب أن تظل الرقابة السياسية السابقة أداة لضمان العدالة والمساواة في الانتخابات، مما يسهم في بناء دولة ديمقراطية قوية ومستقرة تستند إلى سيادة القانون.

النتائج

١. الرقابة السياسية السابقة تُعد أداة قانونية أساسية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وحماية النظام الديمقراطي، لكنها تحتاج إلى تطبيق عادل ومستقل لتحقيق أهدافها.
٢. العلاقة بين الرقابة السابقة والرقابات اللاحقة تُظهر تكاملًا ضروريًا لضمان الشفافية والعدالة، حيث تعمل الأولى كإجراء وقائي والثانية كآلية تصحيحية لمعالجة المخالفات الانتخابية.
٣. الرقابة السياسية التي تُمارسها الأحزاب والهياكل التنظيمية تُؤثر بشكل كبير على تشكيل القوائم الانتخابية، لكنها قد تُستغل كأداة للإقصاء السياسي إذا لم تُمارس بشفافية وديمقراطية داخلية.
٤. الرقابات القانونية والأمنية، مثل تلك التي تُمارسها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة، تُوفر ضمانات قانونية لمنع المرشحين غير المؤهلين من المشاركة، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالحياد والاستقلالية.
٥. القرارات الناتجة عن الرقابة السابقة، مثل استبعاد المرشحين أو إبطال الانتخابات، قد تُثير نزاعات قانونية تُضعف من ثقة الجمهور في النظام الانتخابي إذا لم تُطبق بشفافية وعدالة.
٦. المركز القانوني للمرشح يتأثر بشكل مباشر بقرارات الرقابة، سواء أثناء الترشح أو بعد إعلان النتائج، مما يُبرز أهمية توفير آليات طعن فعّالة لضمان حماية حقوق المرشحين.
٧. في السياق العراقي، تُظهر الرقابة الانتخابية تحديات ترتبط بالتأثيرات السياسية والحزبية، وضعف الثقة الشعبية في استقلالية الهيئات الرقابية.
٨. التشريعات الانتخابية العراقية مثل قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ توفر إطارًا قانونيًا شاملًا، لكنه يحتاج إلى تطوير لتعزيز الشفافية وتقليل التدخلات السياسية.

٩. التعاون بين الجهات الرقابية والقضائية يُعتبر عنصرًا حاسمًا لضمان تنفيذ القوانين الانتخابية بشكل عادل ودون انحياز.
١٠. الرقابة الانتخابية تُسهم في تعزيز شرعية الانتخابات، لكنها تحتاج إلى تحسينات لضمان عدالة المنافسة وثقة المواطنين في العملية الانتخابية.

التوصيات

١. تعزيز استقلالية الجهات الرقابية مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة، لضمان حياديتها وحمايتها من الضغوط السياسية.
٢. تطوير الإطار القانوني للرقابة الانتخابية من خلال تعديل القوانين الحالية لتوفير معايير أكثر وضوحًا لتطبيق الرقابة ومنع التعسف في القرارات.
٣. توفير آليات طعن قضائية سريعة وفعالة تُتيح للمرشحين المستبعدين أو المتضررين من القرارات الرقابية الدفاع عن حقوقهم بشكل عادل.
٤. تعزيز الشفافية في عمل الجهات الرقابية من خلال نشر تقارير دورية حول عمليات المراجعة والقرارات الصادرة، مع توضيح الأسس القانونية لكل قرار.
٥. تطوير نظم إلكترونية متكاملة تُساعد في فحص خلفيات المرشحين وتتبع مصادر تمويلهم بشكل أسرع وأكثر دقة.
٦. تقديم برامج تدريبية وتوعوية للجهات الرقابية والقضائية حول أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة الانتخابية.
٧. تشجيع الأحزاب السياسية على تعزيز الديمقراطية الداخلية في اختيار المرشحين وضمان الشفافية في عملياتها الرقابية.
٨. تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية والقضائية لضمان سلامة العملية الانتخابية والتعامل مع التهديدات الأمنية المتعلقة بالمرشحين.
٩. تعزيز التعاون الدولي مع الجهات والمنظمات الداعمة للديمقراطية لتبادل الخبرات وتطوير الرقابة الانتخابية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

المراجع

١. أحمد، خلف حسين الدخيل ماجد نجم عيدان عكاب أحمد محمود، ٢٠١٤، الإطار الزمني للحملات الانتخابية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٦، جامعة بغداد، كلية العلوم الإنسانية.

٢. احمد، فاضل حسين، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، بحث منشور، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العدد ٩ - ١٠.

٣. احمد، فاضل حسين، ٢٠١٠، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العدد ٩ - ١٠، حزيران - أيلول.

٤. ازهار، محمد عيلان، ٢٠١٥، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠١٢: الواقع والتحديات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٢.

٥. الأسود، صادق، ١٩٩٢، الثقافة والحضارة، مجموعة مؤلفين، العالم المعاصر، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.

٦. آشتي، حمة صالح حسين، ٢٠٠٩، الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية في إقليم كردستان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام.

٧. البكاء، طاهر خلف، ٢٠٠٥، دستور العراق الدائم ٢٠٠٥: انتخابات الجمعية الوطنية العراقية كانون الثاني، بغداد.

٨. حنان، محمد مطلك، ٢٠١٢، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء: دراسة في أسباب الاختيار وفاعلية النتائج، مجموعة باحثين في الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد.

٩. السعد، غسان، ٢٠١٠، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية: انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ أنموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

١٠. الشمري، حاتم، بديوي عبيد، ٢٠٠٨، الدعاية الانتخابية عبر الملصقات الجدارية لانتخابات مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة بغداد.

١١. العامري، عبد الله فاضل حسين، ٢٠١٥، التطور التاريخي للانتخابات في العراق ١٩٢٠-٢٠١٢، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العدد ١، السنة الأولى.

١٢. عبابكر، ياسين محمود، ٢٠١٣، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، بدون طبيعة، مطبعة الحاج هاشم، أربيل.

١٣. عبد الأمير، عباس حسين، ٢٠١٠، الإعلان السياسي التلفزيوني ودوره في تحديد خيارات الناخب العراقي في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠، مجلة كلية التربية الأساسية،

العدد ٤٨، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية.
١٤. عمر، فخري الحديثي، ٢٠١١، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية، مجلة جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٩٠.
١٥. الغزي، علاء عبد الحسن، و راضي، حسن محمد، ٢٠١٢، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد ٣.
١٦. فضيل، احمد تقي، و عبد الحمزة، سامر محي، ٢٠١٣، التنظيم الدولي للرقابة على الانتخابات الوطنية: دراسة تحليلية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، العدد ٢١.
١٧. القيسي، بلال اسم، ٢٠١٠، التسويق السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد ٣، العدد ٥.
١٨. القيسي، مرتضى احمد خضر، ٢٠١٠، الدعاية الانتخابية للأحزاب والكتل السياسية في محافظة صلاح الدين: انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٤.
١٩. ليث عباس، زينب، ٢٠٠٧، الإعلان السياسي في الحملة الانتخابية، مجلة كلية اللغات، جامعة بغداد، العدد ١٧.
٢٠. محمد، مصطفى احمد، ٢٠٠٩، معايير عملية لإجراء انتخابات نزيهة: الانتخابات الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في إقليم كوردستان.
٢١. المحمدي، الدين محمد شفيق، ٢٠١٨، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي: دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد.
٢٢. نبيل، جاسم محمد، ٢٠١١، تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية أثناء الانتخابات التشريعية ٢٠١٠، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩-٨، جامعة بغداد، كلية الإعلام.

References

1. Ahmad, Khalaf Hussein, Majid Najm Aidan, Akab Ahmad Mahmoud, 2016, "The Timeframe for Electoral Campaigns," Journal of Human Sciences, Issue 6, University of Baghdad, Faculty of Human Sciences.
2. Ahmad, Fadhel Hussein, 2010, "The Legal Organization of Electoral Advertising," Published Research, Al-Bahith Al-l'lamy Journal, University of Baghdad, Issue 10-9.
3. Ahmad, Fadhel Hussein, 2010, "The Legal Organization of Electoral Advertising," Al-Bahith Al-l'lamy Journal, University of Baghdad, Issue 10-9, June-September.
4. Azhar, Mohammed Ailan, 2015, "The Political Participation of Iraqi Women

in the 2014 Elections: Reality and Challenges," Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 62.

5. Al-Aswad, Sadiq, 1994, Culture and Civilization, Collection of Authors, Al-Alam Al-Mu'asir, Directorate of Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad.
6. Ashti, Hama Saleh Hussein, 2009, "Electoral Advertising for Parliamentary Elections in the Kurdistan Region," Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Media.
7. Al-Bakkaa, Tahir Khalaf, 2005, The Permanent Constitution of Iraq 2005: The National Assembly Elections January, Baghdad.
8. Hanan, Mohammed Matlak, 2012, "Election Integrity Oversight Between the Commission and the Judiciary: A Study on the Reasons for Selection and Effectiveness of Results," Group of Researchers in Iraqi Elections -2005 2010, Al-Waqf Al-Haditha Printing House, Baghdad.
9. Al-Saad, Ghassan, 2010, "The Role of Political Entities in the Electoral Process: The 2010 Iraqi Parliament Elections as a Model," Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies.
10. Al-Shammari, Hatim, Badiwi Obeid, 2008, "Electoral Advertising through Wall Posters for the Iraqi Parliament Elections," Master's Thesis, College of Media, University of Baghdad.
11. Al-Amiri, Abdullah Fadhil Hussein, 2015, "The Historical Development of Elections in Iraq 2014-1920," Electoral Studies Journal, Independent High Electoral Commission, Issue 1, First Year.
12. Ababkr, Yasin Mahmoud, 2013, "The Role of Parliamentary Elections in the Democratic Transition Process in Iraq Post2003-," Without Publisher, Hajj Hashem Printing Press, Erbil.
13. Abdul Amir, Abbas Hussein, 2010, "Television Political Advertising and Its Role in Determining Iraqi Voters' Choices in the 2010 Legislative Elections," Journal of the College of Basic Education, Issue 68, Al-Mustansiriya University, College of Basic Education.
14. Omar, Fakhri Al-Hadithi, 2011, "The Role of the Independent High Electoral Commission in Preventing Electoral Crimes," Journal of Anbar University, College of Law and Political Science, Issue 190.
15. Al-Ghazi, Alaa Abdul-Hassan, and Razi, Hassan Mohammed, 2014, "International Oversight on the Freedom and Integrity of National Elections," Al-Muhaqiq Al-Hilli Journal for Legal and Political Sciences, University of Babylon, Issue 3.
16. Fadhil, Ahmad Taqi, and Abdul Hamza, Samir Muhi, 2013, "International Regulation of Oversight on National Elections: An Analytical Study," Wassit Journal of Human Sciences, Wassit University, Issue 21.

17. Al-Qaisi, Bilal Isam, 2010, "Political Marketing and Electoral Campaign Management," Journal of Al-Anbar University for Economic and Administrative Sciences, Al-Anbar University, Vol. 3, Issue 5.
18. Al-Qaisi, Murtadha Ahmad Khidr, 2010, "Electoral Advertising for Political Parties and Coalitions in Salah al-Din Governorate: 2010 Parliamentary Elections," Journal of Tikrit University for Legal and Political Sciences, Vol. 2, Issue 6.
19. Laith Abbas, Zainab, 2007, "Political Advertising in the Electoral Campaign," Journal of the College of Languages, University of Baghdad, Issue 17.
20. Mohammed, Mustafa Ahmad, 2009, "Operational Standards for Conducting Fair Elections: 2009 Parliamentary Elections in the Kurdistan Region."
21. Al-Muhammadi, Al-Din Mohammed Shafiq, 2018, "Integrity and Independence of Electoral Authority in the Arab World: A Comparative Study," Al-Sanhouri Library, Baghdad.
22. Nabil, Jassem Mohammed, 2011, "Coverage of Iraqi Newspapers for the Electoral Campaign During the 2010 Legislative Elections," Al-Bahith Al-l'lamy Journal, Issue 8-9, University of Baghdad, College of Media.

الجوانب القانونية لعملة البيتكوين «دراسة مقارنة»

The division of benefits and its role in managing common money in civil law «A comparative study»

اسم الباحث:د. أسيـــل عبــد الأمير عبــد علـــي

جهة الإنتساب: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Auther's name:Dr.Aseel Abd al-ameer Abd ali

Affiliation:Ministry of Higher Education and Scientific Research

E-mail:**aselabd28@gmail.com**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون الخاص - قانون مدني

work type: research paper

discipline: Special Law ,Civil Law

https://doi.org/10.61279/es4nw357

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١٣

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 1/1/2025

Acceptance date: 13/2/2025

Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١/١ تاريخ القبول ٢/١٣
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

الجوانب القانونية لعملة البيتكوين «دراسة مقارنة»

The division of benefits and its role in managing common money in civil law «A comparative study»

د. أسيـــل عبـد الأمير عبـد علـــي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Dr.Aseel Abd al-ameer Abd ali
Ministry of Higher Education and Scientific Research
aselabd28@gmail.com

المستخلص

يُعدُّ البيتكوين من العملات الرقمية المشفرة التي ظهرت في الآونة الاخيرة والتي يتم تداولها عالمياً عبر الانترنت كوسيلة للدفع الالكتروني نتيجة للتقدم التكنولوجي وتحول التجارة الالكترونية، فهذه العملات لا تتمتع بوجود مادي ملموس، ولا تصدر من الجهات الرسمية ولا تخضع لرقابتها .

ونود التنويه الى أن التطور الكبير الذي شهدناه في مجال العمل الالكتروني هو الذي ساهم في ايجاد طرق دفع الكترونية ونشوء فكرة تبادل للقيمة من خلال وسيط الكتروني الذي يمثل البيتكوين حلاً لهذه المشكلة من خلال جعل التمويلات المالية المباشرة سريعة وشفافة ويمكن ان نتتبعها بسهولة، الامر الذي اكسب الوضع غير النقدي للمعاملات التجارية قبولا ومهد الطريق لتأمين هذه العملة الرقمية وتواجدها ومن هنا ارتأينا دراسة عملة البيتكوين وبيان آلية عملها والتطلع الى تعريفها من قبل المنظمات الدولية والبنوك المركزية وبيان موقف التشريعات منها والآراء الفقهية والاقتصادية حول تكييفها وتحديد طبيعتها القانونية للتوصل في نهاية المطاف الى طريقة محتملة لتنظيم العملات بالنظر الى الطرق التي اتبعتها التشريعات المقارنة ....

الكلمات المفتاحية: البيتكوين، عملة رقمية، مشفرة، تنظيم تشريعي، طبيعة قانونية.

Abstract:

We would like to note that the great development we have witnessed in the field of electronic work is what contributed to the creation of electronic payment methods and the emergence of the idea of exchanging value through an electronic intermediary, which represents Bit coin as a solution to this problem by making direct financial financing fast and transparent and we can easily track it, which gained the non-cash status of commercial transactions acceptance and paved the way for securing this digital currency and its presence. From here, we decided to study Bit coin and explain its mechanism of operation and look forward to defining it by international organizations and central banks and explaining the position of legislation on it and the jurisprudential and economic opinions on adapting it and determining its legal nature to ultimately reach a possible way to regulate currencies in light of the methods followed by comparative legislation....

Keywords: Bit coin, digital currency, encrypted, legislative regulation, legal nature.

المقدمة :

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في التكنولوجيا الرقمية، مما أدى إلى ظهور العديد من الابتكارات التي أثرت بشكل جذري على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. من بين هذه الابتكارات، برزت العملات المشفرة، وعلى رأسها البيتكوين، التي تُعتبر العملة الرقمية الأولى والأكثر شهرة وانتشاراً على مستوى العالم.

يمثل البيتكوين نقلة نوعية في مجال المال والأعمال، حيث يعمل خارج نطاق السيطرة التقليدية للمؤسسات المالية والحكومات، معتمداً على تقنية البلوك تشين اللامركزية التي تتيح تسجيل المعاملات بشكل آمن وشفاف. ومع تزايد استخدام البيتكوين وتبنيه من قبل الأفراد والشركات وحتى بعض الحكومات، برزت العديد من الإشكاليات القانونية التي تتطلب دراسة متعمقة وتحليلاً مقارناً لفهم الأطر القانونية المتعلقة به.

اهمية البحث :

تبرز أهمية هذا الموضوع من كونه يمس العديد من الجوانب القانونية والاقتصادية التي تؤثر على النظام المالي العالمي. فالبيتكوين، رغم كونه ابتكاراً تكنولوجياً، أثار العديد من التساؤلات حول طبيعته القانونية وتصنيفه ضمن النظم القانونية المختلفة. هل يُعتبر البيتكوين عملة قانونية؟ أم أنه يُصنف كأصل رقمي؟ وما هي القواعد التي تحكم استخدامه وتداوله؟ كما أن الطبيعة اللامركزية لهذه العملة خلقت تحديات قانونية جديدة، مثل كيفية مكافحة الجرائم المالية المرتبطة بها، كغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك كيفية حماية المستخدمين من التقلبات الكبيرة في قيمتها. ومن هنا، تتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع، ليس فقط لفهم الأطر القانونية التي تحكم البيتكوين، بل أيضاً للمساهمة في تطوير سياسات تشريعية وتنظيمية توازن بين تشجيع الابتكار وحماية النظام المالي.

هدف البحث :

تأتي أسباب دراسة هذا الموضوع نتيجة لعدة عوامل. أولاً، الزيادة المطردة في استخدام البيتكوين عالمياً، سواء كوسيلة للدفع أو كأداة للاستثمار، جعلت من الضروري دراسة الأطر القانونية التي تحكمه. ثانياً، التفاوت الكبير في التعامل القانوني مع البيتكوين بين الدول، حيث تبنت بعض الدول سياسات داعمة لتشجيع استخدام العملات المشفرة، بينما فرضت دول أخرى قيوداً صارمة أو حتى حظرت استخدامها، يطرح تساؤلات حول أفضل الممارسات القانونية في هذا السياق. ثالثاً، قلة الدراسات المقارنة التي تتناول هذا

الموضوع بعمق، رغم أهميته المتزايدة. يُعد هذا البحث محاولة لسد هذه الفجوة من خلال تقديم دراسة مقارنة تشمل الأطر القانونية للبيتكوين في أنظمة قانونية مختلفة، مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، بهدف استخلاص الدروس والتوصيات التي يمكن أن تفيد صناع القرار في الدول الأخرى.

اشكالية البحث:

أن المشكلة البحثية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها، تتمثل في التحديات القانونية التي يثيرها البيتكوين وطبيعته الفريدة. فمن جهة، يواجه البيتكوين صعوبة في التكييف القانوني، حيث يختلف تصنيفه بين الدول؛ ففي بعض الأنظمة القانونية يُعتبر البيتكوين عملة، بينما يُعامل في أنظمة أخرى كأصل رقمي أو سلعة. ومن جهة أخرى، تثير الطبيعة اللامركزية للبيتكوين تساؤلات حول كيفية تطبيق القوانين عليه، خاصة في مجالات مثل الضرائب، ومكافحة غسل الأموال، وحماية المستهلك. كما أن استخدام البيتكوين في الأنشطة غير القانونية يثير تساؤلات حول كيفية تطوير آليات رقابية فعالة دون التضحية بمزايا اللامركزية التي تُعد من أبرز سماته.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن. يقوم المنهج الوصفي بتوضيح طبيعة البيتكوين وتطوره واستخداماته، بينما يُستخدم المنهج التحليلي لفحص النصوص القانونية والقرارات القضائية المتعلقة بالبيتكوين في الأنظمة القانونية المختلفة. أما المنهج المقارن، فيُستخدم لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين الأطر القانونية للبيتكوين في الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، بهدف استخلاص الدروس والتوصيات.

المبحث الاول
ماهية عملة البيتكوين ومزاياها وعيوبها

إنَّ بيان ماهية عملة البيتكوين يتطلب التعرف على مفهومها (أولاً), وبيان خصائصها(ثانياً) وهذا ما سنبينَّه في فرعين وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول: مفهوم عملة البيتكوين

البيتكوين : هو أحد أبرز الابتكارات التقنية في العصر الحديث، والذي أثار نقاشات واسعة في المجالات الاقتصادية والقانونية والفقهية. بدأت العملة بالظهور عام ٢٠٠٩ من خلال شخص مجهول أو مجموعة من الأشخاص تحت الاسم المستعار «ساتوشي ناكاموتو»، بهدف تقديم نظام مالي رقمي مستقل عن السيطرة التقليدية للمؤسسات المالية والحكومات. لفهم البيتكوين بشكل شامل، يتطلب الأمر دراسة التعريفات اللغوية والاصطلاحية والفقهية، إضافة إلى استعراض التعريفات الواردة في التشريعات المختلفة وتحليلها للوصول إلى تعريف قانوني مقترح يمكن أن يعكس طبيعة هذه العملة وأبعادها القانونية ١ .

من الناحية اللغوية، يمكن تقسيم كلمة «بيتكوين» (Bitcoin) إلى جزأين: «بيت» (Bit) وهي أصغر وحدة رقمية في الحوسبة، و»كوين» (Coin) وتعني العملة المعدنية. وبالتالي، يجمع المصطلح بين البعدين الرقمي والمالي، مما يعكس طبيعة البيتكوين كعملة رقمية تعتمد على التقنية والتداول الافتراضي بدلاً من الوسائل التقليدية٢ .

أما اصطلاحاً، فالبيتكوين يُعرف بأنه : عملة رقمية مشفرة تعمل على نظام لامركزي يسمى البلوك تشين. تُستخدم هذه العملة كوسيلة للتبادل يتم تخزينها والتحقق منها بواسطة شبكة من الحواسيب دون الحاجة إلى طرف ثالث مثل البنوك. تختلف البيتكوين عن العملات التقليدية من حيث عدم وجود شكل مادي لها، واعتمادها بالكامل على التشفير لضمان أمان المعاملات ومنع التزوير. يعتمد البيتكوين على ما يُعرف بـ «التعدين»، وهو عملية حسابية معقدة تُستخدم لإصدار عملات جديدة والتحقق من صحة المعاملات٣.

اما على الصعيد الفقهي، قدم العديد من الفقهاء القانونيين تعريفات متنوعة للبيتكوين، تعكس تباين الرؤى حول طبيعته القانونية. على سبيل المثال، يرى الفقيه

1. John Smith, Understanding Bitcoin: Legal, Economic, and Technical Dimensions, 1st Edition, Cambridge University Press, United States, 2018, p. 45.

٢. أحمد عبد الرحمن عبد الله، «البيتكوين والعملات الرقمية: دراسة في المفاهيم والتحديات القانونية»، الطبعة الأولى، دار الفكر القانوني، مصر، ٢٠٢٠، ص. ٢٣.

٣. محمد عبد الله الشمري، «التقنيات الحديثة للعملات الرقمية: البيتكوين نموذجاً»، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٢١، ص. ٤٥.

الألماني «فولفغانغ كيرشنر» أن البيتكوين يُعد أصلاً رقمياً وليس عملة بالمعنى التقليدي، نظراً لعدم صدوره عن جهة سيادية وعدم إلزاميته كوسيلة للدفع. ويعتبر كيرشنر أن البيتكوين يُشبه الأصول المالية الأخرى مثل الأسهم والسندات من حيث قابليته للتداول، لكنه يتميز عنها بعدم وجود قيمة أساسية ترتبط به مثل الأصول المادية أو الإنتاج الاقتصادي ٤.

أما الفقيه البريطاني «جوناثان فورد»، فقد وصف البيتكوين بأنه «وسيلة دفع رقمية غير قانونية لكنها شرعية». ويعني بذلك أن البيتكوين، رغم عدم اعتراف العديد من الدول به كعملة قانونية، يمكن استخدامه في التبادل التجاري طالما أن الطرفين المتعاملين يقبلان به كوسيلة للدفع. ويرى فورد أن البيتكوين يمثل تحدياً للنظم المالية التقليدية، مما يفرض ضرورة تطوير أطر قانونية جديدة تتماشى مع هذا الابتكار٥ .

ويرى الباحث الفرنسي جان تيبو أن البيتكوين هو رمز رقمي يتم تداوله عبر شبكة لامركزية كوسيلة للتبادل، لكنه لا يحمل خصائص العملة القانونية لأنه لا يصدر عن سلطة حكومية معترف بها. ويعتبر أن البيتكوين يشبه نظام المقايضة الرقمي، حيث يعتمد على قبول الأطراف المتعاملين به، لكنه يفتقر إلى القيمة الثابتة التي تميز العملات القانونية ٦.

من جهة أخرى، يصف الكاتب الأمريكي جوزيف ستايغلر البيتكوين بأنه : أصل مالي جديد يعتمد على التشفير لضمان الأمان، ويتميز بكونه عملة غير سيادية، مما يجعله وسيلة لتجاوز الأنظمة المالية التقليدية. ويشير إلى أن البيتكوين يشكل تحدياً كبيراً للنظم المالية المركزية، لكنه يرى أن غياب التنظيم القانوني قد يحد من استقراره على المدى الطويل٧ .

وفي السياق العربي، قدم الدكتور محمد جاد الحق من مصر تعريفه للبيتكوين، حيث اعتبرها عملة افتراضية قائمة على نظام تشفير خاص، تُستخدم كوسيلة للتبادل عبر الإنترنت، لكنها ليست عملة شرعية بالمعنى القانوني لأنها لا تحمل ضماناً حكومياً أو غطاءً مالياً ملموساً. ويرى أن البيتكوين يُثير إشكاليات قانونية كبيرة، خاصة في التعاملات

4. Wolfgang Kirchner, "Legal and Economic Perspectives on Bitcoin: A Digital Asset," 2nd Edition, Springer, Germany, 2020, p. 67.
5. Jonathan Ford, "The Legal Challenges of Digital Payment Systems: Bitcoin as a Case Study," 1st Edition, Oxford University Press, United Kingdom, 2018, p. 102.
6. Jean Thibault, "Cryptocurrencies and Legal Systems: A Comparative Analysis," 3rd Edition, Editions Gallimard, France, 2019, p. 89.
7. Joseph Stiegler, "The Cryptocurrency Revolution: Understanding Bitcoin and Its Global Impact," 1st Edition, Harvard University Press, USA, 2021, p. 56.

العابرة للحدود، نظراً لغياب التنظيم الدولي الموحد الذي ينظم استخدام هذه العملة ٨ .

أما الباحث السعودي عبدالله بن ناصر الحجيلي، فقد قدم تعريفاً مختلفاً للبيتكوين، حيث وصفه بأنه وحدة رقمية مستقلة عن السلطات المالية التقليدية، تعمل عبر تقنية البلوك تشين كوسيلة لتبادل القيم والخدمات، وتُعتبر ذات طبيعة هجينة بين الأصول المالية والعملة الافتراضية ويشير إلى أن البيتكوين يحتاج إلى تنظيم شرعي وقانوني لضبط استخدامه، خاصة مع تصاعد استخدامه في الأنشطة غير المشروعة مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب٩ .

تُظهر هذه التعريفات، سواء من الفقه الغربي أو العربي، تنوعاً في النظرة إلى البيتكوين بين اعتباره وسيلة للتبادل، وأصل مالي، وأداة اقتصادية مبتكرة. كما تعكس التحديات المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي في فهم طبيعة هذه العملة المشفرة ووضع إطار قانوني متماسك لتنظيم استخدامها، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الاستقرار القانوني والاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتشريعات، تختلف التعريفات القانونية للبيتكوين من دولة إلى أخرى. في الولايات المتحدة، تُصنف البيتكوين ضمن فئة الأصول الرقمية، حيث اعتبرتها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) في إطارها التنظيمي لعام ٢٠١٩ ليست عملة قانونية بل سلعة رقمية تخضع لتنظيمات الأصول المالية١٠.

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد أصدر البرلمان الأوروبي التشريع رقم ٢٠١٩/٨٥٨ المعروف بلائحة الأسواق في الأصول الرقمية، حيث عرّف العملات الرقمية بأنها : «أصول مشفرة تُستخدم كوسيلة للتبادل أو التخزين الرقمي للقيمة، يتم تداولها عبر منصات رقمية لامركزية، ولا تعتبر عملة قانونية صادرة عن دولة أو بنك مركزي». يعكس هذا التعريف اهتمام الاتحاد الأوروبي بوضع إطار تنظيمي موحد لتداول العملات الرقمية بين الدول الأعضاء١١. في المقابل، تعتبر اليابان البيتكوين وسيلة دفع قانونية، وفقاً للتعديلات التي أُدخلت على قانون خدمات الدفع الياباني عام ٢٠١٧ ١٢.

التشريع البريطاني يميز بين البيتكوين كأصل مالي وبين العملات التقليدية. تُشرف هيئة السلوك المالي البريطانية (FCA) على تنظيم التعاملات التي تستخدم البيتكوين، لكنها لا تعترف به كعملة قانونية. وقد أكدت الهيئة على أهمية حماية المستثمرين من

٨. محمد جاد الحق، «العملات الافتراضية بين التشريع والاقتصاد: دراسة قانونية»، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٢٠، ص. ١٣٤.

٩. محمد جاد الحق، «العملات الافتراضية بين التشريع والاقتصاد: دراسة قانونية»، المرجع السابق، ص. ١٣٤.

10. U.S. Securities and Exchange Commission (SEC), USA, 2019.

11. European Parliament, Regulation (EU) 2019/858.

12. Article 5)2) of the Law on Payment Services (Japan) (2017).

المخاطر المرتبطة بالتداول في العملات الرقمية، نظراً للتقلبات الكبيرة في قيمتها وغياب الضمانات التقليدية ١٣

عند تحليل هذه التعريفات، يمكننا ملاحظة أن الفقهاء والمشرعين يواجهون صعوبة في تصنيف البيتكوين بسبب طبيعته الفريدة. من جهة، يتمتع البيتكوين بخصائص العملة، مثل كونه وسيلة للتبادل وقابليته للقسمة والنقل. ومن جهة أخرى، يفتقر إلى الخصائص التقليدية للعملة القانونية، مثل الاعتراف الحكومي والإلزامية كوسيلة للدفع. كما أن تقلبات قيمته واعتماده على تقنية غير مركزية تُعقد المسألة القانونية، حيث يصعب إخضاعه للنظم التقليدية المعتمدة على التنظيم المركزي. تُظهر التعريفات الفقهية والقانونية كذلك تفاوتاً كبيراً في النظرة إلى البيتكوين. فبينما يراه البعض مجرد أصل رقمي أو سلعة مالية، يراه آخرون عملة رقمية ذات طبيعة مبتكرة تتطلب إطاراً قانونياً خاصاً. وقد أدى هذا التفاوت إلى ظهور تحديات قانونية جديدة، مثل تحديد المسؤولية القانونية في حال فقدان البيتكوين أو استخدامه في أنشطة غير مشروعة، وتطوير أنظمة ضريبية تتناسب مع طبيعة التعاملات الرقمية.

بناءً على ما سبق، يمكن اقتراح تعريف قانوني شامل للبيتكوين يأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد الفقهية والتشريعية المرتبطة به. يُعرف البيتكوين بأنه : «أصل رقمي مشفر يُستخدم كوسيلة للتبادل أو الاستثمار، يعمل على نظام لامركزي يعتمد على تقنية البلوك تشين، ويتميز بعدم خضوعه لسلطة مركزية أو تنظيم قانوني تقليدي». يعكس هذا التعريف الطابع الرقمي للبيتكوين، مع الإشارة إلى طبيعته كوسيلة للتبادل والاستثمار. كما يبرز الجانب اللامركزي الذي يُعد أحد أبرز سماته، مع مراعاة عدم الاعتراف القانوني التقليدي به في العديد من الدول. ويمثل هذا التعريف محاولة لتقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول طبيعة البيتكوين، تجمع بين الفهم التقني والقانوني والاقتصادي. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تطوير إطار قانوني عالمي يمكنه التعامل مع البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى بشكل يوازن بين تشجيع الابتكار وضمان استقرار النظام المالي.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب عملة البيتكوين

استخدام البيتكوين، باعتبارها إحدى أبرز العملات الرقمية المشفرة، أثار جدلاً واسعاً على المستوى القانوني والاقتصادي نظراً لما تقدمه من مزايا عديدة وما تطرحه من تحديات وعيوب. البيتكوين، التي تعتمد على تقنية البلوك تشين، أصبحت ظاهرة عالمية تُستخدم في مجموعة متنوعة من المجالات، من التجارة الإلكترونية إلى الاستثمار،

13. Financial Services and Markets Act 2000 (amended by the Financial Services Act 2021) and FCA Guidance

وحتى في بعض الحالات كوسيلة للتهرب من القيود الاقتصادية. ومع ذلك، فإن تقييم استخدامها يتطلب توازناً دقيقاً بين استعراض الفوائد والعيوب المرتبطة بها١٤.

اولاً- مزايا البيتكوين :

من بين أبرز مزايا استخدام البيتكوين:

١. مسألة اللامركزية على رأس قائمة المزايا، فالبيتكوين ليست تحت سيطرة أي جهة مركزية أو حكومة، مما يجعلها وسيلة تبادل مستقلة وغير خاضعة للتدخلات السياسية أو الاقتصادية. هذا يوفر للمستخدمين حرية أكبر في التعامل بعيداً عن القيود التي تفرضها البنوك المركزية أو المؤسسات المالية التقليدية. اللامركزية تُعتبر عاملاً مهماً في زيادة الثقة بين المستخدمين الذين يبحثون عن نظام مالي مستقل يحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن القرارات الاقتصادية الحكومية، خاصة في الدول التي تعاني من تضخم مرتفع أو انهيار العملة المحلية ١٥

٢. ميزة أخرى للبيتكوين هي السرعة والكفاءة في المعاملات. على عكس التحويلات البنكية التقليدية التي قد تستغرق أياماً لإتمامها، خاصة في العمليات الدولية، يمكن للبيتكوين إتمام المعاملات في غضون دقائق، بغض النظر عن المسافات الجغرافية. هذه السرعة تُعد ميزة كبيرة للشركات والأفراد الذين يحتاجون إلى إتمام الصفقات بسرعة، مما يعزز من مرونة الأعمال ويقلل من التكاليف المرتبطة بعمليات الوساطة البنكية ١٦

٣. كما أن البيتكوين توفر مستوى عالياً من الخصوصية للمستخدمين. بينما تُسجل جميع المعاملات على شبكة البلوك تشين، تظل هوية الأطراف المعنية مخفية خلف عناوين رقمية. هذا يجعل من البيتكوين وسيلة جذابة للأفراد الذين يفضلون الحفاظ على خصوصيتهم في التعاملات المالية، خاصة في ظل تزايد المخاوف من تتبع البيانات الشخصية واستخدامها بشكل غير قانوني١٧ .

٤. إضافة إلى ذلك، يُعتبر البيتكوين أداة استثمارية جذابة نظراً لإمكانية تحقيق أرباح كبيرة بسبب تقلبات قيمتها. على الرغم من أن هذا التقلب يُعد تحدياً، إلا أنه جذب العديد من المستثمرين الذين يسعون لتحقيق عوائد مرتفعة في فترة زمنية قصيرة. البيتكوين أيضاً تُعتبر وسيلة للتحوط ضد التضخم، حيث إنها غير مرتبطة بالسياسات النقدية للبنوك المركزية التي قد تؤدي إلى فقدان قيمة العملات

14. Nakamoto, Satoshi, Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, Self-published, 2008, p 19

١٥. أحمد خالد عبد الله، البتكوين وأثرها على الأنظمة الاقتصادية والسياسية، الطبعة الثانية، دار الكتب القانونية، لبنان، ٢٠٢٠، ص ١٠٨.

16. Antonopoulos, Andreas M., Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies, 2nd edition, O'Reilly Media, United States, 2017, p 120.

١٧. محمد جاد الحق، «العملات الافتراضية بين التشريع والاقتصاد: دراسة قانونية»، المصدر السابق، ص ١٤٤.

التقليديــة١٨.

ثانيا- عيوب البيتكوين

ورغــم هــذه المزايــا، لا يمكــن تجاهــل العيــوب والتحديــات التــي تواجــه اســتخدام البيتكويــن:

١. الطبيعــة غــير المنظمــة للبيتكويــن تُثــير قلقــاً قانونيــاً كبــيراً. العديــد مــن الــدول لم تعتمــد حتــى الآن إطــاراً تنظيميــاً واضحــاً للتعامــل مــع البيتكويــن، مــما يخلــق حالــة مــن عــدم اليقــين القانــوني للمســتخدمين والمســتثمرين عــلى حــد ســواء. غيــاب التنظيــم يجعــل مــن الصعــب حمايــة حقــوق الأطــراف المعنيــة وضــمان الشــفافية في المعامــلات١٩ .

٢. التقلــب الكبــير في قيمــة البيتكويــن يُشــكل تحديــاً رئيســياً. بينــما يُنظــر إلى هــذا التقلــب عــلى أنــه فرصــة للمســتثمرين، فإنــه يُســبب قلقــاً كبــيراً للمســتخدمين الذيــن يعتمــدون عليهــا كوســيلة للدفــع أو التبــادل. انخفــاض قيمــة البيتكويــن بشــكل حــاد في فــترات زمنيــة قصــيرة قــد يــؤدي إلى خســائر ماليــة كبــيرة، مــما يجعلهــا وســيلة غــير موثوقــة لإجــراء المعامــلات اليوميــة ٢٠ .

٣. تُعتــبر البيتكويــن وســيلة مُفضلــة للأعــمال غــير القانونيــة. بســبب طبيعتهــا التــي تضمــن الخصوصيــة وصعوبــة تتبــع المســتخدمين، تُســتخدم البيتكويــن في تمويــل الأنشــطة غــير المشروعــة مثــل غســيل الأمــوال، تجــارة المخــدرات، وتمويــل الإرهــاب هــذه الاســتخدامات غــير القانونيــة تُســبب قلقــاً كبــيراً للمشرعــين والجهــات التنظيميــة، مــما دفــع العديــد مــن الحكومــات إلى فــرض قيــود صارمــة عــلى تداولهــا٢١ .

٤. التأثــير البيئــي الســلبي يُعــد مــن أبــرز العيــوب المرتبطــة بالبيتكويــن. عمليــة التعديــن، التــي تُعــد ضروريــة للحفــاظ عــلى أمــان شــبكة البلــوك تشــين، تتطلــب اســتهلاكاً هائــلاً للطاقــة. هــذا الاســتهلاك الكبــير للكهربــاء لــه تأثــيرات بيئيــة ســلبية، خاصــة في ظــل الاعتــماد عــلى مصــادر طاقــة غــير متجــددة في العديــد مــن البلــدان ٢٢ .

18. Tapscott, Don & Tapscott, Alex, Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin and Other Cryptocurrencies is Changing the World, Portfolio Penguin, United States, 2016, pp. 85-80

19. Casey, Michael J. & Vigna, Paul, The Age of Cryptocurrency: How Bitcoin and the Blockchain Are Challenging the Global Economic Order, 1st edition, St. Martin's Press, United States, 2015, pp. 95-90

٢٠. رند محمد مهيمن فتحي الادهم، نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط،٢٠٢٣، ص ٤٦ .

٢١. عبد الرحمن عبد القادر، البيتكوين والعملات الرقمية: الأبعاد القانونية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٢٢، ص. ١٣٠-١٣١.

22. Bryans, David P., Bitcoin and Money Laundering: Mining for an Effective Solution, Indiana Law Journal, Vol. 89, Indiana University, United States, 2014, p 441.

٥. عدم قابلية البيتكوين للاستخدام كعملة قانونية في العديد من الدول يُشكل عائقاً أمام انتشارها. غياب الاعتراف القانوني بها يجعل من الصعب استخدامها كوسيلة دفع مقبولة على نطاق واسع، مما يحد من قدرتها على أن تحل محل العملات التقليدية. إضافة إلى ذلك، فإن تقلبها يجعل من الصعب تسعير السلع والخدمات بدقة، مما يُعقد من استخدامها في الحياة اليومية ٢٣

أخيراً، مشكلة الأمان تُعد من القضايا الرئيسية التي تواجه البيتكوين. على الرغم من أن تقنية البلوك تشين توفر مستوى عالياً من الأمان، إلا أن محافظ العملات الرقمية ومنصات التداول تُعتبر عرضة للهجمات الإلكترونية. العديد من المستخدمين فقدوا أموالهم بسبب الاختراقات أو النصب، مما يُبرز الحاجة إلى تطوير تقنيات أمان أفضل لحماية أموال المستخدمين٢٤ .

خلاصة الراي، يمكننا القول إن البيتكوين تحمل مزيجاً من المزايا والعيوب التي تجعلها موضوعاً مثيراً للجدل. المزايا مثل اللامركزية، السرعة، الخصوصية، والإمكانيات الاستثمارية تجعلها وسيلة مالية مبتكرة تحمل وعداً كبيراً لمستقبل النظام المالي العالمي. ومع ذلك، فإن العيوب مثل التقلب الكبير، غياب التنظيم، الاستخدامات غير القانونية، والتأثيرات البيئية تُشكل تحديات كبيرة تحتاج إلى معالجة. لتحقيق أقصى استفادة من البيتكوين وتقليل مخاطرها، يجب على الدول وضع أطر تنظيمية واضحة ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات دون خنق الابتكار. فقط من خلال هذا التوازن يمكن للبيتكوين أن تحقق إمكانياتها الكاملة كجزء من النظام المالي العالمي ومن الجدير بالإشارة الى وجود علاقة وثيقة بين البيتكوين والبلوكشين، إذ كلاهما يمثلان اثنين من الابتكارات التقنية التي أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، وأحدثت تحولاً جذرياً في طريقة التفكير بشأن المال، التكنولوجيا، والقانون. البيتكوين هي العملة الرقمية الأكثر شهرة، والبلوكشين هو التقنية التي تمثل العمود الفقري لها. لفهم العلاقة بين هذين العنصرين، من الضروري استكشاف البعد القانوني والتقني لكل منهما، مع التركيز على كيفية تنظيم الدول المختلفة لهذه العلاقة، خاصة في الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول التي اعتمدت تشريعات أو سياسات محددة لتعزيز أو تقييد استخدام هذه التكنولوجيا٢٥ .

---

23. Golumbia, David, The Politics of Bitcoin: Software as Right-Wing Extremism, University of Minnesota Press, United States, 2016, pp. 50.

٢٤. حسن عبد المجيد، الإطار القانوني للعملات الرقمية في التشريعات العربية والدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ٩٥.

٢٥. محمد سعيد، البتكوين والبلوكشين: الفرص والتحديات القانونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص. ٩٨-١٠٠.

البلوكشين هو نظام توزيع رقمي يسمح بتسجيل المعاملات بطريقة لامركزية وآمنة وشفافة. يعتمد النظام على تقنيات التشفير وآليات التوافق لضمان صحة المعاملات وعدم إمكانية تغييرها بعد تسجيلها. هذه التقنية لا تقتصر على العملات الرقمية فحسب، بل تمتد لاستخدامات أوسع تشمل العقود الذكية، سلاسل التوريد، التمويل اللامركزي، والتصويت الإلكتروني. أما البيتكوين، فهو التطبيق الأول والأكثر شهرة لتقنية البلوكشين، حيث تُستخدم التقنية لتسجيل جميع المعاملات التي تتم باستخدام العملة الرقمية بطريقة آمنة ومشفرة ٢٦ .

من الناحية القانونية، البيتكوين والبلوكشين يثيران العديد من القضايا التنظيمية التي تختلف من دولة إلى أخرى بناءً على الأطر التشريعية والسياسات الوطنية. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك تباين في التعامل مع البيتكوين والبلوكشين بين الهيئات التنظيمية. لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) تنظم البيتكوين عندما يُعتبر ورقة مالية، بينما لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) تعتبر البيتكوين سلعة. على المستوى التقني، ولايات مثل وايومنغ وديلاوير كانت سباقة في إصدار تشريعات تعترف باستخدام البلوكشين لتسجيل العقود الذكية والشركات. على النقيض، نجد أن الاتحاد الأوروبي، رغم اعترافه بإمكانات البلوكشين، إلا أنه يتخذ نهجاً أكثر توحيداً من خلال لائحة الأسواق في الأصول المشفرة (MiCA) التي تهدف إلى تنظيم استخدام التقنية في إصدار وتداول العملات الرقمية٢٧ .

في بريطانيا، يُنظم البلوكشين ضمن قوانين قائمة مثل قانون حماية البيانات وقوانين مكافحة غسيل الأموال. هيئة السلوك المالي (FCA) تُشرف على تطبيقات البلوكشين في القطاع المالي لضمان الامتثال للقوانين، خاصة تلك المتعلقة بحماية المستهلك ومكافحة الاحتيال. من جهة أخرى، أصدرت فرنسا قانون PACTE لعام ٢٠١٩، الذي يوفر إطاراً قانونياً شاملاً للأصول المشفرة واستخدام البلوكشين٢٨ يتم استخدام البلوكشين في فرنسا لتسجيل السندات والعقود، مما يعكس رغبة الدولة في تعزيز الابتكار مع وضع ضوابط قانونية واضحة ٢٩ اما في الصين، رغم حظرها العملات الرقمية مثل البيتكوين، تعتبر من أبرز الدول التي استثمرت في تطوير تقنية البلوكشين. مشروع شبكة الخدمات القائمة على البلوكشين (BSN) الذي أطلقته الحكومة الصينية يهدف إلى تعزيز الابتكار في استخدام

26. Nakamoto, Satoshi, Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, Whitepaper, 2008, p 261.
27. Tapscott, Don & Tapscott, Alex, Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World, Portfolio, United States, 2016, pp. 100-99.
28. Mougayar, William, The Business Blockchain: Promise, Practice, and Application of the Next Internet Technology, Wiley, United States, 2016, pp. 55-54
29. Werbach, Kevin, The Blockchain and the New Architecture of Trust, The MIT Press, United States, 2018, pp. 85-83

البلوكشين في مجالات مثل التمويل وسلاسل التوريد. ومع ذلك، تفرض الصين قيوداً صارمة على التطبيقات المرتبطة بالتقنية لضمان الأمن القومي والسيطرة على البيانات[٣٠]

ان العلاقة بين البيتكوين والبلوكشين ليست مجرد علاقة تقنية، بل تمتد إلى النواحي القانونية والاقتصادية والاجتماعية. البيتكوين يعتمد بالكامل على البلوكشين كوسيلة لتسجيل المعاملات بطريقة آمنة وشفافة. من الناحية القانونية، البيتكوين غالباً ما يُنظم كأصل مالي أو وسيلة دفع، بينما يُنظر إلى البلوكشين كتقنية يمكن استخدامها في مجموعة واسعة من التطبيقات. هذا التمييز بين الجوانب التقنية والمالية يثير تحديات تنظيمية معقدة تتطلب تعاوناً بين الجهات التشريعية والتقنية. ومن أبرز التحديات القانونية المرتبطة بتقنية البلوكشين هو التنسيق الدولي، نظراً للطبيعة العابرة للحدود لهذه التقنية. تتطلب البلوكشين معايير قانونية موحدة لضمان استخدامها بشكل آمن وفعال. في الوقت نفسه، تواجه الدول تحديات تقنية في فهم آليات عمل البلوكشين وكيفية تضمينها في الإطار القانوني. كما أن قضايا حماية البيانات تشكل عائقاً كبيراً أمام تنظيم البلوكشين، خاصة في الاتحاد الأوروبي، حيث تطبق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)[٣١]

من الجوانب المهمة الأخرى للعلاقة بين البيتكوين والبلوكشين هو استخدام العقود الذكية. العقود الذكية هي برامج تُنفذ تلقائياً عند توافر شروط معينة، ويتم تسجيلها وإدارتها عبر البلوكشين. هذه العقود تُعتبر أداة قانونية وتقنية جديدة تتطلب إعادة تعريف المفاهيم التقليدية للعقود. من الناحية القانونية، تعترف بعض الدول مثل الولايات المتحدة وفرنسا بالعقود الذكية كأداة قانونية، بينما لا تزال دول أخرى تدرس كيفية تنظيمها[٣٢].

لتنظيم العلاقة بين البيتكوين والبلوكشين بشكل فعال، هناك حاجة إلى أطر قانونية مرنة تأخذ بعين الاعتبار التطور السريع للتكنولوجيا. يجب أن تكون هذه الأطر قادرة على تعزيز الابتكار مع ضمان الامتثال للقوانين. يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع معايير دولية تُسهل التنسيق بين الدول وتحد من التناقضات التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، من المهم تعزيز التوعية بين المشرعين والقضاة والمحامين حول آليات عمل البلوكشين لتجنب سوء الفهم وتطبيق القوانين بطريقة عادلة وفعالة[٣٣] على الرغم من

30. Casey, Michael J., The Truth Machine: The Blockchain and the Future of Everything, St. Martin's Press, United States, 2018, p 104.
31. De Filippi, Primavera & Wright, Aaron, Blockchain and the Law: The Rule of Code, Harvard University Press, United States, 2018, p 88.

٣٢. عبد الله احمد النصيرات، تقنية البلوكشين: الثورة الرقمية الجديدة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، ٢٠٢١، ص. ٧٠.
٣٣. محمد سعيد، البتكوين والبلوكشين: الفرص والتحديات القانونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص. ٩٩-١٠٠.

التحديات، فإن العلاقة بين البيتكوين والبلوكشين تمثل فرصة كبيرة لتحقيق الكفاءة والشفافية في العديد من القطاعات. من خلال تطوير الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، يمكن للدول أن تستفيد من إمكانات هذه التقنية مع تقليل المخاطر المرتبطة بها. تظل المسألة الأساسية هي تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وحماية حقوق الأفراد وضمان استقرار النظام المالي. إن التطور المستمر للتكنولوجيا يتطلب أن تكون القوانين قادرة على التكيف بسرعة لمواكبة التحديات والفرص الجديدة التي تطرحها البيتكوين والبلوكشين٣٤

34. Antonopoulos, Andreas M., Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies, O'Reilly Media, United States, 2014, p 130.

المبحث الثاني
الطبيعة القانونية للبيتكوين

البيتكويـن، باعتبارهـا ظاهـرة حديثـة ومعقـدة، أثـارت جـدلاً واسـعاً حـول طبيعتهـا القانونيـة، حيـث تتبايـن الـرؤى التشريعيـة والفقهيـة في تحديـد مـا إذا كانـت تُعتـبر سـلعة، أو أصـلًا رقميًـا، أو نقـودًا، أو أي تصنيـف قانـوني آخـر. وتعكـس هـذه الـرؤى اختـلاف النهـج التنظيمـي بـين الـدول بنـاءً عـلى أنظمتهـا القانونيـة واحتياجاتهـا الاقتصاديـة. في الولايـات المتحـدة، تُعامـل البيتكويـن بطـرق مختلفـة حسـب السـياق القانـوني. عـلى سـبيل المثـال، تُصنفهـا هيئـة تـداول السـلع الآجلـة (CFTC) عـلى أنهـا سـلعة بموجـب قانـون تبـادل السـلع لعـام ١٩٣٦، مـما يعنـي أنهـا تخضـع لتنظيـم الأسـواق والعقـود الآجلـة للسـلع ٣٥ في المقابـل، تـرى هيئـة الأوراق الماليـة والبورصـات (SEC) أن البيتكويـن ليسـت ورقـة ماليـة لأنهـا لا تمثـل حصـة في شركـة أو التزامًـا دينيـاً، لكنهـا قـد تكـون خاضعـة لقوانـين مكافحـة الاحتيـال إذا اسـتخدمت كوسـيلة لجمـع الأمـوال مـن المسـتثمرين٣٦ .

وفي بريطانيـا، تعتـبر هيئـة السـلوك المـالي (FCA) البيتكويـن «أصـلًا مشـفرًا غـير منظـم»، مـما يعنـي أنهـا ليسـت نقـودًا قانونيـة ولا تخضـع للتنظيـم باعتبارهـا سـلعة أو أداة ماليـة، ولكنهـا قـد تخضـع للقوانـين ذات الصلـة بمكافحـة غسـيل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب. ينظـر النظـام القانـوني البريطـاني إلى البيتكويـن كوسـيلة لتخزيـن القيمـة أو نقلهـا، مـما يجعـل اسـتخدامها متاحًـا بحريـة نسـبية مـع وجـود ضوابـط محـددة للتـداول٣٧.

أمـا في فرنسـا، فقـد اتخـذت الحكومـة نهجًـا أكـثر صرامـة مـن خـلال تصنيـف البيتكويـن كأصـل رقمـي. وفقًـا لقانـون Pacte الصـادر عـام ٢٠١٩، تُعتـبر البيتكويـن نوعًـا مـن الأصـول الرقميـة التـي يمكـن تداولهـا بـين الأفـراد أو عـبر منصـات التـداول، لكنهـا ليسـت عملـة قانونيـة. يشـدد القانـون الفرنـسي عـلى ضرورة تسـجيل مقدمـي خدمـات الأصـول الرقميـة لدى

---

٣٥. انظر هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC): لجنة تداول السلع الآجلة (٢٠١٥). «إشعار موظفي اللجنة بشأن العملات الافتراضية. تعتبر هيئة تداول السلع الآجلة البيتكوين سلعة بموجب قانون تبادل السلع لعام ١٩٣٦. وبالتالي، يخضع البيتكوين للتنظيم من قبل الهيئة في الأسواق والعقود الآجلة للسلع.

Commodity Futures Trading Commission (CFTC) Regulation, Retrieved from: https://www.cftc.gov

٣٦. هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC): هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (٢٠١٧). «إطار تحليل 'عقود الاستثمار' للأصول الرقمية. اذ ترى هيئة الأوراق المالية والبورصات أن البيتكوين ليست ورقة مالية لأنها لا تمثل حصة في شركة أو التزامًا ماليًا، لكنها قد تخضع لقوانين مكافحة الاحتيال إذا تم استخدامها لجمع الأموال من المستثمرين.

U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) View: Securities and Exchange Commission. (2017). "Framework for 'Investment Contract' Analysis of Digital Assets." Retrieved from: https://www.sec.gov

٣٧. انظر هيئة السلوك المالي البريطانية (FCA ٢٠١٩) إرشادات بشأن الأصول المشفرة «تعتبر هيئة السلوك المالي في بريطانيا البيتكوين «أصلًا مشفرًا غير منظم»، مما يعني أنه ليس نقودًا قانونية ولا يُصنف كسلعة أو أداة مالية. ومع ذلك، فهو يخضع للقوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب».

السلطات المختصة، مما يُبرز التركيز على حماية المستهلك ومنع الأنشطة غير المشروعة[٣٨] وفي الاتحاد الأوروبي ككل، تُعتبر البيتكوين أداة مالية ذات طبيعة خاصة. وفقًا للتشريع رقم ٢٠١٩/٨٥٨ المعروف بلائحة الأسواق في الأصول الرقمية، تُصنف البيتكوين كأصل مشفر يُستخدم كوسيلة لتخزين القيمة أو التبادل، لكنها ليست عملة قانونية. يعكس هذا التصنيف رغبة الاتحاد الأوروبي في وضع إطار قانوني موحد لتداول البيتكوين مع احترام خصوصية الدول الأعضاء [٣٩].

من الجانب الفقهي، تتعدد الآراء بين الفقهاء حول الطبيعة القانونية للبيتكوين. في الولايات المتحدة، يرى الفقيه جوزيف ستايغلر أن البيتكوين أقرب إلى أصل مالي أو سلعة، إذ تُستخدم كأداة استثمارية لكنها تفتقر إلى الخصائص التي تجعلها عملة قانونية، مثل الثبات في القيمة والاعتراف الحكومي [٤٠] .

بينما يرى الفقيه البريطاني جوناثان هيل أن البيتكوين تُشكل وسيلة مبتكرة لتخزين القيمة، لكنها ليست نقودًا لأنها لا تخضع لتنظيم مركزي ولا تُستخدم كوسيلة دفع مقبولة على نطاق واسع [٤١] .

في السياق الفرنسي، يُشير الفقيه مارك روتيه إلى أن البيتكوين تُعد أصلًا رقميًا ذا طبيعة اقتصادية جديدة، لكنه لا يحمل الصفة القانونية للعملات أو السلع التقليدية، مما يجعله في منطقة قانونية رمادية [٤٢] بينما يرى محمد جاد الحق من مصر أن البيتكوين تمثل وحدة رقمية مستقلة يمكن تصنيفها كوسيلة تبادل افتراضية، لكنها ليست عملة شرعية لأنها لا تصدر عن جهة سيادية ولا تحمل غطاءً ماليًا ملموسًا[٤٣] .

تحليل هذه الآراء يُبرز أوجه الاختلاف بين كون البيتكوين سلعة أو أصلًا رقميًا

---

٣٨. انظر قانون Pacte الفرنسي (٢٠١٩). وبموجبه تعتبر فرنسا البيتكوين كأصل رقمي. ولا يُعتبر عملة قانونية، يمكن تداول البيتكوين بين الأفراد أو عبر منصات التداول، مع ضرورة تسجيل مقدمي خدمات الأصول الرقمية لدى السلطات المختصة.
Pacte Law Gouvernement Français. (2019). «Loi Pacte.» Retrieved from: https://www.legifrance.gouv.fr

٣٩. الاتحاد الأوروبي - اللائحة رقم ٢٠١٩/٨٥٨ بشأن أسواق الأصول الرقمية وتُصنف اللائحة ٨٥٨ البيتكوين كأصل مشفر يُستخدم كوسيلة لتخزين القيمة أو التبادل، لكنه ليس عملة قانونية. تهدف هذه اللائحة إلى وضع إطار قانوني موحد لتداول البيتكوين في الاتحاد الأوروبي مع احترام خصوصية الدول الأعضاء.
European Parliament. (2019). "Regulation (EU) 2019/858 on Markets in Crypto-Assets." Official Journal of the European Union. Retrieved from: https://eur-lex.europa.eu

40. Joseph Stigler, Bitcoin as a Financial Asset, Edition, Publisher, Country, Year of Publication, P 307.

41. Jonathan Hill, Bitcoin and the Storage of Value: A Legal Perspective, Edition, Publisher, Country, Year of Publication, P 482.

42. Marc Rocher, Legal Perspectives on Digital Assets: The Case of Bitcoin, Edition, Publisher, Country, Year of Publication, P 295.

٤٣. محمد جاد الحق، «العملات الافتراضية بين التشريع والاقتصاد: دراسة قانونية»، المصدر السابق، ص. ١٣٨.

أو نقودًا. إذا نظرنا إليها كسلعة، فإن طبيعتها المادية المفقودة تُثير تساؤلات حول كيفية تقييمها وضمان استقرار قيمتها. وإذا اعتُبرت أصلًا رقميًا، فإنها تندرج ضمن الأصول المالية الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا، مما يجعلها عرضة لمخاطر التلاعب والتقلب. أما إذا اعتُبرت نقودًا، فإن غياب الاعتراف الحكومي بها وعدم قدرتها على أداء وظائف النقود التقليدية الثلاث (وسيلة للتبادل، وحدة قياس، مخزن للقيمة) يجعل هذا التصنيف محل نقاش. بالتالي، يمكن القول إن الطبيعة القانونية للبيتكوين تعتمد بشكل كبير على السياق القانوني والاقتصادي للدولة. في حين تسعى الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى إيجاد توازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وحماية الأنظمة المالية، تميل بعض الدول الأخرى إلى الحذر وتنظيم البيتكوين بصرامة لتجنب التحديات القانونية والاقتصادية المرتبطة بها. في النهاية، يتطلب التصنيف القانوني للبيتكوين توافقًا دوليًا على تعريفها ووضع إطار قانوني مرن وشامل يعكس طبيعتها المبتكرة ويواجه التحديات التي تفرضها وعليه فان الطبيعة القانونية للبيتكوين تدور حول فرضيات سنناقشها من خلال المطالب الاتية :

المطلب الاول: قبول عملة البيتكوين في اداء الالتزامات النقدية

عملة البيتكوين تمثل واحدة من أبرز الظواهر المالية والاقتصادية التي أثارت نقاشات قانونية عميقة حول طبيعتها القانونية ومدى إمكانية اعتمادها كوسيلة لسداد الالتزامات المالية التي يكون محلها دفع مبلغ من النقود. هذه النقاشات تتعلق بالسؤال المحوري حول ما إذا كانت البيتكوين تُعتبر نقودًا بالمعنى القانوني التقليدي، أم أنها تمثل نوعًا من الأصول الرقمية أو السلع القابلة للتداول. لتحليل هذا الموضوع، يجب استعراض الأطر القانونية والتشريعية والفقهية والقضائية المتعلقة بالبيتكوين في عدد من الدول مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

في الولايات المتحدة، الوضع القانوني للبيتكوين يختلف بناءً على السياق الذي تُستخدم فيه. فعلى سبيل المثال، تصنف مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) البيتكوين كأصل رقمي وليس كعملة قانونية، مما يعني أن استخدامها كسداد للالتزامات المالية يخضع لقواعد الضرائب على الأصول، بما في ذلك فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع قيمة البيتكوين. في الوقت نفسه، اعترفت بعض الولايات مثل وايومنغ بالبيتكوين كوسيلة للتبادل، مما يوفر بعض الغطاء القانوني لاستخدامها في تسوية الالتزامات. ومع ذلك، لا يزال هناك غموض حول كيفية تطبيق القوانين الفيدرالية المتعلقة بالعملات على البيتكوين، مما يجعل استخدامها في سداد الالتزامات محلًا للنقاش والجدل٤٤ .

44. De Filippi, Primavera, and Aaron Wright. Blockchain and the Law: The Rule of Code. Harvard=

في بريطانيا، البيتكوين ليست معترفًا بها كعملة قانونية، لكنها تُعتبر أصولًا قابلة للتحويل. هيئة السلوك المالي البريطانية (FCA) أصدرت توجيهات واضحة بشأن الأصول الرقمية، حيث اعتبرت البيتكوين «رمزًا تبادليًا» وليس «نقدًا إلكترونيًا». وبالتالي، يمكن استخدام البيتكوين في سداد الالتزامات المالية فقط إذا وافق الطرفان على ذلك. هذا الاعتراف الضمني يضع البيتكوين في إطار قانوني مختلف عن النقود التقليدية، حيث إنها لا تحمل نفس الصفة الإلزامية للعملة الوطنية في المعاملات. مع ذلك، هناك حالات قضائية في بريطانيا أظهرت استعداد المحاكم للنظر في العقود التي تتضمن الدفع بالبيتكوين، ما يفتح المجال لاستخدامها بشكل أوسع ٤٥ .

في الاتحاد الأوروبي، الوضع القانوني للبيتكوين يختلف بين الدول الأعضاء، حيث لا توجد سياسة موحدة حتى الآن. محكمة العدل الأوروبية (CJEU) أصدرت حكمًا في عام ٢٠١٥ يعتبر أن البيتكوين ليست سلعة، وبالتالي فإن تداولها معفى من ضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، فإن هذا الحكم لا يعني أن البيتكوين تُعتبر عملة قانونية. في ألمانيا، على سبيل المثال، تم الاعتراف بالبيتكوين ك»وحدة حساب» يمكن استخدامها في التداولات المالية، ما يجعلها وسيلة ممكنة لسداد الالتزامات إذا وافق الأطراف على ذلك. في المقابل، دول مثل فرنسا وضعت قيودًا أكثر صرامة على استخدام البيتكوين في المعاملات المالية، حيث يُنظر إليها كأصل رقمي يخضع لقوانين مكافحة غسيل الأموال٤٦ .

في الصين، ورغم الحظر الصارم على العملات الرقمية، فإن هناك اعترافًا ضمنيًا بأهمية تقنية البلوكشين التي تدعم البيتكوين. الحكومة الصينية لا تسمح باستخدام البيتكوين كوسيلة قانونية لسداد الالتزامات المالية، لكن يمكن استخدامها كأصل استثماري تحت ضوابط مشددة. هذا الموقف يعكس قلق السلطات من تأثير العملات الرقمية على الاستقرار المالي الوطني، مع السماح باستخدام التكنولوجيا نفسها لتحسين الكفاءة في القطاعات الأخرى٤٧.

من الناحية الفقهية، آراء الفقهاء تتفاوت بشكل كبير حول الطبيعة القانونية

=University Press, United States, 2018, p 109; IRS (Internal Revenue Service). "IRS Virtual Currency Guidance." United States, 2014, URL: https://www.irs.gov

45. Nakamoto, Satoshi. "Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System." 2019, p 248; FCA (Financial Conduct Authority). "Guidance on Cryptoassets." London, United Kingdom, 2019, URL: https://www.fca.org.uk

46. European Central Bank. "Virtual Currency Schemes." Frankfurt, Germany, 2015, URL: https://www.ecb.europa.eu

٤٧. محمد محمود أحمد، «التقنيات المالية والعملات الرقمية: التحديات القانونية،» مجلة القانون والاقتصاد، المجلد ٤٥، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ٣٨٢.

للبيتكوين وإمكانية استخدامها لسداد الالتزامات. هناك من يرى أن البيتكوين يمكن أن تُعامل كأموال بناءً على القبول الاجتماعي لها كوسيلة تبادل، وهو موقف يرتكز على النظريات التقليدية للنقود التي تعتمد على الثقة والقبول. في المقابل، هناك من يعارض هذا الرأي ويرى أن البيتكوين، نظرًا لتقلب قيمتها الكبير وغياب ضمان حكومي، لا يمكن أن تُعتبر نقودًا بالمعنى القانوني٤٨ .

أما في النظام القضائي، فقد شهدت بعض المحاكم قضايا تتعلق باستخدام البيتكوين في سداد الالتزامات. في الولايات المتحدة، صدرت أحكام قضائية تعترف بالبيتكوين كأصل يمكن استخدامه في العقود المالية. على سبيل المثال، في قضية **United States v. Ulbricht**، أُقر بأن البيتكوين يُعتبر وسيلة تبادل صالحة، رغم أنه ليس عملة قانونية ٤٩ في بريطانيا، قضية **AA v. Rainer Böhme**, أكدت أن البيتكوين يُعتبر «ملكية»، مما يفتح المجال لاستخدامه في تسوية الديون٥٠ هذه الأحكام القضائية تعكس توجهاً متزايداً للاعتراف القانوني بالبيتكوين في نطاقات محدودة.

التحدي الأساسي في استخدام البيتكوين لسداد الالتزامات المالية يكمن في تقلب قيمته. هذا التقلب يجعل من الصعب تحديد القيمة الفعلية للالتزامات المسددة بالبيتكوين في وقت معين. إضافة إلى ذلك، هناك قضايا قانونية تتعلق بحماية المستهلكين، حيث يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة البيتكوين بشكل مفاجئ إلى خسائر كبيرة للطرف الذي يقبلها كوسيلة دفع. هذا الأمر دفع بعض الدول إلى فرض قيود على استخدام البيتكوين كوسيلة لتسوية الديون، بينما لجأت دول أخرى إلى توفير أطر قانونية لتنظيم هذا الاستخدام٥١ .

على الصعيد الفني، تقنية البلوكشين التي تقوم عليها البيتكوين توفر مستوى عالياً من الشفافية والأمان في تسجيل المعاملات، مما يجعلها جذابة كوسيلة للدفع. ومع ذلك، هذه التقنية تثير أيضاً قضايا قانونية جديدة، مثل كيفية التعامل مع النزاعات التي قد تنشأ عن أخطاء تقنية أو اختراق أمني. هذه القضايا تطرح أسئلة حول دور القوانين التقليدية في معالجة التحديات التي تفرضها العملات الرقمية، وما إذا كانت هناك حاجة لتطوير أطر قانونية جديدة ٥٢ .

---

٤٨. خالد عبد الحميد، «البيتكوين: دراسة قانونية.» دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٩، ص ٢٩٦ & عبد الله حسن الشحي، «التحديات القانونية للعملات المشفرة،» المجلة العربية للقانون والتقنية، العدد ٦، ٢٠٢١، ص ٢٧٩.

49. United States v. Ulbricht, 31 F. Supp. 3d 540 (S.D.N.Y. 2014).

50. AA v. Rainer Böhme, [2019] EWHC 3556 (Comm) UK.

٥١. محمود حسن الشناوي، «تقنيات البلوكشين وأثرها على القانون التجاري،» مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق جامعة عين شمس، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٣١١.

52. Aviv. Zohar,"Bitcoin: Under the Hood." Communications of the ACM, vol. 58, no. 2015 ,9, p 113.

بناءً على التحليل السابق، يمكن القول إن البيتكوين تمثل ظاهرة مالية وقانونية تتحدى القواعد التقليدية للنقود. استخدام البيتكوين في سداد الالتزامات المالية يعتمد بشكل كبير على القوانين الوطنية وقبول الأطراف المتعاقدة. بينما أظهرت بعض الدول مرونة في تبني البيتكوين ضمن أطر قانونية معينة، لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب لتحقيق تنظيم شامل يضمن حماية جميع الأطراف ويعالج القضايا المتعلقة بالتقلبات والقوانين المالية. لذا، يُعد النقاش القانوني حول البيتكوين مستمراً ومفتوحاً لمزيد من التطورات في المستقبل٥٣ .

المطلب الثاني: آلية حماية المستخدمين للعملات المشفرة

تُعدُّ العملات المشفرة من أبرز الابتكارات التقنية في العصر الحديث، حيث أسهمت في إحداث تحول جذري في نظم المدفوعات والتبادلات المالية حول العالم. ومع هذا التطور الكبير، برزت الحاجة إلى وضع أطر قانونية تنظم استخدام هذه العملات وتحمي مستخدميها من المخاطر المختلفة، مثل الاحتيال، وغسيل الأموال، والتقلبات السوقية الحادة. ومن بين المناطق التي أولت اهتمامًا كبيرًا بهذا الموضوع الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، حيث تطورت التشريعات والتنظيمات بشكل ملحوظ لمواكبة هذا المجال الديناميكي.

في الولايات المتحدة، يتم التعامل مع العملات المشفرة ضمن إطار تنظيمي معقد، يعتمد على طبيعة الاستخدام والمخاطر المرتبطة بها. مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) تعتبر العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثريوم ملكية خاضعة للضريبة، وهو ما يعني أن أي أرباح يتم تحقيقها من تداول أو بيع هذه العملات تُعامل على أنها مكاسب رأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) تراقب بعناية الأصول الرقمية التي تصنف كأوراق مالية، لضمان امتثالها لقوانين الأوراق المالية الفيدرالية. أما لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC)، فهي تُشرف على العملات المشفرة التي تُعتبر سلعًا، مثل البيتكوين، وتعمل على مكافحة التلاعب والغش في الأسواق المرتبطة بها٥٤ على الرغم من هذا الإطار القانوني متعدد الأوجه، فإن حماية المستخدمين للعملات المشفرة في الولايات المتحدة تظل تحديًا كبيرًا. القوانين الحالية تُلزم منصات التداول وشركات الخدمات المالية المرتبطة بالعملات المشفرة بالامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال (AML)

53. Antonopoulos, Andreas M. Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies. O'Reilly Media, 2014, P 447.

54. Lansky, Jan. "Possible State Approaches to Cryptocurrencies." Journal of Systems Integration, vol. 9, no. 2018 ,1, pp. 31-19, Securities and Exchange Commission (SEC): Framework for "Investment Contract" Analysis of Digital Assets (2019): Details how the SEC assesses whether digital assets are considered securities, https://www.sec.gov

ومعرفة العميل (KYC)، وهو ما يساهم في الحد من استخدام هذه العملات في الأنشطة غير المشروعة. كما أن هناك قوانين على مستوى الولايات، مثل قانون "BitLicense" في نيويورك، الذي يفرض متطلبات صارمة على الشركات العاملة في هذا المجال، بما في ذلك الاحتفاظ بالاحتياطيات المالية وتقديم تقارير دورية. ومع ذلك، تواجه السلطات تحديات كبيرة في ملاحقة الجرائم السيبرانية المرتبطة بالعملات المشفرة، حيث إن الطبيعة اللامركزية لهذه العملات تجعل من الصعب تعقب العمليات الاحتيالية واسترداد الأموال المسروقة ٥٥ .

أما في بريطانيا، فقد اتخذت هيئة السلوك المالي (FCA) دورًا رياديًا في تنظيم العملات المشفرة وحماية المستخدمين. الهيئة أصدرت في عام ٢٠٢٠ قواعد تلزم الشركات التي تقدم خدمات مرتبطة بالأصول المشفرة بالتسجيل والحصول على تراخيص، مع الالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما حظرت الهيئة في وقت لاحق بيع بعض المنتجات المالية المعقدة المرتبطة بالعملات المشفرة للمستهلكين الأفراد، مبررة ذلك بارتفاع مستوى المخاطر وعدم فهم معظم المستخدمين لهذه المنتجات بشكل كافٍ. هذا يعكس توجه بريطانيا نحو تنظيم صارم يهدف إلى حماية المستخدمين من المخاطر المالية المرتبطة بتقلب أسعار العملات المشفرة ٥٦ فضلا عن ذلك، اعتبرت المحاكم البريطانية العملات المشفرة كأصول قابلة للتنفيذ بموجب القانون العام، مما يمنح المستخدمين حماية قانونية في حالة النزاعات المتعلقة بملكية العملات أو استخدامها. ومع ذلك، تواجه بريطانيا تحديات مستمرة في تطبيق القوانين، لا سيما مع تطور تقنيات جديدة مثل التمويل اللامركزي (DeFi) الذي يتيح للأفراد إجراء معاملات مالية بدون وسيط. هذا يتطلب وضع قوانين جديدة تعالج هذه الظواهر وتحمي المستخدمين من المخاطر المرتبطة بها، مثل فقدان السيطرة على الأصول أو التعرض للاحتيال٥٧.

في الاتحاد الأوروبي، شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في الأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بالعملات المشفرة، بهدف تعزيز حماية المستخدمين وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. إحدى المبادرات البارزة هي لائحة الأسواق في الأصول الرقمية (MiCA)، التي تهدف إلى وضع قواعد موحدة لتنظيم الأصول الرقمية في جميع دول الاتحاد. هذه اللائحة تُلزم الشركات التي تقدم خدمات العملات المشفرة بالامتثال لمتطلبات شفافية صارمة، وتقديم معلومات واضحة للمستخدمين حول المخاطر المحتملة،

55. IRS Notice 21-2014: Provides guidance on the tax treatment of virtual currencies like Bitcoin and Ethereum, https://www.irs.gov.

56. Financial Conduct Authority (FCA): "Guidance on Cryptoassets (PS22/19, https://www.fca.org.uk.

57. British Blockchain Association: "Cryptocurrencies and Legal Frameworks in the UK», https://www.britishblockchainassociation.org

وضمان حماية الأصول الرقمية من القرصنة أو الاختراقات.٥٨ كما تفرض قوانين الاتحاد الأوروبي على منصات التداول الالتزام بإجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك التحقق من هوية المستخدمين والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة. فضلا عن ذلك، توفر قوانين حماية المستهلك في الاتحاد الأوروبي، مثل توجيه الخدمات المالية عن بعد، إطارًا قانونيًا يضمن حقوق المستخدمين عند شراء أو تداول العملات المشفرة عبر الإنترنت. هذا يشمل حق التراجع عن الصفقات خلال فترة زمنية محددة وحق الحصول على تعويض في حالة وقوع خسائر ناتجة عن إهمال المنصة٥٩ على الرغم من هذه التطورات، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة في توحيد التشريعات بين الدول الأعضاء، حيث تختلف السياسات التنظيمية بناءً على الأولويات الوطنية. بعض الدول، مثل ألمانيا، اعترفت بالعملات المشفرة كأدوات مالية ووضعت قوانين صارمة لتنظيمها، في حين أن دولًا أخرى، مثل بلغاريا، لا تزال تتعامل مع هذه الأصول بحذر شديد. هذا التفاوت يؤدي إلى تفاوت في مستويات حماية المستخدمين ويؤثر على تطور السوق بشكل عام ٦٠ علاوة على ذلك، يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبات في التعامل مع الجرائم السيبرانية المرتبطة بالعملات المشفرة، مثل الاحتيال وسرقة المحافظ الرقمية. الجهود الحالية تركز على تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية وتطوير تقنيات جديدة لتعقب العمليات غير المشروعة. كما أن هناك مبادرات لتطوير شبكات بلوكتشين أوروبية محلية تُستخدم في تسهيل التبادلات الرقمية وضمان الأمان والشفافية ٦١

بوجه عام، تسعى الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توازن دقيق بين تشجيع الابتكار في مجال العملات المشفرة وحماية المستخدمين من المخاطر. على الرغم من اختلاف الأطر القانونية والتنظيمية، فإن هناك توافقًا عامًا على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة في الأسواق الرقمية. التحديات القائمة تتطلب من المشرعين والمختصين في القانون مواكبة التطورات التقنية باستمرار ووضع سياسات مرنة تتناسب مع طبيعة هذا المجال المتغير بسرعة. حماية المستخدمين للعملات المشفرة ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي أيضًا قضية اجتماعية واقتصادية تتطلب تعاونًا دوليًا لضمان تحقيق الأمان والاستقرار في هذا القطاع.

58. Markets in Crypto-Assets Regulation (MiCA): Official regulation proposal for cryptocurrencies in the EU (2020), https://www.europarl.europa.eu
59. European Central Bank (ECB): Crypto-Assets: Implications for Financial Stability, Monetary Policy, and Payments and Market Infrastructures (2019), https://www.ecb.europa.eu
60. Blandin, Apolline, et al. "The European Cryptocurrency Ecosystem." University of Cambridge Centre for Alternative Finance, 2020, P 528.
61. Ibid.

المطلب الثالث: مآل العملات المشفرة

مع تزايد استخدام هذه العملات وانتشارها بين الأفراد والمؤسسات، ظهرت تساؤلات قانونية جديدة تتعلق بمصير هذه الأصول الرقمية بعد وفاة أصحابها، خاصةً في ظل الطبيعة الفريدة للعملات المشفرة التي تجمع بين السرية والتعقيد التقني ٦٢ ويزداد التحدي في تحديد كيفية حماية حقوق الورثة وضمان حصولهم على هذه الأصول دون تعرضها للضياع أو الاستغلال، وهو ما يثير اهتمام السلطات القانونية والتنظيمية في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي٦٣. ففي الولايات المتحدة، يشكل مآل العملات المشفرة بعد وفاة صاحبها تحديًا قانونيًا نظرًا للطبيعة الخاصة لهذه الأصول. العملات المشفرة تُخزن عادة في محافظ رقمية تُدار بواسطة مفاتيح خاصة تُعتبر الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الأصول. إذا لم يقم صاحب المحفظة بتوفير معلومات حول المفاتيح الخاصة لورثته أو ترك خطة واضحة لتوريثها، فإن الأصول قد تصبح غير قابلة للوصول، وبالتالي تضيع بشكل كامل. وللتعامل مع هذا الوضع، بدأت بعض الولايات الأميركية في تعديل قوانين الإرث لإدراج الأصول الرقمية ضمن التركة. على سبيل المثال، قانون الوصول الموحد للأصول الرقمية الذي اعتمدته عدة ولايات يمنح الوكلاء القانونيين والورثة إمكانية الوصول إلى الحسابات الرقمية، بما في ذلك المحافظ المشفرة، بشرط تقديم المستندات القانونية المطلوبة مثل وصية صريحة أو تفويض قانوني٦٤ .

ومع ذلك، لا يزال الإطار القانوني غير موحد في جميع الولايات الأميركية، مما يخلق فجوة قانونية تؤثر على حماية حقوق الورثة. إلى جانب ذلك، قد تواجه شركات تقديم خدمات العملات المشفرة، مثل منصات التداول، صعوبات قانونية وتقنية في التعامل مع طلبات الورثة، خاصةً إذا لم يكن هناك دليل واضح يثبت وفاة صاحب الحساب أو هويته القانونية. ولهذا السبب، بدأت بعض المنصات في توفير خدمات مخصصة لتسهيل عملية نقل الأصول الرقمية إلى الورثة، مثل إعداد خطط للتوريث الرقمي أو تقديم خيارات «الوريث الرقمي»، التي تتيح لأصحاب الحسابات تعيين ورثة مباشرون يمكنهم الوصول إلى الأصول بعد الوفاة ٦٥.

٦٢. ماهر الحلواني، الكتل المتسلسلة، العملات المشفرة والقانون المالي الدولي: البتكوين والعملات الرقمية، دراسة تحليلية أكاديمية، بدون دار نشر، ٢٠١٨، ص، ٨& معمر بن طرية: العقود الذكية المدمجة في «البلوك تشين»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية –ملحق خاص -٢ مايو ٢٠١٩ ، العدد – ٦- أبحاث المؤتمر السنوي الدولي ، المستجدات القانونية المعاصرة: قضايا وتحديات ١٤، الجزء الأول، ص ٥٣.

63. eaving a Digital Legacy - The future of the Memorial , https://www.lexikin.com/guide/leaving-digital-legac

٦٤. صفاء متعب فجة الخزاعي، التنظيم القانوني لانتقال التركة الرقمية : دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠، ص ١٩٩.

٦٥. حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان ، ٢٠١٤ – ٢٠١٥ ، ص ١٤١- ١٤٢.

أما في بريطانيا، فالقانون التقليدي للإرث لا يزال يُطبق على الأصول الرقمية بما في ذلك العملات المشفرة، ولكن الطبيعة التقنية لهذه الأصول تُضيف طبقة من التعقيد القانوني. عند وفاة صاحب الأصول الرقمية، يجب أن يكون هناك دليل قانوني واضح يسمح للورثة بالوصول إلى المحفظة الرقمية واسترداد الأصول. هذا يتطلب عادة تقديم شهادة وفاة قانونية وصكوك إثبات الوصاية أو التركة. ومع ذلك، قد تواجه الورثة تحديات إضافية في التعامل مع منصات العملات المشفرة، خاصةً إذا كانت المنصة موجودة خارج بريطانيا أو تلتزم بسياسات صارمة بشأن السرية٦٦ .

وفي ظل غياب تشريعات موحدة تغطي العملات المشفرة، يعتمد القضاء البريطاني على المبادئ العامة للقانون المدني والتجاري لحل النزاعات المتعلقة بإرث الأصول الرقمية. المحاكم البريطانية، مثلها مثل الأميركية، تعترف بأهمية إدراج العملات المشفرة ضمن التركة، وتُشجع الأفراد على اتخاذ تدابير وقائية لضمان نقل أصولهم الرقمية بشكل سلس إلى ورثتهم. ومن بين التدابير الشائعة إنشاء وصايا تتضمن تفاصيل حول الأصول الرقمية أو تخزين المفاتيح الخاصة في خدمات موثوقة مثل الأمناء الرقميين أو منصات الحفظ الآمنة.

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن التعامل مع مآل العملات المشفرة يتفاوت بشكل كبير بين الدول الأعضاء بسبب غياب إطار قانوني موحد ينظم الإرث الرقمي. ومع ذلك، ظهرت بعض المبادرات في السنوات الأخيرة لتوفير حماية أفضل لحقوق الورثة. لائحة الأسواق في الأصول الرقمية (MiCA)، التي أقرها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا، تُعتبر خطوة هامة نحو وضع قواعد شاملة تنظم الأصول الرقمية، بما في ذلك الجوانب المرتبطة بإرث هذه الأصول. اللائحة تُلزم منصات التداول بتوفير شفافية أعلى وتسهيل الوصول إلى الأصول الرقمية في حالة الوفاة أو العجز٦٧ .

بعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا، اتخذت خطوات إضافية لمعالجة هذه القضية. على سبيل المثال، في ألمانيا، تُعتبر العملات المشفرة أصولًا قانونية تدخل ضمن التركة، ويمكن للورثة الوصول إليها بناءً على القوانين الوطنية للإرث. في فرنسا، أُدخلت تعديلات على القوانين المدنية تسمح بإدراج الأصول الرقمية في الوصايا أو الاتفاقيات العائلية. ورغم هذه الخطوات، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه الورثة، خاصةً إذا لم يقم صاحب الأصول بتوفير تفاصيل واضحة حول مكان تخزين المفاتيح الخاصة أو كيفية

66. Arthur, Charles. 2011. "Bitcoin Value Crashes below Cost of Production as Broader Use Stutters." theguardian.com, 18 October. http://www.theguardian.com/technology/2011/oct/18/bitcoin-value-crash-cryptocurrency

67. Internal Revenue Service(IRS), Notice 21-2014, www.irs.gov/pub/irs-drop/n21-14-.pdf

الوصـول إليهـا ٦٨ .

عـلى المسـتوى العمـلي، يـوصي الخـبراء القانونيـون في الولايـات المتحـدة، وبريطانيـا، والاتحـاد الأوروبي الأفـراد الذيـن يمتلكـون عمـلات مشـفرة باتخـاذ خطـوات اسـتباقية لضـمان حمايـة حقـوق ورثتهـم. مـن بـين هـذه الخطـوات إعـداد وصايـا رقميـة تتضمـن تفاصيـل حـول الأصـول الرقميـة، وتخزيـن المفاتيـح الخاصـة في خدمـات آمنـة أو اسـتخدام تقنيـات مبتكـرة مثـل المحافـظ متعـددة التوقيـع التـي تتطلـب موافقـة أكـثر مـن طـرف للوصـول إلى الأصـول. كـما يُنصـح بالاسـتعانة بمستشـارين قانونيـين متخصصـين في الأصـول الرقميـة لضـمان الامتثـال للقوانـين المحليـة والدوليـة ٦٩ بالإضافـة إلى ذلـك، يمكـن تعزيـز حمايـة الورثـة مـن خـلال تطويـر تقنيـات جديـدة تُسـهل عمليـة نقـل الأصـول الرقميـة بعـد الوفـاة. بعـض الـشركات التقنيـة بـدأت بالفعـل في تقديـم خدمـات مبتكـرة مثـل العقـود الذكيـة التـي تُنفـذ تلقائيًـا شروط نقـل الأصـول إلى الورثـة عنـد تحقـق ظـروف معينـة، مثـل تقديـم شـهادة وفـاة. ومـع ذلـك، تتطلـب هـذه الحلـول مزيـدًا مـن التطويـر والتعـاون بـين الجهـات التقنيـة والقانونيـة لضـمان فعاليتهـا وحمايتهـا مـن الاختراقـات أو التلاعـب٧٠.

في المجمـل، تُعتـبر قضيـة مـآل العمـلات المشـفرة وحمايـة حقـوق الورثـة مـن الضيـاع موضوعًـا معقـدًا يتطلـب تضافـر الجهـود بـين الأنظمـة القانونيـة والتقنيـة. ورغـم التقـدم المحـرز في الولايـات المتحـدة، وبريطانيـا، والاتحـاد الأوروبي، إلا أن الحاجـة لا تـزال قائمـة لوضـع أطـر قانونيـة موحـدة وشـاملة تُعالـج جميـع الجوانـب المرتبطـة بـإرث العمـلات المشـفرة. يتطلـب ذلـك تعزيـز التعـاون الـدولي، وتوفـير توعيـة قانونيـة واسـعة للمسـتخدمين، وتشـجيع الابتـكار في مجـال الحمايـة الرقميـة لضـمان حقـوق الورثـة في عـالم يـزداد تعقيـدا.

68. OECD Report on Taxing Virtual Currencies (2020): Covers tax policies for digital assets in multiple jurisdictions.
69. IMF Staff Discussion Note (2021): "The Rise of Digital Money: Regulatory Challenges, p538.
70. Decision confirming Bitcoin's use as a commodity under the CFTC's jurisdiction, p284.

الخاتمة :

بعد الانتهاء من كتابة بحثنا الموسوم : الجوانب القانونية لعملة البيتكوين فقد توصلنا الى نتائج وتوصيات نحاول ندرجها في ادناه :

اولا - النتائج :

من النتائج التي توصلنا اليها ما يلي :

١. يُعد البيتكوين من العملات الرقمية الافتراضية التي لا يمكن ايجادها بصورة واقعية (ملموسة) وانما توجد فقط بشكل الكتروني على اجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة .
٢. لا يمكن اضفاء صفة العملة بمفهومه المطلق على البيتكوين لأنها ليست عملة قانونية تصدر عن جهة رسمية مناط اليها مهمة اصدارها قانونا .
٣. ان استخدام العملات الرقمية المشفرة ينطوي على مخاطر كبيرة تتمثل بعمليات الاحتيال وتهريب الاموال واستخدامها كغطاء لعمليات غسيل الاموال .
٤. يمكن ان تتحول عملة البيتكوين الى عملة آمنة لها دورها في ولادة اعمال لها الدور الكبير في تسهيل عمليات التجارة بشكل اسرع إذا ما تم تنظيمها من قبل الحكومات المركزية من خلال تنظيم العمل بها وفق ضوابط دقيقة وانشاء هيئة دولية تقوم بالرقابة عليها وفرض الرسوم والضرائب والتراخيص اللازمة لممارستها .
٥. ان مشروعية العملات الرقمية المشفرة أمر مختلف عليه بين دول العالم منهم من اجازها مثل المانيا ومنهم من جرمها وفرض عقوبات جزائية عليها مثل الجزائر .

ثانيا: التوصيات:

١. ندعو الجهات التشريعية والبنوك المركزية في العالم الى ايجاد تنظيم قانوني دولي للعملات المشفرة كونها ذات طبيعة عالمية غير محددة بنطاق جغرافي معين .
٢. ضرورة حث الدول على ضرورة ضبط عملية تداول العملات المشفرة وحصر تداولها على التجارة الدولية فقط دون السماح بتداولها محليا في معاملات الافراد والتجار .
٣. ضرورة ايلاء الرقابة على الاموال المحولة من الخارج الاهمية القصوى والتأكد من عدم ارتباطها بالعملات الافتراضية من خلال التحقيق مع مالك الحساب المصرفي من قبل الجهات المختصة الامر الذي يسهم في تقليل التداول خوفا من الملاحقة القانونية .
٤. ضرورة تركيز الدول اهتمامها على وضع ضوابط للنظام المالي للعملات الرقمية الافتراضية وحظر التعامل بها لحين اعداد دراسة مفصلة حول الموضوع ومعرفة اثرها

السلبي على الاقتصاد المحلي والعملة والوطنية .

٥. واخيرا وليس اخرا نقترح على المشرع العراقي سن تشريع يمنع التداول بالعملات الرقمية الافتراضية غير القانونية وضرورة التشديد وفرض العقوبات الصارمة على مخالفة القوانين التي تنظم هذا الشيء.

المراجع

١. أحمد خالد عبد الله، البتكوين وأثرها على الأنظمة الاقتصادية والسياسية، الطبعة الثانية، دار الكتب القانونية، لبنان، ٢٠٢٠.

٢. أحمد عبد الرحمن عبد الله، «البيتكوين والعملات الرقمية: دراسة في المفاهيم والتحديات القانونية»، الطبعة الأولى، دار الفكر القانوني، مصر، ٢٠٢٠ .

٣. حسن عبد المجيد، الإطار القانوني للعملات الرقمية في التشريعات العربية والدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢١.

٤. خالد عبد الحميد، «البيتكوين: دراسة قانونية.» دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٩

٥. خالد عبد الحميد، «البيتكوين: دراسة قانونية.» دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٩.

٦. عبد الرحمن عبد القادر، البيتكوين والعملات الرقمية: الأبعاد القانونية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٢٢.

٧. عبد الله احمد النصيرات، تقنية البلوكشين: الثورة الرقمية الجديدة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، ٢٠٢١ .

٨. ماهر الحلواني، الكتل المتسلسلة، العملات المشفرة والقانون المالي الدولي : البيتكوين والعملات الرقمية، دراسة تحليلية أكاديمية، بدون دار نشر، ٢٠١٨ .

٩. محمد جاد الحق، «العملات الافتراضية بين التشريع والاقتصاد: دراسة قانونية»، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٢٠ .

١٠. محمد سعيد، البتكوين والبلوكشين: الفرص والتحديات القانونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠٢٠ .

١١. محمد عبد الله الشمري، «التقنيات الحديثة للعملات الرقمية: البيتكوين نموذجاً»، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٢١ .

١٢. محمد محمود أحمد، «التقنيات المالية والعملات الرقمية: التحديات القانونية،» مجلة القانون والاقتصاد، المجلد ٤٥، العدد ٣، ٢٠٢٠.

١٣. محمود حسن الشناوي، «تقنيات البلوكشين وأثرها على القانون التجاري،» مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق جامعة عين شمس، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠٢١ .

ثانياً - البحوث والمقالات:

١٤. عبد الله حسن الشحي، «التحديات القانونية للعملات المشفرة،» المجلة العربية للقانون والتقنية، العدد ٦، ٢٠٢١ .

١٥. محمد محمود أحمد، «التقنيات المالية والعملات الرقمية: التحديات القانونية،» مجلة القانون والاقتصاد، المجلد ٤٥، العدد ٣، ٢٠٢٠.

١٦. محمود حسن الشناوي، «تقنيات البلوكشين وأثرها على القانون التجاري،» مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق جامعة عين شمس، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠٢١.

١٧. معمر بن طرية: العقود الذكية المدمجة في «البلوك تشين»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية -ملحق خاص -٢ مايو ٢٠١٩ ،مايو ٢٠١٩ ، العدد ٦- أبحاث المؤتمر السنوي الدولي ، المستجدات القانونية المعاصرة: قضايا وتحديات ١٤، الجزء الأول .

ثالثا - الرسائل العلمية:

١٨. حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، ٢٠١٤ – ٢٠١٥ .

١٩. رند محمد مهيمن فتحي الادهم، نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط،٢٠٢٣.

٢٠. صفاء متعب فجة الخزاعي، التنظيم القانوني لانتقال التركة الرقمية : دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠.

رابعا – المصادر والمراجع باللغة الانكليزية :

21. John Smith, Understanding Bitcoin: Legal, Economic, and Technical Dimensions, 1st Edition, Cambridge University Press, United States, 2018.
22. Wolfgang Kirchner, "Legal and Economic Perspectives on Bitcoin: A Digital Asset," 2nd Edition, Springer, Germany, 2020..
23. Jonathan Ford, "The Legal Challenges of Digital Payment Systems: Bitcoin as a Case Study," 1st Edition, Oxford University Press, United Kingdom, 2018.
24. Jean Thibault, "Cryptocurrencies and Legal Systems: A Comparative Analysis," 3rd Edition, Editions Gallimard, France, 2019.
25. Joseph Stiegler, "The Cryptocurrency Revolution: Understanding Bitcoin and Its Global Impact," 1st Edition, Harvard University Press, USA, 2021

26. Financial Services and Markets Act 2000 (amended by the Financial Services Act 2021) and FCA Guidance
27. Nakamoto, Satoshi, Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, Self-published, 2008.
28. Antonopoulos, Andreas M., Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies, 2nd edition, O'Reilly Media, United States, 2017.
29. Tapscott, Don & Tapscott, Alex, Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin and Other Cryptocurrencies is Changing the World, Portfolio Penguin, United States, 2016.
30. Casey, Michael J. & Vigna, Paul, The Age of Cryptocurrency: How Bitcoin and the Blockchain Are Challenging the Global Economic Order, 1st edition, St. Martin's Press, United States, 2015.
31. Bryans, David P., Bitcoin and Money Laundering: Mining for an Effective Solution, Indiana Law Journal, Vol. 89, Indiana University, United States, 2014.
32. Golumbia, David, The Politics of Bitcoin: Software as Right-Wing Extremism, University of Minnesota Press, United States, 2016.
33. Blandin, Apolline, et al. "The European Cryptocurrency Ecosystem." University of Cambridge Centre for Alternative Finance, 2020.
34. Aviv. Zohar,"Bitcoin: Under the Hood." Communications of the ACM, vol. 58, no. 2015 ,9.
35. Antonopoulos, Andreas M. Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies. O'Reilly Media, 2014.

References

1. Ahmed Khaled Abdullah, Bitcoin and Its Impact on Economic and Political Systems, 2nd Edition, Dar Al-Kutub Al-Qanuniya, Lebanon, 2020.
2. Ahmed Abdulrahman Abdullah, Bitcoin and Digital Currencies: A Study on Concepts and Legal Challenges, 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Qanuni, Egypt, 2020.
3. Hassan Abdul-Majid, The Legal Framework of Digital Currencies in Arab and International Legislations, 1st Edition, Dar Al-Jami'a Al-Jadida, Alexandria, 2021.
4. Khaled Abdul-Hamid, Bitcoin: A Legal Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2019.
5. Khaled Abdul-Hamid, Bitcoin: A Legal Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2019.
6. Abdulrahman Abdulqader, Bitcoin and Digital Currencies: Legal and Economic Dimensions, 1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2022.
7. Abdullah Ahmed Al-Nusairat, Blockchain Technology: The New Digital

Revolution, 1st Edition, Dar Al-Maseera, Jordan, 2021.
8. Maher Al-Helwani, Blockchain, Cryptocurrencies, and International Financial Law: Bitcoin and Digital Currencies – An Academic Analytical Study, No Publisher, 2018.
9. Mohamed Gad Al-Haq, Virtual Currencies Between Legislation and Economy: A Legal Study, 2nd Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2020.
10. Mohamed Saeed, Bitcoin and Blockchain: Legal Opportunities and Challenges, 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Jamei, Alexandria, 2020.
11. Mohamed Abdullah Al-Shammari, Modern Technologies for Digital Currencies: Bitcoin as a Model, 2nd Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, Lebanon, 2021.
12. Mohamed Mahmoud Ahmed, Financial Technologies and Digital Currencies: Legal Challenges, Journal of Law and Economics, Vol. 45, No. 2020 ,3.
13. Mahmoud Hassan Al-Shennawi, Blockchain Technologies and Their Impact on Commercial Law, Journal of Legal and Economic Sciences, Published by the Faculty of Law, Ain Shams University, Vol. 42, No. 2021 ,2.

Second - Research and articles:
14. Abdullah Hassan Al-Shehhi, "Legal Challenges of Cryptocurrencies," Arab Journal of Law and Technology, Issue 2021 ,6.
15. Muhammad Mahmoud Ahmed, "Financial Technologies and Digital Currencies: Legal Challenges," Journal of Law and Economics, Volume 45, Issue 2020 ,3.
16. Mahmoud Hassan Al-Shinawi, "Blockchain Technologies and Their Impact on Commercial Law," Journal of Legal and Economic Sciences, published by the Faculty of Law, Ain Shams University, Volume 42, Issue 2021 ,2.
17. Muammar Bin Tariya: Smart Contracts Integrated in Blockchain, Kuwait International Law School Journal - Special Supplement - May 2019 ,2, May 2019, Issue 6 - Research Papers of the Annual International Conference, Contemporary Legal Developments: Issues and Challenges 14, Part One.

Third - Academic Theses:
18. Hawalef Abdel Samad, "The Legal System of Electronic Payment Methods," PhD thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Tlemcen, 2015-2014.
19. Rand Muhammad Muhaymin Fathi Al-Adham, "Towards a Legal Regulation of Digital Currencies (A Comparative Study)," Master's thesis submitted to the Middle East University, 2023

التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوصفها محددات العدول في قرارات المحكمة الاتحادية

Political, Economic, and Social Changes as Determinants of Change in Federal Court Decisions

اسم الباحث:د.عامر عبد رسن الموسوي

جهة الإنتساب:

Auther's name:Dr. Amer Abdul Rasan Al-Mousawi

Affiliation:

E-mail:**amer abdul @gamil.com**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون العام - قانون دستوري

work type: research paper

discipline: Public Law ,Constitutional Law

https://doi.org/10.61279/cydbaw28

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٢/١٣

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١/١٤

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 13/12/2024

Acceptance date: 14/1/2025

Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١٢/١٣ تاريخ القبول ١/١٤
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوصفها محددات العدول في قرارات المحكمة الاتحادية

Political, Economic, and Social Changes as Determinants of Change in Federal Court Decisions

د.عامر عبد رسن الموسوي
Dr. Amer Abdul Rasan Al-Mousawi
amer abdul @gamil.com

المستخلص:

يُعدُّ العدول عن الأحكام القضائية أو ما يعرف فقها (التحول عن الأحكام) أحد الظواهر القضائية المهمة، والذي يعني: تغيير اتجاهات المحكمة القضائية وتبني حل أو مبدأ جديد متناقض مع مبدأ سابق تبنته. ولما كان من المتصور أن تتسم بعض الأحكام الدستورية أو غيرها بالخطأ والقصور، وبما أن الحياة في تطور وتغيير، فالسبيل الوحيد لتصحيح الأحكام الدستورية ومواكبة التطور يكون عبر العدول في أحكام القضاء الدستوري. كما أنه قد تطرأ من الأسباب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ما يجيز للمحاكم الدستورية أو المحاكم الاتحادية العليا العدول عن تلك الأحكام والقرارات لعدم لعدم تماشي وتناغم طبيعتها مع تلك المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: العدول، السوابق القضائية، المحكمة الاتحادية، الدستور.

Abstract

Reversing judicial rulings, or what is known in jurisprudence (reversing rulings), is considered one of the evolving judicial phenomena, which means: changing the directions of the judicial court and adopting a new solution or principle that contradicts a previous principle that it adopted. Since it is conceivable that some or other constitutional provisions will be characterized by errors and shortcomings, and since life is in continuous development, the only way to correct constitutional provisions and keep pace with development is through changing the provisions of the constitutional judiciary. Political, economic, or social reasons may also arise that allow the constitutional courts or the supreme federal courts to retract those rulings and decisions because they are not consistent, harmonious, or inherent in nature with those changes.

Keywords: withdrawal, case law, federal court, constitution.

أولاً: مقدمة

تُعدُّ المحاكم الدستورية من الضمانات الأكيدة والمهمة لأي نظام ديموقراطي، كما تُعدُّ ركيزة أساسية من ركائز دولة القانون، وضمانة مهمة تمنع انتهاك الدستور من قبل السلطات العامة من خلال وقوفها ضد أي اعتداء على النصوص الدستورية عن طريق إلغاء نصوص القانونية المخالفة للدستور، وكذلك تفسير نصوص الدستور وإزالة غموضها.

وتنص غالبية دساتير العالم ولاسيّما الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥) في المادة(٩٤) على أن «تكون أحكام المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة لجميع السلطات العامة وغير قابلة للطعن بأي طريقة من طرق الطعن». استناداً إلى مبدأ السوابق القضائية وعدم تغييرها.

يُثار التساؤل هنا، عن الحل في حالة إصدار المحاكم الدستورية أو العليا أحكاماً وقرارات وتبينت بعد ذلك خطئها وعدم ملائمتها للتغيرات التي تحدث في المجتمع؟. فمن المتصور أن تتسم بعض الأحكام دستورية أو غيرها بالخطأ والقصور، وبما أن الحياة في تطور مستمر فالسبيل الوحيد لتصحيح الأحكام الدستورية ومواكبة التطور يكون من خلال العدول في أحكام القضاء الدستوري، إلاّ أن هذا الموضوع لا يمكن الأخذ به على إطلاقه فلا يمكن العدول من دون قيد أو شرط، فالعدول له شروط تتعلق بالجهة القضائية التي تقوم به هذا من جانب ومن جانب آخر شروط تتعلق بتغيير الظروف أو حدوث التطور في أحد جوانب الحياة كالسياسية والاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها.أو لغرض مواكبة الاوضاع السياسية وتغيراتها

لقد سبق للمحكمة الاتحادية العليا في العراق أن وضعت ضوابط العدول عن أحكامها بالقرار رقم (١٥٨/ اتحادي/ ٢٠٢٢) في ١٦ أغسطس ٢٠٢٢. واستندت هذه الضوابط إلى صياغة المادة (٤٥) من قانون المحكمة الإتحادية العليا رقم (١) من اللائحة الداخلية لعام ٢٠٢٢ والتي نصت على أنه (يجوز للمحكمة عند الضرورة ومتى اقتضت المصلحة الدستورية والعامة أن تخرج عن مبدأ سابق أقرته في أحد قراراتها على ألاّ يؤثر ذلك على استقرار الأوضاع القانونية والحقوق المكتسبة).

وحددت أهداف العدول بالآتي: تحقيق المصلحة العليا للوطن، ودعم الحقوق والحريات العامة، وحماية الأمن، وتعزيز وتقييم أداء السلطات الاتحادية، وضمان حسن سير المرافق العامة في الدولة. كما بين متطلبات مسوغات الانسحاب استجابة لتغيرات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأخيراً، يجب أن يكون الانسحاب مستنداً إلى مبدأ قضائي سابق وألا يكون مرتبطاً بقرارات ذات طبيعة مماثلة. شخصية.

ثانياً: مشكلة البحث

تكمنُ مشكلة الدراسة في تعارض مبدأ السوابق القضائية من خلال أن أحكام المحاكم العليا ملزمة وباتة، وبين مبدأ العدول، كما تكمنُ المشكلة في كون مبدأ العدول بالنسبة للمحكمة الاتحادية العليا غير مستقر وغير واضح، مما يستتبع معه القول بإمكانية الخطأ والقصور في أحكامها المعدلة وكذلك الجور والموالاة استناداً إلى احتجاجها بأن أحكامها صادرة وفقاً للتغيرات الحادثة.

ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة، من خلال التطرق لهذا المبدأ الحادث علي المحكمة الاتحادية العليا، وبيان ما به من ميزات وعيوب، فضلاً عن البحث والتدقيق في أثر المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية لمبدأ العدول.

رابعاً: تساؤلات البحث

يمكننا أن نلخص التساؤلات التي يدور في رحاها بحثنا، من خلال التساؤلات الآتية:

أ – ماهية مبدأ العدول؟

ب – وما هو موقف التشريع من مبدأ العدول؟

ت - ما هي التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي بالمحكمة الاتحادية العليا للعدول عن قرارتها؟

خامساً: أهداف البحث

تكمنُ أهداف البحث في الإجابة على التساؤلات السابق طرحها. والتي تتمثل فيما يأتي:

أ – التعرف على ماهية مبدأ العدول . ؟ من خلال تعريفه وعناصره وأسباب نشوئه وأهميته.

ب – بحث ودراسة وتحليل موقف التشريع من مبدأ العدول.

ت – بحث ودراسة التغيرات السياسية والإقتصادية والاجتماعية المؤدية للعدول.

سادساً: منهج البحث

في إطار دراستنا لموضوع العدول عن السوابق الدستورية محل هذا البحث، سنتناول المنهج التأصيلي من خلال مناقشة وتقويض الحجج التي قيل بها لإنكار سلطة المحكمة في العدول عن سوابقها الدستورية من ناحية، وبيان الأسس الدستورية والقانونية والعملية لسلطة المحكمة العليا في هذا الخصوص من ناحية أخرى. نعتمد كذلك في مجال هذه الدراسة على المنهج التحليلي القائم على : تحليل أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا للوقوف على دور التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عدول المحكمة الاتحادية العليا عن قرارتها.

سابعاً: خطة البحث

تتكون خطة البحث من مبحثين، يشتمل المبحث الأول علي مطلبين. والمبحث الثاني على ثلاثة مطالب. ويكون تقسيمها كما يأتي:

المبحث الأول: مفهوم العدول

المطلب الأول: ماهية العدول

الفرع الأول: تعريف العدول وعناصره.

الفرع الثاني: أسباب وجود مبدا العدول وأهميته.

المطلب الثاني: الموقف التشريعي من مبدأ العدول.

الفرع الأول: الاتجاه المنكر لمبدأ العدول.

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد لمبدأ العدول.

المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودورها في العدول

المطلب الأول: المحددات السياسية واثرها على العدول.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية وأثرها على العدول.

المطلب الثالث المحددات الاجتماعية وأثرها على العدول .

المبحث الأول
مفهوم العدول

يُعد دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م سابقاً في المادة (٩٤) على إعطاء الحجية المطلقة للحكم الصادر من المحكمة الاتحادية العليا، وعدم جواز إثارة المسألة التي فصلت فيها المحكمة مرة أخرى١ إلا أنها قد عدلت عن ذلك وأقرت أخيرا بمبدأ العدول في أحكامها. كما أن المحكمة العليا لم تطبق هذا المبدأ بشكل جامد أو على النحو الذي يغلق الباب أمام عدولها عن أحكامها السابقة، بل اتسم تطبيقها لهذا المبدأ بمرونة شديدة، مكنها من العدول عن بعض سوابقها الدستورية تارة بهدف تصحيح بعض أخطاء الماضي، من أجل مواكبة المتغيرات في الظروف الواقعية تارة أخرى .٢

ومن خلال حديثنا عن العدول، حري بنا أن نتناول أولا مفهوم هذا المبدأ في مطلبين. في المطلب الأول، ماهية العدول، وفي المطلب الثاني، أنواعه في التشريعات المقارنة.

المطلب الأول : ماهية العدول

بداية، من أجل معرفة مفهوم العدول، لا بُدَّ من أخذ نظرة سريعة عن السوابق القضائية في (الفرع الأول) ثم نتناول، تعريف العدول وعناصره في (الفرع الثاني). وفي الفرع الثالث، سنتناول، أسباب وجود مبدا العدول وأهميته.

الفرع الأول: مفهوم السوابق القضائية

تُعدُّ السوابق الدستورية أو ما يعرف بمبدأ السوابق القضائية Stare Decisis من المبادئ التي عرفتها وطبقتها نظم القانون العام Common Law systems أو النظم الأنجلو سكسونية. ويعود الأصل التاريخي لهذا المبدأ إلى نهاية القرن الخامس الميلادي، حين عرفته المحاكم البريطانية بوصفه مصدراً من مصادر القانون بجانب العرف، وذلك نظرا لندرة القواعد القانونية المكتوبة على نحو كبير في ذلك الوقت.٣ ثم ما لبث هذا المبدأ أن عرف طريقه للتطبيق في محاكم الولايات المتحدة من خلال المحاكم الموجودة في المستعمرات البريطانية بالقارة الأمريكية، حتى صار أحد أهم سمات النظام الفيدرالي القضائي في الولايات المتحدة.٤ ومصطلح Stare Decisis مصطلح لاتيني الأصل، والذي

---

١. منير حمود الشامي.»هل يحق للمحكمة الاتحادية العليا العدول عن مبادئ أو تفسيرات لنصوص دستورية سبق وإن قررتها سابقا» مقالة منشورة علي موقع، الحوار المتمدن، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٨/٦، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٥/١. متاح علي الرابط الآتي : https://m.ahewar.org/s.asp?aid=764497&r=0

2. Burton, Steven J. "The Conflict Between Stare Decisis and Overruling in Constitutional Adjudication." Cardozo Law Review .1687 :(2014) 35, pp. 88 -1687.

3. Cooper, Charles J. "Stare decisis: precedent and principle in constitutional adjudication." Cornell L. Rev. .401 :(1987) 73, pp. 406-401.

4. Gerhardt, Michael J. "The Irrepressibility of Precedent." North Carolina Law Review .(2008) 86.5, p. 1283 ,1279.

يعني ضرورة التزام المحكمة بالسوابق القضائية Legal Precedents وعدم المساس بما تم الفصل فيه.٥ والمقصود بالسوابق القضائية التي يتعين على المحاكم التقيد بها «مجموعة الأحكام القضائية التي أرست مبدأ أو قاعدة قانونية جديدة، بحيث تصبح هذه القاعدة أو هذا المبدأ أساسًا للفصل في جميع القضايا المشابهة في المستقبل»٦، بينما السوابق الدستورية أو Constitutional Precedents فلا تعدو أن تكون أحد أنواع السوابق القضائية، ويقصد بها: «الأحكام القضائية التي أرست مبدأ أو قاعدة دستورية جديدة من خلال اتباع المناهج العلمية في التفسير الدستوري، بحيث تصبح هذه القاعدة أو هذا المبدأ أساسا للفصل في جميع القضايا المماثلة في المستقبل».٧ والسوابق الدستورية، وفقا للمعنى المتقدم، تختلف عما يسميه الفقه والقضاء بالسوابق التشريعية (Legislative Precedents) إذ إن هذه الأخيرة، خلافاً للسوابق الدستورية، لا تتضمن أية تفاسير دستورية، وإنما تشتمل فقط على تفاسير لنصوص تشريعية ٨ .

الفرع الثاني : تعريف العدول وعناصره

أولا: تعريف العدول:

العدول لغة: القصد في الأمور، خلافاً للجور. وعدل الشيء بالكسر مثله من جنسه. ومقداره وعدله بالفتح ما يقوم مقامه ومنه قوله تعالى: (أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا) ٩ وهو بمعني الفدية، كما في قوله تعالى: (وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَ يُؤْخَذْ مِنْهَا).١٠ وعدل عن الطريق عدولا، مال عنه وانصرف١١.

كما تستعمل كلمة عدل في اللغة ويراد بها عدم معاني، ومنها : عدل عن الشيء بمعنى: رجع عنه، وعدل إليه أي رجع إليه، ويقال: عدل عن الطريق حاد وإليه رجع١٢.

«وعدل يعدل عدلاً سوى بينهما ، عدل يعدل : عدالة وعدولة ، كان عادلاً «عدل يعدل: عدلا وعدولا ، أي حاد عن الطريق ومال عنه ثم إليه رجع»١٣.

5. Burns, Thomas. "The Doctrine of Stare Decisis." (.(1893, p. 6.
6. Black's Law Dictionary, p. 5) 1059th ed. 1979). And, Monaghan, Henry Paul. "Stare decisis and constitutional adjudication." Colum. L. Rev. 767-763 ,.723 :(1988) 88.
7. Gerhardt, Michael J. "Role of Precedent in Constitutional Decision-making and Theory." Geo. Wash. L. Rev. .68 :(1991) 60, pp. 68,74.
8. Strauss, David A. "The irrelevance of constitutional amendments." Harv. L. Rev. 2000) 114):, pp. 59 -1457.

٩. ينظر : سورة المائدة الآية ٩٥.
١٠. ينظر : سورة الأنعام، الآية ٧٠.
١١. ينظر : علي الفيومي. «المصباح المنير» ، ساحة رياض الصلح، بيروت- لبنان، ، ١٩٩٠، ص ١٥٠.
١٢. ينظر : المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مادة (ع د ل)، ٢/٥٨٨.
١٣. ينظر : جبران مسعود. «الرائد» ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٢ ، ص ٥٤٣.

وعليه فإن العدول لغة يعني: «التعديل أو التغيير أو التبديل ، فهو مأخوذ من الفعل (عَدَلَ) فيقال عدل عن الطريق عدولاً أي مال أو حاد عنه» ١٤، «وعدلت الدابة إلى كذا أي عطفتها فانعدلت»١٥.

١ - العدول اصطلاحا :

يعرف العدول من قبل الفقه الفرنسي بأنه «الحكم الذي يفرض قاعدة جديدة مختلفة عن تلك المتبعة في قضية سابقة»، كما يتم تعريفه بأنه «قاعدة أو مبدأ قضائي واضح ومحدد يحل محل تفسير قضائي سابق من خلال التناقض في الأسباب أو الحيثيات»١٦.

أما فيما يتعلق بالفقه المصري فقد عرفه بأنه «تراجع عن مبدأ قررته المحكمة الدستورية العليا في بعض أحكامها السابقة»، ويعرفه جانب آخر بأنه « العدول عن مبدأ قانوني سابق»١٧.

أما على صعيد الفقه الدستوري العراقي فيعرّف العدول بأنه « التحول والتغير في المبدأ القضائي لقرار المحكمة واعتناق مبدأ جديد يناقض القرار السابق ويتعارض معه في الحكم والمنطوق والحيثيات»١٨ .

ولعل أدق التعاريف نعدها أكثر دقة في تعريف العدول، ما يعرفه بأنه: « إحلال إرادي واضح ومؤكد لحكم جديد محل حكم آخر في موضوع الدعوى نفسها وحيثياتها السابقة».١٩ وذلك من خلال تحديده لعناصر العدول التي نتطرق إليها لاحقاً.

٢ - تعريف العدول القضائي عن السوابق الدستورية :

لم يولِ المشرّع أو القضاء أو حتى الفقه الأمريكي سوى القليل من الاهتمام لمحاولة تعريف مفهوم العدول القضائي. بل قاموا بدلا عن ذلك، في التركيز على البحث حول أسباب العدول القضائي عن السوابق الدستورية. ويرى بعض الفقهاء القانونيين أن مفهوم الخروج عن السوابق القضائية (العدول) يصعب تعريفه لأنه يرتكز على الواقع، وهذا

١٤. ينظر : أبو الحسن احمد بن فارس. «معجم اللغة» ، ط ١ ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٦٢ .

١٥. ينظر : عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي. « كتاب العين» ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٤٠٩ .

١٦. ينظر : هديل محمد حسن. «العدول في أحكام القضاء الدستوري في العراق، دراسة مقارنة» أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة النهرين ، ٢٠١٥، ص ٦٥.

١٧. ينظر : صلاح الدين فوزي. «الدعوى الدستورية» ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٣، ص٣.

١٨. ينظر : عادل طالب. «العدول عن مبدأ السوابق القضائية»، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، جامعة بغداد، عدد ٤١، ٢٠١٣، ص٣.

١٩. ينظر : هديل محمد حسن. مرجع سابق، ص٦٥.

هـو السـبب الرئيـس وراء تـردد المشرعـين والسـلطة القضائيـة في تبنـي تعريـف واضـح لـه٢٠.

وبالرجـوع إلى معاجـم اللغـة الإنجليزيـة القانونيـة، نلحـظ اشـتمالها عـلى تعريـف عـام يمكـن إسـقاطه عـلى مبـدأ العـدول. حيـث عرفـت العـدول عـن السـوابق أو **Overruling a Precedent** - كـما يطلـق عليـه في النظـام القانـوني الأمريـكي - بأنـه « كل تغيـير إرادي في أحـكام القضـاء، يعكـس تناقضـا واضحـا بـين حلـين قضائيـين، أحدهـما قديـم والآخـر حديـث، للإشـكالية القانونيـة ذاتهـا ، مجـردا بذلـك الحـل القديـم مـن كل قيمـة قانونيـة ملزمـة»٢١.

يعـرف العـدول القضـائي في القضـاء الدسـتوري العراقـي بأنـه: «اسـتبدال معنـى سـابق للنـص الدسـتوري بمعنـى جديـد مختلـف عنـه تبعـا لتغـير الظـروف والأحـداث ، بمعنـى تحـول القضـاء الدسـتوري مـن معنـى قـرره في أحـكام سـابقة إلى معنـى جديـد آخـر «٢٢ . بيـد أن هـذا التعريـف يعتـبر قـد ضيـق كثـيرا في معنـى العـدول القضـائي، وذلـك لحـصر العـدول في اختصـاص واحـد، وهـو تفسـير النصـوص الدسـتورية فقـط. إذ أغفـل إمكانيـة ممارسـة القضـاء الدسـتوري أيضـا لفكـرة العـدول عـن احـكام وقـرارات سـابقة كان قـد قررهـا.

ولعـل غيـاب التعريفـات القضائيـة أو التشريعيـة لفكـرة العـدول، تعتـبر السـمة العامـة في غالبيـة النظـم القانونيـة المقارنـة٢٣.

ثانيا: عناصر العدول

هناك عناصر عديدة لا بُدَّ من توافرها في مبدأ العدول، نجملها في الآتي:

١. وضـوح العـدول وتأكيـده: ويشـترط لتحقيـق هـذا العنصـر، أن يكـون هنـاك تعـارض أو تناقـض واضـح بـين الحكمـين القضائيـين (السـابق واللاحـق)، وأن يكـون الحكـم القضـائي السـابق واضـحا ومفسـرا لإجـراء العـدول، فـإذا مـا كان المبـدأ السـابق غامضـا أو غـير واضـح، فإنـه مـن الصعوبـة بالإمـكان أن نستشـف العـدول، فـلا يُعـد عـدولا، وأن مجـرد تطويـر القاضـي الدسـتوري لقضـائه السـابق دون المسـاس بالمبـدأ، عـلي سـبيل المثـال، فـلا يُعـد عـدولا، مجـرد تعديـل القاضـي الدسـتوري أسـباب الحكـم القضـائي أو حيثياتـه.٢٤

٢٠. ينظر : د. عبد الحفيظ الشيمي. «التحول في أحكام القضاء الدستوري دراسة مقارنة»، دار النهضة العربية للتوزيع والنشر، ٢٠١٠، ص ١٤-١٦

21. Black's Law Dictionary, Third Pocket Edition, Thomson West , 517 ,2006. Available at: https:// thelawdictionary.org/overrule/.

٢٢. ينظر : مروان حسين عطية العيساوي. «الإرادة الضمنية للسلطة التأسيسية الأصلية -دراسة مقارنة» ، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠ ، ص ١٧٩

٢٣. ينظر د. عبد الحفيظ الشيمي. مرجع سابق، ص ١٤-١٦.

٢٤. ينظر : محمود أحمد زكي. «الحكم في الدعوى الدستورية» دار النهضة العربية ، القاهرة، ط٢ ، ٢٠٠٥، ص٤.

٢. أن يكون العدول صادراً عن إرادة وليس مفروضا: يجب أن يصدر العدول من خلال إرادة قضائية، أي بسبب إرادة القاضي وليس خارجا عن إرادته وليس مفروضا عليه، فلا يُعدُّ عدولا، إذا كان سبب العدول هو تعديل الدستور أو ضغط من قبل الأفراد أصحاب النفوذ أو بعض الأحزاب والجماعات، لكونه يفقد عنصر الإرادة لدى القاضي٢٥.

٣. أن يكون العدول كليا وليس جزئيا: لا بُدَّ أن يكون العدول كليا أو تاما، حيث لا يقتصر المبدأ القانوني الذي أقره القاضي الدستوري على التغيير في حيثيات الحكم أو أسبابه فقط ، فلا يُعدُّ عدولا، العدول عن حكم قضائي مشروط أو جزئي، فلكي يتحقق العدول كلياً يجب أن يهجر القاضي الدستوري بشكل كامل ونهائي مبدأ قضائياً أو تفسيرياً قديماً لصالح مبدأ قضائي أو تفسيري٢٦ .

٤. وجود حكم قضائي سابق للعدول : فمن البديهي لتحقيق مبدأ العدول أن يكون هناك حكماً أو قراراً قضائياً دستورياً سابقاً، حتي يتم العدول عنه بمبدأ قضائي حديث (أي حكم قضائي دستوري مشابه للحكم الجديد أو المبدأ الجديد الذي تم من خلاله العدول عن المبدأ أو الحكم السابق) في دعوى دستورية مشابهة لها من حيث الموضوع والحيثيات. ويشترط في الحكميين القضائيين(السابق واللاحق) شروط عدة٢٧:

٥. وحدة الموضوع: بمعني أن يكون هناك اتحاد في موضوع الدعوى التي تم الفصل فيها بحسب المبدأ القضائي الجديد مع الدعوى التي تم الفصل فيها بحسب المبدأ القضائي القديم.

٦. وحدة الزمن: أي أن مدة زمنية محددة قد مضت تكفل استقرار العمل بالمبدأ القضائي الجديد وتكفل عدم رجوع المحكمة إلى العمل بالمبدأ القضائي السابق.

٧. إرادة التغيير: هنا يتم البحث عن إرادة القاضي، هل هي للتحول أو تغيير المبدأ القضائي القديم أم أن إرادته لم تذهب إلى ذلك وإنما هو مجرد خروج عرضي أو استثنائي عن المبدأ القديم أو السابق.

الفرع الثاني: أسباب وجود مبدأ العدول وأهميته

هناك مجموعة من الأسباب التي تُعد دافعاً للعمل بمبدأ العدول من قبل القضاء الدستوري، كما أن لمبدأ العدول أهميته الخاصة في تصحيح قرارات المحاكم الدستورية التي تصبح للقضاة لإنقاذ أنفسهم من الأخطاء التي وقعوا فيها جراء

٢٥. ينظر : المرجع السابق، ص٤.

٢٦. ينظر : عبد الحفيظ علي الشيمي. مرجع سابق، ص٣.

٢٧. ينظر : هديل محمد حسن. مرجع سابق، ص٨٧.

إصدار أحكامهم السابقة، ومن خلال حديثنا، سنتناول ، أسباب وجود فكرة مبدأ العدول في القضاء الدستوري. ثم نعرج للحديث عن أهمية مبدأ العدول على النحو الآتي :

أولا: أسباب وجود العدول

هناك أسباب عديدة تدفع القاضي الدستوري أن يتجه نحو تطبيق مبدأ العدول عن قراراته السابقة، التي منها علي سبيل المثال:

١. القصور والغموض في النص الدستوري:

ويحدث الغموض نتيجة عجز النص الدستوري عن استيعاب الأحداث والتطورات المتسارعة والجديدة، أو ينجم عن تعدد اللفظ، أي وضع لأكثر من معنى وليس في صياغته ما يدل على أي من هذه المعاني، ولابد من وجود قرينة خارجية تبين ما يراد بها.٢٨ لأن الأصل في النصوص الدستورية القانونية، أن تكون واضحة ودالة على معناها وعلي الفكرة التي يبتغيها المشرع من وراء سنها، لذلك يتحتم على القاضي أن يبذل قصارى جهده في إزالة الغموض عن النص المراد تفسيره، كما ينبغي عليه أيضا، أن يستعين بالقرائن التي تساعده في تحديد المعنى الحقيقي الذي يقصده عند سنه لذلك التعديل الجديد.٢٩ وإن كان من الصعب ان يشتمل التشريع على التفاصيل الوافية لكل حالة من حالات العدول، فلا مناص من وجوب احتواء التشريع علي القواعد العامة ويترك للقضاء مهمة تطبيق هذه القواعد على الدعوى الدستورية٣٠.

٢. التعارض بين النصوص الدستورية:

ويقصد به، أن يتعارض نص دستوري مع نص دستوري آخر بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وقد يحدث هذا التعارض أو التناقض في تشريع واحد أو تشريعات عدة، لذا وجب علي القاضي الدستوري في هذه الحالة، العمل على رفض التناقض أو التعارض بينهما اذا لم يوجد بينهما ما يرجح أحدهما على الآخر في اللجوء إلى التفسير من قبل القاضي الدستوري، إذ إن تعارض النصوص الدستورية أمر وارد، كون الدستور يتم سنه بطريقة واحدة، من خلال العمل على تقسيم الدستور على أبواب وفصول وعليه يتم جمعها في النهاية تخرج بهيئة دستور مكتوب متكامل. مما يوجد احتمالية التعارض بين نصوصه، لذلك يعترف الفقه الدستوري أن التعارض بين النصوص الدستورية، من

---

٢٨. ينظر : همام محمد محمود زهران. «المدخل إلى القانون،النظرية العامة للقانون، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٥.

٢٩. ينظر : د . عصمت عبدالمجيد بكر. «مشكلات التشريع» ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٤ ، ص٢١.

٣٠. ينظر : عادل الطبطبائي. «الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية»، مجلس النشر العلمي الكويت، ٢٠٠٠، ص ٣.

ضمن الأسباب التي يقوم عليها مبدأ العدول٣١.

٣. التغير في الظروف الاجتماعية أو في هيئة المحكمة:

تُعدُّ التغيرات السائدة في المجتمع، من ضمن الأسباب التي تدفع القاضي الدستوري إلى العدول عن أحكامه، كظهور مستجدات نتيجة التغير المتواصل في الظروف الاجتماعية، تتطلب من القاضي الدستوري القيام بإعادة النظر في ذلك المبدأ. تماشياً مع التطور الحاصل في الأوساط الاجتماعية، إذ يستدعي هذا التطور المحكمة الدستورية، عند مبدأ معين يجعله غامضاً على الرغم من تغير الظروف، بيد أن حرية القاضي هنا ليست مطلقة عند لجوئه إلى العدول عن أحكامه السابقة.

وكذلك من ضمن أسباب القاضي الدستوري الإتجاه لمبدأ العدول، هو تغير في هيئة المحكمة الدستورية. فربما ينضم قاضياً جديداً أو أكثر إلى عضوية المحكمة، أو يتم تشكيل هيئة جديدة، تحمل أفكارا وتوجهات جديدة ومخالفة مع توجيهات سابقيهم، وخير مثال علي ذلك، ما حدث أبان حكم الرئيس الأمريكي (روزفلت) عندما تغيرت هيئة المحكمة الدستورية العليا الأمريكية، مما أدى إلى التغير في توجهات المحكمة التي كانت لديهم توجهات محافظة من قبل، إذ وقفوا ضد القوانين الإصلاحية التي كان روزفلت يسعى إلى تمريرها.٣٢ وكذلك تغيير جميع أعضاء هيئة المحكمة الاتحادية العليا العراقية عام (٢٠٢١) أثر تعديل قانون المحكمة، فوجدنا أن المحكمة الإتحادية بتركيبتها الجديدة قد عدلت عن بعض مبادئها وأحكامها السابقة نتيجة تشكيلتها الجديدة٣٣.

ثانيا: أهمية العدول

للعدول أهمية بالغة في تقويم أحكام المحاكم الدستورية، ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يأتي :

١. ضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد:

لا خلاف علي أن جميع الدساتير الديموقراطية في العالم تنص على حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وتمنع السلطات العامة في الدولة من المساس بها. سواء أكان ذلك عبر إصدار تشريعات أو أنظمة أو قرارات قضائية تمس حقوق وحريات الأفراد دون وجه حق، إذ يمثل القضاء الدستوري ضمانة فعالة ومهمة في مواجهة تعسف

٣١. ينظر : عواد حسين ياسين العبيدي. «تفسير النصوص القانونية باتباع الحكمة التشريعية من النصوص»، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة،٢٠١٩، ط١، ص١٠٥.

٣٢. ينظر : د . يحيى الجمل. «القضاء الدستوري في مصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨.

٣٣. ينظر : قانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢١التعديل الأول الأمر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ قانون المحكمة الاتحادية العليا.

وجور، سواء من قبل السلطة التشريعية في حالة ما إذا ما أصدرت قانونا تمس به حقوق وحريات الأفراد، أم من قبل السلطة التنفيذية، وذلك في الظروف الاعتيادية أو الاستثنائية عندما تخل بالتوازن المنشود بين حقوق وحريات المواطنين وبين سلطة الدولة في حماية النظام العام٣٤ .

وإذا عددنا أو أسلمنا أن القضاء الدستوري ضمانة من الضمانات الأكيدة للحفاظ على حقوق وحريات الأفراد في مواجهة السلطة التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية، فإن مبدأ العدول يشكل ضمانة أخرى للحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. وتطبيقا لذلك، نجد أن «المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية» إذ قضت بدستورية تشريع سنته ولاية (أريزونا) وذلك في حكمها المسمى (V. Brown Board of education) « والذي كان ينص على تخصيص عربات للبيض وأخرى السود في القطارات، ثم عدلت عن قرارها هذا ليشمل المساواة التامة بين البيض والسود إذ قضت هذه المحكمة أن المساواة في حماية التشريعات تفرض قيودا على سلطة الولايات فيما يخص التمييز بين الأفراد بسبب انتمائهم إلى فئات معينة بما فيها التمييز بسبب العنصر أو الجنس»٣٥.

٢. العدول أداة لتصحيح أحكام دستورية سابقة :

لا شك أن أحكام القضاء الدستوري قد يعتريها أحيانا الخطأ والقصور؛ لأنها عمل إنساني، ومن المفترض أن يقوم القضاء الدستوري بتقويم تلك الأخطاء من أحكامه.٣٦ فإن كان من الطبيعي، أن تنص معظم الدساتير العالمية صراحه على تمتع أحكامها بحجية مطلقة وغير قابلة للطعن والاعتراض وذلك كونها بمثابة ضمانة للحفاظ على استقرار المراكز القانونية ومنع التعارض بين أحكام القضاء الدستوري والحفاظ على هيبة الدستور، إلاّ أن هذا يتعارض مع ما أسلفناه سابقا، من كون الدستور غير محصن تماماً من الخطأ وليس معصوماً من الخلل والقصور. لذا ينبغي على القضاء الدستوري البحث عن إيجاد طريقة لتدارك الأخطاء التي وقع فيها ومن ثم القيام بتصحيحها من خلال حكم دستوري جديد وذلك عن طريق مبدأ العدول٣٧.

---

٣٤. ينظر : كريم يوسف احمد كشاش. «الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٣٠٠- ٣٠١.

٣٥. ينظر : عوض المر. «الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية» ، مركزرينيه، جان دبوي للقانون والتنمية، ١٩٨٨، ص ٧٧.

٣٦. ينظر : هديل محمد حسن. مرجع سابق، ص٩٣.

٣٧. ينظر : المرجع السابق، ص ٩٣.

المطلب الثاني : موقف الفقه من مبدأ العدول

لم يحظَ مبدأ العدول بقبول عام كما أنه لم يرفض من قبل الجميع. بل ينازع في قبول مبدأ العدول اتجاهين: الأول اتجاه منكر لهذا المبدأ، والآخر اتجاه مؤيد له. وبحديثنا عن موقف الفقه من مبدأ العدول، فسوف نقسم مطلبنا على فرعين: الفرع الأول، نتناول فيه الاتجاه المنكر لمبدأ العدول. والفرع الثاني، الإتجاه المؤيد لمبدأ العدول. وذلك من خلال وجهة نظر التشريعات المقارنة.

الفرع الأول: الاتجاهات الفقهية المنكرة لمبدأ العدول

وبحديثنا عن الاتجاهات المنكرة لفكرة العدول ، أهمها:، سنتناول علي سبيل المثال موقف كل من التشريع الأمريكي، والمصري والعراقي، بوصفه مثالاً تطبيقياً.

أولا: موقف الفقه الأمريكي

يرى أنصار هذا الاتجاه أن مبدأ السوابق القضائية Stare Decisis يفرض التزاماً على عاتق المحكمة العليا بضرورة التقيد بسوابقها القضائية وعدم الخروج عليها نهائيا. وهذا الالتزام - من وجهة نظرهم - هو التزام جامد Rigid لا يعرف أي استثناءات، ويعد مانعا بالتبعية لأي تحول قضائي، وذلك حتى في الأحوال التي تكون فيها هذه السوابق القديمة خاطئة أو غير عادلة .٣٨ ويستند أنصار هذا الرأي على عدد من الحجج لتبرير وجهة نظرهم، ومن أهمها :

١. تعارض فكره العدول عن السوابق الدستوريه لنصوص الدستور الاتحادي حيث يذهب انصار هذا الاتجاه إلى إ إن الزام المحكمة العليا بالتقيد بما هو مستقر عليه في سوابقها القضائية وعدم الحياد عنه يجد سنده في نصوص الدستور.
٢. أهميه العدول عن السوابق الدستوريه في التضييق من مجال السلطة التقديرية للقضاة. إذ تلعب السوابق القضائية دورا هاما في التضييق من مجال السلطة التقديرية للقضاة فيما يعرض أمامهم من منازعات قضائية إذ يرى انصار ذلك الراي أن عدم وجود أي رقابه من جانب السلطة التنفيذية أو التشريعية على إعمال السلطة القضائية من ناحيه علاوة على الحصانة التي يكفلها الدستور للقضاة سواء أكان من حيث عدم المساس بمناصبهم أو رواتبهم من أحيان أخرى تقتضي لزوما الزام القضاة بالتقيد بالسوابق القضائية من مبادئ وقواعد خشيه أن يدفعهم عكس ذلك إلى الحكم وفقا لأهوائهم ومعتقداتهم الشخصية.
٣. تعارض فكره العدول عن السوابق الدستوريه مع مبدا استقرار النظام القانوني ومبدا التوقع المشروع للقانون: حيث تتمثل الحجه الثالثة التي يستند اليها أنصار هذا

38. Noland, Jon D. "Stare Decisis and the Overruling of Constitutional Decisions in the Warren Years." (.(1969, pp. 104-101.

الرأي لتبرير وجهه نظرهم في تعارض فكره العدول عن السوابق القضائية مع مبدأ استقرار النظام القانوني والتوقع المشروع للقانون واللذان يشكلان معا الركيزتين الأساسيتين للأمن القانوني في أي نظام ديمقراطي حيث يشمل المبدأ الأول منهما على مجموعة القواعد التي تكفي الوضوح واستقرار القواعد والمراكز القانونية وحمايتها من التغيرات المفاجئة أو المباغتة أما الثاني فيرمز إلى مجموعه القواعد التي تكفي لحماية توقعات الأفراد المشروعة والمسبقة للأثار القانونية التي تنجم عن أفعالهم وتصرفاتهم ومن ثم فان المصالح المحمية بموجب هذين المبدأين تقتضي لزوما تقيد المحكمة العليا بكل ما هو مستقر عليه في سوابقها القديمة وعدم العدول عن أحكامها٣٩.

ثانيا: موقف الفقه المصري من مبدأ العدول

ولعلنا نري جانبا من الفقه الدستوري المصري، يذهب إلى أن إلزامية الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة وفق المادة (٤٩) من القانون رقم (٤٨) لسنة (١٩٧٩) المعدل يتعين معها ثبوت الصفة النهائية القطعية والباتة لكل السلطات، ومن ثم فلا يجوز إعادة النظر في تلك القرارات والأحكام مرة أخرى إلا في حالة إجراء التعديل أو التغيير في النصوص الدستورية٤٠.

ثالثا: موقف الفقه العراقي من مبدأ العدول

عبر إعمال النظر في دستور جمهورية العراق الدائم الصادر في (٢٠٠٥) فإننا نري أن المشرع العراقي قد اتخذ منهجا سكوتيا أو صامتا بصورة مطلقة عن معالجة موضوع مبدأ العدول في أحكام المحكمة الاتحادية العليا السابقة، بل على العكس من ذلك، نلاحظ أن المادة (٩٤) من الدستور تقضي بإلزامية ونهائية القرار الصادر منها لجميع السلطات والأفراد، ومن ثم تتسع هذه الحجية لتشمل كل السلطات الرئيسة الثلاث، ومن بينها المحكمة الاتحادية العليا التي تعتبر جزءا من السلطة القضائية، ونفس الشيء بالنسبة إلى قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة (٢٠٠٥) المعدل بـ القانون رقم (٢٥) لسنة (٢٠٢١)٤١، وكذلك النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة (٢٠٠٥) السابق، إذ(تنص المادة ٥/ثانياً من قانون المحكمة الاتحادية العليا على أن:

٣٩. ينظر : د/ إسلام إبراهيم شيحه. «العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي» مجله العلوم الإقتصادية والقانونية ، مجلد ٢، عدد ١ السنه الثانية والستون، ٢٠٢٠ ص ١٨٩٢-١٨٩٩.

٤٠. ينظر: سعد ممدوح نايف. «الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح»، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٢٩.

٤١. ينظر : راجع في ذلك: قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١.

« الأحكام والقرارات التي تصدرها المحكمة الاتحادية العليا باتة»، فيما تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا على أن: « الأحكام والقرارات التي تصدرها المحكمة باتة لا تقبل أي طريق من طرق الطعن»٤٢.

الفرع الثاني: الاتجاهات الفقهية المؤيدة لمبدأ العدول

كما يوجد اتجاه معارض لمبدأ العدول الدستوري، يوجد أيضا اتجاه مؤيد لهذا المبدأ. وعلي شاكلة الاتجاه المنكر لمبدأ العدول الدستوري، سنسير في تناول الاتجاه المؤيد لمبدأ العدول، من خلال التشريع الأمريكي، والمصري، والعراقي.

أولا:موقف الفقه الأمريكي من مبدأ العدول

على الرغم من عدم إنكار هذا الاتجاه لأهمية السوابق القضائية في التنظيم القضائي الأمريكي، إلاّ أنهم يرون أن هناك ثمة اعتبارات عملية تقتضي، في بعض الأحيان، العدول عما تضمنته هذه السوابق الدستورية من مبادئ. ويستشهد أنصار الاتجاه المؤيد، بالمحكمة العليا الأمريكية ذاتها، التي وإن كانت قد أكدت علي أهمية السوابق القضائية لتعزيز سيادة القانون، إلاّ أنها لم تجعلها أوامر مقدسة ونصوصاً جامدة يصعب مراجعتها وتقديرها٤٣.

ويرى هذا الاتجاه، أنه لا يوجد تعارض بين مبدأ العدول عن السوابق الدستورية وبين الدستور الأمريكي. « فعدول المحكمة العليا عن سوابقها الدستورية لا يتعارض مع أحكام الدستور، لاسيّما وأن الوثيقة الدستورية قد خلت من أي نص مباشر أو غير مباشر يحول دون إعمال هذا العدول . بل ويذهب البعض من أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن العدول عن السوابق في حالات الخطأ هو أمر تقتضيه نصوص الدستور ذاته، مؤكدين أن سلطة المحكمة العليا في العدول عن سوابقها الدستورية تجد سندها الدستوري في بند ضمان الحقوق Due Process Clause الوارد بالتعديل الخامس من وثيقة الحقوق، « والذي ينص على عدم جواز حرمان الأفراد من الحياة أو الحرية أو الممتلكات من دون إتباع الإجراءات القانونية الأصولية. إذ استقر قضاء المحكمة العليا على أن بند ضمان الحقوق يفرض قيدا عامًا على جميع المؤسسات الدستورية بما فيهم السلطة القضائية مفاده إخضاع جميع سلطات وتصرفات هذه المؤسسات للرقابة والمراجعة . ولما كانت هذه المراجعة أو الرقابة بخصوص الأحكام النهائية للمحكمة العليا في المنازعات الدستورية بهدف تدارك ما شابها من أخطاء غير متصورة عبر وسيلتين اثنتين لا ثالث لهما وهما؛ إما التعديل الدستوري أو الاعتراف للمحكمة بالحق في مراجعة سوابقها القديمة والعدول

٤٢. ينظر : انظر: النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ السابق.

43. Kozel, Randy J. "Precedent and Constitutional Structure." Nw. UL Rev. .789 :(2017) 112, p. 811.

عنها، ونظرا لأن الوسيلة الأولي – كما تقدم من شروحات - صعبة التحقق في غالبية الأحوال بسبب صعوبة الإجراءات»٤٤.

ثانيا: موقف الفقه المصري من مبدأ العدول

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه يجب إعادة النظر في الأحكام والقرارات السابقة للمحكمة الدستورية العليا المصرية، إذ اعترف غالبية الفقه إلي سلطة المحكمة في العدول أو مراجعة بعض أحكامها السابقة، سواء أكان ذلك في القرارات التي مر على صدورها زمن طويل ولم تعُد تتناسب مع التطورات والتغييرات التي تحصل في المجتمع، أو أنَّ الإبقاء على القرار السابق من شأنه عدم تحقيق العدالة وذلك من خلال إلحاق الضرر بالأفراد أي إنها تشترط للعدول شروطاً عديدة منها مواكبة الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمع وعدم مخالفة المهام الرئيسة للدستور في حماية الحقوق والحريات٤٥.

ثالثا: موقف الفقه العراقي من مبدأ العدول

لقد سار المشرع العراقي علي خطى غالبية دساتير العالم في الأخذ بمبدأ العدول، وظهر ذلك جليا في آخر تعديل للنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا. إذ نجد ان التعديل الأخير للمحكمة الاتحادية العليا العراقية، يعترف بمبدأ العدول عن قراراتها السابقة، وذلك طبقا لما هو منصوص عليه في المادة (٤٥) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة (٢٠٢٢)، إذ نصت هذه المادة على :» (المحكمة عند الضرورة، وكلما اقتضت المصلحة الدستورية العامة، أن تعدل عن مبدأ سابق أقرته في إحدى قراراتها، على أن لا يمس ذلك استقرار المراكز القانونية والحقوق المكتسبة)»٤٦.

فبموجب قرارها بالعدد (١٥٨/اتحادية /٢٠٢٢) في ١٦ /٨ /٢٠٢٢، بلورت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، ضوابط العدول الذاتية عن الأحكام مستندة في ذلك إلى نص المادة (٤٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ التي نصت على أن «(للمحكمة عند الضرورة وكلما اقتضت المصلحة الدستورية والعامة أن تعدل عن مبدأ سابق أقرته في إحدى قراراتها على ان لا يمس ذلك استقرار المراكز القانونية والحقوق المكتسبة)»، إذ حدد دواعي العدول ومقتضياته العدول استجابة للظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون هدف العدول تحقيق المصلحة

٤٤. ينظر : د . إسلام إبراهيم شيحه. مرجع سابق، ص ١٩٠٢ -١٩٠٤

٤٥. ينظر : أحمد كمال ابوالمجد. «الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١.

٤٦. ينظر : المادة (٤٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة (٢٠٢٢).

العليا للبلد ودعم الحقوق والحريات العامة وحماية الأمن وتحسين عمل السلطات الاتحادية وتقويمها وضمان حسن سير المرافق العامة للدولة، وأن يكون العدول يتعلق بمبدأ قضائي سابق وغير متعلق بقرارات ذات طبيعة شخصية٤٧.

٤٧. ينظر : قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٥٨/اتحادية /٢٠٢٢) الصادر في ١٦ /٨ /٢٠٢٢.

المبحث الثاني
المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودورها في العدول

يمثل مبدأ العدول عن القرارات السابقة، إحد أوجه مواكبة القاعدة الدستورية للمجتمع واحتياجاته، فلا يمكن أن يبقى الرأي ملاصقاً للحياة العامة، وهنالك ظروف تستدعي أن يكون هنالك رأي جديد يحفظ حقوق وحريات الناس، وأمن الدولة واستقرارها.

كما أننا نجد أن المحكمة الإتحادية العليا، قد أقرت مبدأ قضائياً مقتضاه إمكانية عدول المحكمة عن قراراتها السابقة في حالات معينة، وأساس هذا التحول هو حصول تغيير في أوضاع المجتمع واعتناقه أفكار جديدة مما يؤدي إلى دفع المحكمة للتحول عن توجهاتها السابقة على ضوء هذه التغييرات. فالمحكمة الدستورية الألمانية مثلاً استندت في عدولها إلى الظروف التي تتطلب تقديراً جديداً، فيما ذهبت المحكمة النمساوية إلى أن العدول مرتبط بتبنيها أفكار وقيم جديدة معبرة عنها في الدستور ضمنا.٤٨ وبهذا تكون المحكمة الإتحادية العليا مستجيبة للعدول عن الحجية متى ما استجدت ظروف فرضت موازين جديدة لتعديل الأحكام السابقة أو الإضافة اليها ٤٩ .

ومن خلال حديثنا عن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية بدورها للعدول، سنقسم مبحثنا على ثلاثة مطالب، وهي كما يأتي :

المطلب الأول : التغيرات السياسية وأثرها في العدول

لقد أعطت المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام (٢٠٠٥) حجية مطلقة للأحكام الصادرة من المحكمة الإتحادية، مما يستتبع معه، عدم جواز إثارة المسألة التي سبق وأن فصلت فيها المحكمة مرة أخرى، أي أن قرارها يصبح حائزا على قوة الأمر المقضي فيه. ولكن ارتباك المشهد السياسي الحالي في العراق بسبب اجتهادات المحكمة الاتحادية في مواضيع تمثل عصب سير هذه الدولة، علي سبيل المثال: تشكيل الحكومة، وتفسير الكتلة الأكبر وموضوع الثلث المعطل، وما تسببت به هذه الاجتهادات من ارتدادات سيئة على الواقع السياسي أضرت بشكل كبير حياة المواطنين ومؤسسات الدولة يدفعنا إلى تساؤل مهم: هل يجوز للمحكمة الاتحادية العدول عن هذه الاجتهادات التي

٤٨. ينظر : المظلة التشريعية للعدول القضائي في قرارات المحكمة الاتحادية – وائل منذر البياتي، مقالة منشورة علي موقع الزمان، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٩/٣، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٤/٣٠، متاحة علي الرابط التالي، **https://www.azzaman.com**

٤٩. ينظر : هادي عزيز علي. « جواز العدول عن حجية الحكم القضائي الدستوري» مقالة منشورة علي موقع، صحيفة المدي، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٤/٦، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٤/٢٩، متاح علي الرابط التالي،
https://almadapaper.net/view.php?cat=262428

تسببت مراراً وتكراراً بخرق الدستور، بخاصة إذا أملت ضرورة الوضع السياسي الحرج الذي يعصف بالبلد؟ على اعتبار أن الضرورات تبيح المحظورات.

وبجانب هذه القرارات التي صدرت عن المحكمة الاتحادية العليا، هناك أيضا أمثلة عن قرارات ذات صبغة سياسية عدلت عنها المحكمة الاتحادية العليا نتيجة التغيرات السياسية المتعاقبة، منها على سبيل المثال:

حكم المحكمة في القضية المرقمة (١٦/ اتحادية/ ٢٠٠٧) الذي صدر فيها قرار المحكمة الاتحادية العليا: « إعطاء الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم صلاحية التعيين والإقالة للأجهزة الأمنية».٥٠ وبعد استقراء المحكمة لنصوص الدستور لم تجد ما يشير إلى صلاحية التعيين والإقالة منوطة الى السلطات الاتحادية كما ورد في تسبيب القرار، وبما أن المادة (١١٥) من الدستور تنص: (بأن كل ما لم ينص عليه في اختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم) وتأسيسا على ذلك بنت المحكمة حكمها.

ما لبثت أن عدلت المحكمة عن قرارها هذا بالقرار المرقم (٧٤/ اتحادية/ ٢٠٠٩) عندما وردها استيضاح من محافظة ذي قار عن مدى صلاحية المحافظ بالإقالة والتنسيب والنقل بين دوائر الوزارات في المحافظة لأصحاب المناصب العليا. وقضت بعدم اختصاصها بذلك ٥١.

كذلك حكم المحكمة في القضية رقم (٩/اتحادية/ ٢٠٠٧) التي تتعلق بصلاحية مجالس المحافظات بسن تشريعات محلية، إذ قالت: (من خلال تدقيق أحكام المادة ١١٥ ومواد أخرى من الدستور تبين أن مجلس المحافظة لا يتمتع بصفة تشريعية لسن القوانين المحلية، ولكن يمارس صلاحياته الإدارية والمالية الواسعة استناداً إلى المادة ١٢٢ من الدستور).٥٢ ولكنها عدلت عن قرارها هذا حين أقرت صلاحية مجالس المحافظات لسن التشريعات المحلية بقرارها المرقم (١٣ / اتحادية/ ٢٠٠٧)٥٣.

وكذلك قرارها المرقم (٧ وموحدتها ٩ و١٠/ اتحادية /٢٠٢٢) في ٣ /٢ /٢٠٢٢ الذي عدلت فيه عن رأي سابق الذي يوجب قيام رئيس الجمهورية بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً في الجلسة الأولى ، إذ ذهبت إلى عدم اشتراط تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكبر عددا في الجلسة الأولى ، إذ جاء هذا القرار استجابة للظروف السياسية التي رافقت جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الذي يرشح بدوره رئيس الكتلة النيابية الأكبر

٥٠. ينظر : للمزيد راجع: قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٦/ اتحادية/ ٢٠٠٧) بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١.
٥١. ينظر : قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٧٤/ اتحادية/ ٢٠٠٩) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣.
٥٢. ينظر : قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٩ / اتحادية/ ٢٠٠٧) بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١
٥٣. ينظر : قرارا المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٣ / اتحادية/ ٢٠٠٧) بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١

عـددا لتشـكيل الكابينـة الوزاريـة ومـا رافـق ذلـك مـن اضطرابـات سياسـية٥٤.

المطلب الثاني : التغيرات الإقتصادية وأثرها في العدول

يمكـن أن تتأثـر أحـكام المحكمـة الإتحاديـة العليـا بشـكل كبـير بالتغـيرات في الاقتصـاد، بخاصـة عندمـا تتعامـل مثـل هـذه القـرارات مـع التنظيـم الاقتصـادي والسياسـة والسـيطرة عـلى المـوارد. فيـما يـلي بعـض الطـرق المهمـة التـي يتـم مـن خلالهـا عكـس أحـكام المحاكـم أو تشـكيلها حسـب التغـيرات في الاقتصـاد:

١. إدارة الموارد والسياسة الاقتصادية:

قـد تؤثـر الأهـداف والسياسـات الاقتصاديـة للدولـة عـلى كيفيـة تفسـير المحاكـم لإطارهـا القانـوني. وفي دول مثـل العـراق، إذ يُعـدُّ النفـط أصـلاً اقتصاديـاً مهـماً، فـإن القـرارات المتعلقـة بـالإدارة وتخصيـص عائـدات النفـط قـد تـؤدي إلى إلغـاء الأحـكام القانونيـة السـابقة. إن أحـكام المحكمـة الإتحاديـة العليـا في العـراق التـي تتنـاول صحـة عقـود النفـط وتخصيـص عائـدات النفـط تشـير إلى السياسـات الإقتصاديـة للبـلاد والتعديـلات عـلى تكتيـكات الحكومـة لإدارة المـوارد.

ففـي عـام ٢٠٢٢، قضـت المحكمـة الاتحاديـة العليـا، بـأن قانـون النفـط والغـاز رقـم ٢٢ لعـام ٢٠٠٧ الصـادر عـن حكومـة إقليـم كردسـتان غـير دسـتوري٥٥ .

وسـطرت قرارهـا كـما يـأتي: «الحكـم بعـدم دسـتورية قانـون النفـط والغـاز لحكومـة إقليـم كردسـتان رقـم (٢٢) لسـنة ٢٠٠٧ وإلغائـه لمخالفتـه أحـكام المـواد (١١٠و ١١١ و ١١٢ و١١٥ و ١٢١ و ١٣٠) مـن دسـتور جمهوريـة العـراق لسـنة ٢٠٠٥. مـع إلـزام حكومـة الإقليـم بتسـليم كامـل إنتـاج النفـط مـن الحقـول النفطيـة في إقليـم كردسـتان والمناطـق الأخـرى

---

٥٤. ينظر : د. أحمد طلال عبد الحميد البدري. «المحكمة الاتحادية العليا وضوابط العدول الذاتية عن الأحكام القضائية - تعليق على قرارها المرقم (١٥٨/اتحادية/٢٠٢٢) في ١٦ /٨ /٢٠٢٢» مقالة منشورة علي الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٩/٢٨، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٥/٢. متاح علي الرابط التالي،

https://www.iraqfsc.iq/news.4871

٥٥. ينظر : جدير بالذكر، أن مجلس قضاء اقليم كردستان، قد عارض قرار المحكمة الاتحادية العليا ولم يعترف به، مستندا إلي أن نصوص قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان - العراق رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧، يتماشى مع أحكام الدستور العراقي ولا يتعارض معها. كما أنه بموجب المادة ٢/٩٢ من الدستور العراقي، يتعين على مجلس النواب إقرار قانون لإنشاء المحكمة الاتحادية العليا، ورغم ذلك، لم يتم تمرير مثل القانون حتي تاريخه، مما يستتبع القول معه بعدم وجود محكمة اتحادية في العراق = =تأسست استناداً إلى الدستور، إذ إن المحكمة التي أصدرت قراراً في ١٥ شباط ٢٠٢٢ بإلغاء قانون النفط والغاز الخاص بإقليم كوردستان رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧، لا تملك أي سلطة دستورية، وبالتالي لا يزال قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان سارياً. للمزيد حول ذلك راجع: قرار مجلس القضاء لإقليم كردستان : المحكمة الاتحادية لا تملك صلاحية إلغاء قانون النفط والغاز الخاص بإقليم كوردستان. الموقع الرسمي لحكومة كردستان، تاريخ النشر،٢٠٢٢/٦/٢٤، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٥/١، متاح علي الرابط الآتي:

https://gov.krd/arabic

التي قامت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان باستخراج النفط منها وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة النفط الاتحادية وتمكينها من استعمال صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره. فضلاً عن الحق بمتابعة بطلان التعاقدات النفطية التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان والمتمثلة بالمدعى عليه وزير الثروات الطبيعية مع الأطراف الخارجية دول وشركات بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره وبيعه. مع إلزام حكومة إقليم كردستان بتمكين وزارة النفط العراقية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراجعة العقود النفطية كافة المبرمة مع حكومة إقليم كردستان بخصوص تصدير النفط والغاز وبيعه لغرض تدقيقها وتحديد الحقوق المالية المترتبة بذمة حكومة إقليم كردستان من جراءها وأن يتم تحديد حصة الإقليم من الموازنة العامة وبالشكل الذي يضمن إيصال حقوق مواطني محافظات إقليم كردستان من الموازنة العامة الاتحادية وعدم تأخيرها بعد أن يتم تنفيذ فقرات هذا القرار كافة من قبل حكومة إقليم كردستان وإشعار الحكومة الاتحادية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بذلك»٥٦.

وقد ارتكزت المحكمة الاتحادية العليا في العراق في قرارها، على المادة ١١١ من الدستور بأن النفط والغاز هو ملك للشعب العراقي، أو تأسيساً على ذلك فإن إدارته هي من التجارة الخارجية، وبذلك يدخل ضمن اختصاص الحكومة العراقية المركزية وفق المادة ١١٠ من الدستور.٥٧ كما ارتكزت على نص المادة (١١١) من الدستور التى تنص علي: «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات واستناداً لذلك فإن تعبير الشعب العراقي يشمل جميع العراقيين من دون استثناء من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه بغض النظر عن القومية أو الدين وإن النفط والغاز في جميع أنحاء العراق هو ملك الشعب العراقي والذي لا يجوز لأية سلطة اتحادية أو السلطات المحلية للأقاليم والمحافظات تجاوز ذلك وإن ذلك موجب لتوزيع عائدات النفط والغاز على جميع أبناء الشعب العراقي بصورة متساوية وعادلة بغض النظر عن مناطق إنتاج تلك الثروات لكي لا يحرم أبناء المحافظات غير المنتجة منها كما أن ذلك

٥٦. ينظر : قرار رقم (٥٩ / اتحادية / ٢٠١٢ وموحدتها ١١٠ / اتحادية / ٢٠١٩) في ١٥/٢/٢٠٢٢.

57. dk/v

تنص المادة (١١٠) من دستور العراق ٢٠٠٥ علي: « تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية. وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه . رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته . تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان . تنظيم امور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي. تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد. وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية . تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق . وفقا للقوانين والأعراف الدولية . الاحصاء والتعداد العام للسكان «.

يستلزم اطلاع ومعرفة أبناء الشعب العراقي بمقدار عائدات النفط والغازبوصفه هو المالك لها للوقوف على كيفية توزيعها فمن غير الممكن أن لا يعلم المالك بعائدات ملكه وكيفية توزيعها»٥٨.

كما ارتكزت لأحكام المادة (١١٢) (أولاً) من الدستور التي تنص علي: «تقوم الحكومة الإتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، لذا فإن إدارة النفط والغاز يعود إلى الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة بما يؤمن توزيع وارداتها بشكل يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء العراق لتحقيق التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة»٥٩.

٢. الاستثمار الأجنبي والاستقرار الاقتصادي:

قد يكون لضرورة جذب الاستثمار الأجنبي والحفاظ عليه تأثير على الاختيارات التي يتخذها القضاة. ومن أجل تحسين مناخ الأعمال للمستثمرين، تتمتع المحكمة الاتحادية العليا بسلطة إلغاء الأحكام السابقة. وقد تجلى ذلك في المحكمة الاتحادية العليا بالعراق في قراراها السابق المتعلق بإلزام حكومة الإقليم الكردستاني بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان ٦٠، إذ أثر القرار التي اتخذته المحكمة الاتحادية العليا على الشروط التي بموجبها تمارس شركات النفط العالمية أعمالها في إقليم كردستان. وقد تأثر هذا القرار بالحاجة إلى استقرار الإقتصاد الوطني من خلال ضمان تدفق عائدات النفط عبر الحكومة المركزية، وعليه التأثير على السياسة الخارجية وظروف الاستثمار.

المطلب الثالث : المحددات الاجتماعية وأثرها على العدول

تُعدُّ التغيرات الاجتماعية أحدى أهم العوامل التي تؤثر على مبدأ العدول في المحكمة الاتحادية العليا في العراق. إذ تدرك المحكمة الاتحادية العليا في العراق أهمية التغيرات الاجتماعية في تحديد مبدأ العدول، من خلال التوازن بين المصالح، المتعلقة بالأطراف في القضية، مع مراعاة التغيرات الاجتماعية التي حدثت منذ صدور الحكم.

٥٨.ينظر : قرار صادر عن المحكمة الاتحادية العليا رقم (٥٩ / اتحادية / ٢٠١٢ وموحدتها ١١٠ / اتحادية / ٢٠١٩) في ١٥/٢/٢٠٢٢. جريده الوقائع العراقيه، عدد ٤٦٦٨ ، سنة ٢٠٢٢ السنة الثالثة والستون، ص ٥-٦. متاحة على الرابط الآتي:
https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4668.pdf

٥٩. ينظر : المرجع السابق، ص ٣-٤.

٦٠. ينظر : قرار رقم (٥٩ / اتحادية / ٢٠١٢ وموحدتها ١١٠ / اتحادية / ٢٠١٩) في ١٥/٢/٢٠٢٢.

وتدلُّ العلاقة بين التغيرات الاجتماعية وقرارات المحاكم في العراق على الطبيعة الديناميكية للقانون وترابطه مع المجتمع الذي يحكمه. فمع تطور المجتمع، يتطور المشهد القانوني أيضًاً، وغالبًاً ما يتطلب من السلطات القضائية التكيف وإعادة النظر في الأحكام السابقة لخدمة الاحتياجات والقيم المعاصرة للسكان بشكل أفضل.

كما يمكن للحركات الاجتماعية المتزايدة والتحولات في الرأي العام أن يكون لها شديد الأثر على المحكمة لإعادة النظر في أحكامها السابقة. ويشكل هذا أهمية خاصة في بلد مثل العراق، إذ تتطور الأعراف والقيم المجتمعية بسرعة في مناطق مختلفة، مما يعكس وجهات نظر مختلفة حول قضايا مثل العلمانية في مقابل القوانين الدينية، وحقوق الأقليات. وخير مثال على ذلك:

قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٨٩/ اتحادية/ ٢٠٢١) والمشكل بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧م. والذي ينصب على طلب الحكم بعدم دستورية المادة (٢٨)٦١ من قانون المشروبات الروحية رقم (٣) لسنة ١٩٣١ (والخاص بمنع بيع وشراء المشروبات الروحية إلاّ بناءً على إجازة من جهة رسمية) لكونها وحسب ادعاء المدعي تتعارض مع مجموعة من المواد الدستورية وهي المواد (١) و (٢) أولاً ب، ج) و (١٧) / أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ باعتبار أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والطوائف وأن نظرة الأديان ليست واحدة ازاء التعامل بالمشروبات الروحية وأن الدستور لم يسمح بتشريع قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية الواردة في الدستور وأن تحريم التعامل بالمشروبات الروحية يتعارض كذلك مع حق الفرد في الخصوصية الشخصية٦٢.

وقد صدر قرار المحكمة، برد الدعوي الطالبة بعدم دستورية المادة (٢٨) من قانون المشروبات الروحية رقم (٣) لسنة ١٩٣١، وذلك لعدم تعارضها مع نصوص الدستور التي أشار إليها المدعي في عريضة دعواه٦٣.

---

٦١. ينظر : تنص المادة (٢٨) علي: «كل من يصنع مشروبات روحية أو ينقلها أو يستوردها أو يصدّرها أو يبيعها أو يستلمها أو يحتفظ بها عالما أو لديه ما يدعو إلى الاعتقاد بان عمله مخالف لاحكام هذا القانون أو لأية أنظمة أو أوامر وزارية صدرت بموجب المادتين (٢٥ او ٤٤) من هذا القانون يرتكب جرماً يعاقب عليه بغرامة لا تزيد على الألف وخمسمائة دينار أو بالحبس بمدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بكلتا العقوبتين».

٦٢. ينظر: قرار المحكمة الاتحادية العليا رقيم (١٨٩/ اتحادية/ ٢٠٢١) والمشكل بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧م.

٦٣. ينظر : واستندت المحكمة الاتحادية في قرارها علي: «أن تنظيم التعامل بالمشروبات الروحية من قبل المشرع ليس فيه مساس بمبادئ الديمقراطية ولا الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، كما أن ممارسة الحقوق والحريات والخصوصية الشخصية يكون مقيدا بحقوق وحريات الآخرين وبالنظام العام والآداب العامة، ومن جهة أخرى فإن المشرع لم يمنع مطلقاً التعامل بالمشروبات الروحية، ولكن الموضوع يتمثل بتنظيم كيفية التعامل بتلك المشروبات وهو خيار تشريعي للمشرع بناء على = =السياسة العامة للدولة التي تنعكس من خلال مشاريع القوانين التي تقدم للسلطة التشريعية». راجع: قرار المحكمة الاتحادية العليا رقيم (١٨٩/ اتحادية/ ٢٠٢١) والمشكل بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧م.

نلحظ من القرار السابق، أن المحكمة الاتحادية العليا قد ردت دعوى عدم دستورية نص المادة (٢٨)، وذلك تأكيداً منها وقبولا للقانون ولتداول وتصدير وصناعة المشروبات الروحية (الخمور) شريطة أن يكون بترخيص صادر عن الجهة المختصة. ورأت أن نص هذه المادة لا يخالف نصوص الدستور التي ذكرها المدعي. دونما مراعاة للعادات والتقاليد الاجتماعية والنصوص الدينية.

ثم ما لبثت أن عدلت المحكمة الاتحادية العليا عن قرارها السابق، بالقرار رقم (٣٥/ اتحادية/ ٢٠٢٣) وموحداتها (٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٦٦، ٩٩/ اتحادية/ ٢٠٢٣) والتي طالب فيها المدعين، الطعن بعدم دستورية قانون واردات البلديات رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ المنشور في جريدة الوقائع بالعدد (٤٧٠٨) في ٢٠٢٣/٢/٢٠ وخصوصا نص المادة (١٤) منه، والتي تنص على: « يحظر استيراد وتصنيع وبيع المشروبات الكحولية بكافة أنواعها بداعي مخالفتها للدستور».٦٤ واستند المدعين علي أن الدستور لم يجز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ولا مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الدستور. كما أن المادة (٣) من الدستور أقرت إن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، ومعنى هذا أن سكانه منهم من تسمح لهم أعرافهم وتقاليدهم بالتعامل بتلك المشروبات، وإن منعها يشكل تقييد لهم وتضييق عليهم، وبذلك تقييد حقوقهم وحرياتهم التي حماها الدستور.

إذ جاء قرار المحكمة الاتحادية العليا، برد دعوي المدعين، واستندت في قرارها هذا علي أسس عديدة وقواعد تتمثل في التمسك بالتقاليد والعادات ونصوص الدين الإسلامي الحنيف. إذ جاء في حيثيات قرارها: « أنه ليس من بين الحقوق والحريات التي كفلها الدستور، تأمين تجارة وبيع الخمور ذلك لأن من صلاحية المشرع وفق صلاحياته الدستورية منع دخول وتجارة مواد معينة لأسباب يقدرها هو وفق ما يتراءى له، ولهذا نجد وجود تشريعات كثيرة تمنع المتاجرة بسلع ومواد معينة أما لأضرارها الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية أو غيرها، وحيث إن المنع الوارد في المادة (١٤) من القانون المطعون به ينسجم مع النصوص الدستورية بأن لا يُشرع قانون يتعارض مع ثوابت الإسلام استناداً للمادة (٢ / أولا/أ) من الدستور، ومن ثوابت الإسلام التي أجمع عليها جميع فقهاء المسلمين هو حرمة شرب الخمر، أذ قال تعالى في سورة المائدة (٩٠-٩١): (يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَان أن يُوقع بينَكُمُ العدوة وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصْدُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاة - فهل أنتم منتهون) ، وأما من السنة النبوية قال الرسول

٦٤. ينظر : القرار رقيم (٣٥/ اتحادية/ ٢٠٢٣) وموحداتها (٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٦٦، ٩٩/ اتحادية/ ٢٠٢٣)، المنشور بتاريخ: ٢٠٢٣/٨/٢٧م.

صلى الله عليه وألـه وسلم : (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام) وقال صلى الله عليه وألـه وسلم أتاني جبريل فقال يا محمد إن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وبائعها ومبتاعها وساقيها ومسقاها كل هذه الأدلة القاطعة في ثبوتها ودلالتها تدل على حرمة شرب الخمر، وعليه حرمة الأعمال الموصلة لذلك٦٥.

نستنتج من ذلك، أن المحكمة الإتحادية قد انتهجت نهجا يغلب عليه النزعة الدينية في عدولها، نتيجة التغيرات الاجتماعية الحادثة في المجتمع العراقي حاليا، وعليه فإن الدراسة تستنتج أن المحكمة في قرارها هذا قد جانبت الصواب، وأن قرارها المعدول عنه، كان بداية عدول تدريجي لقرارها الحالي.

٦٥. ينظر : قرار المحكمة الاتحادية العليا رقيم (٣٥/ اتحادية/ ٢٠٢٣) وموحداتها (٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٦٦، ٩٩/ اتحادية/ ٢٠٢٣)، المنشور بتاريخ: ٢٠٢٣/٨/٢٧م.

الخاتمة

يبين البحث أن أحكام المحكمة الاتحادية العليا العراقية تأثرت بشكل كبير بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهو يوضح كيف تؤثر هذه العناصر على النظام القانوني والتشريعات العراقية، حسب على الطريقة التي يتم بها تفسير القوانين وتطبيقها من خلال الفحص الشامل لقضايا المحكمة. وينعكس تأثير الديناميكيات المعقدة للمجتمع العراقي وتطوره في عكس بعض الأحكام. وعبر ما تقدم ذكره، نستطيع القول إن المحكمة الاتحادية العليا تستطيع العدول عن تفسيراتها السابقة ووفقاً لنص المادة (٤٥) من النظام الداخلي للمحكمة رقم ١ لسنة ٢٠٢٢م. ومن خلال بحثنا نستطيع استخلاص بعض النتائج الهامة وهي كما يأتي :

١. لا شك أن مبدأ العدول يعد الوسيلة الوحيدة لتصحيح الأحكام الدستورية كما أنه وسيلة لتفادي إنكار العدالة، إذ قد تصدر احكام دستورية تقضي بعدم اختصاص المحكمة الدستورية بنظر الدعوى ويكون العدول وسيلة لتفادي هذا الإنكار.
٢. ليس بالضرورة أن يكون العدول القضائي الدستوري تعبيرا عن خطأ في التفسير القضائي للنص الدستوري تقوم من خلاله المحكمة العليا بالعدول عنه بعد فترة من الزمن، وإنما هو إعادة تكييف للنص القانوني مع متطلبات وتحولات المجتمع، من خلال إعادة فهم النص القانوني فهما صحيحا ومرتبطا زمانيا ومكانيا وواقعيا مع المجتمع.
٣. كان لبعض التغيرات (علي سبيل المثال التغيرات السياسية)، مثل تغيير الأنظمة الحكومية، تأثيراً مباشراً على الأحكام الدستورية، مما يشير إلى تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية الصرف في بعض الأحيان. وهذا ما حدث في بعض قرارات المحكمة العليا.
٤. كان لبعض التغيرات أيضا (علي سبيل المثال التغيرات الاقتصادية) الأزمات الاقتصادية والتغييرات في سياسات الدولة الاقتصادية أثرت بشكل ملحوظ على تفسيرات القانون، خاصة فيما يتعلق بقضايا العقود والاستثمار.
٥. أسهمت التغييرات الديموغرافية والاجتماعية، مثل الحركات الاحتجاجية والتغير في التركيبة السكانية، والنزعة الدينية، في إعادة تقييم القوانين وأحياناً في تغيير التفسيرات الدستورية لتلبية الاحتياجات المجتمعية الجديدة.

المقترحات :

١. وجوب أن يكون العدول صادراً ونابعاً من إرادة قضائية سليمة، خالية من الأهواء والضغوط والمؤثرات الخارجية. ينبغي أيضا أن يكون العدول مسوّغاً لإسباغ صفة

الشرعية عليه ولا يكون بسبب إرادة القاضي المحضة دون مبرر يسوغها.

٢. ضرورة وجود قضاء مستقل ونزيه بوصفه شرطاً مهماً وأساسياً من شروط العدول، من خلال استقلال السلطة القضائية من تأثير السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبخاصة الصراعات السياسية، إذ تقف على قدم المساواة معهما فلا تتدخل أي من السلطتين في عملها أو تخصصها. وأن يكون العدول تعبيراً صادقاً عن رغبة المحكمة الاتحادية في أن تعكس التغيرات في المشهد الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي وأن المحكمة ستستمر في الاستجابة لهذه التغييرات بسلطتها القضائية، مدركة تماما أهمية تحقيق الاستقرار الاجتماعي والقانوني عبر متابعة الأحكام والتفسيرات السابقة، ما لم يكن من شأن ذلك الإخلال بشكل واضح بمصالح اجتماعية كبرى، أو خلق مشاكل قانونية ودستورية لا داعي لها، أو يؤدي إلى تناقض منطقي، خالقاً عيباً يصبح من المستحيل الحفاظ عليه وفرضه على المجتمع.

٣. أن يظل هذا العدول في الحالات التي يتم فيها محافظا على الخط الأساس الذي تبنته المحكمة الاتحادية العليا منذ نشأتها، وهو خط حراسة الشرعية الدستورية، وإعلاء كلمة القانون، وصيانة الحقوق والحريات.

٤. على المحكمة العليا، أن تضع في الحسبان، الموازنة الدقيقة بين الأضرار الناتجة عن هذا العدول، والأضرار الناتجة عن استمرار المحكمة في تفسيراتها السابقة ثبت عدم صلاحيتها، أو تغيرت أسباب الحكم ودواعيه الصادر فيها نتيجة تغيير الظروف والاعتبارات.

٥. يرى الباحث، بوجوب تعديل نص المادة (٤٥) من النظام الداخلي للمحكمة رقم ١ لسنة ٢٠٢٢م، باشتراط غالبية موصوفة للمحكمة عند عدولها، وإجراءات خاصة تؤدي لمزيد من الاستقرار القانوني والدستوري، وتجعل محكمتنا الموقرة تفكر كثيرا قبل العدول عن سوابقها، ولا تقدم على ذلك إلاّ إذا كانت هذه السوابق غير منتجة فعلاً، أو أصبحت غير مناسبة للتطورات التي طرأت على المجتمع في الميادين المختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. ابن منظور، لسان العرب ، بيروت، دار صادر، ج ١١ .

٢. أبو الحسن أحمد بن فارس. «معجم اللغة»، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٣. أحمد طلال عبد الحميد البدري. «المحكمة الاتحادية العليا وضوابط العدول الذاتية عن الأحكام القضائية - تعليق على قرارها المرقم (١٥٨/اتحادية/٢٠٢٢) في ١٦ /٨ /٢٠٢٢» مقالة منشورة علي الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٩/٢٨، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٥/٢. متاح علي الرابط التالي، https://www.iraqfsc.iq/news.4871

٤. أحمد كمال أبو المجد. « الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري» مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥. إسلام إبراهيم شيحه. « العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي» مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد ٢، عدد ١ السنة الثانية والستون، ٢٠٢٠.

٦. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، القاهرة، مادة (ع د ل)، ٢/٥٨٨.

٧. جبران مسعود. «الرائد» ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٢.

٨. سعد ممدوح نايف. «الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح»، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٩. صلاح الدين فوزي. «الدعوى الدستورية» ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٠. عادل الطبطبائي. «الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية»، مجلس النشر العلمي الكويت، ٢٠٠٠.

١١. عادل طالب. «العدول عن مبدأ السوابق القضائية»، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، جامعة بغداد، عدد ٤١، ٢٠١٣.

١٢. عبد الحفيظ الشيمي. «التحول في أحكام القضاء الدستوري دراسة مقارنة»، دار النهضة العربية للتوزيع والنشر، ٢٠١٠.

١٣. عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. « كتاب العين» ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١.

١٤. عصمت عبد المجيد بكر. «مشكلات التشريع» ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٤ .

١٥. علي الفيومي. «المصباح المنير» ، ساحة رياض الصلح، بيروت- لبنان ، ١٩٩٠.

١٦. عواد حسين ياسين العبيدي. «تفسير النصوص القانونية باتباع الحكمة التشريعية من النصوص»، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة،٢٠١٩.

١٧. عوض المر. «الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية» ، مركزرينيه، جان دبوي للقانون والتنمية، ١٩٨٨.

١٨. قرار مجلس القضاء لإقليم كردستان : المحكمة الاتحادية لا تملك صلاحية إلغاء قانون النفط والغاز الخاص بإقليم كوردستان. الموقع الرسمي لحكومة كردستان، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٦/٢٤، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٥/١، متاح علي الرابط الآتي:
https://gov.krd/arabic

١٩. كريم يوسف أحمد كشاش. «الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٢٠. محمود احمد زكي. «الحكم في الدعوى الدستورية» دار النهضة العربية ، القاهرة، ط٢ ، ٢٠٠٥.

٢١. مروان حسين عطية العيساوي. «الإرادة الضمنية للسلطة التأسيسية الأصلية -دراسة مقارنة» ،أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠.

٢٢. منير حمود الشامي. «هل يحق للمحكمة الاتحادية العليا العدول عن مبادئ أو تفسيرات لنصوص دستورية سبق وإن قررتها سابقا» مقالة منشورة علي موقع، الحوار المتمدن، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٨/٦، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٥/١. متاح علي الرابط الآتي:
https://m.ahewar.org/s.asp?aid=764497&r=0

٢٣. هادي عزيز علي. « جواز العدول عن حجية الحكم القضائي الدستوري» مقالة منشورة علي موقع، صحيفة المدي، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٤/٦، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٤/٢٩، متاح علي الرابط التالي،
https://almadapaper.net/view.php?cat=262428

٢٤. هديل محمد حسن. «العدول في أحكام القضاء الدستوري في العراق، دراسة مقارنة» أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة النهرين ، ٢٠١٥.

٢٥. همام محمد محمود زهران. «المدخل إلى القانون،النظرية العامة للقانون، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٢٦. وائل منذر البياتي. «المظلة التشريعية للعدول القضائي في قرارات المحكمة الاتحادية «، مقالة منشورة علي موقع الزمان، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/٩/٣، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٤/٣٠، متاحة علي الرابط الآتي:
https://www.azzaman.com

٢٧. يحيى الجمل. «القضاء الدستوري في مصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

ثانيا: المراجع الأجنبية

28. Black's Law Dictionary, Third Pocket Edition, Thomson West , 517 ,2006.

Available at: https://thelawdictionary.org/overrule/.
29. Gerhardt, Michael J. "Role of Precedent in Constitutional Decision-making and Theory." Geo. Wash. L. Rev. .68 :(1991) 60
30. Kozel, Randy J. "Precedent and Constitutional Structure." Nw. UL Rev. 112 .789 :(2017)
31. Black's Law Dictionary, p. 5) 1059th ed. 1979). And, Monaghan, Henry Paul. "Stare decisis and constitutional adjudication." Colum. L. Rev. :(1988) 88 .723
32. Burns, Thomas. "The Doctrine of Stare Decisis." (.(1893
33. Burton, Steven J. "The Conflict Between Stare Decisis and Overruling in Constitutional Adjudication." Cardozo Law Review .1687 :(2014) 35
34. Cooper, Charles J. "Stare decisis: precedent and principle in constitutional adjudication." Cornell L. Rev. .401 :(1987) 73
35. Gerhardt, Michael J. "The Irrepressibility of Precedent." North Carolina Law Review .(2008) 86.5
36. Noland, Jon D. "Stare Decisis and the Overruling of Constitutional Decisions in the Warren Years." (.(1969
37. Strauss, David A. "The irrelevance of constitutional amendments." Harv. L. Rev. 2000) 114).

ثالثا: القرارات والأحكام

٣٨. النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة (٢٠٢٢).
٣٩. قانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢١التعديل الأول الأمر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ قانون المحكمة الاتحادية العليا.
٤٠. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٥٨/اتحادية /٢٠٢٢) الصادر في ١٦ /٨ /٢٠٢٢.
٤١. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٨٩/ اتحادية/ ٢٠٢١) والمشكل بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧م.
٤٢. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٥٩ / اتحادية / ٢٠١٢ وموحدتها ١١٠ / اتحادية / ٢٠١٩) في ١٥/٢/٢٠٢٢.
٤٣. قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١.
٤٤. قرارا المحكمة الاتحادية العليا رقم (٧٤/ اتحادية/ ٢٠٠٩) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣.
٤٥. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٥/ اتحادية/ ٢٠٢٣) وموحداتها (٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٦٦، ٩٩/ اتحادية/ ٢٠٢٣)، المنشور بتاريخ: ٢٠٢٣/٨/٢٧م.
٤٦. قرارا المحكمة الاتحادية العليا رقم (٩ / اتحادية/ ٢٠٠٧) بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١.

٤٧. قرارا المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٣ / اتحادية/ ٢٠٠٧) بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١.
٤٨. قرارا المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٦/ اتحادية/ ٢٠٠٧) بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١.
٤٩. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقيم (١٨٩/ اتحادية/ ٢٠٢١) والمشكل بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧م.

References

First: Arabic Sources

1. Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Beirut, Dar Sader, Vol. 11.
2. Abu al-Hasan Ahmad ibn Faris. "Dictionary of the Language," 1st ed., Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 2005.
3. Ahmad Talal Abdul Hamid al-Badri. "The Federal Supreme Court and the Controls for Self-Reversal of Judicial Rulings - A Commentary on its Decision No. (158/Federal/2022) dated August 2022 ,16." An article published on the official website of the Federal Supreme Court, date of publication September 2022 ,28, date of access May 2024 ,2. Available at the following link: https://www.iraqfsc.iq/news.4871
4. Ahmad Kamal Abu al-Majd. "Control of the Constitutionality of Laws in the United States of America and the Egyptian Territory," Nahdet Misr Library, Cairo, 2003.
5. Islam Ibrahim Shiha. "Deviation from Constitutional Precedents in the American Judiciary," Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 2, Issue 1, Sixty-Second Year, 2020.
6. Al-Mu'jam al-Wasit. Arabic Language Academy, Cairo, Article (A D L), 2/588.
7. Gibran Masoud. "Al-Raed," Beirut, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, 1992.
8. Saad Mamdouh Nayef. "Judicial Oversight of the Constitutionality of Laws and Regulations," Dar Abu al-Majd for Printing, Cairo, 2006.
9. Salah al-Din Fawzi. "The Constitutional Case," Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, 1993.
10. Adel al-Tabtabai. "The Constitutional Boundaries between the Legislative and Judicial Authorities," Scientific Publishing Council, Kuwait, 2000.
11. Adel Taleb. "Deviating from the Principle of Judicial Precedents," a study published in the Journal of Law, College of Law, University of Baghdad, Issue 2013 ,41.
12. Abdul Hafeez Al-Shaimi. "The Transformation in Constitutional Judicial Rulings: A Comparative Study," Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Distribution and Publishing, 2010.
13. Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi. "The Book of the Eye," 1st ed., Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 2001.
14. Ismat Abdul Majeed Bakr. "Legislative Problems," Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah,

Beirut, 2014.

15. **Ali Al-Fayoumi. "The Illuminating Lamp," Riad Al-Solh Square, Beirut, Lebanon, 1990.**
16. **Awad Hussein Yassin Al-Obaidi. "Interpreting Legal Texts by Following the Legislative Wisdom of the Texts," Arab Center for Scientific Studies and Research, Cairo, 2019.**
17. **Awad Al-Marr. "Judicial Oversight of the Constitutionality of Laws in Its Main Features," René Jean Debbouy Center for Law and Development, 1988.**
18. **Decision of the Kurdistan Regional Judicial Council: The Federal Court Does Not Have the Authority to Cancel the Kurdistan Region's Oil and Gas Law. Official Website of the Kurdistan Regional Government, Publication Date: June 2022 ,24, Access Date: May 2024 ,1, Available at the following link: https://gov.krd/arabic**
19. **Karim Youssef Ahmed Kashash. "Public Freedoms in Contemporary Political Systems," Al-Maaref Foundation, Alexandria, 1987.**
20. **Mahmoud Ahmed Zaki. "The Ruling in the Constitutional Case," Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2nd ed., 2005.**
21. **Marwan Hussein Attia Al-Issawi. "The Implicit Will of the Original Constituent Authority - A Comparative Study," PhD Thesis, College of Law, University of Karbala, 2020.**
22. **Munir Hamoud Al-Shami. "Does the Federal Supreme Court Have the Right to Deviate from Principles or Interpretations of Constitutional Texts It Has Previously Decided?" Article published on the website, Al-Hewar Al-Mutamadin, date of publication, August 2022 ,6, date of access, May 2024 ,1. Available at the following link:**

https://m.ahewar.org/s.asp?aid=764497&r=0

23. **Hadi Aziz Ali. "The Permissibility of Revoking the Authenticity of a Constitutional Judicial Ruling," an article published on the Al-Mada newspaper website, published on April 2022 ,6, accessed on April 2024 ,29, available at the following link: https://almadapaper.net/view.php?cat=262428**
24. **Hadeel Muhammad Hassan. "Reversing Rulings of Constitutional Judiciary in Iraq: A Comparative Study," PhD thesis, College of Law, Nahrain University, 2015.**
25. **Humam Muhammad Mahmoud Zahran. Introduction to Law, General Theory of Law, Dar Al-Jamia Al-Jadeeda Publishing House, Alexandria, 2006.**
26. **Wael Munther Al-Bayati. "The Legislative Umbrella for Judicial Oversight in Federal Court Decisions," an article published on the Al-Zaman website, published on September 2022 ,3, accessed on April 2024 ,30, available at the following link: https://www.azzaman.com**
27. **Yahya Al-Gamal. "Constitutional Judiciary in Egypt," Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2011.**

Second: Foreign Sources

28. **Black's Law Dictionary, Third Pocket Edition, Thomson West, 517 ,2006. Available at: https://thelawdictionary.org/overrule/.**
29. **Gerhardt, Michael J. "Role of Precedent in Constitutional Decision-making and Theory." Geo. Wash. L.Rev. 68 :(1991) 60**
30. **Kozel, Randy J. "Precedent and Constitutional Structure." Nw. UL Rev. 112 789 :(2017)**
31. **Black's Law Dictionary, p. 5) 1059th ed. 1979). And, Monaghan, Henry Paul. "Stare decisis and constitutional adjudication." Colum. L.Rev. 723 :(1988) 88**
32. **Burns, Thomas. "The Doctrine of Stare Decisis.» (1893).**
33. **Burton, Steven J. "The Conflict Between Stare Decisis and Overruling in Constitutional Adjudication." Cardozo Law Review 1687 :(2014) 35**
34. **Cooper, Charles J. "Stare decisis: precedent and principle in constitutional adjudication." Cornell L. Rev. 401 :(1987) 73.**
35. **Gerhardt, Michael J. "The Irrepressibility of Precedent." North Carolina Law Review 2008) 86.5).**
36. **Noland, Jon D. "Stare Decisis and the Overruling of Constitutional Decisions in the Warren Years.» (1969).**
37. **Strauss, David A. "The Irlevance of Constitutional Amendments." Harv. L. Rev. 2000) 114).**

Third: Decisions and Rulings

38. **Federal Supreme Court Rules of Procedure No. (1) of 2022.**
39. **Law No. 25 of 2021, First Amendment, Order No. 30 of 2005, Federal Supreme Court Law.**
40. **Federal Supreme Court Decision**

إستقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي ودوره في الإصلاح الإداري

The Independence of the Federal Public Service Council And Its Role in Administrative Reform

اسم الباحث:م. د. رافد علي لفتة الجبوري

جهة الإنتساب: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية

Auther's name:Assistant Professor Dr. Rafid Ali Lafta Al-Jubouri

Affiliation: Ministry of Higher Education and Scientific Research / Legal Department

E-mail:

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون العام - قانون إداري

work type: research paper

discipline: Public Law ,Administrative Law

https://doi.org/10.61279/r88p4y81

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١١

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 1/1/2025

Acceptance date: 11/2/2025

Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١/١ تاريخ القبول ٢/١١
النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

إستقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي ودوره في الإصلاح الإداري

The Independence of the Federal Public Service Council And Its Role in Administrative Reform

م. د. رافد علي لفتة الجبوري
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية
Assistant Professor Dr. Rafid Ali Lafta Al-Jubouri
Ministry of Higher Education and Scientific Research / Legal Department

المستخلص

تُعتبر الوظيفة العامة أمانة مُقدسة وخدمة للمجتمع، لذا يجب أن يتولى تنظيمها جهةٌ مهنية مُختصة تقوم باختيار الأفراد المؤهلين لتحقيقِ الهدف الأساسي المُتمثل في المصلحةِ العامة، وتستدعي هذه الضرورة أن تتولى تنظيم هذه الوظيفة جهةٌ ذات سُلطات واختصاصات مُحددة بموجب الدستور، وأن تتمتع بقدرٍ كافٍ من الاستقلالية لضمانِ حياديتها وعدم تأثرها بأي ضغوطٍ سلبية تؤثر على أدائها لواجباتها. وهذا ما يُبرر إعادة إنشاء مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراقِ بموجب الدستور، ليكون مسؤولاً عن شؤونِ الوظيفة العامة بما يتماشى مع متطلبات المصلحة العامة واعتبارات العدالة بين المُتنافسين على الوظائفِ العامة في البلاد.

ومع ذلك، فإن استقلالية المجلس لا تعني عدم التعاون والتنسيق مع السلطة التنفيذية، التي تُعتبر الجهاز الإداري الأعلى في الدولة، حيث تتطلب اعتبارات التنظيم الإداري ذلك. وقد جاء التنظيم الجديد للمجلس دستورياً استجابةً لمبادئ الديمقراطية التي يقوم عليها النظام السياسي الحالي في العراق، وضمن الهيئات المستقلة، معتمداً على استقلالٍ مالي وإداري بُغية بناء قدرات بشرية تعمل على خدمة المجتمع على أساسِ مبدأ المساواة.

الكلمات المفتاحية : الإستقلالية، مجلس الخدمة الإتحادي، الإصلاح الإداري، القانون الإداري

Abstract

The public service is considered a sacred trust and a service to the community. Therefore ,it should be organized by a specialized professional body that selects qualified individuals to achieve the primary goal of serving the public interest .This necessity calls for an organization with specific powers and responsibilities as defined by the constitution ,and it should enjoy sufficient independence to ensure its neutrality and to be unaffected by any negative pressures that could impact its performance of duties .This justifies the re-establishment of the Federal Public Service Council in Iraq under the constitution .To be responsible for public service affairs in accordance with the requirements of the public interest and considerations of fairness among competitors for public positions in the country .However ,the council's independence does not mean a lack of cooperation and coordination with the executive authority ,which is considered the highest administrative body in the state ,as administrative organization considerations require it .The new organization of the council has been constitutionally established in response to the principles of democracy that underpin the current political system in Iraq ,and

within independent bodies ,relying on financial and administrative independence in order to build human capacities that serve the community based on the principle of equality.

Keywords :Independence ,Federal Service Council ,Administrative Reform ,Administrative Law.

المقدمة

وافق مجلس النواب العراقي على قانونِ مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ المعدل، بهدفِ تنظيم شؤون الوظيفة العامة وتوفير فرص مُتساوية للأفراد المؤهلين لِشغلها. كما يسعى القانون إلى تطويرِ الجهاز الإداري ورفع مُستوى الهيكل التنظيمي في مؤسسات الدولة.

يُعتبر هذا المجلس تجربة دستورية حديثة تتماشى مع التغيرات التي تشهدها المرافق العامة. وقد تم تكليف المجلس بالعديدِ من الاختصاصاتِ لِتعزيز الجهاز الإداري في العراق، بالإضافة إلى دورهِ الرقابي الفعال في مجالِ الخدمة الوظيفية، مما يستدعي تنظيم هذه الجوانب من قبلِ مجلس الخدمة العامة الاتحادي.

وعليه يُعتبر مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراق من نتائجِ التطور الحديث والاتجاه نحو الديمقراطية في تنظيمِ المرافق العامة. فهو يُمثل جهازًا إداريًا مستقلًا في مهامهِ، مُستندًا إلى مبدأ الفصل بين السلطات، مما يسهم في تنظيم الوظيفة العامة وتحقيق المصلحة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، يُعد المجلس وسيلة قانونية لضمانِ وحماية حقوق الموظف العام، مع الالتزام بأُسُس قانونية ووظيفية سليمة.

وعلى الرغم من أن مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراق هو هيئة مستقلة مسؤولة عن تنظيم شؤون التوظيف في القطاع الحكومي وفق معايير الكفاءة والنزاهة، إلا أن التدخلات السياسية والإدارية تُشكل تحديًا مُستمرًا أمام استقلاليته، حيث تتجلى هذه التدخلات من خلالِ ضغوط الأحزاب السياسية والمسؤولين للتأثير على قراراتِ التعيين والترقيات، مما قد يقوض مبدأ تكافؤ الفرص.

كما أن التأثيرات الخارجية قد تُعرقل تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيزِ الشفافية والعدالة في التوظيف. وعلى الرغم من وجود أطر قانونية تحمي المجلس من التدخلات، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين يظل مرهونًا بالإرادةِ السياسية ومدى التزام الجهات التنفيذية بمبدأ الفصل بين السلطات، مما يجعل المجلس في مواجهة مُستمرة للحفاظِ على استقلاليتهِ وضمان تحقيق العدالة الوظيفية.

أولاً: أهمية البحث.

تبرز أهمية البحث في استقلاليةِ مجلس الخدمة العامة الاتحادي من الدور الحيوي الذي يلعبه في تنظيمِ وإدارة شؤون الخدمة العامة في الدولة. وكذلك من دورهِ في تحقيق العدالة الوظيفية، حيث يُعتبر الجهة المُختصة التي تُشرف على تعيينِ الموظفين في

الوظائفِ العامة على أساسِ الكفاءة والعدالة.

دراسة المجلس تُظهر دوره في ضمان توزيع الفرص بالتساوي بين المواطنين. وتبرز الأهمية من دور المجلس في تعزيز الشفافية والنزاهة، حيث يُسهم المجلس في تقليل الفساد والمحسوبية من خلالِ وضع معايير صارمة لاختيار وتوظيف الكوادر وان فهم آليات عمل المجلس يُساعد على تعزيز هذه القيم.

ثانياً: إشكالية البحث.

بناءً على ما ذكرناه سابقاً تثور معنا الإشكالية الرئيسية الآتية: **ما مدى استقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراق في ظل التحديات السياسية والادارية، ومدى قدرته في مجال الاصلاح الاداري.**

ثالثاً: منهجية البحث.

نظراً لخصوصية موضوع هذا البحث وأهميته في الوقت الحاضر وتشعب القضايا التي يتطرق لها فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي، وعليه سوف نقوم بتحليل النصوص القانونية التي نظمت أعمال ومهام واختصاصات مجلس الخدمة العامة الاتحادي، حيث سنعتمد على دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، بصورةٍ عامة، وسنعتمد على القانون الخاص بتنظيم مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لعام ٢٠٠٩ المعدل.

رابعاً: خطة البحث.

سنعتمد في تناول هذا البحث على التقسيم الثنائي، حيث سنقوم بتقسيمه إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين وفقاً للآتي:

المبحث الأول: التنظيم القانوني لمجلس الخدمة العامة الاتحادي.

المطلب الأول: ماهية مجلس الخدمة العامة الاتحادي.

المطلب الثاني: هيكلية مجلس الخدمة العامة الاتحادي.

المبحث الثاني: استقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي ودوره في الإصلاح.

المطلب الأول: استقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي.

المطلب الثاني: التعاون بين مجلس الخدمة والسلطة التنفيذية في مجال الإصلاح الإداري.

المبحث الأول
التنظيم القانوني لمجلس الخدمة العامة الاتحادي

مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراق[١]، هو هيئةٌ مستقلة تهدف إلى تنظيمِ شؤون التوظيف في القطاعِ العام وضمان تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين. يستند المجلس إلى الدستورِ والقوانين النافذة التي تُحدد آليات عمله، حيث يُعد الجهة المسؤولة عن وضعِ السياسات المُتعلقة بالتعيينات في الوظائفِ العامة وفقاً لمعايير النزاهة والكفاءة.

يتكون المجلس من رئيس ونائب للرئيس وعدد من الأعضاء الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة ويتم تعيينهم وفق ضوابط قانونية لضمانِ استقلالية المجلس وحياديته. يعتمد المجلس في عملهِ على هيكل تنظيمي يضم دوائر مُتخصصة تُعنى بالتخطيط، والتوظيف، والتطوير الإداري، حيث يسعى إلى تحديثِ آليات العمل الإداري عبر استخدام التكنولوجيا والرقمنة. وإلى جانبِ دوره في التوظيف، يُساهم المجلس في تحسينِ بيئة العمل في المؤسساتِ الحكومية من خلالِ تقديم المُقترحات التي تُعزز كفاءة الأداء الوظيفي وتحقيق التنمية الإدارية في العراق.

بناءً على ما تقدم سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، حيث سنبحث في المطلب الأول في مفهوم مجلس الخدمة العامة الاتحادي، ونتناول في المطلب الثاني هيكلية مجلس الخدمة العامة الاتحادي.

المطلب الأول: مفهوم مجلس الخدمة العامة الاتحادي

مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراق يُعد من أبرز مظاهر التطور الإداري والتوجه نحو الديمقراطية في إدارة المرافق العامة. وهو يُمثل هذا المجلس جهازاً إدارياً مُستقلاً يستند في مهامهِ إلى مبدأ الفصل بين السلطات، مما يُسهم في تنظيم الوظيفة العامة وتحقيق المصلحة العامة وفق أُسُس قانونية ومهنية سليمة. كما يُعد وسيلة قانونية فعّالة لضمان حقوق الموظفين العامين وحمايتها، إلى جانب تعزيز العدالة الإدارية[٢].

الفرع الأول: تعريف مجلس الخدمة العامة الاتحادي:

عند استقراء قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي وقوانين الهيئات المستقلة الأخرى في العراق، وحتى عند مقارنة هذه القوانين بالتشريعات المُماثلة، يتضح أن القاعدة العامة تتمثل في غياب تعريف تشريعي دقيق للهيئات المستقلة. ويعود ذلك إلى أن المشرّع

١. نصت المادة (١٠٧) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على أنه: يؤسس مجلس يسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادي يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية بما فيها التعيين والترقية، وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون.
٢. ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الإداري، ط ١، منشورات جامعة تكريت، العراق، ٢٠٠٩، ص١٢٣.

غالبًا ما يترك مهمة وضع التعاريف إلى الفقهِ والقضاء[٣].

أما الدستور العراقي النافذ، فقد اكتفى في المادة (١٠٢) بوصف الهيئات المُستقلة بأنها «هيئات تخضع لرقابةِ مجلس النواب وتنظم أعمالها بقانون»، مشيرًا إلى أنها تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، مع ترك تفاصيل تنظيم عملها للقانون[٤].

وبالنظر إلى أن مجلس الخدمة العامة الاتحادي يُعدّ من الهيئات المُستقلة، فإن ما أورده الدستور بشأن هذه الهيئات ينطبق عليه بالضرورة.

بالرجوعِ إلى المادة (٢) من قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩، يتضح أن المجلس يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط بمجلس النواب العراقي، حيث يمثله رئيسه أو من ينوب عنه بموجب تخويل رسمي.

وعند محاولة تعريف مجلس الخدمة العامة الاتحادي، يظهر اختلاف بين الفقهاء في تعريف الهيئات المستقلة بشكل عام. وقد استندت التعريفات إلى معيارين رئيسيين:

١. المعيار الشكلي: يُعرف الهيئة المستقلة بأنها كيان يُنشأ بموجب قانون يُمنح من خلاله الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، مع تحديد نظامها الداخلي بما يمنع السلطة التنفيذية من تغييره أو تعديله بإرادتها المنفردة.

٢. المعيار الموضوعي: يُركز على طبيعة عمل هذه الهيئات، إذ تُعرف بأنها أجهزة داخل الدولة تتمتع بصلاحياتٍ وامتيازات تمكّنها من اتخاذ قرارات مستقلة، مما يجعلها أشبه بسلطات مستقلة في هيكل الدولة٥.

وعليه يمكن القول أن مجلس الخدمة العامة الاتحادي يُمثل نموذجاً واضحاً للهيئات المُستقلة، حيث يجمع بين الاستقلالية القانونية والإدارية التي تمنحه القدرة على أداء مهامه بعيدًا عن تدخلِ السلطة التنفيذية، مما يرسخ دوره كجهة مستقلة في إطار النظام السياسي والإداري للدولة.

وإزاء عدم شمولية هذه التعريفات وعدم دقتها يمكننا تعريف مجلس الخدمة العامة الاتحادي وفقاً للمعيارين الشكلي والموضوعي بأنه جهاز إداري مشكل وفقاً للقانون يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري يقوم بمجموعة من الأعمال والأنشطة من أجل تنظيم شؤون الوظيفة العامة في الدولة.

---

٣. هشام جميل كمال، مجلس الخدمة الاتحادية بين الرقابة والاستقلالية في العراق، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٣، ص١٢.

٤. نصت المادة (١٠٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على أنه (تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون)

٥. عدنان العجلاني، الوجيز في الحقوق الإدارية، ج٣، القضاء الإداري ومجلس الدولة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٦، ص٨١.

ولتحقيق العدالة الوظيفية، سعى العراق إلى تأسيس مجلس الخدمة العامة الاتحادي، الذي يعمل وفق أهداف ومهام مُحددة بموجب القانون.

الفرع الثاني: أهداف مجلس الخدمة العامة الاتحادي:

قد بَيّنا سابقاً أن الأساس القانوني لمجلسِ الخدمة العامة الاتحادي هو نص المادة ١٠٧ من الدستور، التي نصت على تسمية المجلس وتنظيمه بقانون يسمى (قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادية)، حيث نصت على تأسيسِ مجلس يُسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادية، يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية، بما فيها التعيين والترقية، وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون، ان هذا النص ورد ضمن الفصل الرابع للباب الثالث من الدستور الخاص بتشكيل الهيئات المُستقلة؛ ولهذا فإن المجلس يُعّد من حيث تشكيله احدى الهيئات المُستقلة في العراق[٦]. وهو بهذا يتمتع بالاستقلال المالي والاداري، ويكون ارتباطه بمجلس النواب. وبذلك يُعّد احدى المؤسسات الدستورية في العراق يعنى بتنظيم شؤون الوظيفة العامة بموجب قانونه الصادر رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩.

لذلك فإنه يعد أول مؤسسة ادارية مُستقلة تتولى تنظيم الوظيفة العامة من اجلِ كفالة المساواة والعدالة في الجهازِ الاداري بإتباع قواعد الاجراءات الادارية في الشأن الوظيفي[٧]. حيث يهدف المجلس وفق المادة (٣) من القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٩ الى تحقيق ما يلي:

١. **رفع مستوى الوظيفة العامة وتنمية وتطوير الخدمة العامة وإتاحة الفرص المتساوية وضمان مبدأ المساواة للمؤهلين لإشغالها.**
٢. **تخطيط شؤون الوظيفة العامة والرقابة والإشراف عليها.**
٣. **تطوير الجهاز الإداري، ورفع مستوى الهيكل الوظيفي للدولة وتطوير كفاءة موظفي الخدمة العامة وتوفير الرعاية الاجتماعية الملائمة لهم بالتنسيق مع الجهات المختصة.**

وقد نص القانون على وسيلتين لتحقيق هذه الأهداف: **الأولى**: هي إنشاء معهد يسمى "معهد الوظيفة العامة"، على أن يتم تنظيم عمله بقانون خاص. أما **الثانية**: فهي إنشاء مدارس للتطوير الوظيفي داخل الوزارات، حيث يُلزَم كل منها بذلك بالتنسيق مع المجلس المعني. إلا أنه يمكن ملاحظة أن هذه الوسائل تبدو محدودة وغير متناسبة مع الأهداف المنشودة، حيث تركز فقط على جانب واحد يتعلق بتطوير الوظيفة العامة. كما أن النص على إنشاء مدارس في الوزارات الخاصة بالتطوير الوظيفي قد يكون مبالغًا فيه،

٦. هشام جميل كمال، مجلس الخدمة الاتحادية بين الرقابة والاستقلالية في العراق، مرجع سابق، ص١٤.
٧. زينب ماجد محمد علي، غصون على عبد الزهرة، كرار عماد رحيم، الرقابة القضائية على قرارات مجلس الخدمة العامة الاتحادي، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، العدد٨، ٢٠٢٢، ص٢٤.

سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو الإشراف والرقابة.

وبناءً على ما تقرر من أهداف للمجلس بموجب المادة الثالثة المذكورة سابقاً، فنلاحظ أن هناك قصر قانوني وغموض في الصياغة لما تقرر من نقاط، وارتأينا أن تكون وفق الآتي: النص على ضمان تكافؤ الفرص أمام المواطنين في شغلِ الوظائف العامة على وفقِ مؤهلاتهم والشروط المطلوبة، والنص على رفع مستوى كفاءة الأداء لموظفي الخدمة المدنية، والنص على تخطيط شؤون الخدمة المدنية العامة وشؤون وظائفها والرقابة والاشراف عليها بما يضمن تنظيمها وتطويرها.

المطلب الثاني: هيكلية مجلس الخدمة العامة الاتحادي

سنتناول هذا الفرع من خلال تقسيمه إلى فرعين، حيث سنبحث في الفرع الأول تكوين مجلس الخدمة العامة الاتحداي، ثم ننتقل لتناول مهام مجلس الخدمة العامة الاتحادي في الفرع الثاني:

الفرع الأول: تكوين مجلس الخدمة العامة الاتحادي:

كان المجلس في البداية يتكون من رئيس ونائب للرئيس بالإضافة إلى سبعة أعضاء متفرغين، يشترط أن يكون اثنان منهم مُختصين في القانون، اثنان في الإدارة والاقتصاد، وواحد في كل من الطب والهندسة والزراعة[٨]، هذا التكوين كان مُعتمدًا بموجب قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩.

لكن بعد صدور التعديل الأول للقانون في عام ٢٠١٥[٩]، تم تعديل المادة (٥) لتصبح التشكيلة الجديدة للمجلس تَضُم رئيسًا ونائبًا للرئيس، إضافةً إلى تسعة أعضاء مُتفرغين. من هؤلاء الأعضاء، يجب أن يكون ثلاثة منهم مُتخصصين في القانون، وثلاثة في الإدارة والاقتصاد، وعضو واحد في كل من الطب والهندسة والزراعة.

وقد تم تبرير هذا التعديل بهدف تعزيز تمثيل مختلف مكونات الشعب في المجلس، وذلك من خلال التنوع الأكبر في التخصصات الأكاديمية والمهنية بين أعضائه[١٠].

ويتمتع رئيس المجلس بدرجةٍ خاصة، بينما يشغل نائب الرئيس وبقية الأعضاء منصب مدير عام. تُحَدَد مدة عضوية رئيس المجلس ونائبه وأعضاء المجلس بخمسِ

٨. إياد عبد اللطيف، مجلس الخدمة العامة الاتحادي....لدعاية والإعلان السياسي، ٢٠١٦، ص٢٤٣، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الاتي: http://www.shafaaq.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١/٧

٩. قانون التعديل الأول لقانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لعام ٢٠٠٩، نشر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤، مجلة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٦٣.

١٠. تغريد محمد، مبدأ المشروعية وأثره في النظام التأديبي للوظيفة العامة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٦.

سنوات، مع إمكانية التجديد لمرةٍ واحدة. وفيما يتعلق بالشؤون الإدارية والمالية للمجلس، يتولى رئيس المجلس صلاحيات الوزير في هذا المجال[١١].

الفرع الثاني: مهام مجلس الخدمة العامة الاتحادي:

الوظيفة العامة تُشكل كيانًا مُستقلًا ونظامًا مُتميزًا تحكمهُ قواعد خاصة تختلف عن تلك التي تحكم القانون الخاص. ويعتبر موظفو القطاع العام فئةٌ اجتماعية متميزةٌ عن بقيةِ فئات المجتمع،١٢ إذ يتمتعون بحقوقٍ خاصة ويترتب عليهم واجبات والتزامات مُحددة. يهدف المجلس إلى تحسينِ مُستوى الوظيفة العامة وتعزيز وتطوير الخدمة العامة، مع ضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين المؤهلين لشغلِ الوظائف العامة. كما يسعى إلى تخطيط شؤون الوظيفة العامة ومراقبتها، بالإضافةِ إلى تطوير الجهاز الإداري ورفع مُستوى الهيكل الوظيفي للدولة.

ويعكف المجلس على تحسينِ كفاءة موظفي الخدمة العامة من خلالِ التدريب المُستمر، وتوفير الرعاية الاجتماعية المناسبة لهم بالتنسيق مع الجهات المعنية. ويُؤسس معهد خاص بالوظيفة العامة لتدريب الموظفين وتأهيلهم، بما يساهم في رفعِ مستوى الأداء الوظيفي داخل الجهاز الإداري للدولة.

ووفقا للمادة (٩) من القانون، يتولى المجلس تنفيذ قانون الخدمة الاتحادية عند تشريعه، فقد جاء الفصل الرابع منهُ متضمناً تحديد المهام والصلاحيات التي يضطلع بها المجلس، وسنتناول أهمها وفق الآتي:

١. تنفيذ قانون الخدمة العامة الإتحادية عند تشريعه وتنفيذ كل ما يتعلق بالوظيفة العامة الإتحادية في القوانين النافذة.... الملاحظ ان هذه الفقرة لم تُنفذ في حينها؛ حيث شرع القانون الا انه لم يأخذ مجراه للتنفيذ الا في عام ٢٠١٩.
٢. التعيين وإعادة التعيين والترقية في الخدمة العامة ويكون ذلك من اختصاص المجلس حصراً وعلى أساس المعايير المهنية والكفاءة؛ فتحقيق الكفاءة المطلوبة فيمن يشغل الوظيفة العامة أمرٌ في غاية الاهمية، كي تتمكن الادارة من تحقيق اهدافها١٣.
٣. تخطيط شؤون الوظيفة العامة والاشراف والرقابة عليها في دوائر الدولة ورسم سياسات الخدمة العامة وتحديد وسائل تنفيذها وتقييم مستوى الانجاز.
٤. اعداد مشروع الموازنة الخاصة للمجلس، ودراسة مقترحات الوزارات حول مشروع

١١. إياد عبد اللطيف، مجلس الخدمة العامة الاتحادي....لدعاية والإعلان السياسي، مرجع سابق، ص٢٥٣.
١٢. رشا عبد الرزاق جاسم، المبادئ الحديثة للوظيفة العامة بين الشرعية الإسلامية والقانون الوضعي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص٢٧.
١٣. ماجد راغب الحلو، الإدارة العامة، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص١٤٧.

قانون الموازنة الإتحادية فيما يتعلق بالاعتمادات المطلوبة للموظفين والنفقات الإدارية والموافقة عليها وتقديمها الى مجلس الوزراء.

٥. إجراء المسوحات والدراسات والإحصاءات وتقديم المقترحات المتعلقة بتحقيق التوازن بين هيكل الرواتب وبين المُستوى المعاشي العام في ضوءِ تكاليف المعيشة وأسعار السلع والخدمات والمعايير الإقتصادية وتحديد الحد الأدنى لمعيشةِ الفرد في الوظيفةِ العامة بالتنسيقِ مع الجهات المختصة.

٦. للمجلس اختبار مؤهلات الاشخاص المُراد تعيينهم او اعادة تعيينهم بالمقابلةِ او بالامتحانِ التحريري[١٤]،أو بهما معاً للوقوفِ على صِفاتهم ولياقتهم ويُستثنى من ذلك من له خدمةٌ سابقة في وظيفةٍ مُثبت فيها، او يحمل شهادة عالية إلا اذا كان عدد المتقدمين للوظائف المطلوب اشغالها أكثر من عددِ تلك الوظائف.

٧. يراعي المجلس في إداء عمله أحكام المادة (١٠٥) من الدستور على أن تنطبق على الجميع شروط وأوصاف الوظيفة).

١٤. ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الإداري، مرجع سابق، ص٢١٩. وإن الطريقة الأكثر شيوعا في معظم دول العالم الاختيار الموظفين هو إجراء اختبار تنافسي لهم، وهذا ما اعتمده القانون المصري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ القانون الخاص بتنظيم شؤون موظفي الدولة الذي نص في المادة (٦) تامنا) منه على أن يكون المتقدم للوظيفة العامة قد اجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة).

المبحث الثاني
استقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي ودور في الاصلاح

قد يبدو أن هناك خلطًا بين اختصاصات مجلس الخدمة الاتحادي والسلطة التنفيذية، نظراً لأن كلا الجهتين تُشكلانِ جزءًا من الجهاز الإداري للدولة. على الرغم من أن مجلس الخدمة الاتحادي هو كيان جديد نسبياً في هذا الجهاز، إلا أن له جذوراً تاريخية١٥، وقد أصبح دوره اليوم أكثر وضوحًا وأهمية في تنظيمِ شؤون الوظيفة العامة١٦. لذا، سنعمل على توضيح مدى استقلالية وتعاون الجهتين من خلال مطلبين منفصلين: في المطلب الأول، سنستعرض استقلال مجلس الخدمة العامة الاتحادي، بينما في المطلب الثاني، سنناقش علاقة التعاون بين مجلس الخدمة والسلطة التنفيذية في مجال الإصلاح الإداري.

المطلب الأول: استقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي

إن مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراق يتمتع باستقلالٍ مالي وإداري بموجب المادة (٢) من قانونِ المجلس رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩، حيث أكد القانون هذا الاستقلال لضمانِ إدارة شؤونه بعيداً عن التدخلات التنفيذية. وقد أدرج الدستور العراقي المجلس ضمن الهيئات المُستقلة في الفصل الرابع من البابِ الثالث، إلا أنه لم يوضح بشكلٍ صريح مضمون الاستقلال المالي والإداري، واكتفى بالإشارةِ إلى خضوعهِ لرقابةِ مجلس النواب.

في ضوء هذا الإطار القانوني، يظهر المجلس كهيئةٌ مُستقلة لا تتبع الحكومة أو السلطة التنفيذية، بل يتبع بشكلٍ مباشر مجلس النواب. ورغم ذلك، يثير غياب التفاصيل الدستورية المتعلقة بالاستقلالِ تساؤلات حول نطاق هذا المفهوم وآليات تطبيقه، مما يترك مجالاً للتأويل حول حدود استقلالية المجلس في ظل الإشراف الرقابي لمجلس النواب.

ويُعّد الاستقلال احد المبادئ المهمة للمجلس في ضوءِ المهام الموكلة به، كونه من الاجهزةِ التنظيمية التي تَتَطلب استقلال اجهزتها لضمانِ حيادية مُمارسة وظائفها١٧.

إن ضمان استقلالية هذه المؤسسة يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتجنب خضوعها لتأثير الحكومة من جهة، ولحمايتها من التأثيراتِ السياسية والصراعات الحزبية من جهةٍ أخرى. يهدف ذلك إلى تمكينها من اتخاذِ قرارات إدارية مُحايدة، بعيدًا عن أي تدخلاتٍ أو انحيازات قد تضر بِمصداقيتها وأدائها، وهو ما يُعزز تطبيق مبدأ الفصل بين السُلطات.

وقد تم إنشاء هذا المجلس لتنظيمِ شؤون الوظيفة العامة وتحريرها من التسييسِ

١٥. مازن ليلو راضي، القانون الإداري العام، ط٣، مطبعة جامعة دهوك، العراق، ٢٠١٣، ص٢١٥.
١٦. عثمان سلمان غيلان العبودي، أخلاقيات الوظيفة العامة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٣.
١٧. خالد رشيد علي، مفهوم النقل الوظيفي واتجاهات القضاء الإداري الحديثة بشأنه (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، العدد (٥٥)، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠، ص٥٤.

والتحزب، مع التركيز على تشكيلِ كيان مؤسسي يعنى بتطوير أداء مؤسسات الدولة. كما يهدف إلى تحقيقِ العدالة وضمان معايير الكفاءة في عملياتِ التعيين، وإعادة التعيين، والترقية. ويتم ذلك من خلالِ السعي لتحسينِ مستوى الوظيفة العامة، وتخطيط شؤونها، ومُمارسة الإشراف والرقابة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وشفافية١٨.

ان عمل مجلس الخدمة العامة الاتحادي كان مُرتبطا بصدور القانون الخاص به، وبعد صدور القانون وعلى الرغم من التأخير في نفاذه؛ الا ان الأمر يتطلب الغاء القوانين والقرارات التي تتعلق بالوظيفةِ العامة والتي تتعارض مع المهام المُحددة للمجلس قانوناً؛ كون المجلس قد جاء ليستقل بشؤون الوظيفة العامة بعيداً عن التدخل من الجهاتِ الأخرى في مهامِها.

وإن هذه الاستقلالية الخاصة لمجلس الخدمة العامة لا تعني أنه غير خاضع لأي رقابة، فإن المجلس يخضع للرقابة من خلالِ مجلس النواب١٩، والذي له أن يتدخل في المجلس من خلال حالتين:

الحالة الأولى: تعيين رئيس وأعضاء مجلس:

إن تعيين رئيس واعضاء مجلس الخدمة العامة الاتحادي يتم بتوصيةٍ من مجلسِ الوزراء ومصادقة مجلس النواب العراقي وهذا ما نص عليه الدستور العراقي النافذ بموجب المادة (٨٠ / خامساً) منه والتي اشارت إلى أنه يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات التالية: أولاً ... خامساً : التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة ...) ثم عرضهم على مجلسِ النواب للمُصادقة عليهم إلا أن قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ اغفل الأغلبية الموصوفة لتعيين رئيس المجلس واعضائه، ولكن يمكننا اعمال قاعدة توازي الاشكال لمعالجة ذلك الاغفال فبما أن اعفائهم يتم بالأغلبية المطلقة فمن باب اولى ان يكون تعينهم بالأغلبية المطلقة أيضاً.

ومن هنا يلاحظ أن الدور الرقابي الذي يلعبه مجلس النواب العراقي في تعيين رئيس واعضاء مجلس الخدمة العامة الاتحادي يتجسد في مهمةِ اختيار من يشغل منصب رئيس المجلس واعفائه واستبعاد من يراه غير مؤهل لشغلِ هذه المناصب

---

١٨. عماد الأعرجي، مجلس الخدمة العامة الاتحادي تجميد متعمد، ٢٠١٣، ص٢٣، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.kitabat.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١/٨

١٩. رافع خضر صالح شبر، علي هادي حميدي الشكراوي، الدور التشريعي لمجلس النواب بين نصوص الدستور واتجاهات القضاء الدستوري، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ١٩٢.

الحالة الثانية: إقالة رئيس وأعضاء المجلس:

تعتبر هذه الطريقة هي الوسيلة الثانية للرقابة على مجلس الخدمة العامة الاتحادي من قبل مجلس النواب بناءً على اقتراح من مجلسِ الوزراء متى ما توافرت الحالات التي تستوجب الاقالة والتي تتمثل بعدمِ الكفاءة أو الاستقامة أو الإخلال الجسيم بواجباتِ الوظيفة٢٠، وهذا ما اشارت إليه المادة (٥/ ثامناً) من قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ والتي نصت على أن يعزل رئيس المجلس أو نائبه أو أي من اعضاء المجلس بناءً على اقتراح من مجلسِ الوزراء ومصادقة مجلس النواب.

والملاحظ على هذا النص أن الصياغة التي جاء بها المشرع العادي كانت غير دقيقة لأن العزل شيء والاقالة شيء آخر ، اذ ان العزل يُعّد احدى العقوبات التي اشار إليها قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل بموجب المادة (٨)/ ثامناً) منه وبينت حالاتها والتي نصت على أن يكون بتنحية الموظف عن الوظيفة نهائياً ولا تجوز إعادة توظيفه في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي، وذلك بقرار مسبب من الوزير في إحدى الحالات الآتية:

١. إذا ثبت ارتكابه فعلاً خطيراً يجعل بقائه في خدمة الدولة مضراً بالمصلحة العامة.
٢. إذا حكم عليه عن جناية ناشئة عن وظيفته أو ارتكبها بصفته الرسمية
٣. إذا عوقب بالفصل ثم أعيد توظيفة فارتكب فعلاً يستوجب الفصل مرة أخرى.

المطلب الثاني:التعاون بين مجلس الخدمة الاتحادي والسلطة التنفيذية في مجال الاصلاح الإداري

من خلالِ الاستقلالية التي يتمتع بها المجلس، نبرر عدم خضوعه لرقابةِ السلطة التنفيذية او تحكمها به، وان ما يوجد بينهما فقط هو جانب تعاوني في مجال الاصلاح الاداري كونهما ينتميان الى الجهاز الاداري للدولة. وان تبرير استقلاليته يعود الى عدة اسباب:

أولاً: استقلالية المجلس بهدف تحقيق الاصلاح وهو ما نص عليه قانون المجلس.

هو استقلال شأنه شأن السلطات الاتحادية الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، استناداً الى مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا يعني عدم خضوع المجلس لرقابة او اشراف السلطة التنفيذية في أداء مهامه وخاصةً الاصلاحية منها، خاصةً وان المشرع منح رئيس المجلس صلاحية الوزير المختص فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والمالية الخاصة بالمجلس٢١.

٢٠. محمد طه حسين الحسيني، الوسيط في القضاء الإداري، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨، ص٢٣٤.
٢١. إياد عبد اللطيف، مجلس الخدمة العامة الاتحادي....الدعاية والإعلان السياسي، مرجع سابق، ص٢٥٧.

فضلا عن ذلك، لكونه جهاز اداري يحتاج بسبب طبيعة اعماله الى المزيد من الاستقلالية الإدارية عن الأجهزة الحكومية الأخرى، أما بشأن الاستقلال المالي للمجلس فإن معيار تحققه يكون أولاً لوجود سند تشريعي كما ذكرنا سلفاً - فضلا عن صلاحية المجلس بإعداد الموازنة الخاصة به، حيث ان مفهوم الاستقلال المالي يشير الى ذلك الوضع القانوني الذي يتمتع فيه الجهاز المعني بكامل سلطاته في اعداد الميزانية الخاصة به وتنفيذها مباشرةً بموافقة السلطات العليا دون تدخل من جانبِ السلطة التنفيذية٢٢.

ثانياً: يقوم المجلس بوضع نظام داخلي لممارسة المهام المنوطة به للاصلاح الإداري.

يتم ذلك بوضعِ مجموعة من القواعد التي يتم عن طريقها تنظيم العمل داخل المجلس وممارسته من دونِ تدخل أية سلطة وخاصة السلطة التنفيذية، فضلا عن عدم خضوع النظام الداخلي للمجلس للمصادقة من قبل السلطة التنفيذية مع عدم قابليته للنشر.

ثالثاً: يمارس المجلس مهام اعماله بشكلٍ مستقل كجهة إدارية ذات صلاحية قانونية من ناحية الاصلاح.

وبهذا فهو يُصدر قرارات إدارية تكون ذات أثر قانوني. إضافةً الى ذلك، فإن ما يعزز استقلالية المجلس ان لا رقابة للسلطةِ التنفيذية عليه عند الاجتماع؛ فكل ما يتطلبه المشرع هو حضور الأعضاء لإجتماعاته وبالنصاب القانوني المُحدد، واتخاذ القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضائه٢٣.

رابعاً: تمتع المجلس بالشخصية المعنوية.

على الرغم من عدم اعتبار الشخصية المعنوية عاملاً حاسما وفعالاً لقياسِ درجة الاستقلالية، إلا أنه يساعد على ابرازِ هذه الاستقلالية فيما يتعلق بالجانب الوظيفي، حيث يترتب على التمتع بالشخصية المعنوية عدة نتائج كـ(أهلية التقاضي، والتعاقد، وتحمل المسؤولية... حسب القواعد العامة)٢٤.

٢٢. فوزي حبيش، الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين، ط٤، منشورات صادر الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٨، ص٧٦.
٢٣. هشام جميل كمال، مجلس الخدمة الاتحادية بين الرقابة والاستقلالية في العراق، مرجع سابق، ص١٤٣.
٢٤. المرجع نفسه، ص١٤٣.

خامساً: استقلالية المجلس في تشكيله.

وهو ما يعني ان يختار المجلس أعضاؤه بنفسه فيما يتعلق بالتعيين والنقل والترقية والتدريب وصولا الى انهاء خدماتهم، حيث يتكون المجلس من رئيس ونائبه وعضوية سبعة أعضاء يتم ترشيحهم من مجلس الوزراء وفقا للشروط على ان يكون ذلك بمصادقة مجلس النواب، وهو ما يعني ان شأن تشكيل المجلس وتعيين الأعضاء يكون من قبل مجلس النواب وان تدخل مجلس الوزراء بترشيح الأعضاء يمكن ان نقول عنه المجال الوحيد للتدخل في شؤون المجلس هذا الى جانب صلاحيته في الاشراف عليه وفقا لنص المادة (٨٠/ أولا) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

لما سبق، نقول ان مجلس الخدمة العامة الاتحادية يمارس مهامه وفقا للقانون بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية او حتى رقابتها او اشرافها، وهو يعني ان المجلس له صلاحيات مغايرة تماماً عن صلاحيات واختصاصات السلطة التنفيذية، وإن ما يحدث بين الجهتين في الواقع العملي هو مجرد إجراءات تنسيقية وتنظيمية ومن مبدأ التعاون لإدارة شؤون الوظيفة العامة بصورةٍ عامة ولسير المرافق العامة في الدولة تحقيقاً للصالح العام وتكريساً للنظام الديمقراطي.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن القول أن مجلس الخدمة العامة الاتحادي استحدث على الهيكل الاداري في العراق وفق للسير نحو النظام الديمقراطي وما يتطلبه من ضمان حقوق الافراد والموظفين وفقا لمبدأ سيادة القانون. وان من نتائج مبدأ الفصل بين السلطات ومتطلبات تنظيم الوظيفة العامة افراز مجلس الخدمة العامة الاتحادي كجهة ادارية مستقلة ادارياً وماليا وتتمتع بالشخصية المعنوية التي تؤهلها لإتخاذِ كافة التصرفات القانونية بعيداً عن تدخل أية جهة اخرى.

حدد المشرع مهام المجلس في القانون الخاص بالمجلس كما هو شأن تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية في الدستور، واتضح ان لاعلاقة بين الجهتين الا في بعض الأمور الجزئية التي تُعّد من قبيل التنسيق والتنظيم لضمانِ سير المرفق العام بإنتظام وتحقيق الصالح العام. وفي النهاية توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

١. يتمتع مجلس الخدمة العامة بدورٍ فاعل بوصفه كياناً تنظيمياً يتمتع باستقلالٍ مالي وإداري، ويمارس صلاحيات حصرية لتنظيم شؤون الوظيفة العامة، وضمان شفافيتها، لذلك فهو يمثل حدثاً قانونياً وإدارياً على درجةٍ من الأهمية، ويرتبط بمجلس النواب.
٢. يكتنف الصياغة الحالية لأهداف المجلس بعض الغموض والتداخل، ويمكن وصفها بأنها صياغة متجزئة وغير متوازية مما يتطلب إعادتها من حيث المحتوى والتسلسل على نحو يضمن التوافق والانسجام مع المهام والاختصاصات المنوطة بالمجلس.
٣. بَيّنَ القانون أن أهداف المجلس تتحقق بوسيلتين : الأولى إنشاء معهد يسمى معهد الوظيفة العامة على أن ينظم عمله بقانون، والثانية إنشاء مدارس للتطوير الوظيفي داخل الوزارات فقد ألزم القانون الوزارات بذلك على أن يكون ذلك بالتنسيق مع المجلس.
٤. إنَّ مجلس الخدمة ليس جهة مستقلة، فهو خاضع للسلطة التشريعية من خلال ارتباطه بمجلس النواب تعيينا واقاله وهذا هو مضمون الرقابة التي نص عليه الدستور.
٥. إنَّ استقلالية مجلس الخدمة العامة الاتحادي تقتصر على الجانب المالي دون الإداري، لذا ولدعم استقلاله المالي يجب أن يتمتع بحرية إعداد الموازنة الخاصة به دون تدخل أي جهاز رقابي في ذلك كي يستطيع تحديد احتياجاته.

ثانياً: التوصيات:

١. من الاجدر على المشرع الدستوري ان يصرح بإستقلالية المجلس كونه أورده ضمن الفصل الخاص بالهيئات المستقلة فضلاً عن الدور الواقعي للمجلس في القيام بمهامه المحددة قانوناً على سبيل الاستقلال، كما أقر قانون المجلس بهذا الاستقلال، وبذلك ان جعل ارتباطه بمجلس النواب يخل بهذا الاستقلال وبمبدأ الفصل بين السلطات، خاصةً وان مهام المجلس كلها تنصب في الجانب الاداري والتنفيذي.

٢. من المفترض ان يصرح المشرع وبنصٍ خاص بعدم ارتباط او تبعية المجلس للسلطةِ التنفيذية، لكون الدستور نص صراحةً على تكوين المجلس لتنظيم شؤون الوظيفة العامة دون ان يصرح بأيةِ علاقة للسلطة التنفيذية عليه سواء كان ادارياً او رقابياً.

٣. تقترح على المشرع الدستوري العراقي تعديل المادة (٥) (خامسا) من قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي على النحو الآتي" بحسب تسلسل هذه المادة من الأفضل لو كانت الفقرة خامسا المتعلقة بالشروط هي الفقرة الأولى، لأن الأدق بياناً شروط العضوية قبل بيان تكوين المجلس - يفضل أن لا يقل العمر عن (٤٠) أربعين سنة الفقرتين (ج، هـ / خامسا) من هذه المادة ليكونا على النحو الآتي (أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوما عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف).

٤. نوصي بضرورة إدخال مجلس الخدمة العامة الاتحادي حيز التطبيق الفعلي، عن طريق اكمال جميع تشكيلاته وتمكينه من أداء الواجبات المطلوبة منه، إذ أن الآثار المترتبة على أدائه للمهام الموكل إليه القيام بها لها نتائج ايجابية منها القضاء على البطالة والفقر والفساد الإداري والمالي الموجود داخل أروقة مؤسسات الدولة، وتعيين الخرجين وإجراء عمليات الترقية من أجل بناء الهيكل التنظيمي لمؤسساتِ الدولة ورفدها بالطاقات البشرية العاملة.

المراجع

أولاً: الكتب القانونية:

١. تغريد محمد قدوري، مبدأ المشروعية وأثره في النظام التأديبي للوظيفة العامة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٦.

٢. عثمان سلمان غيلان العبودي، أخلاقيات الوظيفة العامة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.

٣. رافع خضر صالح شبر، علي هادي حميدي الشكراوي، الدور التشريعي لمجلس النواب بين نصوص الدستور واتجاهات القضاء الدستوري، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.

٤. عدنان العجلاني، الوجيز في الحقوق الإدارية، ج٣، القضاء الإداري ومجلس الدولة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٦.

٥. فوزي حبيش، الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين، ط٤، منشورات صادر الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٨.

٦. ماجد راغب الحلو، الإدارة العامة، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢.

٧. مازن ليلو راضي، القانون الإداري العام، ط٣، مطبعة جامعة دهوك، العراق، ٢٠١٣.

٨. ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الإداري، ط ١، منشورات جامعة تكريت، العراق، ٢٠٠٩.

٩. محمد بكر قباني، نظرية المؤسسة العامة المهنية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٠. محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨.

١١. حمد طه حسين الحسيني، الوسيط في القضاء الإداري، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.

١٢. محمود عاطف البنا، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.

١٣. هشام جميل كمال، مجلس الخدمة الاتحادية بين الرقابة والاستقلالية في العراق، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٣.

ثانياً: المجلات:

١٤. خالد رشيد علي، مفهوم النقل الوظيفي واتجاهات القضاء الإداري الحديثة بشأنه (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، العدد (٥٥)، جامعة بغداد،

العـراق، ٢٠١٠.
١٥. زينـب ماجـد محمـد عـلي، غصـون عـلى عبـد الزهـرة، كـرار عـماد رحيـم، الرقابـة القضائية عـلى قـرارات مجلـس الخدمـة العامـة الاتحـادي، مجلـة معهـد العلمـين للدراسـات العليـا، العدد٨، ٢٠٢٢.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١٦. حـماد محمـد شـطا، النظـام القانـوني للأجـور والمرتبـات في الوظيفـة العامـة، أطروحـة أُعـدت لنيـل شـهادة الدكتـوراه في القانـون العـام، مقدمـو إلى جامعـة عـين شـمس، كليـة القانـون، مـصر، ٢٠٠٠.
١٧. رشـا عبـد الـرزاق جاسـم، المبـادئ الحديثـة للوظيفـة العامـة بـين الشريعـة الإسـلامية والقانـون الوضعـي، أطروحـة دكتـوراه مقدمـة إلى كليـة القانـون، جامعـة النهريـن، ٢٠٠٨.

رابعاً: الدساتير والقوانين:

١٨. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
١٩. قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩.

خامساً: الأبحاث والمقالات الإلكترونية:

٢٠. إيـاد عبـد اللطيـف، مجلـس الخدمـة العامـة الاتحادي....الدعايـة والإعـلان السـياسي، ٢٠١٦، بحـث منشـور عـلى الموقـع الإلكـتروني الاتي: http://www.shafaaq.com/
٢١. عـلي فاضـل فـوزي، قـراءة تصحيحيـة لقانـون مجلـس الخدمـة العامـة الاتحـادي، ٢٠١٨، بحـث منشـور عـلى الموقـع الإلكـتروني الآتي: http://www.iasj.net/
٢٢. عـماد الأعرجـي، مجلـس الخدمـة العامـة الاتحـادي تجميـد متعمـد، ٢٠١٣، بحـث منشـور عـلى الموقـع الإلكـتروني الآتي: http://www.kitabat.com/

References

First :Legal Books:

1. Taghreed Muhammad Qaddouri, The Principle of Legitimacy and Its Impact on the Disciplinary System of Public Service, 1st ed., Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2013, p. 46.
2. Othman Salman Ghilan Al-Aboudi, Ethics of Public Service, 1st ed., Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2014.
3. Rafi Khader Saleh Shabr, Ali Hadi Hamidi Al-Shakrawi, The Legislative Role

of the House of Representatives between Constitutional Provisions and Trends in Constitutional Judiciary, 1st ed., Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2017.

4. Adnan Al-Ajlani, A Brief Introduction to Administrative Law, Vol. 3, Administrative Judiciary and the State Council, Damascus University Press, Damascus, 1996.
5. Fawzi Habish, Public Service and Personnel Management, 4th ed., Sader Legal Publications, Lebanon, 2008.
6. Majid Ragheb Al-Helou, Public Administration, 2nd ed., University Publications House, Alexandria, 2012.
7. Mazen Lilo Radi, Public Administrative Law, 3rd ed., Duhok University Press, Iraq, 2013.
8. Maher Saleh Allawi, The Mediator in Administrative Law, 1st ed., Tikrit University Publications Iraq, 2009.
9. Muhammad Bakr Qabbani, The Theory of the Public Professional Institution, 2nd ed., Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2004.
10. Muhammad Rifaat Abdel Wahab, The General Theory of Administrative Law, Dar Al Jamia Al Jadida, Alexandria, 2018.
11. Hamad Taha Hussein Al Husseini, The Mediator in Administrative Judiciary, Zain Legal Publications, Beirut, Lebanon, 2018.
12. Mahmoud Atef Al Banna, Principles of Administrative Law, Dar Al Fikr Al Arabi, Cairo, Egypt, 2008.
13. Hisham Gamil Kamal, The Federal Civil Service Council: Between Oversight and Independence in Iraq, a study published in the Journal of the College of Law, Legal and Political Sciences, 2013.

Second: Journals:

14. Khaled Rashid Ali, The Concept of Job Transfer and Modern Administrative Judicial Trends Regarding It (A Comparative Study), a study published in the Journal of Legal Sciences, Issue (55), University of Baghdad, Iraq, 2010.
15. Zainab Majid Muhammad Ali, Ghosoun Ali Abdul Zahra, and Karar Imad Rahim, Judicial Oversight of Federal Public Service Council Decisions, Journal of the Alamein Institute for Graduate Studies, Issue 2022 ,8.

Third: University Theses and Dissertations:

16. Hammad Muhammad Shata, The Legal System of Wages and Salaries in the Public Service, a thesis prepared for a PhD in Public Law, submitted to Ain Shams University, Faculty of Law, Egypt, 2000.
17. Rasha Abdul Razzaq Jassim, Modern Principles of Public Service between Islamic Sharia and Positive Law, a doctoral dissertation submitted to the Faculty of Law, Al-Nahrain University, 2008.

Fourth :Constitutions and Laws:

18. **The Iraqi Constitution of 2005.**
19. **Federal Public Service Council Law No. 4 of 2009.**

Fifth: Electronic Research and Articles:

20. **Iyad Abdul Latif, The Federal Public Service Council...Political Propaganda and Advertising, 2016, research published on the following website: http:// www.shafaaq.com/**
21. **Ali Fadhel Fawzi, A Corrective Reading of the Federal Public Service Council Law, 2018, research published on the following website: http://www.iasj.net/**
22. **Imad Al-Araji, The Federal Public Service Council: Deliberate Freezing, 2013, research published on the following website: http://www.kitabat.com/**

موازنة عبء الاثبات في الدعوى الإدارية

Balancing the Burden of Proof in Administrative Lawsuits

اسم الباحث:م. زياد طارق خضير

جهة الإنتساب: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية

Auther's name:Instructor / Ziyad Tariq Khudair

Affiliation: Ministry of Higher Education and Scientific Research / Legal Department

E-mail:

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون العام - قانون إداري

work type: research paper

discipline: Public Law ,Administrative Law

https://doi.org/10.61279/pvj9hs73

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/٢

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١٣

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 2/1/2025

Acceptance date: 13/2/2025

Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١/٢ تاريخ القبول ٢/١٣
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

موازنة عبء الاثبات في الدعوى الإدارية

Balancing the Burden of Proof in Administrative Lawsuits

م. زياد طارق خضير
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية
Instructor / Ziyad Tariq Khudair
Ministry of Higher Education and Scientific Research / Legal Department

المستخلص

تعتبر نظرية الإثبات من أهم النظريات القانونية وأكثرها تطبيقاً من الناحية العملية أمام القضاء، بل هي النظرية التي تطبقها المحاكم كل يوم فيما يعرض عليها من منازعات، وذلك أن الحق الذي لا يمكن إثبات مصدره يعتبر مجرداً من كل قيمة قانونية، ومن المتعارف عليه في هذا المضمار أن الدليل هو قوّام.

وتبرز أهمية نظرية الإثبات بكونها تحتل أهمية علمية وعملية في مجال البحث العلمي ولا حاجة إلى التدليل على هذه الأهمية في حياة البشر، إذ يكفي أن نشير إلى أنها الوسائل التي تمكن القضاء الذي هو أهم سلطة في الدولة وأسماها من القيام بمهمته، التي هي تحقيق العدالة وصيانة المجتمع عن طريق إيصال الحقوق إلى أصحابها وإيقاع العقوبات على مستحقيها، لأنه لا يتهيأ للقاضي أن يتوصل إلى الحقيقة بدون إقامة الدليل للوصول إلى الحقيقة.

تمتلك الإدارة امتيازات عديدة قد تؤدي بها، فيما لو أسيء استعمالها، الى الاطاحة بحقوق الأفراد وحرياتهم، باسم المصلحة العامة. والرقابة القضائية على النشاط الادارية هي التي تمكّن الفرد من مواجهة الإدارة عند اللزوم دفاعا عن حقوقه ومصالحه اعلاء لشأن دولة القانون فعلاً لا قولاً، وإعمالاً لمبدأ المشروعية ومتطلباته.

وقد حرص القضاء الاداري من خلال السياسة الاجتهادية المتبعة من قبله على الحد قدر الامكان من حالة عدم التوازن عبر إيجاد السبل اللازمة لإعادة التوازن بشكل عادل بين طرفي الدعوى الإدارية، موزعا عبء الإثبات بين المتقاضين بشكل طبيعي. وهذا التوازن يتحقق من خلال تنظيم إجراءات الدعوى، وبواسطة القرائن القانونية

كلمات مفتاحية: القضاء الإداري – الاثبات – عبئ الاثبات- - خصائص الاثبات

Abstract

The theory of evidence is considered one of the most important and widely applied legal theories in practice before the judiciary. It is the theory that courts apply daily in the disputes brought before them, as a right that cannot be proven is devoid of any legal value. It is well-known in this context that evidence is the cornerstone. The importance of the theory of evidence lies in its scientific and practical significance in the field of scientific research. There is no need to demonstrate its importance in human life, as it suffices to mention that it enables the judiciary—the highest and most significant authority in the state—to carry out its mission of achieving justice and preserving society by delivering rights to their rightful owners and imposing penalties on those who deserve them. A judge cannot

reach the truth without establishing evidence to uncover it.

The administration possesses numerous privileges that, if misused, could lead to the violation of individuals' rights and freedoms in the name of public interest. Judicial oversight of administrative activities allows individuals to confront the administration, when necessary, in defense of their rights and interests, thereby upholding the rule of law in practice, not just in theory, and enforcing the principle of legality and its requirements. The administrative judiciary, through its judicial policy, strives to minimize the imbalance by finding necessary ways to fairly restore balance between the parties in an administrative lawsuit, naturally distributing the burden of proof between the litigants. This balance is achieved by organizing the procedures of the lawsuit and through legal presumptions.

Keywords: Administrative Judiciary - Evidence - Burden of Proof - Characteristics of Evidence

المقدمة

يعتبر موضوع النظم القانونية للإثبات القضائي في القانون الإداري في القضاء العراقي من القضايا المهمة التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق العدالة وحماية الحقوق، ففي النزاعات الإدارية التي تكون فيها الدولة أو الجهات الحكومية طرفاً، تبرز أهمية وجود قواعد واضحة ودقيقة للإثبات، وهذه النظم القانونية تهدف إلى تيسير عملية إثبات الحقوق أو نفي الادعاءات في المنازعات، مما يضمن التوازن بين مصلحة الإدارة العامة وحقوق الأفراد، وفي القضاء العراقي، تتميز هذه النظم بتقديم أدوات وإجراءات محددة تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة في مواجهة السلطات الإدارية، مع الالتزام بمبادئ القانون الإداري وحماية حقوق الأطراف المتنازعة.

حيث إن الإثبات مهمة صعبة لمن يقع عليه عبء الإثبات، إذ تناط به إثبات أمر يتوقف عليه مصير المراجعة والنتيجة النهائية لها، وأيضاً ما يزيد الأمر صعوبة ان عناصر الإثبات تكون في أغلب الأحيان نادرة ومشكوكاً فيها، وهذا ما يفسر الاسم الذي يطلق عليه عبء الإثبات، فلا شك من أن أهم مبدأ في الإثبات هو عبء الإثبات، لأنه في كثير من الأحيان يكون الحق متراوحاً بين الخصمين ولا يستطيع أي منهما أن يثبته أو ينفيه[١].

أهمية البحث

تأتي أهمية هذه الدراسة وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لموضوعها المتعلق بقواعد الإثبات في القضاء الاداري من ناحية، وعدم كفاية القواعد القانونية الحالية التي تنظمها وتحكمها من ناحية ثانية، وأثر ذلك في إقرار حقوق الأطراف وتحقيق العدالة من ناحية ثالثة.

إشكالية البحث

ان قواعد الاثبات في الدعاوي سواء أكانت دعاوي ادارية أم عدلية تشكل جانباً اجرائياً مهماً كونها الوسائل التي يمكن من خلالها ايصال القاضي الى الحقيقة، حيث تعتبر الدعوى الإدارية بطبيعتها الخاصة ومراكز أطرافها تنشئ إشكالية عدم تحقيق المساواة بين أطرافها، الأمر الذي يتطلب معالجة ذلك الوضع لا سيما معالجة عبء الإثبات الذي يتحمله الفرد المدعي وتتحلل منه الإدارة (المدعي عليها) لأن الفرد هو المتضرر من قرارات الإدارة، وهو الذي يطلب الحماية القضائية بلجوئه إلى القضاء وهو الملزم بتقديم

١. وائل مؤيد جلال الدين الحلبي، إجراءات الإثبات المدني، دراسة مقارنة، رسالة أعدت لنيل درجة ماستر في القانون العام، جامعة الموصل، كلية القانون، العراق، ٢٠٠٦، ص٨.

البينة باعتباره المدعي، وبالتالي يتعين على القاضي تقدير أدلة الاثبات وتكييفها حسب طبيعة النزاع المطروح أمامه، وبالتالي يثار أمامنا التساؤل الآتي: ماهي قواعد موازنة عبء الاثبات في الدعوى الإدارية؟

خطة البحث:

سنقوم بتقسيم البحث الى مقدمة من ثم سنقسم البحث إلى مبحثين على الشكل التالي:

المبحث الأول: موازنة عبء الإثبات امام القضاء الإداري

المبحث الثاني: موازنة عبء الاثبات من خلال القرائن القانونية

ثم نختتم دراستنا بالخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول
موازنة عبء الإثبات امام القضاء الإداري

يلاحظ أن القضاء الإداري راهنا قد سار على النهج ذاته المتبع أمام ديوان المظالم في محاولة منه لتقديم الوسائل التي تمكّن الفرد من اثبات حقوقه في مواجهة الادارة. والدافع الى ذلك هو حالة عدم التوازن الواضحة بين الخصمين في الدعوى الإدارية، فالإدارة تكون في خانة المدعى عليه في أغلبية الدعاوى الإدارية، بسبب ما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة، من جهة، ومن جهة أخرى بسبب طبيعة دعوى الإلغاء٢، التي هي مراجعة يلجأ اليها الفرد في مواجهة الإدارة للرقابة على مشروعية قراراتها٣.

إن النظام إجراءات التقاضي المعمول به أمام القضاء الإداري، يسهم بشكل واضح في التخفيف من أعباء المدعي في الدعوى الإدارية، نظرا لما تتميز به إجراءات التقاضي أمام القاضي الإداري من خصائص وصفات: الدور الإيجابي التدخلي للقاضي في الإجراءات، والصفة الكتابية للإجراءات، ومبدأ المواجهة، وكل من هذه المميزات لها دورها في موازنة عبء الإثبات في الدعوى الإدارية٤.

أولاً: الدور الإيجابي التدخلي للقاضي في الإجراءات:

يمارس القاضي الإداري في الدعوى الادارية دوراً ايجابيا موجهاً لاجراءاتها، ويتبدى ذلك من خلال اشرافه على التبليغات وتحضير الدعوى ودعوة الفرقاء الى اكمال النواقص والشوائب في اللوائح المقدمة منهم عند اللزوم وادارة التحقيقات فيها٥، وذلك بخلاف الدور السلبي الذي يضطلع به القاضي المدني الذي يغلب على الإجراءات أمامه الطابع الاتهامي، معتمداً على جهد الخصوم في تقديم الأدلة والاثباتات اللازمة كي يصدر حكمه على أساسها. وعليه فإن تدخل القاضي الإداري الذي يعطي لإجراءات الدعوى الإدارية الطابع التحقيقي، يمكن أن يعيد التوازن بين أطراف القضية بما يحقق العدالة بينهم٦، ويتأكد الدور الإيجابي للقاضي بوسيلتين:

الأولى: ترفع الدعوى باستدعاء يقدم إلى القاضي مباشرة، فتقوم المحكمة بتبليغ الجهة المدعى عليها مع طلب كافة المستندات المتعلقة بموضوع الدعوى، وهذا ما يجرى العمل عليه أمام القضاء الإداري في العراق، وهو ما قصده المشرع بقوله في قانون مجلس شورى الدولة «وعند عدم البت في التظلم أو رفضه تقوم محكمة القضاء الإداري بتسجيل

---

٢. عباس مجيد الشمري، الأحوال الطارئة على ميعاد رفع دعوى الإلغاء دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت،٢٠٢٠، ص٧٩.
٣. عصام أبو سليم، النظرية العامة للإثبات في الواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧ـ ص١٨.
٤. إلياس جوادي، الإثبات في المنازعات الإدارية «دراسة مقارنة»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨، ص١٥.
٥. جوزيف رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، صادر للمنشورات الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٩ وما يليها.
٦. إلياس أبو عبيد، نظرية الإثبات في أصول المحاكمات المدنية والجزائية، الجزء الأول، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٧٨.

الطعن لديها بعد استيفاء الرسم القانوني»٧.

الثانية: تتعلق بمباشرة القاضي الإداري لإجراءات سير الدعوى، حيث نجد القاضي الإداري هو الذي يتولى وحده مهمة إعداد الدعوى للفصل فيها بحيث يكون دور أطراف الدعوى سلبياً بعد رفعها أمام القضاء، فالقاضي هو الذي يطلب من الخصوم البيانات والأوراق اللازمة للدعوى، وهو الذي يعمل على استيفاء كل ما هو لازم للفصل فيها، وهو الذي يحدد المواعيد التي يقدم فيها أطراف الدعوى المذكرات المطلوبة، كما أنه يحدد للمدعى عليه المدة التي يرد فيها على الدعوى وتاريخ حضور الجلسة للحكم في الدعوى.

ويتبين من ذلك أنه بعد تقديم استدعاء الدعوى للمحكمة تصبح الدعوى في يد القاضي وتحت تصرفه ولا يكون للمدعي أو للمدعى عليه شأن في توجيه الدعوى ومسار اجراءاتها، فيستأثر القاضي بهذه المهمة، ولما كان عبء الإثبات يقع أساساً على عاتق المدعي، فمعنى ذلك أن هذا العبء يقع على الفرد، ولكن الدور الإيجابي للقاضي يمكّنه وبالذات في مجال دعوى الإلغاء٨، من تخفيف عبء الإثبات على المدعي، إذ له أن يطلب من الإدارة الإيصالات والبيانات والملفات اللازمة، وهو الذي يتولى البحث أدلة الدعوى ويعمل على جمعها.

ثانياً: الصفة الكتابية الخطية للإجراءات:

بمعنى أن كل طرف في الدعوى يقدم مذكرة أو لائحة خطية مكتوبة، ليبيّن فيها ادعاءاته ومطالبه ويضمّنها أدلته، والمناقشات الشفهية في المحكمة تعتبر نادرة، وإذا حدثت فإنها تقتصر على شرح وبيان ما جاء بالمذكرات المكتوبة٩. وأن الصفة الكتابية لا تعني، عدم وجود مناقشات شفهية، وإنما للأطراف بطبيعة الحال، سواءً بأنفسهم أو عن طريق من ينوب عنهم، تقديم ما لديهم من ملاحظات شفهية وإيضاحات بالجلسة فتتولى المحكمة إثباتها في محضر الجلسات، ويبقى هذا الأمر منوط بالقاضي الذي يسمح به. ورغم ضآلة أهمية ونطاق الملاحظات الشفهية، فإن وجودها تعبير عن حقوق الدفاع المكفولة للأطراف، إذ إنها شكلية جوهرية متروكة لإرادتهم وتقديرهم بحيث يترتّب على إهدارها بطلان الإجراءات١٠.

٧. نص المادة(٧/ثانياً/د) من قانون مجلس شورى الدولة العراقي رقم (٦٥) لعام ١٩٧٩ المعدل.

٨. خلدون إبراهيم نوري سعيد، مدى سلطة قاضي الإلغاء في إصدار أوامر للإدارة، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٣، ص٥٦.

٩. جوزيف رزق الله، النظرية العامة للاثبات أمام القضاء الاداري، مرجع سابق ذكره ص. ١١ وما يليها.

١٠. الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/٧ السنة الثالثة، ص١٢٧٣، والحكم الصادر في ١٩٦٤/٣/٢٢، السنة التاسعة، ص٨٨١، والحكم الصادر في ١٩٧٢/٤/٢٢، السنة ١٧، ص٤١٢، أشار إليه: ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٧٨.

ثالثاً: مبدأ المواجهة أو الوجاهية:

إن الإجراءات الكتابية تؤكد الصفة الحضورية أو الوجاهية لإجراءات التقاضي، حيث يتعين الفصل في الدعوى في مواجهة الأطراف بعد تمكينهم من الاطلاع على المستندات وتقديم دفاعهم وملاحظاتهم١١. وتعتبر الوجاهية في التحقيق والمحاكمة من المبادئ الأساسية ذات القيمة الدستورية التي ينبغي على جميع المحاكم التابعة لجهة القضاء الإداري التقيد بها١٢.

والوجاهية هي الحق المعترف به لكل شخص ذو مصلحة بالاطلاع على المعلومات المتعلقة بالنزاع الذي وضع القضاء يده عليه. ويتم ذلك عن طريق إبلاغه ضمن مهل كافية، الوثائق والادلاءات المتعلقة به التي يقدمها خصمه أو أي شخص ثالث، كي يتمكن من الاطلاع عليها واتخاذ موقف بشأنها والرد عليهاعند اللزوم. وينبغي أن يصار الى احترام الوجاهية عند نشوء الدعوى من خلال حق الفرقاء ذوي المصلحة بأن يتبلغوا بالدعوى القضائية المرفوعة أمام القضاء، وأن تكون لديهم معلومات كافية عن سير تلك الدعوى١٣.

وان احترام مبدأ الوجاهية يتطلب توافر عنصرين سوياً١٤:

١. العنصر المادي: قوامه ضرورة قيام القاضي بتبليغ كل مستند يتضمن عنصراً جديداً تكون معرفته مفيدة للفريق المعني به.
٢. العنصر الزمن: ضرورة أن يحصل التبليغ ضمن مهلة كافية، وفقا لطبيعة المستند وظروف ومهل الدعوى. وذلك كي يتاح للخصم المعني الوقت الكافي لتحضير دفاعه وابداء ملاحظاته بشأنه.

ونشير الى أن اعتماد القاضي في حكمه على مستند أو معلومات مقدمة من الإدارة بعد إعلان ختام التحقيق، من دون اعلام المستدعي بها يشكل خرقا لمبدأ الوجاهية يعرّض الحكم للابطال، ومع ذلك فان مبدأ المواجهة في القضايا الإدارية، يحتمل بعض المرونة والاستثناءات.

وتبرز المرونة، عند تعذر تحقق مبدأ المواجهة، فالإجراء الذي يتعذر إتمامه بحضور الأطراف يستعاض عن ذلك بتضمين نتائجه في تقرير مكتوب أو محضر خطي، ويجب أن يكون هذا التقرير تحت تصرف الشخص المعني أو محاميه قبل يوم كامل من المواعيد المحددة للمداولة.

---

١١. علي سلمان المشهداني، قواعد الاثبات في الدعوى الإدارية، دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٧، ص٧٩.
١٢. جوزيف رزق الله، النظرية العامة للاثبات أمام القضاء الاداري، مرجع سابق ذكره ص. ١٧ وما يليها.
١٣. جوزيف رزق الله، المرجع نفسه ص. ١٧.
١٤. جوزيف رزق الله، المرجع نفسه ص. ١٨.

أما التجاوزات المقررة لمبدأ المواجهة، فإنها تحدث في حالتين:

١. حالة الاستغناء عن التحقيق: أي البت بالدعوى من دون تحقيق الذي يتأتى عنه عدم التقيد بالوجاهية. وفي هذه الحالة يجاز لمجلس الدولة الفرنسي، إذا تبين له على ضوء التحقيق الأولي في القضية أن حلها أصبح أكيداً، فإن بإمكانه أن يقرر الاستغناء عن التحقيق وقد وسّع مرسوم ٣٠ /٩/ ١٩٥٣ هذا الحكم ليشمل المحاكم الإدارية، وهو يطبق أيضاً على محاكم الاستئناف الإدارية ومنصوص عليه في قانون القضاء الاداري في فرنسا. إلا أن مجلس الدولة ومحاكم الاستئناف والمحاكم الإدارية، نادراً ما تلجأ اليه، ومن هذه الحالات عندما يكون الادعاء غير مسبّب، أو في حالة تقديم الدعوى إلى جهة قضائية واضح بجلاء أنها غير مختصة.

٢. حالة اجراء تحقيق اداري: والتحقيقات الادارية تقوم بها احدى الجهات الادارية المكلفة من قبل القاضي الاداري بالتثبت من بعض المسائل. ولا تتم مراعاة الوجاهية خلال اجراء التحقيقات الادارية اذ لا يصار الى ابلاغ الخصوم أو دعوتهم للحضور أثناء القيام بها. ولكن في حال تم وضع تقرير أو محضر بنتائج تلك التحقيقات ينبغي أن يصار الى ابلاغه من الفرقاء١٥.

ويتبين من خلال الاجتهاد أن ثمة حدود يقف عندها مبدأ الوجاهية ومنها عدم ضرورة التقيد بالوجاهية إذا كانت المستندات التي لم يتم تبليغها غير مؤثرة في الدعوى، فلا يعتبر التبليغ مخالفاً لمبدأ الشرعية «خاصة ما لم تكن هذه الأوراق مرتكز عليها في الحكم وفي حل القضية»١٦، وتعتبر غير مؤثرة في النزاع المستندات التي لا يكون من شأنها اضافة أي عنصر جديد على المحاكمة. ويسري حكم الأوراق غير المؤثرة على المستندات السرية، فهي لا تخضع للأصول الوجاهية، وللقاضي وحده حق الاطلاع عليها١٧.

نخلص الى أنه يبقى أن الأصل في القواعد الاجرائية أمام القضاء الإداري أنها اجراءات تحقيقية تتطلب مراعاة مبدأ الحضورية أو الوجاهية، وإذا كانت هناك نصوص تخرج بهذه الإجراءات في حالات محددة، عن الأصل العام، إلا أنها لا تمس المبدأ، لكون مجال تطبيقها محدوداً وأن استخدامها يقرره القاضي الإداري بنفسه. وهكذا يتبين أن الإجراءات أمام القضاء الإداري تمكّن الفرد من تحديد موقفه من النزاع القائم وتخوله تقديم رده وملاحظاته المكتوبة في مهل معقولة بما يحفظ حقوقه في الدفاع، وفي جميع الأحوال تتيح لأطراف الخصومة تحديد مراكزهم من الحكم الصادر في الدعوى والطعن فيه على أساس ما ورد بالملف من وقائع ومستندات ومذكرات، من خلال الدور الايجابي

١٥. جوزيف رزق الله، النظرية العامة للاثبات أمام القضاء الاداري، مرجع سابق ذكره ص. ١٥٨.

١٦. مجلس شورى لبنان، قرار رقم ٥٦٨، تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٤، النادي الثقافي الاجتماعي في كوكبا/ بلدية كوكبا، مذكور في كتاب جوزيف رزق الله، النظرية العامة للاثبات أمام القضاء الاداري، مرجع سابق ذكره ص.٢١.

١٧. جوزيف رزق الله، النظرية العامة للاثبات أمام القضاء الاداري، مرجع سابق ذكره ص. ٢١.

الذي يضطلع به القاضي الاداري الذي تكمله الصفة الكتابية للإجراءات ومبدأ الحضورية أو الوجاهية١٨. كلها ضمانات للمدعي، ثمرتها التخفيف من عبء الإثبات في الدعوى، وذلك كون هذه الخصائص تتيح للقاضي الإداري تكليف الإدارة تقديم ما في حوزتها من مستندات وملفات مع الزامها بالاستجابة والا اعتبر القاضي الاداري موقفها الممانع في هذا الخصوص أو تلكؤها قرينة ضدها.

-موازنة عبء الإثبات في العراق: إن القاضي الإداري في العراق، يتمتع بحرية واسعة استناداً إلى نصوص قانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩، الذي أعطى للقاضي دوراً إيجابياً في تسيير الدعوى وإيصال الحقوق إلى المواطنين بأيسر السبل وأسرعها. وقد محض القانون العراقي الثقة الكاملة للقاضي في سبيل تحقيق ذلك وأعطاه حرية التحرك التي تساعده في اصدار أحكام عادلة وحسم النزاعات بالسرعة اللازمة، ويتبين من الأسباب الموجبة لقانون الاثبات المنوه عنه بأن المشترع العراقي قد تخير الاتجاه الوسط بين أنظمة الإثبات١٩.

ويوفق الموقف الوسط بين مذهب الإثبات المطلق وبين مذهب الإثبات المقيد، جامعا بين مزايا كل منهما، ويخول المذهب الأول القاضي سلطة مطلقة في تحري حقيقة الوقائع التي تعرض عليه ويجعل دوره في تسيير الدعوى واستجماع الأدلة دوراً إيجابياً، والثاني، يحد من سلطة القاضي إلى حد يجعل دوره في تسيير الدعوى دوراً سلبياً يلتزم فيه موقف الحياد السلبي بين المتقاضين، وبالتالي فإنه يغل يد القاضي عن الوصول إلى الحقيقة الواقعة إذا احتاط منكرها لمنع خصمه من إقامة الدليل القانوني عليها، فيباعد بذلك كثيراً بين الحقيقة القانونية والحقيقة الواقعية٢٠.

ويأخذ المذهب الوسط بمبدأ حياد القاضي الإيجابي ومبدأ حصر الأدلة وتحديد قيمة كل منها وفاعليته، مع تخويل القاضي سلطة واسعة في تقدير قيمة كل منها. ولا ريب في أن هذه السلطة التي خولت للقاضي والتي تجعل له دوراً إيجابياً في الكشف عن الحقيقة، يجب على القاضي ممارستها عند الحاجة وإلا كان حكمه عرضة للنقض، وفي ذلك تقضي محكمة النقض المصرية بأن الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه إذا لم يكن فيه ما يفيد أن المحكمة قد استنفذت كل ما لها من سلطة التحقيق لكشف الواقع٢١.

---

١٨. علي سلمان المشهداني، قواعد الاثبات في الدعوى الإدارية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٨١.

١٩. لفتة هامل العجيلي، السندات الرسمية والعادية وحجيتهما في الاثبات مع ادلة الاثبات الأخرى، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٩.

٢٠. آدم وهيب النداوي، شرح قانون الاثبات، ط٢، دار الحكمة القانونية، بغداد، ٢٠٠٠، ص٤٥.

٢١. عباس العبودي، شرح أحكام قانون الإثبات المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص٧٣.

ولكي نقف على مدى السلطة التي منحها المشرع العراقي للقاضي لا بدّ من الرجوع إلى ما جاء في المبادئ العامة لقانون الإثبات، وتحت عنوان أهداف القانون، فقد نصت المادة الأولى من القانون على توسيع سلطة القاضي في توجيه الدعوى وما يتعلق بها من أدلة بما يكفل التطبيق السليم لأحكام القانون وصولاً إلى الحكم العادل في القضية المنظورة. ونصت المادة الثانية على إلزام القاضي بتحري الوقائع لاستكمال قناعته. ونصت المادة الرابعة على تبسيط الشكلية إلى الحد الذي يضمن المصلحة العامة ولا يؤدي إلى التفريط بأصل الحق المتنازع فيه.

لا شك في أن هذه النصوص تطال بأحكامها القاضي المدني، لكي يطبقها على الدعاوى بين الأفراد، فكم بالحري إذا جرى تطبيقها على الدعوى الإدارية لما لها من خصائص وضمانات للطرف الضعيف فيها. ويتبين من ذلك أن القاضي الإداري في العراق يتمتع واستناداً إلى نصوص قانون الإثبات بحرية كاملة في التحقيق للتثبت من مشروعية القرار الإداري، ويكون له سلطة إلزام الإدارة بتقديم كل ما لديها من ملفات ومستندات ذات صلة بموضوع الدعوى.

ويلاحظ أن النصوص المذكورة أعلاه قد أوردها المشرع تحت عنوان أهداف القانون، لذلك فإن توسيع سلطة القاضي في توجيه الدعوى أشار إليه المشرّع في هذا القانون، ثم إن سلطة التحقق والتحري لم يتركها المشرع لمحض اختيار القاضي، وإنما ألزمه بذلك، وهذا يعني أن أي تقصير في التحقق لكشف الواقع يجعل الحكم معيوبا.

أما عن تبسيط الشكلية، فهو أمر ملزم للقاضي أيضاً بشرط ضمان المصلحة العامة والحفاظ على أصل الحق المتنازع عليه، وهذا يعني على القاضي مساعدة أطراف الخصومة وتوجيههم باستكمال الشكليات لتحاشي رد الدعوى أو إبطال قرار الحكم في حالة إغفال مراعاتها، وهذه إيجابية لا تؤثر على حياد القاضي في الدعوى، وفوق ما تقدم فإن المشرع نص في المادة الثالثة على إلزام القاضي باتباع التفسير المتطور للقانون ومراعاة الحكمة من التشريع عند تطبيقه، وبذلك يكون المشرع في العراق قد ألزم القاضي المدني بالاجتهاد، بما يجعل القوانين صالحة للتطبيق على الحالات الخاصة[٢٢].

وحيث إن ضرورة التفسير ترجع إلى طبيعة القوانين ذاتها، لأنها تُصاغ على شكل قواعد عامة مجردة، وأن النصوص متناهية والحوادث متجددة، ولذلك يستحيل على المشرع أن يضع حلاً لكل قضايا الواقع، وإذا كان هذا هو شأن القاضي العادي، فإن القاضي الإداري، وهو في الأصل قاضي له دور إنشائي واجتهادي، معني بضرورة التفسير المتطور للقوانين التي يتعرض إلى تطبيقها أو الاستناد إليها في أحكامها على ضوء الغاية من

٢٢. عباس العبودي، الحجية القانونية لوسائل التقدم العلمي في الإثبات المدني، درا الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٥٦.

إنشاء القضاء الإداري في العراق والتي بينها المشرع في الأسباب الموجبة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ وهي أن (يمارس قضاء إدارياً مستقلاً دون تدخل من أية جهة أخرى، ومحاطاً بضمانات وحصانة كافية)، كما علّل أهمية دور القضاء الإداري بقوله «وبالنظر للدور المهم الذي ينبغي أن يمارسه في حماية المواطنين بمن فيهم الموظفين وتأمين حقوقهم تجاه الدولة وبالمقابل حماية حقوق الدولة وصيانتها من إخلال الموظفين بواجبات وظيفتهم».

كما أنه أهاب بالقاضي الإداري أن يسير في عمله على خطى المؤسسات القضائية المماثلة في الدولة الأخرى وذلك بقوله «كما هو شأن المجالس المماثلة في معظم الدول المتحضرة في العالم»٢٣.

يتضح مما تقدم ذكره، أن هذه النصوص تخول القضاء الإداري في العراق صلاحيات واسعة تمكنه من أداء مهمته التي حددها المشرع في الأسباب الموجبة لقانون إنشاء القضاء الإداري. وقد خول المشرع العراقي، القاضي الإداري سلطة لا يملكها نظيره في مصر أو فرنسا وهي سلطة تعديل القرار أو الأمر المطعون به كما نصت عليه (المادة ٧/ ثانياً/ ط) من قانون مجلس شورى الدولة التي تقول: «تبت المحكمة (محكمة القضاء الإداري) في الطعن المقدم إليها ولها أن تقرر رد الطعن أو إلغاء أو تعديل الأمر أو القرار المطعون به»٢٤.

٢٣. الأسباب الموجبة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩، قانون التعديل الثاني لقانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩.
٢٤. إبراهيم طه الفياض، إجراءات وصياغة الاحكام لدى القضاء الإداري، دراس منشورة في مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، العدد٤٠، ٢٠٠٠، ص٧٨.

المبحث الثاني
موازنة عبء الاثبات من خلال القرائن القانونية

ثمة نصوص تشريعية تسهم في تحقيق التوازن بين أطراف الدعوى الإدارية في مجال الإثبات، وهذه النصوص تقرر قرائن قانونية تؤدي إلى إعفاء من يتمسك بها من العبء الفعلي للإثبات بصفة مؤقتة إذا كانت قابلة لإثبات العكس، أو بصفة دائمة إذا كانت غير قابلة لإثبات العكس.

وسنبين فيما يأتي القرائن القانونية أمام القضاء الإداري، الفرنسي، والعراقي.

أولاً: القرائن القانونية أمام القضاء الإداري الفرنسي:

سنذكر بعض القرائن المطبقة أمام القضاء الفرنسي التي لها تأثير على عبء الإثبات في الدعوى الإدارية، وهي ما يأتي٢٥:

١. قرينة توافر علاقة السببية بين الحادث والمرفق: تقررت هذه القرينة استناداً إلى قانون ١٩٤٧/٨/٦حيث صدرت ثلاثة مراسيم في ١٩٥١/٤/٢٤ بشأن معاشات العجز وضحايا الحرب، حيث اعتبر القانون أن علاقة السببية بين الحادث والمرفق قائمة متى توافرت شروط معينة، وذلك بقصد التخفيف عن عاتق من تقررت هذه القرينة لمصلحته، لتعذر إقامة الدليل من جانبه على هذه العلاقة.

ويترتب على مثل هذه القرينة انتقال العبء الفعلي للإثبات بالكامل إلى المدعى عليه، وهو الإدارة.

٢. القرائن المتعلقة بالإجراءات أمام مجلس الدولة: قرينة الرفض الضمني، قررتها المادة الأولى من القانون الصادر في ٦/ ٧/ ١٩٥٦، التي تقضي بأن سكوت الإدارة على تظلم مقدم إليها مدة أربعة أشهر يعتبر بمثابة قرار بالرفض. ويتعين لقيام هذه القرينة إثبات تقديم التظلم للإدارة وفوات المدة المذكورة دون صدور قرار من جانبها، ويمكن أن يتم ذلك بإيصال استلام الإدارة المختصة للتظلم، أو بإيصال رسالة بالبريد المسجل، أو بإعلام على يد محضر، ومرور المدة المذكورة قرينة مطلقة على قيام القرار الضمني٢٦.

أ-قريتنا التنازل الضمني والتسليم الضمني: تقررتا بنص المادة ٥٦ من الأمر الصادر في ١٩٤٥ /٧/٣١، القرينة الأولى تعني أن المدعي الذي لم يحترم الميعاد المحدد له من مجلس الدولة بعد إنذاره بإيداع الرد والملاحظات والمستندات، فإن المجلس يعتبره متنازلاً عن دعواه، أما القرينة الثانية، فتخص المدعى عليه الذي لم يحترم الميعاد المحدد

٢٥. أحمد كمال الدين موسى، نظرية الإثبات في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٣٤.

٢٦. مليجي محمد شيخ العرب، الموسوعة في تنظيم القضاء الإداري في فرنسا ومصر والكويت، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٠.

له، فإن ذلك يعني أنه مسلم بالوقائع الواردة بالعريضة، وحينئذ تستعمل القرينة لصالح المدعي وهي ما تعرف بقرينة التسليم الحكمي أو الضمني، وقد نصت المادة (٩) من قانون ١٩٨٩/٢٢ المعدلة بالمادة (٨) من مرسوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٣ على مثل هذه القرينة أمام المحاكم الإدارية.

ويلاحظ أن القضاء الإداري الفرنسي يعمد إلى تنبيه صاحب الشأن أكثر من مرة لتقديم المذكرات أو الملاحظات المطلوبة قبل توجيه الإنذار إليه بالرد٢٧، حيث جرى العمل أمام مجلس الدولة والمحاكم الإدارية، على إرسال استعجال سابق على توجيه الإنذار بالرد لحض الطرف المتراخي عن إيداع المستندات المطلوبة ولفت نظره إلى ذلك، فإذا استمر بتراخيه وجه إليه الإنذار بوجوب الرد وإلا اعتبر متنازلاً عن دعواه، والمدة المحددة للإدارة في الإنذار أمام مجلس الدولة تكون عادة خمسة عشر يوماً في حين قد تصل إلى شهر أو أكثر أمام المحاكم الإدارية، أما بالنسبة للأفراد وغيرهم من المدعين فالمدة شهر.

ب-قرينة العلم بالقرار الإداري:اعتبرت المادة (٤٩) من الأمر المشار إليه أن النشر والإعلان قرينة للعلم بالقرار الإداري وبالتالي لسريان ميعاد الطعن بالإلغاء، وقد رددت هذه القرينة نصوص مرسوم ١١/ ٧/ ١٩٦٥.

ويعتبر النشر بالجريدة الرسمية هو وسيلة الإبلاغ العادية الكافية، أما بالنسبة للقرارات الفردية فإن الوسيلة تكون عن طريق إبلاغ صاحب الشأن بإعلانه بمحتويات القرار، وكذلك القرارات الجماعية والقضائية المتعلقة بالأشخاص الذين تخصهم شخصياً ومباشرة٢٨.

ويقع عبء إثبات النشر والإعلان على عاتق الجهة الإدارية التي تدعي قيام قرينة العلم بالقرار الإداري عن طريقها، وطالما لا يوجد نص قانوني معين، فإن النشر متى كان كافياً للعلم بالقرار فإنه يؤدي إلى قيام القرينة القانونية وفقاً لتقدير القاضي وتحت رقابته. أما الإعلان فليس له شكل خاص، المهم إيصال المعلومات إلى المعني بها بأية طريقة ويوجه إلى صاحب الشأن شخصياً أو إلى ممثله القانوني٢٩.

٣. قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه: نصت عليها المادة (١٣٥١) من القانون المدني الفرنسي باعتبارها من القرائن القانونية القاطعة، ومؤدي هذه القاعدة، اعتبار الحكم الحائز على الحجية عنواناً للحقيقة، وذلك بهدف وضع حد للمنازعات أمام

٢٧. أحمد عزيز جايد الخيون، دور القاضي في إثبات الدعوى المدنية، ط ١، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١، ص٦٠.

٢٨. خميس السيد إسماعيل، الإثبات أمام القضائيين الإداري والعادي، دار محمود، القاهرة، ٢٠١٦، ص٨٩.

٢٩. جورج فوديل وبيار دافوليه، القانون الإداري، ترجمة منصور القاضي، ج٢، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٩.

القضاء واستقرار الأوضاع القانونية وعدم التضارب بين الأحكام وتأكيد الثقة فيها والاطمئنان إليها.

ومن المعلوم أن الحجية لا تكون إلا للأحكام القضائية النهائية، سواء اكتسبت صفة النهائية بفوات مواعيد الطعن أو بتصديقها تمييزاً، وتتعلق حجية أحكام الإلغاء بالنظام العام لما لها من حجية مطلقة في مواجهة الكافة ٣٠، أما غير ذلك من الأحكام الإدارية التي لا تحوز سوى حجية نسبية، فإن حجيتها لا تتعلق بالنظام العام، والحكم الحائز على حجية الأمر المقضي فيه، يرتب آثاره القانونية، في الحدود التي استقر عليها الفقه والقضاء أمام القضاء الإداري سواء أكان الحكم صادراً من إحدى جهات القضاء الإداري، أم القضاء العادي مدنياً كان أم جنائياً، وتكون الحجية لمنطوق الحكم وأسبابه الجوهرية المكملة له، والتي تتعلق بما أثبته الحكم من وقائع كان تعرضه لها لازماً للفصل في الدعوى، دون غيرها من التكيفات القانونية أو ما يتعلق بتقدير مدها وخطورتها وآثارها وفقاً للضوابط التي استقر عليها الفقه والقضاء الإداري.

ثانياً: القرائن القانونية أمام القضاء الإداري في العراق:

لقد بيّن المشرع العراقي في قانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ مفهوم القرينة القانونية وحجيتها في الإثبات، الذي نص في المادة (٩٨/ أولاً) «القرينة هي استنباط المشرع أمر غير ثابت من أمر ثابت» وتتابع الفقرة (ثانياً) من هذه المادة «القرينة القانونية تغني من تقررت لمصلحته عن أي دليل آخر من أدلة الإثبات»٣١.

وقد أجازت المادة (١٠٠) من قانون الإثبات «نقض القرينة القانونية بالدليل العكسي ما لم ينص القانون على غير ذلك»، وقررت المادة (١٠١) من هذا القانون «قبول الإقرار واليمين في نقض القرينة القانونية القاطعة التي لا تقبل إثبات العكس في الأمور التي تتعلق بالنظام العام».

وهكذا يتبين أن القرينة القانونية تنطوي على استخلاص النتائج من واقعة معلومة لمعرفة واقعة مجهولة، ولا تختلف القرينة القانونية في هذا الأمر عن القرينة القضائية، سوى أن القرينة القانونية ذات طابع إلزامي آمر، فقد يرى المشرع أن في اضطرار المحاكم على الأخذ بقرينة معينة، بحيث لم تصبح هذه القرينة متغيرة الدلالة من قضية إلى أخرى ما يجعلها جديرة بأن ينص على توحيد دلالتها، فتصبح بذلك قرينة قانونية٣٢.

٣٠. جهاد صفا، أبحاث في القانون الإداري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩ص٦٦..

٣١. عباس العبودي، أحكام قانون الإثبات المدني العراقي، مرجع سابق، ص١١١.

٣٢. قيس عبد الستار عثمان، القرائن القضائية ودورها في الإثبات، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦، ص١٠٨.

فالقرينة القانونية لا تغني عن الإثبات وإنما هي تعفي من يقع عليه عبء الإثبات من الإثبات المباشر، أي لا يكون له أن يثبت الواقعة مصدر الحق الذي يدعيه، وإنما يجب عليه أن يثبت تحقق الواقعة التي تقوم عليها القرينة٣٣، أي أنها تنقل محل الإثبات من الواقعة المراد إثباتها إلى واقعة أخرى متصلة بها يحدّدها المشرع فتكون هذه الواقعة الأخيرة هي أساس القرينة التي يشترط القانون قيامها لانطباق حكم القرينة، وبذلك يتعين ثبوتها أولاً، وللخصم الذي يحتج عليه بالقرينة أن ينازع في توفر الشروط التي يتطلبها القانون لقيامها وعلى القاضي أن يسمح له بذلك احتراماً لحق الدفاع. وإذا ثبت قيام الواقعة أساس القرينة تعين على القاضي أن يأخذ بحكم القرينة فيجعلها أساساً لحكمه حتى ولو بدا له عدم مطابقتها للواقع في الدعوى المنظورة، وإلا كان حكمه عرضة للنقض وذلك لأن الدلالة التي تنطوي عليها القرينة القانونية يفرضها القانون. اذ يقرر المشرع في القرينة القانونية القوة الثبوتية لوقائع معينة بصورة مستقلة عن كل فحص للعناصر التي تنم عن تلك القرينة٣٤.

ويقتضي الاشارة الى إن الطابع المجرّد للقرائن القانونية يكون من شأنه التقليل من قيمتها كوسيلة للوصول إلى الحقيقة، لذلك سمح المشرع بإثبات عكس القرينة القانونية. ويعني ذلك أن القاضي لا يحكم بمقتضى القرينة القانونية إلا إذا عجز الخصم عن إثبات عكسها، ففي هذه الحالة يكون القاضي مقيداً بالقرينة القانونية، ولا يملك تقدير مطابقتها أو عدم مطابقتها للواقع.

وقد فرّق المشرع بين القرائن القانونية التي تعتبر قرائن قاطعة، وغيرها التي لا تعتبر قاطعة٣٥. وبالنسبة للقرائن القاطعة فهو ميز بين نوعين، الأول، لا يتعلق بالنظام العام، أي تلك الموضوعة لحماية مصلحة خاصة، وهذا يقبل إثبات العكس بالإقرار واليمين، والثاني يتعلق بالنظام العام، أي تلك الموضوعة لحماية مصلحة عامة، وهذه لا يقبل إثبات عكسها مطلقاً بأي دليل من أدلة الإثبات حتى ولو بالإقرار أو اليمين٣٦.

ومن المعلوم أن القرائن القانونية لا حصر لها وهي متجددة، ومتطورة تبعاً للنصوص القانونية، وفي شتى المجالات، فحيثما وجد المشرع أن هناك مصلحة معينة تتطلب حماية مشدّدة، بسبب ظرف معين أو لاعتبارات معينة يقرر حمايتها من خلال القرائن القانونية.

وسيتم التطرق في سياق البحث الى القرائن القانونية المتعلقة بعبء الإثبات في

٣٣. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٠٢.
٣٤. آدم وهيب النداوي، شرح قانون الإثبات، مرجع سابق، ص١٩٨.
٣٥. آدم وهيب النداوي، دور الحكم المدني في الاثبات دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٣، ص٣٧٩.
٣٦. مدحت المحمود، شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، ط٢، موسوعة القوانين العراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٥٣.

الدعوى الإدارية في العراق، وتحديدا القرائن الواردة في القوانين ذات العلاقة المباشرة بهذه الدعوى، وهي قانون مجلس شورى الدولة، وقانون الخدمة المدنية، وقانون المرافعات المدنية، أما القرائن الأخرى المتعلقة بحجية الأحكام القضائية، أو تلك المتعلقة بالمسؤولية، فهي تطبق أمام القضاء الإداري في العراق تماما كما هي الحال أمام القضاء الإداري في فرنسا وفي مصر.

ومن استقراء وتحليل نصوص القوانين المشار إليها نجد أن الاعتبارات التي كانت وراء وضع هذه القرائن، تتعلق بمجملها بالمصلحة العامة، وإن بدت بعض هذه القرائن أنها تحمي مصلحة الأفراد إلا أنها في الواقع تحمي مصلحة الوظيفة العامة التي لا يمكن فصلها عن مصالح المستفيدين من الأفراد. فالغاية من مرافق الدولة كافة هي رعاية المصلحة العامة، وعليه فإن امتناع الموظف أو الهيئة عن إصدار قرار يتوجب إصداره هو عمل ينطوي على إخلال بالواجبات الوظيفة، وهو سلوك يضر بالمصلحة العامة. وكذلك فان عدم الاجابة على التظلم، يشكل إخلالا بواجبات الوظيفة لأن الأصل أن تجيب الإدارة على التظلم رفضا أم قبولا احتراماً لحقوق الأفراد. لهذه الاعتبارات وضع المشرع نصاً ينطوي على قرينة ترعى هذه المسألة. وكذلك بالنسبة لاستقالة الموظف الذي يعدّ حق كفله القانون، فإن المشرع قد وضع قرينة لرعاية هذا الحق[٣٧]، ولحماية الوظيفة العامة من الاستهانة بمقدراتها ولضمان استمرار سير المرافق العامة بانتظام واضطرار فقد وضع المشرع عدة نصوص تنطوي على قرائن قانونية لرعاية مصلحة الوظيفة العامة في هذا الجانب، وهذه القرائن كلها هي موضوع تطبيق في الدعاوى الإدارية في العراق سواءً أمام محكمة القضاء الإداري أو أمام مجلس الانضباط العام[٣٨].

٣٧. غازي ابراهيم الجنابي، مبادئ أساسية في قوانين الوظيفة العامة، ط٢، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠١٥، ص١١٨.

٣٨. عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ واحكام القانون الإداري، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص٧٨.

الخاتمة

يقصد بعبء الإثبات، تحديد الطرف الذي يكلف بإثبات الواقعة المنازع فيها، ويسمى عبئاً، لأن من يقع عليه يكون في مركز أضعف حياله في الدعوى، إذ يرتّب عليه ذلك أمراً إيجابياً، بقيامه بإثبات الواقعة المنازع فيها في حين يكتفي خصمه أن يقف موقفاً سلبياً.

ويختلف الإثبات أمام القضاء الإداري في مبادئه العامة عن الإثبات أمام القضاء العادي، اذ أن قواعده تتلاءم مع طبيعة الدعوى الإدارية ومع خصوصية المصالح التي ينظر فيها القاضي الاداري بحكم كون أحد أطرافها سلطة عامة تتمتع بامتيازات تجعلها في مركز أقوى من مركز خصمها وهو الفرد، ولجهة أن الغاية المتوخاة من الدعوى هي الرقابة القضائية على أعمال الإدارة توصلا الى ابطال أعمالها المخالفة لمبدأ المشروعية.

وقد أدى كل ما تقدم الى تنظيم قواعد الإثبات من خلال وسائل واجراءات تعيد التوازن بين أطراف الدعوى وتتيح للقاضي الإداري الاستحصال على الأدلة اللازمة لبت النزاع بما يحقق الغاية من الرقابة القضائية على نشاط الإدارة.

وقد حرصت مختلف الشرائع والأنظمة القضائية على اعطاء القاضي الوسائل الاجرائية التي تمكّنه من الإحاطة بكافة جوانب النزاع العالق أمامه خصوصا في مجال الاثبات. فثمة أنظمة تركز في مجال الاثبات على مسألة تحقيق العدالة، من خلال ارساء مفهوم الحقيقة القضائية، وإطلاق يد للقاضي واعطائه مجالا واسعا من حرية التقدير توصلا الى هذه «الحقيقة»، وأنظمة أخرى تعطي الأولوية لمسألة استقرار المعاملات، وصولا الى الحقيقة الواقعية، مع ما يستتبعه ذلك من تقييد القاضي لناحية الأدلة التي يمكنه أن يأخذها في الحسبان. فيحدّد له القانون طرق الإثبات الممكنة والقوة الثبوتية التدريجية لكل دليل حفاظا على الأوضاع المستقرة بين الناس.

نعرض في النهاية أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، وكذلك التوصيات التي نراها مناسبة والتي نسوقها على النحو التالي:

أولاً: الاستنتاجات

١. إن عبء الإثبات في الدعوى الإدارية يقع على عاتق الفرد المدعي كأصل عام ولكن نظراً للدور الإيجابي الذي يضطلع به القاضي الإداري وحيازة الإدارة للمستندات المتعلقة بموضوع النزاع وتحقيقاً للتوازن بين طرفي الدعوى، فأن عبء الإثبات يتكيف مع خصوصية الدعوى الادارية وظروفها بما يؤدي إلى قيام القاضي الاداري بنقله على عاتق جهة الإدارة في كثير من الأحيان.
٢. إن القاضي الإداري في العراق، يتمتع بحرية واسعة استناداً إلى نصوص قانون الإثبات

رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩، الذي أعطى للقاضي دوراً إيجابياً في تسيير الدعوى وإيصال الحقوق إلى المواطنين بأيسر السبل وأسرعها. وقد محض القانون العراقي الثقة الكاملة للقاضي في سبيل تحقيق ذلك وأعطاه حرية التحرك التي تساعده في اصدار أحكام عادلة وحسم النزاعات بالسرعة اللازمة.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة وضع قانون للقضاء الاداري يجمع أحكامه المتفرقة ونظام خاص بالاجراءات والإثبات أمام القضاء الإداري كي لا يضطر القاضي الاداري المكلف بنظر الدعوى الإدارية إلى الاستئناس وتطبيق القواعد العامة في القوانين الإجرائية التي قد لا تتلاءم مع طبيعة الدعوى الإدارية؛ وينبغي أن يتضمن هذا القانون كل وسائل الإثبات المتقدمة الممكنة والمتلائمة مع طبيعة الاجراءات أمام القضاء الاداري وخصوصا لجهة الاثبات الالكتروني.

٢. قيام المشرع العراقي بإرجاع الاختصاص في كافة القضايا المنتزعة من ولاية القضاء الإداري ولاسيما المتعلقة بالعقود الإدارية واعطاء الاخير الحق في البت بها، كون القضاء الإداري أكثر تخصصاً وتفهما لمقتضيات المصلحة العامة من القضاء العدلي ومن ثم أكثر قدرة على التوصل للحقيقة.

المراجع

أولاً: الكتب

١. أحمد عزيز جايد الخيون، دور القاضي في إثبات الدعوى المدنية، ط ١، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١.

٢. أحمد كمال الدين موسى، نظرية الإثبات في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

٣. آدم وهيب النداوي، دور الحكم المدني في الاثبات دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٣.

٤. آدم وهيب النداوي، شرح قانون الاثبات، ط٢، دار الحكمة القانونية، بغداد، ٢٠٠٠.

٥. إلياس أبو عبيد، نظرية الإثبات في أصول المحاكمات المدنية والجزائية، الجزء الأول، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.

٦. إلياس جوادي، الإثبات في المنازعات الإدارية «دراسة مقارنة»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨.

٧. جهاد صفا، أبحاث في القانون الإداري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩.

٨. جورج فوديل وبيار دافوليه، القانون الإداري، ترجمة منصور القاضي، ج٢، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.

٩. جوزيف رزق الله، النظرية العامة للإثبات أمام القضاء الإداري، صادر للمنشورات الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٠.

١٠. خميس السيد إسماعيل، الإثبات أمام القضائيين الإداري والعادي، دار محمود، القاهرة، ٢٠١٦.

١١. عباس العبودي، الحجية القانونية لوسائل التقدم العلمي في الإثبات المدني، درا الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

١٢. عباس العبودي، شرح أحكام قانون الإثبات المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

١٣. عباس مجيد الشمري، الأحوال الطارئة على ميعاد رفع دعوى الإلغاء دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت،٢٠٢٠.

١٤. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٥. عصام أبو سليم، النظرية العامة للإثبات في الواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.

١٦. عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ واحكام القانون الإداري، مكتبة

السنهوري، بغداد، ٢٠١٥.
١٧. علي سلمان المشهداني، قواعد الاثبات في الدعوى الإدارية، دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٧.
١٨. غازي ابراهيم الجنابي، مبادئ أساسية في قوانين الوظيفة العامة، ط٢، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠١٥.
١٩. قيس عبد الستار عثمان، القرائن القضائية ودورها في الإثبات، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦.
٢٠. لفتة هامل العجيلي، السندات الرسمية والعادية وحجيتهما في الاثبات مع ادلة الاثبات الأخرى، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٢.
٢١. مدحت المحمود، شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، ط٢، موسوعة القوانين العراقية، بغداد، ٢٠٠٩.
٢٢. مليجي محمد شيخ العرب، الموسوعة في تنظيم القضاء الإداري في فرنسا ومصر والكويت، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

٢٣. خلدون إبراهيم نوري سعيد، مدى سلطة قاضي الإلغاء في إصدار أوامر للإدارة، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٣.
٢٤. وائل مؤيد جلال الدين الحلبي، إجراءات الإثبات المدني، دراسة مقارنة، رسالة أعدت لنيل درجة ماستر في القانون العام، جامعة الموصل، كلية القانون، العراق، ٢٠٠٦.

ثالثاً: المجلات

٢٥. إبراهيم طه الفياض، إجراءات وصياغة الاحكام لدى القضاء الإداري، دراس منشورة في مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، العدد٤٠، ٢٠٠٠.

رابعاً: القوانين

١. قانون مجلس شورى الدولة العراقي رقم (٦٥) لعام ١٩٧٩ المعدل.

References

First: Books

1. Ahmad Aziz Jaed Al-Khiyoun, The Role of the Judge in Proving Civil Cases, 1st ed., Legal Library, Baghdad, 2011.
2. Ahmad Kamal Al-Din Mousa, The Theory of Evidence in Administrative Law, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2014.
3. Adam Wahib Al-Nadawi, The Role of Civil Judgment in Evidence: A Comparative Study, Al-Sanhoury Library, Baghdad, 2003.
4. Adam Wahib Al-Nadawi, Explanation of the Evidence Law, 2nd ed., Dar Al-Hikma Al-Qanuniya, Baghdad, 2000.
5. Elias Abu Obeid, The Theory of Evidence in Civil and Criminal Procedures, Part I, Zein Legal Publications, Beirut, 2005.
6. Elias Jawadi, Evidence in Administrative Disputes: A Comparative Study, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2018.
7. Jihad Safa, Research in Administrative Law, 1st ed., Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2019.
8. Georges Vedel and Pierre Devolvé, Administrative Law, translated by Mansour Al-Qadi, Vol. 1 ,2st ed., Majd University Institution for Studies, Publishing, and Distribution, Beirut, 2008.
9. Joseph Rizqallah, The General Theory of Evidence Before Administrative Courts, Sader Legal Publications, Beirut, 2010.
10. Khamis Al-Sayed Ismail, Evidence Before Administrative and Ordinary Judiciary, Dar Mahmoud, Cairo, 2016.
11. Abbas Al-Aboudi, The Legal Authenticity of Scientific Advances in Civil Evidence, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
12. Abbas Al-Aboudi, Explanation of the Provisions of Civil Evidence Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2018.
13. Abbas Majid Al-Shammari, Emergency Circumstances Affecting the Deadline for Filing an Annulment Lawsuit: A Comparative Study, Zein Legal Publications, Beirut, 2020.
14. Abdul Razzaq Al-Sanhoury, The Mediator in Explaining the New Civil Law, Part II, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2000.
15. Essam Abu Salim, The General Theory of Evidence in Civil and Commercial Matters, New University Publishing House, Alexandria, 2017.
16. Essam Abdul Wahab Al-Barzangi et al., Principles and Provisions of Administrative Law, Al-Sanhoury Library, Baghdad, 2015.
17. Ali Salman Al-Mashhadani, Rules of Evidence in Administrative Lawsuits: A Comparative Study, Al-Sanhoury Library, Beirut, 2017.
18. Ghazi Ibrahim Al-Janabi, Basic Principles in Public Employment Laws, 2nd ed., Legal and Judicial Library, Baghdad, 2015.
19. Qais Abdul Sattar Othman, Judicial Presumptions and Their Role in

Evidence, 1st ed., Al-Sanhoury Library, Baghdad, 2016.
20. Lafta Hamil Al-Ajeeli, Official and Ordinary Documents and Their Authenticity in Evidence with Other Means of Proof, Legal Library, Baghdad, 2012.
21. Medhat Al-Mahmoud, Explanation of the Civil Procedures Law No. 83 of 2 ,1969nd ed., Encyclopedia of Iraqi Laws, Baghdad, 2009.
22. Miligee Mohamed Sheikh Al-Arab, Encyclopedia of Administrative Judiciary in France, Egypt, and Kuwait: A Comparative Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2009.

Second: Theses and Dissertations
23. Khaldoun Ibrahim Nouri Saeed, The Extent of the Annulment Judge's Authority to Issue Orders to the Administration, a thesis submitted for the Master's degree in Public Law, University of Baghdad, College of Law, 2003.
24. Wael Moayed Jalal Al-Din Al-Halabi, Civil Evidence Procedures: A Comparative Study, a thesis submitted for a Master's degree in Public Law, University of Mosul, College of Law, Iraq, 2006.

Third: Journals
25. Ibrahim Taha Al-Fayadh, Procedures and Drafting of Judgments in Administrative Judiciary, published in Beit Al-Hikma Journal, Al-Ma'ida Al-Hurra Series, Issue 2000 ,40.

Fourth: Laws
26. Iraqi State Consultative Council Law No. (65) of 1979 (as amended).

حقوق الارتفاق في القانون «دراسة مقارنة»

Easements in law «Comparative study»

اسم الباحث:م. حسن عباس جمال العبيدي
جهة الإنتساب: الجامعة العراقية – كلية الآداب- قسم اللغة العربية

Auther's name:M. Hassan Abbas Jamal Al-Obaidi
Affiliation: Iraqi University - College of Arts - Department of Arabic Language
E-mail:

work type: research paper
discipline: Private Law ,Civil Law

نوع العمل العلمي: بحث
مجال العمل: القانون الخاص - قانون مدني

https://doi.org/10.61279/40y5t764

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025
Received: 13/1/2025
Acceptance date: 20/2/2025
Published Online: 25 April 2025

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١٣
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢٠
تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University
Intellectual property rights are reserved to the author
Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)
Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International
For more information, please review the rights and license

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف
حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)
نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي
للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

Crossref doi

تاريخ الاستلام ١/١٣ تاريخ القبول ٢/٢٠
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

حقوق الارتفاق في القانون
- دراسة مقارنة -
Easements in law
Comparative study

م. حسن عباس جمال العبيدي
الجامعة العراقية – كلية الآداب- قسم اللغة العربية
M. Hassan Abbas Jamal Al-Obaidi
Iraqi University - College of Arts - Department of Arabic Language

المستخلص

يعد حق الارتفاق حقاً قانونياً ، يتعلق بالممتلكات المتجاورة ، وما ينجم عنه من دفع للضرر وجلب للمنافع ، فهو يسمح لشخص باستخدام ملك شخص اخر لغرض محدد ، مثل الوصول الى الطريق العام او توفير المرافق. واقرت هذا الحق الشريعة الاسلامية الغراء ، واخذت به التشريعات القانونية وعدته من الحقوق العينية، وافردت له مواد قانونية التي تبين هذا الحق وتضع له الاحكام التي تنظمه ، وتحد من الخلافات التي تحدث بين المالكين ، خاصةً وانه يكون بين عقارين او اكثر . ويعتبر هذا الحق قيداً على حقوق الملكية الخاصة للمالك ، ولكنه ضروري لتوفير الخدمات الاساسية للمجتمع. كما ان حق الارتفاق حق عيني عقاري ، تابع للعقار المرتفق والمرتفق به ، وينشأ بنفس اسباب كسب الملكية ومنها الميراث ، وقد ينشأ بتخصيص المالك ، ويرتب حقوق والتزامات على صاحب العقار الخادم وعلى صاحب العقار المخدوم. وله عدة صور مختلفة بحسب طبيعة كل عقار، كما يتمثل بصور قد تكون ايجابية او سلبية ، كما ان ذلك يستدعي تسليط الضوء على هذا الحق وتوعية المجتمع على صوره ، إذ ان الحاجة له اصبحت ضرورية ، خاصةً لما يتعلق بالتطورات الحديثة باستخدام الطاقة المتجددة ، واشتراك اصحاب العقارات المتجاورة في استغلال الطاقة المتجددة ، وتلافي أي خلاف يحصل ، حيث نجد ان اغلب التشريعات الحديثة بدأت بتنظيم ذلك بتشريعات متناسبة.

الكلمات المفتاحية : مفهوم الارتفاق ،احكامه ، الملكية ،العقار

Abstract

The Easement Right is a legal right related to adjacent properties, aimed at preventing harm and providing benefits. It allows a person to use another's property for a specific purpose, such as accessing a public road or providing utilities. This right has been recognized by Islamic law and adopted by legal legislations, classifying it as a real right. Specific legal provisions have been established to regulate it, clarify its rules, and minimize disputes between property owners, especially since it involves two or more properties. Although an easement imposes a restriction on the private ownership rights of the property owner, it is essential for providing basic community services. It is considered a real property right that is attached to both the dominant and servient estates and arises from the same causes as ownership acquisition, including inheritance. It may also be established by the property owner's designation and entails rights and obligations for both the servient and dominant property owners. Easements take various forms depending on the nature of each property and can be either positive or negative. Given its significance, it is crucial to shed light on this.

Keywords: the concept of the agreement, its provisions, ownership, real estate.

المقدمة

يُعدّ موضوع حقوق الارتفاق من المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة لما له من اهمية في تنظيم العلاقات العقارية، المتعلق بتحصيل منافع العقارات بأنواعها الخاصة والعامة ، ومع أن هذا النوع من الحقوق قد اخذ اليوم طابعاً مختلفاً ، إلا أن الكتابات الفقهية القانونية لا تزال قاصرة عن الوفاء بما يتطلب هذا العصر ، خاصةً وان هنالك مستجدات باستغلال المنافع متعلقة بالطاقة المتجددة واهمها انظمة الطاقة الشمسية وحركة الرياح التي تتطلب مجالاً جوي غير معرقل بظل الاشجار أو ارتفاع المباني ، فكان لابد من الحصول على حقوق الارتفاق لضمان وصول أشعة الشمس الى انظمة الطاقة الشمسية وحركة الرياح ، ومسائل الارتفاق يكتنفها شيء من الغموض والتداخل ، ولعل هذا البحث يعتبر اضافة جديدة لإثراء بعض جوانب موضوع حق الارتفاق ، ومساهمة في تتبع بعض صيغه وتطبيقاته المعاصرة.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في دراسة ماهية حقوق الارتفاق ، وما يتناوله بشكل خاص ببيان أهميتها وانواعها وخصائصها ، وتعتبر حقوق الارتفاق المتعلقة بمستجدات الطاقة المتجددة من المفاهيم المستحدثة ، والتي كانت نتاج التطور العلمي والتقني على الساحة الاقتصادية والذي لم يصحبه تطور قانوني ، كما تبرز الحاجة الماسة اليه في الواقع ، نظراً للنزاعات والخلافات الموجودة والتي سببها الجهل بحق الارتفاق .

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في تجلية وبيان حق الارتفاق والدور المنوط به في فك النزاعات بين اصحاب الممتلكات المتجاورة ، تحقيقاً لمنافعهم ودفعاً للضرر عنهم بما يحقق العدل ويضمن الحقوق .

منهجية البحث :

نعتمد في هذه الدراسة على عدة مناهج بالنظر الى الابعاد التي تثيرها حقوق الارتفاق ، من خلال التحليل القانوني تحليلاً دقيقاً لمفهوم حقوق الارتفاق ضمن إطار القانون العراقي، ويقوم بإجراء مقارنة مع القوانين المقارنة، ويوضح المنهج التحليلي المقارن الذي سيتبع في البحث، مبرزاً دور هذا المنهج في الإضاءة على الجوانب المختلفة والمتنوعة المتعلقة بحقوق الارتفاق ، مع التركيز بشكل خاص على تقديم المفاهيم العامة لحقوق الارتفاق المنهج التحليلي ، بتحليل النصوص القانونية المقارنة .

خطة البحث :

نتناول في بحثنا موضوع حقوق الارتفاق من خلال تعريفها وأنواعها ومصادرها المتنوعة. كما يسلط الضوء بشكل مركّز على حقوق الارتفاق في القانون العراقي، متناولاً بذلك التنظيم التشريعي اللازم لإنشائها، والشروط الواجب توافرها، وأحكامها القانونية، وآليات إنهائها، يتم إجراء دراسة مقارنة متعمقة لحقوق الارتفاق في القوانين المقارنة . لذا نقسم البحث الى مبحثين هما :

المبحث الاول : ماهية حقوق الارتفاق .

المبحث الثاني : احكام وانقضاء حقوق الارتفاق .

المبحث الاول
ماهية حقوق الارتفاق

تعتبر حقوق الارتفاق في القانون العراقي موضوعًا بالغ الأهمية يستحق الدراسة الدقيقة والتحليل المتعمق لفهم مفهومها بدقة وتطبيقاتها المختلفة ، وهذا يتطلب تحليل التعريف الدقيق والمفصل بحقوق الارتفاق في القانون العراقي وكيفية تناولها ومعالجتها في النصوص القانونية العراقية ذات الصلة، بالإضافة إلى التطرق إلى الحكم القضائي العراقي والقرارات التي صدرت في هذا السياق ، لهذا سوف نتناول في هذا المبحث بيان تعريف حق الارتفاق في المطلب الاول ، وخصائصه وشروطه في المطلب الثاني ،وانواعه في المطلب الثالث .

المطلب الاول: تعريف حقوق الارتفاق

اولاً : الارتفاق في اللغة :

مصدر : ارتفق يرتفق ارتفاقاً ، فهو مرتفق ، والمفعول مرتفق به١، والارتفاق هو الاتكاء على مرفق اليد والانتفاع ، مرافق الدار مصاب الماء ونحوها٢. ومن معانيه : الاتكاء ومنه قوله تعالى : « بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا»٣، أي متكأ ومنزلاً ، أو مجتمعاً وموضعاً للارتفاق٤.

ومن معانيه ايضاً : الانتفاع ، قال تعالى : « وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا «٥ وهو ما يرتفق به أي ينتفع٦.

جاء في لسان العرب : المِرفَق والمَرفِق من الامر وهو ما ارتفقت وانتفعت به٧. يقال : هذا الامر رَفِيقٌ بك ، ورافِقٌ عليك ، أي نافِع٨ . ومنه : ارتفق بالشيء ، انتفع واستعان به ، وارتفق بعلمه ، أي انتفع به٩. من هنا نجد ان الارتفاق يدور حول معنى الاستعانة والانتفاع بالشيء ، فيقال ارتفقت بالشيء ، أي انتفعت به ، وارفقه أنعمه١٠.

---

١. ينظر : احمد مختار عبد الحميد عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، ط١ ، ٢٠٠٨م ، ٩١٩/٢.

٢. لسان العرب، ابن منظور ، محمد بن مكرم بن منظور ، ط١ ، دار صادر للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٧١م ، ص٤٩.

٣. سورة الكهف الآية (٢٩) .

٤. ينظر ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، المحقق : حسين ين عبد الله العمري ، يوسف محمد عبد الله ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٥٨٩/٤.

٥. سورة الكهف / الآية (١٦).

٦. فخر الدين الطريحي ، مجمع البحرين ومطلع النيرين ، مكتبة المرتضوي ، طهران – ايران ، ط٢، تحقيق : السيد احمد الحسيني ، ١٦٩/٥.

٧. لسان العرب، ابن منظور ،مصدر سابق ، ١١٩/١٠.

٨. تاج العروس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، ابو الفيض الملقب بمرتضى الزيدي ، المحقق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، ٣٥٢/٢٥.

٩. ينظر : احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصر ، مصدر سابق ، ٩٢٠/٢.

١٠. محمد بن ابي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، ط١ ، مكتبة لبنان للنشر ، ١٩٩٥م ، ص١٦٧.

ثانياً: الارتفاق في الاصطلاح

الارتفاق في الاصطلاح لا يخرج عن المعنى اللغوي ، على خلاف فيما يرتفق به ، فهو يعرف بأنها: «الحقوق التي تقيد من منفعة عقار يملكه احد الافراد لصالح عقار اخر يملكه احد الافراد»١١ . وقد عرف القانون المدني العراقي حق الارتفاق بالمادة (١٢٧١)حق الارتفاق بأنه :»حق يحد من منفعة عقار لفائدة غيره يملكه مالك آخر»١٢

يظهر من هذا التعريف أن حق الارتفاق يُحمل عقاراً معيناً بعبء لمنفعة عقاراً أخر.

ونلاحظ أيضاً بأن حق الارتفاق يتكون من ثلاث عناصر العقار المرتفق والعقار المرتفق به ومنفعة يقدمها العقار المرتفق به للعقار المرتفق .

ومن التطبيقات الحديثة حقوق الارتفاق للطاقة الشمسية والتي تعرف بانها :» حق يقيد العقار المرتفق به ويحد من سلطات مالكه ، وذلك بمنعه من البناء او تعلية البناء وحظر زراعة الاشجار او تقليمه لمرور اشعة الشمس فوق المجال الجوي لعقاره بما يضمن تشغيل الطاقة الشمسية للعقار المجاور لفترة زمنية او بصورة دائمة١٣.

وكذلك يشترط في العقار أن يكون مما يجوز التعامل فيه أي أن يكون محلاً لملكية خاصة ، مع أن هناك رأي أخر يرى بأن العقارات المملوكة ملكية عامة يمكن أن تكون محلاً لحقوق الارتفاق بشرط أن لا يتعارض ذلك مع الغرض الذي خصصت له هذه العقارات١٤. ويجوز ان يترتب الارتفاق على مال عام اذا كان لا يتعارض مع الاستعمال الذي خصص له هذا المال ، وهو حق عيني على عقار آخر ، ويسمى الاول العقار المرتفق او العقار المخدوم ويسمى العقار الثاني المرتفق به أو العقار الخادم.

وحق الارتفاق لا يجوز التصرف فيه او الحجز عليه مستقلاً ، وهو يرد على العقار بالطبيعة حتى ولو كان مملوكاً ملكية عامة ، ويكون مقرراً لمصلحة عقار اخر شرط ان يكون العقارين مملوكين لشخصين مختلفين ، وليس لشخص واحد ، لأنه يحد من سلطات المالك الذي له الملكية التامة ، ومن امثلة حقوق الارتفاق حق المرور في ارض الغير المجاورة المقررة لمصلحة ارض محبوسة عن الطريق العام ، وحق المسيل للمياه الطبيعية

١١. محمد مرسي زهرة ، الحقوق العينية الاصلية – قانون المعاملات المدنية الاتحادي – حق الملكية بوجه عام والحقوق العينية المتفرعة عنها (حق الارتفاق) ، مطبوعات جامعة الامارات العربية المتحدة ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص٧٤٣-٧٤٤.وكذلك : حسين منصور ، الحقوق العينية الاصلية _ الملكية والحقوق المتفرعة عنها – اسباب كسب الملكية – كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ،٢٠٠٧م ، ص٢٦٨.

١٢. قانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١م ، تقابلها المادة «١٠١٥» من القانون المدني المصري رقم١٣١ لسنة ١٩٤٨م .

١٣. سمير حامد الجمال ، حقوق ارتفاق الطاقة الشمسية ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السنوي الحادي والعشرين لكلية القانون ، جامعة الامارات ، المنعقد في الفترة من ٦مايو -٨ مايو ٢٠١٣م ، تحت عنوان الطاقة بين القانون والاقتصاد ، ص١١٤٩.

١٤. محمد طه البشير ,غني حسون طه, الحقوق العينية الاصلية, ط٤,العاتك للنشر ,القاهرة , ٢٠١٠م,ص٣٢٢-٣٢٣.

من الارض العالية الى الاراضي المنخفضة١٥. وحسناً فعل المشرع باستخدام كلمة (فائدة)، اذ استعمل المشرع العراقي والمصري مصطلح (فائدة) بدل مصطلح (منفعة) ، والفائدة اوسع مفهوماً من المنفعة ، إذ أن كلمة فائدة تشمل كل خدمة حالية او مستقبلية تعود على العقار .

المطلب الثاني: خصائص وشروط حقوق الارتفاق

إن لحقوق الارتفاق خصائص وشروط يجب ان يتمتع بها لكي ينطبق عليه توصيف حقوق الارتفاق وهي ما يتميز بها وهي :

اولاً : خصائص حقوق الارتفاق

يتميز حق الارتفاق عن غيره بعدة خصائص اهمها انه حق عيني عقاري ، وحق تابع ودائم ، وحق غير قابل للتجزئة.

١. حق عيني عقاري : فيحتج صاحب الحق به في مواجهة مالك العقار الخادم ودائنيه والخلف العام ، فهو حق عيني اصلي يخول صاحب العقار المرتفق سلطة مباشرة على العقار المرتفق به ، وحق الارتفاق لا يرد إلا على عقار يحد من منفعته لفائدة عقار مملوك لشخص آخر ، ولذلك فهو حق دائماً يكون عقاري١٦ . إذ لا يمكن ان يكون في المنقول . وتجدر الاشارة الى ان حقوق الارتفاق بالنسبة لأنظمة الطاقة الشمسية كحق ارتفاق مستجد نتيجة التطورات الحديثة ، يمكن ان يكون في دائرة العقار بالتخصيص طالما انها ترتبط بالعقار وتعمل على خدمته او استغلاله في الحصول على الكهرباء اللازمة قدر الامكان بحكم ضوابط تثبيت الالواح الشمسية ،وبالتالي ينطبق على الالواح الشمسية فهي تعتبر عقار حكما ، اما انظمة الطاقة السلبية فهي بطبيعة الحال عقار بطبيعته ، وبالتالي تأخذ حكم العقار المرتفق١٧.
٢. حق الارتفاق تابع : فهو حق تابع للعقار ولا يمكن فصله عنه ، فهو يتبع العقار الخادم او المخدوم ، وينتقل معه ويجري عليه ما يجري على العقار من تصرفات ، فلا يجوز التصرف فيه مستقلاً عن العقار بالبيع أو الرهن غير ذلك ، ويترتب على اعتبار حق الارتفاق تابعاً للعقار انه ينقضي بهلاك العقار. فاذا كان العقار المرتفق مرهوناً فان الرهن يشمل ايضاً حق الارتفاق تلقائياً وبحكم القانون وان لم يذكر في عقد الرهن ، لأنه من ملحقات العقار وتوابعه بحكم القانون .

١٥. نبيل ابراهيم سعد ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٠م ، ص٢٧٨.
١٦. محمد طه البشير ، عني حسون طه ، الحقوق العينية الاصلية ، مرجع سابق ، ص٣٢٣.
١٧. حسن حواش حسن ، ماهية حقوق ارتفاق الطاقة الشمسية، اطروحة دكتوراه ، جامعة مدينة السادات ، كلية الحقوق ، ٢٠١٩م ، ص١٤.

٣. حق دائم : يتصف حق الارتفاق بالدوام فحيث انه تابع للعقار المرتفق والعقار المرتفق به لا يمكن ان ينفصل عنهما ، فحق الارتفاق يتبع العقار المرتفق به باعتباره من الاعباء الملحق به ، فيظل مثقلاً بحق الارتفاق فينتقل مع العقار الى من تنتقل اليه ملكية العقار، ويقصد بانه دائم من حيث طبيعته ، ولذلك نجد ان الارتفاق يسقط بعدم الاستعمال كما ان طبيعته لا تأبى التامين باجل معين وينتهي بانقضاء الاجل١٨.

٤. حق غير قابل للتجزئة: فحق الارتفاق حق غير قابل للتجزئة سواء من حيث انشائه او من حيث زواله ، لذا اذا كان العقار شائع فلا يجوز تقرير حق ارتفاق عليه او لمصلحته من غير رضا جميع الشركاء ، فاذا تم تجزئة العقار المرتفق به يعني حق الارتفاق واقعاً على كل جزء منه ، وهذا هو الاصل١٩.

ثانياً : شروط حقوق الارتفاق

من خلال تعريف حقوق الارتفاق ، ولأنه حق يرد على العقار ، يتبين انه يجب توفر شروط لحقوق الارتفاق وهي:

١. أن يكون العقاران مملوكين لشخصين مختلفين :

يقصد بهذا الشرط أن يكون كلاً من العقار المرتفق والعقار المرتفق به مملوكين لشخصين مختلفين، فاذا كانا مملوكين لشخص واحد فلا يكون هناك حق ارتفاق ، وذلك لان المالك لا يكون له ارتفاق على شيء يملكه، لأنه يحق له في الاصل أن يحدث على ملكه ما يشاء من مميزات تيسر له الانتفاع به ، لكن أذا كان العقاران لمالك واحد ثم انفصلا وأصبحا لمالكين مختلفين فحينئذ يبعث الارتفاق من جديد وينشأ ما يدعى (بالارتفاق بتخصيص المالك)٢٠. وهذا ما اشار اليه المشرع العراقي بالمادة (٢/١٢٧٣)٢١ . فحق الارتفاق بطبيعته يقتطع من سلطة مالك او يحد منها لصالح عقار اخر ولمالك اخر غير المالك الاول ، إذ أن العقارين اذا كانا مملوكين لمالك واحد فلا يتصور وجود حق ارتفاق لان المالك يملكه بصورة ملحقه فله ان يفعل ما يشاء في عقارته ويحدث ما يراه من أي حق على ملكه من مجاري او محلات ضمن ملكيته٢٢ . لكن إذا حصل وانتقل

١٨. حسن ديره ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١ ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، ١٩٨٥م ، ص٢٩٣.

١٩. محمد طه البشير ، غني حسون طه ، مرجع سابق، ص٢٢٤.

٢٠. محمد وحيد الدين سوار ,الحقوق العينية الاصلية, ج م ط١,دار الثقافة للنشر ,عمان ,١٩٩٩م,ص٤٢٩.

٢١. نصت المادة (٢/١٢٧٣) بانه :»يكون هنالك تخصيص من المالك الاصلي أذا تبين بأي طريق من طرق الاثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما بناء أو علامة ظاهرة أخرى, فإنشا بذلك علاقة تبعية بينما من شانها ان تدل على وجود ارتفاق أو أن العقارين كانا مملوكين لمالكين مختلفين ,وفي هذه الحالة أذا أنتقل العقاران الى ايدي ملاك مختلفين دون تغيير في حالتهما يعد الارتفاق مرتباً بين العقارين لهما وعليهما مالم يكن ثمة شرط صريح يخالف ذلك».

٢٢. عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ،ج٩ ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، ١٩٨٦م ، ص٣٥١.

لأكثر من مالك وهذا ما اشارت اليه المادة اعلاه ، إذ يتضح من هذا النص أنه عندما يملك شخص عقارين متجاورين وينشئ بينهما مثلاً منفذ للمرور أو يفتح نوافذ بينهما ثم يبيع العقارين لمشترين مختلفين ,او يبيع أحدهما ويحتفظ بالآخر لنفسه. وقد يملك شخص أرضاً كبيرة في طريقها الشمالي نبع ماء فيجعل جزئها الجنوبي يرتوي من هذا النبع فاذا توفي المالك عن وارثين وتقسمت هذه الارض واختص احدهما بجزئها الشمالي والاخر بجزئها الجنوبي، انقلب هذا التخصيص الذي قام به المتوفي الى حق ارتفاق٢٣.

٢. أن يكون التكليف مفروضاً على العقار :

أي ان الارتفاق يخول مالك العقار المرتفق حقاً عينياً وهو حق ينصب على العقار المرتفق به فهذا الاخير ملزم أذن أن يتحمل عبء هذا الحق . ففي حق المرور مثلاً يتعين على العقار المرتفق به تحمل المرور للعقار المرتفق ويترتب على كون الاتفاق تكليفاً على عقار الامرين التاليين:

اولاً : أن التكليف يظل قائماً على العقار المرتفق به وينتقل معه الى خلفاء مالكيه وليس لهؤلاء التخلص منه الا بترك ملكية العقار ذاته.

ثانياً : فيما عدا ذلك أن الارتفاق لا يعد التزاماً شخصياً مترتباً على مالك العقار المرتفق به ولان كان هذا الاخير يتحمل عبء الارتفاق فمن الواضح أن هذا العبء لا يفرض عليه أي التزام ايجابي. لأنه ملزم في الأصل بتحمل أعمال مدينة أو أوضاع معينة ويبنى على ذلك ان التكليف أذا كان مقرر على شخص لمنفعة عقار كالتزام شخص بحراسة ارض او ريها مثلاً وهذا لا يعد حق ارتفاق بل هو التزام شخصي ينحصر اثره فيما بين العاقدين٢٤.

٣. أن يهدف التكليف لخدمة العقار المرتفق:

أي أن يكون التكليف مرتباً لمنفعة العقار المرتفق وقد تكون هذه المنفعة اما ايجابية كحق المرور او قد تكون سلبية كارتفاق بعدم البناء ويترتب على هذا الشرط الامرين التاليين :

اولاً : ان فترة حق الارتفاق باعتبارها متعلقة بالعقار المرتفق تظل ملازمة له وتنتقل معه مهما انتقلت ملكيته من شخص لآخر حيث ان كل من مالك العقار المرتفق او من ترتب له حق الارتفاق عليه جاز له الاستفادة من حقوق الارتفاق المقرر للعقار .

٢٣. محمد طه البشير, غني حسون طه, مرجع سابق , ص ٣٣٠.

٢٤. محمد وحيد الدين سوار, مرجع سابق , ص٤٣٠-٤٣١ .

ثانياً : ان المنفعة الناجمة عن الارتفاق ينبغي ان تكون مسخرة للعقار المرتفق لا لشخص مالكه، ولان انتفاع هذا الاخير من الارتفاق من حيث المال فأنه ينتفع منه باعتباره مالكاً للعقار لا باعتبار الارتفاق تكلفاً مسخراً لشخصه, وعلى ذلك اذا كان التكليف مسخراً لخدمة شخص معين ، «كأن يمنح مالك العقار جاره حق التنزه في أرضه أو قطف الازهار منها» فان هذا لا يعد حق ارتفاق لأنه مسخر لمنفعة الجار الشخصية لا لمنفعة العقار٢٥.

وعليه يتضح من خلال ذلك لا بد من توافر هذه الشروط في حقوق الارتفاق ، لكي يعتبر حقاً ارتفاقياً.

المطلب الثالث: انواع حقوق الارتفاق

الملاحظ في حق الارتفاق انه يختلف عن غيره من الحقوق العينية الأصلية الأخرى ، ذلك بأنه يتعذر تحديد مضمون هذا الحق تحديداً قاطعاً. وسبب ذلك يعود الى كثرة أنواع هذه الحقوق واختلافها ، فنرى مثلاً هنالك ارتفاق المرور وارتفاق المجرى وارتفاق المطل وارتفاق عدم البناء او عدم التعلية الى ما يجاوز ارتفاع معين وارتفاق الضوء واشعة الشمس والهواء الى غيره ذلك من الأنواع المختلفة للارتفاق ، لذا تقسم حقوق الارتفاق الى انواع متعددة بحسب طبيعتها ، فهنالك حقوق الارتفاق الظاهرة وحقوق الارتفاق الخفية ، وهنالك المستمرة وغير المستمرة وهنالك الايجابية والسلبية ، ونتناولها في الفقرات الاتية:

اولاً : حقوق الارتفاق الظاهرة والخفية:

ويتضح هذا التقسيم من خلال المظاهر الخارجية التي تدل عليه ، حيث تكون للحق علامة ظاهرة عليه ، وقد لا تكون عليه علامة ظاهرة ، وذلك فقد يكون لحق الارتفاق معين حالة ظاهرة عليه ، وقد لا يكون في اخرى تبعاً لظروف الواقع ، فالارتفاق بالمرور قد يكون ظاهراً اذا له طريق يمارس فيه هذا الحق ، ويكون غير ظاهر اذا لم يكن محدد بعلامة خارجية ، وحق الارتفاق بالمجرى يكون ظاهراً اذا كانت له قناة مكشوفة تجري فيه المياه . ويكون غير ظاهر اذا كان الماء يجري في انابيب في باطن الارض وغير ظاهرة ، وبالرغم من ذلك فان هنالك حقوق ارتفاق لا تكون إلا ظاهرة كحق الارتفاق بالمطل ، إذ قد لا يتصور وجود نافذة او شرفة او نحو ذلك من العلامات الخارجية التي تدل عليه ، وقد تكون هنالك حقوق ارتفاق بطبيعتها غير ظاهرة وهي حقوق ارتفاق سلبية كالارتفاق بعدم البناء٢٦.

---

٢٥. نفس المرجع ، ص ٤٣١.

٢٦. معتز كامل مرسي ، الحقوق العينية الاصلية ، حق الارتفاق ، ط١ ، منشأة المعارف ، مصر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤م ، ص٣٧٤.

ثانياً : حقوق الارتفاق الايجابية والسلبية:

إن حق الارتفاق يقوم أما بتخويل شخص أخر حق مباشرة أو سلطة القيام بأعمال في العقار المرتفق به وأما أن يخول مالك العقار المرتفق حق استعمال العقار المرتفق به . «كحق مرور او حق اغتراف الماء» وهذا هو الارتفاق الايجابي أما الارتفاق السلبي هو أن يحرم مالك العقار المرتفق به من استعمال بعض حقوقه على عقاره « كالالتزام بارتفاع معين او عدم التعلية في البناء»٢٧. وقد اشار لهذا النوع من حقوق الارتفاق القانون المدني العراقي في المادة (١/١٢٧٤). كما تعتبر حقوق الارتفاق انظمة الطاقة الشمسية من الارتفاقات السلبية٢٨.

ثالثاً: حقوق الارتفاق المستمرة وغير المستمرة:

وما يميز هذا النوع من حقوق الارتفاق في معيار مدى الحاجة لها في تدخل متجدد من جانب صاحب العقار المرتفق من عدمه ، وعلى ذلك فالارتفاق المستمر هو الذي لا يحتاج استعماله الى تدخل متجدد من قبل صاحب العقار المرتفق كحق الارتفاق المتعلق بالمطل أو الشرب أو بالمجرى أو بعدم البناء . فنرى أن كل حقوق الارتفاق السلبية تعتبر مستمرة ، وكذلك بعض حقوق الارتفاق الايجابية ولا تغير من الطبيعة المستمرة الحاجة الى تدخل الانسان من البداية بالنسبة لبعض حقوق الارتفاق لإمكان استعمالها بعد ذلك ، فمثلاً يحتاج حق الارتفاق بالشرب أو المجرى أو بالمسيل الى حفر مجرى للمياه ولكن متى تم الحفر فالماء يجري فيه أو يسيل من دون حاجة الى تدخل من جانب صاحب العقار المرتفق وحقوق الارتفاق السلبية لا تحتاج في استعمالها الى هذا التدخل أصلاً منذ البداية كارتفاق بعدم البناء . أما حقوق الارتفاق غير المستمرة فيحتاج استعمالها الى تدخل متجدد من جانب صاحب العقار المرتفق فبهذا التدخل المتجدد يستشعر بالعبء الاستثنائي الذي يثقل العقار المرتفق به٢٩.

٢٧. محمد طه البشير, غني حسون طه, مرجع سابق , ص٣٢٤-٣٢٥. كذلك ، محمد وحيد الدين سوار ، مرجع سابق ، ص٤٩١.
٢٨. سمير الجمال ، مصدر سابق ، ص١١٥١.
٢٩. نبيل أبراهيم سعد , الحقوق العينية الاصلية ,مرجع سابق , ص٢٨٢-٢٨٣.

المبحث الثاني
احكام وانقضاء حقوق الارتفاق

تعتبر حقوق الارتفاق من اهم الحقوق العينية بعد حق الملكية ، ونظراً لهذه الاهمية فقد تناولتها التشريعات القانونية بالتنظيم ، وتناولها الفقه القانوني بالدراسة والبحث ، حيث نجد المشرع العراقي قد تناولها بالقانون المدني ونظم لها الاحكام في المواد (١٢٧٥-١٢٧٨) إذ أن القاعدة التي تقررها المادة (١٢٧٥) هي خضوع حقوق الارتفاق للقواعد المقررة في سند إنشاؤها وتخضع في احكامها وفقاً لما جرى به العرف , فإذا كان سند إنشائه عقد أو وصية فما ورد في العقد أو في الوصية يجب أتباعه ، لان الارادة هنا هي مصدر حق الارتفاق والتي تبني مداه وترسم حدوده وتكون بمثابة قيود ترد على حرية الطرف الاخر وتحد منها، وإذا كان حق الارتفاق قد كسب بالتقادم فانه يكسب في نطاق الحيازة التي كانت أساساً للتقادم ، على انه يجب التفريق بين كسب حق الارتفاق انتقالاً وكسبه ابتداءً، فأسباب كسبه بالابتداء هي نفس ما يكسب به حق الملكية ، حيث تبين لنا من خصائصه انه حق تابع يتبع العقار الاصلي فينتقل معه ، اما ما يتم بالانتقال فيقتصر على العقد والوصية٣٠، وإذا كسب هذا الحق بتخصيص المالك الاصلي فان هذا التخصيص هو أساس الاتفاق الضمني الذي يقوم عليه هذا المصدر وهو الذي يعين مدى حق الارتفاق، ويرسم حدوده كما في العقد والوصية كذلك يخضع حق الارتفاق وفقاً لما جرى به العرف من جهة أخرى٣١. وللبحث في احكام حقوق الارتفاق ، ولان حق الارتفاق هو حق بين عقارين ، فلا بد من بيان حقوق والالتزامات مالكي العقارين للتعرف على هذا الحق ، وكيفية انقضائه، لذا نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب ، نخصص الاول لحقوق والتزامات مالك العقار المرتفق. ونتناول في المطلب الثاني حقوق والتزامات مالك العقار المرتفق به ، والثالث لانقضاء حقوق الارتفاق .

المطلب الاول: حقوق والتزامات مالك العقار المرتفق

يكون لصاحب العقار المرتفق ان يجري ما هو ضروري من الاعمال في استعمال حق الارتفاق ، وما يلزم للحفاظ عليه ، حيث بين المشرع العراقي ذلك من خلال نصوص المادتين(١٢٧٦- ١٢٧٧) أن حقوق والتزامات مالك العقار المرتفق تشمل ما يلي :

أولاً. الاعمال الضرورية لاستعمال حق الارتفاق:

إذ نصت المادة (١٢٧٦)من القانون المدني العراقي النافذ على ما يأتي «١- لصاحب العقار المرتفق أن يجري من الاعمال ما هو ضروري لاستعمال حقه للارتفاق وما يلزم للمحافظة عليه الا انه ملزم بأن يستعمل حقه الذي لا ينشأ عنه الا أقل ضرر ممكن

٣٠. عبد الرزاق السنهوري ، مصدر سابق ، ص١٢٨١.

٣١. نفس المصدر ، ص١٢٨٣.

٢-لايجوز ان يرتب على ما يستجد من حاجات العقار المرتفق أي زيادة في عبء الارتفاق«.

يظهر من هذا النص أن لصاحب العقار المرتفق أن يجري ما هو ضروري من الاعمال لاستعمال حقه في الارتفاق . فإذا كان له حق ارتفاق بالمجرى مثلاً ، وكان استعمال هذا الحق يقضي أن يحفر قناة تجري فيها المياه أو كان له حق ارتفاق بالمرور وكان استعمال هذا الحق يقتضي أن يقيم جسر فوق نهر أو مصرف وغيرها من الاعمال لاستعمال هذا الحق ، إذ نلاحظ أن كل هذه الاعمال ضرورية لاستعمال حق الارتفاق . كما يحق لمالك العقار المرتفق أيضاً أن يجري من الاعمال ما هو ضروري للمحافظة على حق الارتفاق . فإذا كان له حق ارتفاق بالمرور كان له أن يعبّد الطريق الذي يمر منه أو يرصفه عند الاقتضاء وأن يقوم بالإصلاحات اللازمة التي تقتضي صيانة الطريق ويجب أن يقوم بهذه الاعمال على الوجه الاقل ضرراً للعقار المرتفق به . ويهدف المشرع من هذا المقتضى تدعيم فعالية حق الارتفاق بإعطاء مالك العقار المرتفق الرسائل اللازمة في استعمال حقه٣٢. وينبغي أن تكون هذه الاعمال ضرورية لاستعمال الحق ، فإذا كانت غير ضرورية ، ولا يهدف من خلالها سوى الاضرار بالعقار المرتفق به ، فلا يمكن له اجرائها ، كما لا يمكن له اجراء التحسينات ، ويبقى تقدير كل ذلك للقاضي في الفصل بهذا الموضوع وتقديره . على ان يتقيد مالك العقار المرتفق في مباشرته لهذه الاعمال ، أن يكون اقل ضرراً٣٣.

ولصاحب هذا العقار الاخير أن يحدد موعداً معقولاً للفراغ منها، ويبقى مالك العقار المرتفق حراً في أن يقوم بهذه الاعمال أو لا يقوم بها ، فهذا حق له وليس واجب عليه . ولكنه إذا قام بها وتسبب عن ذلك ضرر للعقار المرتفق به من جراء استعمال حق الارتفاق كان مالك العقار المرتفق مسؤولاً عن التعويض٣٤ .

وينبغي أن نلاحظ بأن مالك العقار المرتفق مقيد بقيدين عند مباشرته هذه الأعمال وهما :

القيد الاول : أن يكون الاستعمال بأقل ضرر ممكن فلا يجوز له أن يسلك في استعماله سبيل مضراً إذا كان هناك سبيل أقل ضرراً منه . فلو كان له مثلاً حق مسيل وكان إجراء المياه القذرة بأنابيب من حديد أقل ضرراً من استعمال أنابيب من فخار فانه ملزم باستعمال الانابيب الحديدية٣٥ . وهذا ما أشار اليه القانون المدني العراقي بالمادة (١/١٢٧٦).

---

٣٢. رمضان ابو السعود ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١ ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١م ، ص٥٣٤.

٣٣. نبيل ابراهيم سعد ، مصدر سابق ، ص٢٨٥.

٣٤. عبد الرزاق احمد السنهوري ,المصدر السابق ,ص١٣٦٩-١٣٧١.

٣٥. غني حسون طه , محمد طه البشير, المصدر السابق , ص ٣٣٣.عبد الرزاق احمد السنهوري ,المصدر السابق ,ص١٣٦٩-١٣٧١.

القيد الثاني :- هو عدم جواز ترتيب أي زيادة في عبء الارتفاق بسبب ما يستجد من حاجات العقار المرتفق، وهذا ما أشار اليه القانون المدني العراقي في الفقرة الثانية من المادة (١٢٧٦) ، حيث يتحتم على مالك العقار المرتفق أن لا يتجاوز حدود الارتفاق لا من حيث العقار المرتفق ولا من حيث مضمون هذا الحق فلا يحق له أن يجاوز حاجات العقار المرتفق الى حاجات عقار أخر . فحق الارتفاق إنما نشئ للوفاء بحاجات عقار معين ، وكما لا يجوز لمالك العقار المرتفق أن يستوفي حاجات هذا العقار من غير العقار المرتفق به , كذلك لا يجوز أن يستوفي من العقار المرتفق به حاجات غير حاجات عقار غير العقار المرتفق ومجاوزة العقار المرتفق الى عقار أخر كمجاوزة العقار المرتفق به الى غيره من العقارات ، حيث يعتبر في كلا الحالتين مجاوزة لحدود الارتفاق . كذلك لا يجوز لمالك العقار المرتفق أن يجاوز حدود الارتفاق من حيث المضمون فإذا كان الارتفاق حق مرور مثلاً ومقصوراً على المشي فلا يجوز لمالك العقار المرتفق أن يمر راكباً أو أن تمر معه المواشي. أما جزاء الاخلال بكلا القيدين من جانب مالك العقار المرتفق هو التزامه بإعادة الحال الى ما كان عليه وكذلك التعويض أذا كان له مقتضى . ونلاحظ بأن التعويض لا يطالب به إلا مالك العقار المرتفق نفسه الذي أرتكب المخالفة لأنه مترتب بذمته كالتزام شخصي . الا أن الامر يختلف إذا كان ملزم بإعادة الحال الى ما كان عليه، حيث أن هذا الالتزام يطالب به مالك العقار المرتفق الذي أرتكب المخالفة وكذلك كل خلف خاص تنتقل اليه ملكية هذا العقار ولو لم يكن هو الذي أرتكب المخالفة ، وذلك لأنه تكليف عيني يثقل العقار نفسه ويتبعه في أي يد ينتقل اليها هذا العقار[٣٦].

كما تقع على عاتق مالك العقار بالإضافة الى تمتعه بمزايا ومنافع الارتفاق عدة التزامات عما ينص عليها القانون او بمقتضى العقد ، ومن بين الالتزامات الملقاة على عاتق مالك العقار المرتفق الالتزام بأداء نفقة الاعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاق وصيانته ، هذا ما لم يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك ، لان الاصل هو ان نفقات الاعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاق يتحملها مالك العقار المرتفق ، إلا انه إذا كانت لهذه الاعمال نافعة ايضاً لمالك العقار المرتفق به ، تتوزع هذه النفقات على الطرفين كل نسبة ما يعود عليه من فائدة[٣٧] .

ثانياً:- النفقات .

لما كان المستفيد من حق الارتفاق هو مالك العقار المرتفق فتقع عليه النفقات اللازمة لاستعمال حقه والمحافظة عليه وهذا ما أشار اليه القانون المدني العراقي [٣٨].

٣٦. عبد الرزاق احمد السنهوري ,المصدر السابق ,ص١٣٧٠-١٣٧٤.

٣٧. اسعد دياب ، ابحاث في التأمينات العينية ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص١٢٦.

٣٨. اشارت الى ذلك المادة (١٢٧٧) من القانون المدني العراقي.

لذلك يتحمل مالك العقار المرتفق هذه النفقات حتى ولو كانت ناجمة عن عيب في العقار المرتفق به أو تغير في موضع الارتفاق بسبب تغيير في حالة الأماكن . لكن أذا كانت هذه الاعمال قد أقتضى أجرائها خطأ من جانب مالك العقار المرتفق به ، فهذا الاخير هو وحده الذي يتحمل نفقاتها وليس هناك ما يمنع من الاتفاق على أن تكون هذه النفقات شركة بينهما فهذه القاعدة ليست من النظام العام، حيث يجوز الاتفاق على خلافها . فاذا تم الاتفاق بينهما على أن يتحمل مالك العقار المرتفق به هذه النفقات فأن هذا الالتزام يقع عليه دائماً ولا ينتقل الى الملاك المتعاقبين . كما يجوز لمالك العقار المرتفق به أن يتخلص من هذا الالتزام وذلك عن طريق التخلي عن العقار المرتفق به كله أو جزء منه لمالك العقار المرتفق، فهذا يعتبر تطبيقاً للقواعد العامة في الالتزامات العينية . أما إذا كانت الاعمال التي يقوم بها مالك العقار المرتفق للمحافظة على حقه نافعة ايضاً لمالك العقار المرتفق به تكون نفقة هذه الاعمال موزعة على الطرفين كلاً بنسبة ما يعود عليه من فائدة . ونلاحظ بأن التزام مالك العقار المرتفق به في هذه الحالة التزاماً شخصياً يتحمله وحده بسبب استفادته من الاعمال التي يقوم بها مالك العقار المرتفق[٣٩] .

المطلب الثاني: حقوق والتزامات مالك العقار المرتفق به

كما هو الشأن بالنسبة لمالك العقار المرتفق فان لمالك العقار المرتفق به مجموعة من الحقوق وعليه مجموعة من الالتزامات ، ففي مجال الحقوق ، فان حقوق الارتفاق هي وجدت لخدمة العقار المرتفق ، فيقع على مالك العقار المرتفق به الامتناع عن اعاقة استعمال حق الارتفاق ، حيث يمتنع مالك العقار المرتفق به عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي الى الانتقاص من استعمال حق الارتفاق أو يعرقل الاستفادة منه أو يجعله أكثر مشقة وقد نصت المادة (١٢٧٨) بفقرتها الاولى على هذا الالتزام وهو في الحقيقة من أهم الالتزامات التي تقع على عاتق مالك العقار المرتفق به ، فإذا كان إقرار حق الارتفاق على العقار المرتفق به لا يحرم صاحب هذا العقار من ملكيته فهو مالك له ملكية تامة يستطيع أن يستعمله أو يستغله أو يتصرف به على النحو الذي يريد ، الا أن ملكيته مقيدة بالتزام سلبي يمنعه من الاتيان بعمل من شانه أن يخل بحق الارتفاق المقرر على العقار فلا يحق لمالك العقار المرتفق به أن يحرم صاحب حق المرور من استعمال حقه باي شكل كان . حيث يمنع على صاحب المرور ممارسه حقه أو يجعل ممارسة هذا الحق مرهقاً وإن تقدير ذلك يرجع لقاضي الموضوع[٤٠] .

٣٩. نبيل أبراهيم سعد, المصدر السابق , ص٢٩٢-٢٩٣.

٤٠. محمود جلال حمزة ,التبسيط في شرح القانون المدني , الحقوق العينية الاصلية ,ط١,دار الحامد للنشر ,١٩٩٨م,ص٣٣٠-٣٣١.

أما إذا أخل مالك العقار المرتفق به بواجبه وقام بأعمال تعيق استعمال حق الارتفاق بأن تنتقص منه أو تجعله أكثر مشقة فجزاء ذلك هو التزامه بإعادة الحال الى ما كانت، وبالتعويض أذا كان له مقتضى والتعويض لا يطالب به الا مالك العقار نفسه كما ذكرنا سابقاً، أما إعادة الحال الى ما كانت عليه فيطالب به مالك العقار المرتفق به وكذلك كل خلف خاص تنتقل اليه ملكية هذا العقار ولو لم يكن هو الذي أرتكب المخالفة٤١ .

كما يلتزم صاحب العقار المرتفق به بمجموعة التزامات سواء كانت مقررة بالعقد المنشئ لحق الارتفاق او المنشأة بالقانون ، ومنها الامتناع عن اعاقة استعمال حق الارتفاق ، حيث يترتب على مالك العقار المرتفق به ان يعرقل استعمال صاحب حق الارتفاق كحقه ، كأن يمنع مرور الماء المجرى او ان يحرث الارض المثقلة بارتفاق المرعى ، ويكون التزاماً عاماً٤٢.

كما من الالتزامات ايضاً هو الامتناع عن تغير موضع حق الارتفاق ، فالقاعدة هي انه ليس لمالك العقار المرتفق به ان يغير او يطالب بتغير الوضع القائم او ان يطلب تبديل الموضع المعين اصلاً لاستعمال حق الارتفاق بموضع آخر ، كما يمنع مالك المرتفق به من ازالة حق الارتفاق بسبب تجزئة العقار ، فان حق العقار لا يقبل التجزئة ويترتب على ذلك انه اذا جزء العقار المرتفق ، يعني الارتفاق مستحقاً لكل جزء منه على ان لا يزيد ذلك العبء الواقع على العقار المرتفق به ، فإذا كانت ارض زراعية لها حق المجرى مثلاً وتم تقسيمها الى عدة اجزاء فذلك يقضي تامين حق المجرى لكل منها ، وليس لصاحب العقار الذي عليه حق المجرى ان يعارض في استفادة اجزاء العقار من المجرى ، لان هذا الحق لا يمكن ازالته٤٣ .

فإذا كان استعمال حق الارتفاق قد تركز في موضع معين كطريق أعد لاستعمال حق المرور، فان هذا الموضع الذي عين لاستعمال حق الارتفاق يبقى في الاصل كما هو دون تغيير، فلا يستطيع مالك العقار المرتفق به ان يغيره بإرادته وحده دون اتفاق مع مالك العقار المرتفق به، كما لا يستطيع مالك العقار المرتفق أن يغير بإرادته وحده دون اتفاق مع مالك العقار المرتفق به . إن عدم جواز استقلال مالك العقار المرتفق بتغيير الموضع الاصلي لاستعمال حق الارتفاق أمر مطلق ، لا يرد عليه أي استثناء أما عدم جواز استقلال مالك العقار المرتفق به بتغيير هذا الموضع فيرد عليه استثناء نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (١٢٧٨) من القانون المدني العراقي النافذ حيث نصت «ومع

٤١. عبد الرزاق احمد السنهوري ,المصدر السابق ,ص١٣٨٣-١٣٨٤.
٤٢. رمضان ابو سعود ، مصدر سابق ، ص٥٣٩.
٤٣. حسن ديره ، مصدر سابق ، ص٢٣٢.

ذلك اذا كان الموضع الذي عين أصلاً قد أصبح من شانه أن يزيد في عبء الارتفاق اذا أصبح الارتفاق مانعاً من أحداث تحسينات في العقار المرتفق به فلصاحب هذا العقار أن يطلب نقل الارتفاق الى موضع أخر من العقار أو الى عقار أخر يملكه أجنبي أذا قبل الاجنبي ذلك . كل هذا متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسوراً لصاحب العقار المرتفق بالقدر الذي كان ميسوراً به في وضعه السابق». حيث نلاحظ أن هذا استثناء على الاصل، إذ يجوز تغيير الموضع اذا أصبح الارتفاق مانعاً من أحداث تحسينات في العقار المرتفق به فله أن يطالب بنقل الارتفاق الى موضع اخر من العقار أو الى عقار اخر يملكه أجنبي إذا قبل الاجنبي ذلك مع مراعاة أن هذا التغيير لا يضر بحقوق صاحب الارتفاق بحيث أن الوضع الجديد لا يقل عن الوضع السابق يسراً في استعمال الحق حالاً او مستقبلاً٤٤.

المطلب الثالث: طرق انقضاء حقوق الارتفاق

تنتهي حقوق الارتفاق في القانون العراقي في مجموعة من الحالات المتنوعة والمهمة، ومن بين هذه الحالات المثيرة للانتباه انقضاء الحاجة التي دعت إلى إبرام العقد في المقام الأول. يعني ذلك بوضوح وبصورة قاطعة أنه بمجرد انقضاء السبب أو التحفيز الذي تم بموجبه تأسيس الارتفاق، فإن الحقوق المترتبة عليه، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، يمكن أن تتوقف أو تنتهي بصورة نهائية ودون أي رجعة. كما أن حقوق الارتفاق أيضاً تنتهي بمرور الزمن في حالات معينة، خاصةً عندما يكون الارتفاق قائماً بشكل مؤقت، بحيث تنتهي هذه الحقوق فور انقضاء المدة المحددة في نص العقد المبرم بين الأطراف. وحسب أحكام القانون المدني العراقي، فإن انقضاء الحاجة ومرور الزمن من اهم الحالات الجائزة والمشروعة لانتهاء حقوق الارتفاق. بحيث يتعامل معها وفق الأحكام والأنظمة المنصوص عليها بوضوح في القوانين السارية والمعمول بها في العراق، مما يضمن حماية الحقوق ومراعاة الالتزامات القانونية بين الأطراف المعنية. ويمكن ايجاز طرق انقضاء حقوق الارتفاق بعدة طرق منها طرق خاصة واخرى عامة ، نوجزها بالاتي :

اولاً: الطرق الخاصة لانقضاء حقوق الارتفاق .

ينقضي حق الارتفاق من خلال طرق خاصة نجدها من خلال الطرق الانية :

١. استحالة الاستعمال حق الارتفاق : ينقضي حق الارتفاق اذا اصبح استعماله مستحيلاً بسبب تغير حدث في احد العقارين ، وقد نصت المادة (١٢٨٣) من القانون المدني العراقي النافذ بقولها « ينقضي حق الارتفاق إذا تغير وضع الاشياء بحيث تصبح في

٤٤. غني حسون طه ، محمد طه البشير ، مصدر سابق ، ص٣٣٤.

حالة لا يمكن معها استعمال هذا الحق، ويعود إذا عادت الاشياء الى وضع يمكن معه استعمال هذا الحق». ويترتب على ذلك أنه إذا كان حق الارتفاق هو ارتفاق بالمرور وأنحبس العقار المرتفق به بحيث أصبح من المتعذر الوصول منه الى الطريق العام فان حق الارتفاق ينقضي لاستحالة استعماله بسبب تغير وضع العقار المرتفق به. إلا أن حق الارتفاق يعود ثانية إذا عاد العقار المرتفق به الى حالته الاولى إذا أصبح متصلاً بالطريق العام , وعلى أي حال يشترط لانقضاء حق الارتفاق بهذه الطريقة أن تكون استحالة الاستعمال استحالة تامة أن يصبح الاستعمال أكثر مشقة٤٥. وبناءً على ذلك اذا عادت الاشياء الى وضع يمكن معه استعمال الارتفاق اخذ حق الارتفاق سيرته الاولى بشرط إلا يكون هذا الاستعمال اكثر مشقة من ذي قبل ، ولا يشترط في هذه الحالة ان يقود الاشياء الى وضعها الاصلي تماماً٤٦.

٢. اتحاد الذمة : الارتفاق كما مر بنا سابقاً ، هو حق يحد من منفعة عقار لمصلحة عقار يملكه مالك آخر ،فإذا اصبح العقاران المرتفق والمرتفق به مملوكين لشخص واحد انقضى بذلك حق الارتفاق لأنه لا يمكن ان يكون لشخص واحد حق ارتفاق على عقار يملكه، على انه إذا زال اتحاد الذمة زولاً يستند الى اثره الى الماضي، فان حق الارتفاق يعود الى ما كان عليه قبل البيع لزوال السبب الذي ادى الى اتحاد الذمة ، لكن اذا زال سبب اتحاد الذمة زولاً رجعياً فان حق الارتفاق يعود ،كان يكون سبب اتحاد الذمة شراء مالك احد العقارين العقار الاخر ثم يفسخ عقد البيع، وما يقتضي ذلك من اعادة المتعاقدين الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد٤٧. وقد نصت على ذلك المادة (١٢٨١) من القانون المدني العراقي, فإذا أصبح العقاران المرتفق والمرتفق به مملوكين لشخص واحد انقضى الارتفاق , على أنه إذا زال أتحاد الذمة زوالاً يستند أثره الى الماضي فان حق الارتفاق يعود الى ما كان عليه قبل البيع لزوال السبب الذي ادى الى اتحاد الذمة٤٨.

٣. زوال منفعة الارتفاق: يكون لصاحب العقار المرتفق به أن يتحرر من الارتفاق كله او بعضه إذا فقد الارتفاق كل منفعة للعقار او لم يبقى له غير فائدة محدودة لا تتناسب مع الاعباء الواقعة على العقار المرتفق به ، فاذا كان في وجود الارتفاق فائدة اضافية فيجب ان يعوض عنها من يستفيد من زوالها٤٩ . وقد نصت المادة (١٢٨٤) من القانون المدني العراقي بأنه:» لصاحب العقار المرتفق به أن يتحرر من الارتفاق كله أو بعضه أذا فقد الارتفاق كل منفعة للعقار المرتفق أو لم تبقى له

٤٥. سعيد عبد الكريم مبارك ,الحقوق العينية الاصلية , دار الحرية للنشر , بغداد , ١٩٧٢م, ص٣١١.

٤٦. اسماعيل غانم ، صور الملكية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥، ص٣٠١.

٤٧. حامد مصطفى ، الملكية العقارية في العراق ، ج١، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص٢٩٥.

٤٨. غني حسون طه , محمد طه البشير. المصدر السابق , ص٣٣٧.

٤٩. اسماعيل غانم ، مصدر سابق ، ص٣٠٣.

فائدة محدودة لا تتناسب مع الاعباء الواقعة على العقار المرتفق به «.ويبنى على ذلك أنه أذا أصبح للعقار المرتفق منفذ الى الشارع العام نتيجة لفتح شارع جديد يغني عن الممر المقرر له على العقار المرتفق به فأن لصاحب العقار الاخير المطالبة بتحرير عقاره من حق الارتفاق ولو دون موافقة صاحب العقار المرتفق على أن يدفع تعويضاً مناسباً أذا كان له ما يبرره .فإذا كان في وجود الارتفاق فائدة اضافية للعقار فيجب أن يعوض عنها من يستفيد من زوالها٥٠.

ثانياً: الطرق العامة لانقضاء حقوق الارتفاق .

تنقضي حقوق الارتفاق بطرق عامة نوجزها بالاتي :

١. التنازل (بإرادة الطرفين): ان انقضاء حق الارتفاق بناءً على ارادة الاطراف لا يمكن تصوره إلا بالاتفاقات الارادية ، اما بخصوص حقوق الارتفاق الطبيعة فهي تقوم على اعتبارات طبيعية بسبب مكان العقارات ووضعها بالنسبة الى بعضها البعض ، ولهذا فان وجود حقوق الارتفاق وزوالها لا يستند الى ارادة مالك العقار المرتفق او مالك العقار المرتفق به ، وكذلك الامر بالنسبة لحقوق الارتفاق القانونية لا يعتمد في وجودها وزوالها على ارادة الطرفين ، وتنقضي حقوق الارتفاق اما بناءً على ارادة الطرفين معاً او بالتنازل عنه ممن له مصلحة فيه ، وفي هذه الحالة فان حقوق الارتفاق ينتهي ويتطور العقار بصفة نهائية٥١ . فيجوز لمالك العقار المرتفق إذا كان أهلاً أن يتنازل عن حق الارتفاق لمالك العقار المرتفق به بعوض أو بدون عوض، فينقضي حق الارتفاق في هذه الحالة باتفاق بين مالكي العقارين . وهذا ما نصت عليه المادة (٣/٢٤٣) من قانون التسجيل العقاري رقم (٤٣)لسنة ١٩٧١٥٢.

٢. انقضاء الاجل المحدد : الاصل في حق الارتفاق أن يكون دائماً , الا أن هذه القاعدة ليست مطلقة أذ يجوز الاتفاق على أن يدوم الارتفاق مدة معينة وينتهي بانقضائها٥٣. ومن امثلته أن يتم النص بالوصية التي أنشأت حق الارتفاق على أن يدوم هذا الحق مدة معينة وينتهي بانقضائها ، فهو إذا لم يحدده بأجل يكون دائم دون حاجة الى النص على دوامه ,أما حق الملكية فهو دائم أبداً ولا يجوز النص

٥٠. . غني حسون طه ، مصدر سابق ، ص٣٣٨.

٥١. . عبود عبد اللطيف البلداوي ، الحقوق العينية الاصلية ، دراسة مقارنة ، ج١،ط١، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٥م ، ص٢٢٣.

٥٢. . نصت المادة (٣/٢٤٣) من قانون التسجيل العقاري العراقي رقم (٤٣)لسنة ١٩٧١م ، على انه : « يسجل انقضاء حق الارتفاق في الحالات الاتية : ٣- تنازل مالك العقار المرتفق عن حق الارتفاق لمالك العقار المرتفق به بعوض او بدون عوض).

٥٣. . سعيد عبد الكريم مبارك ,الحقوق العينية الاصلية ,مصدر سابق , ص٣٠٩.

على توقيته٥٤. فحقوق الارتفاق تنتهي بانقضاء الاجل المعين ، ولذلك يمكن ان يحدد اجل لحق الارتفاق في السند المنشئ له ، بحيث ينقضي الارتفاق بحلول هذا الاجل ، على الرغم من ان الدوام هو من طبيعة حق الارتفاق وان خاصية الدوام هذه اذا كانت من طبيعة حق الارتفاق ، فإنها ليست من مستلزماته ، فيجوز باتفاق خاص توقيته بمدة معينة تحدده ينقضي بانقضائها إلا إذا اتفق على تجديد هذه المدة٥٥.

٣. انقضاء حق الارتفاق بعدم الاستعمال(مدة التقادم). ينقضي حق الارتفاق بعدم الاستعمال المدة المقررة قانوناً وهي خمس عشرة سنة أي كان نوعه ، علماً أن عدم الاستعمال يؤدي الى سقوط حق الارتفاق سواء كان ناشئاً عن عمل اختياري أو قوة قاهرة ، فاذا كان الارتفاق مقرر لمصلحة عين موقوفة كانت المدة ست وثلاثون سنة ، وهذه المدة تبدأ بالسريان اعتباراً من تاريخ أخر عمل قام به مالك العقار المرتفق، إذا كان الارتفاق غير مستمر, وإذا كان حق الارتفاق مستمر فان المدة تبدأ بالسريان اعتباراً من تاريخ أي عمل مخالف لاستعمال هذا الحق، وتسري قواعد الوقف والانقطاع المقررة لانقطاع ووقف التقادم المسقط ، وهذا ما أشارت اليه المادة (١٢٨٢) من القانون المدني العراقي النافذ٥٦. كما ينقطع ويقف سريانه بالأسباب ذاتها التي تسري على التقادم المسقط في الالتزامات ، وان عدم الاستعمال يؤدي الى سقوط حق الارتفاق ، فانه يؤدي ايضاً الى تعديل الكيفية التي يستعمل بها ، ويمكن تعديل كيفية الاستعمال لحق الارتفاق بالتقادم ، ومن امثلة ذلك ان يستعمل صاحب حق الارتفاق بالمرور طريقاً آخر غير الذي عين اصلاً وظل يمر من هذا الطريق مدة خمس عشرة سنة٥٧ .

وقد نظمت بعض التشريعات بشأن حقوق الارتفاق الشمسية الاحكام التي تمنح لأصحاب العقارات انشاء الحق في الوصول للطاقة الشمسية دون عائق ، ويجب ان يتضمن عقد الارتفاق الاحكام التي يجوز بموجبها اعادة النظر في حقوق الارتفاق او انهاؤها . وتبقى حقوق الارتفاق الشمسية سارية المفعول لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات ، ما لم ينص على خلاف ذلك خطياً٥٨. ويتضح من ذلك ان هذا القانون وضع حداً ادنى لمدة الارتفاق الشمسي .

---

٥٤. عبد الرزاق أحمد السنهوري , مصدر سابق , ص١٣٩١.

٥٥. حسن علي الذنون ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٥٤م ، ص٣١٩.

٥٦. سعيد عبد الكريم مبارك ، مصدر سابق ، ص٣١٠.

٥٧. حسن علي الذنون ، مصدر سابق ، ص٣٢١.

٥٨. قانون ولاية « نيو هامبشير ، نقلًا عن : سمير حامد الجمال ،مرجع ساب ق، ص١١٦٣.

الخاتمة

في الخاتمة، تبرز أهمية حقوق الارتفاق بشكل واضح وجلي جداً في تنظيم وبناء العلاقات العقارية بين الأفراد والجهات المختلفة بشكل عام. كما تزداد ضرورة تطوير وتشغيل التشريعات العراقية لتتناسب تماماً مع المعايير والممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال الحيوي ، ويجب تسليط الضوء على أهم النتائج المميزة التي توصل إليها البحث. ونضع اهم التوصيات والمقترحات المهمة التي تهدف إلى تعديل التشريعات العراقية بما يتناسب مع المعايير الحديثة اللازمة، وتعزيز دور القضاء والتطبيق العملي بشكل فعّال ومستدام في هذا المجال الحساس والمتجدد.

اولاً: النتائج

١. تعد دراسة حقوق الارتفاق في القانون العراقي مع القوانين المقارنة مهمة جدا لفهم الطبيعة القانونية والتطبيقات العملية المتنوعة.

٢. أظهرت هذه الدراسة تفصيلات دقيقة حول التشابهات والاختلافات الواضحة بين القوانين المختلفة في مفهوم حقوق الارتفاق.

٣. تُعتبر حقوق الارتفاق واحدة من الأدوات الأساسية والضرورية لضبط وتنظيم العلاقات العقارية بشكل فعال ، إذ إنها تساعد في تحديد وتوضيح الحقوق والالتزامات المترتبة على الأطراف المعنية، مما يوفر حماية قانونية قوية للمتعاقدين جميعاً.

٤. تعمل هذه الحقوق على المساهمة في تحديد السلطات المتعاقدة وتقييد حرية التصرف، وهذا ما يسهم في المحافظة على الاستقرار والأمان في العلاقات المتعلقة بالملكية العقارية.

٥. حقوق الارتفاق تسهم في تجنب النزاعات والتصادمات القانونية التي قد تظهر في حال غياب تنظيم واضح ومحدد لهذه الحقوق.

٦. أن حقوق الارتفاق تعد أساسية لضمان النظام والاستقرار في العقارات وتعكس أهمية كبيرة كأداة رئيسية وأساسية في تنظيم العلاقات العقارية وتسهيل التعاملات بين الأفراد والجهات المختلفة.

٧. لا يجوز التصرف في حق الارتفاق او حجزه مستقلاً عن العقارين المرتفق والمرتفق به .

٨. ان مدى حق الارتفاق يظل كما هو عند تجزئه العقار المرتفق ، فاذا تم قسمة العقار لأي سبب الى اجزاء يظل الارتفاق مستحقاً لكل جزء بشرط ان لا يترتب على التجزئة زيادة في العبء الواقع على العقار المرتفق به.

٩. ينشئ حق الارتفاق حقوقاً والتزامات على مالكي العقارين سواء العقار المرتفق او العقار المرتفق به.

ثانياً: التوصيات

١. يجب تطوير التشريعات العراقية المتعلقة بحقوق الارتفاق بشكل يجعلها تتناسب مع الممارسات الدولية ومعايير القانونية المعترف بها عالميًا ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال القيام بمراجعة شاملة للقوانين القائمة وإدخال التعديلات الضرورية لضمان توافقها مع المعايير الدولية في هذا المجال الحيوي.

٢. ينبغي أيضاً زيادة التوعية والتثقيف القانوني حول حقوق الارتفاق وأهميتها كأداة فعالة لتنظيم العلاقات العقارية، يجب أن تتضمن الجهود التوعوية معلومات واضحة تساعد الأفراد على فهم هذه الحقوق بشكل أفضل.

٣. ينبغي توفير الدعم والتشجيع على التطبيق العملي لهذه الحقوق في المجتمع، وتعزيز قدرة القضاء على تطبيقها بشكل فعال وكفء ، ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب تعاونًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان حقوق المواطنين.

٤. يجب على السلطات العراقية تعزيز التشريعات والقضاء بشكل فعال لضمان تنظيم علاقات الارتفاق بطرق تتوافق مع الممارسات الدولية المعمول بها وتساهم في تعزيز الثقة بالنظام القانوني في البلاد.

٥. نقترح أن ينص المشرع العراقي في القانون المدني الى جواز أن تكون العقارات العامة محلاً لحق الارتفاق بشرط أن لا يتعارض ذلك مع الغرض الذي خصصت له هذه العقارات اسوة الى ما ذهب اليه القانون المدني المصري في المادة (١٠١٥) منه.

المراجع

اولاً: القرآن الكريم .

ثانياً: المصادر اللغوية .

١. احمد مختار عبد الحميد عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

٢. تاج العروس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، ابو الفيض الملقب بمرتضى الزيدي ، المحقق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، ٣٥٢/٢٥.

٣. فخر الدين الطريحي ، مجمع البحرين ومطلع النيرين ، مكتبة المرتضوي ، طهران - ايران ، ط٢، تحقيق : السيد احمد الحسيني ، ١٦٩/٥.

٤. لسان العرب، ابن منظور ، محمد بن مكرم بن منظور ، ط١ ، دار صادر للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٧١م.

٥. محمد بن ابي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، ط١ ، مكتبة لبنان للنشر ، ١٩٩٥م.

٦. نشوان بن سعيد الحميري اليمني ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، المحقق : حسين ين عبد الله العمري ، يوسف محمد عبد الله ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ط١.

ثالثاً : المصادر القانونية .

٧. اسعد دياب ، ابحاث في التأمينات العينية ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ١٩٨٨م.

٨. اسماعيل غانم ، صور الملكية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥م.

٩. حامد مصطفى ، الملكية العقارية في العراق ، ج١، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤م.

١٠. حسن حواش حسن ، ماهية حقوق ارتفاق الطاقة الشمسية، اطروحة دكتوراه ، جامعة مدينة السادات ، كلية الحقوق ، ٢٠١٩م.

١١. حسن ديره ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١ ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، ١٩٨٥م.

١٢. حسن علي الذنون ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد ،١٩٥٤م.

١٣. حسين منصور ، الحقوق العينية الاصلية _ الملكية والحقوق المتفرعة عنها - اسباب كسب الملكية - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ،٢٠٠٧م.

١٤. رمضان ابو السعود ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١ ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١م.

١٥. سعيد عبد الكريم مبارك ,الحقوق العينية الاصلية , دار الحرية للنشر , بغداد ,

١٩٧٢م.
١٦. سمير حامد الجمال ، حقوق ارتفاق الطاقة الشمسية ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السنوي الحادي والعشرين لكلية القانون ، جامعة الامارات ، المنعقد في الفترة من ٦مايو -٨ مايو ٢٠١٣م ، تحت عنوان الطاقة بين القانون والاقتصاد.
١٧. عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ،ج٩ ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، ١٩٨٦م.
١٨. عبود عبد اللطيف البلداوي ، الحقوق العينية الاصلية ، دراسة مقارنة ، ج١،ط١، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٥م.
١٩. محمد طه البشير ,غني حسون طه, الحقوق العينية الاصلية, ط٤,العاتك للنشر ,القاهرة , ٢٠١٠م.
٢٠. محمد مرسي زهرة ، الحقوق العينية الاصلية – قانون المعاملات المدنية الاتحادي – حق الملكية بوجه عام والحقوق العينية المتفرعة عنها (حق الارتفاق) ، مطبوعات جامعة الامارات العربية المتحدة ، ط١، ١٩٩٩م.
٢١. محمد وحيد الدين سوار ,الحقوق العينية الاصلية, ج م ط١,دار الثقافة للنشر ,عمان ,١٩٩٩م.
٢٢. محمود جلال حمزة ,التبسيط في شرح القانون المدني , الحقوق العينية الاصلية ,ط١,دار الحامد للنشر ,١٩٩٨م.
٢٣. معتز كامل مرسي ، الحقوق العينية الاصلية ، حق الارتفاق ، ط١ ، منشأة المعارف ، مصر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤م.
٢٤. نبيل ابراهيم سعد ، الحقوق العينية الاصلية ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٠م.

رابعاً : القوانين.

٢٥. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١م.
٢٦. القانون المدني المصري رقم١٣١ لسنة ١٩٤٨م .
٢٧. قانون التسجيل العقاري العراقي رقم (٤٣)لسنة ١٩٧١م.

References

First: The Holy Qur'an.

Second: Linguistic Sources

1. Ahmed Mukhtar Abdel Hamid Omar, Contemporary Arabic Language Dictionary, Alam Al-Kutub, 1st Edition, 2008.
2. Taj Al-Arus, Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Husseini, known as Abu Al-Fayd Murtada Al-Zubaidi, edited by a group of scholars, Dar Al-Hidaya, 352/25.
3. Fakhr Al-Din Al-Turayhi, Majma' Al-Bahrain wa Matla' Al-Nayrayn, Al-Murtadawi Library, Tehran – Iran, 2nd Edition, edited by Sayyid Ahmad Al-Husseini, 169/5.
4. Lisan Al-Arab, Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Manzur, 1st Edition, Dar Sader for Publishing and Distribution, Egypt, 1971.
5. Muhammad bin Abi Bakr Abdul Qadir, Mukhtar Al-Sihah, 1st Edition, Maktabat Lubnan for Publishing, 1995.
6. Nashwan bin Said Al-Himyari Al-Yamani, Shams Al-Uloom wa Dawaa Kalam Al-Arab min Al-Kuloom, edited by Hussein bin Abdullah Al-Amri and Yusuf Muhammad Abdullah, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, Beirut, Lebanon, 1st Edition.

Third: Legal Sources.

7. Asaad Diab, Research on Real Securities, 1st Edition, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 1988.
8. Ismail Ghanem, Forms of Ownership, 1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1965.
9. Hamed Mustafa, Real Estate Ownership in Iraq, Vol. 1 ,1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1964.
10. Hassan Hawash Hassan, What are solar energy easement rights, doctoral thesis, Sadat City University, Faculty of Law, 2019 AD.
11. Hassan Dirah, Original Real Rights, 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Alexandria, 1985.
12. Hassan Ali Al-Dhannoon, Original Real Rights, 1st Edition, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 1954.
13. Hussein Mansour, Original Real Rights – Ownership and Derivative Rights – Causes of Ownership Acquisition, Faculty of Law – Alexandria University, Dar Al-Jami'a Al-Jadida, 2007.
14. Ramadan Abu Saud, Original Real Rights, 1st Edition, Dar Al-Matbou'at Al-Jami'iya, Alexandria, 2001.
15. Saeed Abdul Karim Mubarak, Original Real Rights, Dar Al-Hurriya for Publishing, Baghdad, 1972.
16. Abdul Razzak Ahmed Al-Sanhouri, Al-Wasit fi Sharh Al-Qanun Al-Madani, Vol. 1 ,9st Edition, Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi, 1986.

17. Samir Hamid Al-Jamal, Solar Energy Easement Rights, research presented to the 21st Annual International Conference of the College of Law, UAE University, held from May 6 to May 2013 ,8, under the title Energy between Law and Economics.
18. Abboud Abdul Latif Al-Baldawi, Original Real Rights: A Comparative Study, Vol. 1 ,1st Edition, Al-Ma'arif Printing Press, Baghdad, 1975.
19. Muhammad Taha Al-Bashir & Ghani Hassoun Taha, Original Real Rights, 4th Edition, Al-Atik for Publishing, Cairo, 2010.
20. Muhammad Morsi Zahra, Original Real Rights – UAE Civil Transactions Law – Ownership Rights and Derivative Rights (Easement Rights), Publications of UAE University, 1st Edition, 1999.
21. Muhammad Wahid Al-Din Sawar, Original Real Rights, Vol. 1 ,1st Edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing, Amman, 1999.
22. Mahmoud Jalal Hamza, Simplification in Explaining Civil Law – Original Real Rights, 1st Edition, Dar Al-Hamed for Publishing, 1998.
23. Moataz Kamel Morsi, Original Real Rights – Easement Rights, 1st Edition, Mansha'at Al-Ma'arif, Egypt, Alexandria, 2004.
24. Nabil Ibrahim Saad, Original Real Rights, 1st Edition, Al-Halabi Legal Publications, 2010.

Fourth: Laws
25. Iraqi Civil Code No. 40 of 1951.
26. Egyptian Civil Code No. 131 of 1948.
27. Iraqi Real Estate Registration Law No. 43 of 1971.

حماية الحقوق المالية للموظف العام دراسة تحليلية تأصيلية في التشريع العراقي

Protection of the financial rights of the public employee An analytical and original study in Iraqi legislation

اسم الباحث:م.د.جلال جبار عليوي الماجدي

جهة الإنتساب: جامعة الاسراء -كلية القانون

Auther's name:Dr. Jalal Jabbar Aliwi Al-Majidi

Affiliation: AL-esraa University- Faculty of Law

E-mail: Jalal@esraa.edu.iq

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: القانون الخاص - قانون مدني

work type: research paper

discipline: Private Law ,Civil Law

https://doi.org/10.61279/etkpb970

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١٣

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢٠

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 13/1/2025

Acceptance date: 20/2/2025

Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١/١٣ تاريخ القبول ٢/٢٠
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

حماية الحقوق المالية للموظف العام
دراسة تحليلية تأصيلية في التشريع العراقي

Protection of the financial rights of the public employee
An analytical and original study in Iraqi legislation

م.د.جلال جبار عليوي الماجدي
جامعة الاسراء -كلية القانون
Dr. Jalal Jabbar Aliwi Al-Majidi
AL-esraa University– Faculty of Law
Jalal@esraa.edu.iq

المستخلص

يعتبر النظام المالي الذي ينص على حقوق الموظف العام من أهم النظم التي تقوم عليها نظم التوظيف التي تعتبر الوظيفة العامة بمثابة مهنة ، لا بل أن الأمر يتعدى ذلك ليعتبر أيضاً من أهم النظم التي تقوم على أساس اعتبار أن العلاقة التي تربط الموظف العام بالوظيفة العامة هي علاقة تنظيمية ، ويعود ذلك لأن الناحية المالية بالوظيفة العامة تقوم على أساس تحقيق أهداف معينة ، ولعل من أهم هذه الأهداف هي رفع السوية المالية والاجتماعية للموظف العام بما ينعكس على حسن أداءه من جهة ، وبما يسهم في رفع مستوى دخل الموظفين من جهة أخرى بما يحصنهم من الفساد الإداري.

ولا يقتصر النظام المالي للموظف العام التي يتضمن حقوقه المالية على المستحقات المالية التي يستحقها الموظف العام كالراتب والمخصصات والتعويضات والمكافأت ، بل أن الامر يتعدى ذلك ليشمل أسس ترقية الموظف العام وترفيعه ، ومنحة علاوة الترفيع ، وأنقاص درجته وتخفيضها لدرجة أدنى ، فضلاً عن العقوبات المالية التي توقع على الموظف العام من السلطة المختصة ، وأثر هذه العقوبات على مستحقاته المالية وترقيته ومنحه علاوة الترفيع.

فالنظام المالي الذي يشمل حقوق الموظف العام نظام كامل متكامل يعمل على تحقيق أهدف معينة ومحددة منها ما هو مباشر ينعكس أثره بشكل واضح على الموظف العام والوظيفة العامة ، ومنها ما هو ضمني أو غير مباشر بحيث أن تحديد الهدف الواضح يضمن تحقيق الهدف الضمني.

الكلمات المفتاحية: الترفيع، الترقية ، الراتب، المخصصات،الحقوق المالية، الموظف العام، الوظيفة العامة.

Abstract

The financial system that stipulates the rights of the public employee is considered one of the most important systems on which employment systems are based ,which consider the public job as a profession .Rather ,the matter goes beyond that to also be considered one of the most important systems that are based on considering that the relationship between the public employee and the public job is an organizational relationship .This is because the financial aspect of the public job is based on achieving certain goals ,and perhaps the most important of these goals is raising the financial and social level of the public employee ,which is reflected in his good performance on the one hand ,and which contributes to

raising the level of income of employees on the other hand ,which protects them from administrative corruption.

The financial system of the public employee ,which includes his financial rights ,is not limited to the financial dues that the public employee deserves, such as salary ,allowances ,compensations and bonuses .Rather ,the matter goes beyond that to include the foundations for the promotion and advancement of the public employee ,the promotion allowance grant ,the reduction of his grade and its reduction to a lower grade ,in addition to the financial penalties imposed on the public employee by the competent authority ,and the effect of these penalties on his financial dues ,his promotion and the granting of the promotion allowance. The financial system that includes the rights of the public employee is a complete and integrated system that works to achieve specific and specific goals ,some of which are direct and their impact is clearly reflected on the public employee and the public office ,and some of which are implicit or indirect ,such that determining the clear goal ensures the achievement of the implicit goal.

Keywords :Promotion ,promotion ,salary ,allowances ,financial rights, public employee ,public office.

مقدمة

تعد الوظيفة العامة من أهم الوسائل التي أقرها المشرع للحفاظ على سير المرافق العامة بانتظام واضطراد ، إذ أنها تعلب دوراً أساسياً في تنظيم المرافق العامة وتنظيم عملها ، الأمر الذي يؤدي إلى تقديم الحاجات العامة لعموم الأفراد وفق ألية محددة مسبقاً بالقانون ، الأمر الذي ينعكس على وجود الدولة ذاتها واستقرارها وسيادتها ، إذ أن الدولة المنظمة داخلياً بحيث يقوم كل فرد فيها بالمهمة التي تولها وفق القانون والنظام تظهر أمام الدول الأخرى بمظهر الدولة القوية المتماسكة ، وعلى هذا الأساس فلا يظهر الدور الذي تقوم به الوظيفة العامة على المستوى الداخلي فقط بل ينعكس هذا الدور على المستوى الخارجي أيضاً.

ويتولى الوظيفة العامة أشخاص من عموم المواطنين في الدولة ، على أنه يتوجب أن يتوافر بهم بعض الشروط والمتطلبات المحددة في القانون ، كالمؤهل العلمي ، وشرط الانتماء أو الجنسية ، والعمر ، والسيرة الحسنة ، وغيرها من المتطلبات الأخرى .

وتختلف الأشكال التي يتولى فيها الأفراد الوظيفة العامة فأما أن يكون أسلوب شغل الوظيفة العامة بالمسابقة ، بحيث يتولاها الأشخاص الناجحون فقط ، وقد يكون بالتعيين كما هو الحال كما هو الحال مع بعض الأفراد اللذين يتوافر فيهم بعض المؤهلات العلمية والشخصية التي لا تتوافر في غيرهم من الأفراد الأخرين.

على أن شغل الوظيفة العامة من قبل الأفراد وتوليها لا يكون على سبيل الخدمة العامة ، أو على سبيل تحمل الأعباء والتكاليف العامة ، بل يكون مقابل حقوق مالية محددة في القانون لكل نوع من أنواع الوظائف ، فعلى سبيل المثال فأن راتب الموظف الذي يملك مؤهل جامعي يكون أكثر من راتب من يملك شهادة ثانوية فقط ، ولعل من أهم حقوق الموظف الذي يتولى الوظيفة العامة هو حقه في العيش حياة حرة كريمة هو وأسرته ، الأمر الذي ينعكس على أداءه الوظيفي من جهة ، ويضمن كرامة الموظف والوظيفة التي يشغلها من جهة أخرى بابتعاده عن الرشوة والفساد المالي وغيره.

والحقيقة أن راتب الموظف العام لا يبقى على ذات القدر الذي كان عليه عند بداية التعيين ، بل أنه يزداد بقدمه في الوظيفة العامة وازدياد خبرته ، فضلاً عن أن بقاءه في ذات الوظيفة التي عين فيها أمر غير مقبول بل أنه يترقى في وظيفته وفق معايير محددة في القانون حتى بلوغه سن التقاعد وأحالته على المعاش.

وعلى هذا الأساس تعد حقوق الموظف العام المالية من أهم الحقوق التي قررها المشرع له ، فهي ليست منحه من أحد او جهة ما ، بل على العكس من ذلك تعتبر حق أصيل من حقوقه ، وقد قرر لها المشرع مجموعة من القواعد التي تحميها وتحافظ

عليها ، في سبيل صيانة كرامة الموظف من جهة ، والمحافظة على قدسية الوظيفة العامة من جهة أخرى.

أهمية البحث :

تظهر أهمية هذا البحث في جانبين أثنين ، أما الأول منهما يتمثل في الحفاظ على الموظف العام ذاته ، ويكون ذلك عبر ضمانة حياة حر كريمة له ولأفراد أسرته ، من خلال إشراكه في إدارة الشؤون العامة في الدولة بما يضمن المحافظة على التنظيم الإداري للدولة من جهة ، ويحافظ على مستوى دخل الأفراد فيها من جهة أخرى ، أما الجانب الثاني يتمثل في المحافظة على الوظيفة العامة من جهة أخرى أذ أن حقوق الموظف العام المالية تمثل أبسط حقوقه وأهمها الأمر الذي يجعل من صيانتها له ينعكس على أداءه الوظيفة بما يخدم المرفق العام ويسهم في تطور الناحية الإدارية والتنظيمية في الدولة ، وعلى الخصوص أن الدول باتت تتنافس في إظهار قوة التنظيم الإداري في الوظيفة العامة من خلال الإعلان عن سرعة أنجاز معاملات الأفراد ، وإظهار مدى ثقتهم ورضاهم عن خدمة المرافق العامة.

إشكالية البحث:

تظهر إشكالية البحث في سؤال رئيس يتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية نبينها على الشكل التالي :

السؤال الرئيس : ما الوسائل التي حددها المشرع العراقي للحفاظ على حقوق الموظف العام في العراق في كل من قانون الخدمة المدنية ، وقانون انضباط موظفي الدولة؟

الأسئلة الفرعية : نبينها على الشكل التالي :

١. ما مفهوم الموظف العام في القانون العراقي ؟
٢. ما الحقوق المالية المقررة للموظف العام في التشريع العراقي؟
٣. ما الأساليب التي اتبعها المشرع العراقي لترقية الموظف العام؟
٤. ما أثر المخالفات الوظيفية والجرائم المتصلة بالوظيفة العامة على حقوق الموظف العام المالية؟

منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج التأصيلي بحيث تم تأصيل مفهوم الموظف العام ببيانه وتمييزه عن غيره من المفاهيم التي يمكن أن تتداخل معه كالموظف المتعاقد أو الأجير المياوم ، فضلاً عن تأصيل حقوق الموظف العام المالية وبيان موقف الفقه التشريع منها ، كما اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي بحيث تم تحليل كل جزئيات ومفاهيم البحث ، وتم تناولها بالشرح والنقد وبيان الرأي الشخصي للباحث.

خطة البحث:

يعتمد هذا البحث على التقسيم الثنائي بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين ، وكل مبحث إلى مطلبين على الشكل التالي:

المبحث الأول : ماهية حقوق الموظف العام المالية

المطلب الأول : مفهوم الموظف العام

المطلب الثاني : مفهوم الحقوق المالية للموظف العام

المبحث الثاني : أسس حماية حقوق الموظف العام المالية

المطلب الأول : ضمانات صيانة حقوق الموظف العام المالية

المطلب الثاني : أثر العقوبات الإدارية والجزائية على حقوق الموظف المالية

المبحث الأول
ماهية حقوق الموظف العام المالية

لا شك أن القيمة المعنوية للوظيفة العامة تعلو وتسود على كل القيم الأخرى بما فيها القيمة المالية المتمثلة بحق الموظف العام المالي ، وتعود هذه القيمة المعنوية لقدسية الوظيفة العامة كونها تقوم على أساس تحقيق المنافع العامة وتقديمها لجمهور الأفراد على شكل خدمات مجانية أو شبه مجانية ، إلا أن ذلك لا يعني هدر الحق المالي للموظف العام من جراء تحمله مسؤولية وأعباء الوظيفة العامة دون غيره من عموم الأفراد.

ويعد الحق المالي للموظف العام من أهم الحقوق التي تقرها له كافة الشرائع والدساتير بما فيها القانون العراقي ، لا بل أن المتعلقات المالية التي يستحقها الموظف العام من جراء شغله الوظيفة العامة تتعدى مفهوم الحق لتصبح في أطار أخر واجب من واجبات الإدارة والحكومة ككل يتوجب صيانتها له.

وعلى هذا الأساس المتقدم أن تحديد مفهوم الموظف العام (المطلب الأول) يعد من أهم متطلبات هذا البحث ، وذلك لحصر من يستحق الاستحقاقات المالية من الإدارة دون غيره بعد بيان ماهية حقوق الموظف العام المالية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الموظف العام

يعد ضبط مفهوم الموظف العام أمر مهم وجوهري في أطار الوظيفة العامة على كافة المستويات ، وذلك لبيان الوجبات المترتبة عليه ، والحقوق المترتبة له ، وعلى الخصوص الحقوق المالية كونها تشكل موضوع هذا البحث ، كما أن أهميته تأتي من بيان دور الأدارة في مواجهة الموظف العام في هذا الإطار ، ويمكن بيان أسباب أهمية هذا الضبط فيما يأتي :

١. تمييز الموظف العام عن غيره من الأشخاص الذين ترتب لهم التزامات مالية تجاه الأدارة ، ولا يشملهم مفهوم الوظيفة العامة.
٢. ابراز دور الإدارة في ضرورة تأدية حقوق الموظف العام المالية خضوعاً لأحكام القانون من جهة ، ولضمان استمرار أداء الموظف العام ضمن أعلى فاعلية.
٣. إبراز أهمية الوظيفة العامة من خلال بيان حقوق الموظف من جراء توليه إياها وعلى الأخص الحقوق المالية.

وعليه يمكن القول أن مفهوم الموظف العام يعد من أكثر المفاهيم التي تناولها الفقه والقانون بالتعريف لمحاولة ضبطه ، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد اجماع على هذا المفهوم وأن كانت كل محاولات تحديده تصب في ذات الإطار ،حتى أن التشريعات

العربية والأجنبية لا تكاد تجمع على مفهوم واحد ، لذلك لجأ الفقه إلى وضع مجموعة من المعايير التي يمكن القول أنه في حال توافرها تنطبق صفة الموظف العام على من توافرت فيه ، وهي[١]:

١. ديمومة الوظيفة العامة ، ويعني ذلك أن تكون العلاقة التي تربط الموظف بالوظيفة علاقة دائمة ، وليست مؤقته أو عرضية ، أي أن الأشخاص الذين تستخدمهم الأدارة لأداء خدمات معينة فقط ولو على سبيل التكرار لا يدخلون ضمن أطار الموظف العام ، وعلى هذا الأساس يخرج الأجراء والمياومون والمتعاقدون من مفهوم الموظف العام.
٢. وجوب أن يعمل الموظف ضمن مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، ويعني ذلك أنه يتوجب أن تكون تبعية الموظف العام للدولة ، وبذلك يخرج الأشخاص الذين يعملون لصالح الأشخاص الخاصة من أطار الوظيفة العامة.
٣. أن يعين الموظف العام من قبل السلطة المختصة ، بمعنى أنه يجب أن يدخل الموظف الوظيفة العامة بصدور قرار من السلطة صاحبة الاختصاص في التعيين يرخص له مباشرة الوظيفة العامة وتحمل اعبائها.

وعلى هذا الأساس المتقدم يذهب غالبية الفقه الفرنسي الحديث على تعريف الموظف العام على أنه :»كل شخص يساهم في خدمة مرفق عام تديره الدولة بطريقة مباشرة ، ويشغل مركزه بصوره دائمة ، ويدخل في نطاق الكادر الإداري للإدارة العامة»[٢].

بينما اشترط الأستاذ بيكمال ثلاث شروط لاعتبار شخص ما موظف عام ،يتمثل الأول بوجوب شغل وظيفة إدارية ، والثاني بوجوب أن تكون الوظيفة دائمة ، والثالث بالتثبيت بدرجة من درجات السلم الإداري، غير أن الأستاذ بيرز وضع شروط مغايره للشروط السابقة تتمثل بوجوب تمتع المرفق بالشخصية القانونية ، ووجوب تبعية الموظف لمرفق عام أداري ، ويستبعد الأستاذ بيرز الأشخاص العاملين في المرافق العامة الصناعية والتجارية من مفهوم الموظف العام ولا يستثني منهم إلا المدير والمحاسب ويعود ذلك لطبيعة علاقتهم بالمرفق.

أما على صعيد الفقه العربي فقد عرف الموظف العام على أنه :»كل من يعمل في أطار وظيفة دائمة أو مؤقتة في خدمة مرفق عام يديره شخص معنوي عام أي يدار بطريقة الأدارة المباشرة».[٣]

١. صدام حسين ياسين العبيدي ، استغلال الموظف العام لمنصبه الوظيفي وعلاجه في الشريعة الإسلامية والقانون ، دار الأمام للطباعة ، طرابلس ، لبنان ، دون تاريخ نشر ، ص ٤٤
٢. يحيى قاسم علي ، ضمانات تأديب الموظف العام في تشريعات اليمن العراق مصر فرنسا ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، اليمن ، ١٩٩٩ ، ص ٢٣
٣. علي جمعة محارب ، التأديب الإداري في الوظيفة العامة ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، مصر ، دون تاريخ نشر ، ص ٨٣

وعلى صعيد الفقه العرقي عرف على أنه :»كل شخص عهدت أليه وظيفة داخله في الملاك الدائم للمرفق العام».[٤]

وتجدر الإشارة في معرض هذا الأمر إلى أن قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠ المعدل عرف الموظف العام على أنه :»كل شخص عهدت أليه وظيفة دائمة داخلة بالملاك الدائم بالموظفين».[٥]

كما عرفه قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام على انه :»كل شخص عهدت أليه وظيفة داخل ملاك الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة».[٦].

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف مفهوم الموظف العام من وجهة نظرنا : كل شخص أصدرت السلطة صاحبة الحق بالتعيين قراراً بتعيينه في الملاك الدائم لأحدى الجهات العامة .

المطلب الثاني: مفهوم الحقوق المالية للموظف العام

تتمثل الغاية الأساسية من الوظيفة العامة في ضمان سير المرافق العامة بانتظام واضطراد الأمر الذي يسهم بدفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أن عظم هذه الغاية لا يعني أهدار حقوق القائمين عليها ، وعلى الخصوص الحقوق المالية للموظف كونها تحتل جانباً كبيراً من حياة الموظف العام على المستوى الوظيفي والمستوى الشخصي ، لا وأبعد من ذلك يمكن القول أن الحقوق المالية هي الدافع لدخول الأفراد مع الأدارة بعلاقة الوظيفة العامة ، ولا نغالي بهذا القول على الأقل بالنسبة للموظف العام ، فإذا كان هدف الأدارة من الوظيفة العامة هو ضمان سير المرفق العام ، فأن هدف الموظف العام هو الحصول على مستحقاته المالية بتحمل أعباء الوظيفة العامة ، فما يعد وسيلة بالنسبة (الحقوق المالية) بالنسبة للإدارة لتحقيق هدف ، يعد من جانب أخر هدف للموظف العام[٧].

وتتمثل حقوق الموظف العام المالية بحقه في الرتب أو الأجر ، وحقه في علاوات الترفيع ، والترقية ، ونتناولها تباعاً على الشكل الأتي :

٤. شاب توما منصور ، القانون الإداري ، ط٢ ، مطبعة سليمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦٦

٥. راجع المادة الأولى من قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠

٦. راجع المادة الأولى من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١

٧. عثمان سلمان غيلان العبودي ، واجب الموظف العام بالحيادية السياسية وتطبيقاته في شؤون الوظيفة العامة ، ط١ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٢٦

أولاً ـ الراتب أو الأجر :

يعرف الراتب على أنه :»مبلغ من المال يتقاضاه الموظف من الخزينة العامة بطريقة منتظمة كل مدة معينة ، وذلك مقابل ما يؤديه الموظف من خدمات وظيفية ، ويمنح الراتب عادةً بشكل شهري».[٨]

وذهب البعض إلى القول أن الراتب أو الأجر له مدلولان مدلول خاص وعام ، أما الخاص فيعني :»المقابل المالي الذي يحصل علية الموظف شهرياً نظير قيامه بواجباته الوظيفية بصرف النظر عن أي اعتبار أخر ، وبذلك يخرج من مدلول الأجر كل مزايا الوظيفة العامة الأخرى».[٩]

أما المدلول العام للأجر فيعني :»كل المستحقات المالية التي يحصل عليها الموظف نظير قيامه بتكاليف الوظيفية العامة ، فيشمل على جانب الراتب كل المستحقات المالية الأخرى كالحوافز والمكافأة التشجيعية ،والتعويضات وغيرها».[١٠]

وعلى ما يبدو أن المشرع العراقي قد تبنى المدلول الخاص للأجر ، حيث أن الأجر ينحصر في المبلغ المقطوع الذي يتقاضاه الموظف نظير قيامه بأعباء الوظيفة العامة ، وهذا ما يفهم من نص الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون الخدمة المدنية :»يستحق الموظف راتب وظيفته عند التعيين بداء من تاريخ مباشرته ،واذا لم يباشر خلال عشر أيام من تبليغه التعيين عدا أيام السفر المعتاد يعد أمر التعيين ملغياً».[١١]

ولابد من الإشارة في معرض هذا الأمر إلى أنه يسود مبدأ غاية في الأهمية بمجال الرواتب والأجور ألا و هو :»مبدأ الأجر مقابل العمل» ، فوفق هذا المبدأ فأن الموظف لا يستحق راتبه إلا نظير قيامه بالعمل الموكل أليه في وظيفته ، بحيث أن الموظف يستحق راتبه بمجرد قيامه بالعمل حتى وأن كان قرار تعيينه باطلاً على سبيل المثال ، أو أن صلته بالوظيفة العامة انتهت من جراء انتهاء خدمته[١٢]، وعلى ما يبدو أن المشرع العراقي أخذ بهذا المبدأ بحيث يستنتج ذلك من نص الفقرة الأولى من المادة ١٦ المتقدم ذكرها ، حيث بين المشرع العراقي أن الموظف يستحق راتبه من تاريخ مباشرة عمله.

وتجدر الإشارة إلى أنه يلحق بالراتب مجموعة من المخصصات المالية وهي :»مبلغ أو مجموعة مبالغ مالية يتقاضاها الموظف شهرياً أو في الفترات المحددة في القانون ، وهي أما مبالغ مقطوعه أو تحدد بشكل نسبة مئوية من الراتب ، والغاية منها تمكين الموظف

٨. ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ٢٠٠٤ ، ص ٢١٦

٩. مهند نوح ، الحقوق المالية للموظف العام ، بحث منشور على موقع الموسوعة العربية https://arab-ency.com.sy

١٠. المرجع السابق ذاته

١١. راجع قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠

١٢. مهند نوح ، الحقوق المالية للموظف العام ، مرجع سابق .

من مواجهة أعباء الحياة».[١٣]

ومن أمثلة المخصصات ما نص عليه قانون رواتب موظفي الدولة العراقي رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٨ ، كمخصصات المنصب بمقدار ٣٠ بالمئة من الراتب لمنصب معاون مدير عام ، و٢٠ بالمئة من الرتب لمن يشغل مدير قسم ، ومخصصات شهادة بحيث يمنح نسبة ١٠٠٪ من الراتب لمن يحمل شهادة دكتوراه او ما يعادلها ، و٧٥٪ لمن يحمل شهادة ماجستير ، ومخصصات موقع جغرافي ستون ألف دينار لمن يعين في المناطق النائية ، وخمسون ألف دينار لمن يعين في المناطق الريفية ، ومخصصات خطورة وإعالة وغيرها.[١٤]

ثانياً ـ العلاوة السنوية :

تعرف العلاوة السنوية على انها :»الزيادة المالية على الراتب التي تمنح للموظف بشكل دوري كل سنة استناداً للنظام الوظيفي ، بحيث يزداد راتب الموظف ضمن حدود سلم الدرجة التي يشغلها، وتدخل هذه الزيادة في الراتب الأساسي الذي يعتمد عند تقرير حقوق الموظف التقاعدية».[١٥]

والأصل العام يقضي بعدم منح العلاوة السنوية إلا بعد قياس كفاءة أداء الموظفين ، ويتمثل الغرض من ذلك بالكشف عن مستوى الأداء الوظيفي والكفاية في الإنجاز ، إلا أنه تدخل في هذا القياس مجموعة من العناصر ، فمنها ما يتعلق بالعمل الوظيفي ذاته كمدى الإلمام بالعمل ، وكميته ، ودرجة أجادته السرعة في أنجازه ، ومنها ما يتعلق بالموظف ذاته كدراسة سلوكه الوظيفي والأخلاقي ، وتعامله مع زملائه وغيرها.[١٦].

والحقيقة أن الوضع في التشريع العراقي كان معقد بعض الشيء ويعود ذلك لكثرة عدد التشريعات المتعلقة بالوظيفة العامة التي تنص على منح العلاوة السنوية ، ومنها قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع المشترك ، وقانون الخدمة المدنية ، والتعليمات رقم ١٦ لعام ١٩٦٠ ، وقرار مجلس قيادة الثورة المنحل الذي مايزال نافذاً رقم ٣٧٨ لعام ١٩٨٧ ، وأخرها قانون رواتب موظفي الدولة رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٨ ، الأمر الذي استدعى من هيئة النزاهة الطلب إلى مجلس شورى الدولة بيان رأيه بخصوص القانون الواجب التطبيق فيما يخص العلاوات السنوية من بين كل القوانين المتقدمة ، فأصدر المجلس قراره رقم ٦٣ لعام ٢٠١٥ الذي قضى من حيث النتيجة بأن :»حيث أن تعليمات الخدمة

١٣. ثائر حسين علي ، الوظيفة العامة واجبات وحقوق ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد ٩ ، المجلد ٣ ، السنة الأولى ، لبنان ، ٢٠٢٤ ، ص ١٠٩٤

١٤. للاستزادة راجع قانون رواتب موظفي الدولة رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٨

١٥. ثائر حسين علي ، الوظيفة العامة واجبات وحقوق ، مرجع سابق ، ص ١٠٩٥

١٦. مهند نوح ، الحقوق المالية للموظف العام ، مرجع سابق

المدنية رقم ١٦ لعام ١٩٦٠ المشار أليها بكتاب وزارة المالية المذكور أنفاً تستند إلى المادة الخامسة من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠ التي ألغيت بموجب المادة ٢٠من القانون ٢٢ لعام ٢٠٠٨ ، وبذلك تعد ملغاة لإلغاء سندها ، وحيث أن قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٨ هو قانون لاحق في صدوره على قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٣٧٨ لعام ١٩٨٧ ، فيكون بذلك هو القانون الواجب التطبيق انطلاقاً من قاعدة أن اللاحق ينسخ السابق ، طالما ورد فيهما أحكام تنظم حالة واحدة هي حالة منح العلاوة ، وتأسيساً على ما تقدم يرى المجلس أن تقييم أداء الموظفين ليس شرطاً لمنح العلاوة السنوية ، بحيث يمنح الموظف العلاوة السنوية عند إكماله سنه واحدة في الخدمة الوظيفية»١٧.

وعلى هذا الأساس المتقدم باتت العلاوات السنوية أمر حتمي في التشريع العراقي بحيث تمنح للموظف سنوياً ، دون أن يكون هناك أي دور لكفاءة الموظف في ذلك بحيث يستحقها الموظف المنضبط والملتزم على التوازي من الموظف المهمل الذي لا يقوم بعمله ، فنوصي المشرع العراقي بإعادة النظر بذلك، والعمل على وضع ضوابط لاستحقاق الموظف للعلاوة السنوية، يكون من ضمنها درجة كفاءة الموظف في أداء مهام عمله.

ثالثاً ـ الترقية :

تعرف الترقية على أنها :»أن يشغل العامل وظيفة درجتها أعلى من درجته الوظيفية التي كان يشغلها قبل الترقية ، ويترتب على الترقية زيادة في المزايا المادية والمعنوية للعامل ، وزيادة في اختصاصاته الوظيفية»[١٨].

كما تعرف على أنها :»نقل الموظف من وضع وظيفي أول إلى وضع وظيفي أكبر ، وتنقسم إلى قسمين ترقية في الدرجة وترقية في الوظيفة ، وتعني الترقية في الدرجة انتقال الموظف من درجة أدنى إلى درجة أعلى كأن ينتقل الموظف من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى»[١٩].

أما المشرع العراقي فقد عرفها على أنها :»الترفيع هو انتقال الموظف من الوظيفة التي يشغلها إلى وظيفة تقع في الدرجة الأعلى التالية لدرجته مباشرةً ضمن تدرجه الوظيفي».[٢٠]

١٧. ثائر حسين البنان ، مرجع سابق ، ص ١٠٩٥

١٨. سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القضاء الإداري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٥٠٣

١٩. أنس قاسم جعفر ، نظم الترقية في الوظيفة العامة وأثرها في فعالية الإدارة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢١

٢٠. المادة السادسة من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٨

كما أنه حدد شروطها ب[٢١]ما يلي:

١. وجود وظيفة شاغرة في الدرجة الأعلى لدرجته ضمن الملاك الوظيفي للدائرة.
٢. إكمال المدة المقررة للترفيع وهي تختلف من وظيفة إلى أخرى
٣. أن يكون الموظف مستوفياً للشروط والمؤهلات المطلوبة لإشغال الوظيفة المرشح للترفيع إليها ، فلا يجوز على سبيل المثال ترفيع موظف لوظيفة تتطلب إجازة جامعية وهو لا يملكها.
٤. ثبوت قدرة وكفاءة الموظف على أشغال الوظيفة المراد ترفيعه إليها بتوصيه من رئيسه المباشر ومصادقة رئيسه الأعلى.

٢١. المادة السابعة من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٨

المبحث الثاني
أسس حماية حقوق الموظف العام المالية

تعد الحقوق المالية للموظف العام من الحقوق المحددة بموجب نص القانون ، إلا أن ذلك لا يعني أن مجرد النص عليها ضمانة من الضمانات المقررة للموظف العام تمنع التجاوز عليها سواء كان ذلك بتعسف السلطة الإدارية ، أو بتجاوز الاختصاص ، لذلك من المتوجب حماية الحقوق المالية للموظف العام انطلاقاً من أهميتها في المساهمة في القضاء على الفساد ، ورفع أداء الموظف العام.

ويمكن أن يحصل هذا التجاوز في الحالات التي منح فيها المشرع السلطة الإدارية بعض من السلطة التقديرية ، كما في الحالة المتعلقة بالترقية في التشريع العراقي حيث لا يجوز ترقية الموظف العام إلا بتوصيه من رئيسه وتوصية من الرئيس الأعلى ، فماذا لو تعنت احد هؤلاء؟

ومن جانب أخر هل يستحق الموظف المخالف لواجباته الوظيفية كل الحقوق المالية المقررة له ، بمعنى أنه يتوجب بيان أثر المخالفة على الحقوق المالية سواء كانت هذه المخالفة جزائية أم مسلكية ، عليه نبين ضمانات صيانة حقوق الموظف العام المالية (المطلب الأول) و اثر العقوبة الجزائية والمالية على هذه الحقوق (المطلب الثاني)

المطلب الأول: ضمانات صيانة حقوق الموظف العام المالية

يتوجب على الموظفين القيام بالالتزامات المفروضة عليهم قانوناً تجاه الأدارة عند شغلهم وتوليهم الوظيفة العامة ، ومن طرف مقابل فأن الموظفين يتمتعون بحقوق وفوائد مالية من جراء قيامهم بالالتزام المتقدم ، ولا بد من بيان أن هذه الحقوق يحكمها نظام الضمانات ، ويقوم نظام الضمانات هذا على أساس تحقيق جانبين من الأهداف ، يتمثل الأول المحافظة على حقوق الموظفين من جراء تعسف الأدارة ذاتها ، أما الجانب الثاني يتمثل بحمايتهم ضد اخطار الاحتجاجات التعسفية وغير الصحية المقدمة من قبل الموطنين ، والتي تؤثر بالتأكيد على حقوق الموظف المالية وغيرها من الحقوق الأخرى[٢٢].

وينعم الموظفون بنوعين من الحماية المقررة لهم للحفاظ على حقوقهم المالية ، بحيث تؤمن لهم كل منها الاستقرار والطمأنينة والاستفادة من المزايا والحقوق المالية المقررة لهم في نظام الوظيفة العامة على وجه قانوني وعادل.

ويتمثل النوع الأول من هذه الضمانات بالحماية أو الضمانة التشريعية التي تستند في الأصل إلى كون هذا النظام محدد في أموره الجوهرية بنصوص قانونية أو دستورية

٢٢. عبدالله طلبة ، مبادئ القانون الإداري ، ط٤ ، الجزء الثاني ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٥

(كما هو الحال مع أسس منح المخصصات وعلاوات الترفيع ، والترقية السالف ذكرها في التشريع العراقي) ، وهذا يستتبع أن يكون الموظفون في مأمن من تدخل الإدارة الهادف في بعض الأحيان إلى تعديل النظام بغية انقاص الحقوق والفوائد والضمانات التي يتمتع بها الموظفون بموجب نصوص قانونية ، كما أن الضمانة التشريعية تمتد لتكتسي ايضاً بصفة الضمانة البرلمانية حيث أن الموظف يستطيع على الدوام اللجوء على ممثله في البرلمان ليشرح له احتجاجه ضد الأدارة أو الجانب التي تعدت به الإدارة على حقوقه سواء كانت مالية أم غير مالية ، وهذا الأخير يمكن له أن يثير الموضوع في البرلمان عن طريق الأسئلة والاستجوابات التي يطرحها على أعضاء الحكومة ، ولا تعتبر الضمانة البرلمانية من الضمانات السهلة أو المألوفة ، ولا يعود ذلك لعيب فيها بل يعود ذلك للخوف أحياناً وقلة الثقافة العامة والقانونية في كثير من الأحيان[٢٣].

أما النوع الثاني من الضمانات المقررة للموظف العام فهو الضمانة القضائية حيث يمكن للموظف دوماً اللجوء لقاضي الأدارة ليطلب منه الغاء القرارات الإدارية التي أضرت به في حقوقه المالية على اعتبار أنها من جملة الحقوق الوظيفة الممنوحة له ، بل وأبعد من ذلك يمكن للموظف طلب التعويض عن الضرر اللاحق به من جراء بعض القرارات التعسفية الصادرة بحقه إذا كان له مبرر[٢٤].

ومن أمثلة الضمانات التشريعية المقررة لحقوق الموظف العام المالية في التشريع العراقي ما جاء في قانون الخدمة المدنية العراقي :»لا يجوز وضع الحجز على راتب الموظف العام أو على المخصصات التي يستحقها بموجب هذا القانون قبل استلامها من الخزينة لقاء دين ترتب في ذمته المالية إلا في الأحوال التالية وبما لا يزيد ثلث الراتب أو المخصصات:

إذا كان الدين يعود للخزينة العامة التي يقرر مجلس الوزراء خضوع دينها للحجز المذكور

إذا كان الدين لغرض أيفاء النفقة الشرعية

إذا كان الدين ناشئاً عن مهر حكم به على الموظف»[٢٥]

فضلاً عن تحديد العقوبات ذات الأثر المالي بشكل وواضح وصريح فمثلاً عقوبة انقاص الراتب يجب أن لا تتجاوز ١٠٪ منه ولا تنقص عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين ، فضلاً عن تحديد مدة قطع الراتب بما لا يتجاوز الخمسة أيام.[٢٦]

٢٣. عبدالله طلبة ، مبادئ القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ٨٨

٢٤. عبدالله طلبة ، مبادئ القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ٨٩

٢٥. راجع المادة ٦٠ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠

٢٦. راجع قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم ١٤ لعام ١٩٩١

أما فيما يتعلق بالضمانات القضائية ، قام المشرع العراقي بإنشاء محكمة قضاء الموظفين ونقل لها اختصاصات مجلس الانضباط العام الملغي بحيث تختص هذه المحكمة بالنظر في الدعاوى التي يقيمها الموظف على دوائر الدولة والقطاع العام في الحقوق الناشئة عن قانون الخدمة المدنية أو القوانين أو الأنظمة التي تحكم العلاقة بين الموظف والجهة التي يعمل فيها.[٢٧]

ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن المشرع العراقي كفل حقوق الموظف العام المالية بكافة أنواع الضمانات لمقررة ، وهدفه في ذلك حماية حقوق الموظف العام المالية بما ينعكس على أداءه الوظيفي وحسن انتاجيته ، فضلاً عن أن هذه الضمانات تعبر عن دولة القانون التي يسود فيها القانون على الحكام والمحكومين على السواء .

المطلب الثاني: أثر العقوبة الإدارية والجزائية على حقوق الموظف المالية

الوظيفة العامة حقوق وواجبات ، فعلى التوازي من الحقوق المالية وغير المالية المقررة للموظف العام ، فأن نظام الوظيفة العامة ذاته يفرض عليه العديد من الواجبات ، والحقيقة أن مخالفة هذا الوجبات يعرض الموظف العام للمسؤولية التأديبية ، التي تؤدي إلى إيقاع العقوبة التأديبية المناسبة عليه من قبل الإدارة ، فضلاً عن أن الأخلال بالواجبات الوظيفية يمكن أن تعرض الموظف العام للمسؤولية الجزائية ايضاً إلى جانب المسؤولية التأديبية إذا توافرت شروط كل منهما ، كما هو الحال مع تقاضي الموظف العام للرشوة ، او اختلاس المال العام أو سرقته ، كل هذه الأفعال المتقدمة على سبيل المثال تؤدي إلى مساءلة الموظف العام من الناحية التأديبية والمسلكية معاً[٢٨].

ولابد من الإشارة في معرض ـ وأن كنا لسنا بصدد التمييز بين الجريمة التأديبية والجزائية ــ إلا ان الجريمة التأديبية مستقلة كل الاستقلال عن الجريمة الجزائية في إطار الوظيفة العامة ، بمعنى أن تحريك الدعوى العامة بإحداهما لا يؤدي إلى أهدار الأخرى على أساس المحاسبة لمرة واحدة ، لاستقلال الأركان والنوع والفعل المكون لكل منهما ، فعلى سبيل المثال إذا كان فعل الموظف لا يكون جريمة من الناحية الجزائية فهذا لا يعني أنه لا يكون جريمة مسلكية ، على أن ثبوت عدم ارتكاب العامل للفعل المنسوب له جزائياً يؤدي إلى نفي المسؤولية المسلكية عنه لوحدة الواقعة[٢٩].

وعلى هذا الأساس المتقدم تجدر الإشارة إلى أن النظام الوظيفي يقرر بعض العقوبات المالية أو ذات الأثر المالي التي يتم إيقاعها على الموظف العام ، ويكون الهدف منها

٢٧. راجع قانون مجلس الدولة العراقي رقم ٦٥ لعام ١٩٧٩ المعدل.

٢٨. عبدالله طلبة ، مبادئ القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ١٠٥

٢٩. عبدالله طلبة ، مبادئ القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ١٠٥

التأثير على الموظف العام في ذمته المالية كجزاء للفعل المخالف الذي اقدم عليه من جهة ، وكنظام رادع لمنع ارتكاب الفعل أو تكراره ، ولا شك أن هذا النوع من العقوبات يؤثر على الحقوق المالية التي يتقاضاها الموظف العام من جراء شغله للوظيفة العامة ، ونبينها على الشكل الاتي :

أولاً ـ الحسم من الأجر :

أو انقاص الراتب كما أطلق عليها المشرع العراقي في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ، وهو جزاء مالي من شأنه انقاص ما يتقاضاه الموظف من أجر ، ولأن الموظف يعول أسرته ، وقد يكون راتبه هو مصدر دخله الوحيد فأن المشرع ومنعاً من غلو الجهات الإدارية يحدد النسبة التي يجوز حسمها من الراتب ، وقد حددها المشرع العراقي بنسبة عشرة بالمئة من راتب الموظف العام على أن لا تقل مدة الحسم عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين .[٣٠]

ثانياً ـ تأخير الترفيع :

وهي لا تعد من العقوبات الاصلية التي نص عليها المشرع العراقي ، بل أنها تعد جزاء تبعي من جراء إيقاع بعض أنواع العقوبات على الموظف العام كما هو الحال مع أيقاع عقوبة لفت النظر على الموظف العام ، حيث يترتب عليها تأخير الترفيع أو منح زيادة علاوة الترفيع لمدة ثلاثة أشهر ، كما أن عقوبة الإنذار توجب تأخير الترفيع لمدة ستة أشهر وهكذا[٣١] ، والمقصود بتأخير الترفيع تأجيل موعد استحقاق الموظف لعلاوة الترفيع المدة التي يحددها القانون ، على ان مدد تأخير الترفيع تسري على الموظف في القانون العراقي من تاريخ استحقاق الموظف للعلاوة وحتى انتهاء المدة.[٣٢]

ثالثاً - حجب الترفيع :

ويقصد به تأخير حصول الموظف على الدرجة التالية لدرجته في موعد استحقاقها حسب قواعد الأقدمية وتقويم الأداء ، وحرمانه من علاوة الترفيع ، على أن المشرع العراقي استخدم هذه العقوبة بشكل مغاير وعكسي ، فالهدف من هذه العقوبة منع تقدم الموظف العام في الدرجات الوظيفية والمالية وابقاءه في درجته الوظيفية والمالية ذاتها على الرغم من استحقاقه درجة أعلى ، فاستخدم المشرع العراقي عقوبة تنزيل الدرجة حيث أنه لم يكتفي بإبقاء الموظف العام في درجته ومنع تدرجه الوظيفية

٣٠. راجع المادة الثامنة الفقرة الخامسة من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١
٣١. راجع المادة الثامنة من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لعام ١٩٩١
٣٢. راجع الفقرة الأولى من المادة التاسعة من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لعام ١٩٩١

للأعلى ، بل أعاده للوراء بانقاص درجته المالية والوظيفية ، بمعنى أنه اذا كان الموظف في الدرجة الثانية ويستحق ١٠٠٠ دينار راتباً ، فعند إيقاع هذه العقوبة عليه يعاد للدرجة الثالثة ويستحق راتبها بحده الأدنى فإذا كان راتب الدرجة الثالثة يبدأ ب ٥٠٠ دينار فأنه يستحقه فقط دون أي علاوة[٣٣].

والحقيقة أننا نرى أن النهج الذي استخدمه المشرع العراقي بهذا الخصوص نهج شديد جداً ، فعلى الرغم من استحقاق الموظف للعقوبات في بعض الحالات إلا أنها يجب أن تكون مدروسة ، فمثل هذا النهج يؤدي إلى انخفاض أداء الموظف العام لشعوره بالإحباط واليأس ،فلا أقل من ابقاءه في درجته ذاته مدة محددة.

رابعاً ـ قطع الراتب:

يقصد به حسم القسط اليومي من راتب الموف لمدة محددة بالقانون ، وقد نص عليه المشرع العراقي :»قطع الراتب : ويكون بحسم القسط اليومي من راتب الموظف لمدة لا تتجاوز العشر أيام بأمر تحريري تذكر فيه المخالفة التي ارتكبها الموظف واستوجبت فرض العقوبة ، ويترتب عليها تأخير الترفيع أو الزيادة وفقاً لما يأتي :

خمسة أشهر في حال قطع الراتب لمدة لا تتجاوز الخمسة أيام

شهر واحد عن كل يوم من أيام قطع الراتب في حال تجاوز مدة العقوبة الخمسة أيام».[٣٤]

أما فيما يتعلق بالجرائم الجزائية التي يرتكبها الموظف العام فتجدر الإشارة إلى أنها تؤثر على الحقوق المالية للموظف العام شأنها شأن العقوبات الإدارية ، لا بل أنها قد تصل للحد الذي يحرم معه الموظف العام من كافة الحقوق المالية المترتبة له ، على أنه لا بد من البيان أنه في حال ارتكب الموظف جرماً جزائياً و أوقف من جراءه جزائياً ، فيتوجب على صاحب الاختصاص في دائرته سحب يده من العمل فوراً طيلة مدة موقوفيته[٣٥] ، أما عن تأثير سحب اليد على الحقوق المالية للموظف العام ، فأنه لا يتقاضى إلا أنصاف رواتبه خلال فترة سحب اليد[٣٦] ، على أن الموظف لا يتقاضى أنصاف رواتبه إلا في حال ظهور براءته ، أو وفاته قبل صدور حكم قطعي بحقه حيث تؤول لورثته مع حقوقه التقاعدية ، وفي حال معاقبة الموظف مسحوب اليد بعقوبة أنقاص الراتب أو تنزيل الدرجة ، فأنه لا يتقاضى انصاف الرواتب إلا بعد تطبيق هاتين العقوبتين ،

٣٣. راجع المادة الثامنة الفقرة السادسة من قانون انضباط موظف الدولة رقم ١٤ لعام ١٩٩١

٣٤. راجع المادة الثامنة الفقرة السادسة من قانون انضباط موظف الدولة رقم ١٤ لعام ١٩٩١

٣٥. راجع المادة السادة عشر من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١

٣٦. راجع المادة الثامنة عشر من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١

بمعنى أن معيار الراتب الذي يعتمد اساساً لتطبيق عقوبة انقاص الراتب أو تنزيل الدرجة هو النصف المتبقي من راتبه الذي قرر المشرح أحقيته له أثناء فترة سحب اليد.٣٧

على أنه تجدر الإشارة إلى أنه في حال تم الحكم على الموظف بالسجن فيمكن لصاحب الاختصاص في أدارته أن يصدر بحقه عقوبة الفصل المؤقت طيلة مدة بقاءه في السجن ، وفي هذه الحالة تنقطع صلته بالوظيفة العام ويحرم خلال مدة الفصل من كافة الحقوق والمزايا المالية الناجمة عن الوظيفة العامة ، ولا تسترد منه انصاف رواتبه المقبوضة خلال فترة سحب اليد.[٣٨]

على انه في حال كان الجرم المرتكب من الموظف العام خطيراً أو مخلاً بالشرف فأنه يطرد نهائياً من الوظيفة العامة ، ويحرم من التوظيف في أي دائرة من دوائر الدولة مستقبلاً ، وعلى الرغم من عدم بيان المشرع العراقي لأثر عقوبة العزل أو الطرد على الحقوق المالية للموظف العام إلا أنه يفهم أنه يحرم من كافة حقوقه التقاعدية ، بحيث لا يستحق راتب تقاعدي ، وفي حال وفاته لا يستحق ورثته أي شيء ، اللهم إلا في الحالات التي يتوفى بها الموظف العام قبل صدر الحكم النهائي بحقه.[٣٩]

٣٧. راجع المادة التاسعة عشر من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١

٣٨. راجع الفقرة السابعة من المادة الثامنة من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١

٣٩. راجع الفقرة الثامنة من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١

الخاتمة

تعد الحقوق المالية للموظف العام مقابلاً للالتزامات التي تقع على كاهله من جراء شغله للوظيفة العامة ، وأن هذه الحقوق لا تخضع للمساومة ، فلا تختلف بالنسبة لأصحاب الوظائف المتماثلة وإنما تكون واحدة ، ويستقل المشرع بوضع هذه الحقوق وتحديدها بشكل مسبق ضمن قواعد عامة يخضع لها الموظف دون مناقشة أو جدل ، كما أنه تخضع لها الإدارة أيضاً بذات السوية ولا يكون لها حرية التصرف بهذه الحقوق إلا وفق الرؤية التي وضعها المشرع .

ويعود ذلك بالنسبة للموظف أنه في مركز تنظيمي مع الإدارة العامة وليس في مركز تعاقدي يسمح له بالمساومة أو المفاوضة ، أما بالنسبة للإدارة فيعود خضوعها لهذه القواعد على أساس جانبين أثنين ، أما الأول فيتمثل في وجوب التزام الإدارة بمبدأ المشروعية الإدارية القاضي بخضوع الحكام والمحكومين للقانون ، أما الجانب الثاني فيتمثل برغبة المشرح بإحاطة الموظف بمجموعة من الضمانات فيما يتعلق بحقوقه المالية عن طريق تحديدها بشكل واضح ، وتحديد إجراءات المساس بها من قبل الإدارة ، وذلك حمايةً للموظف من جهة ولأفراد أسرته الذين يعولهم من جهة أخرى.

وعليه فقد توصلنا من خلال هذا البحث لمجموعة من النتائج والتوصيات يبينها على الشكل الاتي :

النتائج

١. أن القوانين التي تحكم نظام الموظفين العامين في العراق بما فيها النظام المالي لهم متعددة بين عدة قوانين منها القديم ومنهم الحديث.
٢. إن العلاوة السنوية وفق القانون الحديث الخاص برواتب الموظفين باتت حتمية بحيث يستحقها الموظف ذو الكفاءة العالية على التساوي مع الموظف ذو الكفاءة المنخفضة.
٣. نظام المخصصات محدد في التشريع العراقي على سبيل الحصر وهو نظام واضح وصريح ، ويمثل دعم للحقوق المالية للموظف العام ومن يعولهم ، وقد وضع وفق نظام عادل.
٤. أن الحقوق المالية للموظف العام محمية بموجب نظام ضمانات خاص بها من الناحية التشريعية يحرم المساس بها من قبل الإدارة ، فضلاً عن الحماية التشريعية التي أتاحها مجلس الدولة العراقي عن طريق رفع الدعوى إليه.
٥. لاشك أن المخالفات والجرائم التي يرتكبها الموظف العام تؤثر على حقوقه المالية ، على أن هذا التأثير قاصر على نسب واضحة محددة من الناحية التشريعية صراحةً .

التوصيات

١. نوصي المشرع العراقي بوضع نظام قانوني موحد للموظفين في الدولة يجمع بين القوانين الجديدة والقديمة بعد أن تتم دراستها الدراسة الوافية واستبعاد النص غير الصالح للتطبيق ، بحيث يحوي هذا النظام فصل خاص بالحقوق المالية للموظف العام .

٢. نوصي المشرع العراقي أن يجعل العلاوة السنوية على أساس الكفاءة والجدارة وليس على أساس القدم الوظيفي أسوةً بالترقية الأمر الذي ينعكس على حسن أداء الموظف العام.

٣. نوصي المشرع العراقي باستبدال عقوبة انقاص الدرجة بعقوبة حجب الترفيع ، بحيث لا يعاد الموظف إلى الدرجة الأدنى بل يؤخر ترفيعه مدة محددة لأن عقوبة انقاص الدرجة تؤدي إلى احباط الموظف العام وشعوره باليأس الأمر الذي ينعكس على أداءه الوظيفي فضلاً عن غلو الأثار المالية المترتبة عليها.

٤. نوصي المشرع العراقي ببيان الحالات التي يستحق فيها الموظف العام الراتب التقاعدي في حال عزله من الخدمة ، أو بيان الأثر المالي لعقوبتي الفصل والعزل على حقوق الموظف العام المالية صراحةً.

٥. نوصي المشرع العراقي بأن يمنح الموظف العام المحال للمحاكم الجزائية راتبه كاملاً في حال ظهرت براءته ، وبقاء أحكام أنصاف الرواتب لنواحي الأخرى، وعلى الخصوص في ظل الشكاوي الكيدية والتعسفية التي يمكن أن تطال الموظف العام دون وجه حق ، واعتبار ذلك تعويضاً للموظف البريء.

المراجع

أولاً ـ الكتب القانونية:

١. أنس قاسم جعفر ، نظم الترقية في الوظيفة العامة وأثرها في فعالية الإدارة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣
٢. سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القضاء الإداري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٣
٣. شاب توما منصور ، القانون الإداري ، ط٢ ، مطبعة سليمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٧٦
٤. صدام حسين ياسين العبيدي ، استغلال الموظف العام لمنصبه الوظيفي وعلاجه في الشريعة الإسلامية والقانون ، دار الأمام للطباعة ، طرابلس ، لبنان ، دون تاريخ نشر
٥. عبدالله طلبة ، مبادئ القانون الإداري ، ط٤ ، الجزء الثاني ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٠
٦. عثمان سلمان غيلان العبودي ، واجب الموظف العام بالحيادية السياسية وتطبيقاته في شؤون الوظيفة العامة ، ط١ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١١
٧. ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ٢٠٠٤
٨. يحيى قاسم علي ، ضمانات تأديب الموظف العام في تشريعات اليمن العراق مصر فرنسا ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، اليمن ، ١٩٩٩

ثانياً ـ الرسائل العلمية:

٩. علي جمعة محارب ، التأديب الإداري في الوظيفة العامة ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، مصر ، دون تاريخ نشر

ثالثاً ـ الأبحاث القانونية:

١٠. ثائر حسين علي ، الوظيفة العامة واجبات وحقوق ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد ٩ ، المجلد ٣ ، السنة الأولى ، لبنان ، ٢٠٢٤
١١. مهند نوح ، الحقوق المالية للموظف العام ، بحث منشور على موقع الموسوعة العربية https://arab-ency.com.sy

رابعاً ـ القوانين

١٢. قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠
١٣. قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١
١٤. قانون رواتب موظفي الدولة رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٨
١٥. قانون مجلس الدولة رقم ٦٥ لعام ١٩٧٩ المعدل بالقانون ١٧ لعام ٢٠١٣

مواطن التقارب بين القانونين المدنيين العراقي والفرنسي المعدل لسنة ٢٠١٦

Similarities between the Iraqi provinces and the French amended

اسم الباحث:د.جيهان حيدر خليل
جهة الإنتساب: جامعة كربلاء - كلية التربية الصرفة – قسم الفيزياء

Auther's name:Dr.Jehan Haidar Khalil Al-Karawi
Affiliation: niversity of Karbala-college of pure Education- Department of physics
E-mail: Jihan.h@uokerbala@edu.iq

نوع العمل العلمي: بحث
مجال العمل: القانون الخاص - قانون مدني

work type: research paper
discipline: Private Law ,Civil Law

https://doi.org/10.61279/dfy72k46

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان- ٢٠٢٥
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١٣
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢٠
تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025
Received: 13/1/2025
Acceptance date: 20/2/2025
Published Online: 25 April 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف
حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)
نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي
للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University
Intellectual property rights are reserved to the author
Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)
Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International
For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١/١٣ تاريخ القبول ٢/٢٠
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

مواطن التقارب بين القانونين المدنيين العراقي والفرنسي المعدل لسنة ٢٠١٦

Similarities between the Iraqi provinces and the French amended

د.جيهان حيدر خليل
جامعة كربلاء - كلية التربية الصرفة – قسم الفيزياء
Jehan Haidar Khalil Al-Karawi
University of Karbala - college of pure Education- Department of physics
Jihan.h@uokerbala@edu.iq

المستخلص

يقاس نضج النصوص القانونية لأي بلد بما تقدمه من معالجات للإشكاليات التي تواجه مجتمعاتها بما يحافظ على الاستقرار المجتمعي ويحقق العدالة التعاقدية فيما يخص المعاملات المدنية لاسيما وان بعض القوانين كالقانون المدني الفرنسي يعد نمطا يحاكى ومثالا يحتذى فاذا ما عدل في بعض نصوصه بعد دراسات مستفيضة لتكون متقاربة من مسلك القانون المدني العراقي فهذا يعطي ايحاء ان المشرع العراقي للصواب اقرب خصوصا تقويض المشرع الفرنسي كثيرا من سلطان الارادة وهجره فلسفة المذهب الفردي التي سيطرت على ثنايا تقنين نابليون ليحقق نوعا من التوازن التعاقدي بين الاطراف عند تعديله القانون المدني وهو مسلك اقتفاه القانون المدني العراقي منذ سريانه في عام ١٩٥١ .

الكلمات المفتاحية :- الالتزام البدلي – معالجة الوعد بالتعاقد - الظروف الطارئة – الاذعان-الارادة العقدية

Abstract

The maturity of the legal texts of any country is measured by what it provides in terms of treatments for the problems facing its societies in a way that maintains societal stability and achieves contractual justice with regard to civil transactions, especially since some laws, such as the French Civil Code, are a model to be emulated and an example to be emulated. If some of its texts are amended after extensive studies to be close to the approach of the Iraqi Civil Code, this gives the impression that the Iraqi legislator is closer to the truth, especially since the French legislator greatly undermined the authority of the will and abandoned the philosophy of the individual doctrine that dominated the folds of Napoleon's codification to achieve a kind of contractual balance between the parties when amending the Civil Code, which is an approach that the Iraqi Civil Code has followed since its entry into force in

Keywords: Substitute commitment - dealing with the promise in the contract - emergency circumstances - acquiescence - contractual will

المقـدمــة

في الفكـر القانـوني توجـد العديـد مـن المشـتركات بـين الانظمـة القانونيـة كـما ان هنالـك العديـد مـن المفترقـات، ومـن هـذه الانظمـة القانونيـة هـي القانـون المـدني العراقـي رقـم (٤٠) لسـنة ١٩٥١ وقانـون العقـود الفرنـسي الجديـد الصـادر بالمرسـوم ذي الرقـم (٢٠١٦ - ١٣١) في (١٠ / شـباط / ٢٠١٦) ، المعـدل للقانـون المـدني الفرنـسي (تقنـين نابليـون) وقبـل الخـوض في اسـتقراء مـوارد التقـارب القانونـين سـنقف عنـد جوهـر فكـرة البحـث واهميتـه ونطاقـه ومنهجيتـه وهيكليتـه .

اولا – جوهر فكرة البحث

تعـد العديـد مـن القواعـد القانونيـة الموجـودة في ثنايـا القانـون المـدني العراقـي فرنسـية الاصـل ، اذ اسـتلهم المـشرع العراقـي تلـك القواعـد والنصـوص مـذ وضـع القانـون المـدني العراقـي الـذي هـو عبـارة عـن خليـط مـن قواعـد الفقـه الاسـلامي ونصـوص فرنسـية المنشـأ سـواء اسـتوحاها منـه مبـاشرة او مـن القانـون المـدني المـصري الـذي اسـتل تلـك القواعـد مـن القانـون المـدني الفرنـسي ، فالقانـون الاخـير يعـد الملهـم للمـشرع العراقـي كـما عليـه الحـال بالنسـبة للمـشرع في الـدول ذات الاتجـاه اللاتينـي والتـي يمثـل فيهـا القانـون المـدني الفرنـسي مقـام الاب للعائلـة اللاتينيـة منـذ وضعـه في (٢١/ ٣/ ١٨٠٤) والـذي بقـي لمائتـين واحـد عـشرة سـنة لم ينالـه التغيـير او التعديـل الا عـلى نحـو طفيـف غـير ملحـوظ الاهميـة ، حتـى كان التعديـل عظيـم الاثـر في (١٠/ شـباط / ٢٠١٦) والـذي دخـل حيـز التنفيـذ في (١ / تشريـن الاول / ٢٠١٦) والـذي مـس الكتـاب الثالـث مـن القانـون المـدني الفرنـسي بإدخـال تعديـلات جوهريـة عـلى مصـادر واحـكام الالتزامـات مسـتهدفاً اجـراء اصـلاح النظـام القانـوني المعمـول بـه منـذ عهـد نابليـون بونابـرت للـضرورات الملحـة التـي تسـتدعي مثـل هـذا التعديـل ، وان هـذا التعديـل الاخـير عـلى القانـون المـدني الفرنـسي ادى الى وجـود تقـارب كبـير بينـه وبـين القانـون المـدني العراقـي في بعـض الجزئيـات مـما يتعـين اسـتقراء تلـك المواطـن وتفحصهـا بعمق كـون ذلـك يعـد علامـة مضيئـة لنجاعـة المعالجـة مـن لـدن المـشرع العراقـي كونـه كان سـابقا لنظـيره الفرنـسي .

ثانيا – اهمية البحث

فيـما يخـص التقـارب بـين القانـون المـدني العراقـي وقانـون العقـود الفرنـسي لعـام ٢٠١٦, فتـبرز الاهميـة مـن اسـتقراء البواعـث الدافعـة لـكل مـن المشرعـين العراقـي والفرنـسي الى الاتحـاد في الموقـف التشريعـي ، اذ ان فلسـفة المـشرع الفرنـسي لم تعـد تلـك التـي كانـت قبـل (١٠ / شـباط / ٢٠١٦) ، فيـما يخـص العديـد مـن موضوعـات العقـود ، فعـدل المـشرع

الفرنسي عن الكثير من مواقفه التي كان ثابتا عليها منذ قرنين ، وهذا يتطلب معرفة المقاصد التي توخاها ، والترجيح بين موقفه وموقف المشرع العراقي في القانون المدني للخروج بمحصلة يمكن ان تزجي لنا فائدة على صعيد القانون العراقي .

ثالثا – نطاق البحث

سنقصر نطاق بحثنا على مواطن التقارب في مجالي تكوين العقد وتنفيذه مع العلم ان قانون العقود الفرنسي الجديد الصادر بالمرسوم ذي الرقم (٢٠١٦ - ١٣١) في (١٠ / شباط / ٢٠١٦) يضم فضلا عن مصادر الالتزام واحكامه ، اثبات الالتزام ، غير ان الاخير يقع خارج القانون المدني العراقي وقد نظم بقانون خاص هو قانون الاثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ المعدل ، ولذا اقتصرنا على الموضوعات التي تمثل قاسماً مشتركاً في التنظيم .

رابعا – منهجية البحث

سنسير في بحثنا على المنهج الاستقرائي المقارن اذ سوف نعمد الى تتبع جزئيات المواضيع التي تضم تقارباً او تمثل اتحادا في الموقف التشريعي وصولاً الى اعطاء نتائج كلية على مستوى الموضوعات الاساسية في تبيان كم التقارب بين القانون المدني العراقي وقانون العقود الفرنسي , وبديهياً ان ذلك الاستقراء في نصوص القانونين يحتم اجراء المقارنة بينهما عند سبر جزئيات البحث .

خامسا – هيكلية البحث

سنتناول بحثنا في مبحثين مبحث اول يخصص لموارد التقارب في مجال تكوين العقد والذي سنقسمه على مطلبين مطلب اول للتقارب في معالجة عقود الاذعان ومطلب ثانٍ للتقارب في معالجة الوعد بالتعاقد, ومبحث ثانٍ لموارد التقارب في مجال تنفيذ العقد والذي سنقسمه على مطلبين ، مطلب اول للتقارب في معالجة الظروف الطارئة ، ومطلب ثانٍ للتقارب في معالجة الالتزام البدلي ، واذا ما انتهينا من ذلك ، سوف نلخص الى خاتمة نضمنها اهم ما توصلنا اليه من استنتاجات وما سنقدمه من مقترحات .

المبحث الاول
موارد التقارب في مجال تكوين العقد

يمر العقد بمرحلتين هما التكوين والتنفيذ ، وتكوين العقد هو المرحلة الاولى والتي كثيرا ما تلقي بضلالها على المرحلة التي تليها ، اذ تلعب الارادة التعاقدية دورها في التكوين، ولعل اهم ما جاء به التعديل الاخير للقانون المدني الفرنسي هو النص على حالتين هما الاشارة لعقود الاذعان وتنظيم الوعد بالتعاقد ، عليه سنتناول هذا المبحث في مطلبين ، مطلب اول للتقارب في معالجة عقود الاذعان ومطلب ثانٍ للتقارب في معالجة الوعد بالتعاقد .

المطلب الاول: التقارب في معالجة عقود الاذعان

يقصد بعقد الاذعان او كما يطلق عليه الفقيه الفرنسي بلانيول (عقد الانضمام)١ ، تلك العقود التي لا يكون فيها للطرف القابل المناقشة المسبقة لشروط العقد مع الطرف الموجب لتعلقها في الاعم الاغلب بمرافق هي موضع احتكار وفي الوقت ذاته تمس مصالح المواطنين ، او بعبارة اخرى لا مناص عن تلك المرافق كالماء والكهرباء والنقل وغير ذلك .

ولم ينظم القانون المدني الفرنسي عقود الاذعان بتأثير من الفلسفة الفردية ومبادى الثورة الفرنسية التي تسبغ القدسية على الارادة التعاقدية ضمن نصوصه وجراء ذلك لم يكن بملء القضاء الفرنسي اي سلطة تذكر في معالجة مثل هذه العقود، وبقي الامر كذلك حتى عام ١٩٧٨ اذ صدر قانون (١٠ يناير لعام ١٩٧٨) المعروف بقانون (Scriviner ١) والتي ادخلت فيما بعد نصوصه في قانون الاستهلاك ضمن المادة (١٣٢ / ١) منه ثم تعاقبت التطورات في هذا المجال لاسيما بعد وضع لجنة الشروط التعسفية بموجب القانون المذكور ، ومن ثم تم وضع قانون (٥ يناير لعام ١٩٨٥) الذ كان بموجبه الحق لجمعيات حماية المستهلك في المثول امام القضاء للإعفاء من الشروط التعسفية ، غير ان التطور الملحوظ هو ما جاء به (قانون الاول من فبراير - شباط لعام ١٩٩٥) ، والذي جاء استجابة للتوجيه الاوربي الصادر في (٥ ابريل لعام ١٩٩٣) ، الذي عد الشروط التعسفية كأنها لم تكن ٢، اذ نصت المادة (١٣٢ / ١ من قانون رقم ٩٥ - ٩٦ في ١ شباط / فبراير لسنة ١٩٩٥) على انه « في العقود المبرمة بين الممتهنين وغير الممتهنين او مستهلكين تعتبر تعسفية البنود التي تهدف او يكون من شأنها انشاء عدم توازن بليغ بين حقوق والتزامات الاطراف في العقد على حساب غير الممتهن او المستهلك ...) ، وان

1. Henri et leon mozeaud. Jean mazeaud . franc ois enabas . leson de droit civil Tome 11, edition motchrestien.p.80.

٢. ينظر : د. نبيل ابراهيم سعد ، التطور في ظل الثبات في مصادر الالتزام بمناسبة مرور مائتي سنة على التقنين المدني الفرنسي ، الطبعة الاولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الازاريطة ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٦ .

هذا النص دفع بالقضاء الفرنسي ان يتصدى للشروط التعسفية كلما عرضت عليه واقعة يرى انها جديرة بالتدخل ، اذ قضت محكمة تولوز في قرار لها جاء فيه (يعد تعسفيا تطبيقا للمادة ١٣٢ / ١ بند وارد في عقد بيع مطبخ متمم يوضح ان التأخير في التسليم لا يمكن ان يؤدي الى اي فسخ او تعويض)٣، كما قضت المحكمة الابتدائية الكبرى في باريس في قرار لها في ٤ شباط / فبراير سنة ٢٠٠٣ انه « يعد كأن لم يكن بند ضمن عقد بيع بواسطة الانترنت يقضي بترك التسليم لإرادة البائع «٤ .

ان التطور الكبير في موقف المشرع الفرنسي هو ما جاء به التعديل الاخير للقانون المدني الفرنسي الصادر بالمرسوم ذي الرقم (٢٠١٦ - ١٣١) في (١٠ / شباط / ٢٠١٦) ، اذ عرفت المادة (١١١٠) من القانون المدني الفرنسي على (عقد الاذعان هو ذلك الذي تكون شروطه العامة المستثناة من التفاوض محددة مسبقا من احد الطرفين)٥، كما نصت المادة (١١٧١) من القانون ذاته على انه (يعتبر كأن لم يكن ، كل بند في عقد الاذعان يسبب اختلالا كبيرا في التوازن بين حقوق والتزامات اطراف العقد . لا يتعلق تقدير الاختلال الكبير في التوازن لا بالمحل الرئيس للعقد ولا بمكافئة الثمن للاداء)٦ , عليه ولكل ما ذكر يتضح ان المشرع الفرنسي قد قطع شوطا كبيرا بالنص على عد كل شرط يسبب اختلال كبير في التوازن التعاقدي كأن لم يكن وبذلك نسف الفلسفة الفردية التي آمن ردحا طويلا ، وقد بذلك محكمة النقض الفرنسية في قرار لها صادر عن الغرفة المدنية والتجارية فيها في (٢٦ يناير ٢٠٢٢) في طعن لقرار صادر عن محكمة استئناف ليون ذهبت فيه الى ان (كل بند تعسفي يعد كأن لم يكن وتبقى باقي بنون العقد كما هي ..)٧ .

ان موقف المشرع الفرنسي المعتمد اخيرا كان قد سبقه اليه المشرع العراقي في القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ مع الفارق في الفلسفة المتبناة من كل المشرعين اذ نصت المادة (المادة ١٦٧) على انه بالمادة (١ - القبول في عقود الاذعان ينحصر في مجرد التسليم بمشروع عقد ذي نظام مقرر يضعه الموجب ولا يقبل فيه مناقشة.

3. TG Toulouse, 6 dec , 1995 , D 1996 , no 840

4. TGI paris , 4 fev , 2003 , D 2004 , no 39 .

5. (Art. 1110.-Le contrat de gré à gré est celui dont les stipulations sont librement négociées entre les parties.

« Le contrat d'adhésion est celui dont les conditions générales, soustraites à la négociation, sont déterminées à l'avance par l'une des parties).

6. (Art. 1171.-Dans un contrat d'adhésion, toute clause qui crée un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties au contrat est réputée non écrite.

« L'appréciation du déséquilibre significatif ne porte ni sur l'objet principal du contrat ni sur l'adéquation du prix à la prestation).

7. Cass. Civ . 1 ereCh . 26 janvier 2022 . in : http:// www . legifrance . gouv . fr

تاريخ الزيارة في ٦ / ١ / ٢٠٢٥

٢ - اذا تم العقد بطريق الاذعان وكان قد تضمن شروطا تعسفية جاز للمحكمة ان تعدل هذه الشروط او تعفي الطرف المذعن منها وذلك وفقا لما تقتضي به العدالة ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك. ٣- ولا يجوز ان يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الاذعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن ولو كان دائنا) .

المطلب الثاني: التقارب في معالجة الوعد بالتعاقد

ان الوعد بالتعاقد , هو عقد ابتدائي او اولي لعقد اخر يتلوه فيما بعد اذ يلتزم احد الاطراف بابرام عقد ما اذا رغب الطرف الاخر في التعاقد كالوعد بالبيع او الشراء او الوعد المتقابل بالبيع والشراء ، ٨وهنالك الوعد بالتفضيل هو صورة خاصة من الوعد بالتعاقد يقصد به هو ان يلتزم الشخص الواعد بعدم ابرام العقد النهائي موضوع الوعد بالتفضيل مع الغير الا بعد عرض التعاقد على المستفيد من الوعد ، ولا تبرأ ذمة الواعد من الالتزام المناط به الا بعد عرض التعاقد على الشخص المستفيد من ذلك ٩.

ولم يكن المشرع الفرنسي في القانون المدني (تقنين نابليون) قد نص على الوعد بالتعاقد ، غير ان التعديل الاخير لعام ٢٠١٦ وامام مقتضيات فرضها الواقع العملي نص في المادة (١١٢٣) منه على الوعد بالتفضيل اذ جاء فيها (الوعد بالتفضيل هو العقد الذي يلتزم بمقتضاه طرف واحد بمنح المستفيد افضلية في التعامل معه في حال قرر التعاقد . عند ابرام عقد مع الغير خلافا للوعد بالتفضيل يحق للمستفيد الحصول على تعويض عن الضرر الذي اصابه . فاذا كان الغير يعلم بوجود الوعد وبنية المستفيد الاحتجاج به ، فبإمكان هذا الاخير ان يرفع دعوى البطلان او يطلب من القاضي ان يبدله محل الغير في العقد . يجوز للغير ان يطلب كتابة من المستفيد تأكيد وجود الوعد بالتفضيل ، خلال مدة يحددها ، ويجب ان تكون معقولة ، وفيما اذا كان ينوي الاحتجاج به . تفيد الكتابة انه في حال عدم رد المستفيد من الوعد خلال هذه المدة فانه لن يكون باستطاعته طلب استبداله في العقد المبرم مع الغير او التماس بطلان العقد) ١٠، في حين نصت

٨. ينظر : د. عبد الفتاح عبد الباقي ، موسوعة القانون المدني المصري ، نظرية العقد والإرادة المنفردة دراسة معمقة ومقارنة بالفقه الاسلامي ، الكتاب الاول ، ١٩٨٤ ص ١٦٦ وما بعدها .

٩. عمر مال الله شوقي ، الحلول كأثر من اثار المسؤولية المدنية الناشئة عن الاخلال بالوعد بالتفضيل دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الخاص بالتدريسيين وطلبة الدراسات العليا (٢) سنة ٢٠٢٠ ، ص ٧٣ .

10. « Art. 1123.-Le pacte de préférence est le contrat par lequel une partie s'engage à proposer prioritairement à son bénéficiaire de traiter avec lui pour le cas où elle déciderait de contracter. « Lorsqu'un contrat est conclu avec un tiers en violation d'un pacte de préférence, le bénéficiaire peut obtenir la réparation du préjudice subi. Lorsque le tiers connaissait l'existence du pacte et l'intention du bénéficiaire de s'en prévaloir, ce dernier peut également agir en nullité ou demander au juge de le substituer au tiers dans le contrat conclu.=

المادة (١١٢٤) منه على ان (الوعد من جانب واحد هو العقد الذي يمنح بموجبه احد الاطراف ، الواعد ، الطرف الاخر ، المستفيد امكانية الخيار في ابرام عقد تحددت عناصره الجوهرية ، وفي انشاء عقد لا ينقصه سوى رضا المستفيد . لا يحول الرجوع عن الوعد خلال الوقت المتبقي لممارسة المستفيد امكانيته دون انشاء العقد الموعود به . يعد العقد المبرم خلافا للوعد من جانب واحد مع الغير الذي يعلم بوجوده باطلا) ١١.

وعند مقارنة النصين الفرنسسيين مع نص المادة (٩١) من القانون المدني العراقي التي عالجت موضوع الوعد بالتعاقد والتي جاء فيها (١ - الاتفاق الابتدائي الذي يتعهد بموجبه كلا المتعاقدين او احدهما بأبرام عقد معين في المستقبل لا يكون صحيحا الا اذا حددت المسائل الجوهرية للعقد المراد ابرامه والمدة التي يجب ان يبرم فيها. ٢ - فاذا اشترط القانون للعقد استيفاء شكل معين فهذا الشكل تجب مراعاته ايضا في الاتفاق الابتدائي الذي يتضمن وعدا بابرام هذا العقد) ، ويظهر على النص العراقي عموميته عند معالجته موضوع الوعد بالتعاقد الذي اسماه (الاتفاق الابتدائي) محددا شروط انعقاده صحيحا ولم يبين الجزاء الذي يترتب على النكول عن الوعد او عدم اظهار الرغبة على العكس من القانون الفرنسي الذي عالج صورتين من الوعد بالتعاقد هما الوعد بالتفضيل والوعد من جانب واحد ، وان الالتفاتة الحسنة للمشرع الفرنسي هي اخذه بمسالة الحلول ، اي حلول المستفيد من الوعد محل المتعاقد من الغير في العقد موضوع الوعد عن خرق الاتفاق الابتدائي في الحالات التي حددتها المادتين المذكورتين ، وان لم يذكر الوعد المتبادل من الجانبين الا ان تفصيله كان في محله ، ونرى من المستحسن ان يحتذي المشرع العراقي في القانون المدني حذوه في المعالجات التي وضعها في حالات عدم الالتزام من قبل الواعد بوعده .

=« Le tiers peut demander par écrit au bénéficiaire de confirmer dans un délai qu'il fixe et qui doit être raisonnable, l'existence d'un pacte de préférence et s'il entend s'en prévaloir.

« L'écrit mentionne qu'à défaut de réponse dans ce délai, le bénéficiaire du pacte ne pourra plus solliciter sa substitution au contrat conclu avec le tiers ou la nullité du contrat.

11. « Art. 1124.-La promesse unilatérale est le contrat par lequel une partie, le promettant, accorde à l'autre, le bénéficiaire, le droit d'opter pour la conclusion d'un contrat dont les éléments essentiels sont déterminés, et pour la formation duquel ne manque que le consentement du bénéficiaire.

« La révocation de la promesse pendant le temps laissé au bénéficiaire pour opter n'empêche pas la formation du contrat promis.

« Le contrat conclu en violation de la promesse unilatérale avec un tiers qui en connaissait l'existence est nul.

المبحث الثاني
موارد التقارب في مجال تنفيذ العقد

تعد مرحلة تنفيذ العقد مرحلة التطبيق العملي للبنود التعاقدية على ارض الواقع ، اذ ينتقل فيها العقد من الصيغة المكتوبة على الورق الى التنفيذ الواقعي ، وان المعوقات التي تعتريه تظهر في مرحلة التنفيذ ، ومن موارد التقارب بين القانونين المدنيين الفرنسي بعد التعديل والعراقي هو ما حصل في مجالي نظرية الظروف الطارئة والالتزام البدلي عليه سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين نتناول في الاول منهما التقارب في معالجة الظروف الطارئة وفي الثاني التقارب في معالجة الالتزام البدلي .

المطلب الاول: التقارب في معالجة الظروف الطارئة

يحدث ان تعرض ظروف عامة غير متوقعة من طرفي العقد او ليس بوسع الاطراف توقعها عند ابرام العقد غير انها تستجد عند تنفيذ العقد تسبب اختلالا كبيرا في التوازن الاقتصادي للعقد مما ينتج عنه ارهاق لاحد المتعاقدين يسبب له ضررا كبيرا ليس بالوسع تحمله ، امام هكذا امر وقف القانون المدني الفرنسي قبل التعديل يتبعه قضاء محكمة النقض الفرنسية موقفا حازما بالضد من تعديل العقد ١٢، اذ طبقت المادة (١١٣٤) من القانون المدني الفرنسي قبل التعديل حرفيا والتي تنص على انه (تقوم الاتفاقيات المبرمة بشكل قانوني مقام القانون بالنسبة لمن ابرموها ولا يمكن الرجوع عنها الا برضاهم المتبادل او للأسباب التي يجيزها القانون)١٣، وهو ما اكدته محكمة النقض الفرنسية في قرار شهر لها يعرف ب (قضية قناة كرابون) في ١٨٧٦ جاء فيه (ان القاعدة التي تكرسها المادة ١١٣٤ عامة ومطلقة ترعى العقود التي يمتد تنفيذها الى مراحل متتالية كما تسري على العقود من اي طبيعة اخرى كانت ولا يعود للمحاكم باي حال من الاحوال ومهما بدا لها ان قرارها منصف ان تأخذ الوقت والظروف بعين الاعتبار بغية تعديل الاتفاقيات المبرمة بين الاطراف وابدال بنود جديدة بتلك التي قبلها المتعاقدون بحرية)١٤.

وعلى الرغم من ان اجتهاد القضاء العادي الفرنسي استقر على عدم الاخذ بنظرية الظروف الطارئة الا ان القضاء الاداري في فرنسا والمتمثل بمجلس الدولة الفرنسي قد ذهب

---

١٢. د. ابراهيم عدنان سرحان ، الالية المستحدثة للظروف الطارئة في قانون العقود الفرنسي الجديد ، بحث منشور في مجلة جامعة الامارات للبحوث القانونية ، العدد التسعون ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٤ .

١٣. اصبحت المادة (١١٩٣) بعد تعديل القانون المدني الفرنسي لعام ٢٠١٦ وجاءت مشابه وجاء نصها الفرنسي بالشكل الاتي :
« Art. 1193.-Les contrats ne peuvent être modifiés ou révoqués que du consentement mutuel des parties, ou pour les causes que la loi autorise.

١٤. قرار محكمة النقض الفرنسية في ٦ اذار ١٨٧٦ منشور في مجلد القانون المدني الفرنسي بالعربية دالوز الصادر عن جامعة القديس يوسف في بيروت ، ص ١٠٦٣ .

مذهبا مختلفا اذ اخذ بالنظرية المذكورة منذ عام ١٩١٦ في قضية الشركة العامة للإنارة في بوردو (اذ اعترف مجلس الدولة لصاحب امتياز بحق التعويض ضد السلطة مانحة الامتياز بعد ان تحقق من ان زيادة غير متوقعة للفحم قلبت التوازن الاقتصادي للعقد) ، وعام واكد المبدأ ذاته في عام ١٩٣٢ في قضية شركة عربات الترام في شيربورغ اذ جاء في قراره (يجب ان يكون سبب قلب توازن العقد حادثا غير متوقع خارجا عن ارادة الاطراف وليس له سوى صابع مؤقت لأنه اذا كان عدم التوازن نهائيا فيكون ثمة محل لفسخ العقد)١٥، ويبدو على قرار مجلس الدولة الفرنسي الاخير نضجه الكبير اذ بين شروط تحقق الظروف الطارئة التي تجعل امكانية تعديل العقد واردة على خلاف القوة القاهرة التي تؤدي بالعقد الى الفسخ .

ان هذا التباين في الموقف القضائي بين الاجتهاد المدني والاداري في فرنسا وبتاثير من متطلبات الواقع دفع بالمشرع الفرنسي لادخال لاعتماد نظرية الظروف الطارئة في تعديل ٢٠١٦ اذ نصت المادة (١١٩٥) على انه (اذا جعل التغير غير المتوقع فيي الظروف ، وقت ابرام العقد التنفيذ مكلفا بشكل باهض بالنسبة لاحد الاطراف الذي لم يقبل تحمل المخاطر ، يجوز لهذا الطرف اين يطلب من المتعاقد الاخر اعادة التفاوض على العقد ويستمر هذا الطرف بتنفيذ التزاماته اثناء اعادة التفاوض . في حال رفض اعادة التفاوض او فشله ، يجوز للطرفين الاتفاق على فسخ العقد ، في التاريخ والشروط التي يحددانها ، او يطلبوا ، باتفاق مشترك من القاضي ان يحكم طبقا لتكييفه . عند عدم وجود الاتفاق في مهلة معقولة ، يجوز للقاضي بناء على طلب طرف واحد اعادة النظر في العقد او انهاءه في التاريخ والشروط التي يحددها)١٦، ويبدو على النص الفرنسي ان ثمت شروط يستلزم توافرها لاعمال المادة ١١٩٥ من القانون المدني هي ان تستجد ظروف ليست بالحسبان عند تكوين العقد لم يكن ليقبل بها المتعاقد وان يصبح تنفيذ العقد مرهقا للاحد اطرافه ، وان يسعى الطرف المتضرر الى اعادة التفاوض مع الطرف الاخر فان رفض الطرف المتعاقد التفاوض او فشلت المفاوضات كان لأي من الطرفين المثول امام القضاء لطلب تعديل العقد او انهاءه ، ويبدو ان المشرع الفرنسي في هذا

---

١٥. قراري مجلس الدولة الفرنسي في ٣٠ اذار ١٩١٦ و٩ كانون الاول عام ١٩٣٢ منشورين في مجلد القانون المدني الفرنسي بالعربية دالوز الصادر عن جامعة القديس يوسف في بيروت ، ص ١٠٦٣ وما يليها .

16. « Art. 1195.-Si un changement de circonstances imprévisible lors de la conclusion du contrat rend l'exécution excessivement onéreuse pour une partie qui n'avait pas accepté d'en assumer le risque, celle-ci peut demander une renégociation du contrat à son cocontractant. Elle continue à exécuter ses obligations durant la renégociation.

« En cas de refus ou d'échec de la renégociation, les parties peuvent convenir de la résolution du contrat, à la date et aux conditions qu'elles déterminent, ou demander d'un commun accord au juge de procéder à son adaptation. A défaut d'accord dans un délai raisonnable, le juge peut, à la demande d'une partie, réviser le contrat ou y mettre fin, à la date et aux conditions qu'il fixe).

النص لم يتخلص تماما من نزعته الفردية اذ لم يجعل هذا النص من النظام العام بل جعله نصا تكميليا لارادة المتعاقدين على العكس من موقف المشرع العراقي اذ نصت المادة (١٤٦) من القانون المدني العراقي على انه (١ - اذا نفذ العقد كان لازما ولا يجوز لاحد العاقدين الرجوع عنه ولا تعديله الا بمقتضى نص في القانون او بالتراضي. ٢ - على انه اذا طرات حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدي، وان لم يصبح مستحيلا، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ان تنقص الالتزام المرهق الى الحد المعقول ان اقتضت العدالة ذلك، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك) ، ويبدو على النص العراقي اكثر واقعية واستجابة للضرورات التي تمليها ظروف التعديل وانه جعله نصا امرا لا مكملا ، وان كان يستحسن بالمشرع العراقي رفع عبارة (ان تنقص الالتزام المرهق الى الحد المعقول) وابدالها بعبارة (ان تعيد التوازن الاقتصادي الى الحد المعقول) لان رفع الارهاق قد يحدث بزيادة التزامات الطرف الاخر وليس انقاص الالتزام المرهق فقط .

المطلب الثاني: التقارب في معالجة الالتزام البدلي

يقصد بالالتزام البدلي « الالتزام الذي يكون محل الاداء فيه واحدا هو محل الالتزام الاصلي غير انه يمكن للمدين اي يفي دائنه باداء اخر شريطة الاتفاق معه او بناء على نص قانوني « ١٧ .

ولم يكن القانون المدني الفرنسي قبل تعديله ينص على الالتزام البدلي في حين انه قد نظم الالتزام التخييري في تقنين نابليون في المواد من (١١٨٩ الى ال ١١٩٦) منه والتي اصبحت المواد من (١٣٠٧ - ١٣٠٧ - ٥) منه بعد التعديل١٨، وبعد التعديل نظم

١٧. للمزيد ينظر : د. سلام عبد الزهرة الفتلاوي وزينب ماجد عبد علي الزبيدي ، الالتزام البدلي دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي ، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الاول ، السنة العاشرة ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٧ .

18. « Art. 1307.-L'obligation est alternative lorsqu'elle a pour objet plusieurs prestations et que l'exécution de l'une d'elles libère le débiteur.

« Art. 1-1307.-Le choix entre les prestations appartient au débiteur.

« Si le choix n'est pas exercé dans le temps convenu ou dans un délai raisonnable, l'autre partie peut, après mise en demeure, exercer ce choix ou résoudre le contrat.

« Le choix exercé est définitif et fait perdre à l'obligation son caractère alternatif.

« Art. 2-1307.-Si elle procède d'un cas de force majeure, l'impossibilité d'exécuter la prestation choisie libère le débiteur.

« Art. 3-1307.-Le débiteur qui n'a pas fait connaître son choix doit, si l'une des prestations devient impossible, exécuter l'une des autres.

« Art. 4-1307.-Le créancier qui n'a pas fait connaître son choix doit, si l'une des prestations devient impossible à exécuter par suite d'un cas de force majeure, se contenter de l'une des autres.

« Art. 5-1307.-Lorsque les prestations deviennent impossibles, le débiteur n'est libéré que si=

المشرع الفرنسي الالتزام البدلي في المادة (١٣٠٨) منه التي جاء فيها (يعد الالتزام بدليا اذا كان موضوعه اداء معينا ولكن للمدين الحق بأداء غيره لغرض الابراء . ينقضي الالتزام البدلي اذا اصبح تنفيذ الاداء المتفق عليه ابتداء مستحيلا بسبب القوة القاهرة)١٩، وجاء النص الفرنسي مت قاربا مع النص العراقي في المادة (٣٠٢) من القانون المدني العراقي التي جاء فيه (يكون الالتزام بدليا اذا لم يكن محله الا شيئا واحدا ولكن تبرئ ذمة المدين اذا ادى بدلا منه شيئا اخر) ، ونلحظ هنا فارقا بين النصين يتمثل في ان النص الفرنسي قيد اداء البدل في حالة ما اذا اصبح الوفاء بالأصل مستحيلا بسبب القوة القاهرة ، في حين ان النص في قانوننا المدني جاء مطلقا يتيح للمدين اداء البدل سواء هلك البدل ام كان موجودا ، ونرى قصر الوفاء بالبدل في حالة الهلاك والوفاء بالأصل متى كان ذلك ممكنا كون ذلك يعبر عن احترام ارادة المتعاقد الاخر .

=l'impossibilité procède, pour chacune, d'un cas de force majeure

19. « Art. 1308.-L'obligation est facultative lorsqu'elle a pour objet une certaine prestation mais que le débiteur a la faculté, pour se libérer, d'en fournir une autre.

« L'obligation facultative est éteinte si l'exécution de la prestation initialement convenue devient impossible pour cause de force majeure).

الخاتمة

بعد ان انتهينا من كتابة بحثنا الموسوم (مواطن التقارب بين القانونين المدنيين العراقي والفرنسي المعدل لسنة ٢٠١٦) ، نضمنه اهم ما توصلنا اليه من استنتاجات وما نبديه من مقترحات بصدد الموضوع محل البحث وكما يلي :

اولا – الاستنتاجات

١. استنتجنا ان موارد التقارب بين القانونين المدنيين العراقي والفرنسي المعدل كان قصب السبق فيها للمشرع العراقي مع الاخذ بالاعتبار الاختلاف في الصياغة وقوة النص ونجاعته بين موقف المشرعين .

٢. استنتجنا ان موقف المشرع العراقي من معالجة الوعد بالتعاقد نص المادة (٩١) من القانون المدني العراقي كان يتسم بالعموم والشمولية في حين عالج المشرع الفرنسي صورتين من الوعد بالتعاقد هما الوعد بالتفضيل والوعد بالبع من جانب واحد .

٣. توصلنا الى ان المعالجة التشريعية للظروف الطارئة في القانون المدني العراقي اكثر جدية من القانون الفرنسي وذلك بجعل النص على اعادة التوازن وانتقاص الالتزام المرهق نصا امرا من النظام العام على العكس من النص الفرنسي الذي جعله نصا مكملا .

٤. استنتجنا ان المعالجة التشريعية للالتزام البدلي في القانون المدني الفرنسي اقرب الى ادبيات الشريعة الاسلامية من القانون المدني العراقي الذي جعل من الوفاء بالاصل او البدل راجعا للملتزم بالوفاء في حين جعله المشرع الفرنسي مقصورا على حالة الهلاك .

ثانيا – المقترحات

١. نقترح على المشرع العراقي تنظيم مسالة الوعد بالتعاقد تنظيما دقيقا خاصة فيما يتعلق بنكول الواعد عن وعده واخلاله به وعدم ترك ذلك للاجتهادات التي تطوله اسوة بالقانون المدني الفرنسي .

٢. نقترح على المشرع العراقي تعديل نص المادة (١٤٦ / ٢) من القانون المدني العراقي برفع عبارة (انقاص الالتزام المرهق الى الحد المعقول) واستبدالها بعبارة (اعادة التوازن الاقتصادي الى الحد المعقول) كون رفع الارهاق يتم احيانا بزيادة التزامات الطرف الاخر في العقد .

٣. نقترح على المشرع العراقي حصر صحة الوفاء بالبدل في حالة هلاك الاصل دون غيره بما في ذلك من احترام للارادة التعاقدية واقرب الى ادبيات الشريعة الاسلامية الغراء .

المراجع

1. Henri et leon mozeaud .Jean mazeaud . franc ois enabas . leson de droit civil Tome11, edition motchrestien.p.80.

٢. ينظر : د. نبيل ابراهيم سعد ، التطور في ظل الثبات في مصادر الالتزام بمناسبة مرور مائتي سنة على التقنين المدني الفرنسي ، الطبعة الاولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الازاريطة ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٦ .

3. TG Toulouse , 6 dec , 1995 , D 1996 , no 840
4. TGI paris , 4 fev , 2003 , D 2004 , no 39 .
5. (Art. 1110.-Le contrat de gré à gré est celui dont les stipulations sont librement négociées entre les parties.

« Le contrat d'adhésion est celui dont les conditions générales, soustraites à la négociation, sont déterminées à l'avance par l'une des parties).

6. (Art. 1171.-Dans un contrat d'adhésion, toute clause qui crée un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties' au contrat est réputée non écrite.

« L'appréciation du déséquilibre significatif ne porte ni sur l'objet principal du contrat ni sur l'adéquation du prix à la prestation).

7. Cass. Civ . 1 ereCh . 26 janvier 2022 . in : http:// www . legifrance . gouv . fr

تاريخ الزيارة في ٦ / ١ / ٢٠٢٥

٨. ينظر : د. عبد الفتاح عبد الباقي ، موسوعة القانون المدني المصري ، نظرية العقد والإرادة المنفردة دراسة معمقة ومقارنة بالفقه الاسلامي ، الكتاب الاول ، ١٩٨٤ ص ١٦٦ وما بعدها .

٩. عمر مال الله شوقي ، الحلول كأثر من اثار المسؤولية المدنية الناشئة عن الاخلال بالوعد بالتفضيل دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الخاص بالتدريسيين وطلبة الدراسات العليا (٢) سنة ٢٠٢٠ ، ص ٧٣ .

10. « Art. 1123.-Le pacte de préférence est le contrat par lequel une partie s'engage à proposer prioritairement à son bénéficiaire de traiter avec lui pour le cas où elle déciderait de contracter.

« Lorsqu'un contrat est conclu avec un tiers en violation d'un pacte de préférence, le bénéficiaire peut obtenir la réparation du préjudice subi. Lorsque le tiers connaissait l'existence du pacte et l'intention du bénéficiaire de s'en prévaloir, ce dernier peut également agir en nullité ou demander au juge de le substituer au tiers dans le contrat conclu.

« Le tiers peut demander par écrit au bénéficiaire de confirmer dans un délai qu'il fixe et qui doit être raisonnable, l'existence d'un pacte de préférence et s'il entend s'en prévaloir.

« L'écrit mentionne qu'à défaut de réponse dans ce délai, le bénéficiaire du pacte ne pourra plus solliciter sa substitution au contrat conclu avec le tiers ou la nullité du contrat.

11. « Art. 1124.-La promesse unilatérale est le contrat par lequel une partie, le promettant, accorde à l'autre, le bénéficiaire, le droit d'opter pour la conclusion d'un contrat dont les éléments essentiels sont déterminés, et pour la formation duquel ne manque que le consentement du bénéficiaire.

« La révocation de la promesse pendant le temps laissé au bénéficiaire pour opter n'empêche pas la formation du contrat promis.

« Le contrat conclu en violation de la promesse unilatérale avec un tiers qui en connaissait l'existence est nul.

١٢. د. ابراهيم عدنان سرحان ، الالية المستحدثة للظروف الطارئة في قانون العقود الفرنسي الجديد ، بحث منشور في مجلة جامعة الامارات للبحوث القانونية ، العدد التسعون ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٤ .

١٣. اصبحت المادة (١١٩٣) بعد تعديل القانون المدني الفرنسي لعام ٢٠١٦ وجاءت مشابه وجاء نصها الفرنسي بالشكل الاتي :

« Art. 1193.-Les contrats ne peuvent être modifiés ou révoqués que du consentement mutuel des parties, ou pour les causes que la loi autorise.

١٤. قرار محكمة النقض الفرنسية في ٦ اذار ١٨٧٦ منشور في مجلد القانون المدني الفرنسي بالعربية دالوز الصادر عن جامعة القديس يوسف في بيروت ، ص ١٠٦٣ .

١٥. قراري مجلس الدولة الفرنسي في ٣٠ اذار ١٩١٦ و٩ كانون الاول عام ١٩٣٢ منشورين في مجلد القانون المدني الفرنسي بالعربية دالوز الصادر عن جامعة القديس يوسف في بيروت ، ص ١٠٦٣ وما يليها .

16. « Art. 1195.-Si un changement de circonstances imprévisible lors de la conclusion du contrat rend l'exécution excessivement onéreuse pour une partie qui n'avait pas accepté d'en assumer le risque, celle-ci peut demander une renégociation du contrat à son cocontractant. Elle continue à exécuter ses obligations durant la renégociation.

« En cas de refus ou d'échec de la renégociation, les parties peuvent convenir de la résolution du contrat, à la date et aux conditions qu'elles déterminent, ou demander d'un commun accord au juge de procéder à son adaptation. A défaut d'accord dans un délai raisonnable, le juge peut, à la demande d'une partie, réviser le contrat ou y mettre fin, à la date et aux conditions qu'il fixe).

١٧. للمزيد ينظر : د. سلام عبد الزهرة الفتلاوي وزينب ماجد عبد علي الزبيدي ، الالتزام البدلي دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي ، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الاول ، السنة العاشرة ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٧ .

18. « Art. 1307.-L'obligation est alternative lorsqu'elle a pour objet plusieurs

prestations et que l'exécution de l'une d'elles libère le débiteur.

« Art. 1-1307.-Le choix entre les prestations appartient au débiteur.

« Si le choix n'est pas exercé dans le temps convenu ou dans un délai raisonnable, l'autre partie peut, après mise en demeure, exercer ce choix ou résoudre le contrat.

« Le choix exercé est définitif et fait perdre à l'obligation son caractère alternatif.

« Art. 2-1307.-Si elle procède d'un cas de force majeure, l'impossibilité d'exécuter la prestation choisie libère le débiteur.

« Art. 3-1307.-Le débiteur qui n'a pas fait connaître son choix doit, si l'une des prestations devient impossible, exécuter l'une des autres.

« Art. 4-1307.-Le créancier qui n'a pas fait connaître son choix doit, si l'une des prestations devient impossible à exécuter par suite d'un cas de force majeure, se contenter de l'une des autres.

« Art. 5-1307.-Lorsque les prestations deviennent impossibles, le débiteur n'est libéré que si l'impossibilité procède, pour chacune, d'un cas de force majeure

19. « Art. 1308.-L'obligation est facultative lorsqu'elle a pour objet une certaine prestation mais que le débiteur a la faculté, pour se libérer, d'en fournir une autre.

« L'obligation facultative est éteinte si l'exécution de la prestation initialement convenue devient impossible pour cause de force majeure).

References

1. Liver: Dr. Nabil Ibrahim Saad, Development in the Light of Constancy in Sources of Commitment on the Occasion of the Two Hundred Year of French Civil Traffic, first edition, New University Publishing House, Azarita, Egypt, 2005, p. 46.
2. See: Dr. Abdel Fattah Abdel Baqi, Encyclopedia of Egyptian Civil Law, The Theory of Contract and Individual Will, an in-depth and comparative study with Islamic jurisprudence, Book One, 1984, pp. 166 et seq.
3. Omar Mal Allah Shawqi, Subrogation as an effect of civil liability arising from breach of a promise of preference, a comparative study, research published in the Journal of Legal Sciences, College of Law, University of Baghdad, special issue for teachers and postgraduate students (2), year 2020, p. 73.
4. Dr. Ibrahim Adnan Sarhan, the new mechanism for emergency circumstances in the new French contract law, research published in the Emirates University Journal of Legal Research, issue ninety, 2022, p. 24.
5. The decision of the French Court of Cassation on March 1876 ,6, published in the volume of French Civil Law in Arabic, Daluz, issued by Saint Joseph University in Beirut, p. 1063.
6. For more, see: Dr. Salam Abdel-Zahra Al-Fatlawi and Zainab Majid Abdel

Ali Al-Zubaidi, substitutionary obligation, a comparative study of Islamic jurisprudence, research published in Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, first issue, tenth year, 2018, p. 157.

7. Henri et leon mozeaud .Jean mazeaud . franc ois enabas . leson de droit civil Tome11, edition motchrestien.p.80.
8. TG Toulouse , 6 dec , 1995 , D 1996 , no 840
9. TGl paris , 4 fev , 2003 , D 2004 , no 39 .
10. (Art. 1110.-Le contrat de gré à gré est celui dont les stipulations sont librement négociées entre les parties.

« Le contrat d'adhésion est celui dont les conditions générales, soustraites à la négociation, sont déterminées à l'avance par l'une des parties).

11. (Art. 1171.-Dans un contrat d'adhésion, toute clause qui crée un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties' au contrat est réputée non écrite.

« L'appréciation du déséquilibre significatif ne porte ni sur l'objet principal du contrat ni sur l'adéquation du prix à la prestation).

12. Cass. Civ . 1 ereCh . 26 janvier 2022 . in: http:// www. legifrance. gouv. fr

تاريخ الزيارة في ٦ / ١ / ٢٠٢٥

13. « Art. 1123.-Le pacte de préférence est le contrat par lequel une partie s'engage à proposer prioritairement à son bénéficiaire de traiter avec lui pour le cas où elle déciderait de contracter.

« Lorsqu'un contrat est conclu avec un tiers en violation d'un pacte de préférence, le bénéficiaire peut obtenir la réparation du préjudice subi. Lorsque le tiers connaissait l'existence du pacte et l'intention du bénéficiaire de s'en prévaloir, ce dernier peut également agir en nullité ou demander au juge de le substituer au tiers dans le contrat conclu.

« Le tiers peut demander par écrit au bénéficiaire de confirmer dans un délai qu'il fixe et qui doit être raisonnable, l'existence d'un pacte de préférence et s'il entend s'en prévaloir.

« L'écrit mentionne qu'à défaut de réponse dans ce délai, le bénéficiaire du pacte ne pourra plus solliciter sa substitution au contrat conclu avec le tiers ou la nullité du contrat.

14. « Art. 1124.-La promesse unilatérale est le contrat par lequel une partie, le promettant, accorde à l'autre, le bénéficiaire, le droit d'opter pour la conclusion d'un contrat dont les éléments essentiels sont déterminés, et pour la formation duquel ne manque que le consentement du bénéficiaire.

« La révocation de la promesse pendant le temps laissé au bénéficiaire pour opter n'empêche pas la formation du contrat promis.

« Le contrat conclu en violation de la promesse unilatérale avec un tiers qui en connaissait l'existence est nul.

« Art. 1195.-Si un changement de circonstances imprévisible lors de la conclusion

du contrat rend l'exécution excessivement onéreuse pour une partie qui n'avait pas accepté d'en assumer le risque, celle-ci peut demander une renégociation du contrat à son cocontractant. Elle continue à exécuter ses obligations durant la renégociation.

« En cas de refus ou d'échec de la renégociation, les parties peuvent convenir de la résolution du contrat, à la date et aux conditions qu'elles déterminent, ou demander d'un commun accord au juge de procéder à son adaptation. A défaut d'accord dans un délai raisonnable, le juge peut, à la demande d'une partie, réviser le contrat ou y mettre fin, à la date et aux conditions qu'il fixe).

15. « Art. 1307.-L'obligation est alternative lorsqu'elle a pour objet plusieurs prestations et que l'exécution de l'une d'elles libère le débiteur.

« Art. 1-1307.-Le choix entre les prestations appartient au débiteur.

« Si le choix n'est pas exercé dans le temps convenu ou dans un délai raisonnable, l'autre partie peut, après mise en demeure, exercer ce choix ou résoudre le contrat.

« Le choix exercé est définitif et fait perdre à l'obligation son caractère alternatif.

« Art. 2-1307.-Si elle procède d'un cas de force majeure, l'impossibilité d'exécuter la prestation choisie libère le débiteur.

« Art. 3-1307.-Le débiteur qui n'a pas fait connaître son choix doit, si l'une des prestations devient impossible, exécuter l'une des autres.

« Art. 4-1307.-Le créancier qui n'a pas fait connaître son choix doit, si l'une des prestations devient impossible à exécuter par suite d'un cas de force majeure, se contenter de l'une des autres.

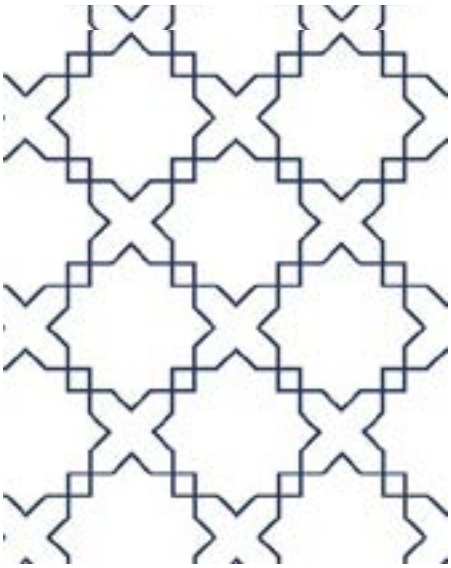
« Art. 5-1307.-Lorsque les prestations deviennent impossibles, le débiteur n'est libéré que si l'impossibilité procède, pour chacune, d'un cas de force majeure

16. « Art. 1308.-L'obligation est facultative lorsqu'elle a pour objet une certaine prestation mais que le débiteur a la faculté, pour se libérer, d'en fournir une autre.

« L'obligation facultative est éteinte si l'exécution de la prestation initialement convenue devient impossible pour cause de force majeure).



الملف السياسي



نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ دراسة تحليلية

The results of the Iraqi parliamentary elections 2021 An analytical study

اسم الباحث: أ.د. ستار جبار الجابري

جهة الإنتساب: جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Auther's name:Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi

Affiliation: University of Baghdad- Center for Strategic and International Studies

E-mail: **sattar.aljaberi17@gmail.com**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: سياسة - تاريخ العلاقات الدولية

work type: research paper

discipline: Politic ,History of International Relation

https://doi.org/10.61279/xzqrkk37

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/١١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٣/١٤

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 11/2/2025

Acceptance date: 14/3/2025

Published Online: 25 April. 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ٢/١١ تاريخ القبول ٣/١٤
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١
دراسة تحليلية

The results of the Iraqi parliamentary elections 2021
An analytical study

أ.د. ستار جبار الجابري
جامعة بغداد -مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi
University of Baghdad-Center for Strategic and International Studies
sattar.aljaberi17@gmail.com

المستخلص

إن الانتخابات المبكرة التي جرت في العراق في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ لانتخاب أعضاء مجلس النواب تعدّ حدثاً مهماً في تاريخ العراق، لعدة أسباب، أهمها أنها جاءت بعد انتفاضة شعبية كبيرة هي (انتفاضة تشرين)، وكانت تلك الانتخابات إحدى مخرجاتها، وذلك بعد استقالة حكومة عادل عبد المهدي، وتشريع قانون انتخابي لبى في بعض تفاصيله مطالب الشباب المحتجين، والسبب المهم الآخر تمثل بنتائجها التي فاجأت أغلب الأحزاب السياسية .

وكان تبنى نظام الأغلبية والدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة، بالرغم من تدخل الكيانات السياسية برسم الدوائر الانتخابية حسب مصالحها ومناطق تواجد جمهورها، سبباً رئيساً في النتائج التي تمخضت عنها تلك الانتخابات، وهذا القانون ولأول مرة مكّن قوى جديدة عابرة للطائفية وشخصيات مستقلة وبأكثر من أربعين مقعداً من الوصول إلى عضوية مجلس النواب، وهذه خطوة أولى لترسيخ مبدأ المواطنة على حساب المحاصصة الطائفية المقيتة .

تعدّ نتائج الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ تعبيراً عن التغيير الحقيقي في الخارطة السياسية العراقية، وتمثل تغييرا كمياً ونوعياً لم يكن في حسابات أغلب القوى السياسية، والمراقبين .

الكلمات المفتاحية : العراق، الانتخابات، البرلمان العراقي، القوانين الانتخابية

Abstract

The early elections that took place in Iraq on the tenth of October 2021 to elect the members of the House of Representatives are an important event in the history of Iraq, for several reasons, the most important of which was that it came after a great popular uprising (Tishreen uprising), and these elections were one of its outputs, after the resignation of the Adel Abdul -Mahdi government, and the legislation of an electoral law in some of its details, the demands of the protesting youth, and the other important reason represented their results, which surprised most of the political parties.

The adoption of the majority system and multiple constituencies within a single governorate, despite the interference of political parties in drawing electoral constituencies according to their interests and areas of presence of their audience, was a major reason for the results of those elections. This law, for the first time, enabled new forces and independent personalities, with more than forty seats, to reach membership in the House of Representatives, and this is a first step to

consolidating the principle of citizenship.

The results of the early parliamentary elections that took place on October ,10 2021 are an expression of the real change in the Iraqi political map, and represents a quantitative and qualitative change that was not in the accounts of most political forces and observers.

Keywords: Iraq, elections, the Iraqi parliament, electoral laws

المقدمة

إن من أهم مقومات الحكم الرشيد أن يرتكز على قاعدة ديمقراطية أساسية هي الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، لتعزيز مبادئ المشاركة والرقابة والمساواة والشفافية، وترسيخ هذه القاعدة وإقرارها دستورياً يعدّ ضمانة لتثبيت مبدأ المشاركة في الحكم، وفق آليات يتم إقرارها دستورياً أو قانونياً مثل آليات حل البرلمان أو آليات إجراء الانتخابات التكميلية أو إعادة الانتخابات عند توفر مبررات وشروط معينة مقررة بالدستور أو القانون، والنظم الانتخابية بشكل عام تبحث عن أنجع السبل للتعبير عن الإرادة الحرة للناخبين في الدول التي تنتهج أو تحاول أن تنتهج الطريق الديمقراطي لإدارة الحكم فيها، والبحث عن النظم الانتخابية الأكثر ملائمةً لمبادئ التعبير الحر عن الإرادة مثل الاقتراع العام والمباشر والسرّي كذلك التأكيد على أن حق الاقتراع شخصي.

تعد الانتخابات المبكرة التي جرت في العراق في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ لانتخاب أعضاء مجلس النواب حدثاً مهماً في تاريخ العراق، لعدة أسباب، أهمها أنها جاءت بعد انتفاضة شعبية كبيرة هي (انتفاضة تشرين)، وكانت تلك الانتخابات إحدى مخرجاتها، وذلك بعد استقالة حكومة عادل عبد المهدي، وتشريع قانون انتخابي لبى في بعض تفاصيله مطالب الشباب المتظاهر، والسبب المهم الآخر تمثل بنتائجها التي فاجأت أغلب الكتل السياسية .

لذلك كان لابد من دراسة متأنية لنتائج تلك الانتخابات لكي نخرج ببعض الدروس المهمة التي من الممكن البناء عليها في التجارب الانتخابية اللاحقة، لذلك حاولنا في بحثنا هذا التركيز على نتائج تلك الانتخابات بالبحث والتحليل، علماً أن البحث لن يتناول أي من التطورات السياسية التي أعقبت الانتخابات، فالبحث يهتم فقط بتحليل نتائج تلك الانتخابات .

أولاً : الانتخابات المبكرة في العراق ٢٠٢١ وأسبابها

لقد كانت المطالبات الشعبية عبر الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية منذ العام ٢٠١١ ولغاية تظاهرات تشرين الأول ٢٠١٩ [١] والتي قدمت بشكل رسمي إلى الرئاسات الثلاث بواسطة ممثلين عن القوى والمجموعات المحتجّة، وتضمنت مطالب عديدة ومنها ما يخص العملية الانتخابية، فقد أجمعت القوى الشعبية المحتجة بالمطالبة بالتحول من النظام النسبي الذي رسّخ بشكل فاضح المحاصصة الحزبية-الطائفية التي انتجت بالمحصّلة النهائية انتشار ظاهرة الفساد بكل ألوانه وبشكل مريع لا يمكن السكوت عليه، إلى نظام الأغلبية وبدوائر صغيرة بعدد مقاعد مجلس النواب، وكرد فعل على مطالب المتظاهرين تم اتخاذ عدد من القرارات بعد استقالة رئيس مجلس الوزراء، ومنها تشكيل لجان منها في ديوان الرئاسة لكتابة مشروع قانون انتخابي جديد لمجلس النواب ليلبي المطالب الشعبية، وأرسل مشروع القانون إلى مجلس النواب وصوت المجلس على القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ الذي تبنى نظام الأغلبية والدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة، هذا القانون ولأول مرة مكّن قوى جديدة عابرة للطائفية وشخصيات مستقلة وبأكثر من أربعين مقعداً من الوصول الى سدة البرلمان وهذه خطوة أولى لترسيخ مبدأ المواطنة على حساب المحاصصة الطائفية [٢].

لقد غيَّر قانون الانتخابات قواعد العملية الانتخابية من نظام القوائم إلى نظام التصويت الفردي، ومن المناطق الانتخابية الموحدة على مستوى المحافظات إلى تجزئة المحافظات إلى مناطق بحسب تعداد السكان في المنطقة الواحدة، فضلاً عن أن الواقع الصحي والمالي فرض التخلي ولأول مرة عن تصويت الخارج الذي كان يمارس تأثيراً قوياً في بعض النتائج، ويثير جدلاً سياسياً بشأن شفافية التصويت فيه، وتم تقسيم العراق على (٨٤) دائرة انتخابية، لانتخاب (٣٢٩) نائب [٣].

---

١. حول تظاهرات تشرين وأثرها في التأسيس للانتخابات المبكرة ينظر : الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠ هل تفرض أفقاً للدولة المدنية ؟ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب ١٦٠، دبي، أبريل (نيسان) ٢٠٢٠.

٢. عادل اللامي، النظام الانتخابي وتمثيل الارادة الشعبية، ورقة بحثية مقدمة في الحلقة النقاشية لملتقى النبأ للحوار، كربلاء، ٣ كانون الأول ٢٠٢٢ .

٣. نتائج استبيان مركز الرافدين للحوار حول الانتخابات العراقية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤.

ثانياً : التحالفات الانتخابية :

بلغ عدد التحالفات السياسية المسجلة في دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العام ٢٠٢١ ثمانية عشر تحالفا سياسياً وكما موثق في الجدول الآتي٤:

جدول رقم (١)التحالفات السياسية ٢٠٢١

ت	اسم التحالف السياسي	اسم رئيس التحالف	الأحزاب المتحالفة		إجازة الحزب السياسي		اسم رئيس الحزب
			ت	اسم الحزب	رقم الإجازة	تاريخ الإجازة	
١	تحالف النهج الوطني	عبد الحسين عزيز أحمد الموسوي	١	حركة واعدون	٢٢٠	٢٠١٩/١٠/١	حيدر عبد الكاظم جبر
			٢	تنوع	٩٥	٢٠١٧/٨/٨	حسنين إبراهيم خليل
٢	ائتلاف قادرون	نادية عبد علوان أحمد	١	الثقة	٢٠٩	٢٠١٩/١/١٠	نادية عبد علوان أحمد
			٢	تيار الأبرار الوطني	١٣٨	٢٠١٧/١١/٢٧	عبد الواحد حسن سيلان
٣	ائتلاف سلامة وطن	كريم عبد الرضا مهدي حسن	١	تيار العدالة والنهوض	٤٨	٢٠١٧/٥/٩	كريم عبد الرضا مهدي
			٢	حركة الفكر الأصيل	٢١٥	٢٠١٩/١١/٧	محمد سعدون سهر العبادي
٤	ائتلاف حمورابي	أنور جوهر عبد المسيح عبدوكا	١	المجلس القومي الكلداني	١١٨	٢٠١٧/١١/٦	جنان جبار بويا شابو
			٢	الاتحاد الديمقراطي الكلداني	٧٣	٢٠١٧/٦/١٣	ايلحد إفرايم ساوا حنا
			٣	حركة تجمع السريان	١٥	٢٠١٧/٣/١٣	جون أنور متي يوسف

٤. الجداول جميعها في هذا البحث من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمنشورة على موقعها الالكتروني : https://ihec.iq

٥	تحالف رأي نينوى	منهل عزيز محمود	١	مقتدرون للسلم والبناء	٢٢	٢٠١٧/٣/٢٢	بدر محمود فحل
			٢	المبادرة الوطنية/ موطني	١٧٤	٢٠١٧/١٢/٢٦	غسان رايح العطية
٦	تحالف القوى المدنية	محمود حسين رضا جويد العكيلي	١	حزب الأمة العراقية	٢١٧	٢٠١٩/٨/٢٠	محمود حسين رضا جويد العكيلي
			٢	حزب الإيثار العراقي	٢١٩	٢٠١٩/٩/١٦	أحمد محمد جاسم المشهداني
٧	تحالف جماهيرنا هويتنا	أحمد عبد الله عبد خلف الجبوري	١	حزب الجماهير الوطنية	١٧	٢٠١٧/٣/١٩	أحمد عبد الله عبد الجبوري
			٢	اتحاد صلاح الدين	١٢٣	٢٠١٧/١١/١٥	إبراهيم نامس ياسين
٨	نصحح	همام باقر عبد المجيد حمودي	١	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي	٩	٢٠١٧/٦/٣	همام باقر عبد المجيد حمودي
			٢	منظمة العمل الإسلامي العراقية	١٥٥	٢٠١٧/١٢/٢٦	حسن جاسم محسن البناء
			٣	حركة الجهاد والبناء	١٣٠	٢٠١٧/١١/٢٠	حسن راضي كاظم كاطع
٩	تحالف الآمال الوطني	محمد جمال محمد صادق	١	حركة ١٥ شعبان الإسلامية	٤٥	٢٠١٨/٩/٥	رزاق ياسر مطهر الموسوي
			٢	حركة انتفاضيون- مجلس الأمناء	٩٣	٢٠١٨/٧/١	عباس كاظم هاشم نهير

١٠	تحالف عزم العراق/عزم	خميس فرحان علي	١	المشروع العربي في العراق	٣١	٢٠١٧/٣/٤	خميس فرحان علي
			٢	الوفاء	١٦	٢٠١٧/٣/١٩	قاسم محمد عبد الفهداوي
			٣	حزب المجد العراقي	٥٢	٢٠١٧/٥/١٧	طلال خضير عباس الزوبعي
			٤	الكتلة العراقية الحرة	١٧٥	٢٠١٧/١٢/٢٦	قتيبة إبراهيم الجبوري
			٥	حزب المسار المدني	٤٢	٢٠١٧/٢/٥	مثنى عبد الصمد السامرائي
			٦	حزب الحل	٩٤	٢٠١٨/٧/٢٥	جمال الكربولي
			٧	التجمع المدني للإصلاح/ عمل	١٨	٢٠١٧/٣/١٩	سليم الجبوري
			٨	التصدي	٢٢٣	٢٠١٩/١٠/٢٠	خالد العبيدي
١١	تحالف حلول الوطني	محمد صاحب خلف	١	حزب المهنيين للإعمار	٢٠٣	٢٠٢٠/١٢/٢٦	محمد صاحب خلف
			٢	كتلة الاستقرار	١٣٢	٢٠١٧/١١/٢٠	محمد حسن عطية

١٢	تحالف تقدم الوطني/ تقدم	محمد ريكان الحلبوسي	١	حزب تقدم	١١١	٢٠١٧/١٢/٩	محمد ريكان الحلبوسي
			٢	تجمع التعاون	٨٠	٢٠١٧/٦/٢١	علي فرحان حميد ناصر
			٣	الخيار العربي	١٢٤	٢٠١٧/١١/١٥	عبد الكريم علي عبطان الجبوري
			٤	حزب الحق الوطني	٤١	٢٠١٧/٤/١٩	أحمد عبد حمادي المساري
			٥	الجبهة التركمانية	٦٢	٢٠١٧/٥/٣١	حسن توران بهاء الدين
			٦	تجمع نهضة جيل	٧٩	٢٠١٧/٦/٢١	أكرم عبد مخلف العساف
١٣	ائتلاف العمق الوطني	خالد عبيد جازع الأسدي	١	دعاة الإسلام/ تنظيم العراق	١٠٢	٢٠١٧/٨/١٥	خضير موسى جعفر
			٢	تيار الأعيان	٢١٦	٢٠١٩/٨/٢٠	ياسين عبد اللطيف محمد
١٤	التحالف المدني الديمقراطي	علي كاظم الرفيعي	١	الحزب الشيوعي العراقي	٢٦	٢٠١٧/٣/٤	رائد جاهد عبيد
			٢	حزب البصمة الوطنية	١٥٩	٢٠١٧/١٢/٢٦	فيصل عبد الله عبيد

١٥	ائتلاف دولة القانون	نوري كامل محمد حسن المالكي	١	حزب الدعوة الإسلامية	٨	٢٠١٧/٢/١٤	نوري كامل محمد حسن المالكي
			٢	حركة البشائر الشبابية	١٢٥	٢٠١٧/١١/١٥	ياسر عبد صخيل محمد
			٣	حركة إرادة	١	٢٠١٦/١٢/٢٧	حنان سعيد محسن علوان
			٤	الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق	١٥٣	٢٠١٧/١٢/٢٦	جاسم محمد جعفر البياتي
			٥	معاً للقانون	١٥٧	٢٠١٧/١٢/٢٦	محمد عبد السادة جعاز
			٦	حركة بداية	٢٣٨	٢٠٢١/١/١٥	غسان ارحيم عبد الله
			٧	تجمع كوادر حزب الله القدامى	٢١٣	٢٠١٩/٦/١٠	جبار جاسم واجد الموسوي
			٨	حزب الله العراق	٨٣	٢٠١٧/٧/١٧	أحمد كاظم محمد
١٦	ائتلاف النصر	حيدر جواد كاظم العبادي	١	كتلة النصر والاصلاح	١٦٥	٢٠١٧/١٢/٢٦	حسام حسون كاظم
			٢	تيار وطنيون	٢٢٨	٢٠٢١/١/١٥	باسم خليل إبراهيم

١٧	التحالف العربي في كركوك	راكان سعيد علي	١	المشروع العربي في العراق	٣١	٢٠١٧/٤/٣	خميس فرحان علي خنجر
			٢	حزب الحل	٩٤	٢٠١٧/٧/٢٥	جمال ناصر دلي
			٣	الجبهة العراقية للحوار الوطني	٢٨	٢٠١٧/٤/٣	صالح محمد مطلك
			٤	للعراق متحدون	١٤	٢٠١٧/٣/٦	أسامة عبد العزيز محمد
			٥	حزب الحق الوطني	٤١	٢٠١٧/٤/١٩	أحمد عبد هادي
			٦	التجمع الجمهوري العراقي	٩٢	٢٠١٧/٧/٢٥	محمد هادي عبد الرحيم
			٧	التجمع المدني للإصلاح	١٨	٢٠١٧/٣/١٩	سليم عبد الله أحمد
			٨	حزب الحوار والتغيير	١٢٧	ـــــ	حامد عبد مطلك
١٨	ائتلاف الوطنية	أياد هاشم علاوي	١	حزب دعاة العراق لدعم الدولة	٢٠٥	٢٠١٧/١٢/٢٧	أحمد رسن مهنه
			٢	حزب الوفاق الوطني	١٣٣	٢٠١٧/١١/٢٢	أياد علاوي

وبعد فتح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لباب تسجيل المرشحين والتحالفات السياسية بين الأحزاب والكتل والائتلافات السياسية المختلفة تغيرت الخريطة السياسية من خلال انتقال بعض الأحزاب من تحالف إلى آخر، وتوسع بعض التحالفات أو تضاؤل أحجام البعض الآخر، تبعاً لما ارتأته تلك الأحزاب بعد دراسة قانون الانتخاب، فضلاً عن الاختلاف حول توزيع المرشحين بين الأحزاب ضمن التحالف الانتخابي الواحد

وبينت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً لبياناتها أن هناك (٢١) تحالفاً انتخابياً سيخوض الانتخابات المبكرة في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، منها ثمانية عشر تحالفاً يخوض الانتخابات في عموم العراق، وثلاثة تحالفات في محافظة واحدة، لذلك أصبحت التحالفات على الشكل الآتي :

١. ائتلاف دولة القانون: برئاسة نوري كامل المالكي، وضم كل من حزب الدعوة الإسلامية برئاسة نوري كامل المالكي، وحركة البشائر برئاسة ياسر عبد صخيل المالكي، وحركة بداية برئاسة حسان أبو رغيف، ومعا للقانون برئاسة محمد عبد السادة، وحركة إرادة برئاسة حنان الفتلاوي، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق برئاسة جاسم محمد البياتي، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٧١) مرشحاً، منهم (١٨) امرأة، و(٥٣) رجلاً .

٢. تحالف الفتح: برئاسة هادي فرحان العامري، وضم كل من منظمة بدر برئاسة هادي العامري، وحركة الصادقون برئاسة عدنان فيحان، وتجمع السند الوطني برئاسة أحمد الأسدي، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي برئاسة همام حمودي، ومنظمة العمل الإسلامي برئاسة حسن جاسم البناء، وحركة الجهاد والبناء برئاسة حسن الساري، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٧٣) مرشحاً، منهم (٢٤) امرأة، و(٤٩) رجلاً .

٣. تحالف قوى الدولة الوطنية: برئاسة عمار عبد العزيز الحكيم، وضم كل من تيار الحكمة الوطني برئاسة عمار الحكيم، وكتلة النصر والاصلاح برئاسة حسام حسون الربيعي، والمؤتمر الوطني العراقي برئاسة آراس حبيب، وحزب المد العراقي برئاسة ذو الفقار حسين، وتيار وطنيون برئاسة باسم خليل إبراهيم، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (١٤٣) مرشحاً، منهم (٤٢) امرأة، و(١٠١) رجلاً .

٤. تحالف العقد الوطني: برئاسة فالح فيصل الفياض، وضم كل من حركة عطاء برئاسة فالح الفياض، والحزب الإسلامي العراقي برئاسة رشيد العزاوي، وحزب الثبات الوطني برئاسة عبد الرحيم الشمري، وتيار الاصلاح الوطني برئاسة إبراهيم الجعفري، وتجمع رجال العراق برئاسة زكريا الكفائي، وحزب الوارثون الإسلامي برئاسة حيدر كعيم الشحماني، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٨٠) مرشحاً، (٢٤) امرأة، و(٥٦) رجلاً .

٥. تحالف تقدم: برئاسة محمد ريكان الحلبوسي، وضم كل من حزب تقدم برئاسة محمد الحلبوسي، وتجمع التعاون برئاسة علي فرحان الدليمي، والخيار العربي برئاسة عبد الكريم علي عبطان الجبوري، وحزب الحق الوطني برئاسة أحمد المساري، وتجمع

نهضة جيل برئاسة أكرم العساف، والمبادرة الوطنية موطني برئاسة غسان العطية، ومقتدرون للسلم والبناء برئاسة بدر محمود الفحل، وشارك في (٩) محافظات وهي (الأنبار، بابل، كركوك، البصرة، بغداد، ديالى، صلاح الدين، واسط، نينوى) وبلغ عدد مرشحيه (١٢٤) مرشحاً، منهم (٤٠) امرأة، و(٨٤) رجلاً .

٦. تحالف عزم العراق: برئاسة خميس فرحان الخنجر، وضم كل من المشروع العربي في العراق برئاسة خميس الخنجر، وحزب المسار المدني برئاسة مثنى السامرائي، وكتلة الوفاء برئاسة قاسم الفهداوي، والكتلة العراقية الحرة برئاسة قتيبة الجبوري، وحزب المجد العراقي برئاسة طلال الزوبعي، وحزب التصدي برئاسة خالد العبيدي، والتجمع المدني للإصلاح برئاسة سليم الجبوري، وحزب الحل برئاسة جمال الكربولي، وشارك في (٦) محافظات، وهي (الأنبار، البصرة، بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (١٢٤) مرشحاً، منهم (٤٠) امرأة، و(٨٤) رجلاً .

٧. تحالف النهج الوطني: برئاسة عبد الحسين عزيز الموسوي، وضم كل من حركة واعدون برئاسة حيدر عبد الكاظم جابر، وتجمع نخب وأعيان وحكماء العراق (تنوع) برئاسة حسنين إبراهيم خليل الموسوي، وشارك في (١٢) محافظة، وهي (البصرة، بغداد، ذي قار، القادسية، المثنى، النجف، كربلاء، بابل، ديالى، صلاح الدين، ميسان، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٥٠) مرشحاً، منهم (١٧) امرأة، و(٣٣) رجلاً .

٨. ائتلاف الوطنية: برئاسة أياد هاشم علاوي، وشارك في (١٤) محافظة، وهي (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٣٧) مرشحاً، منهم (١٠) نساء، و(٢٧) رجلاً.

٩. تحالف تصميم: برئاسة عامر حسين جاسم الفايز، وضم كل من تجمع العدالة والوحدة برئاسة عامر الفايز، وتجمع العزم برئاسة قحطان عبد علي، وتجمع عراق المستقبل برئاسة إبراهيم بحر العلوم، وحزب العمال العراقي برئاسة وليد نعمة فارس، وشارك في (١١) محافظة، وهي (البصرة، بغداد، القادسية، المثنى، النجف، بابل، ديالى، كربلاء، واسط، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٤٥) مرشحاً، منهم (١٦) امرأة، و(٢٩) رجلاً .

١٠. ائتلاف العمق الوطني: برئاسة خالد عبيد الأسدي، وضم كل من حزب دعاة الإسلام تنظيم العراق برئاسة خضير الخزاعي، وتيار الأعيان برئاسة ياسين عبد اللطيف، وشارك في ١٢) محافظة، وهي (البصرة، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، صلاح الدين، كربلاء، ميسان، نينوى، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٣٩) مرشحاً، منهم (١١) امرأة، و(٢٨) رجلاً.

١١. تحالف كوردستان: برئاسة لاهور جنكي، وشارك في (٧) محافظات، وهي (السليمانية، بغداد، أربيل، كركوك، ديالى، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٤٤) مرشحاً، منهم (١٥) امرأة، و(٢٩) رجلاً .

١٢. التحالف المدني الديمقراطي: برئاسة علي كاظم الرفيعي، وضم كل من الحزب الشيوعي العراقي برئاسة رائد فهمي، والتيار الاجتماعي الديمقراطي برئاسة علي الرفيعي، وحزب البصمة الوطنية برئاسة فيصل عبد الله عبيد، وشارك في (١٠) محافظات، وهي (البصرة، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، صلاح الدين، كربلاء، ميسان)، وبلغ عدد مرشحيه (٢٨) مرشحاً، منهم (٦) نساء، و(٢٢) رجلاً .

١٣. ائتلاف قادرون: برئاسة حسن الحسناوي، وضم كل من حزب الثقة برئاسة نادية عبد علوان أحمد، وتيار الأبرار الوطني برئاسة عبد الواحد الحسيني، وشارك في (١٠) محافظات، وهي (بغداد، النجف، كربلاء، البصرة، صلاح الدين، الأنبار، بابل، ديالى، واسط، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٢٧) مرشحاً، منهم (٣) نساء، و(٢٤) رجلاً .

١٤. ائتلاف سلامة وطن: برئاسة كريم عبد الرضا مهدي العلياوي، وضم كل من تيار العدالة والنهوض برئاسة كريم عبد الرضا العلياوي، وحركة الفكر الأصيل برئاسة محمد سعدون العبادي، وشارك في (٩) محافظات، وهي (بغداد، البصرة، النجف، ميسان، المثنى، بابل، واسط، نينوى، القادسية)، وبلغ عدد مرشحيه (٢٣) مرشحاً، منهم (٩) نساء، و(١٤) رجلاً .

١٥. تحالف قوى الدولة المدنية: برئاسة محمود حسين العكيلي، وضم كل من حزب الأمة العراقية برئاسة محمود حسين العكيلي، وحزب الإيثار العراقي برئاسة أحمد محمد المشهداني، وشارك في (٦) محافظات، وهي (الأنبار، المثنى، بغداد، ديالى، كربلاء، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (١٢) مرشحاً، منهم (٤) نساء، و(٨) رجال .

١٦. تحالف الآمال الوطني: برئاسة محمد جمال محمد صادق، وشارك في (٥) محافظات، وهي (النجف، كربلاء، القادسية، بابل، بغداد)، وبلغ عدد مرشحيه (٧) مرشحين، منهم (١) امرأة، و(٦) رجال .

١٧. تحالف جبهة تركمان العراق الموحد: برئاسة حسن توران بهاء الدين، وشارك في (٢) محافظة، وهما (صلاح الدين، وكركوك)، وبلغ عدد مرشحيه (٩) مرشحاً، منهم (٢) نساء، و(٧) رجال .

١٨. ائتلاف حمورابي: برئاسة أنور جوهر عبد المسيح عبدوكا، وشارك في (٥) محافظات، وهي (بغداد، كركوك، دهوك، أربيل، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٥) مرشحين،(٢) نساء، و(٣) رجال .

١٩. التحالف العربي في كركوك: برئاسة راكان سعيد الجبوري، وبلغ عدد مرشحيه (٦)

مرشحين، منهم (١) امرأة، و(٥) رجال .

٢٠. تحالف جماهيرنا هويتنا: برئاسة أحمد عبد الله الجبوري، وشارك في محافظة واحدة وهي (صلاح الدين)، وبلغ عدد مرشحيه (١٢) مرشحاً، منهم (٤) نساء، و(٨) رجال .

٢١. تحالف الجبهة العربية الموحدة: برئاسة وصفي عاصي العبيدي، وضم كل من حزب باب العرب برئاسة وصفي العاصي، وتجمع صوت الجماهير برئاسة نوار سعد الملا، وحزب سور العراق برئاسة ياس خضير طه، وشارك في محافظة واحدة وهي (كركوك)، وبلغ عدد مرشحيه (٢) مرشحين .

ثالثاً : عدد المرشحين في انتخابات مجلس النواب العراقي

تباينت أعداد المرشحين لانتخابات مجلس النواب العراقي من دورة انتخابية إلى أخرى، وذلك وفقاً للقانون الانتخابي، وعدد الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في تلك الانتخابات، وكانت انتخابات العام ٢٠١٤ هي الأعلى في عدد المرشحين، وذلك يعود إلى عدة أسباب من أهمها القانون الانتخابي الذي اعتمد المحافظة دائرة انتخابية واحدة الانشقاقات التي حصلت في الائتلافات الكبرى وانشطارها إلى العديد من التحالفات والكتل الانتخابية .

ولكن عموما كانت الأعداد متقاربة نسبياً بين التجارب الانتخابية الأربع، لكنها في الدورة الانتخابية الأخيرة وهي الانتخابات المبكرة لعام ٢٠٢١، نزل عدد المرشحين إلى النصف تقريبا، وهو نزول كبير جداً والسبب كذلك يعود إلى القانون الانتخابي الذي اعتمد الدوائر الصغيرة، لذلك لجأت أغلب الأحزاب والكتل السياسية لتقليل عدد مرشحيها في الدائرة الانتخابية الواحدة لتجنب تشتيت الأصوات بين مرشحيها .

والجدول في أدناه يبين عدد المرشحين في الدورات الانتخابية الخمس لمجلس النواب العراقي .

جدول رقم (٢) عدد المرشحين في انتخابات مجلس النواب العراقي

ت	الدورة الانتخابية	عدد المرشحين
١	الدورة الأولى (١٥ كانون الأول ٢٠٠٥)	٦٦٥٥
٢	الدورة الثانية (٧ آذار ٢٠١٠)	٦٢٨١
٣	الدورة الثالثة (٣٠ نيسان ٢٠١٤)	٩٠٤٠
٤	الدورة الرابعة (١٢ أيار ٢٠١٨)	٧١٧٨
٥	الدورة الخامسة (١٠ تشرين الأول ٢٠٢١)	٣٥٢٣

رابعاً : المشاركة في الانتخابات :

بلغ العدد الكلي للناخبين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات (٢٢,١١٦,٣٦٨) ناخباً، اشترك منهم بالتصويت في الانتخابات (٩,٦٢٩,٦٠١) ناخباً في (٨٣) دائرة انتخابية ، وكان عدد الأصوات الصحيحة في التصويت قد بلغ (٨,٨٥٤,٠٢٥) صوتاً، أما الأصوات غير المحتسبة فقد بلغت (٧٧٥,٥٧٦) صوتاً، واستبعدت تلك الأصوات لعدة أسباب، من أهمها :

١. أصوات لمرشح خارج الدائرة الانتخابية ضمن التصويت الخاص .

٢. أصوات لمرشحين مستبعدين .

٣. أصوات ملغاة بسبب إلغاء المحطات الانتخابية .

وقد صوت أولئك الناخبين لـ (٣٢٢٥) مرشحاً، وكان مجموع الأصوات التي حصلت عليها الكتل السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب (٧,٩٧٥,٤٩٨) صوتاً لعدد (٢٠٣٠) مرشحاً، أما مجموع الأصوات التي حصل عليها (٣٢٩) نائباً فائز بعضوية مجلس النواب فقد بلغ (٤,٠٦٦,٨٣٨) صوتاً من إجمالي عدد المصوتين الكلي .

أما عن نسبة المشاركة في الانتخابات فقد نص قرار مجلس المفوضين رقم (١٧) للمحضر الاستثنائي (٥٤) المؤرخ في ١٩ أيلول ٢٠٢١على الآتي : « ناقش المجلس مذكرة رئيس الإدارة الانتخابية بالعدد (ر أ/١٣١٥) في ٢٠٢١/٩/١٩ المعنونة (معيار تحديد نسبة المشاركة في الانتخابات) وبعد المداولة بين السادة أعضاء مجلس المفوضين، قرر مجلس المفوضين الموافقة على المقترح الوارد في مذكرة رئيس الإدارة الانتخابية بالعدد (ر أ/١٣١٥) في ٢٠٢١/٩/١٩ بشأن معيار تحديد نسبة المشاركة في الانتخابات بحيث يقارن بين عدد الناخبين المشاركين فعلاً في عملية الاقتراع العام والخاص وبين عدد الناخبين الذين بحوزتهم فعلاً بطاقة ناخب بايومترية والكترونية لاستخراج نسبة المشاركة الفعلية في الاقتراع العام والخاص لانتخابات مجلس النواب وذلك استناداً لأحكام الفقرة (رابعاً) من المادة (٥) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، والتي اشترطت في الناخب أن يكون لديه بطاقة ناخب، وصدر القرار بالإجماع في يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٩/٢٠» ٥.

وأجد أن هذا القرار خاطئ تماماً، وفيه إجحاف كبير، لأنها كانت تبتغي من وراء هذا القرار تضخيم نسبة المشاركين في الانتخابات استباقاً لدعوات مقاطعة الانتخابات، وعملية استبعاد من لم يحصل على البطاقة الانتخابية، أو لم يستلمها، قرار غير صائب، فعدم استلام البطاقة الانتخابية يعد وجهاً من أوجه المقاطعة، وذلك حق أساسي للناخب، ولا يجوز لأي سلطة إجبار المواطن على المشاركة، أو حتى إهماله كرقم في نسبة المشاركين والمقاطعين .

٥. ينظر : قرار مجلس المفوضين رقم (١٧) للمحضر الاستثنائي (٥٤) المؤرخ في ١٩ أيلول ٢٠٢١ .

قد أعلنت المفوضية العليا للانتخابات أن نسبة المشاركة بلغت (٤١ ٪)، ولكن ذلك كان استناداً لقرار المفوضية الذي سبق الانتخابات بأن النسبة ستحتسب وفقاً لعدد من حصلوا على بطاقة الناخب البايومترية الالكترونية، واستناداً لذلك أجد أن النسبة الحقيقية للمشاركة وفقا لعدد المؤهلين وليس من يمتلك بطاقة تصويت كان (٣٥ ٪)، وليس (٪)، وكانت أعلى نسبة مشاركة في محافظة دهوك إذ بلغت (٤٨ ٪)، تليها صلاح الدين (٤٥ ٪)، أما أدنى مشاركة فكانت في بغداد بنسبة وصلت إلى (٢٥ ٪)، تليها (السليمانية (٢٨ ٪) .

خامساً : الكتل والقوائم الممثلة في مجلس النواب العراقي

أفرزت نتائج الانتخابات تقدم أربعة أحزاب وتحالفات حزبية بأغلبية مقاعد مجلس النواب، إذ تحصل كل من الكتلة الصدرية وتحالف تقدم وائتلاف دولة القانون والحزب الديمقراطي الكردستاني على (١٧٤) مقعداً في مجلس النواب، وهو ما يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس.

فضلاً عن ذلك فإن الكتلة الصدرية قد حصلت تقريباً على ضعف عدد المقاعد لأقرب كتلة فائزة، وهذا يعد انتصاراً كبيراً غير معهود في الانتخابات النيابية السابقة في العراق، إذ حصلت الكتلة الصدرية على (٧٣) مقعداً، بينما كانت الكتلة الثانية (تحالف تقدم) قد حصلت على (٣٧) مقعداً .

والجدول في أدناه يبين الكتل والقوائم الممثلة في مجلس النواب العراقي وعدد نوابها الفائزين ومجموع أصواتها الصحيحة .

جدول رقم (٣) الكتل والقوائم الممثلة في مجلس النواب العراقي

ت	الكتلة	عدد النواب الفائزين	مجموع الأصوات
١	الكتلة الصدرية	٧٣	٨٨٥٣١٠
٢	الترشيحات الفردية	٤٣	١٦٨٦٧٩٢
٣	تحالف تقدم	٣٧	٦٣٧١٩٨
٤	دولة القانون	٣٣	٥٠٢١٨٨
٥	الديمقراطي الكوردستاني	٣١	٧٨١٦٧٠
٦	الفتح	١٧	٤٦٢٨٠٠
٧	كوردستان (الاتحاد الوطني)	١٧	٣٦٨٢٢٦
٨	تحالف عزم	١٤	٤٢١٥٧٩
٩	امتداد	٩	٢٩٩٣٠٣
١٠	الجيل الجديد	٩	٢٣٣٨٣٤
١١	اشراقة كانون	٦	١٠٠٣٧٤
١٢	تصميم	٥	١٥٣٦١٤
١٣	قوى الدولة	٤	٣٥٩٨٧٦
١٤	العقد الوطني	٤	٢٣٥٧٢٦
١٥	بابليون	٤	٥٠٣٧٨
١٦	جماهيرنا هويتنا	٤	٥٨٠٨٩
١٧	حركة حسم للإصلاح	٣	٢٦٩٧٣
١٨	قوائم بفائز واحد	١٧	٧١١٥٦٨

إذا ما عملنا دراسة عن عدد الأصوات التي حصل عليها أي حزب أو تحالف حزبي مقارنة مع عدد المرشحين، وصولاً لأعداد المرشحين الفائزين في الانتخابات، للوصول إلى نتيجة حول أفضل أداء انتخابي للماكنة الانتخابية لكل حزب أو كتلة سياسية، ومدى تمكنها من فهم قواعد القانون الانتخابي، وتقسيم مرشحيها على المناطق الانتخابية، فسنجد أن الكتلة الصدرية قد تفوقت على الكتل والاحزاب السياسية جميها، إذ وصلت نسبة نجاحها في هذا المجال إلى ٧٨٪ وهي نسبة عالية جداً، تليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني بنسبة وصلت إلى ٦١٪، ومن ثم ائتلاف دولة القانون بنسبة وصلت إلى ٤٦٪ .

وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على دراسة تلك الكتل السياسية لقانون الانتخابات بشكل جيد ، وفهمها له، في حين نجد أن أحزاب وكتل سياسية أخرى قد حصلت على أعداد كبيرة جداً من الأصوات لكنها لم تحسن توزيع مرشحيها على المناطق الانتخابية، لذلك حصلت على أعداد أقل بكثير من استحقاقات أصوات ناخبيها، ومنها تحاف تقدم، وتحالف الفتح، وتحاف قوى الدولة، وامتداد .

أما أسوأ أداء انتخابي فكان لتحالف قوى الدولة، فمثلاً أصوات التحالف كانت مقاربة لتحالف عزم، إذ حصلت قوى الدولة على (٣٥٩٨٧٦) صوتاً في الانتخابات، بينما حصل تحالف عزم على (٤٢١٥٧٩) صوتاً، وكانت النتيجة أن حصلت قوى الدولة على (٤) مقاعد فقط، بينما حصلت عزم على (١٤) مقعداً، وذلك يعود كما نعتقد إلى سوء توزيع المرشحين لتحالف قوى الدولة ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة، ووجود عدة مرشحين للتحالف ضمن الدائرة، مما أوقع تنافساً لمرشحي التحالف نفسه، وشتت أصواتهم، والنتيجة خسارتهم جميعاً.

لذلك كان ذلك السبب الرئيس في اعتراضات بعض الكتل السياسية على نتائج الانتخابات، لكونها رأت أن مجموع أصواتها لا يتناسب مع ما حصلت عليه من نواب فائزين، ولكنها أغفلت حقيقة أن القانون الانتخابي هو من فرض ذلك، وأنها لم تحسن التعامل مع ذلك القانون من خلال عشوائية توزيعها لمرشحيها ضمن الدارة الانتخابية الواحدة .

والجدول في أدناه يبين أصوات أبرز الكتل السياسية الفائزة ومقارنة أعداد المرشحين مع الفائزين في انتخابات مجلس النواب العراقي .

جدول رقم (٤) أصوات أبرز الكتل الفائزة ومقارنة أعداد المرشحين مع الفائزين

ت	الكتلة	عدد الأصوات	عدد المرشحين	عدد الفائزين	النسبة المئوية
١	الكتلة الصدرية	٨٨٥٣١٠	٩٤	٧٣	٪ ٧٨
٢	الديمقراطي الكوردستاني	٧٨١٦٧٠	٥١	٣١	٪ ٦١
٣	تقدم	٦٣٧١٩٨	١٢٢	٣٧	٪ ٣٠
٤	دولة القانون	٥٠٢١٨٨	٧١	٣٣	٪ ٤٦
٥	كوردستان (الاتحاد الوطني)	٣٦٨٢٢٦	٤٤	١٧	٪ ٣٩
٦	الجيل الجديد	٢٣٣٨٣٤	٢٣	٩	٪ ٣٩
٧	إشراقة كانون	١٠٠٣٧٤	٢٤	٦	٪ ٢٥

سادساً : ثمن المقعد للأحزاب والكتل السياسية

يقصد بثمن المقعد النيابي هو مجموع ما يمكن من أصوات الناخبين للمرشح الواحد لكي يفوز ذلك المرشح في الانتخابات، وكان ثمن المقعد في التجارب الانتخابية السابقة موحداً تقريبا بين الكتل السياسية في كل تجربة انتخابية على حدة بسبب القانون الانتخابي الذي اعتمد العراق منطقة انتخابية في بادئ الأمر، ومن ثم المحافظة منطقة انتخابية واحدة، والقوائم كانت قوائم مغلقة، لذلك بالضرورة يكون ثمن المقعد متساو بين الكتل .

أما إذا ما حللنا نتائج الانتخابات المبكرة الأخيرة فسنجد أن ثمن المقعد الانتخابي يتفاوت من كتلة سياسية إلى أخرى، وذلك يعود لطبيعة القانون الانتخابي الذي اعتمد القائمة المفتوحة، والمناطق الانتخابية المتعددة في المحافظة الواحدة، لذلك يفوز المرشح الأعلى أصواتاً بين المرشحين في منطقته الانتخابية بصرف النظر عن أصوات قائمته، أو المرشحين الآخرين ضمن قامته الانتخابية .

والجدول في أدناه يبين ثمن المقعد النيابي للأحزاب والكتل السياسية المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي .

جدول رقم (٥) ثمن المقعد للأحزاب والكتل السياسية

ت	الكتلة	ثمن المقعد
١	الكتلة الصدرية	١٢١٢٨
٢	تحالف تقدم	١٧٢٤٥
٣	دولة القانون	١٤٧٧٠
٤	الديمقراطي الكوردستاني	٢٣١٦٤
٥	تحالف الفتح	٢٤٧٠٩
٦	تحالف كوردستان	٢٢٨٠٢
٧	تحالف عزم	٢٩٨١٥
٨	حراك الجيل الجديد	٢٦٠٣٥
٩	امتداد	٣٣٢٥٥
١٠	إشراقة كانون	١٦٧٢٩
١١	تحالف العقد الوطني	٤٧١٤٧
١٢	تحالف قوى الدولة الوطنية	٥٨٧٤١
١٣	تحالف تصميم	٢٦٠١٤
١٤	حركة حقوق	٩٥٣٧٢
١٥	المستقلون	٤٢٩٢٢

من الجدول أعلاه نجد أن ثمن المقعد الانتخابي الأغلى كان من حصة حركة حقوق، إذ جلب كل (٩٥٣٧٢) صوتاً مقعداً برلمانياً واحداً، وجاء تحالف قوى الدولة الوطنية بالمركز الثاني بثمن قدره (٥٨٧٤١) صوتاً للمقعد الواحد، وذلك أيضاً يعبر عن سوء قراءة للقانون الانتخابي، وعدم قدرة على تصميم ماكنة انتخابية تتوافق مع فقرات القانون .

سابعاً : أصوات الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان

تعد نتائج الانتخابات التي جرت في إقليم كوردستان جزءً من الانتخابات المبكرة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من النتائج التي شهدت متغيرات كبيرة في الخريطة السياسية في الإقليم، إذ أنها رسخت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، فعلى الرغم من تناقص عدد أصواته، إلا أنها شهدت زيادة في عدد الفائزين في الانتخابات من قائمته الانتخابية، وذلك يعود لحسن توزيع مرشحيه، أسوة بالكتلة الصدرية التي فازت في عموم العراق، فضلاً عن ذلك فقد شهدت انحساراً واضحا لحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، وحركة التغيير، إذ تعرضت الأخيرة لهزيمة ساحقة في الانتخابات، في مقابل ذلك كان هناك صعوداً لافتاً لحراك الجيل الجديد، الذي حقق نتائج مبهرة، لاسيما على حساب الاتحاد الوطني وحركة التغيير في محافظة السليمانية .

والجدول في أدناه يبين مجموع الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي في انتخابات مجلس النواب العراقي العام ٢٠١٨، والعام ٢٠٢١، والمقارنة بينها صعوداً أو هبوطاً.

جدول رقم (٦)أصوات الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان

ت	الحزب السياسي	انتخابات ٢٠١٨	انتخابات ٢٠٢١	المقارنة	
١	الديمقراطي الكوردستاني	٧٤١٧٢٧	٤٦١١٢٩	تناقصت	٢٨٠٥٩٨
٢	الاتحاد الوطني	٣٦٤٦٥٤	٢٠٣٨٩٧	تناقصت	١٦٠٧٤١
٣	حراك الجيل الجديد	١٣١٦٥٤	٢٠٧٠٧٨	تزايدت	٧٥٤٢٤
٤	الاتحاد الاسلامي	٩٨٠١٩	١٠٨٠١٠	تزايدت	٩٩٩١
٥	حركة التغيير	١٩٩٦١١	٢٠٠٨٣	تناقصت	١٧٩٥٢٨
٦	جماعة العدل الكوردستانية	٩١٩٦٨	٤٢٦٦٤	تناقصت	٤٩٣٠٤

الخاتمة :

تعدّ نتائج الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ تعبيراً عن التغيير الحقيقي في الخارطة السياسية العراقية، وتمثل تغييرا كمياً ونوعياً لم يكن في حسابات أغلب القوى السياسية، فضلاً عن المراقبين .

وكان تبنى نظام الأغلبية والدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة، بالرغم من تدخل الكيانات السياسية برسم الدوائر الانتخابية حسب مصالحها ومناطق تواجد جمهورها، سبباً رئيساً في النتائج التي تمخضت عنها تلك الانتخابات، وهذا القانون ولأول مرة مكَّن قوى جديدة عابرة للطائفية وشخصيات مستقلة وبأكثر من أربعين مقعداً من الوصول إلى عضوية مجلس النواب، وهذه خطوة أولى لترسيخ مبدأ المواطنة على حساب المحاصصة الطائفية المقيتة .

ونعتقد أن هذا القانون هو الأفضل من بين نظيراته من القوانين الانتخابية السابقة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وذلك لا يعني أنه القانون المثالي، إذ يحتاج إلى تطوير في العديد من فقراته، ولابد من دراسة الهنات التي وقع فيها لتجاوزها في التجارب الانتخابية اللاحقة .

أما أهم مشاكل النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات أنها كسابقاتها من التجارب الانتخابية لم تتمكن من حسم أهم معضلة كانت تواجه التجارب الانتخابية كلها، وهي حسم الكتلة النيابية الأكبر، لذلك كان على الكتل والأحزاب السياسية أن تدخل في دوامة المفاوضات ما بعد اعلان نتائج الانتخابات.

المراجع:

١. الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠ هل تفرض أفقاً للدولة المدنية ؟ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب ١٦٠، دبي، أبريل (نيسان) ٢٠٢٠.
٢. بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمنشورة على موقعها الالكتروني https://ihec.iq:
٣. عادل اللامي، النظام الانتخابي وتمثيل الارادة الشعبية، ورقة بحثية مقدمة في الحلقة النقاشية لملتقى النبأ للحوار، كربلاء، ٣ كانون الأول ٢٠٢٢ .
٤. قرار مجلس المفوضين (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) رقم (١٧) للمحضر الاستثنائي (٥٤) المؤرخ في ١٩ أيلول ٢٠٢١ .
٥. نتائج استبيان مركز الرافدين للحوار حول الانتخابات العراقية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢١.

References

1. The Iraqi protests 2020-2019: Do they impose a horizon for a civil state? Al-Mesbar Studies and Research Center, Book 160, Dubai, April 2020.
2. Data of the Independent High Electoral Commission published on its website: https://ihec.iq
3. Adel Al-Lami, The Electoral System and Representation of Popular Will, a research paper presented at the discussion session of the Al-Nabaa Forum for Dialogue, Karbala, December 2022 ,3.
4. Decision of the Board of Commissioners (Independent High Electoral Commission) No. (17) for the exceptional minutes (54) dated September ,19 2021.
5. Results of the Rafidain Center for Dialogue's survey on the Iraqi elections in October 2021, Baghdad, 2021.

حقوق اللاجئين في القانون الدولي

Refugee Rights in International Law

اسم الباحث: أ.د.كريم سيد كنبار

جهة الإنتساب: كلية الهادي الجامعة-قسم القانون

Auther's name:Prof. Dr. Karim Sayed Kanbar

Affiliation: Al-Hadi University College - Department of Law

E-mail: **drkarim@huc.edu.iq**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: سياسة - نظم

work type: research paper

discipline: Politic ,Systems

https://doi.org/10.61279/wwxjxj36

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٠/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١/١٢

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 1/10/2024

Acceptance date: 12/1/2025

Published Online: 25 April. 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١٠/١ تاريخ القبول ١/١٢
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

حقوق اللاجئين في القانون الدولي
Refugee Rights in International Law

أ.د.كريم سيد كنبار
كلية الهادي الجامعة-قسم القانون
Prof. Dr. Karim Sayed Kanbar
Al-Hadi University College - Department of Law
drkarim@huc.edu.iq

المستخلص:

تعد ظاهرة اللاجئين واحدة من بين ابرز القضايا التي تواجه المجتمع الدولي نظرا لما لها من اثار جمة على الصعيد الانساني والتي تتطلب من جميع وحدات المجتمع الدول التكاتف من اجل مواجهة التداعيات الناجمة عنها سواء ما يتعلق منها بمعالجة الدوافع التي تكمن خلف إزدياد أعدادااللاجئين حول العالم وحث الدول المستقبلة للاجئين على الامتثال لقواعد القانون الدولي المنظمة لحالات وحقوق اللاجئين والتي وردت في الاتفاقيات الدولية وبخاصة اتفاقية عام ١٩٥١ وكذلك في نصوص القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي للاجئين.

ان هدف هذا البحث هو دراسة ظاهرة اللاجئين على الصعيد الدولي وبيان حقوقهم وواجباتهم فضلا عن دراسة حقوق وواجبات الدول المستقبلة لهم مع الاشارة الى تقييم حالة اللجوء في المرحلة الراهنة وبيان مدى التزام الدول المستقبلة بالقواعد القانونية المنظمة لاحوال اللاجئين.

ومن خلال البحث يتضح ان هناك قصورا في الاتفاقيات الدولية التي اختصت بالتعامل مع اللاجئين فضلا عن القصور في تعامل الدول المستقبلة.

الكلمات المفتاحية: اللاجئ، النازح، القانون الدولي، حقوق وواجبات اللاجئين، حقوق وواجبات الدول

Abstract:

The refugee phenomenon is one of the most prominent issues facing the international community due to its significant humanitarian impacts, which require all units of international society to unite in order to confront the resulting repercussions, whether related to addressing the motives behind the increasing numbers of refugees around the world and urging countries receiving refugees to comply with the rules of international law regulating the cases and rights of refugees, which are included in international agreements, especially the 1951 Convention, as well as in the texts of international human rights law and international refugee law.

The aim of this research is to study the phenomenon of refugees at the international level and to clarify their rights and duties, in addition to studying the rights and duties of the countries receiving them, with reference to evaluating the asylum situation at the current stage and clarifying the extent of the commitment of the receiving countries to the legal rules regulating the conditions of refugees.

Through the research, it becomes clear that there are shortcomings in the international agreements that deal with refugees, in addition to the shortcomings in the treatment of the countries receiving them.

Keywords: Refugee, displaced person, international law, Rights and duties of refugees, Rights and duties of receiving countries.

تمهيد

تعتبر ظاهرة اللجوء من الظواهر التي عانى منها المجتمع الدولي، خاصة في العقود الأخيرة بعدما ساد الاعتقاد في مرحلة سابقة أن مشكلة اللاجئين كانت مرتبطة بمخلفات الحربين العالميتين، مما دفع بالمجتمع الدولي آنذاك الى تبني اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، والتي كانت محصورة زمنيا وجغرافيا بقارة اوربا قبل سنة ١٩٥٠. إلا أن انتشار النزاعات المسلحة الدولية وغيرها، وتفاقم الكوارث الطبيعية واستفحال الازمات الاقتصادية التي تعصف بغالبية الدول النامية، دفعت موجات بشرية كبيرة الى البحث عن ملاذ آمن خارج حدود بلدانها، فحسب التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢٣، فإن العالم اليوم يشهد أعلى مستويات مسجلة للنزوح واللجوء منذ إنشاء المفوضية.

فقد أجبر ما يزيد على ١١٧,٣ مليون شخص في كافة أنحاء العالم على الفرار من ديارهم ٣٧,٩ مليون منهم مسجلين كلاجئين في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهو رقم لم يسبق له مثيل. كما أن من بين هؤلاء حوالي ٤٧ مليون لاجئ (أي ما يعادل ٤٠٪ من اللاجئين) هم دون سن الـ ١٨ عاماً.

ومع استمرار حدة المشكلات الأمنية والاقتصادية على المستوى العالمي لاسيما في دول الجنوب يتوقع ازدياد المعاناة الإنسانية لهؤلاء لاسيما بعد امتناع العديد من الدول المتقدمة عن استقبال اعداد إضافية منهم اعتقادا منها ان تزايد اعداد اللاجئين لديها من شأنه تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها الامر الذي دفع بعض هذه الدول الى غلق حدودها امام موجات المهاجرين وإعادة العديد من طالبي اللجوء الى دولهم الاصلية رغم انعدام الامن فيها او ارسالهم الى احدى دول العالم الثالث او الجزر النائية او الى احدى السفن الراسية في عرض البحر١.

في ضوء ما تقدم سيتم تقسيم دراستنا لحقوق اللاجئين في القانون الدولي الى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف باللاجئين وتمييزهم عن الفئات الأخرى ويضم مطلبين؛ الأول يتناول مفهوم اللاجئ والمطلب الثاني يتعلق بتمييز مفهوم اللاجئ عن بعض المفاهيم الاخرى.

المبحث الثاني: يتناول حقوق اللاجئين وفقا لقواعد القانون الدولي وينقسم الى

١. من ذلك سعي الحكومة البريطانية ارسال المهاجرين غير النظاميين الوافدين اليها الى رواندا او نقلهم الى احدى الجزر البريطانية النائية او الى المواقع والسفن العسكرية. انظر: الموقع الالكتروني مهاجر نيوز على الرابط: https://cutt.us/2eXzf تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢

مطلبين الأول؛ يبحث في حقوق اللاجئين وفقا لقواعد القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني والثاني يتعلق بالواجبات التي ترد على اللاجئين.

المبحث الثالث: يبحث في حقوق وواجبات الدولة المستضيفة للاجئين وينقسم الى حقوق الدولة المستضيفة في المطلب الأول وواجباتها في المطلب الثاني.

المبحث الرابع يتناول تقييم حالة اللاجئين في العالم ويضم مطلبين؛ الأول يتعلق بقصور الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين والثاني يبحث في قصور التعامل السياسي مع قضية اللاجئين واخيرا الخاتمة والاستنتاجات

معتمدين في ذلك على طروحات المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوع الدراسة.

المبحث الأول:
التعريف باللاجئين وتمييزهم عن الفئات الاخرى

تتطلب دراسة ظاهرة اللاجئين على الصعيد الدولي تحديد ما المقصود باللاجي وما هي مميزاته عن الفئات الاخرى التي قد تتقاسم معه في المعاناة الانسانية وهذا ماسيتم دراسته في هذا المبحث:

المطلب الأول: التعريف باللاجئين

ورد تعريف اللاجئ خصوصا وظاهرة اللجوء عموما في العديد من الوثائق الدولية التي تتعلق باتفاقيات حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، حيث نصت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ على ان اللاجئ هو كل من وجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني ١٩٥١بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه او لا يرغب في حماية هذا البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد٢ .

ولما كانت الاتفاقية قد صيغت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن تعريفها للاجئ ركز على الأشخاص الذين يوجدون خارج بلد منشئهم وصاروا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوربا أو في أماكن أخرى قبل ١٩٥١. أضف الى ذلك أن هذه الاتفاقية لم تتحدث عن كل أسباب اللجوء بل ركزت على اللجوء السياسي، كما أنها أغفلت نقطة مهمة جدا في قضية اللجوء الا وهي اللجوء الجماعي، الذي بات السمة المميزة للجوء في عصرنا الحالي.

ومع ظهور أزمات جديدة خاصة باللاجئين في السنوات التي تلت الخمسينيات من القرن العشرين فان ربط تعريف اللاجئ بهذه القيود وخاصة القيدين الزمني والجغرافي لم يعد يساير الحاجة الإنسانية الفعلية التي تتعلق بموجات النزوح التي أعقبت عام ١٩٥١.وهو ما دفع المجتمع الدولي في البرتوكول الخاص باللاجئين لعام ١٩٦٧ الى الغاء هذين القيدين والتوسع في هذا المفهوم ليدل مفهوم اللاجئ على انه « كل شخص يهرب بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد خارج بلده...»٣.اي بمعنى ان اللاجئ هو من يترك ويغادر بلده نتيجة لظروف قاهرة ترغمه على الفرار والبحث عن الامن والاستقرار خارج حدود دولته الاصلية.

٢. حالة اللاجئين في العالم، خمسون عاما من العمل الإنساني، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، سنة، ٢٠٠٠ص ٢٣.

٣. حماية اللاجئين، دليل القانون الدولي للاجئين رقم ٢،٢٠٠١ مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وبدورها عرفت الاتفاقية الحاكمة لجوانب مشكلات اللاجئين في إفريقيا التي أصدرتها منظمة الدول الافريقية في عام ١٩٦٩ اللاجئ بانه « كل شخص يضطر إلى مغادرة بلد إقامته المعتاد بسبب عدوان، احتلال أجنبي، سيطرة أجنبية أو أحداث تزعزع النظام العام في جزء من بلد ...أو فيه كله»٤.

ويتضح من خلال هذا التعريف أن الاتفاقية أتت بمعيار جديد بالإضافة إلى معيار الاضطهاد والذي نصت عليه الاتفاقيات السابقة ويتمثل في معيار « العدوان، الاعتداء الخارجي، الاحتلال من قبل دول أجنبية أو حدوث أزمات او اضطرابات داخلية وبهذا المعيار فقد خطت الاتفاقية خطوة مهمة في مجال حماية اللاجئين ووسعت في مجال قانون اللاجئين بصورة فعالة إذ أصبحت تغطى فئة جديدة من اللاجئين لم تشملهم اتفاقيات اللاجئين من قبل وهم ضحايا الأنظمة العسكرية والحروب الداخلية والدولية وبالتالي فهو تثبيت للتعريف الموسع الذي اعتمدته الاتفاقية نظرا لكون العنف من الأسباب الرئيسية التي ينجم عنها اللجوء في القارة الافريقية٥.

وبدورها عرفت الاتفاقية العربية لحماية اللاجئين لعام ١٩٩٤ اللاجئ بأنه» كل شخص يلتجئ مضطرا إلى عبور حدود بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو احتلاله، او السيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو جزء منها" ٦. وهي تضيف هنا عوامل الكوارث الطبيعية كسبب من أسباب اللجوء.

المطلب الثاني: تمييز اللاجئين عن الفئات الاخرى

وفي ضوء ما تقدم من تعاريف يتضح ان مفهوم اللاجئ يختلف عن النازح الذي يترك محل سكناه ليقيم في محل اخر داخل بلده حتى وان كانت أسباب النزوح أسبابا قاهرة طالما انه لم ينتقل خارج حدود بلده٧، غير انه يتماثل مع المهاجر ان كانت هجرته خارج بلده ودافعها الاضطرار ولكنه يختلف معه اذا كانت دوافعه ارادية تتعلق بسعيه لتحسين المستوى الاقتصادي مثلا حيث يستطيع المهاجر متى شاء العودة الى بلده

4.)African Charter on Human and Peoples' Rights, Nairobi, 27 June 1981, United Nations, Treaty Series , vol. 1520, p. 217 .217.

٥. العايش قاية منى، حماية اللاجئ في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ١٠.

٦. محمد النادي، حماية اللاجئين في القانون الدولي، الموقع الالكتروني: https://n9.cl/gkhzs تاريخ الزيارة٢٠٢٣/١٢/٢.

٧. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين: دليل ميداني للمنظمات غير حكومية، د ط، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، ٢٠٠٠م،ص ١٧.

الأصلي في حين يتعذر على اللاجئ ذلك طالما ظلت الظروف التي دفعته الى اللجوء قائمة وعلى هذا الأساس فان كل لجوء هو هجرة ولكن ليس كل حالة هجرة هي لجوء٨.

ويختلف اللاجئ أيضا عن حالة الشخص عديم الجنسية وهو الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطنا لها، بموجب تشريعها الداخلي وبالتالي فهو لا يحظى بحماية دولة محددة وقد يكون ولكن ليس بالضرورة لاجئا ...٩ .

أن مفهوم اللجوء يشمل الأشخاص عديمي الجنسية الذين يضطرون لمغادرة دولة إقامتهم العادية والمعتادة نتيجة لأحداث سياسية في هذه الدولة وهذا لا يعني أن كل لاجئ هو عديم الجنسية، كما انه لا يعني ان كل عديم الجنسية هو لاجئ مما يدل على عدم وجدود علاقة متبادلة بين اللجوء وانعدام الجنسية غير أنهما يتشابهان في بعض النقاط مثل عدم التمتع بحماية أية دولة.

وعلى هذا فان وضع حدود فاصلة بين هذه الفئات تبدو عملية معقدة خاصة بعد التوسع الهائل في اعداد المهاجرين والنازحين وعديمي الجنسية وهو ما يلقي بأعباء جسيمة على الهيئات الدولية المعنية بالتعامل مع هذه الفئات ولاسيما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والهيئات الانسانية الاخرى١٠.

ونظرا لهذا التداخل جرى تصنيف اللاجئين الى الفئات التالية١١:

١. الأشخاص المتمتعون رسميا بوضع اللاجئين والمسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويحظون بحمايتها ورعايتها بالإضافة الى حماية ورعاية دولة اللجوء.
٢. الأشخاص الباحثون عن لجوء: وهم الأشخاص الذين فرّوا من دولهم ولكنهم لم يتقدموا بعد بطلب الحصول على لجوء للسلطات المعنية في الدولة التي يتواجدون فيها.
٣. طالبوا اللجوء: وهم الأشخاص الذين تقدموا بطلب رسمي للحصول على وضع لاجئ إلى السلطات الوطنية المختصة وبانتظار نتائج دراسة ملفاتهم.
٤. اللاجئون بحكم الواقع: وهم الأشخاص الذين دخلوا أراضي دولة أخرى أثناء عملية تدفق واسعة للسكان من دولتهم الأصلية بسبب نزاع أو كارثة أخرى إلّا أنهم لا يستطيعون تبرير هروبهم لأسباب تتعلّق بالاضطهاد الشخصي وبالتالي لا يندرجون مباشرة ضمن تعريف اللاجئ.

---

٨. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لاجئ ام مهاجر ايهما اصح، على الموقع الالكتروني:
https://www.unhcr.org/ar/55e57e0f6 تاريخ الزيارة٢٠٢٣/١٢/٣.

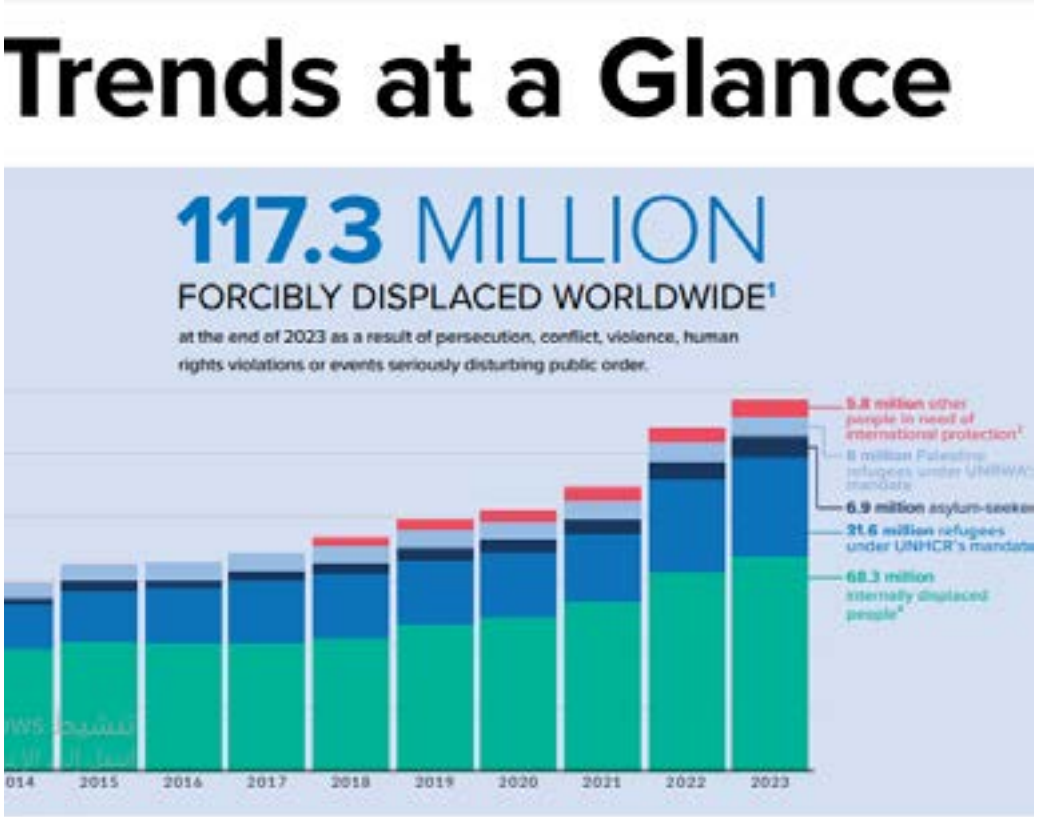
٩.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص عديمو الجنسية، على الموقع الالكتروني:
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2741 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٣.

10. https://www.unhcr.org/global-trends-report2023- Visit date 2024/12/14

١١.مبرك محمد، وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الجزائر،٢٠١١-٢٠١٢، ص ٢٤.

ورغم أن الأشخاص المذكورين في الفئات الثلاثة الاخيرة لا يتمتعون بوضع لاجئ رسميا، إلّا أنهم يتمتعون بحدّ أدنى من الضمانات التي تنصّ عليها الاتّفاقيّة الخاصة بوضع اللاجئين. وتهدف هذه الضمانات إلى حماية الحقّ - وتمكين - الأشخاص من الهرب من دولهم وطلب اللجوء في دولة آخرى دون مواجهة معوقات إدارية يصعب التغلب عليها. كما أنها توفّر الحماية لحق الأشخاص في عدم طردهم أو إعادتهم إلى موطن الخطر (الإعادة القسرية).

وحسب احصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢٣ تصاعد عدد النازحين واللاجئين قسريا في العالم ليصل الى١١٧,٣ مليون بسبب تفاقم الصراعات والحروب في العديد من الدول في اوربا واسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية (شكل رقم ١).



(شكل رقم ١)

أعداد النازحين قسرا لعام٢٠٢٣

المصدر: ٢٠٢٣ The UN Agency, Global Trends Report

المبحث الثاني:
حقوق وواجبات اللاجئين

بهدف تأكيد أهمية المكانة الانسانية للاجئ ضمن القانون الدولي بفروعه المختلفة العديد من الحقوق الانسانية التي كفلت له حق الحياة واشباع حاجاته المادية والمعنوية والتي تمثل واجبات على الدول المستضيفة في نفس الوقت الذي تم فيه فرض مجموعة من الواجبات على اللاجئ والتي تشكل حقوقا لهذه الدول وهذا ما سيتم مناقشته في هذا المبحث.

المطلب الأول: حقوق اللاجئين وفقا لقواعد القانون الدولي

وردت هذه الحقوق في العديد من الاتفاقيات والنظم القانونية الدولية وكما يلي:

اولا - حقوق اللاجئين وفقا لقواعد القانون الدولي للاجئين:

يمثل القانون الدولي للاجئين مجموعة القواعد القانونية والاعراف والاجراءات التي تنظم عملية اللجوء باعتباره حقا للأفراد والجماعات والتزاما من قبل الدول، تلك القواعد التي ارتضاها المجتمع الدولي لحماية حقوق الانسان للذين لا يجدون في دولهم ملاذا امنا ١٢.

وقد تضمن القانون الدولي للاجئين العديد من الحقوق التي تشكل جزءا من حاجات اللاجئ الإنسانية اسوة بحاجات مواطني بلد اللجوء ورغم ان القوانين الوطنية لهذه الدولة هي التي تحدد الصفة القانونية لوضع اللاجئ لديها الا أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين تذكر الحقوق الأساسية التي يجب على القوانين الوطنية في كل بلد منحها (المواد ١٢-٣٤)١٣:

١. يجب أن تحصل أحوال اللاجئ الشخصية على اعتراف القانون الوطني للدولة المانحة للجوء والإقرار بها(م١٢).
٢. يحق للاجئين امتلاك أموال منقولة وغير منقولة(م١٣).
٣. يحق لهم التمتع بحماية الملكية الصناعية والفكرية (م١٤).
٤. حقّ الانتماء للجمعيات(م١٥).
٥. الحقّ في الوصول إلى المحاكم والتقاضي أمامها(م١٦).
٦. تمنح الدول اللاجئين أفضل معاملة إيجابية كتلك التي تمنح لمواطني دولة أجنبية، فيما يتعلّق بحق ممارسة عمل مأجور، والعمل لحسابهم، أو الأعمال الحرة (م١٧،

١٢. مظهر الشاكر، القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية، بغداد،٢٠١٤، ص ٤٠.

١٣. اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، على الموقع الالكتروني
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees
تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٣.

م١٩).

٧. حيث يوجد نظام حصص غذائية، يحق للاجئين الحصول على نفس المعاملة التي يحظى بها المواطنون (٢٠).

٨. فيما يتعلّق بالإسكان، تعامل الدول اللاجئين بأفضل معاملة حسنة ممكنة (٢١).

٩. أما فيما يخصّ التعليم الرسمي والمساعدة العامة، تعامل الدول اللاجئين بنفس الطريقة التي يحظى بها المواطنون (م٢٢-٢٣).

١٠. بشأن قوانين العمل والضمان الاجتماعي، يتمتع اللاجئون بنفس المعاملة التي يحظى بها المواطنون (م٢٤).

١١. يحقّ للاجئين تقديم طلب لجوء إلى السلطات الوطنية المختصة، التي يجب أن تصدر أو تضمن إصدار «الوثائق أو الشهادات التي يجري إصدارها للأجنبي، عادة، من قبل سلطاته الوطنية أو بواسطته» تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تقوم الوثائق أو الشهادات الصادرة على هذا النحو مقام الصكوك الرسمية التي تسلم للأجانب من قبل سلطاتهم الوطنية أو بواسطتها، وتظل معتمدة إلى أن يثبت دليل عدم صحتها (م٢٥).

١٢. يحقّ للاجئين اختيار مكان إقامتهم والتنقل بحرية داخل الأراضي التي حصلوا فيها على وضع لاجئ. (م٢٦)

١٣. يجب على الدول إصدار بطاقات هوية شخصية لكلّ لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة (م٢٧).

١٤. يجب على الدول إصدار وثائق سفر لغرض السفر إلى خارج الأراضي للاجئين الذين يقيمون بصفة مشروعة على أراضيها. وعلى الدول كذلك إصدار وثائق السفر لأي لاجئ آخر يجد نفسه على أراضيها، ممن لا يستطيعون الحصول على وثائق سفر من البلد الذي يقيمون فيه بصورة شرعية (م٢٨).

١٥. لا يجوز أن يخضع اللاجئون لضرائب أعلى من تلك التي يخضع لها المواطنون (٢٩).

١٦. يجب على الدول أن تسمح للاجئين بنقل ما حملوه الى أرضها من موجودات دون أي تمييز على أساس العرق، أو الديانة، أو الرأي السياسي أو الجنسية أو البلد الأصلي أو الإعاقة البدنية، ونقلها إلى أي بلد آخر سمح لهم بالانتقال إليه (م٣٠).

١٧. لا يجوز للدول فرض عقوبات على اللاجئين الذين دخلوا أو تواجدوا على أراضيها بصورة غير مشروعة في حال وصولهم مباشرة من أراضٍ تتعرض فيها حياتهم وحرياتهم للتهديد (م٣١).

١٨. لا يجوز للدول طرد أو إعادة لاجئ (بالقوة) إلى أراضٍ يمكن أن تتعرض فيها حياته أو حريته للتهديد. والشيء الوحيد المسموح به يخص الشخص الذي يمثل خطرا على

الأمن القومي للدولة المعنية، أو « الذي سبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرمًا استثنائي الخطورة، خطر على مجتمع تلك الدولة».

١٩. لا ينفّذ طرد مثل هذا اللاجئ إلّا تطبيقًا لقرار متخذ وفقًا للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون. ويحقّ للاجئ تقديم الدليل على براءته أو استئناف القرار، وأن يمتثل أمام السلطة المختصة. وفي حال إقرار قرار الطرد، يمنح مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر (م٣٢و٣٣).

٢٠. يجب على الدول تسهيل استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها (م٣٤).

ثانيا- حقوق اللاجئين وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني

القانون الدولي الإنساني هو القانون الذي ينطبق في زمن النزاعات المسلحة سواء الدولية أو الداخلية والذي يتمثل بمجموعة من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقيات لاهاي واتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩و البروتوكولات الإضافية لسنة ١٩٧٧.والتي ترمي الى منح حقوق وضمانات لعدة طوائف من الأشخاص في وقت الحرب مثل الاسرى والمدنيين والعاملين في المؤسسات الاغاثية والطبية وغيرهم١٤.

فالقانون الدولي الإنساني كرس حماية اللاجئ باعتباره كسائر المدنيين وجعله من الأشخاص المحميين فهو يحظى بالحماية الجماعية التفضيلية للمدنيين التي نصت عليها هذه الاتفاقية وكذلك بحماية خاصة من خلال الحقوق التي خصصتها لهذه الفئة من المدنيين.

١: الحماية العامة للمدنيين اثناء النزاعات المسلحة

تقضي الحماية العامة للمدنيين بالتزام الأطراف المتنازعة بحماية السكان المدنيين (بضمنهم اللاجئين المتواجدين في مناطق النزاع) وافراد الطواقم الطبية والاغاثية والأسرى وكذلك جرحى الحرب والمقاتلين الذين فقدوا القدرة على القتال والعمل بكل الوسائل لتجنيب هؤلاء الاثار الناجمة عن الحرب من خلال عدم مهاجمة الأهداف المدنية وإيجاد مناطق صحية ومواقع امنة واجلائهم من مناطق القتال ١٥.

٢: تمتع اللاجئين بحماية خاصة أثناء النزاع المسلح والاحتلال العسكري

تتضمن اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) مادة تعالج بوجه خاص حالة اللاجئين و النازحين (المادة ٤٤) وينص البروتوكول الإضافي (١٩٧٧) على توفير الحماية للاجئين وعديمي الجنسية بموجب أحكام الجزئين الأول والثالث من اتفاقية جنيف الرابعة وتتمثل تلك

١٤. للمزيد من المعلومات انظر: على زعلان نعمة واخرون، القانون الدولي الإنساني، بغداد، دار السنهوري، بغداد،٢٠١٨، ص ص ١٩٦-٢٠٩.

١٥. المصدر نفسه، ص ١٨٣.

الحماية بالحقوق التالية:

أ-الحماية أثناء الاحتلال العسكري:

في حالة احتلال أراضي دولة ما فإن اللاجئ الذي يقع تحت سلطة الدولة التي هو أحد مواطنيها يتمتع بحماية خاصة، إذا أن الاتفاقية الرابعة تحظر على دولة الاحتلال القبض على هذا اللاجئ بل وتحظر عليها محاكمته او ادانته أو ابعاده عن الأراضي المحتلة طبقا للمادة (٧٠فقرة٢) من الاتفاقية١٦.

ب-المعاملة الإنسانية أثناء الحجز:

تنص المادة (٤٤) على أنه:» لا يجوز للدولة الحاجزة أن تعامل اللاجئين الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أي حكومة كأجانب أعداء بمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية ونصت الاتفاقية على معاملة الأشخاص المحميين معاملة إنسانية أثناء مدة حجزهم ومنحت لهم حق طلب مغادرة الدولة بمجرد الإفراج عنهم، حيث شددت على وجوب إطلاق سراح المدنيين بأقصى سرعة ممكنة بعد انتهاء الأعمال العدائية»١٧.

ج-حق مغادرة الدولة:

أجازت الاتفاقية حق كل شخص محمي في مغادرة الدولة في بداية النزاع أو أثناءه إلا إذا كان رحيله يضر بالمصالح الوطنية للدولة المضيفة المواد (٤١-٤٣) ، بحيث منحت الاتفاقية للأشخاص الذين يرفض طلبهم للمغادرة باللجوء إلى المحكمة أو اللجنة الإدارية المختصة التي تنشئها الدولة الحاجزة لذات الغرض و اشترطت الاتفاقية نفسها أن تنفذ عمليات المغادرة وفق الظروف الملائمة من حيث الأمن والشروط الصحية و السلامة و التغذية و أن يتم تحمل جميع التكاليف المتكبدة بدأ من الخروج من أراضي الدولة الحاجزة من قبل دولة الوصول أو للدولة التي يكون المستفيدون من رعاياها في حالة الإيواء في دولة محايدة و كما سمحت الاتفاقية للدولة الحامية بالقيام بذلك.

د-حق اللاجئ في تلقي الإمدادات والغوث والحصول على العلاج الطبي:

أجازت الاتفاقية في المادة (٣٨) بفقرتيها (الأولى والثانية) مرور جميع إرسالات الأدوية والمهمات الطبية، ومستلزمات العيادة المرسلة للسكان المدنيين وهو ما يطلق عليه بالحاجات الضرورية للسكان المدنيين.

هـ- حق اللاجئين في ممارسة العقائد الدينية:

أقرت الاتفاقية بجواز ممارسة الأشخاص المحميين لعقائدهم الدينية وحصولهم على معاونة رجال الدين وضمان كافة أشكال الممارسات الدينية وحق الجميع في الممارسة.

١٦. اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٣.

١٧. المصدر السابق.

و- حق اللاجئ في الانتقال:

تضمنت الاتفاقية كذلك في الفقرة الرابعة من المادة (٣٨) حق الأشخاص المحميين المقيمين في منطقة تشهد أخطار او تكون معرضة لآثار الحرب الانتقال من تلك المنطقة بنفس الكيفية التي يعامل بها رعايا الدولة، وبالتالي فاللاجئون وباعتبارهم من الأشخاص المحميين يخضعون لنفس المعاملة المقررة للسكان المحليين.

ر- حظر نقل اللاجئ وابعاده:

أقرت اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (٤٥) حظر نقل أي شخص محمي الى دولة ليست طرفا في الاتفاقية، وذلك شريطة ألا يشكل ذلك عقبة أمام إعادة الأشخاص المحميين إلى أوطانهم او عودتهم إلى أوطانهم بعد انتهاء الأعمال العدائية.

ز- حظر القبض على اللاجئ ومحاكمته وإدانته:

من بين الحقوق التي منحتها اتفاقية جنيف الرابعة للاجئ (المادة ٤٢) هو حظر القبض على اللاجئ ومحاكمته وإدانته أو فرض الاقامة الجبرية عليه من قبل سلطة الاحتلال، إذ يتمتع الفرد اللاجئ الذي يقبع تحت سلطة الدولة التي هو أحد مواطنيها بحماية خاصة إلا إذا كانت هذه الاجراءات ضرورية بسبب الحرب (المادة ٢٧)

س- حق اللاجئ في العودة:

أقرت اتفاقية جنيف الرابعة حق العودة للاجئ في المادة (٤٩) فقرة (٢) بحيث تلتزم الدولة بإعادة السكان المنقولين إلى مواطنهم بمجرد انتهاء الأعمال العدائية في ذلك الإقليم، ويعتبر هذا الحق من الحقوق الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني بحيث أصبح هذا الحق بمثابة مبدأ قانوني، يتعين على المخاطبين به الامتثال له ورغم النص على هذا الحق في العديد من الوثائق الدولية، إلا أنه لا تزال هناك بعض أوجه الانتهاك لهذا الحق ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، تصر إسرائيل على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين ورغم كل النداءات والمطالبات الدولية التي تطالبها بتنفيذ ما جاء بالقرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم١٨.

المطلب الثاني: الواجبات التي يجب على اللاجئين القيام بها

في الوقت الذي منحت فيه مواثيق القانون الدولي العديد من الحقوق فانها فرضت عليه التزامات محددة يمكن تناولها كما يلي:

١٨. نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين على ضو قرارات الامم المتحدة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ص٣٠-٣٧.

١. الالتزام بقوانين ولوائح دولة الملجأ:

يترتب على اللاجئ احترام القوانين والأنظمة النافذة في دولة الملجأ، وفي حالة عدم التقيد بهذه الالتزامات فمن حق دولة الملجأ اتخاذ التدابير اللازمة ضده، لذلك فإنه ملزم ،مثله مثل الأجانب المقيمين فيها، التعامل مع الدولة طبقا للاعتبارات والشروط التي تضعها وقد ورد هذا الالتزام في عدة اتفاقيات دولية تناولت المركز القانوني للاجئ، منها مثلا : اتفاقية كاراكاس بشأن الملجأ الدبلوماسي لعام ١٩٥٤ في المادتين(٩ و٨٣) واتفاقية الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩ بشأن اللاجئين في إفريقيا، وذلك في الفقرة الأولى من المادة (٣) والتي تنص على أنه : « تقع على عاتق كل لاجئ التزامات اتجاه الدولة التي يقيم فيها تتطلب منه أن يقوم بصفة خاصة بالامتثال للقوانين والأحكام السائدة في دولة الملجأ وأن يطيع الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام العام»١٩(١٩).كما ان هناك العديد من المواثيق الإقليمية والدولية التي اكدت على هذا الالتزام ومن ذلك الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية ١٩٩٤التي نصت في المادة ١٢ منها على واجبات اللاجئ المتضمنة احترام قوانين وأنظمة الدول المضيفة والامتثال لأحكامها٢٠.

وقد ورد هذا الالزام أيضا في اتفاقية مؤتمر الأمم المتحدة حول اللجوء الإقليمي ١٩٧٧بالنص على الأشخاص المستفيدين من هذه الاتفاقية عليهم الانصياع لقوانين ونظام الدولة المضيفة٢١ .

٢. عدم القيام بنشاط سياسي او عسكري معادي لأي دولة:

ان تمتع اللاجئ بالحماية الدولية لا يمنحه حق القيام بأي نشاط سياسي او عسكري معادي لأية دولة بما في ذلك موطنه الأصلي. وهو ما يفهم من نص المادة الثانية من اتفاقيه شؤون اللاجئين لعام ١٩٥١ التي ألزمت اللاجئ بعدم القيام بنشاطات تتعارض مع التدابير المتخذة للحفاظ على النظام العام والتي قد تنعكس سلبا على علاقات دولة الملجأ مع الدول المجاورة او تلك المتضررة من هذه النشاطات٢٢.

---

١٩. اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، قسم شؤون الاعلام، ١٩٩٩، ص٦. منشور على الموقع :
https://www.unhcr.org/ar/53588b376 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٥

٢٠. حنطاوي بو جمعة، الحماية الدولية للاجئين – دراسة مقارنة - بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٢٦٩.

٢١. اتفاقية الامم المتحدة حول اللجوء الاقليمي لعام ١٩٧٧،منشور على الموقع الالكتروني:
https//:www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1977/en14705/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٤

٢٢. المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مصدر سبق ذكره.

وعلى هذا المنوال سارت العديد من المواثيق الإقليمية والدولية منها ماورد في الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية لعام ١٩٩٤ التي نصت في المادة ١٢ منها على أنه « يمنع على اللاجئ القيام باي نشاط إرهابي او تخريبي يوجه ضد اية دولة بما في ذلك دولته الاصلية»٢٣ .

بل ان الاتفاقية أعلاه حظرت على اللاجئ عند ممارسته لحرية الرأي والتعبير «مهاجمة اية دولة بما في ذلك دولته الاصلية او ان ينقل بأية وسيلة كانت الآراء او الانباء ما يمكن ان يخلق توترا بين الدولة المضيفة وغيرها من الدول٢٤.

وورد هذا الالزام أيضا في الاتفاقية الافريقية الخاصة بأوضاع اللاجئين في افريقيا لعام ١٩٦٩حيث أكدت ٢٥:

- وجوب امتناع اللاجئ عن القيام باي أفعال هدامة تستهدف أي دولة عضو في المنظمة (المادة ٣ /١)

- تلتزم الدول الموقعة بمنع اللاجئين المقيمين على تراب كل واحدة منها من مهاجمة أي دولة عضو في منظمة الوحدة الافريقية بواسطة أي نشاط من طبيعته خلق توترا بين الدول الأعضاء ولاسيما بالسلاح او بواسطة الصحافة المقروءة او المسموعة(المادة ٣/الفقرة٢).

وتكرر هذا الالزام أيضا في اتفاقية كاراكاس حول حق اللجوء التي وقعت عليها دول أمريكا اللاتينية في عام١٩٥٤ والتي نصت في المادة ٨ على وجوب امتناع اللاجئ عن التعبير عن آرائه سواء بصورة علنية ضد دولته او حكومتها ويجوز لهذه الدولة ان تحتج امام الدولة المضيفة٢٦.

وعلى صعيد مواقف الدول فرادى أصدرت فرنسا منشورا يقضي بعدم تدخل اللاجئ في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة والامتناع عن المساس بأمنها الوطني وبعلاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى٢٧ .

---

٢٣. الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.onlinelibrary.iihl.org/wp-content/uploads/02/2021/THA4282.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٦.

٢٤. المادة ١٣ من الاتفاقية أعلاه، المصدر نفسه.

٢٥.انظر نص الاتفاقية على الرابط: https://www.african-court.org/wpafc/documents/?lang=ar
تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٦

٢٦. اتفاقية كاراكاس بشأن الملجأ الدبلوماسي لعام ١٩٥٤،منشور على الموقع الالكتروني:
https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume201438%/volume-1438-I-24377-English.pdf
وللمزيد عن اللجوء السياسي يراجع: تمارا احمد برو، اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام، لبنان، مكتبة زين الحقوقية والادبية،٢٠١٣، ص٢٣.

٢٧. حنطاوي بو جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨

المبحث الثالث
حقوق وواجبات الدولة المستضيفة للاجئين

كما هو الحال بالنسبة للاجئين رتب القانون الدولي للدولة حقوقا للدولة المضيفة للاجئين وفرض عليها التزامات وفي الوقت الذي عكست فيه هذه الحقوق حرص المشرع الدولي على مراعاة استقلالية الدول وعدم التدخل في شؤونها لداخلية فان الواجبات التي ترد على هذه الدول تعكس اصرار المشرع الدولي على أهمية الالتزام بالمعايير الانسانية عند التعامل مع قضايا اللاجئين وهذا ما سيتم معالجته في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: حقوق الدولة المستضيفة للاجئين:

على الرغم من ان حق اللجوء هو أحد الحقوق الراسخة في القانون الدولي الا ان تطبيقه يتوقف على مدى استجابة دول الملجأ التي يغلب على الكثير منها مشاعر الحذر وتعاظم الهاجس الأمني حيال طالبي اللجوء فضلا عن ارتباط ظاهرة اللجوء بسيادة الدول وبنظمها القانونية وبمدى القدرة على تحمل الاعباء المالية التي تتطلبها عملية قبول اللاجئين .

وعموما فان لدول الملجأ حقوقا لابد من مراعاتها عند تناول قضية اللجوء منها:

اولا- ان الحق في اللجوء:

وعلى الرغم من طبيعته الإنسانية والأخلاقية الا ان قرار قبول اللاجئين من عدمه هو قرار سيادي يتعلق بسيادة كل دولة وسيطرتها على حدودها واقليمها. وبالتالي فهي تستطيع، إذا ما أرادت، تقنين سياسة قبول اللاجئين وفقا لأوضاعها وامكانياتها دون ان تتحمل عن ذلك مسؤولية دولية حيث لا توجد حتى هذه اللحظة آلية تلزم الدول على قبول عدد محدد من اللاجئين الامر الذي اوجد حالة من التناقض بين حقوق الدولة السيادية والتزاماتها القانونية الدولية٢٨.

ثانيا- حق دولة اللجوء في الحصول على المعونة الدولية:

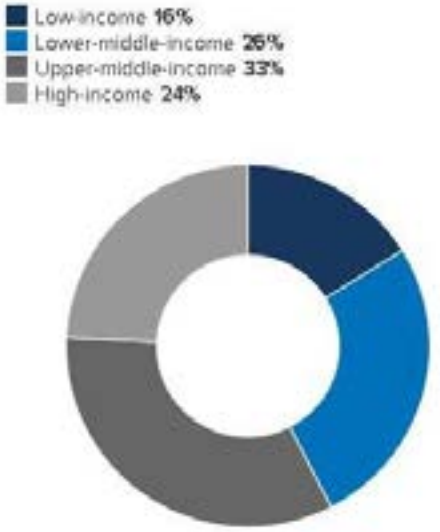
نظرا لما تسببه ظاهرة اللجوء من كلف وأعباء اقتصادية واجتماعية وسكانية ولتنوع وتعدد احتياجات اللاجئين وخاصة في أوقات الازمات واللجوء الجماعي فان من حق دولة الملجأ المطالبة بمعونة دولية او إقليمية للمساهمة في تحمل الكلف واشباع هذه الحاجات وانفاذا لمبدأ التضامن الدولي الذي يعد الركيزة الأساسية في مواجهة الازمات الدولية والحالات الطارئة وقد اشارت الى هذا الحق ديباجة اتفاقية الأمم

٢٨. من ذلك اجبار استراليا طالبي اللجوء على العودة لدولهم الاصلية او السعي لتوطينهم في دول مجاورة وكذلك قيام بريطانيا بترحيل طالبي اللجوء فيها الى رواندا. أنظر في ذلك: فيصل سعيد بن مبارك الخيارين الهاجري، الحماية الدولية للاجئين، مجلة البحوث القانونية والفقهية، الغدد(٤٣)، اكتوبر ٢٠٢٣،ص ٢٠٧٩.

المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ٢٩١٩٥١.

وعلى العموم فان المعونات التي اقرتها الدول الأطراف في الاتفاقية أعلاه للدول التي تستقبل أعداد كبيرة من اللاجئين تضم المعونات المالية والعينية والتي تساهم بها عادة الأمم المتحدة ممثلة بالمفوضية الدولية لشؤون اللاجئين وباقي المنظمات الإنسانية وكذلك الدول الغنية التي لا تستقبل لاجئين لكنها تشعر بمسؤوليتها الدولية في المساهمة في تخفيف الاثار الناجمة عن هذه المشكلة الإنسانية٣٠.

والواقع ان هذه المعونات هي على درجة كبيرة من الأهمية كون اغلب الدول المستقبلة للاجئين في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية هي دول هشة ذات اقتصاديات فقيرة عاجزة أحيانا عن اشباع حاجات مواطنيها ناهيك عن حاجات اللاجئين المقيمين لديها (شكل رقم٢).



(شكل رقم ٢)
توزيع اللاجئين حسب مستوى دخل الدول
المصدر: The UN Agency, Global Trends Report ٢٠٢٢,٢٠٢٣

٢٩. ورد في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١» ...وإذ يضعون قي اعتبارهم أن منح حق اللجوء قد يلقي أعباء باهضه على عاتق بعض البلدان ،أنه من غير الممكن إيجاد حل مرضي لهذه المشكلة التي أقرت الأمم المتحدة بإبعادها او طبيعتها الدوليتين إلا بالتعاون الدولي ،يعربون عن أملهم في أن تبذل جميع الدول ، منهاً إقرار الطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين». أنظر نص الاتفاقية، على الرابط: https://www.hlrn.org/img/documents/Refugee20%Convention20%201951%ar.pdf
تاريخ الزيارة٢٠٢٣/١٢/٨.

٣٠. سنان طالب عبد الشهيد، حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، المجلد الثاني، الاصدار ١٢،٢٠٠٩،ص ص ٢٠٧-٢٠٩.

ومع ان هذه الدول تتوقع ان يتصرف الجميع معها بسخاء الا ان الملاحظ هو ان الاتفاقيات الدولية والإقليمية لم تحدد على نحو قاطع حجم مساهمة الدول الغنية في تحمل الاعباء ولا حجم الانفاق الاممي الذي تضطلع به المنظمات الإنسانية (مفوضية اللاجئين، الصليب الأحمر، الهلال الأحمر) بل ترك الامر الى مدى شعور هذه الأطراف بحجم المشكلة الإنسانية والحاجة الى التضامن الدولي لمواجهتها.

ثالثا- حق الدولة المضيفة للاجئين في رفض استضافة كل شخص اقترف جريمة حرب او جريمة ضد الإنسانية او جريمة جسيمة خارج بلد اللجوء او ارتكب أفعال مناهضة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها (المادة ١/فقرة و).

رابعا- من حق الدولة المستقبلة تقييد بعض حقوق اللاجئ كما في حرية التنقل او العمل أو توفير التعليم المناسب لجميع الأطفال عند زيادة اعداد اللاجئين٣١.

خامسا- من حق الدولة المستقبلة أن تقوم بتوفير حماية مؤقتة عندما تواجه تدفق جماعيا مفاجئ اللاجئين او الهاربين من الصراعات المجاورة لحدودها كما هو الحال في الصراعات التي تدور بين او داخل بعض الدول٣٢.

سادسا- حق عدم جواز تسليم اللاجئين السياسيين على وجه الخصوص في حالة عدم وجود اتفاقية اللاجئين السياسيين٣٣.

سابعا- حقها في إعطاء الجنسية للاجئين المقيمين بصفة دائمة ومعتادة(المادة ٣٤).

المطلب الثاني: واجبات دولة اللجوء

فرض القانون الدولي على عاتق الدولة المضيفة العديد من الواجبات التي يجب عليها القيام بها سواء كانت واجبات إيجابية لصالح خدمة اللاجئين او واجبات سلبية يتعين عليها الامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها الاضرار بمصالح اللاجئين٣٤ .

٣١. المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

٣٢. نصت المادة(٩) من الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ على ((انه ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يمنع في زمن الحرب او ظروف إستثنائية خطيرة لدولة متعاقدة من إتخاذ تدابير مؤقتة بحق شخص معين ما تعتبره اساسيا بالنسبة لامنها الوطني)).

٣٣. مذكرة بشأن الهجرة ومبدأ عدم الاعلدة القسرية، المجلة الدولية للصليب الاحمر، منشور على الرابط:
https://international-review.icrc.org/ar/articles/note-migration-and-principle-non-refoulement
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١٩.
وللمزيد من المعلومات ينظر: برهان أمر االله ، حق اللجوء السياسي، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٢٠٩ وما بعدها.

٣٤. محمد فرحات، ظاهرة اللجوء في افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، المجلد الثاني، العدد الخامس، مارس/اذار ٢٠١٩، ص ص ١٠-١١٢.

وتتمثل هذه الواجبات بما يلي:

اولا- ان تقوم دولة اللجوء بمعاملة اللاجئ معاملة الأجانب المقيمين لديها المادة (٧) من الاتفاقية الدولية.

ثانيا- يتمتع جميع اللاجئين، بعد مرور ثلاث سنوات على إقامتهم، بالإعفاء على أرض الدول المتعاقدة من شرط المعاملة بالمثل (الفقرة ٢ من المادة اعلاه).

ثالثا – على الدول المضيفة ان تصبح طرفا في الاتفاقيات الدولية التي من شأنها تحسين أوضاع اللاجئين٣٥.

رابعا - الالتزام بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

يجب على هذه الدولة المضيفة عند مباشرة مهامها في الحماية، وكذا عند تطبيق أحكام الاتفاقية، التعاون مع المفوضية أو أي مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة وتبليغ الدول المتعاقدة الأمين العام للأمم المتحدة بنصوص ما قد تعتمده من قوانين وأنظمة لتأمين تطبيق اتفاقية ١٩٥١م.

خامسا- تحترم الدول المتعاقدة حقوق اللاجئ المكتسبة والناجمة عن أحواله الشخصية وخاصة ما يتعلق منها بالزواج (المادة /الفقرة ٢).

سادسا – العمل على تسهيل حصول اللاجئ المقيم لديها على بطاقة هوية اذا لم يكن يملك جواز سفر، وفي حالة عدم امتلاكه بطاقة هوية او جواز سفر واراد السفر الى خارج الدولة المضيفة فعليها أن تقوم بإصدار وثائق سفر له طالما ان اقامته مشروعة لديها تسهيلا لعملية سفره هذه مالم يكن منحه وثائق السفر يتعارض مع امنها الوطني أو يتعذر عليها ذلك لأسباب تتعلق بالنظام العام وينبغي على الأطراف الأخرى الاعتراف بهذه الوثائق حال صدورها(المادة٢٨/ الفقرة١).

سابعا – عدم جواز الطرد او الرد: تلتزم دولة الملجأ بعدم طرد اللاجئ المقيم على أراضيها بصورة شرعية الا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني او النظام العام (المادة ٣٢) وفي حالة اتخذت قرارا بالطرد فلابد ان يستوفي القرار الاجراءات التالية:

١- ان يصدر القرار بالطرد وفقا للإجراءات القضائية المتبعة في هذا البلد(المادة ٣٢/ الفقرة ١).

٣٥. دعا قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٤٢٨ الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ الفقرة ٢/أ الحكومات أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات الدولية التي تنهض باعباء الحماية للاجئين.راجع نص القرار على موقع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين: https//:www.unhcr.org/ar50/c5b08b6
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٢.

٢- يسمح للاجئ ان يقدم معلومات لأثبات براءته وله حق الاستئناف وان يكون له وكيل يمثله لهذا الغرض (المادة٣٢/الفقرة٢).

٣- تتيح الدولة المتعاقدة مهلة معقولة للاجئ ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر ويحق للدولة ان تتخذ من الإجراءات ما تراه ضروريا من التدابير الداخلية خلال هذه الفترة (المادة ٣٢/الفقرة٢).

ثامنا - الامتناع عن فرض عقوبات جزائية: ليس للدولة المستقبلة حق فرض عقوبات جزائية على اللاجئين بسبب دخولهم او اقامتهم على أراضيها بصورة غير شرعية شريطة ان يقدم هؤلاء معلومات كافية عنهم وعن اسباب قدومهم وليس لها تقييد حركتهم لحين حصولهم على الإقامة الشرعية او قبولهم في دولة أخرى(المادة٣١ /الفقرة ١و٢).

تاسعا – احترام العقائد الدينية للاجئين وعدم اتخاذ أي اجراء من شأنه عرقلة ممارسة اللاجئين لطقوسهم الدينية التي اعتادوا على ممارستها في بلدانهم الاصلية وان تضمن لهم حرية التربية الدينية لأبنائهم(المادة /٤).

المبحث الرابع
تقييم حالة اللاجئين في العالم

على الرغم من ان مطلب استضافة اللاجئين وحمايتهم هو مطلب أخلاقي وانساني في المقام الأول الا ان هناك جهودا دولية تسعى الى ان يكون هذا المطلب جزءا من قواعد القانون الدولي الملزم.

وقد مثل الاتفاق على قيام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وتشريع اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١ بداية انطلاق هذه الجهود والتي استكملت بصدور بروتوكول الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٦٧ والاتفاقيات القارية والإقليمية التي شرعت في اوربا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

ومع ان هذه الجهود تعكس إدراك المجتمع الدولي المتنامي لحجم المعاناة الإنسانية التي يعاني منها اللاجئون وضرورة إيجاد الحلول الإنسانية التي تخفف عنهم هذه المعاناة الا ان الملاحظ ان الاستجابة الدولية مازالت قاصرة من الناحيتين القانونية والسياسية وعليه سيتم في هذا المبحث دراسة القصور القانوني للاتفاقيات الدولية في المطلب الأول ودراسة القصور السياسي في التعامل مع اللاجئين في المطلب الثاني.

المطلب الأول: قصور الاتفاقيات الدولية: يتمثل هذا القصور في الجوانب التالية:

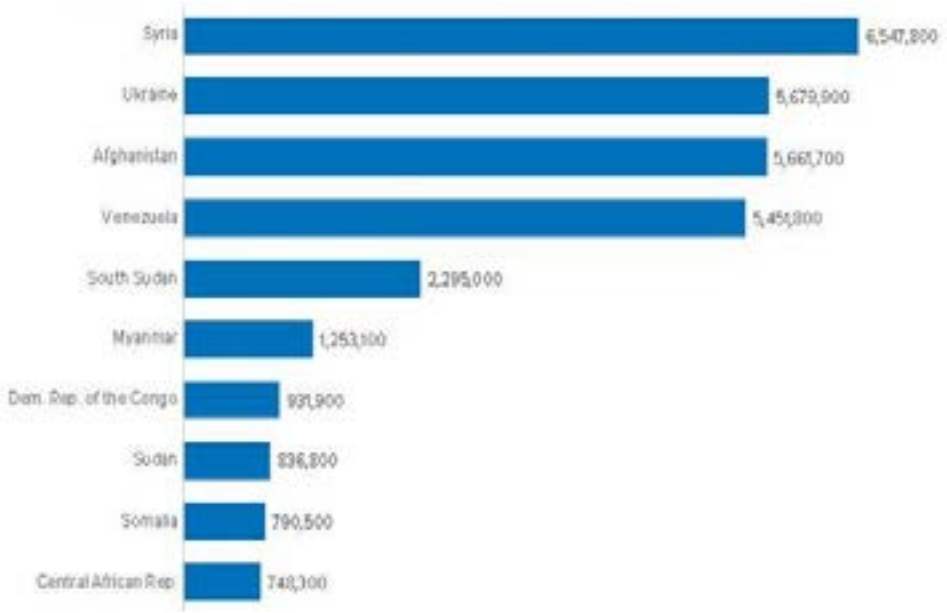
أ - جاءت اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والتي تعد أساس القانون الدولي للاجئين بصياغة قانونية تركز على وجوب التعامل مع قضية اللاجئين انطلاقا من الاعتبارات الإنسانية التي تستلزم التعاطف والتضامن وتقديم الدعم من خلال المبادرات الحكومية وليس من قبيل الالزام القانوني بالإعراب عن املها في ان تبذل الدول كل ما في وسعها للحؤول دون ان تصبح هذه المشكلة سببا للتوتر بين الدول وضرورة تقديم الدعم للدول المستضيفة ومؤازرة جهود المفوض السامي لشؤون اللاجئين (ديباجة الاتفاقية).

والسؤال الذي يطرح هنا هو الى أي حد يمكن التعويل على تعاطف الدول مع قضايا اللاجئين (وهو امر يصعب تقديره) من اجل تحمل مسؤولياتها الدولية والوصول الى حلول ناجعة للمشاكل الناجمة عن اللجوء.

ذلك ان الاتفاقية أعلاه لم تلزم الدول الموقعة عليها لقبول اللاجئين لديها ولم تفرض جزاءات على الدول الرافضة لإيواء هؤلاء حتى وان توفرت لديها الإمكانيات الاقتصادية واللوجستية لاستيعابهم، فقرار قبول اللاجئين من عدمه هو قرار سيادي بالدرجة الأولى وبالتالي لا تسأل الدولة عن عدم قبولها استضافة اللاجئين في اقليمها.

ب - ان الاتفاقية أعلاه حثت الأطراف الموقعة على المشاركة في تقديم العون للدول التي تستضيف اللاجئين ولكنها لم تحدد انصبتها في تمويل النشاطات الاغاثية او الكلف المادية التي تتحملها الدول المستضيفة والهيئات الاغاثية الدولية الاخرى واكتفت بالنص على املها في اضطلاع الدول المتعاقدة بمساندة الاجراءات التي يقوم بها المفوض السامي للاجئين ودعم الدول المستضيفة للاجئين٣٦.

ج - اقتصر سبب اللجوء الوارد في الاتفاقية بالخوف الناشئ عن الاضطهاد والذي يدفع الشخص الى البحث عن مكان آمن خارج دولته الاصلية وهو ما يشير الى غياب الأفق المستقبلي الذي من شأنه الإحاطة بأسباب قد تكون، او هي كذلك فعلا، أكثر تأثيرا في دفع الافراد والجماعات الى الهروب من دولهم والتماس الامن في دولة او دول أخرى. ومن ذلك الحروب والنزاعات الدولية والغير دولية والقمع السياسي والتغير المناخي الذي افضى الى شظف العيش وخاصة في دول الجنوب حيث ادت تلك العوامل الى هجرة العديد من الافراد والجماعات من هذه الدول. ويوضح الشكل رقم ٣ ان اغلب الدول التي فر منها اللاجئون هي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي٣٧.



(شكل رقم٣)
الدول حسب تدفق اللاجئين منها لعام ٢٠٢٢
المصدر: The UN Agency, Global Trends Report ٢٠٢٢,٢٠٢٣

٣٦. الفقرة٢/ د من القرار٤٢٨، المصدر السابق.
٣٧. لقد غطت الاتفاقيات اللاحقة لاتفاقية عام ١٩٥١ هذه الأسباب كل حسب تقديرها.

د- ان اتفاقيات اللاجئين تتضمن تعريفات للأشخاص الذين يجوز تصنيفهم على أنهم لاجئون، الا ان هذه الاتفاقيات لا تتضمن آليات للتنفيذ وتترك مهمة تحديد الأشخاص الذين ينطبق عليهم التعريف للقانون المحلي وللسياسات المحلية. وكثيراً ما يصنف القانون المحلي شخصاً ما على أنه «طالب لجوء» ريثما تقرر السلطات المحلية المختصة أنه ينطبق عليه تعريف اللاجئ وفقاً للقانون الداخلي أم لا.

ومن ناحية أخرى، فقد تعتبر السلطات المحلية هذا الشخص مستحقاً لمعاملته لاجئ اعتباراً من تاريخ تقديمه طلب اللجوء، أو تاريخ دخوله إلى هذا البلد، أو أي تاريخ آخر تال لذلك. وبموجب القانون الدولي، يعتبر الشخص لاجئاً بمجرد أن ينطبق عليه التعريف الوارد في اتفاقية اللاجئين بصرف النظر عن الإجراءات المحلية لتحديد وضع اللاجئين. وتميل السلطات المحلية عموماً إلى اعتبار أن طالبي اللجوء غير مستحقين لأشكال الحماية المحددة التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من الدول ترفض أن تمنح وضع اللجوء، وبدلاً منه تمنح رخصة بالإقامة لأسباب إنسانية بما يمكن اللاجئ من البقاء في دولة اللجوء بصفة قانونية لفترة ما، ولكن بما لا يمنحه الحق في الانتفاع بالضمانات التي تقرها اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين. وغالباً ما تكون الإجراءات المحلية لتحديد وضع اللاجئين طويلة جدا إلى حد أنها قد تستغرق سنوات حتى يتم الفصل في وضعية مقدمي طلب اللجوء[٣٨].

المطلب الثاني: القصور السياسي في التعامل مع قضية اللاجئين:

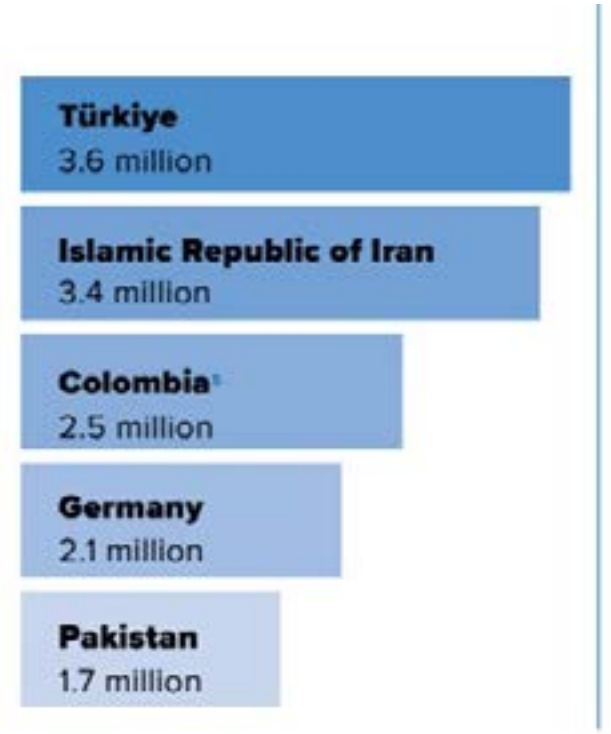
نظرا لتعدد وتنوع الأسباب المتعلقة بظاهرة الهجرة واللجوء تفاقمت مشكلة اللاجئين على المستوى الدولي حتى أصبحت في مقدمة القضايا التي تشغل الدول والمنظمات الدولية على حد سواء.

ومع ان الأصل في اهداف التعامل الدولي مع اللاجئين هو العمل على إيجاد مكان آمن لإيوائيهم او تسهيل عودتهم الطوعية الى بلدانهم بعد زوال مسببات اللجوء منها الا ان التعامل السياسي الدولي مع اللاجئين شابه العديد من اوجه القصور وهو الامر الذي يتمثل بما يلي:

أ-عدم توازن خريطة إيواء اللاجئين على المستوى الدولي: على الرغم من الزيادة الكبيرة التي حصلت في أعداد اللاجئين في العالم والتي وصلت الى أكثر من ٣٥ مليون شخص في أواسط ٢٠٢٣ الا ان توزيع هؤلاء على الدول يظهر ان الدول منخفضة ومتوسطة

٣٨. الوحدة السابعة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين، منشور على الموقع الالكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/M7.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/١١.

الدخل، وليست الدول الغنية، تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين والنازحين حيث تستضيف ٤٦ من الدول الاقل نموا ٢٠٪ من عدد اللاجئين٣٩ شكل رقم ٤.



(شكل رقم ٤)
الدول الأكثر استضافة للاجئين المصدر: The UN Agency, Global Trends Report ٢٠٢٢,٢٠٢٣

ب-ويترافق مع ما تقدم تقاعس الدول الغنية عن تحمل مسؤولياتها الدولية في دعم الدول المستضيفة للاجئين وتباطؤ تمويل عمليات الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية الإنسانية الامر الذي ينعكس سلبا على أوضاع اللاجئين٤٠.

ج-على الرغم من الانفتاح الحاصل في العلاقات الدولية وتقارب المجتمعات الإنسانية من بعضها البعض وصولا الى ما يعرف ب»المواطن العالمي» الا أن مشاعر الخوف والقلق مما هو أجنبي مازالت متأصلة في السلوك السياسي الدولي لاسيما في الموقف من اللاجئين الذين يواجهون، في الغالب، موقفا رافضا لاستقبالهم تارة بذريعة أمنية، الحفاظ على

39. The UN Agency, Global Trends Report 2022,Avilibale at: https://www.unhcr.org/global-trends-report2022- Visit date 2023/12/14
40. https://news.un.org/ar/story/1121077/06/2023 Visit date 2023/12/14

الامـن والاسـتقرار فيهـا، او بذريعـة اقتصاديـة، عـدم توفـر الإمكانيـات الاقتصاديـة لديهـا، أو بذريعـة اجتماعيـة، الحفـاظ عـلى النسـيج الاجتماعـي لشـعوبها٤١.

د-نصـت الاتفاقيـة الدوليـة للاجئـين لعـام ١٩٥١ عـلى عـدم التمييـز بـين اللاجئـين عـلى أسـاس العـرق او الديـن او الموطـن كـون القيمـة والمعانـاة الإنسـانية لجميـع اللاجئـين هـي واحـدة بغـض النظـر عـن اختـلاف اصولهـم الجغرافيـة والاجتماعيـة والسياسـية.

مـع ذلـك تمـارس بعـض الـدول الأطـراف في المعاهـدة وخاصـة الـدول الاوربيـة سـلوكا عنصريـا حيـال طلبـات اللاجئـين او التعامـل مـع اللاجئـين المقيمـين لديهـا.

وقـد ظهـر هـذا الامـر بجـلاء في التعامـل الاوربي مـع اللاجئـين الاوكرانيـين الذيـن هجـروا بلادهـم بسـبب الحـرب مـع روسـيا فمـع إقـرار ان هـؤلاء يسـتحقون المعاملـة الإنسـانية اللائقة بهـم وبمـا يخفـف مـن معاناتهـم الا ان اسـتجابة الـدول الاوربيـة كانـت متميـزة حيـث اتخـذت العديـد مـن التسـهيلات التـي تتعلـق بفتـح الحـدود لدخولهـم دون قيـد او شرط والعمـل بإجـراءات الحمايـة المؤقتـة لإيوائهـم وتمكينهـم مـن الإقامـة والعمـل وحريـة التنقـل والسـكن بالإضافـة الى الخدمـات التعليميـة والصحيـة الأخرى(شـكل رقـم ٥) في حـين يتـم غلـق الحـدود امـا اللاجئـين مـن جنسـيات أخـرى رغـم انهـم قادمـين أيضـا مـن مناطـق النزاعـات والتوتـر في العـالم الامـر الـذي دفـع العديـد مـن الأصـوات الى اسـتهجان هـذا السـلوك غـير المتكافـئ في التعامـل مـع اللاجئـين٤٢.

وعـلى سـبيل المثـال تبـدو ازدواجيـة الموقـف الأوربي هـذه في موقـف الدنمـارك التـي اسـتضافت اعـداد كبـيرة مـن اللاجئـين الاوكرانيـين عـلى وجـه السرعـة في حـين هنـاك اعـداد مـن اللاجئـين مـن جنسـيات أخـرى محتجزيـن في مراكـز الاحتجـاز رغـم مـرور سـنوات طويلـة عـلى احتجازهـم كـما ان الحكومـة الدنماركيـة الغـت بوجـه هـؤلاء تدابـير الإقامـة المؤقتـة وشرعـت بتطبيـق مـا يعـرف ب(قانـون المجوهـرات) الـذي يقـضي بمصـادرة ممتلـكات طالبـي اللجـوء بمـا في ذلـك مجوهراتهـم لتغطيـة تكاليـف اقامتهـم٤٣.

ومـن ذلـك أيضـا اسـتقبال بولنـدا لأكـثر مـن مليـون لاجـئ اوكـراني في حـين انهـا أغلقـت حدودهـا بوجـه ٢٠٠٠ لاجـئ مـن دول الـشرق الأوسـط وتسـببت قواتهـا الأمنيـة الحدوديـة

٤١.انظر في هذا المجال رأي منظمة العفو الدولية المنشور على الموقع الالكتروني للمنظمة:
https://www.amnesty.org/ar/latest/research/03/2023/secretary-generals-reflections-on2022-/
تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/١٣.

٤٢. نادية هاردمان، الدنمارك تفرق في المعاملة بين اللاجئين السوريين والاوكرانيين، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.hrw.org/ar/news/381439/16/03/2022 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/١٣.

٤٣. محمود سلامة، سياسات أوروبا تجاه اللاجئين.. بين التشدد والانتقائية، منشور على الموقع الالكتروني:
https://marsad.ecss.com.eg/74269 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/١٩

بموت اعداد منهم قبل أشهر قليلة من اندلاع الحرب الاوكرانية الروسية٤٤.



(شكل رقم٥) توزيع اللاجئين الاوكرانيين في الدول الاوربية
المصدر:
-https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn ٢-٢٠٢٣١٢٠٨

واستمرارا لتلك المواقف طرح الاتحاد الأوربي ما يعرف بالدولة الثالثة الامنة الذي يعطي الحق للدول الاوربية برفض طلبات اللاجئين بذريعة ان هناك دولة ثالثة آمنة قادرة على استيعابهم وهو ما فعلته اليونان عام ٢٠٢١عندما رفضت طلبات اللجوء المقدمة اليها من مواطنين من دول الشرق الأوسط بحجة ان تركيا تشكل الوجهة الأنسب لإقامة هؤلاء٤٥.

٤٤. المصدر نفسه

٤٥. مفوضية اللاجئين تتوقع زيادة كبيرة في احتياجات إعادة التوطين، منشور على الموقع الالكتروني: https://news.un.org/ar/story/1121462/06/2023 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/١٤.

هـ- في الوقت الذي تزداد فيه اعداد اللاجئين على المستوى الدولي سنويا الا ان القليل منهم من يحظى بحل دائم لحالة اللجوء سواء بالعودة الطوعية الى بلده الأصلي او الحصول على حماية دولة الإقامة او اعادة توطينه في بلد اخر يحدث هذا رغم ان الأصل في إقرار اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ هو ان تتضامن الدول جميعا للتوصل الى (حل عادل ومستدام).

وتشير احصائيات الأمم لعام ٢٠٢٢ الى انه من بين اكثر من ٣٥ مليون لاجئ عاد ٤٠٤ الف منهم بشكل طوعي الى بلدانهم، كما انخفضت إعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة لتصل الى ٥٩,٦٠٠ وحصل ٢٠,٥٠٠ لاجئ على جنسية البلد الذي يقيمون فيه، وشددت الكثير من الدول من شروط قبول اللاجئين لديها٤٦.

46. https://www.unhcr.org/mid-year-trends-report2023- تاريخ الزيارة٢٠٢٤/١٢/٢٤

الخاتمة

لقد سعى هذا البحث الى دراسة حقوق اللاجئين وفقا لما ورد في نصوص الاتفاقيات الدولية وبخاصة اتفاقية الامم المتحدة لمعالجة اوضاع اللاجئين لعام ١٩٥١ وكذلك القواعد القانونية ذات الشأن التي ضمنها القانون الدولي العام والنظم القانونية الدولية الاخرى التي تفرعت عنه لاسيما تلك التي جاءت في القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي للاجئين.

وفي ضوء المعلومات الواردة فيه يتضح ان القواعد القانونية الدولية تعاملت مع ظاهرة اللاجئين باعتبارها مشكلة انسانية تستلزم من جميع الدول التعاون والتضامن المشترك للمساهمة في التخفيف من الاثار الانسانية التي يعاني منها اللاجئون سواء كانت هذه الدول مستضيفة للاجئين او دول مانحة للمعونات لهذه الدول بحكم تطور قدراتها الاقتصادية والمالية.

مع ذلك يلاحظ ان التعامل الدولي مع قضية اللاجئين ترد عليه العديد من المآخذ التي تتعلق بالقواعد القانونية الحاكمة من جهة وبسلوك الدول في هذا الشأن من جهة اخرى، ذلك ان الاتفاقيات الدولية الخاصة بأوضاع اللاجئين عولت على نية ومدى استعداد الدول الاطراف لقبول اللاجئين في اراضيها والتعامل مع هذه المشكلة الانسانية دون أن تتضمن آليات لارغام الدول على الالتزام بذلك.

اضف الى ذلك أن اتفاقية عام ١٩٥١ ضيقت في تعريف اللجوء المرتبط بشعور اللاجئ بالخوف وعدم الامان في دولته والذي يدفعه للجوء في دولة او دول اخرى في حين ان التطورات اللاحقة لعام ١٩٥١ جاءت باسباب اخرى لاتقل اهمية عن الخوف وعدم الامان ان لم تكن تتفوق عليها ومنها الحروب البينية التي شهدتها وتشهدها العديد من الدول لاسيما في افريقيا واسيا والحروب الدولية التي أصبحت ظاهرة متكررة في العلاقات الدولية وكذلك الكوارث البيئية والازمات الاقتصادية وغيرها من الاسباب.

وبالمقابل فان تمسك الدول بسيادتها والحرص على عدم ارهاق اقتصادياتها باعباء جديدة ناهيك عن حذرها التقليدي حيال كل ما هو أجنبي كل ذلك عمق من ازمة اللاجئين على الصعيد الدولي.

ومن خلال متابعة الاستجابة الدولية للتعامل مع اللاجئين يتضح ان التركيز إنصب على معالجة نتائج الظاهرة وليس العمل على إيجاد حلول مستدامة لأنهائها او على الأقل للتخفيف منها، وفي قضية اللاجئين فان الضرورة تقتضي معالجة الأسباب التي تدفع باتجاه اللجوء ولاسيما العمل على تسوية النزاعات الداخلية والدولية والشروع بتنمية الدول الأكثر فقرا واحترام حقوق الانسان وإرساء علاقات التضامن الدولي لمواجهة التحديات القائمة وفي المقدمة منها قضية اللاجئين وما ينجم عنها من معاناة إنسانية.

المصادر:

أولا:الاتفاقيات والقرارات الدولية:

١. اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، على الموقع الالكتروني
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees

٢. اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm

٣. اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، قسم شؤون الاعلام، ١٩٩٩، منشور على الموقع :
https://www.unhcr.org/ar/53588b376

٤. الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.onlinelibrary.iihl.org/wp-content/uploads/02/2021/THA4282.pdf

٥. اتفاقية الامم المتحدة حول اللجوء الاقليمي لعام ١٩٧٧، منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1977/en/14705

٦. اتفاقية كراكاس بشأن الملجأ الدبلوماسي لعام ١٩٥٤ ،منشور على الموقع الالكتروني:
https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume201438%/volume-1438-I--24377English.pdf

٧. القرار١٩٤ لعام ١٩٤٩ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة

٨. القرار ٤٢٨ لعام ١٩٥٠الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة

ثانيا: التقارير:

٩. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين: دليل ميداني للمنظمات غير حكومية، د ط، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، ٢٠٠٠

١٠. حالة اللاجئين في العالم، خمسون عاما من العمل الإنساني، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، سنة، ٢٠٠٠.

١١. حماية اللاجئين، دليل القانون الدولي للاجئين رقم ٢،٢٠٠١ مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ثالثا:الكتب:

١٢. برهان أمر االله ، حق اللجوء السياسي، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

١٣. تمارا احمد برو، اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام، لبنان، مكتبة زين الحقوقية والادبية،٢٠١٣.
١٤. على زعلان نعمة واخرون، القانون الدولي الإنساني، بغداد، دار السنهوري، بغداد،٢٠١٨.
١٥. مظهر الشاكر، القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية، بغداد،٢٠١٤.

رابعا: الرسائل الجامعية:

١٦. العايش قاية منى، حماية اللاجئ في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٧. حنطاوي بو جمعة، الحماية الدولية للاجئين – دراسة مقارنة - بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، ٢٠١٨-٢٠١٩.
١٨. مبرك محمد، وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الجزائر،٢٠١١-٢٠١٢.
١٩. نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين على ضو قرارات الامم المتحدة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، ٢٠١١-٢٠١٢.

خامسا: البحوث

٢٠. فيصل سعيد بن مبارك الخيارين الهاجري، الحماية الدولية للاجئين، مجلة البحوث القانونية والفقهية، الغدد(٤٣)، اكتوبر ٢٠٢٣
٢١. سنان طالب عبد الشهيد، حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الانساني، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الثاني، الاصدار ١٢،٢٠٠٩.
٢٢. محمد فرحات، ظاهرة اللجوء في افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، المجلد الثاني، العدد الخامس، مارس/اذار ٢٠١٩.

سادسا: المواقع الالكترونية:

23. https://www.unhcr.org/ar/55e57e0f6
24. https://www.unhcr.org/ar/53588b376
25. https://www.onlinelibrary.iihl.org/wp-content/uploads/02/2021/THA4282.pdf
26. https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume201438%/volume--1438I-24377-English.pdf
27. https://www.hlrn.org/img/documents/Refugee20%Convention20%201951%ar.pdf

28. https://international-review.icrc.org/ar/articles/note-migration-and-principle-non-refoulement
29. http://hrlibrary.umn.edu/arab/M7.pdf
30.) https://news.un.org/ar/story/1121077/06/2023
31. https://www.amnesty.org/ar/latest/research/03/2023/secretary-generals-reflections-on2022-/
32. https://www.hrw.org/ar/news/381439/16/03/2022
33. https://marsad.ecss.com.eg/74269

References

First: Documents:

1. African Charter on Human and Peoples' Rights, Nairobi, 27 June 1981, United Nations, Treaty Series, vol. 1520.
2. International Committee of the Red Cross (ICRC), Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II), 1125 UNTS ,609 8 June 1977,

Reports:

3. https://www.unhcr.org/global-trends-report2023-.
4. The UN Agency, Global Trends Report 2022,2023.
5. The UN Agency, Global Trends Report 2023.

6. First: International agreements and resolutions:
7. The United Nations Convention relating to the Status of Refugees of 1951, on the website https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees
8. The Fourth Geneva Convention of 1949, published on the website:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm
9. The Organization of African Unity Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa of 1969, United Nations High Commissioner for Refugees, Department of Public Information, 1999, published on the website:https://www.unhcr.org/ar/53588b376
10. The Arab Convention Relating to the Status of Refugees in Arab Countries, published on the website:
https://www.onlinelibrary.iihl.org/wp-content/uploads/02/2021/THA4282.pdf
11. The United Nations Convention on Territorial Asylum of 1977, published on the website:
https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1977/en/14705
12. The Caracas Convention on Diplomatic Asylum of 1954, published on the

website:
https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume201438%/volume-1438-I-24377-English.pdf

13. Resolution 194 of 1949 issued by the United Nations General Assembly
14. Resolution 428 of 1950 issued by the United Nations General Assembly

Second: Reports:

15. The United Nations High Commissioner for Refugees, Refugee Protection: A Guide Field for Non-Governmental Organizations, Dr. T., Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 2000
16. The State of Refugees in the World, Fifty Years of Humanitarian Work, United Nations High Commissioner for Refugees, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 2000.
17. Refugee Protection, International Refugee Law Guide No. 2 ,2001 Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Third: Books:

18. Burhan Amr Allah, The Right to Political Asylum, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1983.
19. Tamara Ahmed Brou, Political Asylum between Theory and Practice in Light of Public International Law, Lebanon, Zain Legal and Literary Library, 2013.
20. Ali Zaalan Ne'ma and others, International Humanitarian Law, Baghdad, Dar Al-Sanhouri, Baghdad, 2018.
21. Mazhar Al-Shaker, International Refugee Law, An Analytical Legal Study, Baghdad, 2014.

Fourth: University theses:

22. Al-Ayesh Qaya Mona, Protection of Refugees in International Humanitarian Law, Master's Thesis submitted to the Faculty of Law and Administrative Sciences, Algeria, 2009-2008
23. Hantawi Bou Jemaa, International Protection of Refugees - A Comparative Study - Between Islamic Jurisprudence and International Law, PhD Thesis submitted to the Faculty of Humanities and Islamic Sciences, University of Oran, 2019-2018.
24. Mubarak Muhammad, The Status of Refugees in Armed Conflicts, Master's Thesis submitted to the Faculty of Law, University of Algiers, 2012-2011.
25. Nadia Shakil, The Right of Return for Palestinians in Light of United Nations Resolutions, Master's Thesis submitted to the Faculty of Law and Political Science, University of Mentouri, 2012-2011.

Fifth: Research

26. Faisal Saeed bin Mubarak Al-Khayarin Al-Hajri, International Protection for

Refugees, Journal of Legal and Jurisprudential Research, Al-Ghad (43), October 2023

27. Sinan Talib Abdul Shahid, Rights and Duties of the Host State for the Humanitarian Refugee, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume Two, Issue 2009 ,12.
28. Muhammad Farhat, The Phenomenon of Asylum in Africa, Journal of African Studies and the Nile Basin, Arab Democratic Center, Volume Two, Issue Five, March 2019.

الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٢١: دراسة في السلوك التصويتي

Iraqi parliamentary elections of 2021 : a study in voting behavior

اسم الباحث: م. د صلاح نوري عبد الحسن، م. م علي عبد الرحيم العبودي

جهة الإنتساب:الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

Auther's name:Phd.Teacher. Salah Noori Abdulhassan, Assistant teacher.Ali Abdulrahim Al-Aboudi

Affiliation: Iraqi University / College of law and political science, Nahrain University/ College of Political Sciences

E-mail: **Ali.abdulrahim@nahrainuniv.edu.iq, Ali.abdulrahim@nahrainuniv.edu.iq**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: سياسة - نظم سياسية

work type: research paper

discipline: Politic ,political systems

https://doi.org/10.61279/wwxjxj36

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢٠

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 1/2/2025

Acceptance date: 20/2/2025

Published Online: 25 April. 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ٢/١ تاريخ القبول ٢/٢٠
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٢١
دراسة في السلوك التصويتي

Iraqi parliamentary elections of 2021
a study in voting behavior

م. د صلاح نوري عبد الحسن
الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسية
م. م علي عبد الرحيم العبودي
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
Phd.Teacher. Salah Noori Abdulhassan
Iraqi University / College of law and political science
Salahnooriabdulhasan@aliraqia.edu.iq
Assistant teacher.Ali Abdulrahim Al-Aboudi
Nahrain University/ College of Political Sciences
Ali.abdulrahim@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص

الشروط والاحكام والقوانين وهو مرتبط بنشاطات السلوك السياسي للفرد مما يجعله تعبيراً فردياً عن الرأي بحرية عند اختيار الممثلين على الرغم من التباينات في طبيعة وتحديات السلوك التصويتي بين المجتمعات ؛الا ان أهدافه تظل ثابتة ،وهي تحقيق تكامل العملية الديمقراطية من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي حالة العراق في الانتخابات النيابية بعد عام ٢٠٠٣ مروراً بانتخابات عام ٢٠٠٥ وصولاً الى انتخابات عام ٢٠٢١، لم تشهد الأمور تغييرات كبيرة ،لقد كانت هناك العديد من العوامل الضاغطة ،التي اثرت بشكل كبير على السلوك التصويتي للمواطن العراقي ، و لا تزال تؤثر عليه ،و من ابرز تلك المؤثرات: الاقتصادية ،السياسية، الاجتماعية، الاثنية والطائفية، والنظام الانتخابي المتبع ، و أدى السلوك التصويتي لدى المواطنين دوراً مهماً في اظهار نتائج الانتخابات بشكل يعكس التنوع في مكونات الشعب العراقي ،فقد افرزت هذه النتائج المزيد من التشتت في المشهد السياسي العراقي ،مع ظهور قوى سياسية جديدة على الساحة السياسية ،وبالتالي مثل هذا الامر تحولاً جوهرياً في العملية السياسية. وان كان ذلك التحول كان ذو طبيعة إجرائية وسطحية ؛الا انه قد يكون بمثابة فتح الأبواب المؤصدة باتجاه التغيير الشامل .

الكلمات المفتاحية: السلوك، السلوك التصويتي، الانتخابات العراقية لعام ٢٠٢١، الانتخابات

Abstract

Voting behavior is one of the general patterns of social behavior, as it follows the same terms, conditions and laws and is related to the activities of the individual's political behavior, which makes it an individual expression of opinion freely when choosing representatives, despite the differences in the nature and challenges of voting behavior between communities; but its goals remain constant, namely, to achieve the integration of the democratic process from all political, social and economic aspects, and in the case of Iraq in the parliamentary elections after 2003, through the elections of 2005 to the elections of 2021, things have not witnessed major changes, there have been many factors lobbying, which significantly influenced voting behavior The voting behavior of citizens played an important role in showing the results of the elections in a way that reflects the diversity of the components of the Iraqi people ,these results have resulted in more dispersion in the Iraqi political scene, with the emergence of new political forces on the political scene, and therefore this represented a fundamental change in the political process, although that change was of a procedural and superficial nature, but it may serve as opening the doors leading to comprehensive change, and not the surface.

Keywords: behavior, voting behavior, Iraqi elections of 2021, elections

المقدمة

تعد الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية ،وبالتالي فهي تمثل بعد أساسي من ابعاد المشاركة السياسية ،فالعملية الانتخابية ترتبط بعلاقة ديناميكية مع المشاركة السياسية، و وفقاً لذلك الأساس لا يمكن ان تكون هناك مشاركة سياسية فعلية من دون وجود مشاركة انتخابية فاعلة تعكس من خلاله السلوك التصويتي للناخبين.

فالسلوك التصويتي للناخب متعدد الجوانب ،ويتضمن مجموعة من المتغيرات والمؤثرات التي قد تكون نفسية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية او غيرها من المؤثرات والمتغيرات الأخرى الفاعلة والمؤثرة على السلوك التصويتي للناخب ،أي بمعنى انه يتضمن معطيات مدركة وعقلانية ،وقد تتغلب العوامل والمؤثرات غير المدركة على العوامل والمؤثرات الأخرى بصورة او أخرى، و حاولنا في بحثنا التركيز على جانب مهم من جوانب العملية الانتخابية العراقية لعام ٢٠٢١ ، الا وهو السلوك التصويتي للمواطن العراقي في تلك الانتخابات ، ومن المهم قبل الخوض في موضوع البحث لابد من توضيح بعض النقاط المتعلقة بموضوع البحث ومنها.

اولاً: أهمية البحث:

تكتسب الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١ أهمية حيوية في تعزيز العملية الديمقراطية في العراق لاسيما انها جاءت بعد استقالة حكومة «عادل عبد المهدي» ،هذا الامر دفع الكثير من الباحثين والدارسين الى التعمق في دراسة مختلف جوانب هذه الانتخابات ،وجرى التركيز في بحثنا على جانب مهم من تلك الانتخابات الا وهو السلوك التصويتي للناخب العراقي بهدف فهم ابرز مظاهره والمعوقات التي تعترضه ،فالناخب كونه كائناً اجتماعياً يتأثر بالعديد من العوامل البيئية التي تؤدي دوراً مهماً في توجيه سلوكه التصويتي.

ثانياً: إشكالية البحث:

ان عملية السلوك التصويتي بما تشتمل عليه من مؤثرات مختلفة تؤدي دوراً مهماً في العملية الانتخابية ،ومن اجل دراسة وتشخيص السلوك التصويتي للناخب العراقي في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ تحاول إشكالية البحث الإجابة على عدة أسئلة محورية لعل من ابرزها الاتي:-

١. ما هو مفهوم السلوك التصويتي؟
٢. ماهي ابرز التحديات التي واجهت الانتخابات النيابية العراقية في عام ٢٠٢١؟
٣. ماهي ابرز مظاهر ومحددات السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية عام ٢٠٢١؟

ثالثاً: فرضية البحث:

يبنى البحث على فرضية مفادها ان مخرجات العملية الانتخابية النيابية في العراق لعام ٢٠٢١ عكست بشكل كبير السلوك التصويتي للناخب العراقي الذي تأثر بدرجة كبيرة بالمؤثرات الخارجية والداخلية الضاغطة.

رابعاً: مناهج البحث:

طبيعة البحث تطلب توظيف اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، أذ جرى استعمال المنهج التحليلي كون البحث احتوى على دراسة نظرية لمفهوم السلوك والسلوك التصويتي ،وايضاً جرى استعمال المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف العملية الانتخابية البرلمانية في العراق عام ٢٠٢١ ،فضلاً عن استعمال منهج التحليل النظمي، و المنهج السلوكي.

خامساً: هيكلية البحث:

انطلاقاً من إشكالية البحث و فرضيته اقتضى موضوع البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، المبحث الأول تضمن دراسة لمفهوم السلوك التصويتي من الناحية النظرية ،اما المبحث الثاني فقد اتخذ عنوان الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠٢١السياقات،والتحديات ،وجرى ضمن هذا المبحث مناقشة اهم السياقات والتحديات التي مرت بها انتخابات عام ٢٠٢١،وفي المبحث الثالث جرى دراسة السلوك التصويتي للناخب العراقي في انتخابات عام ٢٠٢١ من حيث المحددات والمظاهر.

المبحث الأول
السلوك التصويتي مقاربة مفاهيمية

ان عملية تسليط الضوء على الجانب المفاهيمي في الدراسات العلمية والأكاديمية يمثل ضرورة ملحة ،ومن ذلك المنطلق جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالاتي:-

المطلب الأول: مفهوم السلوك

يعد السلوك Behavior الموضوع الرئيس الذي تدور حوله الدراسات الإنسانية عامة ودراسات علم النفس خاصة ،ويقصد بالسلوك «كل أوجه النشاط التي تصدر عن الكائن الحي ،سواء أكان هذا السلوك ظاهراً ام غير ظاهر ،ويكون عادة على شكل نشاط جسمي او حركي او لفظي او عقلي او اجتماعي او انفعالي يصدر من الكائن الحي بوصفه استجابات لمثيرات معينة داخلية وخارجية»١.

وعرف السلوك على انه «مجموع العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق امكانياته ،وحفظ توتراته ،التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري ،الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي او يمهد له ،فهو تجريب عقلي يؤدي فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهماً من ناحية ،كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من جهة أخرى» ٢.

وايضاً عرف بأنه «استجابة الفرد لمؤثر أو موقف خارجي إلا أن تلك الاستجابة تتباين وفقاً لطبيعة و نوعية المؤثر أو الموقف من جهة، وطبيعة السمات الشخصية للفرد من جهة أخرى، وقد تكون تلك الاستجابة حركية او عقلية او اجتماعية»٣.

مما تقدم نخلص الى ان مفهوم السلوك هو «مجموع النشاط النفسي والحركي والجسمي والفيسيولوجي، واللفظي الذي يصدر عن الانسان ،وهو يتعامل مع بيئته ويتفاعل معها» ٤.

---

١. إبراهيم مرتضى إبراهيم الاعرجي,السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد :دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠١٠، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٩٨)، ٢٠١١، ص٥٣٧.

٢. صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ، (دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٢)، ص١٢٩.

٣. صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، (مطبعة الكتاب بغداد،العراق ،ط١، ٢٠١٤)، ص١.

٤. محمد شفيق، السلوك الإنساني وفن القيادة والتعامل و مهارات الإدارة،(مطابع روز يوسف، القاهرة,مصر،ب.ت)، ص٢.

المطلب الثاني: مفهوم السلوك التصويتي

يمثل السلوك التصويتي احدى اهم خطوات العملية الديمقراطية ،سواء في مرحلة التحول أم الترسيخ، ولهذا فان مفهوم السلوك التصويتي يمتلك اهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية ،وعلى المستويات المختلفة انطلاقاً من الفرد الى النظام السياسي ،وهذا يعني ان عملية السلوك التصويتي يمثل حلقة الوصل بين تلك المستويات والابعاد المختلفة ٥.

ان الاهتمام الكبير بالسلوك التصويتي دفع العديد من الباحثين الى التركيز على هذا الموضوع حيث قاموا بالعديد من الدراسات والأبحاث لاكتشاف اتجاهات وسلوكيات الافراد اثناء الانتخابات والتصويت٦.

تعتبر العملية الانتخابية من الاليات والمؤشرات الاساسية للديمقراطية ،أذ ان الانتخاب ليس مجرد اجراء رسمي او خطوات رسمية تنفذ بطريقة سياسية بحتة ،بل هي عملية معقدة ومتشابكة تتداخل فيها عوامل الانتخابات ونظامها وبيئتها، وكذلك طبيعة النظام الانتخابي وضوابطه٧.

فالإنسان نتاج المجتمع الذي نشأ فيه ،وبالتالي فإن هذا المجتمع يساهم في تشكيل توجهاته وسلوكه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية Socialization ،و هذه الأخيرة من اهم مشاكل الوجود الإنساني ،لأنها تتعلق ببناء الفرد الداخلي ،فمن خلال التنشئة الاجتماعية تتكامل الثقافة المجتمعية في شخصية الفرد ،وكذلك تكامل الفرد في الثقافة المجتمعية٨.

بناءً على ذلك يعتبر السلوك السياسي للفرد جزءاً من سلوكه العام ،لأنه كائن اجتماعي يتفاعل مع المتغيرات سواء أكانت على المستوى الاجتماعي ام السياسي ام الثقافي لمجتمعه ، و تشكل هذه المتغيرات عوامل تؤثر في سلوكه السياسي ، وفي مستوى وعيه السياسي٩.

وقد ظهر السلوك التصويتي بشكل ملحوظ مع ظهور المدرسة السلوكية ،و اندماجها في المجال السياسي ،حيث ركزت المدرسة السلوكية على الأنشطة والدراسات التي تتناول

٥. منتصر مجيد حميد، أسس السلوك التصويتي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العدد ٦٢)، ٢٠١٥، ص ١٠٧.

٦. ينظر الى: امين رأس العين، السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر)،٢٠٠٣، ص١٨.

٧. الجمعي قبوح، عبد الكريم هشام، السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري: دراسة سيسولوجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة،(المجلد الثاني، العدد ٢)، ٢٠١٧، ص٥١.

٨. صابر عبد ربه،مصدر سبق ذكره، ص٩.

٩. الجمعي قبوح،عبد الكريم هشام،مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

السلوك السياسي ، مما أدى الى تطور مفهوم السلوك التصويتي ،وقد شمل ذلك دراسة أنماط التصويت والسلوك الانتخابي ،بالإضافة الى التنبؤ بالنتائج المرتبطة بهما١٠.

من هذا المنطلق يتضح ان السلوك التصويتي مرتبط بشكل كبيرة بالجوانب السيكولوجية للفرد ،وبالتالي فهو يتأثر بالعوامل المحيطة في البيئة الاجتماعية التي يتفاعل فيها الفرد فتصبح كل افعاله ،لاسيما بما يتعلق بالجانب الاجرائي للسلوك التصويتي بمثابة ردود أفعال تجاه المحفزات داخل البيئة الاجتماعية ،السياسية ،والديمغرافية الاقتصادية وما الى ذلك .

١٠. منتصر مجيد حميد،مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

المبحث الثاني

الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠٢١ (السياقات، والتحديات)

شهدت الانتخابات النيابية العراقية في عام ٢٠٢١ تحديات جمة كادت تضع العملية الديمقراطية والدستورية في العراق في خطر ،ومع ذلك تمكنت القوى السياسية من احتواء الوضع ،وجرى اتخاذ قرار بإجراء انتخابات مبكرة وسط بيئة يمكن وصفها بالهشاشة الديمقراطية، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق الى الانتخابات النيابية العراقية التي جرت عام ٢٠٢١ واهم التحديات التي واجهتها، و بناءً على ذلك جرى تقسيم المبحث على مطلبين على النحو الاتي:-

المطلب الاول: سياقات الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

قبل ان نتطرق الى الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١، ونتائجها من المهم تسليط الضوء على الاوضاع التي سبقت تلك الانتخابات ،أذ يشعر المجتمع العراقي، لاسيما فئة الشباب منهم بسخط وغضب نتيجة سياسات النخبة الحاكمة ،التي استمرت في هدر ثروات العراق منذ التغيير السياسي عام ٢٠٠٣،وعدم الاهتمام بتنمية القطاع الاقتصادي والسياسي وانتشار ظاهرة الفساد و تفشي الفقر، والبطالة، حيث زادت هذا المتغيرات من حدة الاستياء الشعبي، كذلك اتسم اداء الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ بالضعف والتردد ، فعلى سبيل المثال لم تنجح حكومة «عادل عبد المهدي» بعد عام من تشكليها في معالجة الملفات المهمة التي خلفتها الحكومات السابقة، والتي كان من المتوقع ان تبدء في معالجتها ،لاسيما ما يتعلق بملفات الفساد، ولم يرقَ أداء الحكومة لمستوى معالجة التدهور الاقتصادي، وسوء الخدمات ،وارتفاع معدلات البطالة ،فضلاً عن تعثرت جهود إعادة الاعمار، و استمرت سياسة المحاصصة، وتزايدت التدخلات الخارجية في شؤون البلاد. ١١ .

فضلاً عن ذلك كان الاقتصاد العراقي يكابد العديد من المشكلات ،مثل الازمات في قطاعي الزراعة والصناعة ،وتدهور البنى التحتية، و وقوع الأسواق العراقية تحت رحمة السلع المستوردة، و ارتفاع عجز الموازنة الى ٢٣مليار دولار في عام ٢٠١٩ ،و وفقاً للمتحدث باسم وزارة التخطيط «عبد الزهرة الهنداوي» فأن اخر إحصائية لنسب الفقر في العراق عام ٢٠١٩ قبل جائحة كورونا سجلت ما يقارب ٢٢،٥٪ و نسبة البطالة ٢٣٪ ١٢.

واسهم الفساد المالي والإداري في تشكيل رأي عام موحد يرى ان الطبقة الحاكمة

---

١١. مثنى العبيدي، تنامي الاحتجاجات في العراق: الأسباب والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة،(العدد ٢١٩، كانون الثاني ٢٠٢٠)، ص٢٤٣

١٢. للمزيد ينظر الى : ربع سكان العراق تحت خط الفقر رغم وجود احتياطي يلامس ١٠٠ مليار دولار، جريدة الشرق الأوسط ،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: http://www.aawat.com

غير جادة في اجراءتها لمحاربة الفساد ، وتشير التقارير الدولية الى ان العراق خسر ما يقارب من ٤٥٠ مليار دولار بسبب الفساد ، واستهلك الفساد المالي نحو ٢٥٪ من المال العام سنوياً، وقد صنفت منظمة الشفافية العالمية العراق في المرتبة ١٦٩ من بين ١٨٠ دولة الأكثر فساداً في العالم لعام ٢٠١٩، فالفساد مستشر على نطاق واسع في مؤسسات الدولة وقد اتهام وزراء ومسؤولون كبار وسياسيون بارتكاب جرائم فساد مع الإفلات من العقاب١٣.

في ضوء كل تلك المدخلات والمتغيرات اندلعت تظاهرات واسعة في الشارع العراقي تحديداً في الأول من تشرين الاول عام ٢٠١٩ ضد حكومة (عادل عبد المهدي) ،أذ طالب المحتجون توفير فرص عمل جديدة ، ومستوى افضل للعيش، والقضاء على الفساد، و مع تطور الأمور ازدادت المطالب لتشمل اصلاحات سياسية، ومحاسبة السياسيين الفاسدين منهم، ومع استعمال القوة ضد المتظاهرين وسقوط مئات الضحايا تصاعدت المطالب لتدعو الى تغيير شامل للنظام السياسي القائم، وذلك عبر حل مجلس النواب، واستقالة الحكومة، وتعديل الدستور، ووضع قانون جديد للانتخابات واجراء انتخابات مبكرة تحت أشراف دولي١٤.

ان احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ لم تكن نتيجة آنية بل كانت نتاج لمجموعة من التراكمات التي طالت لأكثر من خمسة عشر عاماً، وعند التمعن في بواعث هذه الاحتجاجات فان المتغير الاقتصادي كان له دور متقدم في اشعالها حيث صار العديد من المواطنين يعانون من انخفاض في مستوى المعيشة بشكل لافت فضلاً عن ارتفاع مستويات البطالة، واضمحلال الخدمات بشكلها العام، و تراجع البنية التحتية، ١٥،كل ذلك أدى الى خلق حالة من عدم الثقة في السياسات الحكومية.

المطلب الثاني: تحديات الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

نَشبتَ الاحتجاجات الشعبية في الأول من تشرين الاول عام ٢٠١٩ مُلقيةً بأثارها على البينة الاجتماعية العراقية مما تبلور مجموعة من النتائج التي اثرت على النظام

---

١٣. ستار جبار علاي،مشكلة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣،المعهد العراقي لحوار الفكر ١٧ أيلول،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: http://www.bit.ly/35glhe7.

١٤. ميرفت عوف،ايران برة برة:لماذا تخاف طهران من مظاهرات العراق اكثر من لبنان،ساسا بوست،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:
https://www.albasrah.net/pages/mod.php?pageNum_Recordset714=1&totalRows_Recordset391=130&mod=authart&idauth=1
تاريخ زيارة الموقع ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

١٥. ينظر الى : تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان في اب ٢٠٢٠ انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول ٢٠١٩ الى نسيان٢٠٢٠ ، ص٣ ص١٠.

السياسي العراقي بشكل فاعل و مؤثر، وكانت حصيلة تلك الاحتجاجات ان قدم رئيس الحكومة «عادل عبد المهدي» استقالته ، وهو امر لم يسبق ان حدث في تاريخ الحكومات العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣، لاسيما مع استقالة الحكومة بأكملها لاحقاً وتشكيل حكومة جديدة برئاسة «مصطفى الكاظمي» وكان من بين أولوياتها هذه الحكومة اجراء انتخابات نيابية مبكرة، ومن نتائج الاحتجاجات ايضا اصدار قانون انتخابي جديد يدعم نوعا ما الانتخابات الفردية والدوائر المتعددة بدلاً من نظام الانتخابات بالقائمة المعتمدة سابقاً ، والذي كانت تتركز فيه سلطة الكيانات السياسية الكبيرة واستيلائها على الحكم طوال الانتخابات الماضية١٦.

اسفرت الاحتجاجات عن اصدار قرار من الحكومة بتسريع العمل على تقديم موعد الانتخابات التي كانت مقررة في عام ٢٠٢٢، ليجري تقديمها الى عام ٢٠٢١ ،وجاءت هذه الخطوة استجابةٌ لمطالب إجراء انتخابات بصورة مبكرة استناداً الى قانون انتخابي جديد يسن من قبل السلطة التشريعية، تهدف هذه الانتخابات الى ايجاد حكومة تعبر عن آمال وتطلعات الشعب، وتكون قادرة على ادارة البلاد بالشكل الامثل، و ساهمت هذه التطورات في تنمية وعي مجتمعي جديد ناقم على الطبقة السياسية الحاكمة ،والقوى السياسية التي فشلت في عملية الادارة .

وافقت الجهات المعنية على تنظيم الانتخابات النيابية المبكرة في العاشر من تشرين الاول عام ٢٠٢١ ،وتم أجراءها بالفعل في ذلك التاريخ ،وشهدت الانتخابات تغييرات في نظامها ،حيث جرى الانتقال الى نظام التمثيل النسبي عبر الدوائر الانتخابية المتعددة ،مع تجزئة العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية ، يعتمد هذا التقسيم على جمع مجموعة من مراكز تسجيل الناخبين في كل دائرة انتخابية، و أصبح للمحافظة الواحدة عدد من الدوائر الانتخابية ،مع السماح بالترشيح الفردي داخل كل دائرة ،ويتم ترتيب المرشحين حسب عدد الأصوات التي حصلوا عليها ،ويتم اعتبار الفائز من يحصل على اعلى عدد من الأصوات بناءً على النظام الانتخابي الفائز الأول.

ساعد النظام الانتخابي الجديد على بروز احزاب و قوى سياسية جديدة مع عدد ملحوظ من المرشحين المستقلين ، كما زادت حصة بعض الاحزاب التي يبدو ان قاعدة مؤيديها قد توسعت اكثر من السابق ،وبالرغم من الضمانات التي وفرها القانون الانتخابي لجعل التمثيل اكثر واقعية عبر تمكين الناخب من اختيار مرشحه بشكل مباشر دون الاعتماد على القائمة ؛ إلا ان المشاركة لم تكن بالمستوى المتوقع بالنظر الى حجم الاحتجاجات ومستواها و مطالبها بالإصلاح و الإنجاز، واستناداً الى اعلان المفوضية العليا

١٦. زهير خضير عباس، لمى عباس محمد، الانتخابات النيابية المبكرة في العراق :بين المطالب المشروعة للاحتجاجات والتحديات الراهنة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، (المجلد ٢٩، العدد٩، ٢٠٢١)، ، ص٢٦٩.

المستقلة فأن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت ٤١٪ من اجمالي ٢٤،٩٠٧،٦٧٩ ناخب ، و شارك في العملية الانتخابية ٢١ تحالفا و ١٠٨ حزباً سياسياً فضلاً عن ٧٨٩ مرشحاً مستقلاً ، و حصلت التحالفات المشاركة على ١٣٨ مقعداً بينما حصلت الاحزاب على ١٤٨ مقعداً اما المستقلين فحصلوا على ٤٣ مقعد١٧.

١٧. للمزيد ينظر الى : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الاتي: www.http//ihec.iq،تاريخ زيارة الموقع ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٥.

المبحث الثالث

السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

ان ابرز اشكال السلوك السياسي هو السلوك التصويتي ، و الأخير يعد من اكثر طرق المشاركة السياسية انتشاراً ، وهو سمة مميزة للمجتمع الحديث ،فهو يمثل وسيلة منظمة للتعبير عن الرأي، حيث يعتبر التصويت بجوهره فعلاً يعكس وجهة نظر الفرد، ويعد الانتخاب من الأدوات الاساسية التي تسمح للشعب بالمساهمة في عملية صنع القرار السياسي بما يتماشى مع النظام القائم١٨،ووفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالاتي:-

المطلب الأول: معوقات السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

السلوك التصويتي للناخب العراقي في المراحل الانتخابية الماضية منذ انتخابات عام ٢٠٠٥ ، مروراً بانتخابات عام ٢٠١٠ ، ٢٠١٤،ومن ثم انتخابات عام ٢٠١٨ كان يعتمد بشكل كبير على طبيعة الاوضاع المحيطة ،التي تتزامن مع كل مرحلة انتخابية، في انتخابات عام ٢٠٢١ لم تختلف الأمور كثيراً ،أذ كانت هناك مجموعة من المؤثرات الضاغطة ،التي اثرت بصورة كبيرة على السلوك التصويتي للمواطن العراقي ،وسوف نبحث في تلك المؤثرات بصورة مختصرة وهي الاتي:-

اولاً. المعوقات الاقتصادية:

تؤثر العوامل الاقتصادية في السلوك الناخبين بشدة مستندة الى الظروف الاقتصادية العامة للمجتمع ،والوضع الاقتصادي والمالي الذي تجري فيه الانتخابات مع تزايد التحديات الاقتصادية وضغوطها ،أذ يركز المواطنون بشكل أكبر على كيفية مواجهة هذه التحديات بدلاً من التصويت في الانتخابات ،فالعديد من أصحاب الدخول المنخفضة يرون ان الانتخابات ليست من اولوياتهم ،لأنها لا تقدم حلول فورية لمشكلاتهم ،مؤمنين بأن المشاركة السياسية لا تسهم في تحسين احوالهم المعيشية ،وبالتالي لا يهتم بعضهم بالأنشطة السياسة او المشاركة في الانتخابات ما لم يتحقق لهم امنهم الاقتصادي اليومي١٩.

ويتأثر السلوك التصويتي للمواطنين في العراق تأثراً كبير بالعوامل الاقتصادية ، حيث تؤدي مشكلة البطالة دوراً حيوياً في تشكيل هذا السلوك داخل المجتمع العراقي ، ووفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط بلغ معدل البطالة بين فئة الشباب لعام ٢٠١٦(٢٠,١٪)،

---

١٨. محمد عدنان محمود،السلوك السياسي وقيم المجتمع:رؤية في السلوك السياسي والانتماء الاجتماعي في العراق: (دار سطور للنشر والتوزيع،بغداد،العراق،ط١، ٢٠٢١)، ص٣٠٦.

١٩. احمد جابر حسن محمد، نصيف جاسم محمد، التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤ و٢٠١٨، مجلة ادأب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية الآداب، (المجلد ١٣، العدد ٤٥، اذار ٢٠٢١)، ص١٨٦.

مع ارتفاع نسبي لدى الاناث ليصل الى ٣٨٪ ،كما بلغ معدل النشاط للفئة العمرية ٢٠ عاماً حوالي ٤٣٪، تظهر هذه الإحصاءات ان الفئة الشبابية معرضة بشكل كبير للتأثيرات السلبية لمعدلات البطالة المرتفعة ،وتفيد بيانات البنك الدولي إن هذه الفئة شهدت زيادة ملحوظة في معدلات البطالة بلغ بنسبة ٣٦٪ في عام ٢٠١٩ نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية٢٠ .

ووفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ بلغ معدل الفقر نسبة ٢٠٪ ،تمثل هذه النسبة انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠١٤ ،أذ كانت ٢٢,٥٪ نتيجة الازمة الاقتصادية والأمنية المزدوجة التي مر بها العراق في ذلك العام ، وتختلف معدلات الفقر بين المحافظات بناءً على النشاط الاقتصادي ومستوى التطور التنموي ،وشهدت بعض المحافظات انخفاضاً في نسبة الفقر في حين ارتفعت النسبة في محافظات اخرى بينما بقيت ثابتة في بعضها، واستجابة لهذه الاحصائيات اطلقت الحكومة العراقية خطة استراتيجية لخفض مستويات الفقر في العراق للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، مستهدفة خفض نسبة الفقر الى ١٦٪٢١.

وفقاً لما سبق تأثر السلوك التصويتي للمواطنين العراقيين بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية ،أدى هذا التأثير الى انخفاض نسب المشاركة للناخبين في انتخابات عام ٢٠٢١ ،أذ كانت المشاركة في هذه الانتخابات بصورة اقل من جميع الدورات السابقة بعد عام ٢٠٠٥ و وصلت الى ٤١ ٪ بينما ارتفعت نسبة الامتناع عن المشاركة الى ٥٩٪ ، مقارنة بنسبة عزوف ٥٥ ٪ في الدورة النيابية السابقة٢٢.

فالحقيقة المؤكدة انه كلما كان النمو الاقتصادي لمجتمع ما كافياً لإشباع الحاجات المتزايدة للمواطنين ،وتوفير حد ادنى مقبول من الدخول توفر لجميع المواطنين حياة كريمة كلما تهيأت الفرصة بشكل اكبر لاتساع نطاق المشاركة في الانتخابات.

ثانياً: المعوقات الاثنية والمذهبية:

منذ الانتخابات الأولى في العراق عام ٢٠٠٥ وحتى انتخابات عام ٢٠٢١ أدت التأثيرات الطائفية والعرقية دوراً مهماً في تشكيل السلوك التصويتي للناخب العراقي ، ففي الدورة الانتخابية الاولى صوت العراقيون ضمن اطار طائفي ومناطقي وعرقي للقوائم التي رفعت شعارات تتعلق بهذه الهويات، وكان ذلك نتيجة للتوترات بين

٢٠. نبيل جعفر المرسومي، دور اطراف الإنتاج في مواجهة البطالة، (منظمة العمل الدولية، ط١، ٢٠٢٢)، ص١٢.

٢١. وزارة التخطيط العراقية،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: http//www.mop.gov.iq،تاريخ زيارة الموقع ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٥.

٢٢. علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١:دراسة تحليلية،(مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١)، ص٣.

الأطراف السياسية واختلافات العلاقات السياسية بينها، وكل طرف كان يسعى لتوجيه جمهوره نحو اتجاهات معينة مستغلاً مخاوفهم السياسية والأمنية، ويستعمل الاعلام لتسويق هذه المخاوف وتعزيزها، لاسيما في ظل التحديات مثل التهديدات الإرهابية التي اتخذت ابعاداً طائفية واضحة نتيجة لدور الجماعات الارهابية في بناء ثقافة التطرف والعنف المتبادل٢٣.

فالانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ لا تختلف عن سابقاتها من حيث تأثيرها في التحالفات الانتخابية ،ومن ثم تأثيرها في السلوك التصويتي للناخبين، أذ ان التحالفات الانتخابية كانت انعكاساً لما سبقتها من انتخابات فالتحالفات الانتخابية كان منقسمة بصورة كبيرة ،لاسيما بين مختلف القوى السياسية التي كانت انعكاساً لانقسام المشهد الانتخابي بحسب التوجهات السياسية والاجتماعية والاثنية والطائفية.

ثالثاً: الاغتراب السياسي:

تضافرت مجموعة من العوامل التي أسهمت بشكل كبير في تحديد سلوك الناخبين العراقيين في انتخابات عام ٢٠٢١،حيث شهدت تلك الانتخابات نسبة مشاركة متدنية ،أذ بلغت نسبة المشاركة ٤١٪ ،مما يعكس عزوفاً بنسبة ٥٩٪ مقارنة بالانتخابات السابقة ، فالاغتراب السياسي احد اهم العوامل التي قيدت السلوك الانتخابي للمواطنين ،أذ يشعر العديد منهم بأنهم غير قادرين على احداث تأثير او التأثير في قرارات الحكومة ،هذا الشعور يؤدي الى ابتعادهم عن النشاطات السياسية والادوار الاجتماعية ،في كنف هذه المعادلة تظهر نخبة حاكمة تعيد انتاج نفسها بأسماء جديدة واغلبية محكومة مما يخلق احتكاراً للأدوار ويفقد المجتمع الامل بالتغيير، ،هذا الشعور بالاغتراب السياسي كان له دور محوري في ضعف الاقبال على صناديق الاقتراع على الرغم من ان زيادة المشاركة ضرورية لتحقيق التغيير المنشود ،وبالتالي يعتبر ضعف المشاركة السياسية اقصى درجات الاغتراب السياسي٢٤.

رابعاً: النخبة السياسية:

ان عملية التصويت لقادة الكتل وزعماء الأحزاب السياسية لنفوذهم في مناطق معينة تعد من العوامل التي افقدت الانتخابات جزءاً كبيراً من أهميتها وحيوتها ،هذا الامر أدى الى تراجع الاقبال الانتخابي ،لاسيما بين الطبقة المثقفة ،أذ ما زال النفوذ الذي

٢٣. محمد عدنان محمود، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٨.

٢٤. سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير،العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية:دراسة حالة انتخابات ٢٠١٨ -٢٠٢١، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت،كلية القانون والعلوم السياسية،(المجلد الأول،العدد٢٧، ٢٠٢٢)، ص٢٧٤.

تتمتع بها المناصب الحكومية او النيابية وزعامة الكتلة تؤثر بصورة كبيرة في الناخبين، وتدفعهم للأدلاء بأصواتهم لصالح قادة الكتل اكثر من باقي المرشحين في نفس القائمة٢٥

كل ذلك جعل تزايد الطموحات الشخصية للنخبة السياسية ،وبالتالي فأن ذلك الامر زاد من تَأزّم تشكيل الحكومة في كل انتخابات نيابية تشهدها البلاد ،وان طموحات هذه الزعمات كانت المُعْضلَة الاساسية ،التي تعترض تشكيل حكومة تترجم آمال الناخبين وطموحاتهم ،وبالتالي فأن كل تلك المتغيرات التي كانت مهيمنة على الواقع العراقي لم تكن تعطي انطباع مشجع في تحقيق توافق يحرر العراق من ازماته ٢٦.

المطلب الثاني: طبيعة السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

لا شك ان انتقال العراق من نظام شمولي مغلق الى نظام سياسي يرتكز على التعددية أدى الى نشوء مرحلة جديدة قائمة على التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، وكما تناولنا في المبحث السابق واجهت العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التحديات، وكان احد ابرز التحديات سلوك الناخبين التصويتي في الانتخابات الأخيرة التي عام ٢٠٢١، أذ يشكل هذا السلوك جزءاً اساسياً في واقع العملية السياسية والمشاركة فيها، واستناداً الى ذلك فأن الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١ كانت مختلفة عن سابقاتها من ناحية الادلاء بالأصوات الانتخابية وفقاً للمتغيرات الطائفية والعرقية والجهوية فجاءت نتائج الانتخابات لتعزز من عمق الانقسام الذي يعيشه المجتمع العراقي.

انتجت تلك الانتخابات مشهد سياسي جديد على الساحة السياسية العراقية ، أذ تبلور عنها تَقَهقُرُ الأحزاب التقليدية بشقيها الشيعية والسنية، في المقابل شهدنا تقدم قوى جديدة على الساحة السياسية ممثلة بالتشرينين والمستقلين ، فضلاً عن اطْلالَة قوى شابة لم يتعدى عمر افرادها الثلاثون عاماً ،و امر لم يكن مسموحاً به في الانتخابات السابقة ،كما حصلت المرأة على (٩٧) مقعداً ، متجاوزة العدد المخصص لها وفق الدستور العراقي٢٧.

٢٥. همسة قحطان خلف،العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة في انتخابات ٢٠١٨،مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت،كلية القانون والعلوم السياسية،(العدد١٦، ٢٠١٩)، ص٥٤.

٢٦. سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦ ص٢٧٧.

٢٧. علي سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

اسم الحزب	عدد المقاعد	اسم الحزب	عدد المقاعد
الكتلة الصدرية	٧٣	تقدم	٣٧
ائتلاف دولة القانون	٣٤	الديمقراطي الكردستاني	٣٢
تحالف الفتح	١٧	تحالف كردستان	١٦
عزم	١٢	مكونات الاقليات	٩
امتداد	٩	حراك الجيل الجديد	٩
اشراقة كانون	٦	العقد الوطني	٥
تصميم	٥	قوى الدولة	٤
أحزاب صغيرة	٢١	مستقلون	٤٠

جدول رقم (١) من اعداد الباحث من اعداد الباحث بالاستناد الى الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط الاتي: www.http//ihec.iq تاريخ زيارة الموقع ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥،و يبين السلوك التصويتي للناخب العراقي في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق ان الكتلة الصدرية حصلت على اعلى عدد من المقاعد في مجلس النواب أذ نالت ٧٣ مقعداً، وهو ما يمثل حوالي ٤٢٪ من مجموع المقاعد التي حصل عليها المرشحون الشيعة سواء من الأحزاب السياسية ام المستقلين ،حيث يبلغ عددها الإجمالي نحو ١٧٦ مقعداً ،في المقابل حصل حزب تقدم بقيادة «محمد الحلبوسي» على ٣٧ مقعد ،وشهدت كتلة «حيدر العبادي» ،و «عمار الحكيم» المتمثلة بقوى الدولة تراجعاً ،بينما برزت قوى تشرين التي ساهمت في تقريب موعد الانتخابات ،اما بالنسبة للقوى الكردية تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من الهيمنة على أغلبية المقاعد ،اما المستقلون فقد حصلوا على ٤٠ مقعداً ٢٨ .

ان السلوك التصويتي يعد نوعاً من أنواع السلوك البشري، وتتأثر ممارسته بمجموعة متنوعة من العوامل ، ويؤدي العامل الديموغرافي دوراً محورياً في السلوك التصويتي ،أذ يعتبر حجم السكان الاساس الذي يعتمد عليه في العملية الانتخابية ،ومع ذلك لا ينظر عادة الى حجم السكان كمعيار أساسي في الانتخابات ،بل الأهم هو مدى تفاعل المجتمع ،بشكل حضاري مع العملية الانتخابية٢٩.

ومن ذلك المنطلق حدد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ مقاعد مجلس النواب

٢٨. مارسين الشمري، الانتخابات العراقية ٢٠٢١:المستقلون والأحزاب السياسية الجديدة،(مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢)، ص٧.

٢٩. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (المجلد٨،العدد ١، ٢٠١٣)، ص٣٨٠.

وفقاً للنسبة السكانية ؛اي بمعنى ان كل عضو في مجلس النواب العراقي يمثل(١٠٠ الف) نسمة، وبذلك اصبح عدد أعضاء مجلس النواب في الدورة الانتخابية الأخيرة لعام ٢٠٢١ بحدود ٣٢٩ مقعد ،وجرى توزيع المقاعد وفقاً لنسب مقررة لكل محافظة من المحافظات بما تتناسب مع حجم الناخبين، و أدى النظام الانتخابي الجديد بعد تقسيم العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية دوراً كبيراً في السلوك التصويتي للناخبين ،أذ جرى تقسيم المحافظات الى عدة دوائر انتخابية ،والجدول الاتي يبين الدوائر الانتخابية حسب المحافظات العراقية.

	المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين	عدد مراكز التسجيل	عدد مراكز الاقتراع	عدد المحطات	حصة المحافظة من المقاعد
١	بغداد	١٧	٥٣٣٣١٣٥	٢٠٩	٢٨٤٢	١٢٥٤٧	٧١+مقعدين للمكون المسيحي والصابئي
٢	نينوى	٨	٢٣٧٠١٩٦	١٤٠	٧٥٣	٥٦٤٢	٣١
٣	البصرة	٦	١٨٠٦٨٧٩	٧٦	٤١٤	٤١٦٨	٢٥
٤	السليمانية	٥	١٢٩٠٥٨٥	٧٩	٥٠٣	٢٩٦٩	١٨
٥	ذي قار	٥	١٢٦٢٩٠٥٨	٤٤	٤٤٠	٢٨٦٦	١٩
٦	بابل	٤	١٢٦٤٥٠٧	٣٧	٣١٤	٢٨٣٧	١٧
٧	اربيل	٤	١٠٥٠٤١٦	٥٣	٤٩٨	٢٦١٠	١٥
٨	الانبار	٤	١٠٨٧٣٤٦	٧٢	٣٨٠	٢٤٩٣	١٥
٩	ديالى	٤	١٠٤٧٤٣٩	٤١	٤٨٣	٢٤٦٦	١٤
١٠	كركوك	٣	١٠٢٠٩٦٥	٤٣	٣١٥	٢٢٤٧	١٢
١١	ميسان	٣	٧١٧٢٥٤	٤١	٢٣٠	١٦٧٠	١٠
١٢	كربلاء	٣	٧٤٤٤٩٧	٣٤	٢٤٤	١٦٩٠	١١
١٣	صلاح الدين	٣	٩٧٢٠٠٢	٣٨	٣١٢	٢٢٢٧	١٢
١٤	المثنى	٢	٥٣٦٦١٠	٢٩	١٧٠	١١٥٣	٧
١٥	واسط	٣	٨٤٣٢٠٦	٣١	٣٠٥	١٨٧٤	١١
١٦	الديوانية	٣	٧٩٧٩٠٠	٤١	٢٤٦	١٨٠٧	١١
١٧	دهوك	٣	٧٧٤٦١٧	٤١	٢٦٤	١٨٠٧	١٢
١٨	النجف	٤	٨٤٦٢٥٩	٣٠	٣٣٦	٢٠٥٧	١٢

جدول رقم (٢) من اعداد الباحث بالاستناد الى الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط الاتي: www.http//ihec.iq تاريخ زيارة الموقع ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥،يوضح تقسيم العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية ،وعدد الناخبين في كل دائرة انتخابية ،وعدد مراكز التسجيل ومراكز الاقتراع والمحطات.

ان عملية تقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية صغيرة، ومتعددة يؤثر بشكل كبير على حصر التصويت في مدن معينة ،نتيجة لذلك غالباً ما يتم توجيه التصويت نحو ناخبين ينتمون الى طائفة دينية او اجتماعية محددة متجاهلاً معايير الكفاءة والنزاهة التي ينبغي ان تكون اساس الاختيار ،وبالتالي ادت هذه العوامل دوراً مهماً في سلوك الناخبين خلال انتخابات عام ٢٠٢١ وبالرغم من التنوع الديني والطائفي في العراق تظل الغالبية العظمى من سكانه يدينون بالإسلام ،حيث تعتبر الطائفتان الرئيستان هما «السنية والشيعية» ، وتحدد الانتماءات الجغرافية لكل طائفة بدءاً من محافظة بغداد، حيث تعد المحافظات الواقعة شمال بغداد مثل دهوك، أربيل ،السليمانية، نينوى،كركوك،تكريت،ديالى الانبار من معاقل المذهب السني، في المقابل تسود الطائفة الشيعية في محافظات الجنوب ،مثل بابل،كربلاء، النجف،الديوانية،المثنى،ذي قار،البصرة،ومع ذلك توجد مناطق تداخل بين الطائفتين في بعض المحافظات مثل أجزاء من البصرة وبابل و واسط و ذي قار٣٠.

ووفقاً للمتغيرات الديمغرافية فهناك عدد من القوميات والمكونات ذات الطابع الاثني والطائفي توزعت في المجتمع العراقي ،أذ يضم العراق بعض القوميات المؤثرة في المشهد السياسي مثل القومية الكردية والتركمانية والاشورية والارمن فضلاً عن القومية العربية ،أذ تشكل تلك القومية بحدود ٨٠ الى ٧٥ ٪ من سكان العراق ،بينما تبلغ نسبة الكرد ١٥ الى ٢٠٪ و ٥٪ تتوزع بين القوميات الأخرى، وهذه النسبة تتفاوت في الزيادة والنقصان بحسب أوقات زمنية سياسية ،وقد تركت هذه الظاهرة اثر واضح في السلوك التصويتي عبر توجه الناخبين نحو التصويت الى قوائم ذات طابع قومي معين متأثرين بذلك في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء للقومية التي ينتمون اليها مما ظهر ذلك بصورة جلية في السلوك التصويتي في انتخابات عام ٢٠٢١ .

مما سبق يتضح لنا تأثير السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية عام ٢٠٢١ ،فعملية تأثير وتعديل خيار التصويت في الانتخابات تأثر بصورة كبيرة بالعوامل المؤثرة والضاغطة ،فضلاً عن ارتباط التصويت بتفضيلات سياسية متباينة ،وهذه التفضيلات السياسية ارتبطت بصورة كبيرة بالمكونات الاجتماعية المختلفة في المجتمع العراقي، التي ينتمي اليها الأشخاص المصوتين ،وبالتالي فأن التصويت لتلك التفضيلات السياسية ذات الأصل الاجتماعي كانت من خلال القناعة لتصويت لمرشح معين ،وتلك القناعة لم تكن نتاج تحليل اهداف ومشاريع و روئ المطروحة من قبل الشخص المرشح في الحملة الانتخابية ،ولكن التصويت جاء بسبب الضغوط التي مارسها أعضاء مجتمعهم ،ومن هنا عبر السلوك التصويتي عن العقل الجمعي لمجتمع معين في لحظة تاريخية فارقة.

٣٠. للمزيد ينظر الى: شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥،رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاداب ،جامعة بغداد، ٢٠٠٧)، ص٦٦.

الخاتمة

شهدت الانتخابات النيابية العراقية في عام ٢٠٢١ العديد من التحديات والصعوبات ،ومن ابرز هذه التحديات هو السلوك التصويتي للناخبين العراقيين، والذي تتشكل على أساسه نتائج الانتخابات، و تبين من خلال البحث ان السلوك التصويتي ليس مجرد اختيار مرشح بل هو عملية متكاملة تعتمد على العديد من المتغيرات المؤثرة ،تتضمن هذه المتغيرات السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والعرق والطائفية، وتظهر بوضوح اثناء العملية الانتخابية عندما يدلي الناخبون بأصواتهم في صناديق الاقتراع، حيث تتجسد جميع التراكمات والمواريث والتفاعلات في لحظة محددة ،وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من ابرزها الاتي:-

١. يتأثر السلوك التصويتي بشكل كبير بالعوامل النفسية للفرد ،ويتفاعل بشكل مباشر مع المؤثرات المحيطة في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ،وتنعكس هذه التفاعلات في افعاله ،لاسيما تلك المتعلقة بالسلوك التصويتي من الناحية الإجرائية، فتكون تصرفاته بمثابة استجابات للمثيرات الموجودة داخل البيئات الاجتماعية ،السياسية ،والديمغرافية ،والاقتصادية ،الى جانب كافة المتغيرات الأخرى التي تمتلك تأثيراً قوياً على هذا السلوك.
٢. يعتبر السلوك التصويتي من حيث مفهومه العام نوعاً من السلوك الاجتماعي ،و بالتالي فهو يخضع لنفس القواعد والشروط التي تحكم السلوك الاجتماعي ، مع ذلك ما يميز السلوك التصويتي عن السلوك الاجتماعي هو ارتباطه الوثيق بشؤون الحكم ،والسياسة العامة.
٣. اندلعت الاحتجاجات الشعبية في الأول من تشرين الاول عام ٢٠١٩ ،وكان لها تأثيراً كبيراً على الوضع في البلاد ،واسفرت هذه الاحتجاجات عن نتائج ملموسة اثرت بشكل كبير على النظام السياسي العراقي ،حيث أدت الى استقالة رئيس الحكومة آنذاك «عادل عبد المهدي» وتشكيل حكومة جديدة برئاسة «مصطفى الكاظمي»، وكانت من اهم أولويات هذه الحكومة اجراء انتخابات نيابية مبكرة.
٤. نتيجة لتلك الاوضاع والتحديات ،تقرر اجراء انتخابات نيابية مبكرة في العاشر من تشرين الاول ٢٠٢١ ،وبالفعل جرى تنظيمها في هذا التاريخ ،وجرى تعديل النظام الانتخابي الى نظام التمثيل النسبي مع دوائر انتخابية متعددة ،أذ جرى تقسيم العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية ،ويعتمد تقسيم هذه الدوائر على ضم مجموعة من مراكز تسجيل الناخبين في كل دائرة انتخابية، وبهذا الشكل أصبحت كل محافظة تتكون من عدد من الدوائر الانتخابية ،أذ يتم الترشيح فيها بشكل فردي ضمن الدائرة الانتخابية ،ويعاد ترتيب المرشحين في كل دائرة انتخابية بناءً على عدد الأصوات التي

حصلوا عليها المرشح ،والفائز في الدائرة الانتخابية هو من يحصل على اعلى نسبة من الأصوات وفقاً لنظام الفائز الأول .

٥. شكلت النتائج فارقا كبيراً عن جميع سابقاتها من كافة الجوانب وساهم النظام الانتخابي الجديد في بروز احزاب و قوى سياسية جديدة و زيادة عدد المرشحين المستقلين بشكل ملحوظ، كما شهدت بعض الأحزاب توسعاً في قاعدة مؤيديها مقارنة بالسابق ، و رغم الضمانات التي وفرها القانون الانتخابي لتحقيق تمثيل اكثر واقعية ،أذ يتمكن الناخب من اختيار مرشحه بشكل مباشر دون الحاجة للقائمة ، الا ان مستوى المشاركة لم يكن موازياً لحجم الاحتجاجات و مطالبها بالإصلاح و الانجاز، حيث أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان نسبة المشاركة وصلت ٤١٪.

٦. ان السلوك التصويتي للمواطن العراقي في المراحل الانتخابية الماضية التي مرت بها العملية السياسية منذ انتخابات عام ٢٠٠٥ ، مروراً بانتخابات عام ٢٠١٠ ، ٢٠١٤،وحتى انتخابات عام ٢٠١٨ تأثر بشكل كبير بطبيعة الظروف المحيطة والضاغطة ، التي ترافقت مع كل مرحلة انتخابية ،مما اثر بصورة ملحوظة على توجهات الناخبين.

٧. شهدت الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ استمرارية في نمطها التقليدي فيما يتعلق بتأثيرها على التحالفات الانتخابية ،وبالتالي على سلوك الناخبين التصويتي، حيث ان التحالفات الانتخابية التي تم تشكليها كانت تجسيداً لما سبقها من تحالفات .

٨. اسفرت نتائج الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١ عن انعكاس واضح لسلوك الناخب العراقي التصويتي، الذي تأثر بشكل كبيرة بالعوامل الخارجية والداخلية الضاغطة، لتتشكل النتائج الانتخابية على ضوء هذا السلوك التصويتي الذي كان نتاجاً للتفاعلات والتراكمات والمواريث التاريخية التي شهدتها العملية السياسية والانتخابية في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

المراجع

اولاً: الكتب

١. صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ،(دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٢).

٢. صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، (مطبعة الكتاب بغداد،العراق ،ط١، ٢٠١٤).

٣. محمد عدنان محمود،السلوك السياسي وقيم المجتمع:رؤية في السلوك السياسي والانتماء الاجتماعي في العراق: (دار سطور للنشر والتوزيع،بغداد،العراق،ط١، ٢٠٢١).

٤. محمد شفيق، السلوك الإنساني وفن القيادة والتعامل و مهارات الإدارة،(مطابع روز يوسف، القاهرة, مصر، ب.ت).

٥. نبيل جعفر المرسومي، دور اطراف الإنتاج في مواجهة البطالة، (منظمة العمل الدولية، ط١، ٢٠٢٢)

ثانياً: الدوريات

٦. احمد جابر حسن محمد،نصيف جاسم محمد،التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤ و٢٠١٨، مجلة اداب الفراهيدي،جامعة تكريت،كلية الاداب،(المجلد ١٣، العدد ٤٥، اذار ٢٠٢١)

٧. الجمعي قبوح،عبد الكريم هشام، السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري: دراسة سيسولوجية،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة،(المجلد الثاني، العدد ٢، ٢٠١٧).

٨. زهير خضير عباس، لمى عباس محمد، الانتخابات النيابية المبكرة في العراق :بين المطالب المشروعة للاحتجاجات والتحديات الراهنة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، (المجلد ٢٩، العدد٩، ٢٠٢١).

٩. معتز إسماعيل خلف، محددات السلوك الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت،(العدد ٢٤، ٢٠٢١).

١٠. منتصر مجيد حميد، أسس السلوك التصويتي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العدد ٦٢، ٢٠١٥).

١١. مثنى العبيدي،تنامي الاحتجاجات في العراق:الأسباب والتداعيات،مجلة السياسة الدولية،مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة،(العدد ٢١٩، كانون الثاني ٢٠٢٠(

١٢. سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير،العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية:دراسة حالة انتخابات ٢٠١٨ -٢٠٢١، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة

تكريت،كلية القانون والعلوم السياسية،(المجلد الأول،العدد٢٧، ٢٠٢٢).
١٣. همسة قحطان خلف،العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة في انتخابات ٢٠١٨،مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت،كلية القانون والعلوم السياسية،(العدد١٦، ٢٠١٩).
١٤. سفين جلال فتح الله،جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية،مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (المجلد٨،العدد ١، ٢٠١٣).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١٥. امين رأس العين، السلوك الانتخابي والاتصال:دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة الجزائر)،٢٠٠٣.
١٦. شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥،رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب ،جامعة بغداد، ٢٠٠٧).

رابعاً: الأبحاث و التقارير

١٧. تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان في اب ٢٠٢٠ انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من (تشرين الاول ٢٠١٩ الى نسيان٢٠٢٠).
١٨. باسل حسين، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتدم في سياق جديد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية،(٣٠ أيلول ٢٠٢١(.
١٩. علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١:دراسة تحليلة،مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد، ٢٠٢١.).
٢٠. عبد الجبار السعيدي،خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٢١:تقييم حالة،ا لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة ،٨ تشرين الأول ٢٠٢١).

خامساً: مصادر الانترنيت

٢١. ميرفت عوف،ايران برة برة:لماذا تخاف طهران من مظاهرات العراق اكثر من لبنان،ساسا بوست،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:

https://www.albasrah.net/pages/mod.php?pageNumRecordset714 =1&totalRows_Recordset1 39130=&mod=authart&idauth=2024 تاريخ زيارة الموقع 21 كانون الثاني .1

٢٢. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الاتي: www.http//ihec.iq،تاريخ زيارة الموقع ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤.

٢٣. وزارة التخطيط العراقية،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:

http//www.mop.gov.iq

References

First: the books

1. Saber Abd Rabbo, theoretical trends in the interpretation of political consciousness,(Al-Wafa house for Dunya printing and publishing, Alexandria, Egypt, Vol. 2002 ,1).
2. Saleh Abbas al-Taie, the entrance to foreign policy: a study in foreign political behavior, (book press Baghdad, Iraq, Vol.2014 ,1).
3. Mohammed Adnan Mahmoud, political behavior and community values:a vision in political behavior and social affiliation in Iraq: (Dar setur publishing and distribution, Baghdad, Iraq, Vol.2021 ,1).
4. Mohamed Shafik, human behavior and the art of leadership, dealing and management skills, (rose Youssef press, Cairo, Egypt, B.C).
5. Nabil Jafar al-Marsoumi, the role of production parties in the face of unemployment, (ILO, i2022 ,1)

Second: periodicals

6. Ahmed Jaber Hassan Mohammed, Nasif Jassim Mohammed, voting and participation in the Iraqi parliamentary elections of 2014 and 2018, al-Farahidi literature magazine, Tikrit University, Faculty of literature, (volume 13, issue 45, March 2021)
7. El-Jami'i qabouh, Abdelkarim Hisham, electoral behavior in Algerian society: a psychological study, Algerian Journal of human security, Batna University, (Volume II, Issue 2017 ,2).
8. Zuhair Khudair Abbas, Lama Abbas Muhammad, early parliamentary elections in Iraq :between the legitimate demands of the protests and the current challenges, Journal of the University of Babylon for the Humanities, University of Babylon, (Vol.29, No. 2021 ,9).
9. Moataz Ismail Khalaf, determinants of electoral behavior in Iraq after 2003, Tikrit Journal of political science, Tikrit University, (Issue 2021 ,24).
10. Montaser Majid Hamid, the foundations of voting behavior in the United States of America, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, (issue 2015 ,62).

11. Muthanna al-Obaidi, the growing protests in Iraq: causes and consequences, Journal of international politics, Al-Ahram Center for Political Studies, Cairo, (issue 219, January 2020)
12. Sumaya Daham Kazim, Ali Saadi Abdul Zahra Jubeir, reluctance to hold Iraqi parliamentary elections: a case study of the 2021-2018 elections, Tikrit Journal of political science, Tikrit University, Faculty of law and Political Science, (Volume I, Issue 2022 ,27).
13. Hamsa Qahtan Khalaf,the Democratic political process in Iraq between reform, empowerment and comprehensive review in the 2018 elections, Tikrit Journal of political science, Tikrit University, Faculty of law and political science, (No. 2019 ,16).
14. Sven Jalal Fathallah, geography of the parliamentary elections in Iraq for 2010: a study in geopolitics, Kirkuk University Journal for Humanitarian Studies, Kirkuk University Journal for Humanitarian Studies, (Vol.8, No. ,1 2013).

Third: letters and theses

15. Amine ras el Ain, electoral behavior and communication:a descriptive field study of the behavior of a sample of voters in Algeria during the 1999 presidential elections, unpublished master's thesis, (Faculty of political science and media, University of Algiers), 2003.
16. Shaker Daher Farhan al-Zaidi, geography of the parliamentary elections in Iraq in 2005, unpublished master's thesis (Faculty of Arts, University of Baghdad, 2007).

Fourth: research and reports

17. The report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in August 2020 violations and abuses of human rights in the context of demonstrations in Iraq from (October 2019 to forget 2020).
18. Bassel Hussein, Iraqi general elections: intense competition in a new context, Al Jazeera Center for studies, Doha, analytical paper, (September 2021 ,30).
19. Ali Saadi Abdul Zahra, the 2021 legislative elections in Iraq:An Analytical Study, Al Bayan Center for studies and planning, (Baghdad, 2021.).
20. Abdul-Jabbar al-Saidi, map of political forces participating in the 2021 legislative elections:a case assessment, Arab Center for research and Policy Studies, (Doha, October 2021 ,8).

Fifth: internet sources

21. Mervat auf, Iran Barra Barra:why Tehran is more afraid of the demonstrations in Iraq than in Lebanon, Sasa Post, International Information Network on

the following link: https://www.albasrah.net/pages/mod.php?pageNum_Recordset714=1&totalRows_Recordset39130=1&mod=authart&idauth=1 the date of visiting the site is January 2024 ,21.

22. The Independent High Electoral Commission, the International Information Network at the following link: www.http//ihec.iq, website visit date January 2024 ,22.
23. Iraqi Ministry of planning, international Internet Information Network at the following link: http/ / www. mop. gov. iq

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في السياسة الدولية

The geostrategic importance of southeast asia in international politics.

اسم الباحث: م.د نور سبع خميس

جهة الإنتساب:الجامعة العراقية/ رئاسة الجامعة- قسم الشؤون العلمية

Auther's name:Dr. Noor Sabea Khamees

Affiliation: Al-Iraqia University / University Presidency - Department of Scientific Affairs

E-mail:noor.s.khamees@aliraqia.edu.iq

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: سياسة - العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

work type: research paper

discipline: Politic ,International Relations and Foreign Policy

https://doi.org/10.61279/jjaxkh57

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١٣

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١٣

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April. 2025

Received: 13/1/2025

Acceptance date: 13/2/2025

Published Online: 25 April. 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١/١٣ تاريخ القبول ٢/١٣
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في السياسة الدولية

The geostrategic importance of southeast asia in international politics.

م.د نور سبع خميس
الجامعة العراقية/ رئاسة الجامعة- قسم الشؤون العلمية
Dr. Noor Sabea Khamees
Al-Iraqia University / University Presidency
Department of Scientific Affairs
noor.s.khamees@aliraqia.edu.iq

المستخلص

تضم قارة آسيا نظم إقليمية عدة: شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، فضلاً عن روسيا الاتحادية في شمال شرق القارة الآسيوية والأوربية. يركز هذا البحث على منطقة جنوب شرق آسيا نظراً لأهميتها المتزايدة كوحدة مهمة في النظام العالمي، وتأتي هذه الأهمية من الموقع الجغرافي المهم، وكذلك الدور الفاعل لمنظمة الآسيان في النظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب أن أمن الطاقة العالمي يعتمد جزئياً على أمن الممرات البحرية الموجودة في المنطقة وعلى رأسها مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي. أدت هذه العوامل إلى تحول منطقة جنوب شرق آسيا إلى مسرحاً لتنافس القوى على النفوذ في المنطقة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين فضلاً عن القوى الاقليمية الأخرى كاليابان والهند وروسيا الاتحادية، الأمر الذي أدى إلى ايجاد تحالفات تركزت في معظمها ضد الصين القوة ذات النفوذ الأوسع في المنطقة .

الكلمات المفتاحية: جنوب شرق آسيا – الجيوستراتيجية _ بحر الصين الجنوبي- مضيق ملقا

Abstract:

The continent of Asia encompasses several regional systems: East Asia, Southeast Asia, and South Asia, in addition to the Russian Federation in the northeastern part of Asia and Europe. This research focuses on Southeast Asia due to its growing significance as an important unit in the global system. This importance stems from its strategic geographic location, the active role of ASEAN in the global economic system, and the fact that global energy security partially depends on the security of maritime passages in the region, notably the Strait of Malacca and the South China Sea. These factors have turned Southeast Asia into a stage for power competition over influence, primarily involving the United States and China, alongside other regional powers such as Japan, India, and the Russian Federation. This competition has led to the formation of alliances, most of which are aimed at countering China's expansive influence in the region.

Keywords: Southeast Asia – Geostrategy – South China Sea – Strait of Malacca

مقدمة

تعد منطقة جنوب شرق آسيا من المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم، نظراً لموقعها الجغرافي الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادئ، وقدراتها الاقتصادية واهميتها الاستراتيجية، فضلاً عن دورها المهم في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، كما تمتاز هذه المنطقة بتنوعها الثقافي واللغوي والسياسي، الأمر الذي جعل منها مسرحاً لتنافس العديد من القوى العالمية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ونقطة التقاء مصالح هذه القوى وغيرها كاليابان والهند وروسيا الاتحادية، وعلى أساس هذا التنوع والتضارب في المصالح والرؤى في المنطقة، تم صياغة الاستراتيجيات الدولية فيها بحسب العلاقات بين الدول.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من تسليط الضوء على الأهمية الحيوية والاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في السياسة الدولية، مستعرضةً العوامل التي تجعل منها ساحة لتنافس القوى الكبرى وأداة تأثير في التوازنات العالمية.

اشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في فهم كيفية تأثير العوامل الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا على السياسة الدولية، ولاسيما في ظل التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة، وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي والعالمي. وكيف تؤثر هذه المنطقة في تشكيل التوازنات السياسية والاقتصادية العالمية، وما هي العوامل التي تجعلها ساحة رئيسة للصراعات والتحالفات الدولية.

فرضية البحث

«تمثل منطقة جنوب شرق آسيا محورًا جيوستراتيجيًا مهماً في السياسة الدولية نتيجة لموقعها الحيوي ومواردها الاقتصادية، مما يجعلها موضع تنافس بين القوى الكبرى.»

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجية محددة تركزت في معظمها على الوصف والتحليل من أجل الوصول إلى استنتاجات مقاربة للواقع بالاستناد إلى معطيات البحث.

هيكلية البحث

يتقسم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسة: يتضمن المبحث الأول المفاهيم النظرية للبحث وفيه يتم التركيز على مصطلحات الجيوستراتيجية والاستراتيجية والجيوبولتيك و إبراز الفروق بينها، فيما يتناول المبحث الثاني التحليل الجيوستراتيجي لمنطقة جنوب شرق آسيا، وجاء المبحث الثالث بعنوان منطقة جنوب شرق آسيا في موازين القوى الدولية.

المبحث الأول
المفاهيم النظرية للبحث

هناك خلط في المفاهيم بين كل من الجيوستراتيجية والاستراتيجية والجيوبولتيك، وهو ما يتطلب منا تفصيل كل منها بشيء من التوضيح لحل الالتباس بينها:

المطلب الأول: الجيوستراتيجية Geostrategy:

أدى ادراك أهمية الجغرافية السياسية، وظهور علم الجيوبوليتك وعلاقته بالسياسة الدولية في السلم والحرب، إلى ظهور مصطلح الجيوستراتيجية[1] الذي يُعرف على أنه «التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة إقليمية معينة، ودورها، من حيث إمكانية توظيفها، في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية، أو السياسية، ذات الصفة الدولية»[2]. وتُعنى الجيوستراتيجية بدراسة المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواءً في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره الجغرافية العشرة، وهي: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالبحر أو المحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، والسكان[3].

تركز الدراسات الجيوستراتيجية على وظيفة الإقليم بسبب مزاياه وخصائصه الاستراتيجية، وتأثير ذلك على حركة الدول في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العالمية، بمعنى آخر تهتم تلك الدراسات بالخصائص الاستراتيجية للإقليم وأثرها على القوى المتحكمة فيه، أو تلك التي تريد التحكم فيه ضمن تصنيف الدراسات الجيوستراتيجية[4].

المطلب الثاني: الإستراتيجية(Strategy):

الكلمة أصلها يوناني، وتعني (فن القيادة)، ومصطلح الإستراتيجية أصله عسكري، وقد ارتبط تاريخياً بفن الحرب وإدارتها، عندما ظهر علم الحرب مع جهود (نيقولا ميكافيللي) الذي قام بتأليف كتاب بعنوان «فن الحرب»[5]، وهذا المفهوم يتفق مع تعريف (ليدل هارت) للاستراتيجية على أنَّها: «فن توزيع وتوظيف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة»[6]. ويعرفها الجنرال (أندريه بوفر): «فن استعمال القوة للوصول

١. يوسف الزغول ومعتصم عليوه، الأهمية الجيوستراتيجية لقناة السويس الجديدة، مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الانسانية)، المجلد(٣٧)، العدد(٥)، ٢٠٢٣، نابلس - فلسطين،ص٨٩١-٨٩٢.

٢. عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بلا دار نشر، العراق - بغداد، ٢٠٠٩، ص١٤.

٣. سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، العدد (١٥٢٤٩)، ٢٠١٠/٣/٢٥.

٤. محمد عربي لادمي، مدخل إلى الدراسات الجيوستراتيجية، محاضرات مقياس دراسات جيوستراتيجية، السنة اولى ماستر علاقات دولية وقانون، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تمنراست، ٢٠١٧، ص١.

٥. عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بلا دار نشر، العراق - بغداد، ٢٠٠٩، ص٧٣.

٦. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة:أكرم ديري والهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧،ص٣٩٧.

إلى أهداف سياسية»٧، هذا التعريف أعطى للإستراتيجية مفهوم أوسع، فهو لم يقصد القوة العسكرية هي وحدها القادرة على تحقيق أهداف السياسة، وإنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً... الخ.

الفهم المعاصر للإستراتيجية أعطى للمفهوم شمولية وأخرجه من إطاره العسكري، ووظفه في جميع مجالات الحياة، لأهمية هذا العلم وضرورته، وفي ضوء ذلك، يعرفها (أ.د. عبد القادر محمد فهمي) على أنها: «علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب»٨.

المطلب الثالث: الجيوبولتيك Geopolitics:-

ترتكز النظرية الجيوبولتيكية على افتراض مفاده: أن هناك علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها، إذ يسهم العامل الجغرافي في بناء الدولة ومصادر قوتها مما ينعكس على طريقة تفكيرها وتخطيطها الاستراتيجيين. هذه العلاقة بين الموقع الجغرافي وقوة الدولة وسياستها، يُطلق عليها اصطلاح (الجيوبولتكس)، وهو يتكون من مقطعين (Geo) بمعنى الأرض، و(Politics) وتعني السياسة. وبهذا فإن المقصود بالمصطلح (جيوبولتكس) هو سياسة الأرض٩.

وبهذا يمكن تعريف الجيوبولتيك بأنه: «العلم الذي يعنى بدراسة وتحليل الواقع الجغرافي أو الاطار المكاني للدولة وأثره في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية وصولاً إلى تحقيق أهداف استراتيجيتها العليا»، ويعرف بأنه: «العلم الذي يبحث في العلاقة بين السياسة والرقعة الأرضية بهدف تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها»١٠.

مما سبق يتبين أنَّ هناك فروقات من أوجه عدة بين الجيوستراتيجية والجيوبوليتيك والاستراتيجية يمكن أن نوضحها في الجدول الآتي:-

٧. نقلًا عن: عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص١٥.

٨. المصدر نفسه، ص٢٠.

٩. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسات تطبيقية على الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، ٢٠١٢، ص٥١.

١٠. عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص٤٨.

جدول رقم (١): (الفرق بين الجيوستراتيجية والجيوبولتيك والاستراتيجية)

	الدولة	الموارد	الأقاليم	السياسة الخارجية	البنية	الوظيفة
الجيوستراتيجية	تدرس الدولة وفقاً لأهميتها في استراتيجيات الدول الكبرى	تبحث عن الموارد خارج الحدود	الإقليم مركزاً للاستقطاب أو محوراً للجذب	أداة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية (الدور، النفوذ، السيطرة)	الإقليم وحدة البناء الفكري	دراسة الخصائص الإستراتيجية للأقاليم وأثرها على تحركات وسياسات القوى العالمية
الجيوبولتيك	تدرس الدولة ككائن حي	تهتم بتأثر موارد الدولة على قوتها	تهتم بدراسة مجال إقليم الدولة ولا تتعداه	مصدر توجيه	الدولة هي مركز الفعل وهي وحدة التحليل الأساسية	تدرس حركة الدولة في إقليمها وما يؤثر فيها
الإستراتيجية	تدرس مقومات الدولة بكل تفرعاتها والعمل على تسخير الوسائل المناسبة	الموارد موضوع دراسة تعمل الإستراتيجية على التخطيط لتسخيرها في تحقيق أهداف الدولة	يمكن أن تشمل جميع الأقاليم بالدراسة وفقاً للخطط الإستراتيجية المسطرة	أداة وهدف وفقاً للخطط الإستراتيجية (القوة، السيطرة، النفوذ)	يمكن أن تشمل البيئتين معاً (الإقليم والدولة)	الخصائص الإستراتيجية للدولة

المصدر: محمد عربي لادمي، المصدر السابق، ص٤؛ عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول، أنَّ موقع الدولة وأثره في سياستها الخارجية وصولاً إلى أهدافها، يدخل ضمن الدراسات الجيوبولتيكية، في حين ان دراسة الخصائص الإستراتيجية لإقليم معين وأثرها علي القوى المتحكمة فيه أو المتنافسة عليه، تدخل ضمن تصنيف الدراسات الجيوستراتيجية وهو ما سنتناوله في بحثنا الموسوم الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في السياسة الدولية.

المبحث الثاني
التحليل الجيوستراتيجي لمنطقة جنوب شرق آسيا
المطلب الأول: الموقع الجغرافي

تتسم جنوب شرق آسيا (Southeast Asia) بأنها منطقة ذات ديناميكية وحيوية، إذ تعد محوراً استراتيجياً مهماً يربط بين المحيطين الهندي والهادئ، وتمتد على مساحة كبيرة تقدر بـ (٤,٤) مليون كم٢، ويبلغ عدد سكانها حوالي (٦٧١,٦٨٠,٧) مليون نسمة بحسب إحصائيات عام ٢٠٢٢١١، ويُتوقع أن يجاوز (٧٠٠) مليون بحلول عام ٢٠٣٠١٢.

تقع منطقة جنوب شرق آسيا داخل فضاء محصور من الشمال بالصين ومن الشرق المحيط الهادئ ومن الجنوب الشرقي استراليا ومن الجنوب المحيط الهندي والجنوب الغربي خليج البنغال والهند. ما يقارب نصف مساحتها مياه، إذ تتألف من مجموعة من الجزر وأشباه الجزر والبحار الأرخبيلية ومضائق إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، وبحر الصين الجنوبي، وتمثل هذه المياه الروابط البحرية بين شمال شرق آسيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، ويطلق عليها تسمية «أرخبيل الملايو» والمعروفة حالياً في المعاجم السياسية بدول جنوب شرق آسيا١٣.

تتكون منطقة جنوب شرق آسيا من عشرة دول تتوزع على إقليمين فرعيين؛ الأول بحري يضم كل من (الفلبين، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، وسلطنة بروناي) إذ تضم الدولتين الأكبر حجماً إندونيسيا والفلبين على التوالي حوالي (١٧٠٠٠) جزيرة بالنسبة للأولى و(٧٠٠٠) بالنسبة للثانية على الرغم من أن ٩٠٪ من السكان يعيشون في ١٧ جزيرة رئيسة. والثاني؛ هو الاقليم القاري يحده من جهة نهر (الميكونغ)، ومن جهة أخرى يتصل برياً بالصين، ويضم كل من: (ميانمار، تايلاند، كمبوديا، لاوس، وفيتنام)١٤، وتشكل كل من كمبوديا لاووس وفيتنام مجتمعة ما يسمى بشبه جزيرة الهند الصينية، هذا الموقع سمح للمنطقة أن تكون حلقة وصل بين آسيا والاقيانوس ومركز التقاء لثلاث دول كبرى : الهند، الصين، واليابان.

11. ASEAN Statistical yearbook 2023, Jakarta: ASEAN Secretariat, december2023, p5.
12. David Shambaugh, where great powers meet "America and China in Southeast Asia", Oxford University Press, New York, 2017, P27.

١٣. فايز صالح أبو جابر، الاستعمار في جنوب شرق آسيا، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ١٩٩١، ص٥.

١٤. ابتسام رمضاني؛ عبد اللطيف بوروبي، التنافس الاستراتيجي الصيني- الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية ، العدد (١٣)، تموز ٢٠١٨، ص١٠١.

الخريطة رقم (١): دول جنوب شرق آسيا



Source : Continent Asia, political map with colored single states and countries. With the Asian part of Russia and Turkey and Sinai Peninsula as African part. https://www.alamy.com.

بناءً على هذا تتنوع دول جنوب شرق آسيا في السياسة، والاقتصاد، والعرق، والثقافة والدين، ويعود هذا التنوع بالأساس إلى تاريخ المنطقة مع المهاجرين والاستعمار، إذ تشكل جنوب شرق آسيا من أربع موجات من المهاجرين: الصينيين والهنود والمسلمين والغربيين، إلى جانب الاستعمار، إذ شهدت المنطقة عدداً من الحركات الاستعمارية الأوروبية (الهولندية، الفرنسية، البرتغالية والبريطانية) من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر١٥.

١٥. أسماء باهي؛ رضا شوادرة، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (٢٠٢٠/٢٠٠٩)، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، العدد (١)، أيار ٢٠٢٢، ص٤٦٨.

المطلب الثاني: العامل الاستراتيجي

تتميز منطقة جنوب شرق آسيا بموقع استراتيجي مهم، إذ تمتلك حدوداً برية وبحرية كبيرة مع القوى الإقليمية الكبرى، الأمر الذي يفتح أمامها أفاقاً استراتيجية مهمة للتجارة والطاقة والاقتصاد، كما تطل على أحد أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم ممثلاً بمضيق «ملقا» والذي تمر عبره حوالي ٤٠٪ من إجمالي حركة المرور العالمية، بما في ذلك (٤٠٪) من صادرات وواردات النفط١٦، فضلًا عن وجود بحر الصين الجنوبي في المنطقة والذي يشكل أهمية كبرى لدى الدول الاقليمية والعالمية.

سنركز في هذا الإطار، على كل من مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي وانعكاس ذلك على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة:

أولاً- مضيق ملقا: أحد الممرات المائية التي تربط شرق آسيا وأوربا الغربية، وهو أحد ست نقاط الاختناق في العالم (مضيق هرمز؛ باب المندب؛ البوسفور؛ قناة السويس وقناة بنما) وهو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم؛ إذ يصل طوله إلى ٨٠٠ كيلو متر١٧، يقع هذا المضيق بين الأرخبيل الاندونيسي وماليزيا وتقع سنغافورة على طرفه، ويربط المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، وهو ما جعله يمثل منطقة جيوستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشمال شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي١٨.

بناءً على هذا، يشكل مضيق ملقا أهمية في السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والصين وحلفائها من جهة أخرى. فالدور الذي تؤديه الولايات المتحدة لحماية مصالحها العسكرية ومصالح حلفائها يشكل تهديدًا لمصالح الصين، لذلك تلجأ الصين إلى تطوير أسطولها البحري ونشر قواعد على طول الطريق لضمان إمدادات أمن الطاقة.

ثانياً- بحر الصين الجنوبي: يعد أكبر بحر في العالم وهو شبه مغلق يحده من الشمال الصين وتايوان، ومن الشرق الفلبين ومن الجنوب بروناي وماليزيا، تبلغ مساحته نحو ٣,٥ كيلو متر مربع، وهو ثاني أكثر ممرات العالم ازدحاماً بسفن التجارة الدولية١٩، إذ تمر عبره ثلث التجارة العالمية، فضلاً عن إحتواءه على احتياطات كبيرة من النفط والغاز،

---

١٦. اسماء باهي؛ رضا شوادرة، المصدر السابق، ص٤٦٨

١٧. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، بيروت ، دار المنهل، ٢٠١٠، ص١٧١.

١٨. مروة عدي موسى؛ دنيا جواد مطلك، الأهمية الاستراتيجية لمضيق ملقا وأثره في التنافس الأمريكي – الصيني، بغداد، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤٩)، ٢٠٢٤، بغداد،مركز حمورابي للدراسات، ١٤٩.

١٩. منتهى علي حسين؛ حسين مزهر خلف، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني، مجلة دراسات دولية، العدد (٩٤)، ٢٠٢٣، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ص٥٣٧.

إذ تقدر إحتياطات النفط بنحو (سبعة مليار برميل) والغاز (٩٠٠ ترليون مكعب)٢٠.

يعد بحر الصين الجنوبي أكثر منطقة بحرية دخلت نطاق الاهتمام والتنافس الدولي في العصر الحالي، بين الصين من جهة وكل الدول الاقليمية المطلة عليه من جهة أخرى، ومن جانب آخر تأتي أهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، إذ تقاطعت مصالح هذه الدول مع مصالح الصين في ظل تداعيات صعودها ونموها الاقتصادي المتسارع وهو ما سنتوسع به في المبحث الثالث٢١.

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي

نجحت دول المنطقة باستغلال تنوعها وموقعها الجغرافي بتأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) والتي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في القارة الآسيوية، تهدف إلى تحقيق التكامل الذي يتناسب مع متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

رابطة الآسيان هي تكتل اقتصادي يضم دول جنوب شرق آسيا، وتُعد من التكتلات التي قطعت مراحل مهمة باتجاه التكامل، تأسست الرابطة عام ١٩٦٧، بموجب إعلان بانكوك للتعاون والصداقة٢٢، وتهدف إلى تحقيق اقتصاد إقليمي متكامل ومتصل بشكل جيد ضمن النظام الاقتصادي العالمي، كما تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لمواطني دول الاسيان وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة٢٣.

بعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيسها أثبتت رابطة دول جنوب شرق آسيا نفسها بمرتبة خامس أكبر قوة إقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان وألمانيا، إذ سجلت تطور كبير في مستويات الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ (٣,٣) ترليون دولار ومستوى دخل الفرد الذي يصل إلى (٥٠٢٤) دولار سنوياً، وقد نمت المنطقة بمعدل (٥,٣٪) سنوياً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٣، وهو ما يزيد عن متوسط النمو العالمي البالغ (٣,٨٪)٢٤.

ومن المتوقع أن تنمو رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) بما يزيد عن ٥٪ سنوياً،

---

٢٠. زيدون سلمان محمد؛ حميد شهاب أحمد، الصراع الأمريكي – الصيني وانعكاساته على بحر الصين الجنوبي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧٦)، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، آذار ٢٠٢٤، ص١٦٥.

٢١. المصدر نفسه، ص٥٣٦.

٢٢. زينب بوقاعة، دروس مستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي لدول رابطة الآسيان، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد (١١)، العدد (١)، كانون الأول ٢٠٢١، ص١١١.

٢٣. الموقع الالكتروني الرسمي لدول رابطة الآسيان aseanstates.org.

24. ASEAN Statistical yearbook 2023, Jakarta: ASEAN Secretariat, december2023.

لتصبح بحلول عام ٢٠٣٠ رابع أكبر اقتصاد في العالم، كما توقع (مركز آسيان للطاقة) ازدياد الطلب على الطاقة في المنطقة بما يصل إلى (٧٠٪) ما بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٤٠، ولتلبية هذا الطلب، يجب أن تكون الطاقة في المنطقة آمنة ومتاح الوصول إليها بتكلفة معقولة، ويمكن القول أن الاجراء الأكثر ديمومة الذي يتعين القيام به في المنطقة هو خطة عمل الآسيان للتعاون في مجال الطاقة (APAEC) والتي تشمل تطوير شبكة الكهرباء وتطوير منصة متعددة الاطراف لتجارة الكهرباء، إذ يتم إدارة التعاون في مجال الطاقة حالياً من خلال توافق الاراء بين السلطات المحلية المعنية بالطاقة تحت مظلة وزراء الطاقة في جنوب شرق آسيا٢٥.

جدول رقم (٢): معلومات أساسية عن دول منطقة جنوب شرق آسيا.

ت	الدولة	التأسيس	النظام السياسي	تاريخ الانظمام	المساحة (كم٢)	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي USD
١	اندونيسيا	١٩٤٥	رئاسي	١٩٦٧	١,٩٠	٢٧٥,٧١٩,٩	١,٣ ترليون
٢	تايلاند	١٧٨٢	برلماني	١٩٦٧	٥١٣,١٢٠	٦٦,٠٩٠,٠	٤٩٥,٣ مليار
٣	سنغافورة	١٩٦٥	برلماني	١٩٦٧	٧٣٤,٣	٥,٦٣٧,٠	٤٠٥,٤ مليار
٤	الفلبين	١٨٩٩	رئاسي	١٩٦٧	٣٠٠,٠٠٠	١١١,٥٧٢,٣	٤٣٧,١ مليار
٥	ماليزيا	١٩٦٣	برلماني	١٩٦٧	٣٣٠,٨٠٣	٣٢,٦٩٨,١	٤٠٦,٣ مليار
٦	بروناي	١٩٨٤	سلطنة دستورية	١٩٨٤	٥,٧٧٠	٤٤٥,٤	١٥,٣ مليار
٧	فيتنام	١٩٤٥	اشتراكي	١٩٩٥	٣٣١,٦٩٠	٩٩,٤٦١,٧	٤٣٣,٧ مليار
٨	ميانمار	١٩٤٨	المجلس العسكري	١٩٩٧	٦٧٦,٥٧٨	٥٥,٧٧٠,٢	٦٤,٨٢ مليار
٩	جمهورية لاو	١٩٤٩	اشتراكي	١٩٩٧	٢٣٦,٨٠٠	٧,٤٤٢,٨	١٥,٨٤ دولار
١٠	كمبوديا	١٩٥٣	برلماني	١٩٩٩	١٨١,٠٣٥	١٦,٨٤٣,٣	٣١,٧٧ دولار

المصادر: أمينة جلال، جنوب شرق آسيا: دراسة جيوستراتيجية وأمنية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، أيلول٢٠٢٢؛ موقع البنك الدولي www.worldbank.org.؛
ASEAN Statistical yearbook 2023, Jakarta: ASEANSecretariat,december2023

٢٥. دينا نصر البرديني، التحديات التي تواجه تجارة الطاقة في جنوب شرق آسيا، مجلة آفاق أسيوية، معهد يوسف اسحاق (معهد دراسات جنوب شرق آسيا سابقاً)، العدد (١١) ٢٠٢٣، ص٣١٨ وما بعدها.

من الجدول أعلاه يتضح أن دول جنوب شرق آسيا تتميز بالتنوع السياسي بين الأنظمة الملكية والجمهوريات الديمقراطية والانظمة الشيوعية، كما أنها تتفاوت من حيث المساحة بشكل كبير بين دول شاسعة مثل اندونيسيا وميانمار، وأخرى صغيرة مثل بروناي وسنغافورة، ومن حيث الاقتصاد تعد اندونيسيا أكبر اقتصاد في المنطقة، بفعل حجم سكانها واقتصادها المتنوع، بينما تعتمد دول مثل سنغافورة وبروناي على اقتصاد عالي الكفاءة رغم صغر حجمها.

المبحث الثالث

منطقة جنوب شرق آسيا في موازين القوى الدولية

المطلب الأول: التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا

مثلت منطقة جنوب شرق آسيا تاريخياً منطقة لتقاطع مصالح القوى العظمى، لاسيما في مجال التفاعل بين القوى الاقليمية والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن عقد التسعينات من القرن العشرين شهد تراجعاً في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، بيد ان عام ٢٠٠١ كان تاريخاً لعودته؛ إذ أصبحت جنوب شرق آسيا الدرع الخلفي الأمريكي لمحاربة الارهاب، كما ارتبطت هذه العودة من جهة ثانية بالنشاط الاقتصادي الذي شهدته المنطقة في ظل تنامي القوة الاقتصادية الصينية[٢٦]. ما أدى إلى تطور العلاقات الأمريكية بدول المنطقة لتشكل معهم تحالفات استراتيجية تميزت بالاستمرارية في ظل صعود الصين المتنامي في القرن الحادي والعشرين، والذي أصبح يشكل تهديداً لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ككل و في جنوب شرق آسيا بصفة خاصة، بما أنها منطقة مصالح للولايات المتحدة، فضلاً عن كونها مجال النفوذ الأساس للصين، وبهذا يمكن أن تكون أول منطقة قد تسعى الصين إلى الهيمنة العالمية من خلال الهيمنة عليها.

فالصين الصاعدة سلمياً تنتهج سياسة غامضة في علاقاتها بدول جنوب شرق آسيا تتمايز بين دبلوماسية حسن الجوار وبين توظيف القوة في مسائل الأمن القومي والنزاعات الحدودية، وهو ما دفع الولايات المتحدة لموازنة نفوذها في جنوب شرق آسيا، وإنشاء تحالفات إقليمية قوية من شأنها أن تبعد دول جنوب شرق آسيا عن تأثير الهيمنة الصينية، الأمر الذي تجسد في دمج الولايات المتحدة لاستراتيجيتين متباينتين بين الشراكة والاحتواء لترسيخ وجودها في جنوب شرق آسيا وتطويق الصين في مجالها الاقليمي.

فضلا عن ذلك يشمل التنافس الامريكي الصيني في منطقة جنوب شرق قضيتين جوهريتين:-

اولاً:بحر الصين الجنوبي

إن الأهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي جعلت منه منطقة توتر خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولهذا يسعى كل طرف إلى بسط نفوذه عليه؛ وذلك من أجل التحكم في ممرات التجارة العالمية وحركة الملاحة البحرية، فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية التي يحتوي عليها.

بالنسبة للصين كثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، فضلا عن مقومات القوة الشاملة التي تمتلكها، وكونها أكبر الدول الاقليمية لمنطقة جنوب شرق آسيا، وامتلاكها إطلالة

٢٦. ابتسام رمضاني؛ عبد اللطيف بوروبي، المصدر السابق، ص١٠٥.

بحرية ساحلية تبلغ نحو (١٨) الف كيلو متر على بحر الصين الجنوبي. على هذا الأساس تنظر الصين إلى أهمية هذا البحر كمنطقة خاضعة إلى نفوذها تاريخياً، وهو ما منحها دافعاً كبيراً لفرض نفوذها على الجزر الواقعة فيه٢٧، على الرغم من تحديد القانون الدولي للبحار لسنة ١٩٨٢، مسافات البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة عليها بشكل إجمالي (٢٠٠) ميلاً بحرياً٢٨، رفضت الصين تلك المفاهيم الواردة في القانون الدولي للبحار وتمسكت بادعاءاتها حول احقية امتلاك بحر الصين الجنوبي٢٩.

وبدأت بتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة عملياً، وتوظيف قضية النزاع في بحر الصين الجنوبي ضمن توجهاتها الاقليمية، إذ قامت بعسكرة بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن توسيع نطاق نفوذها في البحر من خلال تشييد جزر صناعية متعددة وانشاء قواعد عسكرية تابعة للجيش الصيني، مما أثار قلقاً كبيراً لدول المنطقة، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ترجمت بأن الممارسات الصينية تؤكد على أن الصين عازمة على فرض هيمنتها الاقليمية على المنطقة بالاكراه٣٠.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبح بحر الصين الجنوبي إحدى قضاياها المهمة في السياسة الخارجية وقد جاء ذلك وفق إدراكها الاستراتيجي لأهمية منطقة جنوب شرق آسيا وقضاياها الخلافية والنزاعات البحرية لاسيما مع الصين، ومنها بحر الصين الجنوبي البؤرة الأكثر توتراً بين دول المنطقة، إذ وظفت إدارة الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) ومن بعدها إدارة الرئيس (جو بايدن) النزاع في بحر الصين الجنوبي وفق مبدأ التنافس الاستراتيجي مع الصين انسجاماً مع استراتيجية التوازن خارج الحدود من أجل حماية مصالحها وأهدافها في المنطقة، وفي ضوء ذلك تضمنت استراتيجية الولايات المتحدة ازاء بحر الصين الجنوبي على ما يلي٣١:-

١. تأكيد موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضايا المتعلقة بالبحر من منطلق أنها راعية الأمن في البحار البعيدة في العالم.
٢. فرض عقوبات اقتصادية في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١ على الشركات الصينية المرتبطة بأنشطة في بحر الصين الجنوبي بسبب (استصلاح مساحات واسعة النطاق، عسكرة

٢٧. زيدون سلمان محمد ؛ حميد شهاب احمد، المصدر السابق، ص١٦٥.
٢٨. اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ص ٣٠ -٥١.
٢٩. للمزيد ينظر: عبد العباس فضيخ؛ نور حسين، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، العدد (١٤) المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، ٢٠٢٢، ص١٦١.
30. Muhammed Nadeem Mirza, and others, Is China seeking "regional" hegemony? Strategic sources of china's assertive and benevolent behavior, humanities & social sciences review, vol.8, no.2020 ,6,p.92.
31. Ronald O'Rourke, U.S- China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues for Congress, Congressional Research Service (USA), Version. 140, Feb, 2023. P. 82- 85.

البـؤر الاسـتيطانية المتنـازع عليهـا في البحـر).

٣. تعزيـز التواجـد العسـكري البحـري الأمريـكي لاسـيما في المناطـق القريبـة مـن الصـين والمحيـط الهـادئ.

٤. تقوية العلاقات الدبلوماسية والتعاون الأمني مع الدول الساحلية على البحر.

٥. تشـجيع الـدول الحليفـة عـلى بـذل المزيـد مـن الجهـود بشـكل فـردي أو بالتنسـيق مـع بعضهـا البعـض للدفـاع عـن مصالحهـا في البحـر.

وعليـه، نظـراً لأهميـة بحـر الصـين الجنـوبي كممـر مـائي حيـوي للتجـارة العالميـة، فمـن شـأنه أن ينعكـس الـصراع الأمريـكي الصينـي عـلى طبيعـة النـزاع في هـذا البحـر، وذلـك انسـجاماً مـع مطالبـات الطرفـين في البحـر، فمـن جانـب تطالـب الولايـات المتحـدة بحريـة البحـار وتأمينهـا مـن أي تهديـدات قـد تـؤدي إلى عرقلـة مـرور التجـارة العالميـة، أمـا الصـين فتطالـب بهـا بوصفهـا منطقـة نفـوذ تابعـة لهـا، وعامـل رئيـس لتحقيـق هيمنتهـا الاقليميـة، وبنـاءً عـلى ذلـك يتغـذى الـصراع مـن التصـور المتبـادل بأنـه في حالـة حـدوث أزمـة، يمكـن للجانـب الآخـر أن يعرقـل خطـوط الاتصـال البحريـة المهمـة في بحـر الصـين الجنـوبي، وإذا قامـت الصـين بمنعهـم فمـن المحتمـل أن ترتفـع التكاليـف الاقتصاديـة، مـما قـد يجـبر الولايـات المتحـدة عـلى الانخـراط بمواجهـة مبـاشرة مـع الصـين، أمـا في حـال تمكنـت الولايـات المتحـدة مـن إغـلاق مضيـق ملقـا، فـإن ذلـك سـيؤدي إلى تحويـل حركـة النقـل عـبر ممـرات أخـرى مثـل مضيـق سـوندا أو مضيـق لومبـوك، لا سـيما وأن نسـبة كبـيرة مـن التجـارة التـي تمـر عـبر بحـر الصـين الجنـوبي تـأتي مـن الصـين أو تذهـب إليهـا، الأمـر الـذي سيسـهم في حـدوث تأثـير كبـير عـلى التجـارة الصينيـة لا سـيما مـوارد الطاقـة، فضـلا عـن ارتفـاع تكاليـف النقـل.

ثانياً: النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا

يُعـد النفـوذ الصينـي في جنـوب شرق آسـيا أخطـر مـا يمكـن أن تواجهـه الولايـات المتحدة الأمريكيـة، بسـبب حساسـية الموقـف الأمريـكي مـن الصـين كونهـا دولة صاعـدة آسـيوياً وتطمح في قيـادة آسـيا، لاسـيما أن الصـين تتوسـع سياسـياً واقتصاديـاً وعسـكرياً وبحريـاً، الأمـر الـذي يدفـع الـدول المحيطـة بهـا ومـن ضمنهـا دول جنـوب شرق آسـيا، على توسـيع علاقاتهـا معها[٣٢]، ويُتوقـع أن تكـون الصـين قطبـاً مهـماً في المسـتقبل؛ كونهـا تسـعى بشـكل مسـتمر لتحـل محـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كقـوة دوليـة مهيمنـة في آسـيا، فالمخطـط الاسـتراتيجي الصينـي يهـدف إلى إزالـة النفـوذ الأمريـكي في غـرب المحيـط الهـادئ وجنـوب شرق آسـيا، واسـتعادة تايـوان، وتوحيـد الكوريتـين، وهـو مـا جعـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تنظـر ليـس فقـط

32. Jeffrey A. Bader, Obama and China's Rise: An Insider's Account of America's Asia Strategy, (Washington: Brooking Institution Press, 2012), p. 110 .

كونها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية وصدرت التكنولوجيا النووية إلى الدول الأخرى٣٣.

إن الصين تعد منطقة جنوب شرق آسيا المجال الحيوي لها بسبب قربها الجغرافي منها وتماثلها الثقافي معها؛ لذا تدرك الصين دورها كلاعب إقليمي محوري يمتلك مقومات القوة الكبرى وهو ما يمثل تحدياً أمام النفوذ الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، إذ تُعد هذه المنطقة ضمن أهداف كل من الاستراتيجيتين الصينية والأمريكية٣٤.

كما ان الصين تستغل العلاقات المهمة التي تربطها مع معظم دول الآسيان، وقد تقوم باستثارة العواطف المعادية للغرب - لاسيما فيما يتعلق بمسألة القيم الغربية وحقوق الإنسان- التي تنطلق من قادة ماليزيا وسنغافورة وميانمار بالخصوص، فماليزيا تجد في الصين حليفاً كبيراً في معاداتها للغرب، وفي كفاحها لتطوير منتدى آسيان الإقليمي، وأيضاً إهتمامها بالمنتدى الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) ومنع الدول التي عبر المحيط الهادئ بالانضمام إليه.

أما سنغافورة ذات الأغلبية العرقية الصينية، فقد أدت دوراً خاصاً في مساعدة الصين على التحديث وتزويدها بتسهيلات معالجة النفط، وتسهيلات أخرى في المنطقة، لاسيما وأن سنغافورة ليس لها نزاعات إقليمية حقيقية أو حتى ممكنة مع الصين٣٥.

وميانمار لها علاقات مميزة مع الصين، بوصفها بلد حدودي مجار وتضم ما يزيد على مليون مواطن صيني ، وهي تقوم بدور مهم في سياسة أمن الطاقة الصيني، إذ إن الصين تستخدم السواحل الميانمارية كمنافذ لنقل النفط القادم من الشرق الأوسط، كما أن الصين تعد رابع أكبر مستثمر اجنبي في ميانمار، الأمر الذي جعل الأخير ذات أهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية٣٦.

إن هذه العلاقات المهمة وغيرها من التي تجمع الصين بدول الآسيان إنسحبت بصورة إيجابية على مشاركة الصين في الترتيبات الإقليمية هناك، وبالتأكيد فإن هذه المكانة الصينية في جنوب شرق آسيا توضح سعي الصين لكي تتبوأ مركزاً إقليمياً مهماً ومميزاً، لاسيما ان المنطقة تتميز باطلالة على مضيق ملقا، مما يدفع الصين لإيجاد

٣٣. كوثر عباس الربيعي ، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي أسيا ((الصين واليابان والكوريتين)) ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٢٣) ، جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١ .

٣٤. روبرت روس ، جغرافية السلم شرق أسيا في القرن الحادي والعشرين، في: ((مايكل اي براون وأخرون ، صعود الصين))، ترجمة: مصطفى قاسم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص . ٣٤٤

٣٥. جيرالد سيجال ، شرق أسيا وكبح الصين ، في : مايكل اي براون وأخرون ، صعود الصين ، ترجمة: مصطفى قاسم ، مراجعة : السيد يسين ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠ ، ص ٤٥٢.

٣٦. خديجة عرفة ، تأثيرات خارجية : أبعاد وتداعيات التحولت السياسية في ماينمار ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٩) ، القاهرة : مؤسسة الاهرام، ٢٠١٢ ، ص ١.

آلية تعاون إقليمية فعالة تضمن أمن المضيق وتجعلها تشارك في تخطيط وإدارة أموره لتحقيق الكسب المشترك عبر التعاون ضمن إطار الآسيان.

المطلب الثاني: العلاقات الخارجية لدول جنوب شرق آسيا مع القوى الاقليمية

اولاً: اليابان

بدأت العلاقات اليابانية مع دول جنوب شرق آسيا منذ أكثر من خمسين عاماً، وتحديداً عام ١٩٧٣، وكانت تعتمد بشكل كبير على المساعدات اليابانية للاقتصادات الناشئة، فالاهمية الاقتصادية الكبيرة لليابان، و التشابه في الأنظمة الاقتصادية و الجوار الجغرافي استدعى حدوث تعاون بين دول الآسيان و اليابان و هو الأمر الذي تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية الآسيانية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة، و الاستثمارات و نقل التكنولوجيا. و في عام ١٩٨١ بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان، و هو الدعم الذي تزايد عام ١٩٨٣ لكل من اندونيسيا و ماليزيا و تايلاند، وفي عام ١٩٨٧ أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليارا دولار، و في أيار ١٩٩١ أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم و تشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان و البحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية و الأمنية في المنطقة٣٧.

لكن في العقود الأخيرة، تركزت العلاقات بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا بشكل أكبر على الصعيد الأمني في ظل التصعيد الصيني المتزايد في بحر الصين الجنوبي، لذلك عملت اليابان على تكثيف المشاركة الاستراتيجية الأمنية مع دول جنوب شرق آسيا للحد من نفوذ الصين المتزايد في المنطقة، لاسيما بعد أن اصبحت الصين القوة المهيمنة في المنطقة، وقد مكنت هذه الاستراتيجية اليابان من الاستمرار في أداء دور مهم في المنطقة، لاسيما في جنوب شرق آسيا، ونتيجة لذلك جزئياً، لم تعطي دول جنوب شرق آسيا مثل اندونيسيا والفلبين وفيتنام الأولوية بشكل صريح لعلاقاتها مع الصين على علاقاتها مع اليابان، مما يشير إلى حقيقة مفادها أن اليابان لا تزال تشغل نفوذاً واسعاً في المنطقة٣٨. ومن هنا وضعت الصين هدفها الرئيس وهو منع اليابان من أن تصبح قوة منافسة لها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤدي دوراً مهماً في هذه المعادلة كونها أحدى عوامل عودة العقيدة العسكرية اليابانية٣٩.

٣٧. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، على الرابط الالكتروني:
https://journals.openedition.org/insaniyat/#8350tocto4n2

٣٨. هديل حربي ذاري، التنافس الدولي والاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت_ كلية العلوم السياسية، العدد (٣٣) ، آذار ٢٠٢٤، ص ١٨٦-١٨٧.

٣٩.عبد القادر دندن ، «استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية» ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٥٠، العدد ١٩٦)٣٠ إبريل/نيسان ٢٠١٤)، ص . ١٥.

ثانياً: الهند

في عام ١٩٩١، أعلنت الهند عن سياسة «النظر إلى الشرق»، وهو ما يوضح الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة إلى الأمن الهندي، إلا أنها كانت مترددة في التعاون مع دول الآسيان؛ منعاً لاستعداء الصين، بيد أنه مع مرور السنين، تخلصت الهند من قيودها، وطورت علاقات وثيقة معها، بل بدأت تكشف عن طموحاتها في المنطقة، ولاسيما في مجال التعاون الاقتصادي، بوصفه مكملاً للتعاون الاستراتيجي الأوسع نطاقاً. حتى أعلنت عن سياسة «التحرك شرقاً» التي أطلقها رئيس الوزراء الهندي «ناريندرا مودي» عام ٢٠١٤، عندما بدأت الهند تنخرط استباقياً مع المنطقة لموازنة النفوذ الصيني٤٠.

تسعى الهند من خلال سياسة «التحرك شرقاً» لأن تصبح فاعلاً استراتيجياً مهماً في منطقة جنوب شرق آسيا؛ وذلك من خلال العديد من السياسات؛ أهمها تعميق التكامل الاقتصادي، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز العلاقات الثقافية والشعبية، من خلال تقوية الهند من علاقاتها الدبلوماسية مع دول المنطقة، فضلاً عن إبرام العديد من عقود التسليح مع دول مثل فيتنام والفلبين، وكان أبرزها تسليم الهند الدفعة الأولى من صواريخ «براهموس» إلى مانيلا في نيسان ٢٠٢٤؛ وذلك ضمن صفقة تصدير دفاعية تعد الأكثر قيمةً بين الجانبين على الإطلاق حتى الوقت الحاضر.

جدير بالذكر أن تزايد اهتمام الهند بمنطقة جنوب شرق آسيا لا يؤدي إلى إحياء روابطها التاريخية مع المنطقة فحسب، بل يقدم ثقلاً موازناً محتملاً لنفوذ الصين المتنامي؛ حتى لا تصبح الصين وحدها القوى المهيمنة في المنطقة؛ ولذلك تسعى الهند إلى أداء دور أكثر أهمية في تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في المنطقة، بالتوازي مع تعزيز مصالحها وأهدافها الوطنية.٤١

ثمة دوافع متعددة قد وجهت الهند نحو الاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا؛ بالنظر لما تتمتع به المنطقة من أهمية استراتيجية، ومن أبرزها٤٢:

١. دعم الحضور الهندي في منطقة الهندوباسيفيك: كانت الهند مناصرة لمبدأ «منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة»، وبدأت شراكات مع شركائها في هذه المنطقة على هذا الأساس، مثل مبادرة المحيطين الهندي والهادئ التي تهدف إلى ضمان

٤٠. العمل شرقاً: استراتيجية الهند لتعزيز العلاقات مع دول رابطة «الآسيان"، ٥ تشرين الأول ٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني https://futureuae.com.

٤١. الهند قوة عظمى صاعدة في جنوب شرق آسيا، صحيفة العرب، العدد (١٢٨٣٥)، السنة (٤٦)، ٢٠٢٣/٧/١٩.

٤٢. التحرك شرقاً: ما ملامح السياسة الهندية تجاه منطقة جنوب شرق آسيا؟، إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٩ ايار ٢٠٢٤، على الرابط الالكتروني https://www.interregional.com

أمن واستقرار المجال البحري في المنطقة، كما أن سياسة الهند في منطقة الهندوباسيفيك تنطوي في جوهرها على فكرة مركزية رابطة الآسيان، وهو ما يعكس اعترافها بالدور المحوري الذي تؤديه هذه الرابطة في تشكيل بنية المنطقة؛ وذلك على الرغم من عجزها عن صياغة استجابة متماسكة للنفوذ الصيني المتصاعد في بحر الصين الجنوبي.

وفي السياق ذاته، يُعَد اهتمام الهند في قضية بحر الصين الجنوبي مبنياً على مصالحها الاستراتيجية في الأمن البحري وحرية الملاحة والاستقرار الإقليمي؛ على الرغم من عدم ارتباط الهند بالنزاع مباشرةً، إلا أنها دعت باستمرار إلى الحل السلمي للنزاعات وفقاً للقانون الدولي، مؤكدةً أهمية التمسك بمبادئ حرية الملاحة والتحليق في بحر الصين الجنوبي وفقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٢. مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد: إن المكانة الاستراتيجية المتنامية للهند لدى رابطة الآسيان تُشكِّل ضرورة أساسية؛ إذ يسعى الجانبان إلى تحييد النفوذ الصيني، خاصةً أن الصين منخرطة في نزاعات إقليمية مع أعضاء الآسيان، مثل بروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام؛ لذلك تستغل الهند التهديد الصيني مبرراً للحاجة إلى زيادة مشاركتها وحضورها بالمنطقة- التي تهيمن عليها الصين - يمكن أن تشكل تحدياً أكبر مما كان متوقعاً في الماضي. ونتيجةً لذلك، أصبحت الهند أقل استعداداً لتلبية حساسيات الصين، فيما يتصل بتحركاتها في دول الجوار.

٣. سوق لصادرات السلاح الهندية: تنظر الهند بدورها إلى إقليم جنوب شرق آسيا ليس بوصفه نقطةً محوريةً لرؤيتها إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ فقط، بل أيضاً بصفته جزءاً مهماً من طموحها لتصبح مصدراً للدفاع، وشريكاً استراتيجياً ومحتملاً لصناعتها الدفاعية الناشئة؛ حيث إنه بعد نجاح صفقة «براهموس» مع الفلبين، قد تنظر الهند إلى المنطقة باعتبارها سوقاً أكثر حيويةً لصادراتها من الأسلحة.

هذا وقد شهدت صادرات الهند الدفاعية ارتفاعاً هائلاً بنسبة ٣٣٤٪ خلال خمس سنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢). وهناك ٧٥ دولة تقريباً في جميع أنحاء العالم هي المستفيدة من ترسانة الهند. ولم يكن هذا ممكناً إلا مع تحول سياسة الهند نحو المزيد من الاعتماد على الذات في التصنيع الدفاعي والصادرات، ولا سيما سماحها بدرجة كبيرة من نقل التكنولوجيا إلى شركات التصنيع الخاصة. وتشكل هذه التحركات جزءاً من حملة رئيس الوزراء الهندي الطامحة الرامية إلى زيادة الصادرات الدفاعية إلى ثلاثة أضعاف، لكي تصل إلى ٥ مليارات دولار عام ٢٠٢٥، مقارنةً بنحو ١,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢.

٤. رغبة الهند في جذب المزيد من استثمارات الآسيان: بين عامَي ٢٠٠٠ و٢٠٢١، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية من دول الآسيان في الهند نحو ١١٨

مليار دولار، لكن الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات قد جاءت من مستثمرين سنغافوريين، بإجمالي ١١٥ مليار دولار. والجدير ذكره أيضاً أن سنغافورة كانت بمنزلة ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في الهند من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٣؛ إذ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر من سنغافورة ٢٣٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال هذه الفترة.

خلاصة القول أن مستقبل الدور الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا يعتمد على طموحات نيودلهي الاستراتيجية في هذا الصدد، ومدى قدرتها على معالجة التهديدات الصينية لدى دول جنوب شرق آسيا، بحيث تكون قادرة على تقديم نهج تعاوني متعدد الأوجه، وبديل مقنع لدول المنطقة؛ من أجل تعزيز سياسات التحوط التي تتبناها، وموازنة علاقاتها الخارجية مع القوى المتنافِسة في المنطقة، وفي مقدمتها الصين، وهو الأمر الذي سيثير في الوقت ذاته هواجس صينية عديدة، ومن ثم ستعمل بكين على تأكيد حضورها في المنطقة، وتكثيف الضغط على نيودلهي.

ثالثاً: روسيا الاتحادية

أعادت روسيا الاتحادية منذ عام ١٩٩١، العلاقات الدبلوماسية والعسكرية مع دول جنوب شرق آسيا، وذلك في إطار جهودها لتجنُّب العزلة التي يفرضها عليها الغرب، إذ بذلت موسكو جهوداً كبيرة لتوفير بديل إقليمي لنظام التحالف المتمركز حول الولايات المتحدة الامريكية، وربط اقتصادها باقتصادات آسيا المرتبطة أكثر بالصين، لاسيما وأنها تملك القدرة على دعم تلك الدول بصناعتها العسكرية المعروفة، مقابل الحصول على شركاء تجاريين في قارة آسيا الصاعدة اقتصادياً ، فضلاً عن الاعتراف الرسمي بمكانتها فاعلاً دولياً.٤٣

وقد أصبحت روسيا الاتحادية جزءاً من المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٥، وانضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون مع الآسيان في عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠١٠ أعلن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) أن بلاده سوف «تتجه نحو الشرق» وتُكثِّف شراكاتها مع آسيا، وهي سياسة أحدثت نمواً في التبادل التجاري بين روسيا الاتحادية ودول الآسيان من ١٨ مليار دولار أميركي عام ٢٠١٧ إلى ١٩ مليار دولار أميركي عام ٢٠١٨، ووصلت إلى ما يقرب من ١٠ مليارات دولار أميركي في النصف الأول فقط من عام ٢٠١٩، بزيادة قدرها ٣٠٪ عن المدة نفسها لعام ٢٠١٨، وفقا للإحصاءات الرسمية٤٤.

٤٣. ميرفت عوف، من ميانمار إلى الفلبين.. هل تنجح روسيا في تحدي هيمنة الصين وأميركا في جنوب شرق آسيا؟، موقع الجزيرة، https://www-aljazeera-net.

٤٤. المصدر نفسه

بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، هناك دوافع عدة لتعزيز العلاقات مع روسيا الاتحادية، فبالإضافة للمكاسب الاقتصادية والأمنية، تشعر هذه الدول بالارتياح للموقف الروسي بعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية، بخلاف الدول الغربية التي تتدخَّل باستمرار تحت شعار حقوق الإنسان والديمقراطية. كما ان أعضاء الآسيان الذين يريدون قوى أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية والصين ينظرون إلى روسيا الاتحادية بوصفها دولة تمنح المزيد من الخيارات الدبلوماسية أمامهم٤٥.

لكن الأهم أن تعزيز المصالح الروسية مع هذه الكتلة الآسيوية يمكن أن يساهم في تقويض النظام الدولي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة، ويضمن حصول روسيا على مميزات اضافية لحل أي قضية عالمية. أما بالنسبة إلى دول المنطقة، فإن وكما قال مصدر بوزارة الخارجية الإندونيسية إن روسيا «يمكن أن تصبح ورقة تفاوض بالنسبة لنا مع الولايات المتحدة والصين".

على الرغم من تزايد التوجه الروسي نحو دول منطقة جنوب شرق آسيا إلا أنه وفق المعطيات الحالية لا يمكن ترجيح خيار اعتماد الآسيان على روسيا الاتحادية شريكاً أمنياً، ويعود ذلك إلى الشك في قدرة موسكو على مواجهة الصين في القضايا التي تهم تلك الدول، كالتعدي على سيادتها في بحر الصين الجنوبي. فموسكو التي تفتقر إلى الموارد والإرادة السياسية والمصلحة للتنافس بشكل هادف على النفوذ في جنوب شرق آسيا لا يمكن أن تتنافس مع موارد الطاقة ومبيعات الأسلحة المنتجات التي تقدِّمها الصين والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الكبرى واليابان والهند إلى حلفائهم.

ومع ذلك، يبدو أن روسيا الاتحادية عازمة أكثر على استغلال نقاط قوتها الاقتصادية، مثل التنقيب عن النفط والغاز، والطاقة النووية، والنقل، والأهم من ذلك مبيعات الأسلحة؛ لتكوين مكانة خاصة بها في الاقتصادات النامية في جنوب شرق آسيا، وهو حضور سيمنح ورقة إضافية جيدة لتلك الدول، مثلما يمنح موسكو ورقة اقتصادية إضافية للتفاوض حول التجارة المعقدة مع الغرب. أما الحديث عن تحالف إستراتيجي في منطقة تهيمن عليها الولايات المتحدة الأميركية والصين، فيبدو هدفاً غير مرجَّح بالنسبة إلى روسيا الاتحادية ودول جنوب شرق آسيا على السواء.

٤٥. المصدر نفسه

الخاتمة

تُعد منطقة جنوب شرق آسيا بموقعها الجغرافي وثرواتها الاقتصادية إحدى أهم المناطق الجيوستراتيجية في السياسة الدولية. فهي تمثل نقطة التقاء الطرق البحرية الرئيسية، مما يجعلها محورية في التجارة العالمية والربط بين الشرق والغرب، فضلاً عن الدور المتنامي لدول المنطقة في السياسة الدولية بشكل يعكس التحولات الكبرى في موازين القوى العالمية، وبفعل خصائصها الاستراتيجية اصبحت المنطقة ساحة تنافس دولي بين القوى الكبرى، مما يبرز الحاجة إلى تحقيق توازن بين المصالح الإقليمية والدولية لضمان استقرارها وأمنها.

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها:

١. يمثل الموقع الجغرافي للمنطقة نقطة ارتكاز أساسية للتنافس بين الدول العظمى والكبرى على النفوذ فيها.
٢. تمتلك دول الآسيان مقومات القوة الاقتصادية التي تجعلها من اكثر المناطق نمواً في العالم.
٣. تؤدي المنطقة دوراً استراتيجياً مهماً كونها تقع على مفترق الطرق البحرية الرئيسية التي تربط بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، مما يجعلها مركزاً للتجارة العالمية والنقل البحري
٤. التوترات السياسية والأمنية: نظراً لموقعها الحيوي، تواجه المنطقة تحديات متزايدة نتيجة للصراعات الإقليمية والنزاعات على الموارد البحرية، مما يجعلها محوراً للصراعات الدولية والمصالح المتضاربة
٥. التنافس الدولي: تشهد المنطقة تنافساً كبيراً بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند، ما يبرز دورها في تشكيل النظام العالمي الجديد وتحقيق التوازن الجيوسياسي.
٦. الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية له تأثير مباشر على استقرار المنطقة، بينما روسيا الاتحادية والهند و اليابان لها دوراً أقل تأثيراً، لكنها تسعى لتعزيز مصالحها في المنطقة.
٧. أهمية التعاون الإقليمي: تُظهر التحديات المشتركة أهمية تعزيز التعاون الإقليمي من خلال منظمات مثل «آسيان»، لتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، والحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة.
٨. هذه الاستنتاجات تؤكد أن منطقة جنوب شرق آسيا ليست فقط لاعباً مهماً في السياسة الدولية، بل أيضاً منطقة حيوية يتوقف عليها استقرار النظام العالمي وتوازن القوى.

المراجع

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

١. جيرالد سيجال، شرق أسيا وكبح الصين، في : مايكل اي براون وأخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠.

٢. روبرت روس ، جغرافية السلم شرق أسيا في القرن الحادي والعشرين، في: ((مايكل اي براون وأخرون، صعود الصين))، ترجمة: مصطفى قاسم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

٣. عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بلا دار نشر، العراق - بغداد، ٢٠٠٩.

٤. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، بيروت ، دار المنهل، ٢٠١٠.

٥. فايز صالح أبو جابر، الاستعمار في جنوب شرق آسيا، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ١٩٩١.

٦. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة:أكرم ديري والهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.

٧. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسات تطبيقية على الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر- القاهرة، ٢٠١٢.

ثانياً: الدوريات

٨. ابتسام رمضاني؛ عبد اللطيف بوروبي، التنافس الاستراتيجي الصيني- الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية ، العدد (١٣)، تموز ٢٠١٨.

٩. أسماء باهي؛ رضا شوادرة، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (٢٠٠٩/٢٠٢٠)، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، العدد (١)، أيار ٢٠٢٢.

١٠. خديجة عرفة ، تأثيرات خارجية : أبعاد وتداعيات التحولت السياسية في ماينمار ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٩) ، القاهرة : مؤسسة الاهرام، ٢٠١٢ .

١١. دينا نصر البرديني، التحديات التي تواجه تجارة الطاقة في جنوب شرق آسيا، مجلة آفاق أسيوية، معهد يوسف اسحاق (معهد دراسات جنوب شرق آسيا سابقاً)، العدد (١١) .

١٢. زيدون سلمان محمد؛ حميد شهاب أحمد، الصراع الأمريكي - الصيني وانعكاساته

على بحر الصين الجنوبي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧٦)، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية، آذار ٢٠٢٤.

١٣. زينب بوقاعة، دروس مستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي لدول رابطة الآسيان، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد (١١)، العدد (١)، كانون الأول ٢٠٢١.

١٤. عبد العباس فضيخ؛ نور حسين، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، العدد (١٤) المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٥. عبد القادر دندن، «استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية»، مجلة السياسة الدولية، المجلد ،٥٠ العدد ١٩٦)٣٠ إبريل/نيسان ٢٠١٤).

١٦. كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي أسيا ((الصين واليابان والكوريتين)) ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٢٣) ، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٤.

١٧. مروة عدي موسى؛ دنيا جواد مطلك، الأهمية الاستراتيجية لمضيق ملقا وأثره في التنافس الأمريكي - الصيني، بغداد، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤٩)، ٢٠٢٤، بغداد،مركز حمورابي للدراسات.

١٨. منتهى علي حسين؛ حسين مزهر خلف، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني، مجلة دراسات دولية، العدد (٩٤)، ٢٠٢٣، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية.

١٩. هديل حربي ذاري، التنافس الدولي والاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت_ كلية العلوم السياسية، العدد (٣٣)، آذار ٢٠٢٤.

٢٠. يوسف الزغول ومعتصم عليوه، الأهمية الجيوستراتيجية لقناة السويس الجديدة، مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الانسانية)، المجلد(٣٧)، العدد(٥)، ٢٠٢٣، نابلس - فلسطين.

ثالثاً: الصحف

٢١. الهند قوة عظمى صاعدة في جنوب شرق آسيا، صحيفة العرب، العدد (١٢٨٣٥)، السنة (٤٦)، ٢٠٢٣/٧/١٩.

٢٢. سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، العدد (١٥٢٤٩)، ٢٠١٠/٣/٢٥.

٢٣. رابعاً: الدراسات
٢٤. أمينة جلال، جنوب شرق آسيا: دراسة جيوستراتيجية وأمنية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، أيلول٢٠٢٢.
٢٥. محمد عربي لادمي، مدخل إلى الدراسات الجيوستراتيجية، محاضرات مقياس دراسات جيوستراتيجية، السنة اولى ماستر علاقات دولية وقانون، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تمنراست، ٢٠١٧.

خامساً: مصادر الانترنت

٢٦. موقع البنك الدولي www.worldbank.org
٢٧. الموقع الالكتروني الرسمي لدول رابطة الآسيان aseanstates.org.
٢٨. اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.
٢٩. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، على الرابط الالكتروني https://journals.openedition.org
٣٠. العمل شرقاً: استراتيجية الهند لتعزيز العلاقات مع دول رابطة «الآسيان»، ٥ تشرين الأول ٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني https://futureuae.com
٣١. التحرك شرقاً: ما ملامح السياسة الهندية تجاه منطقة جنوب شرق آسيا؟، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٩ ايار ٢٠٢٤، على الرابط الالكتروني https://www.interregional.com
٣٢. ميرفت عوف، من ميانمار إلى الفلبين.. هل تنجح روسيا في تحدي هيمنة الصين وأميركا في جنوب شرق آسيا؟، موقع الجزيرة https://www-aljazeera-net.

سادساً: المصادر الأجنبية

33. Muhammed Nadeem Mirza, and others, Is China seeking "regional" hegemony? Strategic sources of china's assertive and benevolent behavior, humanities & social sciences review, vol.8, no.2020 ,6.
34. Ronald'Rourke, U.S- China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues for Congress , Congressional Research Service (USA), Version. 140, Feb, 2023.
35. Jeffrey A. Bader, Obama and China's Rise: An Insider's Account of America's Asia Strategy, (Washington: Brooking Institution Press(, 2012.
36. ASEAN Statistical yearbook 2023, Jakarta: ASEAN Secretariat, december2023.
37. David Shambaugh, where great powers meet "America and China in

Southeast Asia", Oxford University Press, New York, 2017.
38. ASEAN Statistical yearbook 2023, Jakarta: ASEAN Secretariat, december 2023.

References:

First: Arabic and Translated Books

1. Gerald Segal, East Asia and Restraining China, in: Michael E. Brown and others, The Rise of China, translated by: Mustafa Qassem, Cairo: National Center for Translation, 2010.
2. Robert Ross, The Geography of Peace in East Asia in the 21st Century, in: Michael E. Brown and others, The Rise of China, translated by: Mustafa Qassem, Cairo: National Center for Translation, 2010.
3. Abdul Qadir Mohammed Fahmy, An Introduction to the Study of Strategy, no publisher, Iraq - Baghdad, 2009.
4. Ali Hussein Bakir, China's Oil Diplomacy: Dimensions and Implications, Beirut: Dar Al-Manhal, 2010.
5. Fayez Saleh Abu Jaber, Colonialism in Southeast Asia, Dar Al-Bashir for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 1991.
6. Liddell Hart, Strategy and Its History in the World, translated by: Akram Deiri and Haitham Al-Ayoubi, Dar Al-Tali'a, Beirut, 1967.
7. Mohammed Riyad, General Principles in Political Geography and Geopolitics with Applied Studies on the Middle East, Hindawi Foundation for Education and Culture, Egypt - Cairo, 2012.

Second: Journals

8. Ibtisam Ramadani; Abdel Latif Bouroubi, The Sino-American Strategic Competition in Southeast Asia, Algerian Journal, Issue (13), July 2018.
9. Asmaa Bahi; Reda Shouadra, The U.S. Strategic Orientation Towards Southeast Asia and Efforts to Contain China (2020/2009), International Journal of Legal and Political Research, Algeria, Issue (1), May 2022.
10. Khadija Arafa, External Influences: Dimensions and Repercussions of Political Transformations in Myanmar, International Politics Magazine, Issue (189), Cairo: Al-Ahram Foundation, 2012.
11. Dina Nasr El-Bardini, Challenges Facing Energy Trade in Southeast Asia, Asian Horizons Journal, Yusof Ishak Institute (formerly Southeast Asian Studies Institute), Issue (11).
12. Zaidoun Salman Mohammed; Hamid Shihab Ahmed, The American-Chinese Conflict and Its Impact on the South China Sea, Political Issues Journal, Issue (76), Al-Nahrain University - Faculty of Political Science, March 2024.
13. Zineb Boukaa, Lessons Learned from the ASEAN Economic Integration Experience, Algerian Journal of Financial and Banking Studies, Volume (11), Issue (1), December 2021.

14. Abdel Abbas Fadaikh; Noor Hussein, The South China Sea in Chinese Strategy, Arab Journal of Geographical Studies, Issue (14), Arab Foundation for Education, Science, and Arts, Cairo, 2022.
15. Abdelkader Dandan, The Pearl Chain Strategy for Securing Chinese Energy Corridors, International Politics Magazine, Volume (50), Issue (196), April 2014 ,30.
16. Kawthar Abbas Al-Rubaie, The Future of the American Security System in East Asia (China, Japan, and the Koreas), International Studies Journal, Issue (23), University of Baghdad: Center for International Studies, 2004.
17. Marwa Uday Mousa; Dunia Jawad Mutlaq, The Strategic Importance of the Strait of Malacca and Its Impact on U.S.-China Competition, Baghdad, Hammurabi Journal of Studies, Issue (2024 ,(49, Hammurabi Center for Studies, Baghdad.
18. Montaha Ali Hussein; Hussein Muzher Khalaf, The South China Sea in Chinese Strategic Perception, International Studies Journal, Issue (,(94 2023, University of Baghdad, Center for International Studies.
19. Hadeel Harbi Thari, International and Regional Competition in Southeast Asia, Tikrit University Journal of Political Science, Tikrit University - Faculty of Political Science, Issue (33), March 2024.
20. Yousef Al-Zghoul and Mu'tasim Aliawa, The Geostrategic Importance of the New Suez Canal, An-Najah University Journal for Research (Humanities), Volume (37), Issue (2023 ,(5, Nablus, Palestine.

Third: Newspapers
21. India: A Rising Superpower in Southeast Asia, Al-Arab Newspaper, Issue (12835), Year (2023/7/19 ,(46.
22. Saud Abed, The Difference Between Strategy and Geostrategy, Riyadh Newspaper, Issue (2010/3/25 ,(15249.

Fourth: Studies
23. Amina Jalal, Southeast Asia: A Geostrategic and Security Study, Political Studies, Egyptian Institute for Studies, September 2022.
24. Mohammed Arabi Ladmi, Introduction to Geostrategic Studies, Lectures on Geostrategic Studies, First Year Master in International Relations and Law, Institute of Law and Political Science, Tamanrasset University Center, 2017.

Fifth: Internet Sources
25. World Bank website: www.worldbank.org (http://www.worldbank.org/)
26. Official website of ASEAN countries: aseanstates.org (http://aseanstates.org/).
27. United Nations Convention on the Law of the Sea of 1982.

28. Ali Awad Al-Shar'a, ASEAN and the Experience of Regional Cooperation: A Study on the Components, Challenges, and Potential Benefits of the Experience, Algerian Journal of Anthropology and Social Sciences, available at: https://journals.openedition.org.
29. Acting East: India's Strategy to Enhance Relations with ASEAN Countries, October 2023 ,5, available at: https://futureuae.com.
30. Moving East: What Are the Features of India's Policy Towards Southeast Asia?, Interregional for Strategic Analysis, May 2024 ,9, available at: https:// www.interregional.com.
31. Mirvat Ouf, From Myanmar to the Philippines: Will Russia Succeed in Challenging Chinese and U.S. Dominance in Southeast Asia?, Al Jazeera website: https://www.aljazeera.net.

Sixth: Foreign Sources

32. Muhammed Nadeem Mirza, and others, Is China seeking "regional" hegemony? Strategic sources of china's assertive and benevolent behavior, humanities & social sciences review, vol.8, no.2020 ,6.
33. Ronald'Rourke, U.S- China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues for Congress , Congressional Research Service (USA), Version. 140, Feb, 2023.
34. Jeffrey A. Bader, Obama and China's Rise: An Insider's Account of America's Asia Strategy, (Washington: Brooking Institution Press(, 2012.
35. ASEAN Statistical yearbook 2023, Jakarta: ASEAN Secretariat, december2023.
36. David Shambaugh, where great powers meet "America and China in Southeast Asia", Oxford University Press, New York, 2017.
37. ASEAN Statistical yearbook 2023, Jakarta: ASEAN Secretariat, december2023.

أثر ظاهرة التطرف والارهاب على بنية الدولة العراقية

The impact of the phenomenon of extremism and terrorism on the structure of the Iraqi state

اسم الباحث: م. علي سفيان عبدالله

جهة الإنتساب: جامعة تكريت/ كلية القانون

Auther's name: Lecturer Ali Sufyan Abdullah

Affiliation: Tikrit University/ College of Law

E-mail:**ali.s.a1983@tu.edu.iq**

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: سياسة - نظم سياسية

work type: research paper

discipline: Politic , political systems

https://doi.org/10.61279/1d5q1g53

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام:٢٠٢٤/١١/١١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١٣

تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April 2025

Received: 11/11/2024

Acceptance date: 13/2/2025

Published Online: 25 April. 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

تاريخ الاستلام ١١/١١ تاريخ القبول ٢/١٣
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

أثر ظاهرة التطرف والارهاب على بنية الدولة العراقية

The impact of the phenomenon of extremism and terrorism on the structure of the Iraqi state

م.علي سفيان عبدالله
جامعة تكريت/ كلية القانون
Lecturer Ali Sufyan Abdullah
Law of College /University Tikrit
ali.s.a1983@tu.edu.iq

المستخلص

تتناول الدراسة مفهوم الإرهاب والتطرف وتأثيرهما على الدول مع التركيز على الحالة العراقية، إذ يُعرف الإرهاب بأنه استخدام العنف لتحقيق أهداف معينة على المستوى السياسي والاجتماعي وغالباً ما يستهدف المدنيين لإحداث الفوضى وزعزعة الامن، بينما يشير التطرف إلى تبني أفكار متشددة قد تؤدي إلى العنف، تتجلى آثار هذه الظواهر في مجالات متعددة منها التأثيرات الأمنية التي تؤدي إلى فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات وتأثيرات اقتصادية تتمثل في تراجع السياحة وزيادة تكاليف الأمن.

يتناول البحث أيضًا كيفية تأثير الإرهاب والتطرف على بنية الدولة حيث تُظهر الهجمات الإرهابية الخلل الذي تلحقه ببنية الدولة، مما يؤثر سلبًا على سيادتها وثقة الجمهور في حكومتها، كما يُعتبر الإرهاب بديلاً عن الحروب التقليدية، حيث تسعى الجماعات الإرهابية لتحقيق مصالح سياسية من خلال زعزعة استقرار السلطة، تُبرز الدراسة أهمية تعزيز الأجهزة الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية، وتطوير استراتيجيات في إطار شامل تتضمن الجوانب الأمنية والاجتماعية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: التطرف، الإرهاب، العراق، بنية الدولة.

Abstract

The study deals with the concept of terrorism and extremism and their impact on countries, focusing on the Iraqi situation. Terrorism is defined as the use of violence to achieve political or social goals, often targeting civilians to cause chaos and destabilize security. Extremism refers to the adoption of radical ideas that can lead to violence. The effects of these phenomena are manifested in multiple areas, including security effects that lead to loss of life and destruction of property, and economic effects represented by the decline in tourism and increased security costs. The research also deals with how terrorism and extremism affect the structure of the state, as terrorist attacks show the dysfunction they inflict on the structure of the state, which negatively affects its sovereignty and public confidence in its government. Terrorism is also considered an alternative to conventional wars, in which terrorist groups pursue political interests by destabilizing power. The study highlights the importance of strengthening security agencies to counter terrorist threats, and developing comprehensive strategies that include security, social and cultural aspects.

Keywords: extremism ,terrorism, Iraq, state structure.

المقدمة

تعد ظاهرة الإرهاب والتطرف من التحديات الرئيسية التي واجهتها الدولة العراقية في العقود الأخيرة حيث أثرت بشكل عميق على استقرار البلاد وهويتها الوطنية عقب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، شهد العراق تصاعدًا في أعمال العنف والتطرف مما أدى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وظهور انقسامات طائفية وعرقية، لقد أسهمت هذه الظاهرة في إضعاف المؤسسات الحكومية وزيادة الفوضى وفقدان الثقة بين المواطنين والدولة كما أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، حيث تضررت البنية التحتية بشكل كبير وارتفعت معدلات الفقر والبطالة مما زاد من تفشي التطرف بين الشباب.

تتجلى آثار الإرهاب في تدمير الممتلكات العامة والخاصة، وارتفاع أعداد النازحين والمهجرين، فضلاً عن تأثيرها على التعليم والرعاية الصحية، إن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب جهودًا شاملة تتضمن تعزيز الأمن وإعادة بناء المؤسسات وتعزيز الحوار بين مختلف مكونات المجتمع، في ضوء هذه التحديات يصبح من الضروري أن تسعى الدولة العراقية إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة الإرهاب والتطرف تضمن تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

اولاً- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة لبيان أثر ظاهرتي التطرف والإرهاب على استقرار المؤسسات السياسية العراقية، بالاضافة لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بتأثير ظاهرة الإرهاب والتطرف على الأمن والاستقرار وبنية الدولة في العراق.

ثانياً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم ظاهرتي الإرهاب والتطرف، وبيان التأثيرات التي تؤثر فيها على الدول، فضلاً عن بيان تأثير هاتين الظاهرتين على العراق من حيث الاستقرار والأمن وبنية الدولة العراقية.

ثالثاً- إشكالية الدراسة:

تُشكل ظاهرة التطرف والارهاب معضلة هامة في عالم اليوم تواجهها مختلف الدول والشعوب، ويعد العراق واحدة من أكثر الدول الذي تعرض للإرهاب نتيجة للعديد من العوامل منذ عام ٢٠٠٣، حيث أثرت هذه الظاهرة على بنية الدولة واستقرارها، وهذا يؤدي إلى أن الإشكالية الأساسية للبحث تتمحور بالسؤال التالي: كيف أثرت ظاهرة

الإرهـاب والتطـرف الدينـي عـلى بنيـة الدولـة العراقيـة واسـتقراراها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

١. كيف أثرت ظاهرتا الإرهاب والتطرف الديني على بنية الدولة العراقية؟

٢. ماهي أبرز التحديات التي واجهتها العراق في سبيل مكافحة الإرهاب؟

رابعاً- فرضية الدراسة:

تنطلـق الفرضيـة الأساسـية مـما يـلي: تـؤدي ظاهـرة الإرهـاب والتطـرف إلى إضعـاف بنيـة الدولـة العراقيـة وتقويـض أركانهـا، حيـث يتناسـب تصاعـد هـذه الظاهـرة طرديـاً مـع ارتفـاع مـؤشرات الفـوضى وغيـاب الأمـن والاسـتقرار.

وتأتي من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية:

١. كلـما ازدادت معـالم فشـل الدولـة العراقيـة في أداء وظائفها، ازداد التطـرف والإرهاب بدوره.

٢. يسـتغل الإرهـاب والتطـرف المـيراث الاسـتعماري المعقـد وضعـف البنـاء المؤسـسي في العـراق لتعزيـز نفوذهـما، وبالتـالي التأثـير سـلباً عـلى بنيـة الدولـة

خامساً- المنهجية:

سـيتم خـلال البحـث اسـتخدام المنهـج الوصفي-التحليـلي، لمعرفـة مفهـوم التطـرف والإرهـاب، إضافـة للبحـث في انعكاسـات تأثـير هـذه الظواهـر عـلى الدولـة العراقيـة.

سادساً- تقسيم الدراسة:

سـيتم تقسـيم الدراسـة إلى مبحثـين، سـيتناول المبحـث الأول مفهـوم الإرهـاب والتطـرف وتأثيرهـما عـلى أمـن الـدول واسـتقرارها، إذ أن المطلـب الأول سـيتناول تعريـف التطـرف والإرهـاب، والمطلـب الثـاني سـيتطرق إلى تأثـير الإرهـاب والتطـرف عـلى أمـن الـدول واسـتقرارها وبنيتهـا، أمـا بالنسـبة للمبحـث الثـاني سـيتناول الإرهـاب والتطـرف في العـراق منـذ عـام ٢٠٠٣ وتأثـيره عـلى بنيـة الدولـة العراقيـة، المطلـب الأول سـيبحث في ماهيـة التطـرف والإرهـاب في العـراق، أمـا المطلـب الثـاني سـيتناول تأثـير كل مـن التطـرف والإرهـاب عـلى الدولـة العراقيـة وعـلى بنيتهـا واسـتقرارها.

المبحث الأول
مفهوم الإرهاب والتطرف وتأثيرهما على الدول

يعدّ الإرهاب والتطرف من الظواهر المعقدة التي تؤثر بشكل عميق على الأمن والاستقرار في الدول والمجتمعات، ويُعرف الإرهاب بأنه استخدام العنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية وغالبًا ما يستهدف المدنيين لإحداث الفوضى وزعزعة الأمان بينما يُشير التطرف إلى تبني أفكار أو معتقدات متشددة قد تؤدي إلى العنف يشعر متبنيها بامتلاكه الحقيقة الكاملة لينتج عن هذا التبني المطلق فجوة بينه وبين الساحة المخفية التي ينتمي اليها ويعيش فيها ١، كما تتجلى آثار الإرهاب والتطرف في مجالات متعددة، بدءًا من التأثيرات الأمنية، حيث يؤدي الإرهاب إلى فقدان الأرواح وإصابة الأفراد وتدمير الممتلكات، كما يسهم في زعزعة الثقة بين المجتمعات وزيادة الانقسام الاجتماعي، أما اقتصاديًا تؤدي التفجيرات والهجمات إلى تراجع السياحة، وارتفاع تكاليف الأمن مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، وتُعاني الدول من تأثيرات سياسية حيث قد تتجه الحكومات إلى اتخاذ تدابير صارمة للحد من الإرهاب مما قد يقيد الحريات المدنية وحقوق الإنسان، كما يمكن أن تؤدي هذه الظواهر إلى تعزيز النزعات القومية أو الانعزالية، وتفاقم التوترات الطائفية والعرقية٢

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب والتطرف وتعريفهما

يُعد الإرهاب والتطرف من الظواهر المعقدة التي تؤثر بشكل عميق على المجتمعات والدول سواء في العصور القديمة او في عالمنا اليوم، ويشير الإرهاب إلى التهديد بالعنف أو استخدامه بالعنف لتحقيق أهداف معينة سواء كانت اجتماعية أو سياسية، وغالباً ما يستهدف المدنيين لإحداث الفوضى وزعزعة الأمان، يمكن أن يتخذ الإرهاب أشكالًا متعددة مثل الهجمات المسلحة والتفجيرات والاغتيالات، ويعكس في كثير من الأحيان صراعات عميقة الجذور٣.

أما التطرف فهو يعني تبني أفكار أو معتقدات متشددة يمكن أن تؤدي إلى انعدام التسامح أو العنف، يتجلى التطرف في العديد من الأشكال، منها التطرف الديني والسياسي والاجتماعي، وقد يساهم في تعزيز مشاعر الكراهية والانقسام بين المجتمعات، ويتداخل مفهومي الإرهاب والتطرف حيث يمكن أن يكون التطرف دافعًا للإرهاب كما أن الإرهاب قد يستند إلى أفكار متطرفة، وبالنظر إلى الآثار المدمرة التي يسببها كلا المفهومين تتطلب

١. أبو الحسن الاشعري ، مقالات إسلاميين واختلافات المصلين ، دار احياء التراث العربي، بيروت، بلا، ص٤٦٦.
٢. هاشم حسن التميمي، دور الاعلام في مكافحة الإرهاب ، مجلة العلوم السياسية ،العدد ٤٩،بغداد،٢٠١٥،ص٧.
٣. مازن مهلهل، التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٨٥، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٢١، ص٢٦٧.

مواجهتهما استراتيجيات شاملة تتضمن الجوانب الأمنية والاجتماعية والثقافية، بهدف تعزيز التسامح وتعليم القيم الإنسانية المشتركة٤

أولاً- مفهوم الإرهاب:

تُشتق كلمة «الإرهاب» من الفعل «أرهب»، وهي تعبر عن مجموعة من أعمال العنف التي تُمارَس من قبل منظمات أو أفراد بهدف زعزعة أمن الدولة وتحقيق أهداف خاصة على المستوى السياسي، أو محاولة الإطاحة بنظام الحكم، أما الإرهاب الدولي يتناول المعجم المعاني الجامع لمفهوم الإرهاب الدولي، وهو ليشمل كل الوسائل والأعمال التي لا تبرر التي تقوم بها منظمات أو دول، والتي تهدف إلى إثارة رعب الجمهور أو مجموعة من الناس لأسباب سياسية، بغض النظر عن دوافعها المختلفة٥ .

كما يشير الفعل «ارهب» الى الإخافة أو الإرباك٦، وقد وردت هذه المفردة في العديد من الآيات القرآنية٧، مما يبرز دلالتها في مختلف السياقات يشير الإرهاب إلى الإمعان في الهروب من المخاطر، بينما تعني «الإرهاب» إحداث حالة من الخوف والرعب باستخدام القوة، كما أقر مجمع اللغة العربية في القاهرة بأن مصطلح «الإرهابيين» يُستخدم لوصف أولئك الذين يسلكون سبيل العنف ٨.

تعود كلمة «إرهاب" (Terror) إلى اللغة اللاتينية حيث تعني فزع الآخرين أو الحركة الجسدية الناتجة عن الخوف٩. وفقًا لقاموس المورد، يُعرف الإرهاب بأنه الذعر الناجم عن هذه الظاهرة١٠، بينما يصف قاموس أكسفورد الإرهاب بأنه «استخدام العنف والتخويف لتحقيق أهداف سياسية"، بناءً عليه يمكن القول إن الإرهاب يخلق حالة من الخوف لدى الإنسان، سواء كان الفعل موجهًا إليه مباشرة أو إلى غيره، حيث يتأثر الجميع بهذه الحالة ١١ .

من الناحية الاصطلاحية تُعرف الموسوعة السياسية الإرهاب: بأنه استخدام غير قانوني للعنف أو التهديد، بأشكاله المتنوعة مثل (الاغتيال، والتشويه، والتعذيب، والتخريب....) وذلك لتحقيق هدف سياسي معين١٢، أما الأستاذ حسين الشريف المتخصص في الشأن

٤. مازن مهلهل ، مصدر سابق ، ص٨ .

٥. معجم المعاني، تعريف و معنى إرهاب في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، مستحصل عليه من الرابط: https://2u.pw/Ed1BdLcx تاريخ ٢٠٢٤/١١/١٥.

٦. مجد الدين محمد القيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦، ص١١٨.

٧. ابن منظور، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٥، ص١١٨.

٨. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، د.ت، ص٣٧٦.

٩. عبد الرحيم صدق، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٨١.

١٠. منير البعلبكي، المورد: قاموس إنجليزي – عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٦٠.

١١. مسعد قاسم، الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد٥٥، مصر، ٢٠١٤، ص١٠٤٨.

١٢. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٨٥، ص١٣٣.

السياسي العراقي فقد وصف هذه الظاهرة بأنها منهج تتبعه مجموعة من الأطراف لجذب الانتباه إلى أهدافها من خلال استخدام العنف المنظم ١٣.

وقد سعى العديد من المفكرين والباحثين والمنظمات الدولية لوصف ظاهرة الإرهاب وأعمال المرتبطة بها، حيث تمثل هذه الأعمال في القتل، والاغتيال والتخريب ونشر الشائعات والتهديد والابتزاز وكل ما يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو استراتيجية، أو نشر عدم الاستقرار، نتيجة لجهود منظمة الأمم المتحدة أصبح هناك توافق عالمي على العديد من أشكال الأعمال الإرهابية مثل الاغتيالات، والتعذيب، واختطاف الرهائن، ونشر القنابل والعبوات المتفجرة ووسائل النقل مثل السيارات والطائرات ١٤، وعلى الرغم من انتشار مصطلح الإرهاب على الصعيدين العالمي والإقليمي، إلا أنه لا يوجد إجماع متفق عليه حتى الآن بالنسبة لتعريفه ويرجع ذلك إلى اختلاف العوامل الثقافية والفكرية والأيديولوجية المرتبطة بهذه الظاهرة، مما يعني أن ما يُعتبر عملًا إرهابيًا من وجهة نظر دولة ما قد لا يكون كذلك في نظر دولة أخرى.

ثانياً- مفهوم التطرف:

التطرف لغة كلمة مشتقة من الطرف، وتحمل معنيين ١٥ :

الأول: تشير إلى حد الشيء أو نهايته، أو غايته ومنتهاه.

الثاني: تعني الحركة في بعض الأعضاء أو الاتجاه نحو إحدى النواحي.

كما وردت كلمة التطرف في «لسان العرب» بمعنى أن الشيء أصبح في طرفه، وتستخدم أيضًا للإشارة إلى اقتراب الشمس من الغروب١٦

لم يُستخدم مفهوم التطرف في الكتاب والسنة بالمعنى اللفظي، بل جاء بمعنى الغلو، لذا فإن التطرف ليس له أصول شرعية وإنما يُستخدم للتعبير عن مفهوم الغلو في الدين. ويعني التطرف الميل نحو أحد طرفي الأمر، ويتضمن الغلو وهو تجاوز الاعتدال وعدم التوسط، في اللغة الإنجليزية، وتوجد عدة مصطلحات للتطرف مثل ""Integrisme Extremisme" ، "Fanatism"،" يشير المصطلح الأخير إلى الخروج عن القواعد المعروفة

١٣. حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٧.

١٤. عادل رفعت، قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري – دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي المنشورة بجريدة الأهرام المصرية خلال عام ٢٠١٥، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، جامعة المنوفية، ٢٠١٦، ص٢٩٦

١٥. عالية الغامدي، التطرف الديني المعاصر: تعريفه- أسبابه- ومظاهره ومناهج علاجه، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد٣٩، الإسكندرية، ٢٠٢٣، ص ٣٥٠.

١٦. ابن منظور ، لسان العرب ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ،١٩٥٥ ، ص١٠٦ .

والقيم والأطر الفكرية والدستورية التي يحددها الفرد، مما يساهم في تشكيل هويته ويسمح بالتجديد والحوار والمناقشة، وبذلك يُعتبر التطرف مقياسًا للاعتدال وليس مرتبطًا بأحد الطرفين فقط، يمكن أن يتعلق موضوع التطرف بأي من المجالات الفكرية أو السلوكية ١٧، ويعتبر البعض أن التطرف هو تفكير مغلق يرفض قبول الآراء الأخرى، بينما يُعرف بأنه تجاوز حد الاعتدال، ويُعتبر التسامح مع المعتقدات والآراء المخالفة جزءًا من مفهوم الاعتدال، الذي يعني الوسطية١٨، لذا يجب على الفرد أن يسعى لتحقيق الاعتدال في علمه وعمله وفكره ومعتقداته وسلوكه، إذا كان الأمر كذلك فإن الفضيلة تتمثل في الوسط، بينما تُعتبر الرذيلة هي التجاوز نحو أي من الطرفين سواء كان ذلك بالإفراط أو التفريط. وبالتالي، كل فضيلة تقابلها رذيلتان في حالة تجاوزها ١٩.

والاعتدال هو المحور الذي يوازن بين الإفراط والتفريط، حيث تُعتبر العدالة معيارًا يحدد هذا الوسط، سواء كان حقيقياً أو قريباً من الحقيقة، وهذه الحقيقة تنطبق على جميع جوانب الإنسان، فهي تؤثر في الأخلاق والأفعال والأحكام والسياسة والتعامل، وفي علاقات الأفراد مع بعضهم ومع الخالق سبحانه وتعالى، إن كمال الفرد لا يتحقق من خلال التطرف في أيٍ من الاتجاهين، بل من خلال التمسك بالوسطية، لأن العدالة والفضيلة لا تتجلى إلا في هذا الوسط ٢٠.

التطرف والاعتدال يرتبطان بالتغيرات التي تلحق بالمجتمع، سواء كانت دينية أو ثقافية أو اجتماعية أو بيئية أو سياسية، وقد بذل العديد من العلماء والباحثين جهداً في تعريف التطرف، وتنوعت عباراتهم في ذلك. فقد عُرف التطرف بأنه «موقف متشدد يتخذه الفرد أو الجماعة، متجاوزين حد التوسط والاعتدال» ٢١. كما عرف ايضاً إنه «تجاوز للحد والابتعاد عن الوسط والاعتدال، سواء كان ذلك إفراطًا أو تفريطًا، أو ببساطة، سلبًا أو نقصًا".٢٢

ويمكن أيضًا اعتبار التطرف «مجموعة من المعتقدات والمشاعر والأفعال والاتجاهات

---

١٧. محمد حسن، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري، جامعة عين شمس - كلية التربية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد٣١، ٢٠١٥، ص٢٤٨-٢٤٩.

١٨.منهج فكري واخلاقي وسلوكي سواء كانت في العبادات او التعاملات، بمعنى الاعتدال في جميع الجوانب الإنسانية ومفردات الحياة وانها دعوة لتحضير الجانب الإيجابي من الشخصية الإنسانية الملهمة فطرياً بالفجور والتقوى، معهد الدوحة للدراسات، الوسطية في الإسلام بين المثالية والواقع، ندوة متاحة على الرابط: https://www.moc.gov.qa

١٩. حمزة المعايطة، «الإرهاب والتطرف الفكري» المفهوم الدافع، سبل المواجهة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد٢٣، قطر، ٢٠٢٠، ص٦.

٢٠. المصدر نفسه، ص٧.

٢١. سعيد فرج، أثر التطرف الفكري في هدم المقاصد الشرعية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد ٤، العدد ٣٤، ٢٠١٨، ص٢٣.

٢٢. علي الشبل، الغلو في أصول العقيدة خطره وآثاره، شبكة الألوكة، ٢٠١٤، ص١٨-١٩.

والاستراتيجيات التي تبتعد عن الحد المعتدل أو العادي»، كما يشمل مفهوم التطرف التصلب في الرأي والتعصب للأفكار أو الأحزاب أو الطوائف، مع تسفيه آراء الآخرين ومحاولة فرض وجهات نظرهم عليهم ٢٣، اما بالنسبة لأنواع التطرف، فقد تعددت عبارات الباحثين والمختصين في تصنيف أنواع التطرف، ومن أبرز هذه التصنيفات: تقسيم التطرف إلى نوعين، وهما التطرف السلمي والتطرف العدواني٢٤:

١. التطرف السلمي: هو ذلك الذي يتعلق بالأفكار والمعتقدات والمبادئ، حيث يتمكن الشخص من التعايش مع الآخرين دون الحاجة إلى التمرد أو العدوان. فهو شخص متوازن في تصرفاته، رغم تمسكه بأفكاره أو مبادئه المنحرفة. يمتلك طاقة كامنة من الحب والتسامح، ويستطيع فهم وقبول الآراء المخالفة له نفسيًا، مما يعكس قدرة على التسامح رغم المعارضة.

٢. التطرف العدواني: فيتميز بأنه يحمل أفكار التطرف السلمي ولكنه يتصف بطاقة من الكراهية تجاه المخالفين أو الغير. يتميز هذا النوع بالشخصية القاسية والمتزمتة، ويصنفه البعض ضمن فئة الاضطرابات النفسية، حيث يظهر سلوكًا رافضًا وعنيدًا. هناك ارتباط بين التطرف العدواني وانخفاض معدل الذكاء، مما يؤثر على قدرة الشخص على إدراك الأمور بشكل منطقي وشامل. كما أن استخدام العنف والقسوة غير المبررة يعد سمة من سمات العاجز عقليًا، الذي يفشل في فهم عواقب سلوكه العدواني ويفتقر إلى القدرة على الإقناع بالحكمة.

ومن المهم التمييز بين التطرف والإرهاب، فالتطرف يرتبط بالأفكار والمعتقدات التي تبتعد عن ماتم الاعتياد عليه أو متعارف سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ودينيًا، دون أن تترتب على هذه المعتقدات والأفكار المتطرفة سلوكيات مادية مغلوطة أو عدوانية تجاه المجتمع أو الدولة، ولكن عندما يرتبط التطرف بالتهديد والعنف المادي أو القيام به، فإنه يتحول إلى إرهاب، وبذلك يمكن القول إن التطرف غالبًا ما يبقى ضمن دائرة الفكر، حيث ينعكس هذا الفكر على السلوك بعدة طرق، مثل التعبير عن الآراء من خلال القول أو الكتابة. كما يمكن أن يتجسد الفكر المتطرف في أشكال سلوكية أخرى، مثل ارتداء لباس محدد أو الامتناع عن سلوك معين، وعندما يتحول الفكر المتطرف إلى سلوكيات عنيفة، مثل الاعتداء على الحريات أو الأرواح، يصبح عندئذٍ إرهابًا ٢٥.

٢٣. محمد بن خليل السكوتي، التطرف واثره على المدعوين وسبل مواجهته- دراسة وصفية تحليلية لظاهرة تطرف بعض الدعاة على المدعوين في ضوء منهج الدعوة الإسلامية، جامعة القصيم، مجلة العلوم الشرعية، المجلد ١٦، العدد٤، ٢٠٢٣، ص٢١٧٤.

٢٤. علي بالليل وصلاح الدين الحراري، التطرف و العنف و آثره على أفراد المجتمع الأنماط و الأساليب، جامعة المرقب كلية الآداب و العلوم / قصر الأخيار، مجلة العلوم الإنسانية و التطبيقة، المجلد ٦، العدد١١، جامعة المرقب، ليبيا، ٢٠٢١، ص١٥٩-١٦٠.

٢٥. وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف- دليل مرجعي، مكتب مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، نيويورك، ط١، ص١٨.

المطلب الثاني: تأثير الإهاب والتطرف على أمن الدولة وبنيتها

لم تعد الدولة اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، وبالتالي لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة، كما باتت تتعرض لتهديدات متفاقمة نظراً لتصاعد الأخطار والتحديات التي تواجهها لا سيما الإرهاب، لذلك حاولت بعض الاتجاهات الفكرية إعادة النظر في مفهوم السيادة، بحيث تتماشى مع الواقع الدولي المتغير، وقد ساعد هذا التوجه في إبراز دور ووظائف جديدة للدولة، مما ساهم في معالجة المشكلات المعقدة التي تجاوزت الحدود التقليدية للدولة وأبرزها مشكلة الإرهاب الدولي، فقد أصبحت التنظيمات والجماعات الإرهابية من أبرز الفاعلين في الصراعات والنزاعات الإقليمية، وأصبحوا يشكلون تهديدًا رئيسيًا للأمن الدولي والإقليمي على حد سواء ٢٦.

ولقد تجلى واقع تجاوز ظاهرة الإرهاب للحدود السياسية للدول في العقدين الأخيرين، حيث أصبح الإرهاب ظاهرة دولية تؤثر فعليًا في العلاقات الدولية، وقد أظهر قدرته على إحداث تغييرات جذرية في الأدوار العالمية وبنية النظام الدولي وطبيعة كل دولة بحد ذاتها، تعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١/ أيلول/ ٢٠٠١، وكذلك الأحداث التي حصلت في العديد من الدول العربية منذ عام ٢٠١١ مثالًا واضحًا على كيفية تجاوز الإرهاب لمفهوم السيادة، خاصة فيما يتعلق بتنظيمات الجماعات الإرهابية، كما أن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق تم تبريره كوسيلة لمكافحة الإرهاب، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الإرهاب التي تتحدى مبدأ السيادة واحترام الدول الأخرى، وفي هذا السياق يُفهم الإرهاب الدولي بأنه اعتداء من الدول الكبرى على الدول الصغيرة الآمنة، بهدف إرهابها والسيطرة عليها أو فرض نظام معين عليها، مما يُعبر عن شكل جديد من الاستعمار الحديث الذي يسعى لنهب ثروات شعوب تلك الدول ٢٧، اذ أصبحت نشأة الجماعات والتنظيمات الإرهابية من أكبر التهديدات للأمن الداخلي للعديد من الدول في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ويُعتبر الإرهاب نشاطًا يهدف إلى تحقيق مصالح سياسية أساسية، من خلال زعزعة استقرار السلطة، أو إسقاطها أو الضغط عليها لتغيير مواقفها وسياساتها تجاه قضايا معينة، لقد أثبت هذا النوع من النشاط أنه فاعل رئيسي في الصراع السياسي، ويمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن المجتمعي، حيث يمتلك القدرة على الإخلال بالنظام الاجتماعي واستقرار المؤسسات والبنية الاقتصادية، لذلك يُعتبر الإرهاب بديلاً عن الحروب التقليدية ٢٨، اذ سعت العديد

---

26. Thomas Quiggin , Seeing the Invisible National Security Intelligence in an Uncertain Age , London, , Publishing Scientific, 2007, p.13

٢٧. هبة الله بسيوني، الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١١، ص٣٢- ٣٣

٢٨. فاتح رحموني، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة -١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٢٢.

من الدول لتعزيز أجهزتها الأمنية لمواجهة الأخطار التي تشكلها التنظيمات الإرهابية، من خلال تطوير قدراتها العسكرية للرد على الهجمات الإرهابية الداخلية والخارجية. كما أشار والتر ليبمان إلى أن الدولة تكون آمنة إذا كانت قادرة على مواجهة التهديدات، حيث يُعتبر الإرهاب مرادفًا للحرب، لذا يجب على الدولة أن تتخذ خطوات فعالة لإزالة المخاوف المتعلقة بالتهديدات الحالية أو المستقبلية٢٩، وتتعلق النتائج الأساسية لنشاطات التنظيمات والدول الإرهابية بتأثيرها المباشر على سيادة الدول وأمنها وبنيتها، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية ٣٠ :

١. عندما تتعرض الدولة لهجمات إرهابية في مناطق استراتيجية مثل المراكز الحكومية والأمنية والسفارات وغيرها من المنشآت الحيوية، فإن ذلك يمثل ضربة مباشرة لثقة الحكومة وعجز أجهزتها الأمنية عن حماية رموز الدولة وقوتها وهيبتها.
٢. تُظهر قدرة بعض التنظيمات الإرهابية على تنفيذ هجمات في الأماكن العامة ووسائل النقل أن الدولة وأجهزتها الأمنية غير قادرة على حماية مواطنيها، مما يؤثر سلبًا على سيادتها.
٣. إن تعرض الدولة لهجمات إرهابية تستهدف منشآتها الاقتصادية، مثل المصانع والجسور والسدود وخطوط السكك الحديدية، يهدد مصالحها الاقتصادية وأمنها.
٤. إذا قامت بعض الحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية أو الاستجابة لمطالبها، مثل دفع فدية مقابل تحرير الرهائن، فإن ذلك يُعتبر إضعافًا لموقف تلك الحكومات ويعزز من قوة الجماعات الإرهابية، مما يمنحها شرعية لمطالبها.
٥. تؤثر هذه الأنشطة سلبًا على العلاقات التعاونية والأمنية بين الدول، حيث يمكن أن تُتهم دولة أو أكثر بدعم التنظيمات الإرهابية على أراضيها، بينما تبقى غير قادرة على محاربتها بسبب وجودها خارج حدود سيادتها.

في السنوات الأخيرة شهد مفهوم الأمن تحولاً كبيراً، حيث تجاوز معناه التقليدي في ظل التحديات المستجدة التي تواجه الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أصبح هذا المفهوم أكثر شمولًا حيث يرتبط بالأمن والتنمية في هذه المجالات، ويعكس قدرة الدولة والحكومة على حماية وتعزيز قدراتها ومواردها على كافة الأصعدة، يتطلب تحقيق الأمن اعتماد استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار المتغيرات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، لذا أصبح مفهوم الأمن الوطني متعدد الأبعاد، ويشمل الأبعاد

٢٩. سليمان الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٩، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٣-١٤.
٣٠. خالد شبر، الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (رؤية مستقبلية)، سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية، مركز الرافدين للحوار، بيروت- النجف الأشرف، ٢٠٢٢، ص٣٤-٣٧.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والإنسانية ٣١ ، ان أي عائق أمام تقدم التنمية في هذه المجالات يُعتبر خطرًا يهدد أمن الدول، مما يعني أنه لا يمكن تحقيق الأمن الوطني دون تقدم في التنمية، من جهة أخرى يُعتبر الإرهاب بما يتضمنه من عنف وتخريب، تهديدًا حقيقيًا لنجاح جهود التنمية وتطورها، فهو يؤثر سلبًا على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويقيد حقوق الأفراد في التنقل والتجمع وممارسة الحقوق السياسية في بيئة آمنة، كما يُهدد الإرهاب الاستقرار المؤسساتي ويعوق أداء الدولة لوظائفها المعتادة، مما يؤدي إلى استنزاف مواردها وطاقاتها، ويؤثر سلبًا على قوتها وهيبتها في النظام الدولي، وكما يؤثر الإرهاب بشكل مباشر على أمن النظم الإقليمية، حيث تجاوزت تهديداته الحدود السيادية للدول بفضل التطور الكبير في وسائل الاتصال والمواصلات، وهذا يعني أن التهديدات الإرهابية يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى، مما يستدعي من الدول المجاورة تطوير منظوماتها الأمنية الإقليمية لمواجهة هذه التحديات، ٣٢، إذا اعتمدت الدولة إجراءات فردية لمواجهة التهديدات الإرهابية على المستوى المحلي، فإنها ستكون ملزمة بالتنسيق والتعاون على النطاق الإقليمي، خاصةً بعد أن توسعت الأنشطة الإرهابية إلى داخل الدول المجاورة، ويتضح هذا بشكل خاص بين الدول التي تجمعها مصالح مشتركة وأهداف قومية موحدة، حيث يسعى الإرهاب إلى عرقلة هذه المصالح وإضعاف الاقتصاد والسياسة والأمن، بل والعمل على إدخال هذه الدول في نزاعات تقوض قوتها الإقليمي، على المستوى الدولي أكدت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لأعضاء المجتمع الدولي أن ظاهرة الإرهاب أصبحت عالمية، وتهديدها لا يقتصر على دولة أو مدينة معينة، بل يستهدف جميع الدول في العالم، لم يعد من الممكن مواجهة هذا التهديد من قبل دولة واحدة أو مجموعة دول، بل يتطلب الأمر تضافر جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي دون استثناء، إذ أثبتت الجرائم الإرهابية في الآونة الأخيرة أنها لا تعترف بحدود معينة، حيث يقوم مرتكبوها بالتخطيط والتحضير في دولة ما، ثم ينفذون تلك الجرائم في دولة أخرى، وغالبًا ما يفرون بعدها إلى دولة ثالثة ٣٣.

هذا ما يستدعي التعاون الدولي، وأمام عجز الدول الفردية عن التصدي لهذا التهديد، وقد عزز ذلك من مفهوم الأمن الجماعي، الذي أصبح محل اهتمام دول وحكومات عديدة، فالمساس بأمن دولة واحدة من أعضاء المجتمع الدولي يُعتبر مساسًا بأمن الجميع، وقد قدم هانس مورغنثاو ثلاث فرضيات لتعزيز نظام الأمن

٣١. فاتح رحموني، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، مصدر سابق، ص١٢٣.
٣٢. حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي – المتغيرات، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٠٣.
٣٣. هبة الله بسيوني، الإرهاب الدولي (تعريفه- نشأته – أسبابه- أنواعه- أهدافه- علاجه)، مطبعة الأخوة، الإسكندرية، ٢٠١١، ص٢٠٧.

الجماعي: أولاً، يجب أن يكون النظام الجماعي قادراً على الحشد بقوة لاستخدامها ضد أي تهديد مشترك، ثانيًا، يجب أن تتبنى الدول المشاركة في نظام الأمن الجماعي مفاهيم مشتركة للأمن، ثالثًا، ينبغي أن تكون هذه الدول قادرة على تجاوز المصالح السياسية المتضاربة لتحقيق المصلحة العامة في هذا السياق، يُعتبر الأمن الدولي المحدد الأساسي للدفاع الجماعي لجميع الدول الأعضاء[٣٤]، ويعد أكبر وأوسع وحدة تحليل في دراسات الأمن، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن كل دولة عضو في النظام الدولي، الذي يتألف من مجموعة من الوحدات تتفاعل فيما بينها [٣٥] ، اذ يمكن القول أن ظاهرتي الإرهاب والتطرف بدأتا بالتصاعد بشكل كبير وواسع منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وهذا بدوره دفع لظهور تحديات كبيرة بالنسبة للدول، تمثلت هذه التحديات بالأمن والاستقرار فضلاً عن التغيرات التي لحقت ببنية الدولة لا سيما في مواجهة هذا الإرهاب المتصاعد.

٣٤. حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي – المتغيرات، مصدر سابق، ص٢٠٦

٣٥. لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٨، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠، ص٢٠٨

المبحث الثاني
الإرهاب والتطرف في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وتأثيره على بنية الدولة

منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، شهدت البلاد تصاعدًا ملحوظًا في ظاهرة الإرهاب والتطرف، مما أثر بشكل عميق على بنية الدولة العراقية، البداية كانت مع تفكك النظام السياسي والأمني، الذي أدى إلى احداث فراغات في السلطة وخلق بيئة مناسبة لنمو الجماعات المتطرفة، ومع تزايد الفوضى ظهرت تنظيمات إرهابية مثل القاعدة، التي استغلت الوضع لتوسيع نفوذها وعملياتها. ثم جاء تنظيم «داعش» بعدها ليشكل تهديدًا أكبر، حيث تمكن من السيطرة على مساحات شاسعة من العراق في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تدهور الأمن والاستقرار بشكل غير مسبوق، وان تأثير هذا التصاعد في الإرهاب كان مدمرًا على جميع الأصعدة، فقد أدى إلى تدمير البنية التحتية، والنزوح الجماعي للسكان، وتعميق الانقسامات الطائفية، كما أثر على النظام السياسي، اذ باتت الدولة تواجه تحديات في استعادة سيطرتها على المناطق المهددة، مما أدى إلى ضعف المؤسسات الحكومية وفقدان الثقة بها، إضافة إلى ذلك فإن العمليات العسكرية لمواجهة الإرهاب، رغم نجاحاتها، أسفرت عن انتهاكات لحقوق الإنسان وزادت من الاستياء بين شرائح واسعة من السكان، مما ساهم في تفشي التطرف في بعض المناطق ، في ظل هذا السياق، أصبح التحدي الأكبر أمام العراق هو كيفية بناء دولة قوية ومستقرة قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية، واستعادة الثقة بين مكوناتها الاجتماعية المختلفة، وتحقيق التنمية المستدامة في بيئة تسودها الأمن والسلام.

المطلب الأول: التطرف والإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣

عانى العراق مثل العديد من دول العالم من ظاهرة التطرف، وقد تكون تجربته في هذا المجال أكثر مرارة من تجارب دول أخرى، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وقد انفتح العراق بشكل كبير على مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك التطرف والكراهية والتكفير والعنصرية والعنف والإرهاب، كل من هذه المواضيع له خصوصيته وتأثيراته، وقد برزت بشكل واضح بعد الاحتلال الأمريكي للعراق[٣٦]. وفيما يلي نلقي نظرة سريعة على أبرز هذه القضايا:

١. التطرف: عانى العراق بعد عام ٢٠٠٣ من هذا النوع من التطرف على الأصعدة الفكرية والسياسية والإعلامية، اذ توفرت عدة عوامل ساهمت في نمو هذه الظاهرة

٣٦. عبد الله يوسف، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩/٧/١٥، مستحصل عليه من الرابط: https://democraticac.de/?p=61716
تاريخ ٢٠٢٤/١١/١٨.

منها شعور فئة اجتماعية معينة بالتهميش والاقصاء إضافة الى وجود العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم يتم حلها لفترة طويلة من الزمن٣٧.

٢. الكراهية: تعد الكراهية من أخطر النتائج المترتبة على التطرف، حيث تعبر عن جهود ممنهجة تهدف إلى تقسيم المجتمع وإشعال الصراعات، مما يسهم في تحقيق أهداف لا تصب في مصلحة العراق على المدى البعيد، وقد شهد العراق خطابًا يحث على الانقسام والكراهية، معظمها كان موجهًا من الخارج، لكن بعضه تم تنفيذه بواسطة أدوات ووسائل محلية ٣٨.

٣. التكفير: يُعتبر التكفير موضوعًا أكثر خطورة، لأنه يقوم على فكرة امتلاك الحق المطلق وإنكار حقوق الآخرين في الوجود والاستمرار، هذا الفكر يصاحبه تبرير العنف ضد الأفراد أو الجماعات، وكان له دور رئيسي في تنفيذ عمليات التهجير القسري التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٥، والتي أدت إلى تأثيرات سلبية على العديد من المدن ٣٩.

٤. العنصرية: لا تزال الدراسات حول العنصرية في العراق محدودة، لكنها تتداخل مع خطاب الكراهية والتكفير، وتتميز العنصرية بكونها ترتبط بتفضيل عنصر معين، مما يؤدي إلى إنكار حقوق الآخرين بناءً على اعتقاد بوجود سمات تفوق هذا العنصر.

٥. العنف: يُعرف العنف بأنه أعمال غير مشروعة تهدد استقرار الدولة، خاصة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات ضده، ويعد العنف من أبرز مظاهر رفض النظام العام والتعايش السلمي، حيث يعبر عن عدم قبول استمرار النظام، وتظهر علامات ضعف في منظومة الدولة بوصفها الجهة الوحيدة المخولة باستخدام العنف وأدواته، وقد شهد العراق مستويات متعددة من العنف، مارستها أطراف متنوعة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، مما يعد مؤشرًا مهمًا على ضعف الاستقرار السياسي في البلاد.

٦. الإرهاب: يُعرف كأعمال عنف غير مشروعة، لكنه يختلف عن العنف العام في أنه يستهدف جميع الأهداف المدنية وغير المدنية بهدف تحقيق نتائج سياسية، بغض النظر عن الكلفة المرتبطة بذلك، بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق أنواعًا متعددة من الإرهاب نتيجة لعوامل مختلفة، وتم توجيه اللوم إلى مرتكبي هذه الأعمال من قبل المجتمع الدولي والسلطات الحكومية في العراق ٤٠.

لذا، يمكن اعتبار التطرف والإرهاب متلازمان، وأن التطرف يعد الخطوة الأولى التي

٣٧. مازن مهلهل، التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق، مصدر سابق، ص٢٧٠.

٣٨. المصدر نفسه، ص٢٧١.

٣٩. أحمد غالب محيي و محمد ياسين، الاستراتيجية الدينية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التكفير في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد٥٤، جامعة النهرين، ٢٠١٨، ص١٩٤-١٩٥.

٤٠. مصطفى سلمان وضاري سرحان، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٦١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص٥٧-٥٨.

قد تقود إلى ظهور أشكال أخرى أكبر، مثل الكراهية والتكفير والعنصرية، وقد تصل إلى مستويات من العنف والإرهاب. وقد عانى العراق من جميع هذه الظواهر بمستويات متنوعة بعد عام ٢٠٠٣، ارتباطًا بالأحداث التي تلت الاحتلال وما نتج عنها من عوامل مرافقة، بالرغم من السعي لمعالجتها تارة في النصوص الدستورية وتارة أخرى في بناء المؤسسات المعنية بتعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية الا انها بقيت بدون حبرا على ورق، ، لذا واجهت الدولة العراقية عدداً من أشكال التطرف والإرهاب، ويمكن إجمال هذه الأشكال بمايلي:

١. تطرف ضد الدولة: تندرج تحت هذا التصنيف معظم الجماعات الإسلامية التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالفكر السلفي الجهادي، مثل تنظيم القاعدة و»داعش» الارهابيين، تتبنى هذه الجماعات عقيدة مركزية ترفض الدول الحديثة، وتكفر كل من لا يتبنى أفكارها، بما في ذلك أولئك الذين يتعاونون مع الدولة حتى وإن كانوا ينتمون إلى نفس المذهب، كما أن هذه الجماعات تُكفِّر الآخرين الذين يختلفون معها مذهبيًا، وقد عانت المناطق التي يقطنها فئات طائفية معينة في العراق من محاولات تصفية واسعة، استهدفت ضباط الأجهزة الأمنية والمواطنين، وكذلك رجال الدين الذين رفضوا التعاون مع هذه التنظيمات، كما شملت هذه المحاولات أيضًا الأشخاص الذين رفضوا مبايعة تلك الجماعات٤١، كان لتنظيم القاعدة استراتيجية متعددة الأبعاد، حيث استهدف العدو القريب والبعيد، مخالفًا الفكرة المركزية التي تدور حول ضرب المصالح، حيث عمل على استهداف قوات التحالف الدولي والدولة العراقية على حد سواء، مما كان سيؤدي إلى انهيار هذه الأنظمة وظهور القاعدة كبديل لها، معتمدًا على الجماعات المحلية المنضوية تحت لوائها، كما فتح تنظيم القاعدة في العراق جبهة جديدة لاستهداف المدنيين «الشيعة» من خلال تفجيرات متنوعة خلال سنوات قيادته من قبل أبو مصعب الزرقاوي، أما تنظيم «داعش»، فقد ركز جهوده على العدو القريب، حيث قاتل ما وصفه بـ «الأنظمة الكافرة» في المجتمعات الإسلامية، وعمل على «تطهير هذه المجتمعات» وفقًا لما طرحه الارهابي أبو بكر البغدادي في كتابه «إدارة التوحش»، ومع ذلك لم يسجل للتنظيم أي استهداف نوعي للولايات المتحدة وحلفائها في العراق٤٢، ويلاحظ على الصعيد العملي، تفوّق تنظيم «داعش» على غيره من التنظيمات في استهداف الأفراد بمختلف انتماءاتهم، حيث ارتكب فظائع ضد السنة الذين لم يطيعوه، فضلاً عن إلى استهداف الأقليات الدينية وقتلهم، وعلى عكس تنظيم القاعدة في العراق، الذي لم تسجل خلال سنواته

٤١.حيدر المرشد، التطرف السلفي المؤدي للعنف في العراق (سياسات حكومية ممكنة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص٣.

٤٢.المصدر نفسه، ص٤.

حالات اغتصاب، قام تنظيم «داعش» الإرهابي بعمليات اغتصاب وسبي للنساء الايزديات في شمال العراق .

٢. التطرف المنضوي تحت الدولة: تشارك العديد من الجماعات التي ينطبق عليها هذا التصنيف بشكل فعال في العملية السياسية في العراق، حيث لديها نواب ووزراء وممثلون في مختلف وظائف الدولة، ورغم أنها جزء من الدولة، إلا أنها تتبنى أيديولوجيات أممية قد لا تعطي الأولوية لمصالح الدولة، مما يؤثر سلبًا على عملها ويعوقه، ومن الجدير بالذكر أن الزعامات الدينية الرئيسية التي تتفق مذهبيًا تسعى للحفاظ على العراق كدولة مدنية، ترفض الفكرة الأممية التي تتبناها هذه الجماعات، تركز هذه الزعامات على ضرورة وجود دولة وطنية تحترم التنوع الديني والمذهبي، بعيدًا عن الأيديولوجيات الدينية أو العقائد الأممية ٤٣.

في ظل هذه التناقضات، واجهت الدولة العراقية تحديات معقدة، حيث تسعى بعض الجماعات إلى إقامة دولة دينية متشددة، كما حدث مع سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي على مساحة كبيرة من المناطق في العراق، اذ ان استعادة هذه الأراضي تطلبت ثلاث سنوات من العمليات العسكرية، ونتج عنها آلاف الشهداء والنازحين، فضلاً عن تدمير البنية التحتية واختلال النسيج الاجتماعي، وظهور العديد من الفصائل المسلحة خارج إطار الدولة.

المطلب الثاني: تأثير كل من التطرف والإرهاب على بنية الدولة العراقية واستقرارها.

دخل العراق مرحلة حرجة في عام ٢٠٠٣، حيث أصبح التطرف وضعف الاستقرار السياسي يدعمان بعضهما البعض، ما يهم هنا هو مدى تأثير التطرف والإرهاب في دفع البلاد نحو مظاهر عدم الاستقرار السياسي بعد ذلك العام، إذ لا يمكن إنكار أن مظاهر مختلفة من ضعف الاستقرار السياسي سادت في العراق، سواء كان ذلك بسبب ضعف المؤسسات أو ضعف السياسات أو أداء المؤسسات، شهد الأداء السياسي للدولة الذي وُجد بعد عام ٢٠٠٣ اضطراباً ملحوظاً، حيث ارتبطت الإشكالية بمدخلات متعددة المستويات والمضامين، بما في ذلك اتساع دائرة التطرف٤٤ ، ولا تقتصر علاقة التطرف والإرهاب بضعف الاستقرار السياسي في العراق على التنوع الموجود في البلد، بل تتعلق بانتشار الفوضى وسوء الإدارة فضلاً عن تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، إذ أن بعض الأحزاب تأسست

٤٣. حيدر المرشد، التطرف السلفي المؤدي للعنف في العراق (سياسات حكومية ممكنة)، مصدر سابق ، ص٥.

٤٤. ناظم الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٣٢٧-٣٢٨

على أسس فئوية، مما جعلها غير قادرة على استقطاب أو احتواء الآخر المختلف، في ظل صراع حول هوية الدولة وضعف القدرة على إدارة التهديدات والتحديات، ساعد ذلك على نمو التطرف بشكل مضاعف، ونتيجة لذلك تضاءلت المجموعات والأفكار الداعمة للنظام السياسي أو لسياسات الحكومة، مما جعل السياسة تتعامل مع بيئة سلبية، وأسهم ذلك في زيادة معدلات ضعف الاستقرار السياسي، وقد انتشر التطرف في العراق نتيجة لعوامل متعددة، بما في ذلك عوامل سياسية وإعلامية وفكرية داخلية وخارجية، وأدى ضعف الوعي السياسي حول المخاطر التي تحيط بالعراق، خاصة في مجالات إدارة التنوع، إلى الانغلاق في التعامل مع الآراء المختلفة٤٥، وقد شهد العراق أنواعًا متعددة من التطرف والإرهاب، لكن أبرزها كان التطرف الطائفي والعرقي والسياسي، أظهرت هذه الطروحات المتطرفة أن البلاد مهددة بالانقسام أو باندلاع صراعات أهلية شاملة، حيث تجلى الصراع في البداية كتنازع حول هوية العراق الحديث، دون وجود قوة فاعلة تدفع نحو تعزيز الهوية الوطنية الجامعة التي تضمن وحدة البلاد، هذا الوضع أدخل العراق في حلقة مغلقة أدت إلى نمو متدرج من التطرف إلى الكراهية، ثم إلى التكفير والعنصرية والعنف، وصولًا إلى الإرهاب الذي عانت منه البلاد على يد قوى متعددة الأهداف وبأساليب متنوعة، وتفاقمت ظاهرة الإرهاب بشكل ملحوظ في حزيران ٢٠١٤، حيث تحول التطرف إلى مزيج من الصراعات الدينية والطائفية والعرقية والسياسية، مما أثر سلبًا على الأفراد والمجتمع والنظام السياسي والدولة ٤٦

بعد سنوات من إلحاق الهزيمة العسكرية بتنظيم داعش الارهابي، استمرت الظروف المرتبطة بخطر التطرف العنيف والذي يشكل تهديدًا كبيراً في العراق، اذ لايقتصر على مجموعة أو منطقة عرقية أو طائفية محددة، على مدار السنوات الماضية، استعادت الحكومة العراقية، بدعم من الفاعلين الدوليين، قدراً معقولاً من القدرة العسكرية لمكافحة الإرهاب، ومع ذلك، وبعد هزيمة ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) وتحرير الموصل، لم يتم إحراز تقدم ملحوظ في معالجة الأسباب الهيكلية للتطرف العنيف في البلاد، تشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة مرتفعة في العراق، حيث يعاني أكثر من ثلث الشباب من عدم الانخراط في وظائف أو التعليم، إن ضعف سيادة القانون وآليات المساءلة يعدان من العوامل الرئيسية التي تسهم في استقطاب الشباب نحو التطرف، كما أن الثقة في المؤسسات الأمنية والسلطات السياسية والنخبة الحاكمة ما زالت منخفضة، ولا تزال جودة الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم، غير كافية، خاصة في المناطق "المحررة" من داعش، كما تمثل عسكرة المجتمع من قبل المجموعات المسلحة، خصوصًا في المناطق

٤٥. مازن مهلهل، التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق، مصدر سابق، ص٢٨١

٤٦. المصدر نفسه، ص٢٧٢-٢٧٣.

المتنازع عليها، تحديًا كبيرًا لتحقيق السلام والتماسك الاجتماعي في العراق، فضلاً عن ذلك لا تزال وصمة العار المرتبطة بداعش تؤثر على شرائح واسعة من السكان، حيث لا تستطيع أسر الأعضاء المرتبطين بداعش الإرهابي الاندماج في المجتمع ٤٧، وكان التحدي الرئيسي للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ هو عدم قدرتها على تبني وتطوير سياسة وطنية واضحة تعرف التطرّف العنيف ومحركاته وطرق منعه ومكافحته، منذ صعود تنظيم داعش في عام ٢٠١٤، أكد القادة العراقيون بشكل علني وسري على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتطرف والإرهاب وطلبوا المساعدة الدولية، مما أدى إلى تقارب غير مسبوق بين الجهود العسكرية والاستخباراتية الدولية والوطنية والإقليمية التي أسهمت في هزيمة داعش عسكرياً، ومنذ إعلان هزيمة تنظيم داعش في عام ٢٠١٧، أقرت الحكومة العراقية، ولو بشكل غير واضح، سياسات لمكافحة التطرف العنيف، مع الاعتراف بأهمية النهج الإنساني والأمني في مواجهة روايات الجماعات المتطرفة، بدعم من الجهات الدولية الفاعلة، طور مجلس الأمن الوطني التابع للحكومة العراقية «استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب»، لكن هذه الاستراتيجية لم تُطبق بالكامل على الأرض بعد ٤٨.

٤٧. كمران بالاني، تقييم استراتيجية العراق لمواجهة التطرف العنيف، مؤسسة الشرق الاوسط للبحوث، ٢٠٢١/٩/٢٤، مستحصل عليه من الرابط: https://www.meri-k.org/publication
تاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٠.
٤٨.المصدر نفسه.

الخاتمة

شهد العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ تغيرات سياسية كبيرة وانخرط في مسارات التحول الديمقراطي بعد عقود من سيطرت حزب البعث المنحل على زمام الحكم في البلاد، الا ان مستقبل هذا التحول لايزال يكتنفه الغموض، كونه قد ابتعد عن القواعد الموضوعية له، فالنخب السياسية لازالت تعمل بشكل مغاير عن متطلبات قوانين التحول الديمقراطي، كونها تنتهج نمط التصارع وجني المغانم وليس نمط التعاون لبناء الدولة الجديدة وتعزيز مبادئ التعايش السلمي، ونتيجة لهذا فقد عانى المجتمع العراقي ومؤسساته الدستورية على حد سواء من ظواهر دخيله لم يعهدها سابقا بالشكل الذي عهد بعد عام ٢٠٠٣، لعل ابرزها انعدام العدالة الاجتماعية وخصوصاً في توزيع الثروات وإصدار القرارات والتشريعات التي رسخت الانقسام والصراع بين أبناء المجتمع الواحد علاوة على انتشار الفساد الممنهج بأشكاله المختلفة، نتيجة لما سبق انتشرت ظاهرتي التطرف والإرهاب والتي عانى منها العراق وتصاعدت وتيرتها بشكل ملحوظ بعد العام ٢٠٠٥، لتسهم الأنشطة الإرهابية في زعزعة الاستقرار السياسي، حيث أصبحت الحكومة العراقية تواجه صعوبات في بسط سيطرتها على الأراضي وتوفير الأمن للمواطنين، وقد أظهرت الأبحاث أن فشل الدولة في معالجة أسباب التطرف، مثل الفقر والبطالة والتمييز، قد ساهم في زيادة التجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة، يتضح أن معالجة ظاهرة الإرهاب والتطرف تتطلب استراتيجيات شاملة تعالج الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، يجب على الحكومة العراقية تعزيز جهودها في بناء مؤسسات قوية وفعالة، وتعزيز الحوار بين مختلف مكونات المجتمع العراقي لبناء الثقة وتعزيز الهوية الوطنية، كما ينبغي التركيز على التعليم والتوعية كوسائل للحد من انتشار الفكر المتطرف، إن مواجهة الإرهاب والتطرف ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل تتطلب تضافر جهود جميع فئات المجتمع بما فيها المجتمع المدني والدولي، ومن خلال العمل المشترك، يمكن للعراق أن يتجاوز هذه التحديات ويعيد بناء نفسه كدولة ذات سيادة وقوة.

الاستنتاجات

١. شكّلت ظاهرة الإرهاب والتطرف تحدياً معقداً ومتواصلاً بالنسبة للدول بمختلف أشكالها ومستوياتها، إضافة للتحديات الطارئة على مستوى النظام الدولي ككل نتيجة الهجمات والعنف التي تقوم بها.

٢. عانى العراق من الإرهاب والتطرف بشكل كبير بد عام ٢٠٠٣، إذ أدت الفوضى في البلاد نتيجة الاحتلال الأمريكي إلى إيجاد بيئة مناسبة لتنامي الحركات الإرهابية خاصة تنظيم (القاعدة) الذي عمل على إشاعة العنف وضرب الدولة بكل مكوناتها.

٣. بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ونتيجة للفوضى التي خلفها، فضلاً عن الأحداث

التي مرت به المنطقة العربية «الربيع العربي» بعد عام ٢٠١١، تصاعد انتشار الإرهاب بشكل ملحوظ ومتواتر في العراق والبلدان العربية التي شهدت تغييرات سياسية مثل مصر وليبيا واليمن، وتمت السيطرة على العديد من المناطق العراقية من قبل تنظيم « داعش» الإرهابي في حزيران/٢٠١٤.

٤. شكّل الإرهاب تحدياً جوهرياً بالنسبة للعراق الذي انعكس على أمن واستقرار البلاد، وكذلك بنية الدولة والمجتمع العراقي، حيث أدى ذلك إلى تعميق الانقسامات الطائفية، وانتشار الفساد بشكل أكبر والمحاصصة، إضافة إلى انتشار السلاح بيد الجماعات المسلحة غير الحكومية، في ظل الضعف الملحوظ للعديد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية بمختلف مستوياتها وتسمياتها.

٥. ان نصوص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ التي تنص على ضمان الحقوق والحريات لمختلف فئات المجتمع، تعد ضمانة مهمة لمنع ظاهرة التطرف والإرهاب.

٦. أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية العراقية كالأسرة ودور العبادة والمؤسسات التربوية ووسائل الاعلام التقليدية والالكترونية لما تؤديه من دور فاعل في حماية افراد المجتمع من الأفكار المتطرفة.

٧. يقع على عاتق الحكومة العراقية رسم سياسات عامة تحث على الاعتدال والوسطية والحوار وتقبل الاخر، وإعادة النظر في العديد من قوانين العدالة الانتقالية، لان التطرف يعتبر من ابرز أنماط الإرهاب.

المراجع

أولاً- المعاجم

١. ابن منظور، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٥.
٢. مجد الدين محمد القيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.
٣. معجم المعاني، تعريف و معنى إرهاب في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، مستحصل عليه من الرابط: https://2u.pw/Ed1BdLcx
تاريخ ٢٠٢٤/١١/١٥.
٤. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، د.ت.

ثانياً- الكتب

٥. أبو الحسن الاشعري ،مقالات إسلاميين واختلاف المصلين ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، بلا.
٦. حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي – المتغيرات، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
٧. حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٧.
٨. خالد شبر، الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ (رؤية مستقبلية)، سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية، مركز الرافدين للحوار، بيروت- النجف الأشرف، ٢٠٢٢.
٩. عبد الرحيم صدق، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.
١٠. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٨٥.
١١. لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٨، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠.
١٢. منير البعلبكي، المورد: قاموس إنجليزي – عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨.
١٣. هبة الله بسيوني، الإرهاب الدولي (تعريفه- نشأته – أسبابه- أنواعه- أهدافه- علاجه)، مطبعة الأخوة، الإسكندرية، ٢٠١١.
١٤. هبة الله بسيوني، الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١١.

ثالثاً- الرسائل العلمية

١٥. فاتح رحموني، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة -١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦.

رابعاً- الدوريات والمجلات

١٦. أحمد غالب محيي و محمد ياسين، الاستراتيجية الدينية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التكفير في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد٥٤، جامعة النهرين، ٢٠١٨.
١٧. حمزة المعايطة، «الإرهاب والتطرف الفكري» المفهوم الدافع، سبل المواجهة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد٢٣، قطر، ٢٠٢٠.
١٨. حيدر المرشد، التطرف السلفي المؤدي للعنف في العراق (سياسات حكومية ممكنة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢.
١٩. سعيد فرج، أثر التطرف الفكري في هدم المقاصد الشرعية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد ٤، العدد ٣٤، ٢٠١٨.
٢٠. سليمان الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٩، بيروت، ٢٠٠٨.
٢١. عادل رفعت، قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري – دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي المنشورة بجريدة الأهرام المصرية خلال عام ٢٠١٥، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، جامعة المنوفية، ٢٠١٦.
٢٢. عالية الغامدي، التطرف الديني المعاصر: تعريفه- أسبابه- ومظاهره ومناهج علاجه، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد٣٩، الإسكندرية، ٢٠٢٣.
٢٣. علي الشبل، الغلو في أصول العقيدة خطره وآثاره، شبكة الألوكة، ٢٠١٤.
٢٤. علي بالليل وصلاح الدين الحراري، التطرف و العنف و آثره على أفراد المجتمع الأنماط و الأساليب، جامعة المرقب كلية الآداب و العلوم / قصر الأخيار، مجلة العلوم الإنسانية و التطبيقة، المجلد ٦، العدد١١، جامعة المرقب، ليبيا، ٢٠٢١.
٢٥. مازن مهلهل، التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٨٥، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٢١.
٢٦. محمد بن خليل السكوتي، التطرف واثره على المدعوين وسبل مواجهته- دراسة وصفية تحليلية لظاهرة تطرف بعض الدعاة على المدعوين في ضوء منهج الدعوة الإسلامية، جامعة القصيم، مجلة العلوم الشرعية، المجلد ١٦، العدد٤، ٢٠٢٣.

٢٧. محمد حسن، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري، جامعة عين شمس - كلية التربية ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد٣١، ٢٠١٥.
٢٨. مسعد قاسم، الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد٥٥، مصر، ٢٠١٤.
٢٩. مصطفى سلمان وضاري سرحان، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٦١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨.
٣٠. ناظم الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.
٣١. هاشم حسن التميمي، دور الاعلام في مكافحة الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٩، بغداد، ٢٠١٥.
٣٢. وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف- دليل مرجعي، مكتب مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، ط١.

خامساً- المواقع الالكترونية

٣٣. عبد الله يوسف، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩/٧/١٥، مستحصل عليه من الرابط: https://democraticac.de/?p=61716 تاريخ ٢٠٢٤/١١/١٨.

٣٤. كمران بالاني، تقييم استراتيجية العراق لمواجهة التطرف العنيف، مؤسسة الشرق الاوسط للبحوث، ٢٠٢١/٩/٢٤، مستحصل عليه من الرابط: https://www.meri-k.org/publication/ تاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٠

References

1. Thomas Quiggin , Seeing the Invisible National Security Intelligence in an Uncertain Age , London, , Publishing Scientific, 2007.

A. Dictionaries:

2. Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Dar Beirut for Printing and Publishing, Beirut, 1955.
3. Majd al-Din Muhammad al-Qayrouzabadi, The Ocean Dictionary, Al-Resala Foundation, Beirut, 1996.
4. Dictionary of meanings, definition and meaning of terrorism in the comprehensive dictionary of meanings - Arabic-Arabic dictionary, obtained from the link: https://2u.pw/Ed1BdLcx, dated 2024/11/15.

5. The Intermediate Dictionary, Academy of the Arabic Language, Cairo, D.T.

B. Books:

6. Abu al-Hasan al-Ash'ari, Articles of Islamists and the Difference of Worshipers, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, Bala.
7. Hamed Rabie, The Political Content of the Arab-European Dialogue - Variables, Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, 1998.
8. Hussein Sharif, International Terrorism and its Repercussions on the Middle East during Forty Centuries, Egyptian General Authority, Cairo, 1997.
9. Khaled Shubbar, Terrorism and the International Political System after the Events of September 2001 ,11 (Future Vision), Thesis and Thesis Series, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut - Najaf, 2022.
10. Abdel Rahim Sadek, Political Terrorism and Criminal Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1985.
11. Abdul Wahab Kayyali, Political Encyclopedia, Arab Institute for Studies, Beirut, 1985.
12. Lakhmais Shabibi, International Security and the Relationship between NATO and the Arab States for the Post-Cold War Period 2008-1991, Egyptian Library for Publishing and Distribution, Egypt, 2010.
13. Munir Baalbaki, Al-Mawrid: English-Arabic Dictionary, Dar Al-Ilm Li Malayin, Beirut, 1978.
14. Hebat Allah Bassiouni, International Terrorism (Definition - Origin - Causes - Types - Objectives - Treatment), Brothers Press, Alexandria, 2011.
15. Hebatallah Bassiouni, Terrorism, Conflict and Violence in Western Countries, Al-Wafa Legal Library, Alexandria, 2011.

C. Theses:

16. Fateh Rahmouni, The Impact of Terrorism on Security Dialogues in the Mediterranean Region since the End of the Cold War, PhD Thesis, University of Batna1-, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2016.

D. Periodicals and magazines:

17. Ahmed Ghaleb Mohi and Muhammad Yassin, The Religious, Political, and Economic Strategy to Confront Takfirism in Iraq, Political Issues Magazine, Issue 54, Al-Nahrain University, 2018.
18. Hamza Al-Maaytah, "Terrorism and Intellectual Extremism," The Motive Concept, Ways of Confrontation, Arab Journal for Scientific Publishing, Issue 23, Qatar, 2020.
19. Haider Al-Murshed, Salafist extremism leading to violence in Iraq (possible government policies), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2022.
20. Saeed Faraj, The impact of intellectual extremism in destroying the objectives of Sharia, Journal of the College of Islamic and Arab Studies for Girls in Alexandria, Volume 4, Issue 2018 ,34.

21. Suleiman Al-Harbi, "The Concept of Security: Its Levels, Forms, and Threats (A Theoretical Study of Concepts and Frameworks), Center for Arab Unity Studies, Arab Journal of Political Science, Issue 19, Beirut, 2008.
22. Adel Refaat, Issues of Terrorism and Extremism in Egyptian Press Discourse - An Analytical Study of a Sample of Opinion Articles Published in the Egyptian Al-Ahram Newspaper during 2015, Journal of Media Research and Studies, Menoufia University, 2016.
23. Alia Al-Ghamdi, Contemporary Religious Extremism: Its Definition - Its Causes - Its Manifestations and Treatment Methods, Journal of the College of Islamic Studies, Issue 39, Alexandria, 2023.
24. Ali Al-Shibl, Extremism in the Fundamentals of Doctrine, Its Danger and Its Consequences, Alaluka Network, 2014.
25. Ali Belalil and Salah al-Din al-Harari, Extremism and Violence and Its Impact on Members of Society, Patterns and Methods, Al-Marqab University, College of Arts and Sciences / Qasr Al-Akhyar, Journal of Humanities and Applied Sciences, Volume 6, Issue 11, Libya, 2021.
26. Muhammad bin Khalil Al-Sakuti, Extremism and its impact on those invited and ways to confront it - A descriptive and analytical study of the phenomenon of extremism of some preachers against those invited in light of the Islamic Dawa approach, Qassim University, Journal of Sharia Sciences, Volume 16, Issue 2023 ,4.
27. Mohamed Hassan, Preventive Education for Educational Institutions in Confronting Intellectual Extremism, Ain Shams University - Faculty of Education, Journal of Studies in University Education, Issue 2015 ,31.
28. Musad Qasim, Terrorism and its Impact on Economic Development, Journal of Legal and Economic Research, Issue 55, Egypt, 2014.
29. Mustafa Salman and Dhari Sarhan, The Strategy of the International Coalition to Combat Terrorism in Iraq, Journal of the Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue 61, Mustansiriya University, 2018.
30. Nazem Al-Shammari, The phenomenon of political instability in Iraq and its Arab and regional repercussions, International Politics Journal, Issue 18, Al-Mustansiriya University, 2011.
31. Developing national and regional action plans to prevent violent extremism - a reference guide, United Nations Office of Counter-Terrorism, 1st ed.

E. Websites:

32. Abdullah Youssef, The Impact of the American Occupation on Sectarian Political Violence in Iraq (2017 - 2003), Arab Democratic Center, 2019/15/7, obtained from the link: https://democraticac.de/?p=61716, date 2024/18/11.
33. Kamran Palani, Evaluation of Iraq's Strategy to Counter Violent Extremism, Middle East Research Foundation, 2021/24/9, retrieved from the link: https://www.meri-k.org/publication/, dated 2024/20/11.

التهديدات السيبرانية وأثرها على العلاقات الأمريكية الصينية

Cyber threats and their impact on U.S.China relations

اسم الباحث: م.م هناء رشيد محيسن كزار
جهة الإنتساب: الجامعة العراقية ــ كلية القانون والعلوم السياسية

Auther's name: Assistant teacher Hanaa Rashid Muhaisen kazar
Affiliation: Iraq University/College of Law and political Science
E-mail:**hana.r.muhaisen@aliraqia.edu.iq**

نوع العمل العلمي: بحث
مجال العمل: سياسة - السياسة الدولية

work type: research paper
discipline: Politic, International Politics

https://doi.org/10.61279/785r2648

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن والعشرون - نيسان ٢٠٢٥
تاريخ الاستلام:٢٠٢٤/١١/٢٠
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٢/١
تاريخ النشر: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

Issue No. & date: Issue 28 -April2025
Received: 20/11/2024
Acceptance date: 1/12/2024
Published Online: 25 April. 2025

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف
حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)
نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي
للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University
Intellectual property rights are reserved to the author
Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)
Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International
For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

Crossref doi

تاريخ التقديم ١١/٢٠ تاريخ القبول ١٢/١
تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٢٥

التهديدات السيبرانية وأثرها على العلاقات الأمريكية الصينية

Cyber threats and their impact on U.S.China relations

م.م هناء رشيد محيسن كزار
الجامعة العراقية ـ كلية القانون والعلوم السياسية
Assistant teacher Hanaa Rashid Muhaisen kazar
Iraq University/College of Law and political Science
hana.r.muhaisen@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يمثل التطور التكنولوجي الذي شهده القرن الحالي من التطورات المهمة التي أثرت على الفرد والمجتمع وكذلك العلاقات الدولية ، فالدول لم تعد منعزلة كالسابق بل انفتحت الدول على بعضها ليصبح العالم قرية صغيرة ، وعلى الرغم من أن التطور التكنولوجي كان إيجابيا في كثير من الاحيان بل أنه عزز التواصل بين الدول ، ألا أنه اصبح تهديداً يواجه الكثير من الدول ، لاسيما بين الولايات المتحدة والصين وما تواجهه الولايات المتحدة من عمليات تجسس وقرصنة واختراقات سيبرانية صينية على البنية التحتية, واتهام الصين بسرقة معلومات عسكرية وتجارية سرية, وشن هجمات سيبرانية واسعة النطاق على مؤسسات أمريكية, ومدى تأثير وانعكاس التهديدات السيبرانية على مستقبل العلاقات الأمريكية ـــــ الصينية .

الكلمات المفتاحية: التهديدات السيبرانية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، مستقبل

Abstract

The technological development witnessed in the current century represents one of the important developments that have affected the individual, society, as well as international relations. Countries are no longer isolated as before, but countries have opened up to each other, to make the world a small village, and Although technological development has often been positive, but it has strengthened communication between countries, but it has become a threat facing many countries, especially between the United States and China and the United States faces espionage and piracy Chinese cyber breaches on infrastructure, accusing China of stealing classified military and commercial information, launching large-scale cyberattacks on U.S. institutions, and the impact and reflection of cyber threats on the future of U.S.-China relations.

Key words; Cyber threats, United States, China, Future.

المقدمة

في ظل التطور السريع في مجال التكنولوجيا والاتصالات, أصبح مجال الفضاء السيبراني امراً حيوياً وحاسماً في العالم الحديث, تسعى الدول والمنظمات حول العالم الى مواجهة المخاطر التي تهدد سياستها واستراتيجياتها , مما يتعين عليها حماية الأنظمة والبيانات الحساسة , والتهديدات السيبرانية لم تعد قضية تهم فقط القطاع التقني , بل أصبح يمثل تحديات تؤثر على الاقتصاد والامن الوطني والعلاقات الدولية, وكلما تزداد المخاطر السيبرانية كلما زادت هيمنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , فأصبحنا امام جرائم حقيقية ومتكاملة تتم عن طريق شبكة الأنترنت بأشكال مختلفة , كسرقة الأموال , النصب والاحتيال ,التخطيط لعمليات إرهابية , القرصنة, باعتبارها الجريمة الأكثر شيوعا في العالم الرقمي.

تعتبر التهديدات السيبرانية مصدر قلق الأول لدى الدول حول العالم مثلا روسيا، والولايات المتحدة الامريكية، والصين في ظل العصر الرقمي الذي نعيشه اليوم، فمع زيادة التقدم والتطور بالتقنية والنمو المستمر لحجم التعاملات ونقل البيانات الحساسة التي تتم عبر الشبكات، يعمل المجرمون الإلكترونيون بشكل دائم على تطوير أساليب جديدة من الهجمات السيبرانية،

باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تمثلان إحدى أهم الدول الرائدة عالمياً في مجال القدرات السيبرانية، فالولايات المتحدة تحتل مكانة ريادية بسبب قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية؛ حيث تمتلك إمكانيات وقدرات كبيرة في مجال الفضاء السيبراني. من جهة أخرى تنمو الصين بسرعة كقوة اقتصادية ناشئة، وتستثمر بشكل كبير في تطوير قدراتها السيبرانية بشكل ملحوظ.

كما تتصدر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين التقارير العالمية لقياس القدرات السيبرانية ومؤشرات الأمن السيبراني العالمية، وذلك بفضل قدرتهما على التأثير والسيطرة في الفضاء السيبراني ومواجهة التحديات السيبرانية، والتكيف مع المتطلبات المتزايدة في هذا المجال على صعيد البنية الرقمية.

اهمية البحث:

تكمن اهمية التهديدات السيبرانية التي تمثل التقييم الشامل للقدرة على التأثير والتحكم في الفضاء السيبراني، يمكن تصور القدرات السيبرانية كوسائل وأدوات تستخدم لتحقيق القوة السيبرانية. الدول والكيانات السياسية يسعون لزيادة قدراتهم السيبرانية لضمان أمنهم السيبراني وتعزيز تأثيرهم في العالم الرقمي.

حيث تسعى العديد والكثير من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتعزيز قوتها السيبرانية والاستثمار في القدرات السيبرانية لمواجهة التهديدات السيبرانية،

وفي الوقت الحاضر، نشهد كيف تأثير تلك الهجمات السيبرانية على مستقبل العلاقات بين البلدين.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من سؤال مركزي هو كيف يؤثر التهديد السيبراني بين الولايات المتحدة والصين في تعزيز نفوذهما العالمي، وكيف يمكن ان يتجلى ذلك التهديد في الاستراتيجيات السيبرانية لكل منهما؟ وكيف ستحافظ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على أمنها السيبراني في ظل التحديات الراهنة لاسيما مع التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم، ما يجعل الولايات المتحدة ان تكون على اهبة الاستعداد دائماً لمواجهة أي خرق لأمنها الفضائي السيبراني.

فرضية البحث:

وينطلق البحث من فرضية مفادها: « ان التهديدات السيبرانية اصبحت مصدر قلق في العلاقات الدولية لاسيما دولة الولايات المتحدة والصين، لما لها من طبيعة مختلفة عن التهديدات التقليدية خاصة مع التطور التكنولوجي السريع في المجال السيبراني.

منهجية البحث:

منهجية: قد تم توظيف في البحث المنهج التحليلي من خلال دراسة العوامل والمسببات التي أدت الى تطور الهجمات والتهديدات السيبرانية التي حدثت في العلاقات بين الدولتين وتتبع الأثر الذي احدثته هذه التهديدات على مستقبلهم، وايضا تم استخدام المنهج المقارن يعتمد هذا المنهج على المقارنة بين ظاهرتين وأثر التهديد السيبراني من منظور الولايات المتحدة والصين، واستخدم المنهج المستقبلي او الاستشرافي للاستشراف على مستقبل التهديدات في العلاقات بين امريكا والصين.

هيكلية البحث:

يتضمن هذا البحث فضلاً عن مقدمة والخاتمة على ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول دراسة مفهوم التهديدات السيبرانية ونشأتها وأنماطها، وتناول المبحث الثاني طبيعة التهديدات السيبرانية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، تضمن المطلب الأول المنظور الأمريكي من التهديد الصيني، وفي المطلب الثاني المنظور الصيني من التهديد الأمريكي، والمبحث الثالث ما إثر هذه التهديدات على مستقبل العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول
مفهوم التهديدات السيبرانية

في ظل التسابق الالكتروني الذي نعيشه، نرى ان هناك العديد من المفاهيم الجديدة بدأت بالظهور على الساحة الالكترونية وبدأت بالانتشار من أبرزها مصطلح السيبرانية الذي ارتبط بعدة مصطلحات من ضمنها التهديدات السيبرانية، والحرب السيبرانية، والقوة السيبرانية.

من أجل الوقوف على مفهوم السيبرانية سنبحث في نطاق تعريفها لغة واصطلاحاً في ضوء المفاهيم اللغوية، وما أدرجه خبراء التكنولوجيا المعلومات والمختصون.

المطلب الأول: السيبرانية (لغة واصطلاحاً)

جاءت بدايات السيبرانية من ارتباط الأنترنيت ببناء فضاء جديد ألا وهو الفضاء السيبراني الافتراضي « أو السيبرسبيس pace" "Cypressإذ ظهر هذا المفهوم لأول مرة في ثمانينات القرن الماضي في إحدى روايات الخيال العلمي للكاتب الأمريكي الكنديWilliam Gibson " «، الذي ألف عدة روايات تضمنت هذا المفهوم ليتخذ مع الأنترنيت معنى الفضاء الجديد للاتصال.[1]

اولاً: السيبرانية (لغة)

كلمة سايبر (Cyber) يونانية الأصل، وترجع الى مصطلح (Kybernetes) الذي ورد بداية في مؤلفات الخيال العلمي، ويعني القيادة أو التحكم عن بعد او بمعنى الشخص الذي يدير دفة السفينة حيث تستخدم مجازاً للمتحكم « governor «٢.والسيبرانية في القاموس (المورد) هي علم الضبط، ومصدرها (Cybernetics) وهي علم التحكم الأوتوماتيكي، وهو يتطابق مع مفهوم الهجمات السيبرانية، أي ضبط الأشياء عن بعد والسيطرة عليها. ٣ وأشار بعض المؤرخين الى أن أصلها يرجع الى ان اول من استخدم مصطلح السيبرانية هو عالم الرياضيات الأمريكي نورب رت وينر (Norbert wiener)، في العام ١٩٤٨, في أثناء دراسته موضوع القيادة والسيطرة والاتصال في عالم الحيوان، فضلاً عن حقل الهندسة الميكانيكية.

تطلق كلمة « سيبراني «(Cyber)، لوصف الفضاء الذي يضم الشبكات العنكبوتية المحوسبة، ومنظومات الاتصال والمعلومات وأنظمة التحكم عن بعد، وشبكة الانترنت.٤

---

١. يحيى ياسين سعود ، الحروب السيبرانية :في ضوء القانون الدولي الإنساني ، المجلة القانونية , جامعة القاهرة , العدد٤, المجلد ٢٠١٨, السودان, ٢٠١٨, ص ٨٤

2. Julia Cresswell, "Oxford Dictionary of word Origins: Cybernetics", Oxford Reference. Online, Oxford University Press, 2010,p4.

٣. منبر البعلبكي , المورد : قاموس انكليزي ـــ عربي , دار العلم للملايين , بيروت , ٢٠٠٤, ص ٢٣٤.

٤. احمد عبيس الفتلاوي, الهجمات السيبرانية مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر, مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, كلية القانون / جامعة بابل ، المجلد ٨ , العدد الرابع, ٢٠١٦, ص ٦١٤.

وبالرجوع الى المختصين في اللغة العربية، نجد ان ثمة تحدياً يوجههم في اختيار مصطلح مقارب لمصطلح (Cyber) في اللغة الانكليزية، لعدم وجود مصطلح مناظر له في اللغة العربية، لكون ان الترجمة العربية لعنوان اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة السيبرانية كانت ترجمة صائبة، اذ ترجم العنوان (Cybercrime on Conven) الى اللغة العربية: (اتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية) ٥

ثانياً: السيبرانية (اصطلاحاً)

عرف قاموس مصطلحات الأمن المعلوماتي السيبرانية بـ: هجوم عبر الفضاء الإلكتروني يهدف الى السيطرة على مواقع إلكترونية أو بنى محمية إلكترونياً، لتعطيلها أو تدميرها أوالاضرار بها.

يرتبط مفهوم السيبرانية بالعديد من المصطلحات، فنجد مصطلح الهجمات السيبرانية (CyberAttack)، المقصود بها الأفعال الصادرة من أجهزة الحاسوب وشبكات المعلومات التابعة لدولة ما بشكل منظم ومدروس على أجهزة حاسوب وشبكات معلومات لدولة أخرى بغرض التجسس او التخريب او التوجيه. ٦ وقد عرف (Michael N. Schmitt) الهجمات السيبرانية بأنها « تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة من اجل الهجوم على نظم المعلومات للعدو وبهدف التأثير والاضرار فيها، والدفاع عن نظم المعلومات الخاصة بالدولة المهاجمة.٧

يرتبط مفهوم السيبرانية ايضاً بمفهوم اخر يطلق علية القوة السيبرانية ((Cyber power،اذعرفها «جوزيف ناى» بأنها مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم في والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات، والشبكات الالكترونية،والبنية التحتية المعلوماتية، والمهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل.٨وتبنى اخرون مصطلح الحرب السيبرانية (Cyber Warfare)، اذ عرفها عبد القادر محمد فهمي بأنها ((هجمات تستخدم فيها المنظومة الشبكية والأجهزة الحاسوبية للدولة، او الفاعلين من غير الدول، لتعطيل كفاءة السيطرة والقدرة على التحكم في منظومة أجهزة أو شبكات الحاسوب وما تتضمنه من بيانات ومعلومات للفاعلين الأخرين من الدول وغير الدول، او تقليلها، او حتى تدميرها، سواء كان ذلك على مستوى البنية التحتية للدولة، او مستوى منظومات قوتها العسكرية،

٥. اتفاقية مجلس أوروبا المتعلق بالجريمة الإلكترونية, مجموعة المعاهدات الأوروبية رقم ١٨٥, مجلس أوروبا , بودابست, ٢٠٠١ .
٦. رولا حطيط, السيبرانية: الحرب الخفية في المنطقة المظلمة, مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, بيروت, ٢٠٢٠, ص٤.
٧. أميرة عبد العظيم محمد, المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام , مجلة الشريعة والقانون , العدد ٣٥ ، كلية القانون /جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠ , ص ٣٩٤.
٨. عادل عبد الصادق , الفضاء الالكتروني والرأي العام : تغير المجتمع والأدوات والتأثير» ,المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني : استراتيجية , العدد ٢٤٥٩, ٢٠١٣, ص٣٥ .

وبالشكل الذي يعرض الأمن القومي الى تهديد جسيم)). ٩

المطلب الثاني: التهديدات السيبرانية (Threats Cyber): النشأة والأنماط

يشير مصطلح التهديدات السيبرانية الى استخدام جملة من الممارسات والاجراءات التي تسعى لألحاق الخلل والعطل والوسائل الالكترونية الخاصة بالعدو, بالإضافة الى تحقيق الحماية للذات من الاستطلاع الالكتروني المعادي ومقاومته, وتحقيق الاستقرار للنظم الالكترونية الصديقة, ويعتبر استخدام الطاقة الكهرومغناطيسية في نطاق الحرب الالكترونية ضرورياً, وذلك لغايات تعطيل حركة العدو, ومنعها من استغلال المجال الكهرومغناطيسي, ان(الحرب الالكترونية) تتخذ من شبكة الانترنت حلبة صراع لها, وتأتي الهجمات التي تشن فيها بسبب دوافع سياسية, وتوجه الضربات الالكترونية على مواقع الانترنت الرسمية للعدو, وكل ما يتعلق بشبكاته وخدماته الاساسية, وتكون الضربات بقرصنة وتعطيل المواقع, وسرقة البيانات السرية وتخريبها, واختراق الانظمة المالية, ١٠ والتهديدات السيبرانية تولد مخاطر التي هي عبارة عن الضرر الذي يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية ويمكن احتواءه أن لم يتفاقم , وتلك المخاطر تشمل على كل تهديد يستهدف مؤسسات الدولة باستخدام الأيديولوجيات أو استخدام مكونات القدرة لدولة ضد دولة أخرى حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة أو استقلالها أو أمنها مهدداً بضرر ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل الدولة, وفي هذه الحالة لابد للدولة أن يكون لها استراتيجيات تستطيع من خلالها مواجهة تلك التحديات التي تتعرض لها. ١١

ولمواجهة التهديدات السيبرانية تعمل الدول بوضع خطط واستراتيجيات وتكشف قدرتها لمواجهة التهديدات السيبرانية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الشاملة، ومع ضعف وانهيار بعض الدول ظهرت أنماط جديدة من النزاعات والصراعات مما زاد من خطورة التهديدات السيبرانية وهذا ما دعا وتوجب على الأنظمة الدولية الى اخذ احتياطات ووضع رؤى استراتيجية للحد وتفويض تلك الهجومات. ١٢

---

٩. عبد القادر محمد فهمي , الحروب التقليدية وحروب الفضاء الإلكتروني : دراسة مقارنة في المفاهيم وقواعد الاشتباك , مجلة العلوم القانونية والسياسية , المجلد١٦,العدد ٢ـ القاهرة , ٢٠١٨, ص ٢٢ .

١٠. يونس مؤيد يونس مصطفى, استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية للأمن السيبراني, مجلة قضايا سياسية, العدد ٥٥, كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، ٢٠١٨, ص١٢٤ .

١١. تيري ديبيل , استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي , ترجمة : وليد شحادة , دار الكتاب العربية , مؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم , بيروت , ٢٠٠٩, ص٢٥٨ .

١٢. اسراء شريف الكعود , التأثير السيبراني في الأمن القومي للدول الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية) انموذجا, مجلة العلوم السياسية , العدد ٦٤ ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، كانون الاول ٢٠٢٢ , ص ٤.

أن التهديدات السيبرانية ستكون المشهد الصراعي المستقبلي في البيئات الاستراتيجية الاقليمية والدولية على مستوى التنافس والتماس القوة من قبل القوى المسيطرة في النظام الدولي والقوى الاقليمية الساعية الى ايجاد مكان لها في البيئة الاستراتيجية، ولكن بصورة رقمية وتكنولوجية، وهي صراعات قديمة جديدة، بدأت منذ الوقت الذي ابتكر فيه الانسان أدوات تواصله الأولى، منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما سبقهما من حروب وثورات وقعت في عقدي الثورة الفكرية والصناعية.١٣ فضلا عن ذلك، ادى اتساع علاقة الدول بالفضاء الإلكتروني، وما خلفته من حروب سيبرانية الى مزيد من التهديدات والتداعيات على تفاعلات السياسة الدولية،١٤ منها تحديث القدرات الهجومية والدفاعية، اذ سعت الدول الى تحديث النشاط الدفاعي لمواجهة مخاطر الحرب السيبرانية والاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية وتأمينها وتحديث القدرات العسكرية. ١٥ الاستعداد لتهديدات المستقبل، حيث تبنى العديد من الدول استراتيجية حرب المعلومات بحسبانها حرب للمستقبل، بهدف التشتيت، واثارة الاضطرابات في عملية صناعة القرار لدى الخصوم، عبر اختراق أنظمتهم، واستخدام ونقل معلوماتهم.

ولمعرفة الانواع المختلفة من الهجمات السيبرانية، تقسم التهديدات السيبرانية التي تواجهها الدول الى أربعة أنماط رئيسية هي: ١٦

١. هجمات الحرمان من الخدمة: حيث يتم إطلاق حزمة كبيرة من الطلبات والمهمات على خوادم الضحية بصورة تفوق قدرة الخادم او الجهاز على معالجتها والاستجابة لها، مما يؤدي الى توقفه بصورة جزئية او كلية او ابطاء عمله، وهذا ما يسبب ضرر للمستخدم النهائي، وهي تستعمل كثيرا ضد مواقع الانترنيت او البنوك او المؤسسات من أجل التأثير عليها أو لدفع فدية مالية.
٢. اتلاف المعلومات أو تعديلها: ويقصد به الوصول الى المعلومات الضحية عبر شبكة الانترنت أو الشبكات الخاصة، والقيام بعملية تعديل البيانات الهامة دون أن يكتشف الضحية ذلك، فالبيانات تبقى موجودة لكنها مضللة قد تؤدي الى نتائج كارثية خاصة إذا كانت خطط عسكرية او مواعيد او خرائط سرية.
٣. التجسس على الشبكات: ويقصد به الدخول غير المصرح والتجسس على شبكات الخصم، دون تدمير او تغيير في البيانات. والهدف منه الحصول على المعلومات قد

١٣. يونس مؤيد مصطفى, مصدر سبق ذكره, ص ١٢٤ .
١٤. عادل عبد الصادق, الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية : دراسة في النظرية والتطبيق, المكتبة الأكاديمية , القاهرة , ٢٠١٦, ص٢٢- ٢٦ .
١٥. عادل عبد الصادق, القوة الإلكترونية : أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني, مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٨٨, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ابريل ٢٠١٢, ص ٢٧ .
١٦. اسماعيل زروقة, الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع, مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد ١٠, العدد ٠١, جامعة الوادي ، الجزائر ، ٢٠١٩, ص١٠٢٢ .

تكون خطط عسكرية أسرار حربية، اقتصادية، مالية، أو سياسية، مما يؤثر سلباً على مهام الخصم، ١٧ وايضاً الدخول الى الانظمة الخاصة للدول لإضعافها وضرب المصالح القومية لها، من قبل الدول التي تريد للقوى العظمى زوال مكانتها غي النظام الدولي سواء كانت دول منافسة مثل الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين، كوريا الشمالية. ١٨

٤. تدمير المعلومات: يتم في هذه الحالة مسح وتدمير كامل للأصول والمعلومات والبيانات الموجودة على الشبكة، ويصطلح عليه « تهديد لسلامة المحتوى « ويعني بها إحداث تغيير في البيانات سواء بالحذف أو تدمير من قبل أشخاص غير مخولين.

نستنتج في نهاية البحث، لقد تنبه إلى هذا الموضوع الكثير من المختصين والمفكرين، فركزوا عليه بالبحث والتحليل في نطاق النزاعات والهجمات السيبرانية عموماً، واصبحت التهديدات السيبرانية مصدر قلق لكثير من الدول، وتأثيرها على استراتيجية الدول وانعكاساتها على العلاقات الدولية، وهو ما سنتعرض اليه فيما يلي في المبحث الثاني.

١٧. سليم دحماني, أثر التهديدات» السيبرانية «على الأمن القومي الولايات المتحدة الأمريكية ـــآنموذجاـــ ، رسالة ماجستير, جامعة محمد بوضياف ـــــ المسيلة, الجزائر, ٢٠١٨, ص ٢٢ .

١٨. اسراء شريف جيجان, مصدر سبق ذكره, ص ١٠ .

المبحث الثاني
طبيعة التهديدات السيبرانية
بين الولايات المتحدة الامريكية والصين

تزايدت العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا خاصة مع إمكانية تعرض المصالح الاستراتيجية للدول الى أخطار وتهديدات، مما دعا حماية قيم المجتمع الأساسية وابعاد مصادر التهديد، وغياب الخوف من خطر تعرض هذه القيم للهجوم.

كتنت المنافسة على القوة بين القوى الكبرى في العالم تعتمد دائما على المشهد الأمني الاستراتيجي وعلى مر السنيين , تطورت العمليات العسكرية والحروب مع تطور أسلحة ومعدات وتقنيات جديدة وقد شهد نشأ القرن الحادي والعشرين ثورة أخرى في الشؤون العسكرية عندما تم تحديث الحرب الإلكترونية وبرزت التهديدات السيبرانية والحرب السيبرانية ,في القرن الحالي , نشأت أقطاب قوى جديدة, حيث بدأت الصين وأمريكا في التنافس على جميع مستويات وفي جميع المجالات , وتسببت الاختلافات في وجهات النظر السياسية وبعض المنافسة لكسب نفوذ أكبر في مناطق مختلفة في ان تصبح الولايات المتحدة الأمريكية والصين دولتين متنافسة , لذا تدهورت العلاقات الثنائية الى درجة أن كلا البلدين لا يثقان في نوايا وأفعال وأهداف بعضهم البعض .

المطلب الاول: المنظور الأمريكي لصعود التهديد السيبراني الصيني

ان الهيمنة السيبرانية الصينية يشكل خطراً مباشراً ووخيماً على نسيج الأمن القومي الأميركي. فالبنية الأساسية المخترقة قد تشل الاستعداد العسكري، وتعطل العمليات الاستخباراتية، وتقوض بشدة قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن نفسها والوفاء بالتزاماتها الاستراتيجية العالمية. وتمتد هذه الثغرة إلى ما هو أبعد من الجيش، مما قد يؤدي إلى تآكل التحالفات وتشجيع الجهات الفاعلة العالمية المعادية. ١٩

من منظور الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت الشكوى الأساسية في اختراقات الصين المتكررة لأنظمة الولايات المتحدة عبر الفضاء الإلكتروني لأغراض التجسس تتعلق بالأمن القومي، واحتمال أن تكون الصين مستعدة لهدم البنى التحتية الأساسية للولايات المتحدة في حال نشوب أزمة، كما عربت الولايات المتحدة عن مخاوفها تجاه معاملة الصين للشركات الأمريكية بذريعة حماية أمنها. ٢٠

19. Jason Collins, Us Firm Launches Effort To Fight Chinese Cyber Espionage, Warrior Contributoroc ,4,2023, Aviribal At: Https://Warriormaven.Com/Author/Jason-Collins-Warrior-Contributo .

٢٠. سكوت وارين هارلد , مارتن سي .ليبيكي , التوصل الى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني , مؤسسة RAND, سانتا مونيكا , كاليفورنيا, ٢٠١٦, ص ٦ــ ٩ .

اتهمت الولايات المتحدة الامريكية الصين عدة مرات بالاهتمام بالقضايا السيبرانية مثل أنشطة التجسس السيبراني التجارية والحوادث السيبرانية الضخمة، بينما نفت الصين واحتجت بشدة ذلك الاتهام في الوقت نفسه. وفي مارس عام ٢٠١٤، اتهمت وزارة العدل الأمريكية، سبعة مواطنين صينيين يعتقد أنهم أعضاء في مجموعة القرصنة ((APT٣١، التي تم تسميتها في عدد من الهجمات على المنظمات الأمريكية منذ عام ٢٠١٤. قدم الحادث إضاءة جديدة لنطاق استخدام الحكومة الصينية لجماعات القرصنة الخاصة للتجسس ضد المنافسين الأجانب ، ويبدو أن حملة القرصنة تستهدف مجموعة واسعة من الصناعات ، بما في ذلك: شبكة الاتصالات, محطات معالجة المياه, وشبكات الكهربائية , وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي , وأنظمة النقل «.٢١

وفي تحذير مباشر من احتمال تعريض البنية التحتية للخطر بسبب التهديدات والهجمات السيبرانية من الصين,من حيث ان المتسللين الصينيين يكمنون استعداداً لإحداث فوضى والتسبب بضرر حقيقي للمواطنين والمجتمعات الأمريكية, ولم يكتف التهديد السيبراني باتخاذ إجراءات في البنية التحتية الحيوية بل تسلل ببساطة وحفر فيها, حيث اصبح التهديد السيبراني الصيني وغيره من الجهات الفاعلة المماثلة أكثر جرأة في استكشاف أنظمة البنية الأساسية الحيوية . ٢٢

لقد تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة والصين بسبب قلق الولايات المتحدة المتزايد بشأن القدرات العسكرية الصينية وتحديثها , وقضايا تتراوح من تايوان وبحر الصين الشرقي الى بحر الصين الجنوبي ,وقد تزايدت مخاوف الولايات المتحدة من ان الصين تجهز لضربات معلوماتية على شبكاتهم الالكترونية لتحقيق اغراض عسكرية, كما ان لدى الصين مخاوف مماثلة نابعة من التحديث العسكري للولايات المتحدة والسياسات التي تبنتها الولايات المتحدة بدءاً من اعادة التوازن في منطقة اسيا والمحيط الهادي الى استراتيجية المحيطين الهندي والهادي . ٢٣

ان تركيز الأنشطة السيبرانية الصينية الخبيثة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية من خلال تحالف استخباراتي إلكتروني شامل ومنسق سيجعل الأمر أكثر صعوبة وتكلفة بالنسبة لبكين لمواصلة مسارها الحالي. وبنفس القدر من القيمة، فإن هذا من شأنه أن يرسل إشارة واضحة إلى العالم بأن الولايات المتحدة وحلفاءها وشركائها الإقليميين على استعداد لمنافسة بكين في الفضاء الإلكتروني لتأمين الحرية الدائمة للنظام البيئي الرقمي

٢١. الصين تحتج بشدة على اتهامها بالقرصنة الإلكترونية , صحيفة العرب الشرق الاوسط ,٢٦ مارس ٢٠٢٤ .

22. Scott Ikeda, More Warnings From Us And on Officials On Chinese Cyber Threat: "Epoch-Defining Challenge"CPO Magazine, Rezone Pte. Ltd., Singapore May 2024 , p.3.

23. Jon Lindsay,China And Cybersecurity Political, Economic, And Strategic Dimensions, IGCC Workshop Report on China and Cybersecurity, 2012, P2.

العالمي. ٢٤

المطلب الثاني: المنظور الصيني للتهديد السيبراني الأمريكي

تسعى الصين الى الحصول على أحدث التقنيات التي لها تأثير كبير على عمليات التجسس السيبراني, وضمان النمو الاقتصادي والاستقرار والسيطرة على الانترنت للحفاظ على حكم الحزب الشيوعي الصيني ودعم القدرة العسكرية من خلال التقنيات المتقدمة في الفضاء السيبراني ووضع خطط للبنية التحتية الحيوية للقوات العسكرية التي يحتمل ان تكون معادية وهذه السياسات واللوائح هي استراتيجيات الحكومة الصينية للتعامل مع التهديدات السيبرانية وتعزيز الأمن السيبراني ويمكن ان تكون هذه السياسات في الصين هي الأساس لوضع خارطة طريق لتحسين أمنها في العالم السيبراني . ٢٥

بدأت الولايات المتحدة منذ أكثر من عقدين بالقلق ازاء نقاط الضعف في المجال السيبراني وذلك بالبحث عن طريق للحد منه، وفي الوقت نفسه بدأت بشكل سري في تطوير واستخدام العمليات السيبرانية الهجومية لأغراض عسكرية مع ضمان تعديل وكالات الاستخبارات التابعة لها لتكييف أنشطة جمع المعلومات الخاصة بها ليشمل استحواذ على شبكة الإنترنت. ٢٦

تنظر الصين الى الولايات المتحدة بمزيج حذر من الشك والشراكة والمنافسة، يعتقد الصينيون أن الولايات المتحدة هي قوة رجعية تسعى إلى الحد من النفوذ السياسي للصين والإضرار بمصالح الصين، إحدى الطرق لمواجهة التفوق الأمريكي هي أن تشارك الصين في عمليات الكترونية في محاولة لانتزاع المعلومات من « الدبلوماسية والاقتصادية والدفاعية «. ٢٧

نتيجة عمليات التجسس الصينية ونظرا للحوادث السيبرانية الضخمة , اتهمت أمريكا الصين بالتهديدات من جانب القراصنة الصينيين , وارتكاب تجسس الكتروني ضد شركات امريكية, وهددت الصين بفرض عقوبات سيبرانية وفرض عقوبات على الكيانات التي استفادت من أنشطة التجسس التجاري, لكن تشجب الصين اتهامات الولايات

24. Victor Atkins, to combat Chinese cyber threats, the US must spearhead a new Indo-Pacific intelligence coalition, Atlantic Council (Adrienne Arsht Latin America Center) , Washington, February 2024 , p.2,

25. Nadia Dian Ardita & others, Op. Cit P.22

26. James A. Lewis, "A Necessary Contest: An Overview of U.S. Cyber Capabilities." Asia Policy, vol. 27 no. 2020 ,2, P. 84.

27. Emilio Iasiello, China's Three Warfares Strategy Mitigates Fallout from Cyber Espionage Activities, Journal of Strategic Security, USF Libraries at Scholar Commons, Volume 9, Number 2 Article2016) ,4): p 47.

المتحدة لها بالقرصنة وتدعي بأنها هي ضحية للهجمات السيبرانية الصادرة من الولايات المتحدة , ويشكو المسؤولون والمحللون الصينيون من القيود المفروضة من الولايات المتحدة على شركات الاتصالات الصينية الى الاسواق مثل شركة هواوي (Huawei) وشركة زت تي اي(ZTE Corporation) , ٢٨ وكذلك يدين المراقبون الصينيون ما يصفونه « بالهيمنة الامريكية على الانترنت ويشيرون الى العديد من الموجهات والخوادم والبرامج المستخدمة لدعم البنية التحتية للإنترنت في الصين إما تصنعها أو تتحكم فيها الشركات الامريكية, ٢٩ خاصة ان الولايات المتحدة تعمل على الاستثمار المستمر في البحث والتطوير من خلال الزيادة في تقنيات واستراتيجيات الأمن السيبراني لتعزيز قدراتها الدفاعية وضمان بقاء بنيتها التحتية الحيوية أمنة ضد التهديدات المستقبلية, وبالرغم من سعي الولايات المتحدة والصين الى التوصل الى أتفاق عبر المفاوضات او أيجاد طريقة أخرى للاتفاق على الأعراف والسلوكيات المتعلقة بالفضاء الإلكتروني, ومنها «اتفاقية الأمن السيبراني» (٣٠) في ٢نوفمبر لعام ٢٠١٥ على الرغم من فرصة التعاون ضئيلة بين الدولتين, كان هناك عدم ثقة بين الممثلين لان الاهداف التي حاول تحقيقها مختلفة في ما يتعلق بمصالحهما, حاولت الولايات المتحدة وقف الأنشطة السيبرانية غير القانونية للصين من خلال حملها على الحوار اولاً من ناحية أخرى لم تعترف الصين أبداً بأي عمل تجسس يمكن اعتباره تهديداً لواشنطن , وكان لكل الطرفين مطالبات مختلفة لم يرغب كل طرف في الاعتراف به على انه الطرف الذي بدأ الاحتكاك .

يشكو مراقبو جمهورية الصين الشعبية بمرارة من «هيمنة» الإنترنت الأمريكية، مشيرين إلى أن معظم أجهزة التوجيه والخوادم والبرامج المستخدمة لدعم العمود الفقري للإنترنت في الصين تنتجها شركات أمريكية.٢٣ ويلاحظ آخرون، مثل جيانغ تشونغ، مدير مركز أبحاث الأمن الاقتصادي في المعاهد الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة (CICIR)، «المزايا الاحتكارية» للولايات المتحدة في مجالات مثل المعايير التكنولوجية. المرافق الأساسية وموارد الملكية الفكرية ودقة اسم النطاق، بحجة أن هذه تشكل شكلا من أشكال «الهيمنة السيبرانية». ٣١

٢٨. صلاح حيدر عبد الواحد , حروب الفضاء الإلكتروني : دراسة في مفهومها وخصائصها وسبل مواجهتها , رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط , كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية , ٢٠٢١, ص ٥٩ .

29. Nicole Perlroth, "China Is Said to Use Powerful New Weapon to Censor the Internet," New York Times, April 2015 ,10; "China Behind Cyberattack on US Sites, Report Says," San Francisco Chronicle, May 2015 ,8.

٣٠. تعد اتفاقية الأمن السيبراني بين الولايات المتحدة الامريكية والصين خطوة أولية, ولكنها ليست فعالة في حد ذاتها من حيث تحقيق التعاون في الفضاء السيبراني ووقف التجسس الاقتصادي , اذ جاء فيها: عدم قيام الطرفين بالقرصنة او سرقة الأسرار التجارية او الانخراط او دعم شبكات التجسس التجارية , وهي تساعد على جعل الحوار بينهما حول أمن الشبكات أقل تصادماً من جهة وهي أقوى دليل على جهود الحكومة للحد من أنشطة التجسس السيبراني .

31. Jiang Chong, "Cyber: The Invisible New Battlefront [Wangluo: Kanbujian de xin zhanxian]," Seeking Truth [Qiu Shi], No. 2010 ,13, pp. 55–53 .

بسبب استمرار الهجمات الالكترونية ضد البنية التحتية الاساسية فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وقيود على السفر على الحكومة الصينية الذي يعتقد انهم وراء الهجمات السيبرانية، وهناك احتمال من انهيار المحادثات الثنائية نظراً للانقسام الواضح بين اصحاب المصلحة في الولايات المتحدة. بالرغم هناك اختلافات جوهرية بين الصين والولايات المتحدة بقضايا حوكمة الانترنت , وقانون مكافحة الارهاب الجديد , والعلاقات العسكرية في الفضاء الالكتروني وتواصل كل من الصين والولايات المتحدة بناء ترسانات الاسلحة السيبرانية الخاصة بكل منهما واستكشاف شبكات كل منهما , اذ تعهد الرئيس لبصين « يشي جين بينج « بتحسين قدرات الصين في الحرب السيبرانية وتعزيز» قدرات الدفاع والردع السيبراني» ونشرت وزارة الدفاع الامريكية دليلا جديداً لقانون الحرب , حيث يتم الترويج لـ «القنابل المنطقية « في شبكات وأنظمة معلومات دولة معادية , وهذا من شأنه ان يزيد من تأجيج المنافسة ويولد انعدام الثقة «٣٢

أن التهديدات السيبرانية ليست سوى أداة واحدة من أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الصين ولكنها تمنح البلاد نفوذاً واسع النطاق على البلدان المدينة. اذ تهدف كلا الدولتين الى ان تصبح قوة عظمى عالمية مهيمنة من خلال الاستعداد مبكرا للتهديدات والتحديات.

32. Franz-Stefan Gadym, China-US Relations in Cyberspace: A Half-Year Assessment, china) focus, Jun 2016 , 16, Available At: https://www.chinausfocus.com/peace-security/china-us-relations-in-cyberspace-a-half-year-assessment?gad_source=1&gclid=CjwKCAjw4_K0BhBsEiwAfVVZ_1p6hRpUhnTMmJsd4QSONBCAKgIBZW_BksBhMpwPNAjrpF9jWvd0hhoCXxQQAvD_BwE, time of Visit: 10 August 2024..

المبحث الثالث

مستقبل التهديدات السيبرانية الأمريكية ــ الصينية

تعد العلاقات بين الولايات المتحدة والصين من بين العلاقات الاكثر اهمية في العالم، ويستفيد الجانبان بشكل كبير من الانترنت واستخدام التكنولوجيا، لكن مسألة التهديدات السيبرانية والاتهامات المتكررة بالقرصنة والتجسس في حلقة لانهاية لها من الفرص الضائعة للمصالحة من قبل الدولتين، سنتطرق في هذا المبحث على كيفية انعكاس التهديدات السيبرانية على مستقبل العلاقات الأمريكية ـــ الصينية، وحماية مستقبل أمريكا وتخفيف من أثار السيطرة الصينية على البنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة، بما تفرضه من تحديات معقدة على الاستقرار والسلام العالميين.

المطلب الأول: زيادة حدة التهديدات

لذا أعربت الوكالات الفيدرالية الأمريكية عن قلقها من المجموعات التي ترعاها الصين والتي تحاول الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بخطوط الأنابيب الأمريكية وشركات الاتصالات وغيرها، من المرجح أن تكافح السلطات الأمريكية لردع العمليات السيبرانية الصينية الهجومية. ٣٣

لا تزال الصين والولايات المتحدة بحاجة إلى معالجة قضايا الأمن السيبراني، بما في ذلك التعاون في مجال إنفاذ القانون. وضع قواعد دولية في الفضاء السيبراني؛ الوصول إلى الأسواق؛ والثقة بين جيوشهم. وتمثل القضية الرابعة تتعلق بالجيش الخطر الأكبر، من حيث أن الولايات المتحدة كانت تضغط من أجل عسكرة الفضاء الإلكتروني والدعوة إلى العمليات السيبرانية الهجومية، مما يزيد من خطر نشوب صراعات إلكترونية بين البلدين. ٣٤

يمكن فهم أن قضايا الأمن السيبراني بين الصين والولايات المتحدة لا تقتصر فقط على سياق الدفاع ولكنها مرتبطة بالسياق الاقتصادي بين الدولتين وان التهديدات السيبرانية مرتبطة بالتهديدات التجارية ويعتبر كلا الطرفين الطرف الاخر منافساً بل ويميل الى أن يشكل تهديداً للسلع التجارية لكل بلد.

ثانياً: انخفاض حدة التهديدات

إن الطبيعة العالمية للتهديدات السيبرانية تتطلب من الولايات المتحدة اتباع نهج دولي تعاوني في الدفاع السيبراني وتعزيز تدابير الأمن السيبراني في جميع قطاعات البنية

٣٣. مستقبل الأمن السيبراني , مقالة منشورة في الانترنت أغسطس ٢٠٢٣, https://search.app/dD٦NgNv٢yfbmPAHp٧ .

34. Lena Allen, America's Future: Mitigating the Implications of Chinese Control Over U.S. Critical Infrastructure, April 2024 ,12.

التحتية الحيوية من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات، وتنسيق جهود الاستجابة، والوعي الشامل بالتهديدات، والمشاركة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إرساء المعايير السيبرانية، وبذلك تستطيع الولايات المتحدة تعزيز دفاعاتها وتعزيز مجال رقمي أكثر استقراراً وأمناً. ٣٥

لأداره القضية السيبرانية في أطار علاقة ثنائية , واقناع جمهورية الصين الشعبية برؤية المفاوضات كوسيلة لتقليل من احتمال حدوث مزيداً من التهديدات و التدهور في العلاقات الثنائية يجب على الولايات المتحدة والصين ايجاد طريقة للتوصل الى تسوية مؤقتة باتفاق تفاوضي, للوصول الى وضع حد وتخفيف من خطر التهديد ووضع حد للقرصنة التي ترعاها الدولة واي شكل من اشكال الهجمات الإلكترونية بما في ذلك التجسس الإلكتروني, بل وضع أطار عمل من شأنه ان يساعد ليس فقط في منع الخلافات من الانتشار الى أجزاء أخرى من العلاقات الثنائية , بل ومساعدة الدولتين على الاقتراب من فهم ما يشكل الاستقرار الاستراتيجي, أي السلام في الفضاء الإلكتروني.

اجراء مناقشات رسمية بين الطرفين حول معايير السلوك المقبولة والشفافية الحوار، وتقليل احتمالية تحول الصراع في الفضاء الإلكتروني الى حركية، بالإضافة الى ان كلا الطرفين لديهم مصلحة مشتركة في منع المتطرفين والجماعات الإرهابية والأطراف الثالثة الأخرى من مهاجمة البنية التحتية الحيوية،ولمواجهة التهديد الذي تتعرض له البنية التحتية الحيوية من قبل «فولت تايفون» وغيرها من الجهات الفاعلة السيبرانية الصينية التي ترعاها الدولة، يجب على الولايات المتحدة إطلاق تحالف جديد متعدد الأطراف لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات السيبرانية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. يجب أن يستفيد هذا التحالف من بعض الدروس المستفادة من تحالف العيون الاستخباراتية الخمسة،. ومن شأن توسيع نطاق وموارد مثل هذا التحالف أن يساعد في تعطيل التهديدات السيبرانية، والإشارة إلى العالم بأن الولايات المتحدة وشركائها ملتزمون بحماية البنية التحتية السيبرانية والمادية من الجهات الفاعلة الخبيثة، والمساعدة بشكل مثالي في ردع التهديدات السيبرانية المستقبلية من الصين. ٣٦

ثالثاً: بقاء الوضع الحالي

ان العلاقات بين البلدين ساءت بسبب قضية الانترنت ولا تزال الدولتان تواجهان عقبات كبيرة في تطوير الجهود التعاونية ونحسين التفاهم المتبادل بشأن قضية التهديدات

35.) Lena Allen Op.Cit.

36. Adam Segal, A brief for the U.S.-China Relations in Strategic Domains Project, the national bureau of Asian research, Washington, 2015, p.3.

والفضاء السيبراني، ونتيجة للدرجة العالية من عدم الثقة بين البلدين والضغوط السياسية المتزايدة في الولايات المتحدة لفرض العقوبات على الصين بسبب الاختراقات والقرصنة، أقصى ما يمكن توقعه هو أن واشنطن وبكين ستبديان استعدادهما لمواصلة المناقشات الموضوعية لإدارة الخلافات ومنع تصعيد الأحداث في المجال السيبراني إلى أحداث فعلية.

ان الشكوك المتزايدة وعدم الثقة بينن البلدين يدفع علاقتهما في اتجاه سلبي وبقاء الوضع، وبالرغم لما له هذا الاتفاق من أهمية سياسية، لا يزال غير واضح إذا كان هذا الاتفاق والتعاون سيساعد في خفض عدد التهديدات السيبرانية الصينية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ٣٧ تنكر الصين انها لم تفعل انتهاكات ضد الولايات المتحدة ولا عمليات تجسس ولا عمليات قرصنة، لذا من الصعب التوصل الى أتفاق بين البلدين، تنفي جمهورية الصين الشعبية على الجانب الآخر من العالم مزاعم القرصنة باعتبارها خاطئة، وهكذا، اتهامات متكررة بالقرصنة من قبل دولة ضد أخرى في حلقة لا نهاية لها من الوهم والفرصة الضائعة للمصالحة من قبل الدولتين القوميتين.

يوجد ثلاث خيارات سياسية أساسية للولايات المتحدة في التعامل مع الصين حول هذه القضية: التركيز بشكل أساسي على تحسين الدفاعات السيبرانية الأمريكية، أو محاولة إقناع الصين بتغيير سلوكها من خلال الدبلوماسية، أو التفاوض على المعايير والسلوك، أو إجبار الصين على تغيير ممارساتها السيبرانية من خلال الإكراه. تعزيز الدفاعات الأمريكية هو أحد خيارات السياسة الرئيسية, على سبيل المثال يمكن للولايات المتحدة أن تحاول إحراج الصين لتغيير سلوكها بينما تعرض عليها أيضا نوعا من الترتيب التفاوضي. وبالمثل، يمكن للولايات المتحدة أن تسعى إلى تحسين دفاعاتها (الردع عن طريق الإنكار) مع الضغط أيضا على الصين للتفاوض. ٣٨

وعلى المدى الطويل، سوف يقرر عاملان ما إذا كانت الصين والولايات المتحدة ستتعاونان أو تتنافسان مع بعضهما البعض في الفضاء الإلكتروني. الأول هو إزالة الاقتصاد من خلال الاقتصاد الرقمي والأمن الجغرافي التقليدي من خلال الأمن السيبراني, سيكون لها تأثير مهم على علاقات الفضاء الإلكتروني، والعلاقات الثنائية بشكل عام. وينطوي العامل الثاني على بناء الثقة المتبادلة في المجالين العسكري والاستخباراتي. ومن المحتمل أن يؤدي أي نقص في الثقة المتبادلة إلى صراعات منخفضة الشدة.

---

٣٧. فريدة طاجين, تأثير القوة السيبرانية على الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى دراسة حالة ــ الصين ـــرسالة ماجستير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٨, ص ٧٧ ــ ٧٨ .

38. Scott Warren Harold, Cyber Problem" in U.S.-China Relations,: RAND Corporation Stable URt, 03 Aug 2024: https://www.jstor.org/stable/10.7249/j.ctt1cx3vfr.. 6

الخـــاتـمة

أتسم عالم اليوم، والذي اضفى عليه التقدم التقني سمة عصر السرعة والمعرفة، لينتقل الأمر من العصر الإنساني الى العصر الآلي، وهو خلاصة معبرة عن تدخل التكنولوجيا في مجمل نواحي الحياة العامة للشعوب والدول ان تطور المجتمعات والثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصال، والتوجه نحو مجتمع المعلومات والمعرفة

نظرا لطبيعة التهديدات السيبرانية المتجددة هناك تغير واستمرار في السياسات والعلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، فيما يخص الأمن الفضائي السيبراني، وهي استراتيجيات استباقية وقائية لردع الهجمات الفضائية يشمل كل الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والمدنية،

إن إمكانية سيطرة الصين على البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة تمثل تهديدًا كبيراً للأمن القومي الأمريكي، والاستقرار الاقتصادي، والرفاهة المجتمعية. ويتطلب التصدي لهذا التحدي استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه تشمل تعزيز الدفاعات السيبرانية، وتعزيز المرونة والتكرار، والتعاون الدولي، والابتكار المستمر في تقنيات الأمن السيبراني.

وعلى الرغم من الاحتياطات المستمرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية نلاحظ عمليات قرصنة واختراقات وتسريبات المعلومات، لأن مجال التهديدات السيبرانية مجال حيوي ومتجدد ما ان تتوصل الى طرق لمعالجة الاختراقات وترصين الشبكات حتى يظهر نوع ونمط جديد للتهديدات وهذا يعتمد على فعالية وحيوية الوحدات الدولية لاكتشاف الثغرات التي من خلالها الوصول الى الاهداف الساعية الى تحقيقها.

الاستنتاجات

١. دفعت الحرب السيبرانية الحالية دولا في العالم إلى تطوير قواتها العسكرية وغير العسكرية في الفضاء الإلكتروني. إحداها هي الصين، التي تعتبر أنه من خلال زيادة قوتها في الفضاء الإلكتروني، ستكون هناك زيادة متسارعة في القدرات في المجالات الاقتصادية والعسكرية. على الرغم من أن الحكومة الصينية نفت أن القرصنة لم تكن عملا تم تنفيذه تحت قيادة جيش التحرير الشعبي، إلا أن التحقيق الذي أجرته الحكومة الأمريكية أظهر أدلة قوية من خلال تتبع موقع وهوية المتسللين الخمسة.
٢. يمكن فهم أن الحرب السيبرانية بين الصين الولايات المتحدة هي حالة معقدة. زعمت كل من الصين والولايات المتحدة أن أفعالهما كانت تعتبر إجراءات دفاعية. المشكلة هي أن الصين بدأت خطوتها الأولى بمهاجمة البنية السيبرانية الإمريكية, علاوة على ذلك، كانت علاقة الصين والولايات المتحدة عالية التوتر في السنوات الأخيرة أدنى شيء لا يزال التحليل حول هذه المسألة مستمرا، حيث ستستمر المنافسة بين البلدين في المستقبل، مما يخلق إمكانيات لمزيد من الأبحاث والدراسات.

المراجع

اولاً: الكتب العربية

١. ايهاب خليفة، القوة الالكترونية: كي يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، دار العربي للنشر والتوزيع، بيروت, ٢٠١٧, ص٢٧.

٢. عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق، القاهرة، المكتبة الأكاديمية , ٢٠١٦, ص٢٢ــ ٢٦

٣. منير البعلبكي، المورد: قاموس انكليزي ـــ عربي، دار العلم للملايين، بيروت , ٢٠٠٤, ص ٢٣٤.

ثانياً: بحوث ومجلات

٤. أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد الرابع , ٢٠١٦, ص١٨

٥. اسراء شريف الكعود، التأثير السيبراني في الأمن القومي للدول الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية) انموذجا، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد (٦٤) كانون الاول (٢٠٢٢)، ص ٤.

٦. اسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠, العدد ٠١, ٢٠١٩, ص١٠٢٢.

٧. أميرة عبد العظيم محمد، المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٥، كلية القانون /جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠, ص ٣٩٤.

٨. تيري ديبيل، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة، دار الكتاب العربية، مؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم، بيروت , ٢٠٠٩, ص٢٥٨.

٩. رولا حطيط، السيبرانية: الحرب الخفية في المنطقة المظلمة، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت , ٢٠٢٠, ص ٤.

١٠. عبد القادر محمد فهمي،الحروب التقليدية وحروب الفضاء الإلكتروني: دراسة مقارنة في المفاهيم وقواعد الاشتباك، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد١٦,العدد ٢ـ القاهرة ٢٠١٨, ص ٢٢.

١١. عادل عبد الصادق، القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٨٨, مركز الاهرام للدراسات السياسية

والاستراتيجية، ابريل ٢٠١٢, ص ٢٧
١٢. عادل عبد الصادق، الفضاء الالكتروني والرأي العام: تغير المجتمع والأدوات والتأثير»، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني: استراتيجية، العدد ٢٤٥٩, ٢٠١٣, ص٣٥
١٣. عادل عبد الصادق، انماط الحرب السيبرانية وتداعيتها على الأمن العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٨, المجلد ٥٢, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل ٢٠١٧ , ص ٣٢
١٤. علي عبد الخضر محمد أثر التقدم التكنولوجي على المشهد الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٣, العدد٢, ٢٠٢٣, ص١٠٧٧.
١٥. يحيى ياسين سعود، الحروب السيبرانية: في ضوء القانون الدولي الإنساني، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، العدد٤, المجلد ٢٠١٨, السودان، ٢٠١٨, ص ٨٤
١٦. يونس مؤيد يونس مصطفى، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية للأمن السيبراني، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٥, كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، ٢٠١٨, ص١٢٤.

ثالثاً: الرسائل والاطروحات

١٧. سليم دحماني، أثر التهديدات» السيبرانية «على الأمن القومي الولايات المتحدة الأمريكية ـــآنموذجا ـــرسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف ـــــ المسيلة، الجزائر, ٢٠١٨, ص
١٨. فريدة طاجين، تأثير القوة السيبرانية على الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى دراسة حالة ـــ الصين ـــ رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٨, ص ٧٧ ـــ ٧٨
١٩. صلاح حيدر عبد الواحد، حروب الفضاء الإلكتروني: دراسة في مفهومها وخصائصها وسبل مواجهتها، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية , ٢٠٢١, ص ٥٩.

خامساً: الأنترنت

٢٠. ستيفن روتش، طبول الحرب السيبرانية بين الولايات المتحدة والصين، مقالة، ٢٧فبراير , ٢٠٢٤, على الموقع الالكتروني
project Syndicate " https://www.project syndicate.org
٢١. سكوت وارين هارلد، مارتن سي. ليبيكي، التوصل الى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني، مؤسسة RAND, سانتا مونيكا، كاليفورنيا, ٢٠١٦, ص ٦ـــ ٩.

٢٢. الصين تحتج بشدة على اتهامها بالقرصنة الإلكترونية، صحيفة العرب الشرق الاوسط ,٢٦ مارس ٢٠٢٤.

٢٣. مستقبل الأمن السيبراني، مقالة منشورة في الانترنت أغسطس ٢٠٢٣, الرابط الإلكتروني .https://search.app/dD٦NgNv٢yfbmPAHp٧

References

1. Adam Segal, A brief for the U.S.-China Relations in Strategic Domains Project, the national bureau of Asian research, Washington, 2015, p.3
2. Jennie M. Williamson. Information Operations: Computer Network Attack in the 21 Century. Strategy Research Project (Pennsylvania:U.S. Army War College. Carlisle Barracks 22 (2002 .
3. Jon R.Lindsay,The Impact of China on Cybersecurity, International Security December ,2015,p15-14.
4. Julia Cresswell, "Oxford Dictionary of word Origins: Cybernetics", Oxford Reference. Online, Oxford University Press, 2010,p4.
5. Jason Collins, Us Firm Launches Effort to Fight Chinese Cyber Espionage, Warrior Contributor ,4,2023, Aviribal At : Https://Warriormaven.Com/Author/ Jason-Collins-Warrior-Contributo . 11. Scott Ikeda, More Warnings from US And UK Officials on Chinese Cyber Threat: "Epoch-Defining Challenge" , CPO Magazine, Rezone Pte. Ltd, Singapore , May 2024 , p.3 .
6. Jon Lindsay, China and Cybersecurity Political, Economic, And Strategic Dimensions, IGCC Workshop Report on China and Cybersecurity, 2012, P2
7. US Chinese cyber threat to critical infrastructure, Geopolitical & Security Insights, May 2024 , https://dragonflyintelligence.com.
8. James A. Lewis, "A Necessary Contest: An Overview of U.S. Cyber Capabilities." Asia Policy, vol. 27 no. 2020 ,2, P. 84.
9. Emilio Iasiello, China's Three Warfare's Strategy Mitigates Fallout from Cyber Espionage Activities, Journal of Strategic Security, USF Libraries at Scholar Commons, Volume 9, Number 2 Article2016) ,4): p 47.
10. Nadia Dian Ardita & others, Cyberwarfare between the United States and China 2022 -2014
11. Victor Atkins, to combat Chinese cyber threats, the US must spearhead a new Indo-Pacific intelligence coalition, Atlantic Council (Adrienne Arsht Latin America Center) , Washington, February 2024 , p.2,
12. Jiang Chong, "Cyber: The Invisible New Battlefront [Wangluo: Kanbujian de xin zhanxian]," Seeking Truth [Qiu Shi], No. 2010 ,13, pp. 55–53 .
13. Franz-Stefan Gadym, China-US Relations in Cyberspace: A Half-Year Assessment, China US focus, Jun 2016 , 16, Available
14. Nicole Perlroth, "China Is Said to Use Powerful New Weapon to Censor the

Internet," New York Times, April 2015 ,10; "China Behind Cyberattack on US Sites, Report Says," San Francisco Chronicle, May 2015 ,8.

15. Lena Allen, America's Future: Mitigating the Implications of Chinese Control Over U.S. Critical Infrastructure, April 2024 ,12

First: Books Arabic

16. Ihab Khalifa, Electronic Power: So that States Can Manage Their Affairs in the Internet Age, Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution, Beirut, 2017, p.7
17. Adel Abdel Sadek, Cyberspace and International Relations: A Study in Theory and Practice, Cairo, Academic Library, 2016, p 26 22
18. Minbar Al-Baalbaki, Al-Mawrid: English-Arabic Dictionary, Dar Al-Ilm Li Malayoun, Beirut, 2004, p. 234.

Second: Research and Journal

19. Ahmed Issa Nima Al-Fatlawi, Cyber-attacks: their concept and the international responsibility arising from them in the light of contemporary international organization, Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal for Legal and Political Sciences, University of Babylon, Fourth Issue, 2016, p 18
20. Esraa Sharif Al-Kaoud, The Cyber Impact on the National Security of Active States (United States) as a Model, Journal of Political Science / University of Baghdad, Issue (64), December (2022), p. 4.
21. Ismail Zarrouka, Cyberspace and the Transformation in the Concepts of Power and Conflict, Journal of Legal and Political Sciences, Volume 10, Issue 2019 ,01, p. 1022.
22. Amira Abdel Azim Mohamed, Cyber Risks and Ways to Confront Them in Public International Law, Journal of Sharia and Law, No. 35, Faculty of Law / U.A.E. University, 2020, p. 394.
23. Terry Debelle, Foreign Affairs Strategy: The Logic of American Governance, translated by: Walid Shehadeh, Dar Al-Kitab Arabic, Mohamed bin Rashid Al Maktoum Foundation, Beirut, 2009, p. 258.
24. Rola Hoteit, Cyber: The Hidden War in the Dark Zone, Researcher Center for Palestinian and Strategic Studies, Beirut, 2020, p. 4.
25. Abdel Qader Mohamed Fahmy, Conventional wars and cyber wars: a comparative study in concepts and rules of engagement, Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 16, No. 2, Cairo, 2018, p. 22.
26. Adel Abdel Sadek, Cyber Power: Weapons of Mass Proliferation in the Cyber Age, International Political Magazine, Issue 188, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, April 2012, p. 27
27. Adel Abdel Sadek, Cyberspace and Public Opinion: Community Change, Tools and Impact", Arab Center for Cyberspace Research: Strategy, Issue 2013 ,2459, p 35
28. Adel Abdel Sadek, Patterns of Syrian-Israeli warfare and its repercussions

on global security, Journal of International Politics, Issue 208, Volume 52, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, April 2017, pp. -32

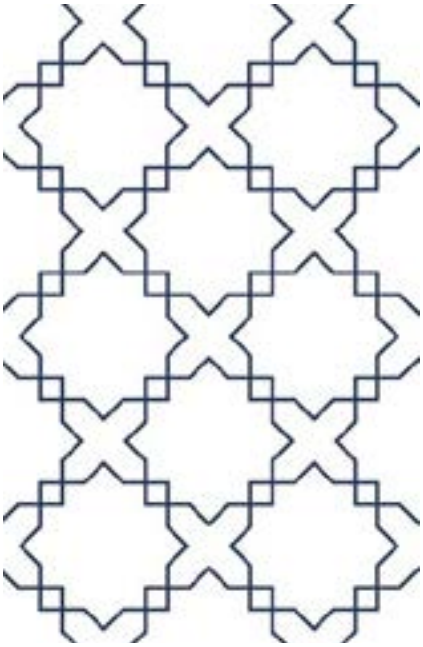
29. Ali Abdel Khader Mohamed Al-Mamouri, The Impact of Technological Progress on the Geopolitical Scene between the United States and China, Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, Volume 13, Issue 2023 ,2, p. 1077
30. Mona Abdel Allah Al-Samhan, Requirements for achieving cybersecurity for management information systems at King Saud University, Journal of the College of Education, Mansoura University, Issue 111 July 2020, p. 11.
31. Yahya Yassin Saud, Cyber Wars: In the Light of International Humanitarian Law, Legal Journal, Cairo University, Issue 4, Volume 2018, Sudan, 2018, p. 84
32. Younis Muayad Younis Mustafa, The United States Strategy for Cybersecurity, Journal of Political Issues, Issue 55, College of Political Science / Al-Nahrain University, 2018, p. 124.

Third: Theses and Dissertations

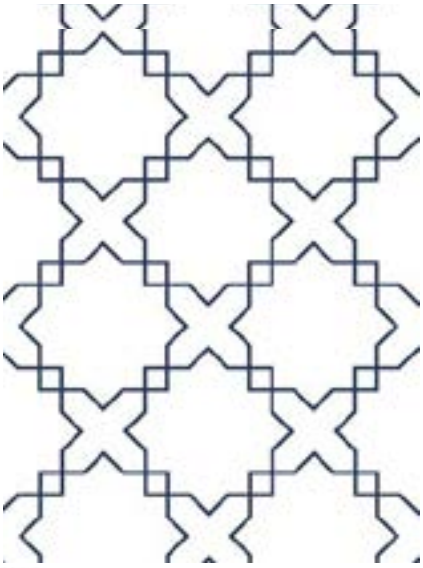
33. Salim Dahmani, The Impact of "Cyber" Threats on National Security United States as a Model Master Thesis, Mohamed Boudiaf University Messila, Algeria, 2018, p.
34. Farida Tagine, The Impact of Cyber Power on the Security Strategies of Major Countries: A Case Study of China, Master Thesis, Kasdi Merbah Ouargla University, Faculty of Law and Political Science, 2018, pp. 78 77
35. Salah Haider Abdul Wahid, Cyber wars: a study in their concept, characteristics and ways to confront them, Master Thesis, Middle East University, Faculty of Arts and Sciences, Department of Political Science, 2021,

Fifth: Internet

36. Stephen Roach, Drums of Cyber War between the United States and China, article, February 2024 ,27, at the project Syndicate website, https://www. project syndicate.org
37. Scott Warren Harald, Martin C. Libicke, Reaching an agreement with China on cyberspace, RAND Foundation, Santa Monica, California, 2016, pp. 9-6.
38. Al-Sabin strongly protests against accusations of electronic piracy, Al-Arab Al-Sharq Al-Awsat newspaper, March 2024 ,26.
39. The Future of Cybersecurity, article published in the Internet August 2023, link https://search.app/dD6NgNv2yfbmPAHp7.



دراسات مترجمة



The Price of Trump's Power Politics
Why China and Russia Stand to Win in a Might-Makes-Right World
هذا ثمن سياسة القوة التي ينتهجها ترامب

Ivo H. Daalder and James M. Lindsay

2025 ,30 January
https://www.foreignaffairs.com/united-states/price-trumps-power-politics

ترجمة: أ.د عبدالأمير عبدالحسن إبراهيم
كلية السلام الجامعة
Prof. Dr. Abdulameer Abdulhassan Ibrahim

لقد ولى عصر السلام الأمريكي الذي وُلد معه النظام الدولي القائم على القواعد بقيادة الولايات المتحدة مع الهجوم الياباني على بيرل هاربر في السابع من ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٤١.

إن النظام الدولي الذي نشأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد انتهى مع تنصيب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في إدارته الثانية الذي لطالما أكد على أن هذا النظام يضر بالولايات المتحدة من خلال تحميلها عبء مراقبة العالم وتمكين حلفائها من التلاعب به، وهو استنتاج يأتي متوافقاً مع تصريح وزير الخارجية ماركو روبيو في جلسة تأكيد تعيينه في مجلس الشيوخ، أن "النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية يعد نظام عفا عليه الزمن فحسب، بل إنه أصبح الآن سلاح يستخدم ضدنا."

إن تشكيك الرئيس ترامب وعدم يقينه في دعم الولايات المتحدة أوكرانيا وتايوان، وحرصه على فرض الرسوم الجمركية، وتهديداته باستعادة قناة بنما وضم كندا والاستحواذ على غرينلاند كلها نوايا توضح أنه يريد العودة إلى سياسات القوة ومجالات الاهتمام التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر حتى لو لم يرد في صياغة سياسته الخارجية تلك المصطلحات.

في تلك الحقبة، سعت القوى العظمى اليوم إلى تقسيم العالم إلى مناطق تهيمن عليها كل منها، بغض النظر عن رغبات أولئك الذين يعيشون هناك ــ وهي رؤية للعالم يرددها ترامب بوضوح.

كما وإن الرئيس ترامب لا يرى أن للولايات المتحدة مصالح مهمة كثيرة خارج نصف الكرة الغربي، ويرى في التحالفات استنزافا للخزانة الأميركية، وأن عليها أن تهيمن على دول الجوار، وهي نظرة للعالم تستند - إلى قول مؤرخ الحرب البيلوبونيزية الإغريقي ثوسيديدس أن «الأقوياء يفعلون ما يشاؤون، والضعفاء يقاسون بقدر ما يفرض عليهم من معاناة".

ورغم أن عصر السلام الأميركي قد أنتج إنجازات غير عادية ــ ردع الشيوعية، والازدهار العالمي غير المسبوق، والسلام النسبي ــ فإنه زرع أيضا بذور تدميره قبل وقت طويل من وصول الرئيس ترامب إلى سدة الرئاسة. لقد أدت الغطرسة الأمريكية إلى حروب مكلفة ومهينة في أفغانستان والعراق، كما حطمت الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الثقة في كفاءة الإدارة الأمريكية ووصفاتها السياسية، فإنه بوسع المرء أن يفهم السبب وراء شعور بعض الأميركيين بأن بلادهم سوف تكون أفضل حالاً في عالم مختلف تصنع فيه القوة الحق. ويبدو أن للولايات المتحدة يدا طولى في مثل هذا النظام، لأنها تملك أكبر اقتصاد في العالم، وجيشها الأكفأ كما يمكن القول إنها تحتل أقوى وضع جغرافي.

إن رؤيـة الرئيـس ترامـب للسياسـة الخارجيـة ــ المتمثلـة في توسـيع نفـوذ الولايـات المتحـدة في جوارهـا المبـاشر مـع التراجـع عـن القيـادة العالمية ـ تسـتمد مـن الدوافـع الأمريكية القديمـة.

ففـي عـام ١٨٢٣، أعلـن الرئيـس جيمـس مونـرو أن نصـف الكـرة الغـربي محظـور عـلى الاسـتعمار الأوروبي بوصفـه مجـال اهتـمام الولايـات المتحـدة. وبحلـول نهايـة القـرن التاسـع عـشر، كان الرؤسـاء يسـتخدمون إعـلان مونـرو لتبريـر التوسـع الإقليمـي للولايـات المتحـدة، وفي عـام ١٩٧٧، وافقـت الولايـات المتحـدة التخلي عـن السـيطرة عـلى قنـاة بنـما فقـط في مواجهـة تصاعـد العـداء في أمـيركا اللاتينيـة.

وفي الواقـع، فـإن رغبـة الرئيـس ترامـب في ضـم كنـدا وجرينلانـد لهـا جـذور في تاريـخ الولايـات المتحـدة، إذ كان الجيـل الأمريـكي المؤسـس يحلـم في الاسـتحواذ عـلى كنـدا؛ ففـي بدايـة حـرب عـام ١٨١٢، التـي دارت رحاهـا بـين الولايـات المتحـدة والمملكـة المتحـدة، أعلـن الرئيـس الأسـبق توماس جيفرسـون أن «الاسـتحواذ عـلى كنـدا هـذا العـام . . . سـتكون مجـرد مسـألة مسـيرة».

وقـد اسـتمرت هـذه الرغبـة في دعـوات «٥٤-٤٠ أو القتـال» في أربعينيـات القـرن التاسـع عـشر، في إشـارة إلى خـط عـرض الحـدود الجنوبيـة لمـا كان آنـذاك إقليـم ألاسـكا المملـوك لروسـيا، وإلى المناشـدة بالاسـتيلاء عـلى مسـاحة كبـيرة مـن شـمال غـرب كنـدا المطـل عـلى المحيـط الهـادئ. لقـد وضـع الرئيـس جيمـس بولـك هـذا الطمـوح جانبـاً في عـام ١٨٤٦ لصالـح الحـدود الحاليـة بـين الولايـات المتحـدة وكنـدا فقـط لأنـه كان مـتردداً في مواجهـة المملكـة المتحـدة الأكـثر قـوة عـلى منطقـة بعيـدة وغـير مأهولـة إلى حـد كبـير عندمـا كانـت الحـرب مـع المكسـيك تلـوح في الأفـق. فكـر الرئيـس أنـدرو جونسـون في شراء جرينلانـد مـن الدنمـارك عندمـا اشـترت الولايـات المتحـدة ألاسـكا مـن روسـيا في عـام ١٨٦٧، وعـرض الرئيـس هـاري ترومـان، مستشـهداً بالقيمـة الاسـتراتيجية للجزيـرة، الـشراء سراً مـرة أخـرى في عـام ١٩٤٦.

لقـد دعـم خطـاب تنصيـب ترامـب الـذي دعا فيـه إلى سياسـة خارجيـة «توسـع أراضينا» هدفـه المتمثـل في زيـادة نفـوذ الولايـات المتحـدة في نصـف الكـرة الغـربي الـذي كان لـه بعـض المنطـق الاسـتراتيجي، فقنـاة بنـما تعـد طريقًـا بحريًـا حيويًـا للتجـارة الأمريكيـة. مـا يقـرب مـن ٤٠٪ مـن إجـمالي حركـة الحاويـات الأمريكيـة تمـر عـبر الممـر المـائي، ومـا يقـرب مـن ثلاثـة أربـاع جميـع الحاويـات التـي تبحـر عـبر القنـاة تنطلـق مـن الولايـات المتحـدة أو متجهـة إليهـا، مـا يعنـي يتعـرض أمـن الولايـات المتحـدة للخطـر إذا سـيطرت قـوة عظمـى أخـرى عـلى القنـاة.

وفي الوقـت ذاتـه تزايـدت أهميـة جرينلانـد الاسـتراتيجية جنبـا إلى جنـب مـع تغـير المنـاخ ــ وهـي الظاهـرة التـي يـصر الرئيـس ترامـب عـلى نحـو سـاخر عـلى أنهـا لا تحـدث، إذ

سيؤدي ذوبان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي قريبًا إلى إنشاء ممر مائي شمالي جديد، مما يوجد نقاط ضعف عسكرية إضافية إلى شمال أمريكا الشمالية، فضلا عن احتفاظ جرينلاند أيضًا باحتياطيات كبيرة من المعادن المهمة التي تحتاجها الولايات المتحدة لتقنيات الطاقة النظيفة، فضلاً عن ذلك، فإن جعل كندا الولاية الحادية والخمسين من شأنه أن يزيل الحواجز التجارية بين البلدين، مما يقلل من الناحية النظرية من عدم الكفاءة الاقتصادية ويحتمل أن يؤدي إلى إثراء الناس على جانبي الحدود.

ومع ذلك، فقد حققت الولايات المتحدة بالفعل العديد من هذه الأهداف الاستراتيجية دون اللجوء إلى التهديدات، إذ نجح رئيس بنما خوسيه راؤول مولينو في حملته الانتخابية على أساس وعود ببناء علاقات أوثق مع الولايات المتحدة. وبوصفها منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في الدنمارك، فإن جرينلاند مشمولة بالمادة ٥ من حلف شمال الأطلسي، مما يعني أنها تقع تحت المظلة الأمنية للمنظمة، إذ تستضيف الجزيرة المنشأة العسكرية الأمريكية الواقعة في أقصى الشمال، وهي قاعدة بيتوفيك الفضائية، المعروفة سابقًا باسم قاعدة ثول الجوية.

لقد أثبت سكان جرينلاند حرصهم على جذب الاستثمارات الأمريكية بدلاً من الاستثمارات الصينية في اقتصادهم. وقد شجعت الاتفاقية الأميركية المكسيكية الكندية، التي تفاوض عليها الرئيس ترامب خلال فترة ولايته الأولى، على التكامل الاقتصادي بين الولايات المتحدة وكندا، وتوفر مراجعة الاتفاقية عام ٢٠٢٦ فرصة لتعميق هذا التعاون.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الأدوات الدبلوماسية ــ تشكيل التحالفات وإنشاء اتفاقيات أمنية وتجارية جماعية ــ هي السمات المميزة للنظام العالمي الذي تخلى عنه الرئيس ترامب الآن.

ومن الواضح أن النهج الذي يسعى الرئيس ترامب إلى محاكاته، بدلا من تحالفات الولايات المتحدة الاستراتيجية، ما أقدم عليه من وصف الرئيس الروسي بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ على أنهما أقرانه، على عكس نعوته وانتقاداته التي يطلقها على قادة الحلفاء مثل شيجيرو إيشيبا في اليابان، أو إيمانويل ماكرون في فرنسا، أو كير ستارمر في المملكة المتحدة.

وفيما انتقد الرئيس ترامب بانتظام الحلفاء على أساس قيامهم باستغلال السخاء الأميركي، فإنه أشاد بالرئيس بوتين ووصفه بأنه «ذكي» و«قوي» و«عبقري» لغزو أوكرانيا، والرئيس شي جين بينغ كونه «بارعا بشكل استثنائي» في السيطرة على المواطنين الصينيين «بقبضة حديدية».

وفي مديحه لهؤلاء المستبدين، يكشف الرئيس ترامب عن إعجابه الشديد بالقادة الذين يمارسون السلطة دون قيود - حتى أولئك الذين يعادون بشدة مصالح الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن الرئيس ترامب يبدي ارتياحاً للتنازل عن مناطق النفوذ للصين وروسيا إذا ردتا الجميل، فقد ألقى باللوم على الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، وليس الرئيس بوتين، في الحرب في أوكرانيا، وهو يفضل حل الحرب الأوكرانية من خلال اتفاق يتنازل عن الأراضي الأوكرانية لروسيا ويمنع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

وعندما سُئل في عام ٢٠٢١ عما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة الدفاع عن تايوان عسكريًا، أجاب الرئيس ترامب أنه إذا غزت الصين الجزيرة، «فلا يوجد شيء يمكننا القيام به حيال ذلك». وهو يشعر ت بالارتياح إزاء خفض مستوى تحالفات ما بعد الحرب التي تمتد إلى مجالات المصالح الروسية والصينية المفترضة. وعلى سبيل المثال، فقد شكك مرارا وتكرارا في قيمة حلف شمال الأطلسي (الذي يلقي باللوم على توسعه شرق أوربا في إثارة الغزو الروسي لأوكرانيا) وهدد بسحب القوات الأميركية من كوريا الجنوبية، وينظر إلى مثل هذه التحالفات باعتبارها استثمارات سيئة تُثقل كاهل الولايات المتحدة بتكاليف حماية هذه البلدان.

ومثله كمثل الرئيسان بوتين وشي جين بينغ، يعتقد الرئيس ترامب أيضا أن القوة الاقتصادية يجب أن تستخدم كوسيلة لانتزاع التنازلات من الدول. وكما استخدم بوتين النفط والغاز الروسي لتخويف أوروبا، وتلاعب الرئيس شي جين بصادرات الصين وارداتها لإجبار دول مثل أستراليا واليابان، يفضل الرئيس ترامب استخدام التعريفات لإجبار الشركات المحلية والأجنبية على نقل إنتاجها إلى الولايات المتحدة.

ويرى الرئيس ترامب أيضًا أن التعريفات الجمركية هي أدوات لإجبار رؤوس الأموال الأجنبية على الخضوع لإرادته، إذ تواجه المكسيك، على سبيل المثال، الآن احتمال فرض تعريفات جمركية أعلى إذا فشلت في تلبية مطالب الرئيس ترامب بوقف تدفق المهاجرين عبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، وهدد باستخدام «القوة الاقتصادية» لضم كندا، وحذر الدنمارك من أنها ستواجه تعريفات جمركية أعلى إذا رفضت بيع جرينلاند. وفي هذا الأسبوع فقط، هدد بفرض رسوم جمركية على كولومبيا بسبب رفضها قبول الرحلات الجوية العسكرية التي تقوم بترحيل مواطنيها من الولايات المتحدة. واعتقد مؤسسو النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب أن التعريفات المرتفعة لن تؤدي إلا إلى تأجيج القومية الاقتصادية المدمرة والصراع. وتمثل تهديدات الرئيس ترامب بزوغ فجر نظام

قسري أكثر صراحة، إذ يحل الترهيب الاقتصادي محل التجارة الحرة والتعاون الدولي كأداة للقوة.

وقد يحقق نهج الرئيس ترامب بعض النجاحات. وربما تتفق كندا والمكسيك على بذل المزيد من الجهد، على الأقل رمزيا، لتأمين حدودهما، وقيام زعماء حلفاء الولايات المتحدة بزيارة واشنطن - أو مارالاغو - للإعلان عن رغبتهم في العمل مع الرئيس ترامب.

إن عودة الولايات المتحدة إلى سياسات القوة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر لن تسفر على الأرجح عن الثراء الذي وعد به الرئيس ترامب ، فقد منحت شبكة تحالفات واشنطن الولايات المتحدة نفوذاً استثنائياً في أوروبا وآسيا، مما فرض قيوداً على موسكو وبكين على نطاق لا تستطيع أي من القوتين إنكاره، وأن التنازل عن هذه الميزة سيأتي بتكلفة كبيرة على الولايات المتحدة، ولن يقتصر الأمر على أن حلفاء الولايات المتحدة السابقين عدم اتباعهم خطى الولايات المتحدة، ولكن يمكن للعديد منهم أيضًا أن يبحثوا عن الأمان من خلال التحالف بشكل أوثق مع روسيا والصين بدلاً من ذلك.

وقد تواجه الولايات المتحدة انتكاسات مماثلة على الجبهة التجارية، فإن المنتجين الأمريكيين يواجهون بالفعل صعوبات تنافسية متزايدة في التصدير إلى الأعضاء الـ ١٢ في الاتفاقية الشاملة للشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي الاتفاقية التي تم الانسحاب منها في أعقاب قرار اتخذه الرئيس ترامب عام ٢٠١٧.

وإذا ظل باب انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ مفتوحا، فقد يغلق قريبا، لكنه يمكن أن يكون مفتوحة أمام الصين، مما قد يمنح بكين رأيا في المعايير والقواعد التي تحكم قطاعا واسعا من الاقتصاد العالمي.

وفي خلال فترة ولاية ترامب الأولى، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تجارية كبرى مع كندا واليابان التي أبرمت للتو اتفاقيات جديدة ومحدثة مع المكسيك ودول في أمريكا الجنوبية، وتقوم الآن بوضع اللمسات الأخيرة على صفقات مع أستراليا وإندونيسيا.

إن استعداد إدارة الرئيس ترامب بفرض رسوم جمركية على الدول التي تتحداه لن يؤدي إلا إلى تشجيع القادة الأجانب على البحث في أماكن أخرى عن فرص تجارية وإبعاد المنتجين الأمريكيين عن الأسواق العالمية.

ومن الممكن أن تفشل الولايات المتحدة أيضاً في ممارسة سياسة القوة المجردة، وذلك ببساطة لأن الصين وروسيا ربما تكونان أفضل في استخدامها، إذ لا تتردد بكين وموسكو في تأجيج استياء العالم من الولايات المتحدة، مؤكدتين على نفاق الولايات المتحدة المزعوم بإعطاء الأولوية لأوكرانيا مع احتدام الصراعات في أماكن أخرى، وتجاهلها للخسائر الكبيرة

في صفوف المدنيين في حرب إسرائيل على غزة، إذ من المرجح أن تكثف هذه الجهود ، مع تحول إدارة الرئيس ترامب إلى التهديدات للضغط على الأصدقاء والجيران؛ مما سيفقد الولايات المتحدة بعض القدرة على جذب الدعم.

إن الصين في وضع جيد بشكل خاص لمنافسة النفوذ الأمريكي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الفناء الخلفي للولايات المتحدة، فهي حريصة على القيام بأعمال تجارية في جميع أنحاء العالم من خلال مبادرة الحزام والطريق للبنية التحتية؛ بشروط استثمارية فورية ميسرة، والتحدث بلغة النتائج المربحة للجانبين. كما وأن الشركات الصينية في كثير من الأحيان تقدم منتجات تنافسية بأسعار أفضل من الشركات الأمريكية. ومن غير المستغرب أن تصبح الصين بالفعل الشريك التجاري الأول للعديد من البلدان في الجنوب العالمي. ومع انسحاب واشنطن من المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية واتفاقية باريس للمناخ، تتحرك بكين بسرعة لملء الفراغ.

وتمارس كل من الصين وروسيا سيطرة شبه كاملة على سكانهما، باستخدام الخوف والمراقبة والقمع لإبقاء المواطنين تحت السيطرة. ونتيجة لهذا فإن كلاً من البلدين قادر على تبني سياسات تلحق قدراً عظيماً من الألم بشعبيهما: على سبيل المثال، نفذ الرئيس بوتن «عمليته العسكرية الخاصة» في أوكرانيا على الرغم من تكبده خسائر تجاوزت ثلاثة أرباع المليون وفقاً للتقارير، ومهما حاول الرئيس ترامب جاهدا، فإنه لا يستطيع أن يمارس مثل هذه السلطة على الشعب الأمريكي.

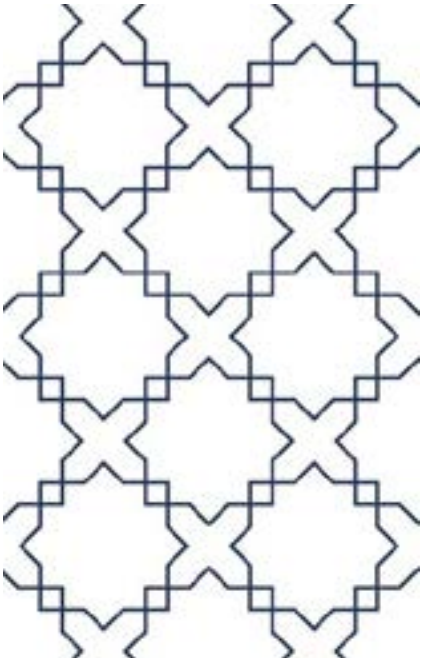
والواقع أن أي جهود تبذل للقيام بذلك سوف تؤدي إلى ردود فعل عكسية. كما أن المجتمع الأمريكي معرض أيضًا لحملات النفوذ الأجنبي من خلال قنوات التواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات الإعلامية بطرق لا تتعرض لها المجتمعات الصينية والروسية الأكثر سيطرة، إذا واجهت سياسات الرئيس ترامب مقاومة داخلية واسعة النطاق، فقد يتعلم ما علمته حرب فيتنام للرئيسين ليندون جونسون وريتشارد نيكسون بأن المعارضة الداخلية القوية تضعف مصداقية تهديدات الرئيس وتعطي المنافسين سببا للاعتقاد بأنهم قادرون على الصمود بعد واشنطن.

إن اقتناع الرئيس بوتن والرئيس شي جين المشترك بأنهما يقودان الآن التغيير على نطاق عالمي قد يولد لديهما الغطرسة ويدفعهما إلى ارتكاب الأخطاء. على سبيل المثال، عززت دبلوماسية «الذئب المحارب» الصينية وقرار روسيا بغزو أوكرانيا، جهود الرئيس السابق بايدن لإعادة بناء التحالفات الأمريكية.

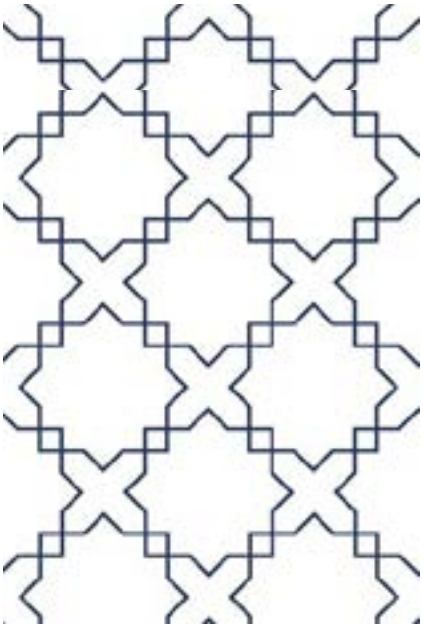
إن ما يفعله حلفاء الولايات المتحدة الآسيويون والأوروبيون مهم أيضاً، إذ سوف يميل قادة هذه الدول إلى محاولة إرضاء الرئيس ترامب، سواء من خلال إغداق الثناء

عليه، أو تكريمه بزيارات رسمية، أو تقديم تنازلات استباقية مثل شراء المزيد من السلع الأمريكية الصنع التي سيرى فيها الرئيس ترامب انتصارات وإثباتًا لنهج القوة التي تحمي المصالح. لكنه لن يرتدي عباءة الولايات المتحدة القديمة للقيادة العالمية.

ولإظهار حلفاء الولايات المتحدة قوتهم، وما إذا كان لديهم القدرة على القيام بذلك، فإنه يتعين عليهم أن يدركوا أن عصر السلام الأميركي قد انتهى، وأن عصر سياسات القوة قد عاد، وأن الشيء الوحيد الذي يفهمه الرئيس ترامب هو القوة، وإذا عمل حلفاء الولايات المتحدة معًا، فيمكنهم مواجهته بالكثير من قوتهم، وإذا نجحوا في تعبئة مواردهم بشكل جماعي، فقد يتمكنون أيضًا من إضعاف بعض أسوأ دوافع الرئيس ترامب في السياسة الخارجية. وهذا بدوره قد يخلق الفرصة في المستقبل لصياغة نظام عالمي جديد يضاهي سجل السلام الأميركي في السلام والازدهار. ولكن إذا فشلوا، فإن عصراً أكثر قتامة من سياسات القوة غير الخاضعة للرقابة ينتظرنا ـــ عصر أقل ازدهاراً وأكثر خطورة على الجميع.



التعليق على حكم قضائي



حق الدائن الذي يطالب بعدم نفاذ تصرف المدين بشأنه

د. درع حماد
جامعة الفلوجة

مقدمة:

يمثل الضمان العام الوسيلة التي يستطيع الدائن من خلالها الحصول على دينه ، وهذا الضمان العام ليس شيئا غير الذمة المالية للمدين، والذمة المالية هي مجموع ما للشخص من حقوق وما عليه من التزامات في الحال أو في الاستقبال، فالذمة تتكون من نوعين من العناصر: عناصر ايجابية وهي حقوق الشخص سواء كانت حقوقا مباشرة على الشيء كالحقوق العينية أو حقوقا من خلال ذمة شخص اخر ويطلق عليها الحقوق الشخصية وعناصر سلبية تمثل الديون التي على الشخص لصالح غيره، ويتحدد محتوى الذمة المالية من تفاعل عناصرها الايجابية مع عناصرها السلبية، فاذا زادت العناصر السلبية على العناصر الايجابية كانت الذمة المالية فقيرة لا تستطيع الوفاء بحقوق الدائنين جميعا، فيقتسمون عناصر هذه الذمة قسمة غرماء، واذا كان العكس بحيث كانت العناصر الايحابية أكبر من العناصر السلبية كانت الذمة المالية مليئة وقادرة على سداد حقوق حميع الدائنين، فتكون العناصر الإيحابية في الذمة المالية هي التي تضمن عناصرها السلبية، فاذا لم يقم المدين بالوفاء بالتزامه جاز للدائن أن يطلب التنفيذ على العناصر الايجابية في ذمة المدين واستيفاء حقه منها، ولهذا كانت مصلحة الدائن أن تبقى ذمة المدين في حالة امتلاء فلا تزيد عناصرها السلبية على عناصرها الايجابية.

لكن المدين قد يعمد بوسيلة أو أخرى الى إضعاف ذمته المالية لتكون بعيدة عن متناول دائنيه مادام المدين حر بالتصرف بأمواله، ذلك أن مديونية المدين لدائنيه لا تغل يده عن التصرف، بل ومن الأفضل أن يبقى يتصرف في عناصر ذمته المالية، لأن من شأن تصرفه أن يزيد من العناصر الايجابية لذمة المدين على نحو يخدم دائنيه في نهاية المطاف، بل ويبقى تصرف المدين صحيحا نافذا بحق دائنيه حتى لو ترتب على التصرف إنقاص الضمان العام، ذلك أن فكرة الضمان العام تنصرف الى ذمة المدين وقت الحجز عليها، أما الاموال التي تصرف فيها قبل ذلك فليس للدائنين الاعتراض عليها.

بيد أن هذا الاصل العام لا يعمل به على اطلاقه اذا اختلت أحوال المدين وبان سوء تصرفه وقصده السيء وترتب على ذلك عدم وجود أموال في ذمته المالية تكفي لسداد حقوق دائنيه، فنحن هنا أمام مدين سيء النية يعمد الى تهريب أمواله بعيدا عن متناول دائنيه فلا يجدوا في ذمته المالية ما يكفي لسداد ديونهم ، فيمنح القانون للدائن في هذه الحالة دعوى يطلق عليها دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق دائنه، فالغرض من الدعوى هو المحافظة على الضمان العام من تصرفات المدين الضارة بدائنيه ، وبقول آخر هي تهدف الى حماية الدائن من تصرفات المدين ومحاولته تهريب أمواله بعيدا عن دائنيه حتى لا يظفروا بها والتنفيذ عليها. ويشير الواقع العملي أن دعوى عدم نفاذ التصرفات كانت من اكثر الدعاوى رواجا وفاعية في الحفاظ على الضمان العام من

بين الوسائل الى ضمان ما تتأدى به حقوق الدائنين رغم صعوبة شروطها وخصوصا تلك الشروط المتعلقة بالجانب النفسي وهو سوء النية.

أولا: الوقائع.

تتحصل وقائع الدعوى كما عرضها الحكم التمييزي ، بأن المدعي (خالد) اقام دعواه أمام محكمة بداءة المسيب مدعيا انه مشتر لسهام في العقار المرقم (؟) وانه حصل على إقرار بذلك أمام القضاء وقد سدد ثمن تلك السهام الى المدعى عليه الاول، وان عقد الشراء ثابت التاريخ من تاريخ تصديقه في ٢٠١٢/١٢/١١ وان المدعى عليه الاول قام ببيع سهامه في العقار المذكور الى المدعى عليه الثاني لذا طلب الحكم بعدم نفاذ تصرف المدعى عليه الاول للمدعى عليه الثاني بحقه ، فأصدرت محكمة بداءة المسيب حكمها برد الدعوى، فتم الطعن بالحكم المذكور استئنافاً، فقضت محكمة استئناف بابل بفسخ الحكم البدائي والحكم بعدم نفاذ تصرف المستأنف الاول الى المستأنف الثاني (المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثاني) وإعادة تسجيل السهام المباعة بأسم المستأنف الاول بعد اكتساب القرار الدرجة القطعية، فطعن المستأنف عليه بالحكم المذكور تمييزا فاصدرت حكمها كما سيرد في الفقرة الاتية.

ثانيا: الحكم محل التعليق

الحكم الصادر من محكمة التمييز بالعدد: ١٧٣٣/الهيئة الاستئنافية عقار/٢٠٢٣ في ٢٠٢٣/٨/٢٠ والذي تضمن الاتي «.... إنه صحيح وموافق لأحكام القانون وجاء اتباعا لقرار النقض الصادر عن هذه الهيئة بالعدد ٤٠١٥/الهيئة الاستئتافية عقار/ ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/١١/٣٠ وقد تأيد للمحكمة من خلال التحقيقات التي أجرتها أن المدعي اشترى من المدعى عليه الاول وبعقد خارجي سهامه في العقار المرقم ١٠/١١ مقاطعة ٢٦ جويه وحصل على اقرار قضائي بالبيع المذكور أمام محكمة بداءة المسيب باضبارة الاقرار المرقمة ٣٦/ق م/٢٠١٧ في ٢٠١٧/١٢/١١ الا ان المدعى عليه المذكور باع سهامه الى المدعى عليه الثاني بعقد خارجي محرر بتاريخ ٢٠١٨/١/٩ وتم نقل ملكية السهام بأسم المدعى عليه الثاني بالقيد ٤١ ت٢٠١٨/٢ حيث أن إقرار المدعى عليه الاول بيع سهامه الى المدعي ثابت التاريخ بموجب اضبارة الاقرار المرقمة ٣٦/ق م/٢٠١٧ في ١٢/٣/ ٢٠١٧ وهو تاريخ اسبق من تاريخ بيع سهام المدعى عليه الاول الى المدعى عليه الثاني وبذلك فان شروط المادتين ٢٦٣ و٢٦٤ من القانون المدني متوفرة في دعوى المدعي مما يستوجب الحكم بعدم نفاذ تصرف المدعى عليه الاول والمتضمن بيع سهامه في العقار المرقم (١٠/١١)

مقاطعة ٢٦ الجوية الى المدعى عليه الثاني وهذا ما قضى به الحكم المميز فقرر تصديقه ورد الطعن التمييزي.....».

ثالثا: التعليق

يمثل الحكم التمييزي الذي جاء مصدقا لحكم محكمة الاستئناف مرتبكا في صياغته وأسبابه وانطوى على خطأ في فهم نصوص القانون التي تنظم دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق دائنه وعلى النحو الاتي:

إن المدعي اقام دعواه على أساس قيام المدين بالتصرف بسهامه ونقل ملكيتها الى شخص آخر مطالبا بعدم نفاذ التصرف المبرم بين الاثنين بحقه مستندا في ذلك أن التعهد الصادر من المدعى عليه جاء بتوقيع قاض بموجب اضبارة معدة لهذا الغرض، وأنه بموجب هذا الإقرار أصبح التصرف ثابت التاريخ ومن ثم يكون حجة على الغير بما تضمنه، وثبوت تاريخ المستند على النحو الوارد في الشرح لا خلاف عليه ، فاحدى وسائل ثبوت التاريخ هو توقيع قاض عليها رغم انه ليس من مهام القضاة توثيق العقود أو أخذ إقرار المتعهد عليها الا على سبيل القضاء المستعجل وقد أشارت اليه المادة (١٤٥) من قانون المرافعات المدنية رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ اذ تقضي في فقرتها الاولى بأنه « ١- يجوز لمن بيده سند عادي أن يطلب من القضاء المستعجل دعوة من ينسب اليه هذا السند ليقره أنه يخطه أو بضمة ايهامه ولو كان الالتزام به غير مستحق الاداء». اذ الغاية من من أخذ اقرار الطرف الاخر حرمانه من آنكار السند الصادر من قبله اذا نشب النزاع بين الطرفين بشأن العقد، ومع ذلك تبقى هذه المسألة غير ذات قيمة بالنسبة لدعوى عدم نفاذ التصرفات.

ما القيمة القانونية لتأشير القاضي على التعهد بنقل ملكية عقار .

سادت ظاهرة في السنوات الاخيرة وهي الحصول على توقيع القاضي على المستندات العادية، ويشيع عند عمليات ترويج بيع العقار الذي لم تنتقل ملكيته بعد الى وجود توقيع قاض على الورقة ، بما يوحي أن هذه الورقة صارت ورقة رسمية وان المتعهد لا يمكنه التملص من التزاماته بموجب الورقة، فما نصيب هذا القول من القانون؟

إن وضع القاضي توقيعه على ورقة عادية ليس من شأنه أن يضيف قوة اثبات مضافة الى السند العادي، فهو يبقى سندا عاديا ولا يتحول الى سند رسمي، كما ان هذا التوقيع ليس من شأنه أن يصحح عيوب التعهد بنقل الملكية إن كان معيبا كعدم تحديد

المبيع تحديدا نافيا للجهالة أو عدم ذكر الثمن رغم أن الطرفين يريدان البيع، لكن الاثر الوحيد لتصديق الاقرار من قبل القاضي هو تحديد ثبوت تاريخ المستند العادي ، اذ السندات العادية لا يحتج بها في مواجهة الغير من تاريخها الا اذا كان هذا التاريخ ثابتا، فالتصديق أو الإقرار لا يزيد من القوة الثبوتية للسند ولا ينقصها ، وانما يجعله نافذا بحق الغير من هذا التاريخ الثابت. والواقع أن القاضي لا يملك سلطة توثيق التصرفات العقارية ، بل حتى الكاتب العدل لا يملك مثل هذه السلطة، لأن الكاتب العدل لا يجوز له توقيق أي تصرفات أو مستندات حدد القانون جهة معينة لتوثيقها، والتصرفات العقارية حدد القانون دائرة التسجيل العقاري جهة رسمية لتوثيق التصرفات المنشئة لحق عيني على عقار، وهو معنى الشكلية التي تطلب القانون استيفائها لاكتساب التصرف ركن الشكلية.

هل التعهد بنقل ملكية عقار استوفى الشكلية القانونية بالتصديق عليه من قبل القاضي؟

إن عقد بيع العقار خارج دائرة التسجيل العقاري باطل قانونا، ذلك لأن التسجيل في دائرة التسجيل العقاري هو الشكل الرسمي الذي تطلبه القانون لقيام عقد بيع العقار، ولا يغني عن ذلك أي شكلية اخرى، فلو تم توثيق العقد أمام القاضي أو أمام الكاتب العدل ، فان هذا التوثيق لا يقدم ولا يؤخر في العقد، فيكون عقدا باطلا لا يولد حقا ولا التزاماً، لأن ركن الشكلية لم يتم الايفاء بمتطلباته.

واذا كان قد قام جدل مستفيض لدى الشراح العراقيين بشأن أساس التعويض الذي نص عليه المشرع العراقي في المادة (١١٢٧) من القانون المدني، فذهب فريق الى اننا أمام عقد غير مسمى، وهذا العقد غير المسمى أما انه نشأ ابتداءً على هذا النحو أو أنه تحول من عقد مسمى الى عقد غير مسمى، فيما ذهب فريق آخر الى أن التعهد بنقل الملكية ليس الا واقعة قانونية يرتب القانون عليها اثرا وهوالتعويض، فعند من يرى انه عقد غير مسمى ابتداءً أو أنه تحول الى ذلك لاحقا ، فان هذا العقد هو الذي يفسر التعويض المشار اليه في المادة (١١٢٧) لكنه لا يفسر التعديلات التي جرت على النص المذكور أذ حل محل النص المتقدم قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧ اذ يبقى حق المشتري (الدائن) في طلب تملك العقار عند توفر شروط معينة لم يجد له أساس عند هؤلاء، بل ويغالي البعض في القول بإدعاء أن التعهد بنقل ملكية عقار أصبح عقدا رضائيا وأن تمليك العقار للمشتري اذا توفرت شروطه هو تنفيذ عيني جبري للالتزامات الناشئة عن هذا العقد، وقد سبق لنا أن اشرنا الى عدم صواب هذا

التوجه رغم أنه يمثل الرأي الغالب لدى الشراح، لأن هذا العقد الرضائي غير قادر الى انتاج اثاره وترتيب حكمه الا اذا توفرت شروط معينة، مما يعني أن مثل هذا التكييف محل نظر وان المشرع العراقي عندما قرر التعويض أو طلب التمليك عند التعهد بنقل ملكية عقار نظر اليه على أنه واقعة قانونية وليس تصرفا قانونيا بدليل عدم قدرة المتعهد له على طلب تملك العقار استنادا الى مجرد العقد، وانما لابد أن يكون قد أحدث منشات أو غراسا عليه وأن يكون إحداث المغروسات وتشييد المنشات قد تم بدون معارضة تحريرية من المتعهد. وفي كلتا الحالتين لا قيمة قانونية للتاشير على التعهد بنقل الملكية .

إن القضاء وضع المسألة في تصور مقلوب، وكان أس المشكلة أن التعهد بنقل ملكية العقار كان نافذا بحق المشتري الثاني ومن ثم فان اسبقية ثبوت حقه تعطيه الاولوية على المشتري، والامر على خلاف ذلك تماما ، فلدينا عقد بيع تم استيفاء متطلباته وانتقلت الملكية الى المشتري الثاني، أما المشتري الاول فلديه التعهد بنقل الملكية فقط، وهذا التعهد لا يغني ولا يسمن بالنسبة له في هذه الظروف حتى لو كان التعهد الذي لديه ثابت التاريخ، واذا راجعنا نصوص قانوننا المدني لا نجد فيها أي شرط يتضمن وجوب أن يكون سند الدائن ثابت التاريخ للطعن بتصرفات مدينه، وقد يكون لثبوت تاريخ السند العادي أهمية في دعوى نفاذ التصرف اذا تضاربت أقوال ذوي الشأن بخصوص اسبقية حق الدائن على التصرف الذي صدر من المدين وأن التاريخ الثابت يحسم النزاع حول هذه المسألة، أما ما عدا ذلك فليس لثبوت التاريخ أي أهمية وهي مسألة فرعية تتعلق بتفصيلات دعوى عدم نفاذ التصرف وفي هذه الحدود الضيقة فقط.

إن دعوى عدم نفاذ التصرف تشترط أن يكون حق الدائن مستحق الاداء، ولا يمكن القول أن حق الدائن مستحق الاداء استنادا الى التعهد مجردا من أي ظروف أخرى، فقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١١٩٨ لسنة ١٩٧٨ يشترط لحق المتعهد له بطلب تملك العقار المبيع أن يكون قد أحدث فيه منشات أو غرس مغروسات أو يكون قد سكن العقار اذا كان المبيع من العقارات السكنية ، ومعنى هذا أن هذه الشروط اذا لم تتحقق ليس للدائن أن يطلب تملك العقار، بل حتى إن توفرت هذه الشروط وكان المشتري قد اقام المغروسات أو المنشات بعد أن وجهت له معارضة تحريرية من المتعهد، فان شروط التمليك تكون قد تخلفت، فاذا لم يكون بمقدور المشتري طلب تملك العقار، فان معنى ذلك أن حقه غير مستحق الاداء ايأ كان الأساس الذي تقوم عليه دعوى التمليك، لكن لم نلحظ من حيثيات الحكم التمييزي أي بحث في مدى توفر شروط التمليك وهو الشرط الضروري لقبول دعوى عدم نفاذ تصرف المدين بحق دائنه.

بل العكس من ذلك كان مدار بحث القضية هو أسبقية التعهد بنقل ملكية العقار على التصرف بالعقار بيعا الى المشتري من خلال دائرة التسجيل العقاري وهي مسألة ليست ذات أهمية في سياق الدعوى المنظورة اذ يمكن اثبات أسبقية تصرف المدين للدائن بوسائل الاثبات المعتبرة قانونا وهذا يكفي قدر تعلق الامر بهذا الشرط ولا نحتاج الى ثبوت تاريخ التصرف بحق المتصرف اليه الثاني.

إن دعوى عدم نفاذ التصرف غايتها الضرب على المدين المتلاعب الذي يريد تهريب أمواله عن متناول دائنيه والمتصرف اليه الذي تواطأ مع المدين وهو يعلم ان التصرف يترتب عليه عجز المدين عن الوفاء بالتزامه، فكل من المدين ومن تصرف له المدين اشخاص يحدوهم التلاعب لابعاد أموال المدين عن متناول الدائنين، فيعقدون التصرف لتحقيق هذه الغاية، وهذه الغاية غير النبيلة تنزع من المتصرف اليه أي حماية يتمسك بها ولا حاجة للقول أن التعهد نافذا بحقه، كما نعلم أن دعوى عدم نفاذ التصرف بحق الدائن دعوى دقيقة فيها خروج على الأصل العام وهو حق المدين في التصرف بعناصر ذمته المالية، فليست المديونية سببا لغل يد المدين عن التصرف، بل وربما كان ابرام المدين للصفقات من شأنه أن يقوي ذمته المالية بمقدار ما يكسبه من الصفقات التي يبرمها، ولهذا لم يرد من بين شروط الدعوى أن يكون التصرف الذي أنشأ المديونية للدائن نافذا بحق المتصرف اليه على أساس أنه ثابت التاريخ بتوقيع قاض أو كاتب عدل أو موظف عام مختص عليه، فيكون القرار التمييزي بحث في مسائل لا تستحق البحث فيها، بل ولا تستحق مجرد الاشارة اليها وأهمل بحث المسائل الجوهرية التي يتعين أن تكون عقدة النزاع بين الطرفين .

إن الغاية من اشتراط القانون أسبقية حق الدائن على التصرف المطعون فيه، هو أن هذا تاريخ نشوء حق الدائن يحدد ما اذا كان المدين يريد اضعاف عناصر ذمته المالية لحرمان الدائن منها عند التقدم الى الضمان العام أو لا ، فليس بوسع الدائن أن يشتكي من تصرف المدين وادعاء تهريب أمواله اذا لم يكن حقه سابقا على التصرف، فالدائن غير موجود وقت تصرف المدين، ولا يمكن حرمان المدين من التصرف بعناصر ذمته المالية لاحتمال ترتب دين عليه لبعض الدائنين، فلا شك أن حرمان المدين من التصرف بذمته المالية في مثل هذا الظرف يخالف العقل والمنطق، ولهذا فان المشرع عندما وضع شرط أسبقية نشوء حق الدائن، فانه راعى مثل هذا المنطق، فوجود دين بذمة المدين يرتب عليه مرعاة كل الحالات التي من شأنها أن تضعف ضمان دائنية وأن يمتنع عن أي تصرف يؤدي الى الحيلولة بين الدائنين واستيفاء حقوقهم، فاذا عمد الى التصرف بعناصر ذمته المالية تهربا من حقوق دائنيه وأدى هذا التصرف الى اعساره أو زيادة إعساره، حق على القانون أن يحمي الدائن من مغبة تصرفات المدين المتلاعب.

وفضلا عما تقدم، فانه حتى لو توفرت شروط دعوى منع التصرف من حيث اسبقية حق الدائن واستحقاقه ، فان ذلك لا يكفي لرفع دعوى عدم نفاذ التصرف ، فشرط الدعوى هو أن يؤدي التصرف الى اعسار المدين أو زيادة اعساره، ومفهوم الاعسار هنا له معنيان ، الاول، معنى عام وهو زيادة ديون المدين على حقوقه ، أو انه يكون بالاصل معسرا لكن يترتب على التصرف زيادة حالة الاعسار لديه، وهذا النوع من الاعسار يتعلق بالديون التي تترتب في الذمة بحيث تكون هذه الذمة ضامنة للوفاء بها، أما المعنى الثاني للإعسار فهو الاعسار الذي يتعلق بالاعيان ، بمعنى عندما يكون المدين قد تعهد باعطاء شيء معين وتصرف في هذا الشيء المعين ، وكان هذا الشيء من الاشياء القيمية، فان تصرف المدين بهذا الشيء واخرجه من ذمته المالية وادخاله الى ذمة الغير بأي تصرف ناقل للملكية يعتبر تصرفا مؤديا الى الاعسار اذ يتعذر على المدين الوفاء باعطاء العين التي تعهد بها وابرز امثلته التعهد موضوع الدعوى ، فالمدين تعهد بنقل ملكية عقار، لكنه تصرف بالعقار للغير على نحو اخرجه من ملكه، فاصبح مستحيلا عليه أن يفي بالتزامه، ولهذا يكون المدين معسرا بهذا المعنى، لانه تعذر عليه الوفاء بالتزامه وهذا هو الاعسار بمعناه الخاص بالنسبة لدعوى عدم نفاذ التصرف.

واذا كانت المحكمة لم تطرح هذا المسألة على بساط البحث فانها تعتبر من المسائل المفروغ منها خصوصا وان الخصوم لم يطرحوا دفعا بشأنها. فضلا عن أن القضاء العراقي استقر ومنذ أمد بعيد على الأخذ بفكرة المعنى الخاص للاعسار وإن لم يشر اليه صراحة ، فالمعنى الخاص للاعسار في دعوى عدم نفاذ التصرف لا يقوم على أساس حساب ما للمدين من حقوق وما عليه من التزامات، وانما مدى قدرة المدين على الوفاء بعين ما التزم به اذا كان المدين قد تصرف بهذا الشيء واخرجه من ملكه حتى لو كانت حقوق المدين تزيد على التزاماته بعد أن تصرف بذلك الشيء، فيكون شرط الاعسار قد توفر فيه.

قضى الحكم التمييزي بتأييد الحكم الصادر من محكمة استئناف بابل "... بفسخ الحكم البدائي والحكم بعدم نفاذ تصرف المستأنف الاول الى المستأنف الثاني (المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثاني) وإعادة تسجيل السهام المباعة بأسم المستأنف الاول ....."، والحقيقة أن هذا الحكم يتضمن فقرتين متناقضتين لا تشبه أحدهما الاخرى فشتان ما بين دعوى عدم نفاذ التصرف وبين اعادة تسجيل السهام المباعة بأسم المدعى عليه الاول (البائع) ومعنى اعادة التسجيل أن المحكمة تقرر بطلان التصرف ، فكيف يستوى عدم نفاذ التصرف وبطلانه في نفس الوقت، فدعوى عدم نفاذ التصرف يترتب عليها نوعين من الاثار حسب مركز أطرافها في الدعوى، فبالنسبة للدائن، فان التصرف المطعون فيه كأنه لم يقع ويظل المال الذي انتقلت ملكيته الى المتصرف اليه جزءاً من

الذمة المالية للمدين ويستطيع الدائن التنفيذ عليه واستيفاء حقه منه وهذا هو الاثر الجوهري للدعوى، لكن عدم اقتصار الخصومة على المدين وإدخال المتصرف اليه فيها فلأن اثر الدعوى يمس كلا من المدين ومن تصرف اليه المدين، فيكون الحكم نافذا بحق المتصرف اليه أيضا. أما اثر الدعوى بالنسبة للمدين ومن تصرف اليه المدين، فانه يبقى تصرفا صحيحا، فدعوى عدم نفاذ التصرف ليست دعوى بطلان التصرف، بل يقتصر أثرها على جعل الدائن بعيدا عن التأثر بتصرفات المدين، واثر الدعوى على هذا النحو تمثل وضعا إشكاليا اذ كيف يكون التصرف صحيحا بين طرفيه وغير نافذ بحق الغير (المشتري-المدعي)، لكن الغير هنا ذي مركز خاص ، فلا يخلص للمتصرف اليه حقه - رغم انتقال الملكية اليه- الا بعد يستوفي المدعي حقه من العين المبيعة، لان البيع بالنسبة له يعتبر كأن لم يكن، واذا اتخذ المدعي الاجراءات التنفيذية على المال المبيع وانتزعه منه لا يكون أمام المتصرف اليه الا الرجوع بضمان الاستحقاق على من باعه (المتصرف) ، فدعوى عدم نفاذ التصرف ليست دعوى بطلان فيكون الحكم فيما قضى به من عدم نفاذ التصرف وفي نفس الوقت بطلان أمر ينطوي على مأخذين:

المأخذ الاول، أن المدعي لم يطلب بطلان التصرف وانما اقتصرت طلباته على عدم نفاذه، فيكون الحكم ببطلان التصرف قضاءً بأكثر مما طلبه الخصوم والقاضي رهن طلبات ودفوع الخصوم.

والمأخذ الثاني، أن الحكم بالبطلان يجب الحكم بعدم نفاذ التصرف، فاذا ابطل البيع بين المتصرف والمتصرف اليه عاد المال الى الذمة المالية للمدين وأصبح جزءا من الضمان العام وأصبح الحكم بعدم نفاذ التصرف عديم الجدوى بوجود الحكم بالبطلان.

قصور التسبيب. أشرنا آنفا الى أن الحكم التمييزي بحث في أسبابه وحيثياته مسائل لا تستحق البحث ولا جدوى منها، وهي المسألة المتعلقة بنفاذ تصرف الدائن بحق المدين ومن تصرف اليه المدين ، بحسبان أن المتصرف اليه من الغير وان التعهد بنقل الملكية اصبح نافذا بحق المدين بتأشيره من قبل القاضي، وعند هذه الحيثية أصدرت المحكمة حكمها بعدم ببطلان تصرف المدين بحق الدائن.

والرأي عندنا أن مثل هذا التسبيب لا يجد مكانا مناسبا في الدعوى كما اوضحنا انفا ـ فكان يتعين على المحكمة بحث امرين: الأول، أسبقية نشوء حق الدائن على تصرف وهذه المسالة ليست محل جدل او نقاش، والثاني وهو ما يجب أن يكون محل تمحيص وتدقيق ويتعلق بحق الدائن وفيما اذا كان حق الدائن الذي رفع الدعوى مستحق الاداء أو لا ، لأن دعوى عدم نفاذ التصرف تتضمن تدخلا في شؤون المدين بحيث لا تنفذ تصرفات ذلك المدين بحق الدائن وهذا أمر على قدر كبير من الخطورة، لأن معنى عدم

نفاذ تصرف المدين بحق الدائن، أن تصرف المدين يعتبر كان لم يكن بالنسبة للدائن، ولهذا اشترط المشرع في حق الدائن أعلى مراتب القوة وهو أن يكون مستحق الاداء، وقوة حق الدائن هو ما يجب أن ينصرف اليه البحث والتقصي ليكون سببا لإجابة الدعوى أو رفضها، وبحث شرط الاستحقاق في حق الدائن تبدو مسألة في غاية التعقيد ، فالتعهد بنقل ملكية عقار لم يستوف الشكلية المقررة قانونا هو عقد باطل، فكيف يمكن أن نتحدث عن موعد أستحقاق؟

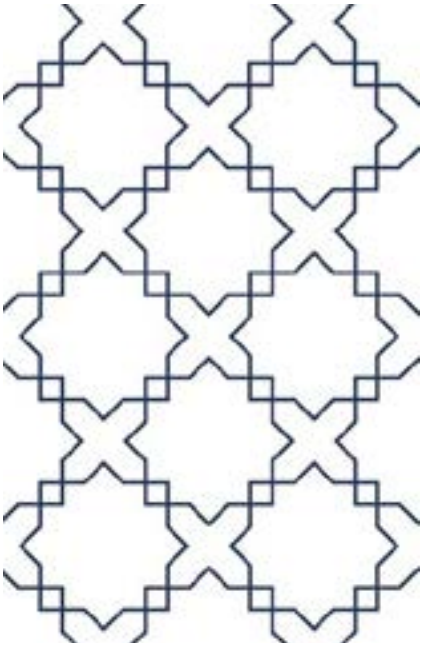
الواقع أن عقد بيع العقار غير المسجل هو عقد باطل، لكن قرار مجلس قيادة الثورة المشار اليه انفا أجاز للمتعهد له طلب تملك العقار بشروط معينة، فاذا توفرت هذه الشروط يمكنه رفع دعواه أمام القضاء لطلب تملك العقار، فالتحقق من أستحقاق حق الدائن يقتضي بحث توفر شروط التمليك في دعواه وهي أن يكون لديه تعهد بنقل ملكية عقار صادر من المتعهد (البائع) وان المتعهد له (المدعي) قد أحدث منشات أو غراسا أو سكن العقار بدون معارضة تحريرية سابقة على تشييد المنشات أو غرس الاشجار أو سكنى العقار، وهي النقطة الجوهرية مدار بحث الحكم القضائي، لكنه أغفل عنها وبحث في مسائل غير جوهرية ولا تقدم شيئا للحكم القضائي اثباتا أو نفيا، لكن السؤال هو هل يمكن بحث الشروط الموضوعية للحق الذي يستند اليه المدعي في دعواه؟

أن البحث في حق المدعي هو لغرض ثبوت توفر شرط الاستحقاق، وهذا الثبوت يتعلق بتوفر شرط التمليك في طلب المدعي، لان شروط التمليك اذا لم تكن متوفرة ما جاز للمتعد له طلب التمليك ومن ثم لا يجوز له رفع دعوى عدم نفاذ التصرف .

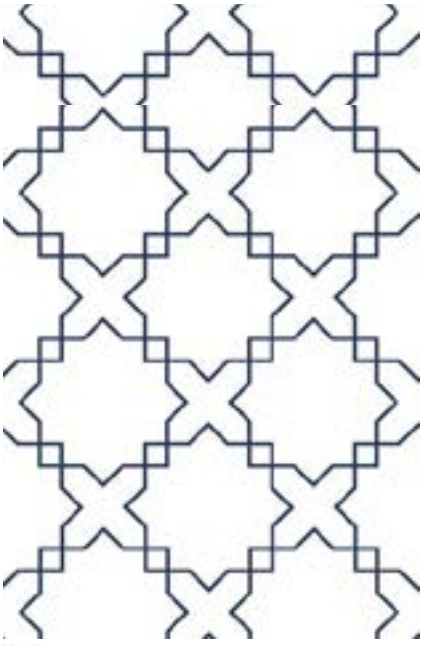
لكن بحث توفر شرط الاستحقاق ببحث توفر شرط التمليك ينقلنا الى منطقة نقاش أخرى تتعلق بمدى حجية الحكم الصادر في دعوى عدم نفاذ التصرف في بحثه شروط التمليك، فمن المعلوم أن المدعي لم تنتقل اليه ملكية العقار ولم يرفع دعوى التمليك بعد وقام المتعهد بنفل ملكية العقار الى شخص اخر بغية حرمان المتعهد له من طلب تملك العقار، فبادر المتعهد له الى رفع دعوى عدم نفاذ التصرف، فهل الحكم الصادر في الدعوى الذي اثبت توفر شروط التمليك من عدمه للتحقق من توفر شرط الاستحقاق في الدعوى يكون حجة بما فصل فيه من الحقوق بين الطرفين نفيا أو اثباتا بحيث يمكن الدفع في مواجهة المتعهد له أن حكما سابقا اثبت عدم توفر شروط التمليك أو العكس أن يقدم المدعي الحكم القضائي الصادر بدعوى عدم نفاذ التصرف في دعواه طلب تملك العقار، فلا يحتاج الى اثبات جديد؟

نعتقد ان الحكم الصادر في دعوى عدم نفاذ التصرف في بحثه توفر شرط الاستحقاق من خلال بحث توفر شروط التمليك ليست له حجية في الاثبات على أساس قوة الامر

المقضي به ، فموضوع شروط التمليك ليست اصلا في دعوى عدم نفاذ التصرف الا بالقدر الضروري للتحقق من توفر شرط الاستحقاق، كما أن هذا البحث لم ترتبط به فقرة حكمية في المنطوق تؤسس عليه، وانما مسألة عارضة جاءت في الحكم للتحقق من توفر شرط الاستحقاق ، ولهذا على المدعي أن يقدم ما يثبت توفر شروط التمليك، قد يكون من بيان ادلته الثبوتية هو الحكم الصادر بدعوى عدم نفاذ التصرف يقدمه لتستأنس المحكمة به ويساعد في تكوين قناعتها، لكن هذا الحكم لا يحوز حجية الامر المقضي به. ولما كانت المحكمة الموقرة لم تلتفت الى ذلك وبحثت في أمور غير منتجة في الدعوى وأهملت ما هو منتج وضروري ومع ذلك أصدرت حكما في الدعوى فان حكمها جاء معيبا بالقصور في التسبيب، لأن الأسباب التي عرضتها المحكمة لا ترقى لأن تكون أسباباً صحيحة، بل يمكن القول ان التسبيب الوارد في الحكم ينزل منزلة الانعدام، فالاسباب غير المنتجة في الدعوى لا تعد أسباباً ناقصة أو غير مكتملة ، بل أسباباُ منعدمة تنال من سلامة الحكم القضائي.



عرض كتاب



Ingrid Boas, Climate Migration and Security: Securitisation as a Strategy in Climate Change Politics, Routledge

انـگرد باوس. الـهجرة المنـاخية والامن: عملية فرض الامن كاستراتيجية في سياسة التغير المناخي, ٢٠١٥, London :Routledge

تلخيص وترجمة: أ.د. رائد شهاب احمد
كلية القانون والعلوم السياسة-قسم العلوم السياسية

تم تقديم الهجرة الناجمة عن تغير المناخ (او الهجرة المناخية) كصورة للأشخاص الذين يتنقلون بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة الجفاف، والفيضانات كواحدة من المخاطر الأمنية الرئيسية للاحتباس الحراري. في عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، فتحت صحيفة الجارديان مقالًا بعنوان: "حروب المناخ تهدد المليارات. تواجه أكثر من ١٠٠ دولة فوضى سياسية وهجرة جماعية في كارثة الاحترار العالمي". تم تقديم بيانات مثيرة للقلق من قبل المنظمات غير الحكومية مثل Aid Christian ، التي حذرت من أنه «بدون عمل عاجل، سيجعل تغير المناخ أزمة النزوح القسري أكبر تهديد يواجه البلدان النامية على مدار الخمسين عامًا القادمة. كذلك, ناقشت مارغريت بيكيت، وزيرة الخارجية في المملكة المتحدة التي خدمت من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧، هذا الأمر من خلال وجهة نظر الأمنية حيث قالت بخصوص الهجرة «إذا وجد الناس منازلهم غمرت المياه بشكل دائم ، فسيتعين عليهم التحرك والتغيير. من خلال معالجة تغير المناخ، بالامكان تقليل العوامل التي تقود الى الهجرة. إذا لم يتم التعامل معها، فيجب استعداد من أجل تحولات السكان على مقياس لم نره من قبل.»

تشير تلك الاقتباسات إلى أن الهجرة المناخية أصبحت موضوع عملية تسمى «تحقيق الامن»، والتي يتم تعريفها على نطاق واسع على أنها العملية التي تتم من خلالها مناقشة القضايا الأمنية غير التقليدية (مثل تغير المناخ أو هجرة) و/أو التصرف على اساسها من حيث الأمن وبالتالي رسمها في المجال الأمني. هذا الاكتشاف يثير عددًا من الأسئلة: هل تم تحويل الهجرة المناخية امنياً؟ إلى أي درجة ومن قبل من؟ ما هي أسباب تقديم الجهات الفاعلة أو التعامل مع الهجرة المناخية من حيث الجانب الأمني؟ هل هي ذات فائدة لأجندتهم السياسية، أو مصالحهم البيروقراطية، أم أنها تعتبر الهجرة المناخية تهديدًا خطيراً يضر بأمنهم الوطني أو الإنساني؟ كيف يتم تعريف الأمن؟ هل ان الجهات الفاعلة تقدم الهجرة المناخية من وجهة نظر الأمن القومي أو من حيث الأمن البشري والمخاطر البيئية؟ ما هي التدابير التي تسعى الجهات الفاعلة إلى الترويج لها؟ هل يؤدي عملية فرض الامن إلى تدابير أمنية غير عادية في شكل ضوابط حدودية صارمة والاستجابات العسكرية للتعامل مع تغير المناخ والهجرة؟ أم أنه يساعد على زيادة الوعي بالعمل الذي يمنع تغير المناخ وبالتالي منع سيناريوهات هجرة المناخ؟ إلى أي مدى ينجح الانخراط في الجانب الامني لتحقيق أهداف سياسية معينة؟ هل ان له نتائج عكسية؟ من يخسر ومن يكسب من عملية فرض الامن؟

يعالج هذا الكتاب هذه الأسئلة من خلال دراسة غرضة الامن على الهجرة المناخية في سياق سياسة تغير المناخ. هذا هو المكان الذي ظهرت فيه إطارات الأمن على الهجرة المناخية والتفاعل بشكل نشط. كما جادل اخرون «بإنه جزء من عملية

واضحة لاستثمار النقاش الدولي بإحساس أكبر». هذا الكتاب يتحول إلى هذا الجانب من فرض الامن على عملية الهجرة المناخية. يسأل المؤلف: ما هو دور عملية فرض الامن على الهجرة المناخية في سياسة المناخ؟ كيف تعمل تلك العملية الامنية كتقنية دبلوماسية لدفع مفاوضات تغير المناخ إلى الأمام؟ من يقود مثل هذه الاستراتيجية وما هي الحجج التي يقدمونها ؛ وقبل كل شيء ، هل انها عملية ذات فائدة؟

تتم هذه الدراسة عن طريق تحليل المستويين الفردي والجماعي، وتركز على فترة أوائل العقد الأول من القرن العشرين وحتى نهاية سبتمبر ٢٠١٤ عندما حدثت قمة المناخ في نيويورك للأمم المتحدة. يوفر التحليل على المستوى الجماعي لمحة عامة عن تحالفات الدول التي تفضل أو تعارض تحركات الفرض الامني بشأن الهجرة المناخية، ويتفحص كيف يتقاطع هذا مع السياسة المناخية بشكل عام. يتم توفير هذه النظرة العامة من خلال مساعدة برنامج تحليل شبكة التحاور، والتي تصور العلاقات بين الجهات الفاعلة من خلال الحجج التي يقومون بها. يركز التحليل على نقاشات حدثت بين الاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١١ حول الآثار الأمنية لتغير المناخ الذي عقد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، حيث شاركت أكثر من ٥٠ من البلدان. كان النقاش الذي أجراه عام ٢٠٠٧ أول مناقشة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول آثار تغير المناخي على السلام والأمن العالميين ، وتركز على قضايا مثل انعدام الأمن الغذائي ، وانعدام الأمن المائي ، والصراعات ، وكذلك الهجرة المناخية. كما تم إحالة مسألة التدهور البيئي من قبل مجلس الأمن الأمم المتحدة. في ٣١ يناير ١٩٩٢ ، وأصدر المجلس بيانًا مفاده أن مصادر عدم الاستقرار غير العسكري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية أصبحت تهديدات للسلام والأمن. ولكن لم يسبق له مثيل من قبل كان هناك نقاش في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يركز فقط على مسألة تغير المناخ وعواقبه (مثل الهجرة المناخية). تسبب النقاش في عام ٢٠٠٧ في المتابعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ ، وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ تحت رئاسة ألمانيا. خلال هذا النقاش الأخير ، تحدث الأمين العام للأمم المتحدة عن «اللاجئين البيئيين» باعتباره «إعادة تشكيل الجغرافيا البشرية للكوكب». تعد مناقشات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة هذه الإعدادات الرئيسية حيث تم إجراء العديد من تحركات التابعة للهجرة المناخية. تلك الهجرة هي «بمثابة اختصار جدلي يثبت مطالبات حول الآثار الأمنية للاحتباس الحراري».

بتحويل التحليل على المستوى الفردي عن أنشطة ووجهات نظر الجهات الفاعلة المحددة في هذا المجال, فان الجهات الفاعلة التي تم تحليلها في ذلك المستوى هي مكتب الكومنولث في المملكة المتحدة (FCO) ومجتمع تغير المناخ والأمن في حكومة

الهند. بدأت النقاش الأول على الإطلاق حول تغير المناخ (بما في ذلك الهجرة المناخية) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. مثل هذا النقاش زخمًا أساسيًا لمفاهيم الأمن للظهور في المناقشات حول تغير المناخ (بما في ذلك الهجرة المناخية). لذلك من المفيد الحصول على مزيد من الفهم بخصوص أصل خطوة التابعة لـ FCO وأنشطتها ودوافعها.

على الرغم من أن السياسة المناخية هي سياق أساسي لفرض الامن على الهجرة المناخية، إلا أن هناك مخاطر على تبني سياسات شديدة في مجال الهجرة والسياسة العسكرية. حيث حذر عدد من الأكاديميين من أن الأطر الأمنية للهجرة المناخية يمكن أن تؤدي إلى ميل التغير المناخي أو إلى زيادة ضوابط الحدود لوقف ما يسمى بـ «لاجئ بسبب المناخ». على سبيل المثال ، يوضح المؤلف كيف يعتمد المغرب على خطاب حول الهجرة المناخية لتعزيز دورها في دولة العبور في إدارة الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي . حيث تم ذلك من خلال تقديم الحجة بأن إعادة صياغة المهاجرين البنغلاديشين كلاجئين مناخين يوفرون للهند سببًا إضافيًا لتعزيز وتبرير ضوابط الحدود.

بخصوص تحليل المستوى الفردي, تم إجراء ما مجموعه ٥١ مقابلة متعمقة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكومة الهندية والمملكة المتحدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكان بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هم مارغريت بيكيت (وزيرة الخارجية في المملكة المتحدة الأكثر نشاطًا في الترويج لخطاب أمني حول الهجرة المناخية) ؛ فريق أمن المناخ في FCO ؛ جون آشتون (الممثل الخاص لـ FCO لتغير المناخ من يونيو ٢٠٠٦ - يونيو ٢٠١٢) ؛ شيام ساران (المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الهندي حول تغير المناخ من عام ٢٠٠٧ إلى مارس ٢٠١٠ وفي هذه الفترة ، كبير مفاوضي تغير المناخ في الهند) ؛ مسؤولون هنديون (نشطون ومتقاعدون) يعملون في إدارة الحدود والهجرة ؛ واثنين من أعضاء مجلس الوزراء في الهند حول تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك ، تم إجراء ٣٣ مقابلة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في المملكة المتحدة والهند ، مثل المنظمات غير الحكومية التي تعمل على هجرة المناخ وتغير المناخ ، ومراكز ابحاق مهتمة بالأمن ، والصحفيين ، والباحثين.

يضع الكتاب وجهة نظره في نظرية عملية فرض الامن، ويسعى إلى المساهمة في هذا الجانب من خلال تبني فهم واسع لهذا التعرف. فالهدف هو جمع الأفكار النظرية المختلفة حول فرض الامن كما هو منصوص عليه في المدارس الأربع الخاصة بهذا الجانب مثل: مدرسة كوبنهاغن ، ومدرسة باريس ، ودراسات الأمن الحرجة ، ومدرسة المخاطر. للتك المدارس اهمية لأن كل منها توفر فهمًا مقيدًا نسبيًا ، لكنه ذو قيمة. حيث انها تعتمد على مفهوم ضيق للأمن وتفترض أن الامن له مجموعة معينة من النتائج. على

سبيل المثال ، تفترض مدرسة كوبنهاغن أن مفهوم الأمن يدور حول الخطر الوجودي والإلحاح والبقاء .في المقابل ، تؤكد الدراسات الأمنية الحرجة على الطرق الإيجابية والتقدمية التي يمكن أن تصبح فيها القضايا من خلال فكرة الأمن الإنساني. في المقابل ، تشير مدرسة باريس إلى المزيد من التدابير الأمنية الدقيقة التي يمكن أن تظهر في عملية الامن ، مثل تدابير المراقبة للسيطرة على الهجرة.

على عكس وجهة النظر الضيقة حول الامن، يجادل هذا الكتاب بأن الامن المرتبط بالتغير المناخي يتطلب أشكالًا ومعاني مختلفة. تتشكل هذه المعاني والتفاهم من خلال السياق الذي تقع فيه عملية الامن ويمكن أن تتأثر بعمليات التفاعل بين الجهات الفاعلة المعنية. لا يسمح الفهم الضيق للامن بإجراء تحليل معمق لعمليات الامن التي يمكن فيها تتبع مفاهيم مختلفة للممارسات الأمنية. من أجل تحليل عملية الامن المعقدة والديناميكية ، يطور هذا الكتاب إطارًا عمليًا جديدًا للتحليل ، مع إدراك الرؤى النظرية الحالية حول الامن. يدمج هذا الإطار المدارس الأربعة الرئيسية حول الامن: مدرسة كوبنهاغن ، ومدرسة باريس ، ودراسات الأمن الحرجة ، ومدرسة المخاطر. كما يوفر نهجًا عمليًا لدراسة الامن من خلال إنشاء بنية تسمح بالاستخدام المرن لرؤيهم النظرية. وبالتالي ، فإنه لا يهدف إلى اقتراح نظرية جديدة بشأن الامن ، ولكنه بدلاً من ذلك يخلق إطارًا يمكن أن تلعب فيه جميع الأفكار حول الامن كما هو منصوص عليه في المدارس الأربعة دورًا في تحليل الامن. كما يعتمد قابلية تطبيق هذه الرؤى على ملاءمتها مع الحالة قيد الدراسة. فالهدف هو فهم كيف تتكشف عملية الامن بدلاً من محاولة إثبات القيمة التوضيحية لمدرسة معينة على الامن.